الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة
كلية العلوم الإجتماعية والعلوم الإنسانية
قسم العلوم الإجتماعية

رقم التسجيل: .....

رقم التسلسلي: .....

التّهميش والعنف الحضري في مجتمع المدينة

«هامشية فضاء السويقة المتخلّف بمدينة سكيكدة أنموذجا»

أطروحة مكمّلة لنيل شهادة دكتوراه نظام ل.م.د في علم الإجتماع

تخصّص: علم اجتماع التنمية

إعداد طالب الدكتوراه:
خلوط مولود

تحت إشراف: أ.د. قيرة إسماعيل
أ.د. طبال رشيد

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د. حميدشة نبيل	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة	رئيسا
أ.د. طبال رشيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة	مشرفا ومقررا
أ.د. حملاوي حميد	أستاذ التعليم العالي	جامعة 08 ماي 1945 قالمة	عضوا مناقشا
أ.د. كتاف الرزقي	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف 02	عضوا مناقشا
د. تومي رياض	أستاذ محاضر –أ-	جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة	عضوا مناقشا
د. خطابي ادريس	أستاذ محاضر –أ-	جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2024/2023

People's Democratic Republic of Algeria

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of 20 August 1955 –Skikda –

Faculty of Social and Human Sciences

Department of Sociology

Registration number: .....

Serial number: .....

Urban Community Marginalization and Violence

" The marginality of the backward market Suwaiqa in the old city as a Model"

Complementary doctoral thesis LMD system in sociology

Specialization: Sociology of Development

Presented by:

-Khalout Mouloud

Led by:

- Pr. Guira Ismail

- Pr. Tobal Rachid

University year : 2023/2024

République Algérienne Démocratique Et Populaire.

Ministère De L'enseignement Supérieur Et De La Recherche Scientifique.

Université 20 Aout 1955 Skikda

Faculté Des Sciences Humaines.

Département Des Sciences Sociales

N° d'inscription : .....

N° d'série : .....

Marginalisation Et Violence Urbaine Dans La Communauté Urbaine

"La marginalité de l'espace arriéré de Suwaiqa Dans La Vieille Ville Comme Modèle"

Thèse complémentaire de doctorat système LMD en sociologie

Spécialisation : Sociologie du développement

Présenté Par :

- Khalout Mouloud

Encadré Par :

- Pr.Guira Ismail
- Pr.Tobal Rachid

Année universitaire : 2023/2024

إهداء

أهدي هذا العمل:

إلى الوالدين الكريمين اللذّين علّماني المثابرة والإقدام وعدم الإستكانة والإستسلام للفشل ولدعمهم الدؤوب من أجل إنهاء هذا الإنجاز المتواضع، جزاكم اللّه عنّي خير الجزاء.

إلى جميع إخوتي وأخواتي وأبناء وبنات إخوتي وأخواتي لدعمهم الدائم وتشجيعهم المتفاني من أجل مساعدتهم للتقدّم وإنهاء هذا العمل، جزاكم الله عنّي جميعا خير الجزاء.

إلى جلّ أساتذتي من الأطوار التعليمية الأربع الذّين ساهموا في تعليمي وتكويني وتحفيزي على المثابرة وطلب العلا ونور العلم والمعرفة، جزاكم الله عنّي جميعا خير الجزاء.

إلى كلّ الزملاء والزميلات والمساعدين من جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة الذّين ساهموا في دعمي بالكلمة الطيّبة الصادقة، أهدي لكم ثمرة هذا العمل، جزاكم الله عنّي جميعا خير الجزاء.

إلى جميع الأصدقاء والرفقاء وكلّ من ساعدني لإنجاز هذا العمل المتفاني، أقدّم لكم جميعا خلاصة جهدي وعملي جزاكم الله عزّ وجلّ جميعكم خير الجزاء.

طالب الدكتوراه: "خلوط مولود"

كلمة شكر وتقدير

يسعدني في هذا المقام أن أتوجّه بخالص الشكر وعظيم الإمتنان لأستاذي المشرف، الدكتور "قيرة إسماعيل" الذّي تشرّفت بإشرافه على هذه الأطروحة وعلى نبله وعلمه والذّي لم يبخل عليّ بنصائحه وتوجيهاته القيّمة في مساعدتي للقيام بهذا العمل، منذ بدايته حتى ظهر على صورته هذه، حفظك الله وجزاك عنّا خير الجزاء وأدامك دخرا للعلم والمعرفة.

كما وأتقدّم بالشكر والتقدير الخالص للمحترم الأستاذ الدكتور "رشيد طبال" على كلّ ما قدّمه لنا من مساعدة وتوجيهات ونصائح ساهمت كثيرا في إنجاز هذا العمل، رعاك الله وجزاك عنّا خير الجزاء وأدامك دخرا للعلم والمعرفة.

كما وأتمنّى من الله عزّوجلّ أن يحفظ جميع الأساتذة الأفاضل، أساتذة كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية لجامعة 20 أوث 1955 سكيكدة وأن ينير دروبهم بمزيد من الرقّي والتقدّم والأمل والعافية.

فشكرا لكم وجزاكم الله جميعا خير الجزاء، داعيا المولى القدير أن أكون من العارفين للنّاس فضلهم وأقدارهم وأن يمكنني من ردّ الجميل،

كما وأتقدّم بأحرّ العرفان للأساتذة الأفاضل، أعضاء لجنة المناقشة على تكرّمهم بقبول مناقشة أطروحتي وصبرهم على تقييم هذا العمل المتواضع.

طالب الدكتوراه: "خلوط مولود"

الرقم	عناوين الدّراسة	الصفحات
//	إهداء	//
//	شكر وعرفان	//
//	فهرس المحتويات	17-01
//	مقدّمة	24-22
الفصل الأوّل: الإطار التصوّري والمفاهيمي للدّراسة		25
//	تمهيد	26
أوّلا	أهمّية الدّراسة ومبرّرات اختيار الموضوع	28 -26
ثانيا	أهداف الدّراسة	30 -28
ثالثا	أبعاد وحدود المشكلة البحثية	35 -30
رابعا	فرضيات الدّراسة	36 -35
خامسا	الحقل الدلالي للسياق المفاهيمي	36
-1	الإطار التداولي لمفهوم التّهميش	66 -36
-2	الإطار التداولي للعنف في البيئة الحضرية	66
1-2	الإطار التداولي لمفهوم الحضرية	69 -66

2-2	الإطار التداولي لمفهوم العنف	71-69
3-2	الإطار التداولي لمفهوم العنف الحضري	76-71
–3	الإطار التداولي لمفهوم مجتمع المدينة	89 -76
-4	الإطار التداولي لمفهوم المجتمع المحلّي	93-89
سادسا	الدّراسات السابقة	112-93
سابعا	الفنّيات المنهجية المعتمدة في الدّراسة	114 -113
ثامنا	النموذج الإفتراضي للعام للإشكالية الرئيسية للدّراسة	115
//	خلاصة الفصل	116
	الفصل الثاني: أشكال وأبعاد التّهميش الحضري	117
//	تمهيد	118
أوّلا	الهامشية في التاريخ الإنساني	124 -118
ثانيا	أسباب ودوافع التّهميش في المجتمع	125
✓	العامل الذاتي الفردي	125
✓	العامل المجتمعي	126 -125
✓	العامل السياسي	126
✓	العامل الاقتصادي	127

✓	العامل الثقافي	127
✓	العامل الإثني	129 -128
ثالثا	الأبعاد المرتبطة بقضايا ظاهرة التّهميش	129
✓	البعد الاقتصادي	130 -129
✓	البعد السوسيونفسي	131
✓	البعد الاجتماعي	132 -131
✓	البعد السياسي	132
✓	البعد الثقافي	132
✓	البعد الإيكولوجي	132
✓	البعد الإنساني	133
رابعا	أنواع وتصنيفات ظاهرة التّهميش	133
-1	التّهميش من حيث مؤسّسات المجتمع	133
✗	التهميش السياسي	137 -134
✗	التّهميش الاجتماعي	137
✗	التّهميش الاقتصادي	137
✗	التّهميش الثقافي	138

⌀	التّهميش الإيكولوجي	139
-2	التّهميش من حيث النوع	140
☆	التّهميش الذّات الإنسانية	140
☆	التّهميش الفردي	141
☆	تهميش الأنا للآخر	141
-3	التّهميش من حيث الشدّة	141
☆	التّهميش القهري	142
☆	التّهميش الإلغائي أو تهميش الوجود	142
☆	التّهميش الإنحداري	142
–4	بعد دوام وزمن التّهميش	143
✧	التّهميش الدائم	143
✧	التّهميش العابر	143
✧	التّهميش التعاقبي	143
✧	التّهميش الحصري	143
✧	التّهميش المستشرف	144
-5	التّهميش من حيث القيمة	144
√	التّهميش المطلق	144
√	التّهميش النسبي	144
√	التّهميش الإيجابي	145

√	التّهميش السلبي	145
-6	التّهميش من حيث الوضوح	146
	التّهميش العلني	146
أ-	التّهميش غير الإرادي	146
ب-	التّهميش الإرادي	146
	التّهميش الضمني	146
-7	التّهميش من حيث المستوى المحوري	147
أ	التّهميش الأفقي	147
ب	التّهميش العمودي	147
ج	التّهميش الدائري	148
د	التّهميش الهرمي	148
-8	التّهميش من حيث العمومية	148
⇔	التّهميش العام	148
⇔	التّهميش الخاص	149
⇔	التّهميش المناطقي	149
9	التّهميش من حيث عامل القصدية	149
⊠	التّهميش القصدي	149
⊠	التّهميش غير القصدي	150
-10	التّهميش الفئوي	150
⊠	تهميش الشرائح الهشّة	150

أ-	تهميش فردي	151
ب-	تهميش قانوني	151
ج-	تهميش مؤسّساتي	151
خامسا	خصائص ظاهرة التّهميش في المجتمع	152 -151
سادسا	أثر التّهميش على النسق الإجتماعي العام للمجتمع	153
✓	أثر الإقصاء والتّهميش الإجتماعي على قيم العدالة الإجتماعية	154 -153
✓	أثر الإقصاء والتّهميش على قيم التضامن الإجتماعي	155 -154
✓	أثر الإقصاء والتهميش الاجتماعي وإنتشار العنف في المجتمع	156 -155
سابعا	السمات الدّلالية لشرائح التّهميش في المجتمعات المتخلّفة	159 -156
ثامنا	العولمة وتجلّيات التّهميش في مجتمع المدينة	159
✓	التّهميش في زمن العولمة	162 -159
-1	العولمة وتأثيرها على التّهميش السياسي	163 -162
-2	تأثير العولمة اقتصاديا على الدول المتخلفة	165 -163
-3	تأثير العولمة ثقافيا على الدول المتخلّفة	165
-4	تأثير العولمة اجتماعيا على الدول المتخلّفة	167 -166
-5	تأثير العولمة اعلاميا على الدول المتخلّفة	173 -167
-6	العولمة وشباب الهامش	187 -174
-7	الطفولة على هامش المجتمع	196 -187
تاسعا	جائحة كورونا في ظل العولمة وأثرها على مجتمع الهامش	206 -197

//	خلاصة الفصل	206
	الفصل الثالث: محدّدات وأنواع العنف الحضري في مجتمع المدينة	207
//	تمهيد	208
أوّلا	الخلفيات السوسيوحضرية للعنف الحضري	213 -208
ثانيا	محدّدات العنف الحضري في مجتمع المدينة	217 -213
أ-	الفقر الحضري	213
ب-	التّهميش المهيكل	214
ج-	التّهميش المناطقي	215 -214
د-	النّمو الحضري الفوضوي والعشوائي للمدن	215
هـ-	الفساد البنيوي	216 -215
ي-	الهجرة الداخلية	216
ن-	تزايد الكثافة السكّانية	217
ثالثا	دوافع العنف الحضري في المجتمع	217
✧	الدوافع السوسيوثقافية	218
✧	الدوافع السياسية	220 -218
✧	الدوافع القانونية	221 -220
✧	الدوافع الأخلاقية	221
✧	الدوافع الشخصية	222

✧	الدوافع الديمغرافية	223 -222
رابعا	تصنيفات وأنواع ظاهرة العنف الحضري	223
⇔	العنف الحضري من حيث الأداء	224
أ-	العنف المادّي	224
ب-	العنف التسلّطي	224
ج-	العنف الإجرامي	225
د-	العنف العدواني	226 -225
هـ-	العنف المعلوماتي	227 -226
ي-	العنف الإعلامي	227
ن-	العنف الإختباري	228
⇔	العنف على أساس الطبيعة الإنسانية	228
♣	العنف الفطري الإنساني	228
♣	العنف الفطري الكوني	229 -228
♣	العنف المكتسب	229
⇔	العنف المعياري	229
أ	العنف المعياري الرأسي	230
ب	العنف المعياري الأفقي	230
⇔	العنف من حيث درجة الوعي	230
أ-	العنف الواعـــي	230

ب-	العنف اللّاوعـي	231
⇔	العنف من حيث المشروعية	231
أ-	العنف المشروع	232
ب-	العنف غير المشروع	232
⇔	العنف من حيث نوع الجنس	233
✍	المرأة بين واقع التّهميش والعنف في المجتمع	240 -234
⇔	العنف من أساس طبيعته	241
♣	العنف الفردي	241
♣	العنف الجماعي	242-241
♣	العنف الهيكلي	242
♣	العنف العلائقي	243 -242
⇔	العنف على أساس العلنية والإفضاح	243
أ-	العنف النّفسي	243
ب-	العنف اللّفظي	243
ج-	العنف القانوني	244
د-	العنف الصحّي	245 -244
هـ-	العنف الإيكولوجي	245
ي-	العنف الإجتماعي	245
✓	العنف الإجتماعي المباشر	246

✓	العنف الإجتماعي غير المباشر	246
⇔	العنف من حيث المجال الفيزيقي	246
-1	العنف المدرسي	247 -246
♣	العنف ضد الممتلكات العامّة	247
♣	العنف المدرسي العمودي	248 -247
♣	العنف المدرسي الأفقي	248
♣	العنف المدرسي الصاعد	249 -248
♣	العنف الجامعي	249
-2	العنف الأسري	251 -249
-3	العنف في البيئة الرياضية	252 -251
⇔	العنف المؤسّساتي	252
✧	العنف الثقافي	253 -252
✧	العنف الرمزي	254 -253
✧	العنف الخفيّ	254
✧	العنف الإيديولوجي	255
✧	العنف المتعولم	256 -255
✧	العنف الاقتصادي	256
✧	العنف الأزماتي	257
✧	العنف السياسي	258-257

✧	العنف السياسي المباشر	258
✧	العنف السياسي غير المباشر	258
✧	العنف الإنبريالي	259
✧	العنف الطائفي	259
✧	العنف التحرّري	260
✧	العنف الأمني	260
✧	العنف الإرهابي	261
✧	الإرهاب العشوائي	262
✧	الإرهاب المنظّم	262
✧	الثورة الشعبية وغضب الشارع	264 -262
✧	الثورة الشعبية والحركات الإجتماعية	266 -265
✧	التمرّد	266
✧	العصيان المدني	267 -266
✧	الإنقلابات السياسية	267
✧	الحرب الأهلية	268-267
✧	الحراك الشعبي اللّاعنفي	270 -268
✧	الأغنية الشبابية الرياضية	270
✧	الكتابات الهامشية والجداريات	271 -270
✧	المظاهرات والإضطرابات وأحداث الشغب	271
✧	المظاهرات والإضرابات العمّالية	273 -272
✧	حضور العنف في الفعل الإحتجاجي	274 -273
✧	التعبئة الجماهيرية والممارسة العُنفيّة	275 -274
✧	المقاطعة السياسية	276 -275
خامسا	خصاص ظاهرة العنف الحضري	278 -276

سادسا	المشكلات الإجتماعية والعنف الحضري في مجتمع المدينة	278
✍	المشكلات الحضرية الإيكولوجية	280 -279
أ-	المناطق الهامشية	281 -280
ب-	الأحياء المتخلّفة	281
ج-	العشوائيات	283 -282
د-	حالات واضعي اليد	283
هـ-	مدن الصفيح	284
و-	خصائص الأحياء المتخلّفة	284
ي-	التلوّث البيئي	285 -284
ن-	التلوّث السمعي	288 -285
✍	المشكلات الحضرية الإجتماعية	288
✍	الحرقة كمظهر للعنف في الوسط الحضري	290 -288
✍	تمثّلات التسوّل في سوسيولوجيا العنف الحضري	292 -290
✍	تنامي الثقافة المادّية ومظاهر التغريب	293 -292
✍	مظاهر القلق الإجتماعي والإغتراب النّفسي	295 -294
✍	ثقافة تكوين العصب المنحرفة	296 -295
✍	المشكلات الحضرية المادّية	296
أ-	ضيق قنوات الحراك المهني	297
ب-	صراع المكانات والقواعد والأدوار	298 -297

ج-	مشاكل مياه الشروب	299 -298
د-	النّمو الحضري السريع والمتهالك	300 -299
هـ-	مشكلة إحتكار الفضاء العام	302 -300
//	خلاصة الفصل	303
الفصل الرابع: المقاربات النظّرية لمتغيّرات التّهميش والعنف الحضري		304
//	تمهيد	305
أوّلا	المداخل النّظرية المفسّرة لظاهرة التّهميش والحرمان الإجتماعي	306 -305
I-	المدخل الماركسي المفسّر لظاهرة التّهميش الإجتماعي	306
1-1	البوادر الأوّلية لظاهرة التّهميش حسب تفسير كارل ماركس	307 -306
أ-	علاقات الإنتاج والمجتمع المدني	309 -307
ب-	الصراع المجتمعي والصراع الطبقي	310 -309
ج-	الإغتراب الاجتماعي	312 -310
2-1	الفقراء وقيمة العمل لتوماس روبرت مالتوس	313 -312
3-1	رؤية انطونيو قرامشي لظاهرة الحرمان والتّهميش	314 -313
4-1	فرانس فانون والسياق التاريخي للتّهميش الإنساني	316 -314
2	الماركسية المحدثة والهامشية في المجتمعات الإنسانية	320 -316
3-	الماركسيون الجدد ورؤيتهم لظاهرة التّهميش المجتمعي	321
1-3	الشرط البروليتاري عند هنري لوفيفر	322 -321
2-3	المسألة الحضرية عند مانويل كاستلز	324 -323
3-3	شرعية البريكاريا عند ديفيد هارفي	327 -324
II-	المدخل الإيكولوجي المفسّر لظاهرة التّهميش الإجتماعي	328

⇔	مدرسة شيكاغو ورؤيتها لظاهرة التّهميش الحضري	331 -328
✍	نظرية الإيكولوجية الحضرية	334- 332
✍	نظرية الثقافة الحضرية	336 -335
✍	مدخل النمو السريع	338 -337
✍	الهامشية الحضرية	341 -338
✍	القطاع الحضري غير الرسمي	342 -341
III–	المدخل الأنثروبولوجي	342
✍	نظرية ثقافة الفقر	345 -343
✍	نظرية الحرمان الإجتماعي	346 -345
✍	مقاربة مجالات التماسك الإجتماعي	347 -346
✍	نظرية الكلفة الرمزية لعدم الإندماج	348 -347
VI-	مقاربات التبعية لظاهرة التهميش والإقصاء الإجتماعيَيْن	348
✍	نظرية المركز والأطراف	351 -349
✍	نظرية رد الفعل لألان توران	355 -352
ثانيا	المداخل النظرية المفسّرة لظاهرة العنف الحضري	355
I-	المدخل الماركسي المفسّر للعنف المجتمعي	356
♣	العنف عند الماركسيين التّقليديين	358 -356
♣	تفسير العنف الإنساني عند أنطونيو قرامشي	359 -358
♣	تفسير العنف الإنساني عند فرانس فانون	360 -359
♣	العنف الإنساني عند هانز مورجنثاو	361 -360

♣	الصراع والعنف الإجتماعي عند جورج أوريل	362 -361
II-	المدخل الإيكولوجي المفسّر للعنف المجتمعي	364 -362
♣	مقاربة التوافق الإجتماعي	365
♣	مقاربة التغيّر الإجتماعي	366
♣	نظرية التقليد والمحاكاة	370 -366
♣	النظرية الميكروسوسيولوجية	374 -370
♣	مقاربة الضغط الإجتماعي	375 -374
♣	مقاربة الضبط الإجتماعي	376 -375
III-	المداخل الأنثروبولوجية المفسّرة لظاهرة العنف في المجتمع الحضري	377
⇔	مقاربة النموذج الإجتماعي الثقافي	377
☙	مقاربة ثقافة العنف	378
☙	وسائل الإعلام والعنف	380 -379
☙	العنف والقانون	381
☙	مقاربة الثقافة الفرعية	384 -381
☙	المقاربة الوظيفية وتفسيرها لظاهرة العنف في المجتمع الحضري	385
☙	الإتّجاه الوظيفي وتفسير العنف عند تالكوت بارسونز	387 -385
أ-	أطروحات بيار بورديو حول العنف المجتمعي	389 -387
ب-	العنف وخلل مؤسّسات التنشئة الإجتماعية عند اميل دوركايم	390 -389
ج-	العنف المجتمعي عند روبرت ميرتون	391
د-	تفسير التفاعلية الرمزية للعنف الحضري	392
هـ-	نظرية الوصم أو الدمغ الإجتماعي	394 -393

وـ	مقاربة التفكّك الإجتماعي	396-395
//	خلاصة الفصل	396
	الفصل الخامس: الإجراءات الميدانية للدّراسة	397
//	تمهيد	398
أوّلا	مجالات الدّراسة	404 -400
ثانيا	المنهج المستخدم في الدّراسة	409 -405
ثالثا	العيّنة وكيفية اختيارها	410 -409
رابعا	تقنيات البحث الميداني	432 -411
خامسا	أساليب التحليل ومعالجة البيانات	438 -433
سادسا	الصعوبات التّي واجهتها الدّراسة	441 -438
//	خلاصة الفصل	441
	الفصل السادس: تحليل وتفسير المعطيات الميدانية	442
//	تمهيد	443
أوّلا	الخصائص السوسيوديمغرافية لاستجابات أفراد مجتمع الدّراسة	444
√	خصائص أفراد العيّنة بحسب متغيّر نوع الجنس	446 -444
√	خصائص أفراد العيّنة بحسب متغيّر الفئة العمرية	448 -446
√	خصائص أفراد العيّنة بحسب الصفة العائلية	450 -448
√	خصائص أفراد العيّنة بحسب متغيّر المستوى التعليمي	452 -450
√	خصائص أفراد العيّنة بحسب متغيّر مكان الإقامة	459 -452
ثانيا	الخصائص المرتبطة باستجابات العيّنة بحسب محاور متغيّرات الدّراسة	459
√	معطيات استجابات أفراد العيّنة بحسب محور الهامشية الإجتماعية	463 -459
√	معطيات استجابات أفراد العيّنة بحسب محور الهامشية الإقتصادية	472 -464
√	معطيات استجابات أفراد العيّنة بحسب محور الهامشية السياسية	474 -473
√	معطيات استجابات أفراد العيّنة بحسب محور الهامشية الإيكولوجية	478 -475
√	معطيات استجابات أفراد العيّنة بحسب محور الهامشية الثقافية	479 -478
//	خلاصة الفصل	479

	الفصل السابع: نتائج الدّراسة	480
//	تمهيد	481
أوّلا	مناقشة نتائج الدّراسة في ضوء فروضها	507-482
ثانيا	مناقشة نتائج الدّراسة في ضوء أهدافها	508-507
ثالثا	مناقشة نتائج الدّراسة في ضوء الدراسات المشابهة	511-508
رابعا	مناقشة نتائج الدّراسة في ضوء النموذج الإفتراضي	514-511
خامسا	سياق الدّراسة الرّاهنة في ظلّ النّظرية الحضرية	519-514
سادسا	القضايا التّي تثيرها الدّراسة الرّاهنة	520-519
	خلاصة الفصل	520
//	**الخاتمة**	522
//	**قائمة المراجع والمصادر**	528
	ملاحق الدّراسة	564
//	تصميم الإستمارة قبل عملية تحكيم الأساتذة	ملحق 01
//	تصميم الإستمارة بعد عملية تحكيم الأساتذة	ملحق 02
//	مؤشرات الدولة الهشّة اعتمادا على بيانات الباحث ساحلي مبروك	ملحق 03
//	تابع لمؤشرات الدولة الهشّة اعتمادا على بيانات الباحث ساحلي مبروك	ملحق 04
//	أبعاد الهامشية اعتمادا على بيانات الباحث اسماعيل قيرة	ملحق 05
//	خصائص الفضاءات المتخلّفة في مجتمع المدينة.	ملحق 06
//	النسب الإحصائية للصّدق الظاهري أو صدق المحكّمين حول الإستبيان.	ملحق 07
//	مدوّنة محتوى المقابلات التّي جمعناها من بعض فئات التّهميش	ملحق 08
//	الجداول الخاصّة بتحليل الإستبيان المرتبط بالمجتمع البحثي ومساهمة الهامشية الحضرية في تزايد مستوى العنف الحضري في مجتمع المدينة	ملحق 09
//	صور الهشاشة والعنف الحضري بمجتمع المدينة	ملحق 10
//	تقارير مديرية أمن سكيكدة لمكافحة الشغب والعنف بمجتمع المدينة	ملحق 11
	ملخّصات الدّراسة	

الرقم	فهرس الأشكال	الصفحات
01	يمثّل التصوّر الإفتراضي العام لإشكالية الدّراسة	115
02	يمثل خصوصيات العولمة في المجتمعات الإنسانية	160
03	يُمَثِّل تناقضات العولمة في المجتمعات الإنسانية	161
04	يبيّن نسب مشاهدة مظاهر التّهميش والعنف في المجتمع عبر موقع اليوتيوب	172
05	يمثّل النموذج التخطيطي لهرم ابراهام ماسلو للحاجات	183
06	يمثّل نسب ظاهرة جنوح الأحداث بمدينة سكيكدة	192
07	يوضّح حالات العنف والتّهميش التّي تعرفها المرأة في البيئة المتخلّفة	240
08	يمثّل أنماط الصراع المجتمعي	312
09	يمثّل تمايز الصراع المجتمعي	318
10	يوضّح الفجوة السوسيواقتصادية بين أغنياء وفقراء العالم	350
11	يوضّح الموقع الجغرافي لولاية سكيكدة على مستوى خريطة الجزائر	401
12	يوضّح الموقع الجغرافي لمجتمع الدّراسة	402
13	يوضّح التصوّر الإفتراضي للفرضية المتعلّقة بالهامشية الإجتماعية	482
14	يوضّح التصوّر الإفتراضي للفرضية المتعلّقة بالهامشية الإقتصادية	489
15	يوضّح التصوّر الإفتراضي للفرضية المتعلّقة بالهامشية السياسية	493
16	يوضّح التصوّر الإفتراضي للفرضية المتعلّقة بالهامشية الإيكولوجية	498
17	يوضّح التصوّر الإفتراضي لفرضية المتعلّقة بالهامشية الثقافية	502
18	يوضّح التصوّر الإرتباطي للفرضية العامة بشكلها العام	511

الرقم	فهرس الجداول	الصفحات
01	يوضّح الأشكال التعبيرية للحركات الإجتماعية في الجزائر	273
02	يوضّح نوع السكن الهشّ في معجم مفردات التهيئة الحضرية	283
03	يوضّح تنوّع مصادر الضجيج والضوضاء بمجتمعات المدن	287
04	يوضّح مراحل المنهج الوصفي التّي اعتمدتها الدّراسة الراهنة	405
05	يوضّح محاور معطيات الملاحظة	412
06	يوضّح المحاور الأساسية في بناء استمارة الإستبيان	420
07	يوضّح بعض النسب الإحصائية أو الصدق الظاهري للإستمارة	423
08	يوضّح عامل الثّبات لمدوّنة التّهميش والعنف الحضري في مجتمع المدينة	430
09	يوضّح نتائج التحليل لمفاهيم التّهميش والعنف الحضري في مجتمع المدينة	431
10	يوضّح نموذج العيّنة المحسوبة لكاي تربيع	436
11	يوضّح توزيع أفراد العيّنة بحسب متغيّر الجنس	444
12	يوضّح توزيع أفراد العيّنة بحسب متغيّري الجنس والعمر	446
13	يوضّح توزيع أفراد العيّنة بحسب متغيّر الصفة العائلية	448
14	يوضّح توزيع أفراد العيّنة بحسب متغيّر المستوى التعليمي	450
15	يوضّح توزيع أفراد العيّنة بحسب متغيّر مكان الإقامة	452
16	يوضّح توزيع أفراد العيّنة بحسب متغيّر طبيعة الإقامة السكنية	456
17	يوضّح توزيع أفراد العيّنة حسب علاقة الهامشية الإجتماعية بالباثولوجيا	459
18	توزيع أفراد العيّنة حسب علاقة الهامشية الاقتصادية بالعنف المادّي	468
19	يوضّح توزيع استجابات أفراد العيّنة بحسب علاقة محور الهامشية السياسية بالعزوف السياسي الجمعوي	473
20	يوضّح توزيع استجابات أفراد العيّنة بحسب علاقة محور الهامشية الإيكولوجية بأنواع الهشاشة الجسمية	475
21	يوضّح توزيع استجابات أفراد العيّنة بحسب علاقة محور الهامشية الثقافية بالحفاظ على الأوضاع السائدة	478

الرقم	فهرس الدوائر النسبية والأعمدة البيانية	الصفحات
01	أعمدة بيانية موضّحة للنسب المئوية للتحليل خطابات أفراد العيّنة	434
02	دائرة نسبية توضّح توزيع أفراد العيّنة بحسب متغيّر نوع الجنس	445
03	أعمدة بيانية موضّحة للنسب المئوية لمتغيّر سنّ عموم أفراد العيّنة	447
04	أعمدة بيانية موضّحة للنسب المئوية لمتغيّر الصفة العائلية لأفراد العيّنة	449
05	أعمدة بيانية موضّحة للنسب المئوية لمتغيّر المستوى التعليمي لأفراد العيّنة	451
06	أعمدة بيانية موضّحة للنسب المئوية لمتغيّر مكان الإقامة لأفراد العيّنة	453
07	أعمدة بيانية موضّحة لتوزيع استجابات أفراد العيّنة بحسب مكان الإقامة السابقة	454
08	أعمدة بيانية موضّحة لتوزيع أفراد العيّنة بحسب طبيعة الإقامة السكنية	458
09	دائرة نسبية توضّح توزيع العيّنة بحسب النشاط الممارس في مجتمع المدينة	464
10	أعمدة بيانية موضّحة لتوزيع استجابات أفراد العيّنة بحسب طبيعة المهن الهامشية	466
11	دائرة نسبية توضّح توزيع استجابات أفراد العيّنة حسب ممارسة الفظاظة المدينية وأعمال الشغب	469
12	أعمدة بيانية موضّحة لتوزيع استجابات أفراد العيّنة حسب طبيعة الفظاظة المدينية وأعمال الشغب	470
13	أعمدة بيانية موضّحة استجابات أفراد العيّنة حسب طبيعة الجرم الّذي قاموا به	472
14	دائرة نسبية موضّحة لتوزيع استجابات أفراد العيّنة حسب متغيّر الهشاشة المجالية	475
15	أعمدة بيانية موضّحة لتوزيع استجابات أفراد العيّنة حسب متغيّر الهشاشة الجسمية والنّفسية	477
16	أعمدة بيانية موضّحة لتوزيع استجابات أفراد العيّنة حسب متغيّر الهامشية الثقافية	478
☺	الحمد للّه الّذي بنعمته تتمّ الصالحات	☺

المقدّمة

المقدّمة:

يكمن جوهر الدّراسات الحضرية المدينية في التّركيز على دراسة التأثير القائم بين المدينة ككيان فيزيقي استاتيكي وبين دينامية تفاعل الأفراد والجماعات في الوسط الحضري، القائم على تنوّع البنى التنظيمية والمؤسّساتية اجتماعيا، اقتصاديا، ثقافيا وايكولوجيا، ناهيك عن أثر العلائق المتلاقحة مع أنواع التغيّرات المجالية والزمانية في الفضاءات الحضرية، بالإضافة إلى دراسة النقاط الجوهرية لموضوع الهامشية الحضرية والهوّة الإجتماعية الفارقة في المجتمع المديني المحلّي.

هذا الأخير، ينتج شريحة المهمّشين ويميّزهم عن غيرهم في عدم امتلاك الحقوق والوصم المجتمعي، ففي الوقت ذاته تنعدم درجة حضورهم أو اشتراكهم الإجتماعي أو عجزهم عن الإندماج بالمجتمع، ممّا يترتّب عنه الوقوع ضمن أبعاد الهامشية الحضرية، التّي تفرز أنواع إثارة النعرات والمشاكل الإجتماعية في أي مجتمع محلّي أو جماهيري، مع تغيير سلوكيات أفراده وتوجيههم نحو الدروب غير السليمة، مظاهر الفرقة، المعايير المختلّة، خلل الأنظمة القيمية، تنامي العطالة المهنية، الضياع النّفسي، العنف الحضري وتجلّيه في واقع أفراد وفئات التّهميش، إمّا كأسلوب حياة أو كثقافة فقر في بيئتهم المحلّية المتخلّفة.

تماشيا لما سلف وتحقيقا لمساعي البحث العلمي، شملت دراستنا في سياقيها المنهجي والشكلي سبعة فصول تتابعت مضامينهم وفق سياقات المحتويات النّظرية والمنهجية التّالية:

الفصل الأول عنونّاه بـ "الإطار التصوّري والمفاهيمي للدّراسة"، الذّي عملنا من خلاله التأسيس للإشكالية الجوهرية للدّراسة واستهلالا من تحديد ماهيتها المحدّدة وفق معايير العمل النّظري والعملي المتعارف عليه أكاديميا ومبادرة للبحث، انطلاقا من الأهمّية ودوافع ومبرّرات اختيار الموضوع وأهداف الدّراسة، ثمّ تمّت الإستعانة بتلك العناصر السالفة في ديباجة الإحتمالات التصوّرية العامّة والفرعية المرتبطة بها وتحديد معالم أبعاد وحدود المشكلة البحثية.

ووصولا إلى وضع الحقل الدلالي والأبعاد المفاهيمية لمتغيّرات الظاهرة البحثية والتّي تمّ على إثرها استنباط المفاهيم الإجرائية المتلاقحة وحيثيات الإستنباط الدلالي والمفهمي لمتغيّرات عنوان الدّراسة زد إلى_ذلك، عرض جملة من التمثّلات الإمبريقية حول ثلّة من الدّراسات المجالية المشابهة ومقاربتها نحو إطارنا التصوّري المقترن بظاهرة التّهميش والعنف الحضري في مجتمع المدينة.

كما وقد تمّ تباعا، صياغة ووضع التّقنيات الميثولوجية المعتمد عليها في الدّراسة والإجراءات المنهجية والتحليلية المتّبعة فيها إنطلاقا من نوع ومجال الدّراسة، المنهج المتّبع فيها، مجتمع الدراسة، عيّنتها ووسائلها الفنّية، بالإضافة إلى رسم معالم النموذج الإفتراضي للعام للإشكالية الرئيسية للدراسة.

كما وقد حمل الفصل الثاني عنوان "أشكال وأبعاد التّهميش الحضري" الذي تضمّنت متونه عرضا تفصيليا لقضايا التّهميش في مجتمع المدينة، منها نوّهنا في بدايته للحركية التّعاقبية لظاهرة الهامشية عبر التاريخ الإنساني ويليه الحديث، عن أهمّ محتويات العوامل المسبّبة لظاهرة التّهميش في مجتمع المدينة بصفة خاصّة والتّهميش الإنساني بصفة عامّة، ثمّ يعقب ذلك عملية استحضار لأميز الأنواع والتّصنيفات المتعلّقة بمفهوم التّهميش أو الإقصاء الاجتماعي.

من ثمةّ، يتطرّق الفصل إلى عرض جملة من الأبعاد المرتبطة بقضايا التّهميش في المجتمع ويلي ذلك ذكر العلاقة الضمنية للتّهميش وزمن العولمة.

على إثر ذلك، نذكر أبرز أشكال التّهميش والمقترنة أساسا بالفئات والشرائح الهامشية في مجتمع المدينة، ثم يتمّ طرح أهمّ التجلّيات والمخرجات الناتجة من ظاهرة الحرمان والتّهميش الإجتماعِيَيْن ومنه، اقتضت الضرورة التعرّض للجائحة الوبائية التّي هزّت العالم والحديث عن أثر فيروس "كوفيد 19" على المهمّشين، لنخلص في الأخير ذكر أبرز صفات وسمات الدلالية للثقافة الفرعية الخاصّة بشريحة المهمّشين في المجتمع.

أمّا في الفصل الثالث فقد عنونّاه ب: "محدّدات وأنواع العنف الحضري في مجتمع المدينة"، الذّي شملنا في بدايته، نبذة تاريخية عن الإرهاصات الأولى للدّراسات الحضرية التّي تبنّت موضوع العنف كظاهرة إيكولوجية في المجتمعات الإنسانية، لتعطي لنا الضرورة العلمية إعداد دراسة وصفية للظاهرة البحثية قبل أيّ شيء، هذا بعرض القضايا الشائكة انطلاقا:

من دلالات العنف الحضري في المجتمع الحضري، مع ذكر دوافع وأسباب العنف الحضري في البيئة الحضرية ويليه حديثا، عرض أبرز تصنيفات وأنواع ظاهرة العنف الحضري في مجتمع المدينة، أخيرا ذكر أميز تجلّيات العنف الحضري في مجتمع المدينة وتحليل أسباب وعلل حدوثها مع تحديد محدّداتها ومقاييس تصنيفها ومظاهرها المختلفة المتجلّية في المجتمع الحضري.

في حين جاء الفصل الرابع تحت عنوان "المقاربة النّظرية لمتغيّرات التّهميش والعنف الحضري" والذّي ينقسم بدوره إلى محورين أساسيين:

- ☆ المحور الأوّل، يتمّ الحديث فيه عن أبرز المداخل النّظرية المفسّرة لظاهرة التّهميش والحرمان الإجتماعي في الأدبيات السوسيولوجية أو الحضرية بشكل عام.
- ☆ المحور الثاني، فنذكر فيه أبرز المداخل النظرية المفسّرة لظاهرة العنف الحضري في مجتمع المدينة.

ويلي ذلك في الفصل الخامس، التطرّق إلى "الإجراءات المنهجية والعملية للدّراسة"، انطلاقا من التعرّف على مجالات الدّراسة وفيها نتحدّث عن "المجال الجغرافي"، "المجال البشري"، المجال الزمني"، من ثمّة نذكر نوع المنهج المستخدم وذكر الفنّيات المنهجية المستعملة في عملية تحليل وتفسير واستخلاص النتائج العامّة مثل "الإستمارة"، المقابلة، الملاحظة، تقنية تحليل المضمون والسجلّات والوثائق، يليه التطرّق إلى العيّنة وكيفية اختيارها وعرض أساليب التحليل.

كما ينطلي عن الفصل السادس المعنون "تحليل المعطيات الميدانية"، ففيه يتمّ عرض البيانات وتحليلها وتمثيليها بيانيا من خلال رسمها في جداول، دوائر نسبية وأعمدة بيانية، على إثرها يتمّ تفسير استجابات المبحوثين من أجل التحقّق من فروض الدّراسة واختبار العلاقات الترابطية بين متغيّرات المشكلة البحثية المتوخّاة من ظاهرة التّهميش والعنف الحضري في مجتمع المدينة ووصف إطار نتاج العلاقة الإرتباطية لأبعاد الهامشية الحضرية أوساط أفراد التّهميش في البيئة المتخلّفة.

في حين يأتي الفصل السابع "مناقشة نتائج الدّراسة العامّة" الذّي ننعطف على إثرها في التدرّج في عرض النتائج ومناقشتها من حيث عرضها في ظلّ المعالجات الإحصائية وفي ضوء الفرضيات حيث يتمّ تأكيد صدق وإيجابية الفرضية العامّة في حدود نتائج الفروض الفرعية المنبثقة عنها وفي حدود مضامين الأهداف العامّة للدّراسة، بالإضافة إلى تحديد النتائج في ظلّ سياقات الدّراسات المشابهة وفي ظلّ السياقات النّظرية ومناقشة النتائج التّي تثيرها الدّراسة.

ووصولا في **الأخير** إلى إيضاح موضع الدّراسة الرّاهنة في ضوء النّظرية السوسيولوجة الحضرية. على إثرها تستنتج أهمّ المخرجات الختامية التّي تنبثق من الحوصلة النّهائية للدراسة المتضمّنة للحلول والتّوصيات المتعارف عليها في البحث السوسيولوجي الأكاديمي.

✍ الفصل الأوّل: الإطار التصوّري للدّراسة

تمهيد.

أوّلا -أهمّية الدّراسة ومبرّرات اختيار الموضوع.

ثانيا -أهداف الدّراسة.

ثالثا -أبعاد وحدود المشكلة البحثية.

رابعا -فرضيات الدّراسة.

خامسا -مفاهيم الدّراسة.

سادسا -الدّراسات السابقة.

سابعا -الفنّيات المنهجية المعتمدة في الدّراسة.

ثامنا -النموذج الإفتراضي للعام للإشكالية الرئيسية الدّراسة.

خلاصة الفصل.

تمهيد:

نتطرّق وفق هذا الفصل تفصيليا للإطار التصوّري والمفاهيمي للدّراسة والذّي تناولنا من خلاله اسقاط المشكلة البحثية لظاهرة التّهميش والعنف الحضري في مجتمع المدينة وقد تمّ ذلك انطلاقا من أهمّية الدّراسة ومبرّرات اختيار الموضوع وتحديد أهدافه، بعدها تمّ صياغة الديباجة التّي ترتبط بمشكلة الدّراسة وصياغة تساؤلاتها وفروضها، من ثمّة انتقلنا إلى تحديد المفاهيم المرتبطة بعنوان موضوع الدّراسة واستنباط دلالاتها الإجرائية، تتمّة لذلك عمدنا إلى عرض مجموعة من الدّراسات الشبيهة التّي تناولت مسائل الحضرية وظواهر مجتمعات المدن، خاصّة تلكم التّي تناولت قضايا التّهميش، الحرمان، ثقافة الفقر وعلاقتهم بحيثيات العنف الحضري، ناهيك عن استخلاص أبرز الرؤى والتعقيبات عليها، لتبيان أوجه الشبه والإختلاف بينها وبين الدّراسة الرّاهنة وعمد الربط النّهائي للنتائج المتوصّل إليها بنتائج الدّراسات الإمبريقية السابقة.

وعليه، تمّ بناء الفصل الأوّل للدّراسة تباعا على الخطوات المنهجية التّالية:

أولا –أهمية الدراسة ومبرّرات اختيار الموضوع:

يعتبر البحث العلمي من أرقى الوسائل وأميزها في تقدّم الحضارات الإنسانية وأنّ عماد الحضارة الأوّل هو المنهج العلمي الصرف الذّي تتمّ بواسطته العمل بالأساليب والطرائق التّي يتخذ منها أصحاب العقول الراجحة في سعيهم الدائم لتحقيق تطلّعات الأفراد والجماعات، سالكين بذلك بأمانة قواعد البحث العلمي والتقصّي عن الحقائق أو الإقتراب منها، مع الإبتعاد كلّ البعد عن أوهام الهرطقة والخرافة، كذلك العمل على حلّ الأزمات، المعضلات والمشكلات في كلّ مجالات الحياة الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، الأمنية، الثقافية، التنظيمية، فجميعها من الدوافع والأسباب الأساسية لخدمة مسار المجتمع عموما وسيرورة البحث العلمي على وجه التّخصيص.

في هذا الأساس، انبثقت من دراستنا جملة من الدوافع العلمية والعملية كانت بمثابة الإرهاص الأوّلي الفعلي للخوض في غمار دراستنا والتّي تحدّدت مبرّراته كما يلي:

☑ **الدّافع الموضوعي:**

تكمن أهمّية الدّراسة الرّاهنة في محاولة الإقتراب السوسيولوجي من خلال بناء تصوّر جليٍّ حول حيثيات ظاهرة الهامشية الحضرية في إطاريها النّظري والإمبريقي في مجتمع مدينة سكيكدة والرغبة

في إيجاد تفسيرات تتماشى مع إسقاطات النّظريات والمقاربات التّي عملت في مجال البحث الاجتماعي الحضري أو الإيكولوجي الحضري.

لاتزال البحوث العلمية والعملية في مجتمعنا متوافرة بشكل علني تحاول تحديد عوامل ومحدّدات وأصناف وتجلّيات ظاهرة التّهميش وتداخلها مع العنف في النسق الحضري العام للمجتمع، لذلك فإنّ قابلية الموضوع للدّراسة هو من المبرّرات والدوافع الأولى لعملنا البحثي، فليس هناك ريب أن تحاول هذه الدّراسة تناول سياق ظاهرة التّهميش والعنف الحضري في مجتمعنا الحضري.

فالواقع على هذا الأساس، يتطلّب منّا **أوّلا** الموضوعية في التّعامل مع الظاهرة ومعالجتها في ظلّ تفاقم حدث التّهميش الحضري المجتمعي وما ينجر على إثرهما من هنات وعراقيل تنموية محلّية. خاصّة بالفرد في مجتمعه المديني و**ثانيا** في فهم واقع الأوضاع السائدة لشرائح التّهميش في ظلّ المسار التغيّري لمجتمع المدينة بوجه عام وحاجة المجتمع المحلّي لمدينة سكيكدة إلى معالجة ظاهرة التّهميش الإجتماعي أو الحرمان المؤسّساتي وعلاقتهما بمتغيّر العنف الحضري بأنواعه المادّية وغير المادّية السائدة بذات المدينة، من ثمّة توصيف التناقض الفعلي بين ما تزخر به المدينة عموما من حيث المجال الفيزيقي، الطبيعي، الإستراتيجي والمادّي من إمكانيات جمّة اقتصاديا، تنمويا، اجتماعيا، ايكولوجيا.

المفارقة هنا، تكمن في وجود أصناف وشرائح عديدة تمثّل الواقع الهامشي المتخلّف، مع الخلل المؤسّساتي لوجود بوادر التّمكين أو الحظوة الإجتماعية لهؤلاء المبعدين من مضامين مخطّطات التنمية محلّيا أو وطنيا، **ثالثا** البحث في الظاهرة الإيكولوجية الحضرية المقترنة بواقع التّهميش والعنف الحضري وهامشية مجتمع المدينة، هذا ما يدعنا للتوجّه نحو الإهتمام بالنّظم أو الميكانيزم المهيكل وغير المهيكل التّي تعرفها فيزيقية المدن في مراكزها أو هوامشها عموما وعلاقتها بأنماط وأساليب حياة أفراد وجماعات مجتمع الهامش والتّي تتلازم مع إقصائهم الممنهج أو غير الممنهج من الحقوق أو الممارسات المؤسّساتية ضمن مجتمعهم المديني القائم على احتمالات سوء التخطيط من جهة أو على اللّاعدل واللّامساواة من أخرى أو على التضييق أو المحاصرة من زاوية أخرى.

ضمن هذا الإطار، تأتي دوافعنا مرتبطة في اختيارنا للموضوع بين زاوِيَتَيْ الدّراسات الحضرية والدّراسات التنموية والإنطلاق في تحديد بنائية أطر الهامشية في مجتمع المدينة بين جلّ السياقات النّظرية أو المنهجية أو العملية تباعا كما هو متعارف عليه في حقول البحث العلمي السوسيولوجي.

☑ – **الدّافع الذّاتي:**

تعود فكرة اختيار هذا الموضوع تزامنا مع التّوجيهات والإستشارات واللّقاءات الأولى في مسارنا التكويني كطالب دكتوراه تخصّص علم اجتماع التنمية، هذا الآخير يعدّ المنطلق الرئيسي في دراسة آليات التنمية في المجتمع عموما ودراسة المشكلات الإجتماعية للمجتمع المحلّي الذّي أقطن فيه. على هذا الأساس، جاء الدافع الأساسي في اختيار موضوع ظاهرة التّهميش والعنف الحضري مرتبطا بظاهرة مجتمع المدينة وما يتعلّق بمجاله نظريا، من تصوّرات أو متغيّرات أو مفاهيم ارتبطت بالإسهامات العديد من الجهابذة، العلماء، المنظّرين والباحثين عن السياقات الإيكولوجية الاجتماعية العلمية، زيادة لتلاقح أفكارهم ورؤياهم العلمية الصرفة في تطوير وتنمية حياة أفراد وجماعات الفضاءات المدينة بشقّيها المحلّي أو الجماهيري.

وعليه، فإنّ رغبتنا الذّاتية في دراستنا هذه، تتلاقح مع مهمّتنا الأولى التّي نطمح خلالها لفهم المجتمع من حيث دراسة الهشاشة الحضرية وتعرية واقع المهمشين، باعتبارنا من باحثي السوسيولوجيا أو كما يقال عن السوسيولوجي، أنّه بمثابة طبيب المجتمع الذّي يَدُبُّ دائما للبحث والتنقيب على تقديم البدائل والحلول للظواهر العليلة في المجتمع على المستويين الميكرو اجتماعي أو الماكرو اجتماعي والمهمّة الثانية ترتبط بتحقيق رغبة الباحث في التقدّم في المكانة والدرجة العلمية والإجتماعية والنّفسية والإقتصادية، مع الولوج إلى عالم البحث العلمي من بوابّة النفع السوسيولوجي السليم والمستشرف.

ثانيا –أهداف الدراسة:

تعدّ الأهداف البحثية، بمثابة الركائز الأساسية في عملية البحث العلمي والدعائم الصّلبة التّي يستند عليها أي باحث أكاديمي، فهي السبب الأوّل في قيام البحث أو النتيجة التّي يريد الباحثون الوصول إليها، من ثمّة يفضي الأمر لتبنّيهم أفعال القصدّية في مباشرة الحدث العلمي والإبتعاد عن العشوائية والهرطقة.

تروم عادة الأهداف العلمية لدى الباحثين في العلوم الإنسانية أو الإجتماعية حول استقراءاتهم العلمية النظرية أو الميدانية التّي تتّجه نحو سيرورة الإستنباط، الفهم، التعمّق، التحليل، المعالجة وإيجاد الحلول الراشدة وفق مجالات الحصرية أو المتوقّعة ذوات الأبعاد أو الأهداف المقصودة.

زيادة على ذلك، يروم على إثرها الباحثون أيضا، من أجل الإقتراب من الواقع الإجتماعي أو الوصول إلى حقيقة ما.

ممّا سلف، نهدف من خلال معالجة موضوع دراستنا هذه، الخوض في غمار البحث وفق الأهداف التّالية:

☑ **الأهداف النظرية:**

يحاول الباحث العمل على تشخيص الوصف الحاصل لأنماط العلاقات بين كلّ من ظاهرة التّهميش والعنف الحضري بمجتمع مدينة سكيكدة، مع التعرّف على بنية الفئات الهامشية انطلاقا من تحليل الحياة الإجتماعية للمهمّشين ووصف الظاهرة كما هي في أرضية الواقع، عن طريق المعايشة، المحاكاة، الملاحظة والإستغراق في تمثّلات الهامشيين المدينيين، من أجل التوصيف العلمي السليم، مع العمل من خلال ذلك، على التعمّق أكثر داخل المظاهر أو الأحوال أو الطرق أو الأنماط المعيشية في البيئة الهامشية، من ثمّة دراسة الخصائص والظروف الخاصّة للفئة المهمّشة في البؤر الحضرية المتخلّفة، ناهيك عن تحديد وإبراز أهمّ أشكال وأنواع الهامشية الحاصلة في المجتمع ككلّ، مع التعرّف على أصناف شرائحها في فضاءات المراكز أو في الهوامش عموما.

من ثمّة، نسعى أيضا إلى إبراز العلاقة الموجودة بين واقع التّهميش وتجلّيات العنف الحضري القائم في المدينة، زد إلى ذلك ترمي الدّراسة إلى تبيان أثر العلاقة السالفة الذكر في الحياة الإجتماعية للمهمّشين المدينيين.

ناهيك، إلى محاولة التقصّي عن تاريخية العلاقة بين واقع الهامشية وأنواع التّهميش المؤسّساتي الحاصل في البيئات الهامشية الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، الثقافية، الرياضية والإيكولوجية هذا من جهة، من زاوية أخرى ذكر أهمّ وأبرز تجلّيات العنف الحضري التّي لها الإرتباط الوثيق بالهامشية الحضرية وما ينجم عنها من أحداث متوقّعة وغير متوقّعة.

☑ **الأهداف العلمية:**

تهدف الدّراسة في هذا الشقّ الوقوف على مقارنة واقع مشكلات وقضايا التهميش انطلاقا من الدّراسات السوسيولوجية المشابهة للدّراسة الرّاهنة وإثارة النّقاشات حول آليات تناول قضايا الهامشية في زمن العولمة، مع التوصّل إلى نتائج علمية محضة، قد يمكنها الوصول إلى منطلقات لبحوث مستقبلية أخرى، تتمحور حول مظاهر المشكلات الإجتماعية الراهنة وقضايا التّهميش أو العنف

الحضري في مجتمعات المدن الجزائرية، كما يرجو الباحث أيضا أن يوفّق في المساهمة نوعا ما في البحث العلمي، عن طريق التنقيب على واقع الهامشية ولو بالشيء اليسير وأخيرا قد تعمل دراستنا تحقيق المعالجة الظاهرة المدروسة باعتبارها **ظاهرة سوسيولوجية معتلّة**، إلى جانب ذلك نأمل إلى وضع إطار نظري وعملي لحال واقع هامشية أفراد وجماعات المجتمع الهامشي المحلّي. هذا باعتبار ماهية باحث السوسيولوجيا، بمثابة انعكاس حال المجتمع على الواقع، بالتّالي التركيز على وصف بنية الفئات الهشّة والمقصّية اجتماعيا وبموجب عملية جسّ نبض السلطات المحلّية من أجل الإصلاح أو التقليل من حدّة ظاهرة التّهميش والعنف الحضري في مجتمع المدينة.

انطلاقا من الأهداف النّظرية والعلمية السالفة، تشاكلت لنا عدّة تساؤلات ضمنية اقترنت أساسا بمرامي عملية بحثنا، هذا تماشيا مع سيرورة ونشوء دراستنا نظريا وعمليا، فقد تمخّضت عن هذه السيرورة عدّة أسئلة تحاول دراستنا الإحاطة بها خاصّة في شقّها النّظري وهي كالآتي:

1. ما القصد من ظاهرة التّهميش والإقصاء الإجتماعي ومن هم المهمّشون في المجتمعات المدينية عموما؟
2. هل دائرة التّهميش أوسع من دائرة الفقر، أم هل أنّ التّهميش الحضري واقع حتمي أم خرافة تاريخية؟
3. هل فئات الهامشية في المجتمعات المدينية تدلّ عن فئة محدّدة أم هل للتّهميش الحضري شرائح متشعّبة؟
4. فيما تتمثّل أهمّ أسباب وعوامل وأبعاد التّهميش والحرمان في مجتمع المدينة؟
5. ما هي أبرز الآثار السوسيو–نفسية للإقصاء والتّهميش على الفرد والمجتمع المديني أو ماهي أبرز مستويات وأبعاد التّهميش الحضري؟
6. ماهي أبرز المقاربات والنظريات السوسيولوجية التّي تناولت ظاهرة التّهميش والعنف الحضري في مجتمع المدينة؟

ثالثا–أبعاد وحدود المشكلة البحثية:

أفرزت الحياة الإنسانية في زمن العولمة الرّاهنة، أجواء من التّنافسات والصّراعات القطبية العالمية والقطرية والمحلّية، في ظل هذه التعقيدات المادّية والإستهلاكية أضحى لمفهوم التنمية الشغل الشاغل للعديد من المنظّرين والمفكّرين والسياسيين، كون جلّ مضامين التنمية تتمحور جوهريا حول

الوصول بالأفراد والجماعات إلى حياة أفضل والإرتقاء بهم إلى مواطن التقدّم والحضارة بأفضل الوسائل الممكنة والمتاحة لهم مع ومواجهة المشكلات والمواقف الإجتماعية، ذلك خدمة للتطلّعات أو الآمال المجتمعية أو الإنخراط في دعائم المشاركة النسقية في شتى مجالات بناء المجتمع الحضري.

كما وتعدّ التنمية الحضرية محرّكا رئيسيا لاستقرار النّظم عمومها وفي بناءاتها التّي تسعى دائما بأفرادها وجماعاتها الإنعتاق من بؤر التخلّف على مستويات الحياة الثقافية أو الإجتماعية، لأنّهم يعتبرون من دعائم أدوات التنمية المدينية، فمن الضروري أن تكون عمليات التنمية سليمة ومؤسّسة وغير عشوائية، فلا ينتابها الفشل أو التعثّر الخططي أو الإستراتيجي أو اللّوجستيكي المديني، بل ويجب الإستناد إلى أطر التّفسيرات العلمية لتحقيق التنمويات الراشدة والتّوفيقية المتكاملة، من ثمّة تشمل جميع الأفراد دون أي تفرقة أو تمييز أو القضاء على تبعات التّهميش والإغتراب، لتتواصل الإنهيارات العميقة للطبقات الوسطى وتقهقرها اجتماعيا إلى مصاف الشرائح الهشّة أو المهمّشة. هذه الأخيرة ما فتئت تجد وضعياتها في المجتمعات المتخلّفة تتخبّط في ويلات وتعقيدات المثالب الحياتية والإجتماعية مثل: "الفقر"، "الإقصاء"، "الفساد"، "السكن الهش"، "الرشوة"، "المحسوبية" "البطالة"، "المخدرات" "الإغتراب"، "الخلل الإجتماعي"، بالإضافة إلى أنواع العنف النّاخر للمؤسسات المكوّنة للنظام العام في المجتمع، كما وتقترن الحياة الحضرية الرّاهنة في زمن الفردانية والنّظم الإستهلاكية بمسارات النّمو السريع لأبرز الدول الرائدة خلال ثلاث أرباع القرن الأخيرة.

هذا التحوّل، لم يأت محض الصدفة أو العشوائية، بل ويرتبط في الواقع بحالات الإحتواء أو التّمكين للعنصر البشري الذّي بلغ تميّزه أقصى مداه العلمي أو التكنولوجي أو الإجتماعي أو الإقتصادي أو السياسي أو الثقافي **(محمد مهران،2004، ص ص 35.4)**.

ليشير نهج التنمية البشرية أيضا، في تقارير الأمم المتحدة إلى تحقيق القدرات والأهداف الإنمائية للأفراد والجماعات بالتمكين وبعث المشاركة كخطوة ضرورية للتغلّب عن العقبات الوسيطية بين التخلّف والتنمية المحلّية.

كما ويفترض أنّ الأفراد في مجتمعاتهم المدينية المحلّية منطقيا، هم اللّبنات القاعدية المتينة في عمليات التنمية والمحرّكات الرئيسية لرسم معالمها الحضرية، فلا يمكن البتّة التحدّث عن مفاعل التنمية الحضرية، دون مراعاة النّظر في مستوى أو متطلبّات العيش الكريم للأفراد والجماعات مثل العمل المستقّر، الأمن، الغداء، الصحّة، التّعليم والألفة المجتمعية، مع اتّخاد العناصر المدينية

أساس رساميل التّنمية المحلّية، بصفتهم أعضاء مكوّنين للرابطة المحلّية أو الجماهيرية في مجتمع المدينة، أي أنّهم مفكّرين أو علماء أو باحثين أو منتجين أو صانعي حضارة أو منظّرين أو سياسيين محلّيين أو إداريين أو اقتصاديين أو حرفيين أو حماة أوطان ...إلخ، فجميعهم لديهم من الرسائل الجمّة لتطوير مجتمعاتهم المدينية المنتمون إليها بصفة عامّة أو مجتمعاتهم المحلّية الحضرية بصفة أخصّ.

وعليه، أضحى مفهوم "الإقصاء" أو"التّهميش" من المفاهيم التّي تشكّل الواقع المرّ وفق الأساليب الممنهجة أو غير الممنهجة والتّي يَحْيَوْنَ فيها الأفراد المبعدون اجتماعيا أيًّا كانوا في مجتمعاتهم ليتمّ ذلك، وفق حالات الفقد الإجتماعي للحقوق، إمّا عن طريق الممارسات الإستبعادية للبناءات المؤسّساتية المبنية على نظم خلل العدالة الإجتماعية، إمّا عن طريق عدم المساواة أو الإستبعاد الإجتماعي غير المتحضّر.

على غرار باقي دول العالم، تعرف الجزائر في الآونة الأخيرة جملة من التغيّرات البنائية والمؤسّساتية، تعلّقت أساسا بالمشاكل الهيكلية أو البنيوية على مستوى الصعيد العام للمجتمع أو على مستوى القاعدة الجماهيرية، من ثمّة تنامت درجات "التّهميش" أو "الحرمان" في الكثير من فئات وأصناف المجتمع بشقّيه المحلّي أو الجماهيري، لتتبيّن على السطح المديني خصوصا وضعيات الخلل المديني أو التقهقر الإجتماعِي في الكثير من الحالات المجتمعية المدينية المحلّية المصاحبة للمخلّفات المجتمعية، سواء التّي تعلّقت بتهميش الكفاءات أو ذوي الخبرات أو أصحاب الطموحات العلمية أو المهنية أو الإحترافية أو التّي تتعلّق بتهميش التشعّبات المجتمعية عامّة انطلاقا، من الأفراد أو الجماعات أو الأسر أو المؤسّسات المجتمعية أو المناطقية أو الفئوية...إلخ.

بصفة عامّة، تتفاوت حالات "الإقصاء" في المشهد المديني العام إمّا لدواعي خصوصية أو فئوية أو إيديولوجية أو جهوية، في كثير من الحالات تكون لها مخلّفات اجتماعية منتجة لأنواع العنف الحضري، كالتمرّد، الهجرة، البطالة وحدوث التّفاوتات الطبقية...إلخ.

بصفة خاصّة، تأتي بعض المقاربات الإجتماعية على اختلافها لترجّح لظاهرة الهامشية الحضرية إلى البيئة والظروف التّي يعيشها الأفراد ضمن جماعاتهم المحلّية، البعض الآخر يرجع ظاهرة التّهميش في المجتمعات المدينية لمحدّدات مؤسّساتية، الراجح هنا أنّ جلّ التّفسيرات أو التحاليل النّظرية، تُجْمِعْ على أنّ ظاهرة التّهميش سِمَةٌ سلبية متفشّية في أي مجتمع مديني، فهي لا تقتصر

على فئة معيّنة، بل وتشمل أيضا كلّ الفئات العمرية والشرائح الإجتماعية بتعدّدها والتّي ينتمي إليها أفراد وجماعات النظام الحضري.

انطلاقا من ذلك، فإنّ الواقع اليوم، يحتّم تواجد فئة المهمّشين في أيّ فضاء حضري، فلهم من الخصائص الإجتماعية أو السمات النّفسية أو الأساليب الحياتية التّي تتشاكل أو تتضام مع بعضها البعض، أي في سياق تجمّعات الساكنة المتخلّفة في المدن، من ثمّة تتمثّل:

- **أوّلا** في قصور وخلل حجومها المبنية وارتباطاتها الحضرية.
- **ثانيا** في تنوّع قدم أو جدّة مرافقها وخدماتها المختلفة.

الأمر السالف، يعطي للباحثين الخوض في غمار حيثياته-أي واقع لا مناص منه-، خاصّة في تحديد ملامح التباين أو التّوافق أو الانسجام أو التضاد أو معالجة الترهّلات المدينية أو التصدّعات الحضرية أو الشروخات المجتمعية الحضرية من جهة، أيضا تحقيق المتطلّبات الضرورية للمهمّشين المدينيين من أجل حياة متوازنة وغدٍ أفضل من جهة أخرى.

ليعتبر التحدّث عن المدن في الدّراسات الحضرية من سياقات الحديث عن مكوّنات ومراحل تطوّرات الحياة في المجتمعات الحضرية المحلّية، أي ضمن أطر المدنية أو التمدّن.

فالمدينة بوجه عام، هي كيان بشري، جغرافي، إجتماعي، مادّي، ثقافي تنظيمي بامتياز، لتختصّ بقوالب الحضرية أو ما يعرف باسم المجتمع الحضري بشقّيه الجماهيري أو المحلّي، بالتّالي ينشأ على إثرهما سياقات التفاعلات الإجتماعية أو التغيّرات التنظيمية أو المادّية أو الديمغرافية بين جلّ المتفاعلين الإجتماعِيين، ينطلي عن ذلك من تأثّرهم بحياة المدنية عموما.

في ظلّ التحوّلات الرّاهنة التّي تطال المجتمعات المدينية الجزائرية على وجه الخصوص وما يعتريها من مضامين العولمة، التّغريب، التّصنيع والتّحضّر وما نجم عنهم جميعا من مستويات إيجابية أو سلبية من طفرات على مستوى البنى الإجتماعية للجماعات الحضرية التّي ترتبط بحيثيات التنمية وأنماط التطوّرات الإجتماعية التقدّمية، من أخرى ما يرتبط بحواصل التخلّف التّي تعرفها بعض المجتمعات المدينية المحلّية على اختلاف جغرافيتها، لما يشوبها من نقائص تنظيمية ممنهجة أو غير ممنهجة أو في السياق النسيجي العمرانيٍّ غير السليم.

كما وتتّصف الحياة بالمدينة عموما، بالتّعقيدات، التّشابك، تنوّع المشكلات الإجتماعية التّي نلاحظها خلال تنامي مظاهر التّهميش، الطبقية، الإغتراب، الصّراعات الفردية، التموقعات الجماعية، تزايد الجريمة، الأنوميا والإنحراف ...إلخ.

ناهيك، عن تنامي مظاهر العنف الحضري، ليصبح من سمات أو معالم الخلل المديني، ليبيت اليوم يمارس بأشكال متعدّدة، ضمن عدّة فضاءات في مجتمع المدينة.

من ثمّة، وضع علماء الأنثروبولوجيا وباحثي مجال الدّراسات الحضرية، المهمّشين في زمرة الجماعات المحلّية التي تذوب داخل أي مجتمع جماهيري حضري، ذاك المجتمع الذّي يتميّز بجدلية التناقض بين بزيادة معدّلات التّصنيع أو التّحضر أو الأهداف المشتركة للأفراد وبين تغلّب مضامين الإقصاء، الإنتهازية، سبل الإستهلاكية ووسائل الإحتكارية المميتة، لتعبّر هذه الأخيرة عن الروابط النفعية وحبّ الذات، منه يشعر العديد من المهمّشين بالعجز الإجتماعي المديني، انطلاقا من الأسرة، الشارع، المؤسّسات التّعليمية، المعمل أو على مستوى التّغييرات المؤسّساتية العامّة في المجتمع المديني ككلّ.

على ضوء ما سبق، تأتي ظاهرة التّهميش والعنف الحضري في مجتمع المحلّي لمدينة سكيكدة وهي قد تشاكلت لدينا تصوّرات عديدة لحدوثها وفق الظروف أو التّحوّلات الزمنكانية للفئات الهامشية المدينية والتّي تحمل في مجالاتها الإيكولوجية اختلاف البنى الإجتماعية المعايشة من قبل أصناف التّهميش وعلاقاتهم بنظم حياتهم المتخلّفة القائمة بين هذه الظاهرة وبقيّة النّظم السائدة في مجتمع المدينة بشكل عام.

من أجل اعتماد صيرورة منهجية لدراسة "التّهميش والعنف الحضري في مجتمع المدينة _ **مدينة سكيكدة** _ وتوصيف واقع فئات التّهميش بفضاء حي السويقة الهامشي، حيث حري بنا طرح جملة من التساؤلات التّي تحدّد في متن سياقاتها النظرية والإجرائية الإجابة عنها وهي كما يلي:

☑ **<u>السؤال المركزي للدّراسة</u>:**

- **هل توجد علاقة ارتباط بين درجة التّهميش والعنف الحضري في مجتمع المدينة؟**

من خلال التساؤل الرئيس أعلاه، تطرح الدّراسة مجموعة من الأسئلة الفرعية التّي تمتّ صياغتها في متون التساؤلات التالية:

<u>1.</u> هل ثمّة تراكمات اجتماعية تساهم في إفراز أنواع الباثولوجيا لدى أفراد التّهميش في المجتمع المديني المتخلّف؟

2. ماهي الظروف الإقتصادية التّي تساهم في استمرار وجود الفئات الهامشية في المجتمعات المحلّية المتخلّفة؟

3. هل تساهم أنواع عدم المشاركة السياسية والجمعوية بالنسبة للمهمّشين في مستوى الصراعات المحلّية في مجتمع المدينة؟

4. ما هي أنواع المشكلات والأمراض الإيكولوجية التّي تواجه المهمّشين في مجتمع المدينة وأساليب التّغلب عليها؟

5. هل يساهم التقوقع والحفاظ على الأوضاع السائدة لأفراد الهامشية في تجلّيات العنف الحضري في البيئة الحضرية المتخلّفة؟

رابعا فروض الدّراسة:

من خلال التساؤلات المطروحة السالفة، وجدنا أنفسنا أمام تصوّرات وتخمينات إحتمالية تعلّقت أساسا بأبعاد وحدود المشكلة البحثية أعلاه، من ثمّة حملت دراستنا جملة من الفروض والتّي ابتدأناها بالفرضية المركزية التّالية:

☑ **الفرضية الرئيسية:**

هناك علاقة ارتباطية بين درجة التّهميش وبين تزايد العنف الحضري في مجتمع المدينة.

من خلال التصوّر المركزي أعلاه، تحمل الدّراسة الرّاهنة جملة من الفروض الجزئية تمحورت أساسا حول موضوع دراستنا والتّي نعرضها تباعا كما يلي:

☑ **الفرضية الأولى:**

- **تساهم الهامشية الإجتماعية في تزايد معدّلات الباثولوجيا الإجتماعية في الفضاءات الحضرية المتخلّفة.**

☑ **الفرضية الثانية:**

- **تساهم الهامشية الإقتصادية في تزايد مستوى العنف المادّي لدى أفراد التّهميش في مجتمع المدينة.**

☑ **الفرضية الثالثة:**

- **تساهم الهامشية السياسية في تزايد معدّلات العزوف السياسي والجمعوي بالنسبة لأفراد التّهميش في مجتمع المدينة.**

☑ **الفرضية الرابعة:**

- **تساهم الهامشية الإيكولوجية في تزايد معدّلات الأمراض الصحّية والنفسية لأفراد البيئة الحضرية المتخلّفة.**

☑ **الفرضية الخامسة:**

- **تساهم الهامشية الثقافية في تزايد معدّلات الحفاظ على الأوضاع السائدة بالنسبة لأفراد البيئة الهامشية المحلّية في مجتمع المدينة.**

خامسا –الحقل الدلالي للسياق المفاهيمي:

تعتبر المفاهيم في الدّراسات الأكاديمية، بمثابة الوسائل الرمزية التّي يستعين بها العلماء أو المنظّرون أو الباحثون للتّعبير عن المعاني، الأفكار، الدّلالات والتأويلات المختلفة التّي يرغبون توصيلها من خلال مواضيع أبحاثهم العلمية.

لتختلف المفاهيم عادة عند الباحثين، نتيجة تشعّب الأيديولوجيات أو النّظريات أو الأطر أو الأهداف أو المقاصد التّي يتبنّونها في دراساتهم المختلفة، ناهيك عن وجود التّباين في المستويات الخصوصية الإجتماعية أو الثقافية التّي يَحْيَوْنَ فيها، زد على ذلك وجود أنواع من الزئبقية على مستوى العلاقات المتشاكلة في المفاهيم ذاتها.

في موضوع الدّراسة الرّاهنة، تحدّدت المفاهيم بحسب الإطار النّظري والمنهجي الذّي يوجّه عمليات البحث والتقصّي في علم الإجتماع.

ضمن هذا النمط، تمحورت المفاهيم أساسا بمتن العنوان التّالي:

- **التّهميش والعنف الحضري في مجتمع المدينة.**

ضمن هذا السياق، نتطرّق إلى توصيف جملة من التعاريف المرتبطة بالمفاهيم الأساسية أو الفرعية الجلّية منها أو الضامرة المتعلّقة بموضوع بحثنا في محتويات اللّغة أو في الإصطلاح وما ينبثق عنهما من دلالات قريبة أو بعيدة في المبنى أو المعنى للمصطلح الواحد، ضمن إطار الإنزياح اللّغوي أو المعنوي، هذا ما يدعنا:

☆ **أوّلا**، إلى تحديد دلالاتها ومضامينها في ضوء القواعد العلمية المتوافرة حولها.

☆ **ثانيا**، بهدف الوصول إلى توحيد أكبر عدد ممكن من المواصفات المشتركة.

☆ **أخيرا**، بقصد صياغة المفاهيم الإجرائية الموجّهة لحيثيات الدّراسة عموما.

وفق هذا المنوال، تتدرّج المضامين والمعاني والدلالات المفاهيمية للدّراسة تواليا كما يلي:

1 – الإطار التداولي لمفهوم التّهميش الإجتماعي:

تتعدّد المدلولات والمعاني الخاصّة بمصطلح التّهميش الإجتماعي في أدبيات حقول العلوم الإنسانية والإجتماعية، يرجع هذا التعدّد والتنوّع إلى تلاقح مفهوم التّهميش الإجتماعي مع العديد من المفاهيم والمصطلحات، على شاكلة "الفقر الحضري"، "الإقصاء الإجتماعي"، "الحرمان"، "الإستبعاد"، "عدم التمكين المجتمعي"، "الإبعاد" إلى آخر المدلولات التّي تدلّ على مساحات "التضييق"، "عدم المساواة"، "التمييز" بين بني البشر عموما.

وعليه، يأتي الإطار التداولي والمفاهيمي لمفهوم ظاهرة التّهميش في دراستنا بحسب الدلالات النّظرية التّالية:

1-1 مفهوم التّهميش في الحقل اللّغوي والمعجمي والدلالي:

شكّل مفهوم التّهميش بعدا نظريا وامبريقيا في بحوث العلوم الإنسانية والإجتماعية نظرا لمرونته في إطار البحث الإجتماعي، ذلك لما يشوبه من غموض وضبابية، خاصة عند استعماله وتوظيفه وقد ورد المصطلح في الأصول أو المعاجم الإنسانية أو العالمية كما يلي:

فقد فصّل "**معجم الكنز**"(**2003، ص 175**) في مفهوم مصطلح التّهميش واشتقّ سياقه من المصدر هَمَّشَ بتشديد العين، تهميش الشّي أو الموضوع، أي عزله وتركه جانبا، تهميش الأمر حسب "**جبران مسعود**"(**2005، ص 286**) أي اغفاله وتركه عمدا وقصرا.

أيضا جاء معنى التّهميش في الحركة غير المنتظمة أو غير المستقرّة، منها ما جاء في معجم المعاني الجامع(**2020**) في معنى كلمة هَمَشَ: منها "هَمَشَ الرّجل هَمْشَةً"، أي أكثر في الكلام دون صواب، فهو بذلك الأمر أضحى الرجل ضمن المهمّشين من القوم الذّين لا يمتلكون الحجّة في القول والسمة العالية في اللّسان، فالتّهميش في هذا الباب عبارة عن عائق في اللّغة.

وهَمُشَ القوم أي تحرّكوا دون نظام، أي أنّهم يقبلون ويدبرون ويختلطون ويكثرون بمكان وزمان واحد، فهنا تكمن حيثيات العشوائية، الفوضى، المتاهة، الإستسلام، الخضوع بالنسبة لبعض شرائح التّهميش في المجتمعات الإنسانية.

مصطلح المُهَمَّشُ في علم الصّرف اللّغوي يأتي في صيغة اسم المفعول من الفعل المضعّف هَمَّشَ بمعنى وقوع فعل التّهميش على المُهَمَّشِ أو المُبْعَدِ من القوم وإحالته إلى حافّة الطريق أو جانبه (**Le Nouveau Littré 2004,p 821**) ومنه فهو على الهامش متروكٌ أو مبعدٌ أو عدم إعطاء أيّ أهمّية لهُ في المكان والزمان.

وهَمَّشَ الشيء أي عضّه وحرص عليه، فهذا القول بموجب التركيب والمجاز يعتبر مجازا وكناية لمعنى "عَضَّ عليه بالنواجذ" أي لَزِمَه واسْتَمَسَكَ به، فقد انزاح معنى التّهميش عن معناه الأصلي إلى هذا المعنى البلاغي وهو مأخوذ من الحديث الشريف: "عليكُم بسُنَّتي وسُنَّة الخلفاء من بعدي عُضُّوا عليها بالنواجذ" أي إلزموها واستمسكوا بها، تهميش الشيء هنا المراد به الإحتواء والإحاطة به والحرص عليه، هذا هو الأصل في مصطلح التّهميش الذّي يشمل المعاني التّالية:

"الضم"، "الجمع"، "الإحتواء"، "التّضمين"، "الملازمة والإمساك"، من هنا تكمن المفارقة بين المعاني الأصلية لمصدر التّهميش وانزياحه المتناقض بين ثنائيات: "التفريق"–"التجميع"، "الطرد"–"الجدب" "العزل"–"التقريب"، "الحرمان"–"الإشباع"، "الإبعاد"، "الإدناء"...إلخ.

وجاء مفهوم التّهميش أيضا في "**معجم المنجد**"(**2003، ص 875**) بمثابة الموضع الذّي يدلّ على الحافّة من الطريق الضيّق أو المنزوي وهمَشَ الشخص أي أكثر الكلام في غير صواب ولا موضع من هذا السياق، نلاحظ أيضا بداية انزياح معنى المصطلح إلى معاني أخرى بحسب "**المعجم الإنكليزي العام للعلوم واللّغات**" (**2011، ص 101**)، فمنها: أرض متروكة، قوم مهملون أو متجاهل عنهم ومنعزلون أو متروكون اجتماعيا.

ليعتبر الفرد المُقْصَى من النظام الإجتماعي لسبب أو لآخر من آليات التخبّط في المزالق والويلات والتضيّيق في المجالات الإجتماعية والإقتصادية والخفض في درجات وحدود الصلاحيات والإمتيازات، أي أنّ التّهميش هنا بمثابة الحياة المعدمة، المحدودية في التّفكير، فقدان الأفق وذيوع السطحية...إلخ (**المعجم العربي الأنطلوجي،2020**).

ناهيك عن أنّ أفراد وجماعات الهامش المقصيين من المراكز الحضرية، فيعتبرون من المبعدين عن نواحي المدن مادّيا ومعنويا:

☆ **المعنى الأوّل**، يدلّ على المكان القصِيِّ البعيد الذّي يتّسم بصعوبة الوصول إليه وغياب أدنى ضروريات الحياة كالماء والإنارة والمواصلات، مثل ذلك يتجلّى في مناطق الخرابات العشوائيات، المناطق الجبلية أو الريفية البعيدة.

☆ **المعنى الثاني**، تدلّ عن الوصف القاصر لحالات الألم والوجع للمبعدين جرّاء صعوبة العيش وشظف حياة التّهميش وتدهور أمورهم إلى أقصى حدّ، من هنا تكمن درجة الخطورة والإطار الضيّق للجماعات الهامشية حسب ما ذكره "**محمد عزّت**"(**2008، ص 206**) حين يتهامش الأفراد والجماعات في البيئات الجانبية أو المنعزلة والمحرومة.

كما جاء التّهميش **La Marginalisation** عند "**روزا ليند فيرجسون**"(**2004، ص 366**) مرادفا لعدّة مفاهيم ومصطلحات منها: الإهمال، العزل، التّرك، التخلّي، الإغلاق، التفرقة، عدم المساواة الإغراب، التضييق، الإستبعاد، التقزيم، التّحقير، التّصغير، النبذ، التّمييز بين الأفراد.

وقد جاء في قاموس المعاني(**2020**) التّهميش بمعنى النّبذ، الإبْعاد، الإخْراج، الإزَاحَة، التَبْعِيد التَشْرِيد، التَصْنِيف، التَفْرِيق، التَمييز، التَنْحِيَة، الطَرْد، الفَرْز، الفَصْل، اللَفْظ، النَفْي، الفسخ الإقصاء، التعفّن، الإقالة...إلخ.

من هنا، يأتي تهميش الرعيّة، أي بمعنى التخلّي عنهم وتركهم دون حماية أو رعاية أو عناية وإخراجهم من المراكز، كأن نقول مثلا: جماعة تعيش على هامش المجتمع أي خارج سياقاته الحياتية.

ومنه، يوضع مفهوم "التّهميش" ويضفي معناه في العلوم الإنسانية للشرح والمعنى البعيد المتضمّن للسلبية والضرر على مستوى الأفراد والجماعات وفي إطار الزاوية التّي تحتلّها الطّبقات الهشّة والدّونية الفاقدة لمعالم الحياة الضّرورية في شتّى مجالات الحياة، خاصّة حين يتّم استبعادهم أو إقصاؤهم قهرا أو جبرا أو حرمانهم (**المعاني الجامع،2020**) أي جعلهم في دوائر حالكة ضمن سياقات: البؤس الإجتماعي، الشقاء المادّي، المنع من الحقوق، الخسارة الذّاتية، الضياع الإنساني

الإنتهاك الرمزي، الحرمان العائلي، الحظر المعنوي، الحجر الإستبدادي وغيرهم من المثالب والمطبّات غير المؤسّس لها في المجتمعات التّي تدّعي الإنسانية والتضامن والتكافل الإجتماعِيَيْن.

كما ويعدّ أيضا التّهميش الإجتماعي من النّاحية القيمية نقيضا للقيم الشائعة في المجتمع الواحد الذّي يرتبط بتكامل الأعراف، التقاليد والنّظم التّي تحقّق التجانسات والتّرابطات في المجتمع ووفق مبادئ الإحترام، التّفاهم، التّوافق، التّضمين والإحتواء **(ماجد زكي الجلاد، 2005، ص 51)**.

في نفس صدد التّهميش، طرح الباحث "**عبد الله ابراهيم**"**(2007، ص 8)** رؤية فلسفية للمصطلح حين اعتبره على أساس التفاضل والتّعالي بين الأنا الفاعل المتمكّن على أنواع الصواب والنّقاء والتمدّن والحق الدائم، وبين الأخر الذّي يفتقر للمعاني الأخلاقية والتيه وسط الخمول والتوحّش.

ناهيك، عن وجود التناقض الأخلاقي في رؤية فعل تهميش الأنا للآخر مثل ما جاء به الفيلسوف "**ليفيناس**"–**Emanuel Livinas** –، أين لاقح مفهوم التّهميش الإنساني في الحياة مع قرائن القلق النّصب، التعب، الضعف، الإهمال، الجوع وكلّها دلائل يتجرّعنها المهمّشون – "الغرباء"، "الفقراء" "الأرامل"، "الأيتام" ،"الفئات الهشّة"– في المجتمعات غير المنصفة لهم **(بن سراي نصر الدين، 2018، ص ص 226.211)**.

زد إلى ذلك، ماثل "**ليفيناس**" حدث التّهميش في المجتمع بانعدام المسؤولية الأخلاقية فيه، أي وجود القساوة، الجمود والإبعاد، بدل الرحمة، العاطفة والإحتواء، فغياب التمكين هنا يحصل في عدم الإعتراف بهم والذّي يقع على عاتق القوى المسبّبة أو المنتجة له، أي أنّ وجوده: "هو نتاج حتمية قهرية للقائمين على حدث التّهميش، لأنّه نتاج مجتمع".

من الملاحظ أعلاه، يتبيّن لنا أنّ التّهميش يتجاوز الأمكنة والأزمنة في العالم الإنساني، هذا بفعل نظرة الأنا الدونية للأخر، فهي حالة ازدراء الإنسان لأخيه الإنسان وفق وضعيات الإقصاء أو العزل الإجتماعي أو الضائقة الإقتصادية أو الضرر النّفسي.

في نفس المنوال الفلسفي الإنساني أيضا، أعطت لنا الباحثة" **أحلام بن شيخ**"**(2018، ص ص 52.42)** في دراستها **للواقعية وصناعة رواية المهمّشين في المنظورين الإجتماعي والنّقدي** عدّة معان نقدية هامّة لمفهوم التّهميش، شمل في شروحاتها العديد من المفكّرين والعلماء والفلاسفة على غرار "ميشال فوكو"، "جاك ديريدا"، "إدوارد السعيد"، "جوليا كريستيفا" وغيرهم من مفكّري العلوم

الإنسانية في العصر الحديث، أي ممّن كانت لهم الإحاطة أو العناية بشتى دلائل مفاهيم التّهميش أو الإقصاء أو الحرمان الإنساني.

حيث عبّر المفكّر الفرنسي" **ميشال فوكو–ت.1984–**" في أبحاثه حول أحوال المرضى والمجانين والمهمّشين من الطبقات الهشّة من المجتمعات، مثل ذلك أفاض عن حال المرأة في المجتمعات واعتبره بمثابة المكانة الدّونية أو الطبقة الوضيعة أو عدم القيمة في السلّم الإجتماعي في المجتمع أو في إطار تلاقح رؤيته للتّهميش للذّات الإنسانية مع العديد من مفكّري الفلسفة الغربية المعاصرة أمثال "**جان لاكان–ت 1981**".

من ثمّة، يرون التّهميش وفق جدلية الأنا –**L'égo**– الذّي يتّسم بالثبات والأصل والجوهر والتّعالي والآخر–**L'autre**–، أي المخالف له، ليستند الجدل السالف أيضا على التمايز بينهما أو عدم التّماثل أو الغيرية **L'hétérosexualité**، كذلك الآخرية –**Altérité**–والتّي تؤدّي إلى الهاوية أو الإنحدار أو الإقصاء أو الهامشية التّي يبعدها المركز والماضي الذّي يقصيه الحاضر.

وعليه، فظاهرة التّهميش تخلص إلى تلازم الأنا والآخر ليعبّر:

- ☆ **<u>الأوّل</u>** على القوّة بما تحمله من تفوّقٍ وتميّزٍ وحضارة.
- ☆ **<u>والثاني</u>** يوصم بالدونية والتخلّف **(مقدم علي وقادة محمد، 2020، ص ص 337.323)**.

في حين آخر، عنى "**ديريدا**" في مؤلفه **<u>الكتابة والإختلاف</u>** بالتّهميش وفق الرؤية العمياء والإقصائية لثقافة المراكز التّي تهمّش الأطراف ولا تراع لهم بالا ولا اهتماما في الحياة الإجتماعية.

أمّا "**إدوارد سعيد**" فقد عبّر عن التّهميش، بأنّه ذاك التّراكم التاريخي للفكر الإستعماري الذّي تعمل مؤسّساته السياسية والثقافية على طمس وإلغاء هويّة المهمّشين وجعلهم قابعون في الركود وعدم الإستمرارية والتقدّم.

بل يزيد الأمر في وقتنا الرّاهن وتتجاوز أنواع درجاته وحدّته في المجتمعات ضمن مسارات التّبعية للسياسات الإمبريالية الحديثة "**L'impérialisme moderne**".

بينما ذهبت " **جوليا كريستيفا** " في كتابها "**غرباء عن أنفسنا**" إلى توصيف التّهميش بأنّه الحالة النّفسية والسّمة الإغترابية التّي يعيش بها المبعدون والمنفيون والغرباء جرّاء عدم التّواصل مع الآخرين بسبب فقد اللّغة.

في حين آخر، تعرّض" **مجدي توفيق**" لمفهوم التّهميش والمهمّشين، إذ اعتبرهم الفئة أو الجماعة التّي تقف خارج العملية الإنتاجية للمجتمع، سواء كان إبعادها لأسباب عرقية أو جغرافية أو اقتصادية بل ويزيد الأمر تعقيدا حين تجاوزها لأسباب ثقافية أو اجتماعية أو دينية (**أحلام بن شيخ، 2018، ص 29**).

من هنا، تتضام لنا الفكرة حول اعتبار "المُهَمَّشْ" أو "المُهَمَّشِين" عمّن وقع عليهم حدث التّهميش سواء كان فردا أو مجموعة، ليتمّ التخلّي عنهم في المجتمع، فهم بذلك يوسمون بالفئات غير المرغوب فيها وغير المصطلح عليها في المجتمعات قاطبة.

ويضع" **توماس روبرت مالتوس**"(**2010، ص 156**) تعريفا للتّهميش الإجتماعي علي أساس الزاوية التي تحتلّها الطّبقات الهشّة والدّونية من المجتمع المتحضّر والذّين يفتقرون لمعالم الحياة الضّرورية في شتّى مجالات الحياة.

كما جاء لفظ " **التّهميش**" حسب " **أحمد الهاشمي**"(**ص 777**) بمعنى جعل الفرد مغتربا عن موطنه بقصد أو بغير قصد، فهو بذلك الفرد المهمّش في المجتمع، من هذا القول نرى أنّ للتّهميش حالتين متلازمتين، الأولى أمرّ من الأخرى على وقع أفراد الهامشية:

- ☆ **الحالة الأولى**، تدلّ عن الطرد والكراهية والنبذ والإبغاض والإقصاء القهري، فجميع هذه المواصفات قد فصّلنا في ذكرها آنفا.
- ☆ **الحالة الثانية**، فوقعها على النّفس البشرية أشدّ وأقسى، فهي تدلّ عن الحالات النّفسية التّي يعيشها المبعدون والمهمّشون حين يتمّ استبعادهم وترحيلهم وإلغائهم طوعيا في المجتمع أي قصرا وكراهة.

في حين آخر، يأتي فعل التّهميش حسب "**كارل ماركس**"(**1982، ص 321**) على سبيل ذلك الموضع الوضيع الذّي تحتلّه الفئة الهشّة في النّظم الرأسمالية، أين يسلّم فيها المهمّش والكادح أمرهما لعبودية الأجر ويرغمها عنوة في بئر الشّقاء والألم والعبودية والطرد الإجتماعي، فهما بذلك

ضمن الفئات المغتصبة والمنتهك حقوقها الإقتصادية التّي تعدّ من ضروريات قوامة الأفراد في المجتمعات الرأسمالية والنّظم الإمبريالية.

كما أنّ هذا الفقد والطرد يؤّدي إلى حتمية انزواء الأفراد إلى قعر الهامشية المستعبدة التّي تحدّثت عنها الباحثة "**فاطمة غاي**"(**موقع الحوار المتمدّن، 2019**) ووضع "التّهميش الإجتماعي" على أساس الحرمان الإجتماعي والإبعاد على هامش المجتمع، فهو المصطلح الذّي يستخدم على نطاق واسع عبر العالم، ليتّم استخدامه في مختلف التخصّصات، بما في ذلك التعليم وعلم الإجتماع وعلم النّفس وعلوم السياسة والإقتصاد.

ناهيك، عن تعريفه بأنّه عملية منع الأفراد بشكل منهجي من الوصول الكامل إلى مختلف الحقوق والفرص والموارد في مختلف مجالات الحياة الأساسية، لتحقيق التكامل الإجتماعي على سبيل المثال السكن، العمل، الرعاية الصحية، المشاركة المدنية والمشاركة الديمقراطية.

ممّا سبق، من خلال التعاريف السالفة استقينا من متونها ودلالاتها عدّة مواضع ومواطن لمفهوم ظاهرة " **التّهميش**" وهي كالآتي:

- ☆ **الموضع الأول**: أين يحوّل الفرد من الجماعة إلى الهامش واحالته الى الجوانب بقصد إخراجه من المجال الإجتماعي أو خارج الحضرية واعتباره فردا مقصيّا أو مهمّشا أو ثانويا، أي أنّه أقلّ أهمّية في معترك الحياة الإجتماعية ككلّ، أي أنّه عنصر غير فعّال بعكس الأفراد ذوو الحظوة الإجتماعية (**المعجم الفرنسي le robert، 2005، ص 720**)
- ☆ **الموضع الثاني**: متعلّق بالحالات النّفسية التّي يسبّبها التّهميش جرّاء الخنق والعزل الإجتماعِيَيْن، كذلك الإقصاء أو التخلّي أو العزل مؤسّساتيا، فهي مواطن تؤدّي إلى الإغتراب النّفسي والإجتماعي تحت إطار: "الإقالة الإجتماعية"، ليتسّم أصحاب هذا الوضع حسب الباحثة "**آس هورن نلي**" (**المعجم الإنكليزي أوكسفورد، ص 983**) بأنّهم لا يحظون بأي قيمة أو مكانة أو أهمية إجتماعية أو إقتصادية أو سياسية أو حتى ثقافية، فأحسن ما يحوزونه قلّة الشّيء وندرة المورد.
- ☆ **الموضع الثالث**: متعلّق بالأشخاص الذّين لا يجدون مكانة لهم في المجتمع لسبب أو لأخر ويتنحون عنه ويعتزلونه إلى الهامش ضمن إطار: الإستقالة الإجتماعية (**أحمد عودي، ص 100**)

☆ **الموضع الرابع:** وفيها تكون "الهامشية" من سياق العزلة المكانية، منها تتلاقح ضمنيا مع الأماكن القديمة أو المهجورة التي لا تزال على عهدها القديم الرثّ، من حيث العمارة وخصائص الساكنة، فهي بذلك ضمن خانات الإنعزال والهامش **(ابراهيم السامرائي، 1999، ص 481)**.

☆ **الموضع الخامس:** وهو الموطن الذي يختص بالفئات الهشّة أو المهمّشين أي الصفة أو الحالة التّي تطلق على من يعيش ضمن هامش المجتمع.

ضمن إطار التّهميش أيضا يأتي الإطار الذّي يقبع فيه فئات "التّهميش" أو أفراد المجتمع غير المصنّف اجتماعيا عند بعض الباحثين أو الأكاديميين المهتمّين بقضايا العوز الإجتماعي ومشكلات التحضّر تحت دلائل ومعاني المسمّيات التّالية:

- مجتمع المهمّشين اللّامرئيين أو كما تحدّث عنهم الباحث "**صلاح الدين لعريني**"**(2016)** وهم الذّين يعيشون بعيدا عن المركزيات: مركزية المجال، مركزية المعرفة، مركزية الخطاب، مركزية السلط، مركزية المال والأعمال، ناهيك عن مركزية المجتمع ككلّ.
- "مجتمعات الهشاشة" أو "جماعات الهامشية المجالية".
- "فئات القطاع اللّارسمي" أو "العيش خارج المركز".
- "شرائح وفئات المجتمع الدّوني" أو "حثالة المجتمع".
- "شرائح وفئات المجتمع الموازي" أو "المجتمع غير المهيكل".
- "مجتمع الهامش" وهم الفئات التّي تنزوي الخارج عن الرؤية الإجتماعية **(ايمان الرّامي، 2020، ص59)**
- سكّان مناطق الظّل والأماكن المتخلّفة"**(لاروس، تر: عربية ،1998، ص 1272)**.
- ناهيك عن مفهوم "الهامشية الحضرية" التّي يقابلها في اللغة الفرنسية لفظ: **La Marginalisation Urbaine**، وفي اللغة الانجليزية كلمة: **Urban Marginalization**.

بدورها تعرّف "الهامشية الحضرية أو الهامشية الإجتماعية" عند كلّ من الباحثين "**عادل عازر**" و"**ثروت اسحاق**" على أنها وضع متدنّ في إطار نظام للتّدرج الإجتماعي، ليتولّد عنه حصر فئة إجتماعية ما وعزلها عزلا كلّيا أو جزئيا، يتمّ ذلك من خلال المزالق التالية:

"السيطرة"، "الهيمنة" "المحاصرة"، "التّسخير القهري"، "الإستغلال"، "عبودية الأجر"، "التّبعية" "الخضوع"، "عدم التّمكين والمشاركة في الفعل المؤسّساتي"، "الحرمان بالإستعباد"، "الإبعاد"، كلّ هذا مثّلها الباحث "**الزبير بن عون**"(**2017**) بوضع العوائق والمطبّات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية.

كما وقد أعطى الباحث "**محمود عبد الفضيل**" في كتابه المعنون: **الفكر الإقتصادي العربي وقضايا التحرّر والتنمية والوحدة** (1985) تصنيفا آخر للشرائح الدنيا التّي تحيا في قاع المدن وأقبيتها ضمن فقراء وفئات المدينية وعوالم الرثاثة الحضرية، هذه الآخيرة فصّل في حدود تداخل سياقاتها المفاهيمية الباحث "**لاندا**"، حيث وضعهم جميعا تحت خانة التّهميش أو الحرمان أو ضمن قالب "**المربّع السوداوي**" التّالي:

- **أوّلا: الفئات الرثّة**، هم تلك العناصر الدنيوية في المجتمع أو المنسلخون عن حياة الحضرية شكلا ومضمونا، أين تكون معيشتهم تحت درجات الإنعدام بشكل متزايد يوما بعد يوم.
- **ثانيا: الفئات المحرومة**، هم الذّين يحيون في الوسط الحضري بين عناصر المجتمع الرثّ والمنسلخ اجتماعيا وبين فئات مجتمع الفقراء العاديين.
- **ثالثا: الفئات الفقيرة العادية**، هم بمثابة العضد الحصين الذّي يرتكز عليه الهرم الإجتماعي أو الحضري في مجتمعات المدن.
- **رابعا: الفئات الفقيرة المعدمة**، هم الفئات التّي تعيش دون خطّ الفقر في المجتمعات (**صليحة مقاوسي، 2008، ص ص 22.21**).

☑ **الموضع السادس**: وهو ذلك الأمر المتعلّق بالحيّز الزّمني لظاهرة " **التّهميش**" في المجتمع **أي: متّى ؟، أيّان؟ يحصل التّهميش؟**

للإجابة عن ذلك يجيبنا الباحث "**بول ريكور**"(**2010، ص 10**) في طرحين متمايزين:

☆ **الطرح الأوّل**، يحصل فيه حدث التّهميش مكانيا في الزمن التّاريخي التّعاقبي أي بفعل تراكمات وإرهاصات قبلية تتمخّض على إثرها ظاهرة التّهميش في المجتمعات.

☆ **الطرح الثاني** يحدث في زمن الآنية أو الحصرية عن طريق القصدية في تهميش الأفراد في المجتمع أو عن طريق قهرهم أو إلغائهم لغايات وأهداف معيّنة.

2-1 الإطار التداولي لمفهوم التّهميش:

التّهميش والإقصاء الإجتماعي Exclusion sociale:

يعرف مفهوم "الإقصاء الاجتماعي" في العلوم الإنسانية خلافا كبيرا بين المنظّرين والباحثين، يعود هذا التباين لتشابكه وتلازمه مع العديد من المفاهيم السوسيولوجية الأخرى كالتّهميش أو الحرمان أو الإستبعاد الإجتماعي.

فالإقصاء كمصطلح يعرّفه "**ماكس فيبر**" على أساس أشكال الإنغلاق الإجتماعي الحاصل في المجتمعات الانسانية، يأتي ذلك الإنسداد الإستبعادي التّي تقوم به مجموعة ما في المجتمع لتؤمّن لنفسها مرتبة ومكانة اجتماعية حظيّة ومركزا متميّزا على حساب مجموعة أخرى بغرض إخضاعها أو الهيمنة والسيطرة عليها **(حدة يوسفي، 2019، ص ص 163.142)**.

ويرى "**حامد البشير إبراهيم**" أنّ كلمة "التّهميش" تعني العزل أو الإقصاء أو الإستثناء أو عدم الشمول، أي عدم استيعاب الأفراد أو الجماعات المراد تهميشها في المجتمع وغضّ الطرف عن ماهيتهم الإجتماعية أو عدم تقديرهم، بالتّالي إحالتهم إلى الهوامش.

من هنا، رأت الباحثة "**سميرة قوندي**" أنّ التّهميش لا يعني أو لا ينبغي أن يحصر في النّواحي الإقتصادية الضيّقة، بل يتعدّى ذلك لدلالات ثقافية، اجتماعية، سياسية، حضارية ورمزية أيضا.

حيث أنّ التّهميش في هذا الباع، يعني غياب الإعتبار أو غياب القيمة أو غياب المعنى لفرد أو فئة أو جماعة ما **(سميرة قوندي، 2016، ص 184)**.

كما ويعني مفهوم "التّهميش" أيضا في بعض جوانبه، عدم قدرة المجتمع على تفعيل أفراده بالدرجة التّي يحقّقون ذواتهم ويفعّلون فيها قدراتهم، طاقاتهم ومواهبهم **(عبد الحكيم خليل أحمد السيّد، ص 422)** من ثمّة، يكون فعل التّهميش واقعا عن عدم القصدية أو النيّة في إحداث فوارق وسلبيات الظاهرة ككلّ.

في حين ذهب الباحث "**ألبين تودمان** **مدير معهد دراسات التّهميش والإقصاء الإجتماعي** في مدرسة "**أدلير**" لعلم النّفس والمتخصّص في التّهميش والإقصاء الإجتماعي إلى وضع تصوّرات تداولية لمفهوم ظاهرة "التّهميش"، حيث يتّم استعماله في أنحاء واسعة عبر العالم ليعبّر عن التّمييز

والإقصاء الإجتماعِيَيْن، كما وقد اعتبره أيضا بمثابة جملة من الإجراءات والخطوات المنظّمة التي بموجبها توضع الحواجز والعراقيل أمام الأفراد والجماعات، هذا كي لا يتحصلّوا على الحقوق وفرص العمل والخدمات الإجتماعية كالسّكن، الصّحة، التّعليم وأنواع المشاركة السياسية(**عادل ابراهيم شالوكة، الموقع الالكتروني، 2019**).

وينوّه الباحث "**ميشال ميسو**"(**1994، ص 156**) للعلاقة بين التّهميش والإقصاء الإجتماعي الذّي يفرضه الواقع المعاش على الأفراد المعدمين عبر مراحل الحياة الإجتماعية عموما، ذلك ما يجعلهم يتخبّطون في المشاكل والهنات الاجتماعية، الإقتصادية والسياسية، من ثمّة تؤدي إلى الخلل على مستوى الرّوابط الإجتماعية والإندماج في النّظام العام.

في نفس العلاقة السّالفة، وضعت الباحثة "**فاطمة غاي**" في إحدى مقالاتها على موقع الحوار المتمدّن (**2019**) حول العلاقة بين التّهميش والاقصاء وآثارهما السوسيو–نفسية على شرائح المهمّشين، من ثمّة رأت أنّ "الإقصاء الإجتماعي" يمكن أن يفهم من زاويتين مختلفتين ولهما من التكامل أكثر ممّا هما عليه من التّضاد.

فالإقصاء يفهم أوّلا، على أنّه صعوبة في الإدماج ويبحث عن أسباب ذلك لدى الفرد، لكن يمكن معالجته من زاوية إجمالية أخرى، إذ يعتبر أيضا كخطأ في القدرة على الإدماج وتتعدّد أسبابه في المجتمع، إذن فالإقصاء اليوم، لا يرتبط فقط بالفئات الفقيرة التقليدية أو المنحرفين أو المنبوذين إنّما يتماشى وسياق تدهور أوضاع التشغيل، السياسة، تغيّر القيم وخلل التواصل المجتمعي، ليشمل بذلك عددا أوسع من الأفراد الذّين لم يعتادوا على الفقر.

التّهميش والإستبعاد الإجتماعي Social exclusion:

نلاحظ من أعلاه، أنّ مفهوم التّهميش يرادف لمعنى الإستبعاد الإجتماعي وهو نقيض الإدماج أو الإستيعاب أو الإحتواء، فهما بحسب الباحث "**عبد الحكيم خليل السيّد**"(**ص ص 417. 434**) موضوع حيوي وكاشف لطبيعة البنية الإجتماعية في أي مجتمع كائن، فالإستبعاد ليس أمرا شخصيا أو اختياريا، إنّما هو أمر جبري وقهري في نفس الوقت.

ويرى "**بيس**" أنّ الإستبعاد هو اختصار لتسمية ما يكن أن يحدث للأفراد أو المناطق التّي تعاني من مجموعة المشكلات المرتبطة بأثر الإستبعاد كالبطالة، ضعف المهارات، الدخل المنخفض السكن الهشّ، سوء الحالة الصحّية، ارتفاع معدّلات الجريمة والتفكّك الأسري.

والإستبعاد الإجتماعي كمفهوم متمحور في العالم يقترن أيضا، بالعديد من المفاهيم التّي صاحبت معاناة المجتمعات البشرية، جرّاء أنواع التمايزات والتفاضلات البشرية المتمثّلة في الأحقاد الطبقية وألام الفئات المسحوقة، لتتجلّى مظاهر الإستبعاد الإجتماعي في التاريخ الإنساني حسب وصف كلّ من "**هدى أحمد الذيب**" و"**محمد سليمان**"(**2015، ص ص 65.56**) في الصور التالّية:

- ✯ إبعاد الفقراء من عوالم رفاهية الأغنياء، إقصاء السود من فضاءات البيض، إذلال طبقات القاع المقصيّة والمهمّشة في المجتمعات...إلخ.
- ✯ عدم تمكين المرأة في المجتمعات الذكورية أو لا مكانة للشرائح الهشّة أو ذوي الإحتياجات الخاصّة في عالم الأقوياء...إلخ.

من ثمّة، يتمّ تكريس الإبعاد الإجتماعي عن طريق الطبقية أو الجنساوية أو التمايز العنصري...إلخ.

في إطار التّفرقة أيضا بين مفهومي التّهميش والإستبعاد، أكدّت الباحثة "**مي مجيب عبد المنعم**" في سياسات التّضمين والتّهميش في المجتمع المصري، حين رأت أنّ التّهميش هو مفهوم أوسع من الإستبعاد، فالتّهميش بحسبها هو عملية إستبعاد الأفراد من المشاركة الفعّالة في المجتمع، لتختلف معانيه أو حيثياته أو تجلّياته عند الأفراد والجماعات، فيرتبط عند البعض بالفقر، فيرتبط عند البعض الأخر بانعدام الفاعلية، غياب الدور، المكانة الإجتماعية أو المشاركة الفاعلة في المجتمع.

أما الإستبعاد فقد رأت بأنّه ظاهرة خطيرة، نظرا لكونه يمسّ مختلف شرائح المجتمع، يؤثّر في مدى اندماجهم فيه، كما اعتبرته أيضا **ثقافة فئوية**، لتمثّل عاملا مساعدا لظهور التّفاعلات ذات الطّابع العنيف العشوائي أو الممنهج.

ومنه، فقد استقينا من **دراستها سنة (2011)** تعريفا "للإستبعاد الاجتماعي" يتمثّل:

بأنّه تمييز حاصل في المجتمع ضمن مصطلح "**Discrimination sociale**"، أي ضد بعض الأفراد أو الجماعات في المجالات المجتمعية، فالإستبعاد هنا ليس أمرا شخصيا ولا راجعا لتدنّي القدرات الفردية، بقدر ما هو نتاج بنى إجتماعية معيّنة وفق أنماط وظائفها وميكانزماتها، تعمل على المحاصرة أو تضييق الخناق على المهمّشين لذريعة ما أو لأخرى.

تتمّة لما سبق، وضع كلّ من الباحثين "**هدى أحمد الذيب**" و"**محمود عبد العليم سليمان**"(ص 58) عدّة قرائن للإستبعاد الإجتماعي في المجتمعات ومفاد ذلك يتمثّل فيما يلي:

- الإستبعاد يشير الى الأفراد أو الشرائح أو الجماعات المهمّشة في المجتمع.
- الإستبعاد الإجتماعي يجسّد الحرمان القائم في المجتمع.
- الإستبعاد يتأسّس على العلاقات الموجودة في المجتمع أو القائمة على الخلل الإجتماعي.
- الإستبعاد الإجتماعي يدلّ على القصدية أو التخطيط لفعالياته أي أنّ الإستبعاد عملية ممنهجة.

التّهميش ومفهوم التّمييز البشري: وهو عدّة أنواع نذكر منها ما يلي:

أ- التمييز على أساس الجنس البشري –العنصرية– le racisme:

إنّ "التّمييز العنصري" كما يحلو للكثير تسميته في الغالب، يتأتّى على أساس النتيجة المتلازمة لعدم المساواة أو التّفاضلية في المعاملات الإنسانية في المجتمعات عموما، لتكمن مضامين التّمييز أو التّفاضل العنصري حسب الباحث "**جميل عودة ابراهيم**"(**شبكة النبأ المعلوماتية، 2019**) بين الأفراد والجماعات على أساس حالة أو وضع معيّن نحو العرق أو نوع الجنس أو اللّغة أو الدين أو الآراء السياسية أو غيرها.

كما ويحدث غالبا "التّمييز البشري" على أساس الأصل القومي والإجتماعي ونسب الثروة ومنشأ الأفراد والجماعات في المجتمعات الإنسانية أو على أساس الأصل الإثني أو بحسب العاهات أو الإعاقات أو التشوّهات الجسدية أو حالات اللّجوء والهجرة.

تِبَعًا لأعلاه، أفضى "**المؤتمر العالمي ضدّ العنصرية والتمييز العنصري**" الذّي عقد في "**دربن**" بجنوب أفريقيا عام (**2001**) ديباجة خاصّة مفادها أنّ:

"التمييز البشري" هو نوع من أنواع المفاضلة أو المفارقة أو المعاملة المرتكزة على طبيعة الفرد البشري وتنوّع جنسه، منشئه، وطنه، أصله العرقي، اتّجاهه الديني، فيتحقّق ذلك التّمييز في المثالب التّالية:

- ⊗ التعصّب الإنساني لفكرة التفاضل بين الجنس المتفوّق والجنس غير المحظيِّ وبين الجنس المستعبد والجنس المتحكّم.
- ⊗ كراهية الأنا للآخر وذيوع أنواع المكر، المؤامرة ونبذ المنافسات الشريفة.
- ⊗ التفاوت الإنساني من حيث التراتبية الإجتماعية والتّمكين الحياتي.
- ⊗ تعذيب الأنا للأخر أو اغتصاب حقّه أو قتله، هذا أبلغ ذروات التّهميش الإنساني.

ب – التمييز على أساس الثروة:Discrimination fondée sur la richesse

بالإضافة إلى التمييز العنصري البشري تحصل معاملات التّمايز بين الأفراد والجماعات في المجتمعات الإنسانية قاطبة ومنذ القدم على أساس الثروة أو التملك، تتجسّد حسب الباحث "**ابراهيم جميل عودة**"(**موقع النبأ، 2019**) في ستّة مظاهر موزّعة على محورين متمايزين:

- ☆ **المحول الأوّل**، عمودي يشمل قرائن عدم المساواة في توزيع الدخول، عدم المساواة في توزيع الأصول، عدم المساواة في توزيع العمل والأجر، عدم المساواة في توزيع فرص التمكين المعرفي، عدم المساواة في توزيع الخدمات الصحية، عدم المساواة في توزيع الفرص للمشاركة المدنية والسياسية.
- ☆ **المحور الثّاني**، أفقي يعكس حالة عدم المساواة بين قطاعات محدّدة من أفراد المجتمعات أين يكون التفاضل فيها على أساس الجنس أو الأصل العرق أو الاثنية أو الجهوية، ليضيف الباحث "**جميل العودة**" أيضا "... أنّ مشكلة المفاضلة بين الأفراد على أساس الثروة من أهمّ مشكلات المجتمعات.

لا سيما في العصر الحديث، ذلك لما يترتّب عليها من انقسامات اجتماعية في المجتمع على أساس "**الثروة**" و"**التملّك**" وبروز قسمين متضادين:

- ✧ **القسم الأول** يعرف بقسم "الأغنياء" أو "الأثرياء" القادرون على إشباع حاجاتهم وتحقيق رغباتهم بكلّ سلاسة ومرونة.

✧ **القسم الثاني** يتضمّن قسم "الفقراء" أو "فئات العالة" العاجزون عن إشباع أو تحقيق الحاجات والضروريات أو حتّى بعضها.

كما وقد وصف نفس الباحث "الفقراء" بالجماعات غير المتجانسة، حيث تتفاوت أوجه التّهميش أو التحدّيات التّي تواجههم، إلّا أنّهم يتشاركون في جملة من السمات والتّي نمثّلها في النقاط التّالية:

⊗ عدم قدرة المبعدين للوصول إلى مؤسسات الدولة أو خدماتها التي تحفظ حقوق الإنسان وتعزّزه.

⊗ عدم قدرة المبعدين على التّعبير بالقدر الكافي عن حاجاتهم.

⊗ عدم قدرة المبعدين أو عجزهم على المشاركة في الحياة العامة.

⊗ عدم تأثير المهمّشين في السياسات السائدة في المجتمع والتّي لها الأثر السلبي في حياتهم.

ج – التمييز على مستوى خطابات الكراهية Discours de haine:

يعرّف "**المشرّع الجزائري**" خطاب الكراهية في نصّ قانون المادة **05/20** المتعلّقة بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتهما، أي أنّها عبارة عن تجسيد لكلّ أشكال التّعبير التّي تنشر أو تشجّع أو تبرّر التمييز المكرّس لمضامين الإزدراء أو الإهانة أو العداء أو البغضاء أو العنف.

من ثمّة، توجّه جميعها إلى شخص أو مجموعة فئات معيّنة على أساس الجنس أو العرق أو اللون أو الأصل القومي أو الإثني أو اللغوي أو الإنتماء الجغرافي أو الإعاقة أو الحالة الصحّية.

بالتّالي يتلاقح فعل خطاب الكراهية إلى أفعال "الإنتقاص" أو "الإقصاء" أو "الحرمان" والتّي توجّه حسب الباحثة "**وافي حاجة**"**(2020، ص ص، 84.67)** إلى متلقّي خطابات الكراهية بغرض إفقادهم الحقوق الإنسانية أو عدم مساواتهم مع غيرهم هذا من جهة، من أخرى هو أيضا فعل يضاهي أنواع التمييز أو العنف أو النبذ الإجتماعي.

ليتفاقم أمر التمييز البشري تعقيدا، حين يصل خطاب الكراهية إلى ذروة السلط أو النخب كما نوّه له الباحث "**محمد محفوظ**"، حيث اعتبر خطاب الكراهية بمثابة السلوك العملي وممارسة فعل "**إلغاء الأنا للآخر**" في الواقع والموقف، هذا ما يتجلّى في واقع مؤسّسات بعض المجتمعات في جلّ

وسائطها الإعلامية، منابرها السياسية، الفضاءات غير الحضرية مثل التراشقات الهدّامة غير المؤسّسة عمليا وأخلاقيا.

تبعا لذلك، وصف الباحث "**لزهر لعبيدي**"(**2020، ص ص 66.27**) التمييز وخطاب الكراهية "**بالمضامين القذرة**" لما تحمله من عوامل التفرقة، التمييز والتحريض على العنف.

ومنه، فإنّ مضمون الكراهية في المجتمعات يستند على الحيثيات التّالية:

- ⊗ وجود أنواع الخلل المؤسّساتي في النّظم والقواعد المجتمعية المشتركة.
- ⊗ عدم تقبّل الأفراد أو الجماعات لفكرة الإختلاف والتنوّع الإنساني.
- ⊗ حصول أنواع الأمراض الإجتماعية والنّفسية عند الأفراد أو الجماعات التّي تتبنّى حدث خطاب الكراهية مثل جنون العظمة، حبّ التملّك، سمات التّعالي، التكبّر، كينونة الأحقاد المجتمعية الغلّ العشائري، التعصّب القبلي...إلخ.

التّهميش ومصطلح الفقر La pauvreté:

يرتبط التّهميش عند البعض بظاهرة الفقر وعند البعض الآخر بفكرة انعدام الفاعلية أو غياب الدور أو المشاركة الفعّالة في المجتمع، لتذهب الباحثة "**حدّة يوسفي**"(**ص ص، 148.147**) في الفصل بين التّهميش الإجتماعي والفقر:

- ☆ **الأول**، أبانت له بعلاقة الحرمان من الحقوق التّي تلج ضمن العقود الإجتماعية الراشدة التّي تكفل لأفراد المجتمع الحقوق وتضمن لهم الحاجات الأساسية للعيش الكريم، كذلك الحرمان أو الإبعاد من أنواع المشاركة المؤسّساتية وحقّ اتخاذ القرارات وتقرير المصائر وحرّيات التعبير المخوّلة عرفا وقانونا.
- ☆ **الثاني**، يرتبط حسب نفس الباحثة إلى العوز المادّي وفشل مفاعل التنمية والتّي تتأسّس في ماهيتها على التكفّل بالعنصر البشري.

من زاوية أخرى، يرى كلّ من "**محمود عبد العليم**" و"**هدى أحمد الذيب**"(**ص59**) أنّ التّهميش في المجتمعات يتجاوز ظاهرة الفقر فبحسبهما أنّ التّهميش والإستبعاد الإجتماعي يرتكزان على منظومة أوسع وأشمل من العوامل المادّية، بل وتتعدّاها إلى ظروف وارهاصات قبلية وعوامل استشرافية تسبّب التّهميش في المجتمع، كحالات التّهميش القهري، التّهميش السببي، التّهميش المنفعي

الخاصّة بجماعات الهيمنة التّي تريد إخضاع الجماعات الهامشية بغضّ الطرف على الجوانب المادّية من جهة أي واقع الفقر، من زاوية أخرى قد يكون الفرد الهامشي متجاوزا لخانات الفقر أو الفاقة الإجتماعية، فتهميشه في المجتمع يأتي وفق أسباب الإخضاع أو الهيمنة.

كما وقد يُرَدَّ التّهميش في هذه الحالة لذريعة الإتجاه الإيديولوجي أو المناطقي، من ثمّة يفرز واقع الهامشية عدم الإندماج، عدم المشاركة الاجتماعية، الحرمان من الحقوق، عدم تحقيق المكانة والحرّيات الإنسانية بصفة عامّة.

وعليه، استنكر "**أندرو فيشر**" تجاهل الباحثين لإعادة النّظر في بنائية مفهوم الإستبعاد الإجتماعي وقيمة فهم محاور "التّهميش"، "الحرمان"، "التمييز" والصراع، كلّ ذلك يمكن أن يحدث في غياب الفقر، لذلك فإنّه لا يمكن تجاوز واختزال توظيف المفهوم على فئاته وشرائحه، ليشمل بالإضافة إلى الفقراء جميع أولئك الذّين يحرمون من الإمتيازات في المستويات الإجتماعية المختلفة مع الأخذ بالحسبان ردود أفعالهم، تحركاتهم، نضالاتهم والصراعات التّي يخوضونها من أجلها (**الحولاني محمد عبد الكريم، 2012، ص ص 250.229**).

التّهميش والوصم الإجتماعي Stigmatisation sociale:

يعدّ التّهميش أو الإقصاء الإجتماعي كما عبّر عنه "**حبيب العايب**" من شاكلة الوصم الإجتماعي الذّي يعتبر من صيغ الإبعاد أو التّهميش المسلّط أو الجبري على فئة المهمّشين الذّين تتقلّص حظوظهم في الواقع الإجتماعي يوما بعد يوم أو ربّما تزول أو تندثر أو تنعدم تماما.

والوصم بصفة عامّة، هو ذلك القصور الدّوني لجماعة معيّنة تعيش ضمن أطر الفقر أو التّهميش أو الحرمان أو كما قال أحد تلامذة "**جورج زيمل**" المنظّر المعاصر "**لويس كوسر**" هي وصم المجتمع للفئات المحرومة (**رضا كيطان، 2013، ص ص 27.01**)

التّهميش نتاج المجتمع Produit de la société:

حدّدا "**روبرت ميلتون**" و"**إميل دوركايم**" معاني التّهميش ضمن نتاجات المجتمع واعتباره نوعا من أنواع **الأنوميا والإنحراف L'anomie et la déviance** و**الخلل الإجتماعي Dérèglement social** حيث ذهب "**إميل**" أنّ التّهميش كنتاج يحدث في المجتمعات الحديثة، أين تصبح المعايير التقليدية

ثانوية ومعطّلة **Inopirantes** بسبب الأزمات الإقتصادية أو الصراعات الطبقية أو غياب الضمير الجمعي أو تدني المستويات التعليمية (**جيلس فيرويل: غي جوكواز، 2003، ص 203**).

وفي حدوث الأمور السالفة، ذهب الباحث "**محمد عاطف غيث**"(**1984، ص ص 59.47**) إلى توصيف العلاقة الإرتباطية بين ظاهرة التّهميش واللّامعيارية في المجتمعات الحديثة في كتابه المعنون ب: **المشاكل الإجتماعية والسلوك الإنحرافي**، حيث عبّر فيه عن حالة انعزالية الأفراد أو الجماعات في النّظم الرأسمالية، نتيجة لصراع المقاييس والأهداف وفشلهم في تبيين معالم طرقهم في الحياة ككلّ، خاصّة عندما يقعون في شراك "الغموض"، "الحيرة"، "الضبابية"، " القلق" والسقوط في وضعيات "**الإغتراب الإجتماعي Aliénation sociale** "، هذا الأخير يساهم بقسط وافر في تعميق الهامشية في المجتمع الرأسمالي الذّي يتميّز بإنتاج النسق اللّاعضوي أو اللّاجماعة، مع العيش في إطار نسق عدم الإرتباط أو الإنتماء إلى بناء المجتمع، بالتّالي يظهر إلى سطح المجتمع تمايز الفئات والجماعات، كلّ جماعة لها مقاييسها، معاييرها، أهدافها، عاداتها وأساليبها الحياتية، لهذا يفرز للواقع قيمتين متمايزتين:

- ☆ **القيمة الأولى**، مرتبطة بالقيم المعيارية المادّية وهي القيم التّي تتطلّع إلى معاني البرجوازية أو القيم المعيارية الرأسمالية أو المادّية أو المنفعية أو شدّة الطموح إلى المنافسة بشقيها النزيه وغير النزيه.
- ☆ **القيمة الثانية**، تتعلّق بالقيم الأخلاقية وهي القيم الأخلاقية والمبادئ التّي يتحلّى بها الأفراد أو الجماعات التّي لا تستطيع المقاومة، بالتّالي تسقط حسب الباحث "**محمد عاطف غيث**" في خلل اللّامعيارية الإجتماعية التّي يسّاقط فيها المهمّشون بصور التزايد أو الذوبان السريع، أي أنّ التّهميش واللّامعيارية يتوافقان مع بعضهما البعض في الأمور والمثالب التّالية:
  - ⊗ بروز الفردانية على المصالح الجماعية وبروز مصالح المنفعية ولو على مصالح القرابة.
  - ⊗ تنامي الإنعزالية ومظاهر التّهميش وتنامي الإنحرافات وتفشّي الأنوميا الإجتماعية.
  - ⊗ كثرة الفئات المتفكّكة في المجتمع والهروب من الواقع وجلد الذّات عن طريق تغيير الهوّية ورسومات الوشوم (**جوكدار، 2000، ص ص 45.38**).
  - ⊗ غياب العدالة والمساواة وتنامي أنواع الإنتحار: الأناني، الإيثاري، الفوضوي.

تأسيسا على ما سلف، رأى "**روبرت ميلتون** " أنّ وجود الخلل الوظيفي في النسق العام يتّضح في المجتمعات من خلال الأنماط التّالية:

أ-نسق العلاقات الإجتماعية:

تبنى العلاقات الإنسانية والإجتماعية بين الأفراد والجماعات في المجتمع تحت دوافع التفاعلات الإنسانية التّي تعبّر عن مضامين التوافق والانسجام والإنجذاب في إطار التفاعلات الإجتماعية الايجابية بأشكال وصور الألفة، التّعاون، التّفاعل، التّكافل وتقديم الخدمات الاجتماعية بدافع الطّيبة والإخاء بين جميع أفراد المجتمع الواحد، أمّا على مستوى النّقيض فذلك يندرج تحت غطاء ودهاليز الصراع، التنافر، التنافس غير النّزيه، النّبذ، التّهميش والإقصاء الحاصل في المجتمعات تحت إطار التفاعلات السلبية.

ب-نسق الإنسحاب:

نظّر "**روبرت ميلتون**" لفكرة انسحاب الأفراد من مجتمعاتهم وتخلّيهم عن الأهداف والأساليب التّي يحقّقون بها ذواتهم في النسق الإجتماعي العام، يرجع ذلك إلى فقد المكانة أو الحظوة أو افتقار العوامل المؤسّساتية اجتماعيا، اقتصاديا، سياسيا، ثقافيا ونفسيا، هذا ما يترك فيهم أثر التكيّف مع حالات الفقر، المرض، الجنون، التشرّد، الإدمان، العزلة...إلخ **(الموقع الالكتروني: Socio، 2020)**

زد إلى ذلك فقد أرسى "**ميلتون**" في هذا الباع أيضا، فرضية ذات صلة وطيدة بالانسحاب الإجتماعي مفادها:

- كلّما زادت الصراعات النّفسية للأفراد كلّما سهل أمر هروبهم التّام من المجتمع.

ج-نسق التمرّد:

يختلف هذا النمط عن سلفه، من خلال حالات الرفض الكلّي أو العملي للأفراد الذّين يتمّ إقصاؤهم في المجتمع لسبب أو لآخر، ليحصل الرفض عن الطريق التمرّد عن الأوضاع السائدة أو محاولة التغيير الميداني أو البحث عن البدائل الممكنة للخروج من بوتقة التّهميش أو الحرمان، ليس بطريقة الهروب من المجتمع أو الإنزواء وراء العدمية الاجتماعية.

كما وضّح "**مرتون**" لأمر التمرّد الإجتماعي للأفراد وأعطى له البعد الحركي واحتمال حدوثه في المجتمعات وفق الفرضية التّالية:

- كلّما زاد احساس الأعضاء في مجتمع معيّن بالإحباط والحرمان بالنسبة لإشتراكهم في الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف كلّما توفّر لهؤلاء حدوث فعل التمرّد، خاصّة إذا تلاقحوا حول فكرة أو إيديولوجية معيّنة.

من هنا، عُدَّ "التّهميش" في المجتمعات من أنواع الباثولوجيا الاجتماعية وهي كل العيوب المجتمعة في المكان الواحد، كذلك هي السّقطات التّي تندرج تحت غطاء الأمراض الإجتماعية الحاصلة في المجتمع، مثل ذلك على سبيل الحصر نجد: "الجهل"، "اللّامعيارية"، "العنوسة"، "الطلاق"، "التناحر الأسري"، "الفساد السّياسي"، "البيروقراطية"، "الرشوة"، "التزوير" "الحقرة"، "تفريق اللحمة المجتمعية" "مظاهر الهجرة غير الشّرعية"، "غياب العدالة الاجتماعية" "التّعصّب"، "العنف"، "مظاهر الخلاعة" "نشر الأفكار الضّالة"، إلى آخر ذلك من القيم غير المرغوب فيها في مجتمعاتنا **(موقع المعاني، 2019)**.

ملاحظة هامّة:

تقتضي الضرورة هنا التّنويه لواقع الحرمان أو التّهميش في المجتمع عموما وفي البيئات الحضرية خصوصا، هذا قد يكون بدافع الصّراعات أو السيطرة من أجل احتلال المكانات والأدوار في مؤسّسات البناء العام من المجتمع أي تحت طائل ودافعية **الغاية تبرّر الوسيلة**.

في السّياق ذاته، نرى أنّ علاقة ظاهرة التّهميش في المجتمع الإنساني بالغة الأثر من حيث سلبية الأثر، يرجع هذا لعلاقة التركيبة الإجتماعية التّي تبنى على أساس ووحدة وتماسك النسيج الإجتماعي من جهة، أيضا في إطار الحقوق أو الواجبات أو المبادئ أو القوانين أو الأعراف المصطلح عليها والموحّدة لجميع سلوكيات أفراد المجتمع الواحد من جهة أخرى، لكن بالرّغم من اختلاف التوجّهات والمشارب أو الأمكنة إلى أنّ الفطرة السليمة هي الفيصل الجامع للتفاعلات الإنسانية أو كما قال ذلك الباحث "**السيّد علي شتا**"**(2014، ص 09)**.

إلّا أنّ مظاهر الصراع أو التنافس لا تكاد تنعزل في أيّ مجتمع وأنّ خلوّ التّهميش وحيثيات الإقصاء بين المتفاعلين الإجتماعيين لسبب أو لآخر هو من دروب الخيال.

1-2-7 التّهميش بين الإنعزالية والعزلة والعزل:

يتضام مفهوم التّهميش مع مصطلحات الإنعزالية أو العزلة أو العزل بحسب "**خليل عبد الرحمان المعايطة**"(**2007، ص 234**)، من هنا نعمد توضيحا تفصيليا للمصطلحات التّالية:

أ-الإنعزالية الإجتماعية Isolationnisme:

الإنعزالية الإجتماعية، هي محاولة الإنفراد بالذات الإنسانية لفترة محدّدة من الزمن بهدف تحقيق أهداف علمية أو عملية أو عقلية معينة، فهي بذلك تتعلّق بدوافع شخصية وإختيارية محضة كأن نقول: فلان انعزل عن أصدقائه بهدف ارتباطاته ومشاريعه العلمية إلى آخر ذلك من مضامين وحيثيات الإنعزال الإختياري القصدي.

ب -العزلة الإجتماعية Isolement:

يرى "**باينات**" مفهوم سياق العزلة الإجتماعية على أساس انعزال الفرد على الأخرين وعدم التواصل معهم أو الانضمام أو التشارك معهم في الحياة الإجتماعية في المجتمع الذّي ينتمي إليه.

من هنا، ترى الباحثة "**سامية ابريعم**"(**2015، ص ص 246.231**) العلاقة بين العزلة الإجتماعية وبين مظاهر الإكتئاب وعدم التوافق الإجتماعي وأنواع الإغتراب السوسيونفسي للأفراد الذّين يتّخذون العزلة الإجتماعية لسبب أو لأخر، ممّا ينتج لديهم تجلّيات الفراغ القتّال.

ناهيك، عن أنواع السلوكيات السلبية في المجتمع وتقلّص مظاهر التفاعل وايجاد الفرص في المجتمع، من هنا تنحو العزلة الإجتماعية عند المنعزلين اجتماعيا منحى تهميش الذّات السلبية التّي تحدّث عنها المفكّر "**محمد اقبال**" والتّي سنذكرها لاحقا في أصناف وأنواع التّهميش الإنساني في سياق الفصل الثاني.

الشاهد هنا، تأتي العزلة على عكس الإنعزالية لتشير بأنّ انفراد الشخص في مكان محدّد تحت تأثير ظرف وواقع حتمي، بسبب الإحساس بالنقص أو العجز عن الإختلاط أو الإلتقاء بالآخرين أو بسبب تجاهل المجتمع له أو إقصائه وتهميشه، مما يخلّف له أنواعا من العزلة والإغتراب بشقّيه النّفسي والإجتماعي.

كما وتعدّ العزلة من الخصائص النّفسية والإجتماعية للأفراد والتّي ارتبطت حسب الباحثة "**حدادي وليدة**"**(2015، ص ص267 .286)** بقدر كبير من أنواع المشكلات الإجتماعية التّي تصادف الأفراد المنعزلون عن التفاعلات الإنسانية وهروبهم من الواقع الإجتماعي الحقيقي لعلّة ما أو لآخرى. ومثل ذلك، عزلة الأفراد الذّين يستعملون الشبكات الإتصالية استعمالا مفرطا حتّى **الثّمالة الإتصالية** كما سمّاها "**فيليب بروتون**" أو مثل ما ذهبت اليه "**دومينيك نورا**" تحت اسم عزلة الحبس الإنفرادي داخل الغرف للشباب أو المراهقين أو حتّى الأطفال، أو كما تحدّثت على إثر ذلك الباحثة المصرية من جامعة **بنها** "**زينب محمود الشقير**" باعتبار العزلة الإجتماعية من عوامل شعور الأفراد بالوحدة وعدم الإحساس بالإنتماء إلى المجتمع الذّي يحيون فيه **(بوعزة سهيلة فلة، 2019، ص ص 23.11)**.

من ثمّة ينجلي لدينا وجود نوعين من العزلة الإجتماعية هما:

- ☑ **العزلة السلبية**: وتتمثّل في العزلة الإجتماعية السلبية التّي يترتّب عنها جملة من النتائج السلبية لأفرادها المنعزلون، مثل تلك التجلّيات نجد:
  - ⊗ الإدمان على الإنحراف، تضييع الوقت في الأشياء التّافهة والضرر الجسماني والمعنوي.
  - ⊗ الوحدة النّفسية، أنواع الإحباط، الملل والإغتراب الإجتماعي.
  - ⊗ ضعف في العلاقات الإنسانية بسبب وجود الخلل التواصلي عند المنعزلين اجتماعيا.
- ☑ **العزلة الإيجابية**: وهي العزلة الاجتماعية الإيجابية التّي تتبنّى أنواع العزلة الإجتماعية التّي يسعى من خلالها مجموعة من بعض أفراد المجتمع لتحقيق المنفعة العامّة أو الخاصّة جرّاء تلك العزلة كالباحثين، العلماء، الفلاسفة، المستكشفين، المتصوّفين، الحكّام والمنظّرين...إلخ.

ج-العزل الإجتماعي La ségrégation sociale:

خلص "**كاثي شنيدر**" لمعنى "التّهميش" وعدّه على أساس العزل الذي يفرضه الأقوياء والمتحكّمون في رؤوس الأموال والسلط واستحواذهم على البسطاء والعوام والمعوزين، لجعلهم يقطنون في مستويات الفقر وعدم المساواة والنقص في الموارد الإقتصادية والشحّ على مستوى المساعدات الإجتماعية، من هنا تظهر التغيّرات المجتمعية والخلل الوظيفي في البناءات المؤسساتية **(نعوم تشومسكي، 2007، ص 272)**.

التّهميش والإندماج الإجتماعي L'intégration sociale:

يسير التّهميش الإجتماعي عكس تيارات الإندماج الإجتماعي **L'intégration sociale** فهو بحسب "**ألفريد أدلير**" من مواصفات الحياة الإجتماعية للأفراد والجماعات والتّي تتمظهر في شكل العلاقات التكاملية الإنسانية دون أي تهميش أو إقصاء، دون كراهية بين جميع أفراد المجتمع الواحد (**سوزانا ماك ما هون، 1995، ص56**).

كما ويتأتّى "التّهميش" من خلال شعور المهمّشين بعدم الإندماج في فعاليات ومعترك الحياة الإنسانية في المجتمع ويطلق على هذه الوضعية بمصطلح "**الإغتراب الإنساني**"، أمّا أنّ مسألة "التهميش" أو "**عدم الإدماج**" بحسب "**محمد فريد عزي**" (**1998، ص ص 49 .61**) هي ليست مطلقة بل تقع وفق صيرورة جدلية، أي كلّما وقع "التّهميش" لفئة معيّنة تقابله محاولات الإدماج بحسب طرق مختلفة، فلا يرجع الأمر إلى القدرات أو الفروقات الشخصية أو البدنية للهامشيين أو المقصيّين من المجتمع، بل ويرجع إلى النظم السّائدة في ذاك المجتمع الذّي يؤسّس للإقصاء والتّهميش كقيمة مادّية ترجع بالمنفعة على الجماعات الإقصائية أو الراديكالية التّي تعمل بسياسات التحجيم أو التقزيم أو التضييق أو المحاصرة أو تقليص فرص المهمّشين لأسباب غير موضوعية ولا عملية ولا أخلاقية، حينها تخلّف السلبية وتفرز أنواع الإضمحلال والتّيه الإجتماعِيَيْن تحت اسم **Marginalisation de l'intégration**.

التّهميش في القوانين والتشريعات الإنسانية:

أ-التّهميش في بنود حقوق الإنسان الدولية:

أقرّت مواثيق الجامعة العربية(**2004**) أنّ التّهميش من أضداد مبادئ العيش والكرامة المتضمّنة لقواعد: الإنصاف، العدل، المساواة، الحرية، تكافؤ الفرص...الخ، فمنه تعلن عن اهتماماتها بحقوق الإنسان والقيم المفصح عنها في المواثيق الدولية القائمة على التّلازم والتّوافق بين الحقوق والواجبات للأفراد والجماعات في الوطن العربي.

في نفس المنوال السالف، وضعت الحكومة البريطانية التّهميش أو الإقصاء الإجتماعي **Social exclusion** في خانات الظاهرة المعقّدة التّي تحمل جملة من الأبعاد والمستويات التّي تنتقل من جيل إلى جيل آخر.

وتتعلّق بمؤشرات الفقر وتدنّي الدخل للفئات الهشة، غالبا ما تتمحور حوله تصوّرات حقيقية يفرز منها الحرمان، المعاناة، الزّيادة في معدّلات العنف، الإنحراف والجريمة (**رابح أشرف الرضاونية، ص 191**).

في هذا أيضا، حدّدت "**المدرسة اللندنية للإقتصاد**" أربعة أبعاد للتّهميش والإستبعاد الاجتماعِيَيْن وهي كالآتي:

- بعد عدم التمكّن والقدرة المادّية لفئات التّهميش في استهلاك السلع والخدمات.
- بعد انعدام فرص المساهمة في أنشطة ذات قيم اجتماعية واقتصادية في المجتمعات
- بعد نقص صناعة القرارات على جميع المستويات والأصعدة.
- بعد ضعف التفاعل والتواصل الإجتماعي والثقافي بالنسبة للهامشيين.

من ثمّة معادلتهم في المجتمع تضاهي الصفر اجتماعيا (**حدّة يوسفي، ص 148**).

ب-التّهميش في ديباجة المشرّع الجزائري:

يضع المشرّع الجزائري التّهميش والإقصاء الإجتماعيين من أنواع العقبات الإجتماعية التّي يجب محاربتهما، خاصة أنّ المبادئ العامّة التّي تحكم خصوصية المجتمع الجزائري ومؤسّساته تؤسّس لديباجة عامة مفادها: "ضمان العدالة والمساواة بين جميع الأفراد أو الجماعات وضمان حرّياتهم في المجتمع الجزائري"(**عبد الله بوقفة، ص 250**)، بالتّالي نرى أنّ القوانين والدساتير الجزائرية تراهن على تحديد كينونة الظاهرة في المجتمع الجزائري.

لتتجلّى ذلك، من خلال متون مواد وقوانين التنمية المستدامة وقوانين المراكز والأماكن في المادة الرابعة من القانون رقم **01-02** المؤرخ في **12 /12/ 2001** من الدستور الجزائري والتّي نصّت على ما يلي:

- تساوي الحظوظ في الإزدهار والرقيّ بين جميع المواطنين ودعم توازنات التنمية بين جلّ الأقاليم والمناطق والجهات وتفعيلها من أجل استقرار المواطنين اجتماعيا، اقتصاديا وثقافيا.
- الحثّ على التوزيع المناسب بين المناطق واستهداف تخفيف الضغوطات على حواضر المدن.
- الحماية والتثمين العقلاني للمواد الطبيعية وحفظها للأجيال القادمة في إطار التنمية المستدامة.

- قوانين الحفاظ على الأمن العام وقوانين الحفاظ على ممتلكات الأفراد والجماعات.
- قوانين الحفاظ على الصحة الإجتماعية والصحّة العامّة **(محمد الأمين كمال، 2017، ص ص 18.16)**

التّهميش مقابل الإعتراف Reconnaissance sociale:

برزت في الآونة الأخيرة العديد من المفاهيم التّي تتضمّن دلالات: "الإعتراف السياسي والإجتماعي والأخلاقي" بوصفهم جميعا براديغمات جديدة في الحقول الإنسانية، خاصّة أنّ مبدأ الإعتراف الذّي يعرّف عند كلّ من "**هونيث أكسال**" و" **هيبيرث ميد دجورج**" على أنّه العلاقة بين الذّات الإنسانية وصورتها في الآخرين، أي انعكاس الفرد داخل الجماعة، ففي حال لم يتحقّق هذا الإعتراف من قبل الآخرين، فإنّ الفرد سيشعر بالإحتقار، الإزدراء والتّهميش الإجتماعي، هذا ما يسبّب التهديد والإندثار في الشخصية الإنسانية وزوال حضورها الإجتماعي **(زينب بوشلاغم وآخرون، 2019، ص ص 154.16)**.

ممّا سلف، تقتضي الحاجة العلمية لنا تقديم ثلاثة توجّهات أساسية لمبدأ الإعتراف في المجتمعات الإنسانية انطلاقا من تنظيرات الفلاسفة والعلماء أعلاه والتّي نذكرها تباعا كما يلي:

☆ **الإتّجاه الأوّل:** يمثّله الفيلسوف الألماني "**آكسال هونيث**" والذّي يعتبر من أبرز المنظّرين لمفهوم الإعتراف، فتمحورت أفكاره حول الصراع من أجل الإعتراف ووضع ما يقابله من الجوانب الإجتماعية والأخلاقية وحتّى النّفسية، كالظلم الاجتماعي، الإحتقار، التّهميش الإغتراب، الطرد والتشيّؤ الذّي يعاني منه الأفراد والجماعات في المجتمعات الراهنة ومعاملتهم معاملة الجاهلية الأولى أي قهرهم، استضعافهم، طمس هويّاتهم، استغلالهم، استعبادهم، النيل من كرامتهم، التلذّذ بهم، استرقاقهم...إلخ.

☆ **الإتّجاه الثّاني:** الخاص بمبدأ الإعتراف في المجتمعات، أسّست له الباحثة الأمريكية "**نانسي فريز**" التّي اهتمّت في أبحاثها بمفهوم الإعتراف في الفضاءات العمومية وآليات تحقيق العدالة الإجتماعية في المجال الإجتماعي.

☆ **الإتّجاه الثّالث:** بحسب الفيلسوف الكندي "**شارلز تايلور**" الذّي يميل إلى إسقاط المفهوم من النّاحية السياسية وتوظيفه تحقيقا لمطالب سياسية والدفاع على مشروعيتها.

لتتمثّل هذه المطالب في الإعتراف العمومي بما يطلق عليهم الأقلّيات الثقافية أو الأثنية أو الهويّاتية التّي تبتغي المحافظة على الثقافة المحلّية في المجتمعات الإنسانية.

وللحديث أيضا، عن أحقّية الأفراد والجماعات في حقّ الاعتراف ضمن مجتمعاتهم، يرى "**ايمانويل كانت**" أنّ البشر جميعهم كائنات اجتماعية خالصة، فعند حضور سمات الحرّية وتقبّل الآخرين والعيش ضمن سبل الإخاء والأمن والسلام، حيث تتجلّى الإيجابية على مستوى الحياة الإجتماعية أمّا إذا تحقّق العكس يتمخّض عن ذلك، حضور مظاهر النبذ والأنانية والرفض وعدم تقبّل الآخر. كما وقد خلص "**كانت**" أيضا إلى وضع شروط تحقيق الروابط الإجتماعية والإنسانية السليمة وصنّفهما إلى قسمين متضامين ومتشاكلين في الوقت نفسه:

- ✧ **القسم الأول**، يتمثّل في شرط الإعتراف بالإختلاف أو التنوّع أو مبدأ المساواة، انطلق "**ايمانويل**" من فكرة كون الإنسان أناني وفرداني عند القيام بالأفعال والسلوكيات، خاصّة عندما يستحكم في السلطة أو النفود أو الإستطاعة البدنية أو المالية، من هنا تحضر القيمة غير المرغوب فيها في المجتمعات ويشيع الظلم وعدم المساواة بين الأفراد.

زد على ذلك، أنّ بنو البشر جميعهم على نحلهم ومشاربهم وألسنهم وجسومهم مختلفة قد يحصل بغي بعضهم على بعضهم الآخر.

هذا الإختلاف، هو جوهر الفروقات الإنسانية أو القدرات الفيزيقية أو العقلية أو الإبداعية، من ثمّة وجب على الأفراد تقبّل الإختلاف من أجل اقامة العدالة والمساواة في الحقوق كما الواجبات فكلّ بحسب دوره في أيّ مجتمع، هذا ما استعمله أيضا كلٌّ من "**جون جاك روسو**" و "**جون لوك**" في العقود الإجتماعية **(برونو ليكليرك، 2004، ص ص 49.46)**.

- ✧ **القسم الثّاني** فهو شرط وجود العدالة الإجتماعية المتمثّلة في مبدأ تحقيق العدالة الاجتماعية فيرى على سبيل المثال "**ايمانويل كانت**" أنّه يجب تنظيم المجتمعات وفق قوانين وعقود اجتماعية تحمي الأفراد من حالات الفوضى وعدم الإستقرار اجتماعيا، اقتصاديا وسياسيا.

من هنا، فالمجتمعات يجب أن تتعايش وفق مبادئ تحقيق العدالة الإجتماعية المرتبطة بمهام المؤسّسات السياسية أو القانونية المنظّمة للمجتمع البشري، من هذا المنطلق لا يجب أن يكون في

المجتمع حالات التّهميش أو الإقصاء أو العنف بين الأفراد والجماعات أو بين سائر النّظم المتشاكلة لبناء المجتمع الواحد عموما.

التّهميش مقابل مفهوم التّمكين Autonomisation sociale:

يقال أنّ الأشياء تعرف بأضدادها، فعكس التّمكين هو التمييز والتّهميش والإقصاء والإهمال والإقصاء القصدي أو غير القصدي، كتهميش الفئات الثانوية في المجتمع واستبعاد جماعات معيّنة، عدم اعطاء أيّة أهمّية لشعارات الأولطراس في الملاعب الرياضية مثلا، حرمان سكّان العشوائيات من فرص التّنمية...إلخ.

من ثمّة، تقترن لفظة التّمكين في المعاجم اللّغوية بمعاني الصور السالفة وتتشاكل في المضمون مع القدرة، الإستطاعة، المشاركة والوجود في الأعمال، فهو عكس التّهميش أو الطرد أو قلّة الشأن أو المكانة أو تمكين الشّخص من الشيئ، أي تمكينه من التّصرف في شؤونه وأموره (**المعجم العربي الأساسي، ص 1147**).

كما وجاء معنى التّمكين عند كل من "**بينيس**" و"**ثاونسد**" في تعظيم شعور الأفراد بالأهمّية والكفاءة الذاتية، من خلال إعطائهم الصلاحيات والمسؤوليات ومنحهم الحرّيات الكاملة في التّعاملات، أي أنّ الشخص الممكّن يتعامل مع بيئته بكل فعالية، فكأنّه متحكّم في زمامه وواقعه ولا يعامل فيها تحت الجبر على أساس شيء مقدّر له.

وضعت في هذا الصّدد أيضا الباحثة "**نيفين محمد عيسى**"(**2015**) عدّة أبعاد للتّمكين في دراستها **حول دور الإعلام المرئي في تمكين الشباب للمشاركة المجتمعية** وأدرجت فيها نقاطا بالغة أهمّية استقينا منها ما يلي:

أ بعد التّمكين الإجتماعي:

وهو ضمان المجتمع بمختلف مؤسّساته البنائية للأفراد والجماعات المشاركة في عمليات التنمية المحلّية والوطنية وتحقيق فرص العدالة الإجتماعية وإشاعة الإحترام بين المواطنين أو كما قال ذلك عبد القادر زيادية (**1989، ص 15**).

ناهيك عن اثبات القدرات بكلّ يسر وبدون عراقيلٍ تهميشيةٍ، هذا لتحقيق دعائم التّمكين والإستمرارية وإرساء ميكانزمات الإهتمام والحظوة الإجتماعية لكلّ الفئات والأصناف الإجتماعية المشكّلة لتركيبة المجتمع الواحد وبتعدّد مشاربه الجنسية، الإثنية، العشائرية، الإيديولوجية والإيكولوجية.

ب-بعد التّمكين التعليمي:

يقصد بالتمكين التعليمي هنا تنمية المجال التعليمي وفق السياسات أو التخطيطات التنموية الراشدة والشاملة لكلّ شرائح وفئات المجتمع الواحد، أي دون تمييز واقصاء جهوي أو لغوي أو ديني، ذلك بتحقيق أكبر عدد ممكن من الفرص التعليمية وتنفيذا للسياسات والبرامج التنموية والبعيدة عن المركزية.

وللتمكين التعليمي أيضا، أهمّية بالغة في المجتمعات الإنسانية، فهو بحسب الباحثة "**بركة برغماس**"(**2015، ص ص 266.247**) واقعا لابدّ منه في وقتنا الرّاهن، هذا يرجع بطبيعة الحال للإنتشار الجليّ والمتزايد لثقافة الوعي بين أفراد المجتمع، منه لا مجال لسياسات الإقصاء أو التّهميش في مجالي التربية والتعليم في مجتمعاتنا عموما.

ج-البعد التّمكين التكنولوجي:

أصرّ مارشال "**ماك لوهان**" على أنّ تطوير وسائل الإعلام الإلكترونية حتمية لابدّ منها، فمن هذا المنطلق، فإن "أشكال الوعي الإلكترونية" الجديدة المدفوعة بتكنولوجيا المعلومات من شأنها تمكين المواطنين والموظفين والطلاب جميعهم، حيث يكون المواطنون ملزمين بأن يطلبوا أكثر من ذلك بكثير في إدارة الشؤون الحكومية والإنتاج والإستهلاك.

فقد رأى الخبير الإقتصادي العالمي "**جادل نيكولاس فيرزلي**" (**موقع ويكيبيديا، 2019**) بأنّ المد والجزر في ثقافة المجال التقني والفنّي للتكنولوجيا في وقتنا الراهن المتسارع أي "**عصر التمكين التكنولوجي**" له من الأشكال التّي يجب أن يتحكّم فيها قدر المستطاع من قبل أفراد وجماعات نظرا لانتشارها المتسارع ومميّزاتها اللامتناهية في تسهيل عمليات الحياة الإجتماعية، والتّي تبرز فيما يلي:

- بروز أشكال جديدة من المشاركة عبر الإنترنت وزيادة الطلب على التّقنية والتحكّم فيها من قبل الأجيال المتوالية للتكنولوجيا.
- يجب التغيير في الطرائق التّي تتفاعل بها الحكومات والشركات مع المستهلكين الأفراد والجماعات في مجال التكنولوجيا.
- فعالية الإنتشار الواسع لمجال التّمكين التكنولوجي.
- مشاركة أكبر عدد ممكن من المتفاعلين.

د-بعد التّمكين الإقتصادي:

وهو إتاحة الفرص العملية أو المهنية أو التجارية أو الخدماتية الممكنة لجميع أفراد المجتمع ومن الجنسين، مع مراعاة مبادئ التكافؤ والقدرات والكفاءات والتخصّصات وزيادة قدرة الجماعات على اتّخاد اجراءات وقرارات ميدانية وتحويلها إلى مدخلات ومخرجات ربحية، هذا بهدف بعث منظومة حياة كريمة ومستوى معيشي محترم، ضامن للمنفعة المادّية والإقتصادية.

هـ-بعد التّمكين السياسي:

وهو خلق فضاءات المشاركة أو الإنتساب السياسي أو الجمعوي أو الهيكلي القاعدي أو الإنتخابي لأفراد المجتمع وإرساء قواعد الحرّيات الشخصية أو الإعلامية أو ممارسة الحقوق والواجبات في النّقاشات والحوارات التّي تحاكي الأجواء والحيثيات الراهنة في الأوضاع السياسي عموما.

يتأتّى الأمر السالف، بفتح مجالات العمل السياسي والتّعبير الممكن عن الأفكار السياسية والمجتمعية من جهة وبعث نسب التكافؤ والتّمكين السياسي من الجنسين من جهة مقابلة.

ضمن هذا السياق، انتقد "**صابر بلول**" **(2009 ص ص 685.645)** أستاذ العلوم السياسية بجامعة دمشق عن واقع المشاركة السياسية للمرأة، ووضع الإستراتيجيات والبدائل الممكنة بهدف تمكينها سياسيا على المستويات المحلّية والبرلمانية والدولية.

و-بعد التمكين الإداري:

التمكين الإداري هو إعطاء صوت حقيقي للعاملين ومنحهم الرضا وتزويدهم بالمهارات والمعلومات بكلّ سلاسة ومساعدتهم على التفاعل مع الأخرين وبدون "اقصاء" أو "تمييز" أو "تهميش" تحت أيّ

ظرف في مجال التنظيم العملي أو الإداري، فهو حسب الباحث "**داف**": "... إحساس العامل بالمسؤولية نحو الملكية العامّة ورضا الإنجاز" أي دون "اغتراب معنوي" أو "اغتراب نفسي" أو حتّى "اغتراب مادّي..."**(نوال شنافي، 2019، ص ص 22.08).**

كما أنّ التّمكين هنا يحقّق المجال الأوسع للتواصل وإدراك فلسفة العمل ضمن الفريق الواحد وليس ضمن التكتّلات أو الإقصاءات التّي تعمل على إثرها جماعة ما، ليراد بذلك إلغاء جماعة أخرى أو طرف يريد تهميش طرف آخر.

وعليه، وممّا سلف من المعاني والدلالات المفاهيمية لمصطلح التّهميش يأتي تعريفنا الإجرائي للمفهوم كما يلي:

"التّهميش هو عملية تحصيل حاصل لصور الحرمان والفقد الإجتماعي لأفراد وجماعات البيئة الهامشية المتخلّفة الموسومة بعدم القدرة للحصول على الموارد والحاجات والضروريات الحياتية والحقوق المجتمعية والتّمكين المؤسّساتي والمشاركة في حياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية في أي مجتمع معيّن".

كما ويشكّل هذا التّهميش أو الإقصاء الإجتماعي حرمانا هيكليا يثري مضامين الفقد الإجتماعي لأفراد أو جماعات البيئة الهامشية، كالعجز المالي الإجتماعي والنقص في الحاجات الأساسية وظروف السكن غير اللّائق وتدنّي الجوانب الصحّية والإيكولوجية وتنامي حيثيات الإغتراب النّفسي والإجتماعي. "

2-الإطار التداولي لمفهوم العنف في البيئة الحضرية:

يعدّ مفهوم العنف الحضري في العلوم الإنسانية من المفاهيم الشائكة من حيث الطرح الأكاديمي في المجتمعات الحديثة والذّي أضحى محورا شائكا في الدّراسات والنّقاشات والقضايا الإنسانية، إذ ترتبط ظاهرة العنف أساسا عكس طبيعة الجنس البشري السويّ الميّال للإجتماع والألفة، حيث لا يستطيع الأفراد تلبية حاجاتهم وميولاتهم ورغباتهم بمعزل عن الأخرين.

من هنا، تتلاقح الحاجات والغايات الإنسانية وتتضارب وتتفارق في الوقت ذاته، ليجد الإنسان نفسه بين أمرين متمايزين:

☆ **الأمر الأول**، يسير فيه الفرد اتجاه معاكس للألفة والتعايش وسنّة التدافع.

☆ **الأمر الثاني**، يفضّل فيه الفرد وفق مصالحه تفضيلا ويغلّبها على مصالح الغير، مادّيا عن طريق السيطرة، القمع، التسلّط والغطرسة ومعنويا عن طريق تهميش الآخرين أو نبذهم أو اقصائهم (**سعيد بوالشعير، 1990، ص 23**).

فالرغم من مستوى التطوّرات التّي وصلت إليها الشعوب والأمم في عصر العولمة وتداعيّاتها الرّامية لبعث الحريّات وحقوق الانسان، إلّا أنّ مظاهر العنف وسماته في البيئات الحضرية لم ولن تندثر أو تضمحل من الحياة البشرية، مادامت المصالح الخاصّة لا تعير بالا للمصالح العامّة.

وعليه، من خلال هذه التوطئة العامّة، يسعنا المقام **أوّلا** التّنويه وتسليط الضوء عن ماهية مفهوم الحضرية باعتبارها الفضاء المكاني والحيّز الأصلي لظاهرة العنف و**ثانيا** إعطاء توصيفا شاملا لمفهوم العنف الذّي تتعدّد مشاربه وتصنيفاته ويليه **ثالثا**: إبراز أهمّ التعريفات الخاصّة بالعنف الحضري كمفهوم مركّب مشتق من العنف في البيئة الحضرية.

2-1 الإطار التداولي لمفهوم الحضرية:

يرجع ظهور مفهوم "**الحضرية**" حسب كلّ من الباحثين "**مايك سافاج**" و"**بلوك لاند طالجا**" إلى أوائل القرن العشرين، هذا راجع لارتفاع منسوب درجات التصنيع المركزي وتناميها في مجالات الحياة في المدن الصناعية (**2008، ص ص 15.06**).

ومفهوم "الحضرية"« **Urbanization**» أو "المجال الحضري" « **Urbanism**» تتلاقح دلالاتهم المادّية والمعنوية مع عديد الإشتقاقات المنبثقة من اللفظة "**الحَضَرْ**" الذّي يعني مكان الإقامة في المدينة أو القرية، فيقولون فلان حَضَرِي أي من أهل المدن أو القرى، عكس" البادية أو البدو" ومنها أيضا يأتي: التَحَضّرْ، الحضرية والإقامة في الحِضارة أو الحاضِرة، أي بمعنى الإقامة في مكان ذو مواصفات عالية من التقدّمية والحسن وسهولة العيش(**قاموس المعاني الجامع، 2020**).

وهي تعني عند الباحث "**جوناثان بارنيت**" طريقة حياة النّاس في المناطق الحضرية المكتظّة بالسكان والتّعايش ضمن أنسجة الجماعات الكبيرة والمتنوّعة داخل الحضرية، أي في إطار مراكز المدن وهوامشها (**2011، ص ص 21.19**).

كما وتعرّف "**الحضرية**" على أساس الفضاء أو المجال الذّي يحمل في بنائه الفوقي طريقة العيش والحياة المميّزة لأهل المدن الذّين يتّبعون عادة أسلوبا أو نمطا في حياتهم، فهو الأمر الذّي يتعلّق بالسلوك اليومي للإنسان الحضري أو المتحضر الذّي يتميّز بنمط سوسيو–ثقافي بامتياز ونمط يتشكّل انطلاقا من الخصائص الثقافية والإجتماعية التّي تميّز الحياة الحضرية أو الوسط المديني أي المجال أو الفضاء الحضريين اللذّان يقطن فيهما الأفراد والجماعات، ناهيك عن ارتكاز المؤسّسات فيهما أيضا **(موقع المدوّن الجغرافي، 2019)**.

ناهيك، عن مجيء مصطلح "**الحضرية**"**Urbain** مرادفا ضمنيا لمفهوم **التحضّر** **Urbanisation** أي يأتي التحضّر هنا وفق معنيين هامّين:

- ✧ **المعنى الأوّل**، يعنى به التغيّر الإجتماعي الجوهري في أنماط التفكير وتجاوز حيثيات الخرافة والقيم الإجتماعية البالية وغير المرغوب فيها.
- ✧ **المعنى الثانّي**، يرتبط بتفادي السلوكيات السلبية أو الدهنيات الجلفة أو الحادّة في الطّباع، القسوة، الهمجية، العنف والتطرّف **(حسين عبد الرحمان رشوان، 2005، ص 20)**.

أي أنّ التحضّر أو الحضرية هنا، هي عمليات سحب البساط عن الثقافات أو العادات أو السلوكيات الرثّة واحلال بدائل حضرية أخرى، تتّسم بصفات التمدّن والتحضّر.

كما وقد ارتبط مفهوم الحضرية عند الباحث "**كاستال**" أيضا، بأنماط العيش وطرائق السلوكيات وأساليب الحياة المجتمعية التّي ينتهجها أفراد وجماعات البيئة الحضرية.

أي وفق أنساق القيم والمعايير والمواقف ونوعية التفكير التّي ترتقي بهم إلى مصاف التحضّر الإجتماعي **(سبيلا محمد، 2001، ص90)**.

ويشير مفهوم الحضرية في "**موسوعة علم الإجتماع**" أيضا، إلى أنماط الحياة الإجتماعية التّي تتشكّل وفق الميكانيزمات الإيجابية والسلبية التّالية:

- ☆ **الأولى**، تتضمّن مستويات عالية من تقسيم العمل والتنظيم المؤسّساتي.
- ☆ **الثانية**، تعاظم وسائل التواصل ومضامين الأجهزة الإعلامية ونمو الإعتمادية في العلاقات الاجتماعية.

☆ **الثالثة**، ترمز لضعف العلاقات القرابية وزيادة الصراعات الإجتماعية والفردانية (**عبد الرؤوف الضبع، 2003، ص80**).

وعليه، يأتي التعريف الإجرائي لمفهوم الحضرية في سياق دراستنا على النحو التّالي:

"الحضرية هي مجموعة معايير أنماط التمدّن أو التحضّر وفق إتّجاهات سلوكيات ومواقف التفكير وأساليب الحياة الخاصّة بساكنة أيّ مجتمع مديني، بمعنى تجاوزهم لحيثيات التوحّش أو عدم التحضّر أو الترييف المديني في مستوى العلاقات التبادلية الإنسانية، المستندة على ثقافة مجتمع المدينة".

وهي أيضا، "مظهر من مظاهر التناسق الفيزيقي التفاعلي في مجتمع المدينة، القائم على مواصفات التّباين، الإختلاف، الزئبقية، الإنتشار، التغيّر والضبط الإجْتِمَاعِيَيْن، ممّا يتمخّض عنهم من حيثيات التضامن والتعاضد الإجْتِمَاعِيَيْن من جهة أو حيثيات المزالق والمثالب الإجْتِمَاعِيَيْن من جهة أخرى".

2-2 الإطار التداولي لمفهوم العنف:

جاء مفهوم العنف في قاموس المحيط "**للفيروز أبادي**" (**ص 178**) من الفعل عنُف برفع النون وعُنفا والعُنف وعُنافة به وعليه، أي أخذه بقسوة ولم يرفق به، العنيف من لا رفق له بالركوب الخيل والشّديد من القول، فهنا تتأتّى أفعال خلقية منبوذة مثل الجبروت، العنجهية، الفرعنة، الشدّة والذميمة، القساوة في غير محلّها، من هنا يدلّ العُنْفُ: على القوّة وعدم الرفق، فكلمة العُنْفُ في "**لسان العرب**" (**ص 3134**) مرادفة للتعسّف والغضاضة وسوء التعامل، مثل فلان عنّف فلانا، أي لامه وعتب عليه وهو استخدام السلطة القهرية عليه في الأقوال أو الأفعال (**علي هادية وأخرون، 1991، ص 703**)

كما وتتّفق معظم المعاني والمترادفات في المعاجم الإنسانية على مفهوم العُنْف وما يحتويه من معان وصفية للخُلُق السّلبي والطّباع الحاد والنّواحي النّفسية السيّئة كاللّوم المتكرّر، القسوة والكراهية، الشدّة في غير محلّها، الغلظة وما ينتج عنهم من إلحاق الضرر بالأفراد، ممّا يشعرهم فقدان الإحساس بالذّات الإنسانية المتّزنة، الآمنة، المطمئنّة والكريمة (**تر: لقاموس الفرنسي الجيب، 2007، ص 634**).

ولفظة "العُنْف" أيضا مشتقة من الكلمة اللاتينية "**Violare**" أو"**Violentia**"، ومن المصدر الإنجليزي «**To violate**» ومعناه: ينتهك، يُؤْذي ويغتصب، فهو:

- √ **أوّلا**، إظهار العفوية العشوائية وغير المراقبة للقوّة.
- √ **ثانيا**، رد الفعل على استخدام القوّة المتعمّدة (**أحمد المجدوب وآخرون، 2003، ص 12**).
- √ **ثالثا**، استخدام الضّغط أو القوّة استهدافا غير مشروع، من ثمّة التأثير على إرادة الأفراد (**أحمد زكي بدوي، 1978، ص 441**).

أمّا معنى العُنْف في اللّغة "**السنسكريتية**"، يتلازم وينزاح مع عدم العُنْف أي عدم الإضرار والقيام بعمل شرّير، والكلمة تعني أمرا أخلاقيا وهو عدم الأذى أو الإلتزام بالعرف البوذي (**تيري دي مونثر**يال، **2011، ص 816**).

من ثمّة، نتاج للكراهية وعدم الإحترام بين الإفراد والجماعات والإفراط في الشدّة (**Robert, 2015، Le p 634**) وجاء أيضا في "**القاموس الفرنسي**" أنّ العنف «**La violence**» يعود تاريخه إلى سنة **1215** ويعني استعمال المتعسّف للقوة واستخدام العنف الموجّه ضدّ خصم لإرغامه على القيام بعمل ضدّ إرادته باستخدام القوّة والتخويف (**أزهار صبيح عنتاب،2011، ص 10**).

من هنا، نرى أنّ العُنْف هو مسألة لا أخلاقية ولا قانونية للحصول على شيء مرغوب فيه بالنسبة للجاني وعلى الشيء غير المرغوب فيه بالنسبة للمتعدّي عليه.

ويطرح القاموس الأعجمي "**ويبستر**" أيضا معاني للعُنْفِ وفيها يُبيّن الدلالات العميقة والمرتبطة ب:

- ⊗ إستخدام القوّة الجسدية بقصد الإيذاء أو الإضرار.
- ⊗ الحرمان من الحقوق وما يقابله من ردود أفعال عنيفة.
- ⊗ الإستخدام غير العادل للسلطة، بالتّالي التسلّط والتجبّر على الآخرين.
- ⊗ الفظاظة والتعسّف المعنوي والقهري (**فتيحة كركوش، بن قويدر أمينة، 2012 ص 18**).

في حين عرّف "**فرج عبد القادر**"(**ص551**) العُنْف على أساس الممارسة العدوانية والسلوك المتعسّف ضد الأفراد والجماعات بنيّة قهرهم والإستمرار في إيذائهم عن طريق استخدام الضرب أو التّقتيل أو التكسّير أو تدمير الممتلكات العامّة أو الخاصّة.

أمّا الموسوعة العلمية العالمية "**ويبيكيديا**" فقد عرّفت العُنْف كما في الديباجة التّالية:

"أنّه فعل ممارس من طرف فرد أو جماعة ضد أفراد آخرين عن طريق التّعنيف بشقّيه **المادّي** و**المعنوي**، ليتضمّن أيضا معاني السّلوكيات الشّديدة أو القاسّية أو أنواع اللّوم أو السخط بطريقة التعسّف أقوالا، أفعالا، ايماء معنويّا ونفسيّا **(علي عبد القادر القورالة، 2010، ص 10)**، ليميل أيضا العنف حسب "**سليمان الفاروقي**"**(1988، ص734)** إلى كل ما هو شديد وغير عادل وبالغ الغلظة أو الإرغام البدني بغير وجه حق.

- **ملاحظة هامّة:** يرجّح أن يكون العنف في مواطن عديدة حق وواقع لابدّ منه، أين يجوز للجماعات المضّطهدة أو المغلوب على أمرها استعماله واعتماد مشروعيته لغاياتها وأهدافها كالعنف الثوري أو الدفاع عن النّفس أو الدفاع عن المستضعفين **(محمود يعقوبي، 1998، ص 116)**.

تأسيسا على التّعريفات السّابقة، حري بنا طرح تعريفا إجرائيا لمفهوم العنف مفاده أنّ:

"العُنْف عبارة عن الأفعال أو الأقوال أو الدلالات المقصودة وغير المقصودة التّي يقوم بها الفرد أو الجماعات أو المؤسّسات في المواقف المجتمعية المختلفة والتّي تمثّل معنى احتمالية تجسيد القوّة أو الضرر أو التعسّف أو الإكراه ضدّ الآخرين، ليصبح بذلك العنف معيارا للحكم على الأشياء الضارّة أو السلوكيات المنبوذة، أي نستطيع من خلاله الحكم على الأشياء غير المرغوب فيها في المجتمعات الحضرية أو الإنسانية عموما. "

2-3 الإطار التداولي لمفهوم العنف الحضري:

يعدّ العنف الحضري في الإصطلاح السوسيولوجي كنوع من أنواع التعبير الطبيعي عن السخط أو التذمّر أو عدم تقبل الأوضاع المزرية عن طريق استعمال القوّة أو إحداث الشغب من جهة أو استشرافه من واقع الإحتجاجات أو المظاهرات أو الثورات الشعبية **(Le Robert Maxi, P 1138)**. إضافة إلى العنف الحضري في مجتمعات المدن الذّي يرجعه الباحثون في علوم الإجتماع أو الجريمة أو علوم النّفس أو علوم الأنثروبولوجيا أو السياسة أو الاقتصاد، إلى العلل المباشرة وغير

المباشرة للتذمّر المجتمعي، لقترن ذلك بفضاءات مجتمعات المدن بصفة عامّة وإلى البيئة الحضرية التّي تعلن لوجود ظاهرة العنف الحضري لسبب أو لأخر بصفة خاصّة.

ومنه، فمفهوم "**العنف الحضري**" من المفاهيم الإجتماعية التّي اختلف عليها الباحثون، يعود هذا الإختلاف إلى تعدّد دلالات المصطلح وتنوّع سياقاته المعرفية التّي تناولته من عدّة زوايا، لتختلف الرؤى حوله بإختلاف الزّمان، المكان وتنوّع الثقافات.

"**فالعنف الحضري**" في الحياة الإجتماعية بحسب الباحث "**علي قوادرية**"**(2012، ص ص 4.2)** يستهدف المؤسّسات بكل مرونة وسلاسة ويتمظهر في:

- ⊗ السّلوكيات وأعمال الشغب غير الحضرية عن طريق العنف المادّي أو الجسدي.
- ⊗ عن طريق أنواع العنف الثقافي، الرمزي، المناطقي ومثل تلكم التجليّات تكمن في:

✓ الصراع المؤسّساتي، إقامة الحواجز في الطرقات، كثرة الإحتجاجات، عدم احترام النّظم العامّة...إلخ.

✓ مظاهر الكتابات الجدارية المعبّرة عن أنواع السخط والرفض الاجتماعي...إلخ.

✓ كثرة الأماكن المتخلّفة، تجلّيات العوز الإنساني، التسوّل، التّهميش المؤسّساتي، الجريمة الإنحراف عمالة الأطفال...إلخ.

✓ تدمير الممتلكات الخاصّة أو العامّة، الإشتباكات مع الأجهزة الشرطية، نهب المتاجر، السرقة حرق العجلات المطّاطية...إلخ.

✓ استهلاك الممنوعات، تجارة المخدّرات، الدعارة، البغاء والخلاعة ...إلخ.

✓ قيادة السيارات أو المركبات بدون ترخيص، ركن السيارات في منتصف الطريق، التكلّم السائقين بالهواتف...إلخ.

✓ العدوان، الحرابة، الإرهاب، تكوين العصب الإنحرافية، إهانة الأشخاص، عنف الملاعب والعنف في البيئة المدرسية، العنف ضدّ الفئات الهشّة...إلخ.

كلّ الدّلالات السابقة، يرجعها الباحثون إلى الخلل وعدم الإتزان على مستويات التنشئة الإجتماعية للأفراد، فقد الضوابط والقيم المعيارية، نتيجة الحركة العمرانية غير المكتملة وإختلالية النّسيج

الحضري الإجتماعي وما يسودهم جميعا من أثر بالغ على أنماط حياة المدينة بمفهومها العام ومؤسّسات التنشئة الإجتماعية في البيئات الحضرية بالمفهوم الخاص **(محمد فريد عزّي، ص 53)**.

و"**العنف الحضري**" أيضا، كما يعرّفه الباحث "**ميتشاللي لورانث**": هو نوع من أنواع السلوكيات المختلفة غير المحبّبة في المناطق المتخلّفة أو الضواحي المتهالكة التّي تحدّد بوضوح السلوكيات الخاصّة الموسومة بجنوح العصابات الإجرامية، التوحّش المديني، هذه السلوكيات تتمثّل في الفظاظة الإجتماعية للعصابات وانتهاكها للقوانين المجتمعية **(لورانث ميتشاللي، 1999، ص ص 108.85)**.

بالتّالي، يتجسّد العنف الحضري عمليا وفق حالات الفقد للإشباعات الحياتية الضرورية في مجتمعات المدن عموما كالمأكل، الملبس، الإيواء، المعمل، التزاوج، الإستقرار الأمني والترفيه...إلخ، كما يرجعه البعض إلى المكبوتات النّفسية والبيولوجية للأفراد أو الجماعات التّي تفتقد بموجبها في مجتمع المدينة **(فرج عبد القادر، ص 551)**.

كما عَدَّ الباحث "**السيّد عبد الرحمان الجندي**" "**العنف الحضري**" أيضا، في إطار أنواع الأساليب البدائية غير المتحضّرة التّي تتّسم بالعديد من المواقف ذات الصفة الإجرامية التّي تنعكس بشكل سلبي على المجتمعات الحضرية أو تقف ضد أعرافهم ومعاييرهم من النّواحي التشريعية أو الوضعية القانونية **(1999، ص ص14.4)**.

زيادة عن اتّسامهم، بالعنف المستخدم نحو الأفراد أو الممتلكات العامّة أو الخاصّة، فإنّه أيضا يعتبر ضمن خانات السّلوكيات غير المرغوب فيها داخل المجتمعات المحلّية وخصائص بنائياتها وأهدافها وثقافاتها.

كما أنّ "**العنف الحضري**" بحسب الباحثين "**كريستيان باكمان**" و"**تيكول ليجوينك**" هو من أصناف الرفض والفوران الإجتماعِيَيْن أو الإنتفاضة المرتبطة بالأعمال الجماعية في الأحياء المتخلّفة أو في بيئات الغيثوات أو المناطق الفقيرة المعزولة المرتبطة بحالة من العلاقات الإجتماعية أكثر اعتيادية، دائما ما تحدث في المدن عن طريق أعمال الشغب، غالبا ما تفرز هذه الممارسات بأسباب بسيطة أو معقّدة بفعل التضامن أو تلاقح العواطف المثيرة للحماسة الإجتماعية في الأفراد والجماعات ذوي المكانة الإجتماعية الدنيا أو الجماعات الباطنية أو الحركات الإجتماعية غير القانونية أو كردود أفعال مناهضة للعرف أو القانون.

ممّا يؤدّي إلى ممارسة العنف الحضري والذّي يتحدّد بحسب ثلاث معايير أساسية هي:

☆ **المعيار الأول**، مرتبط بالسلوكيات الجماعية العنيفة التّي يعطي لها الفاعلون معنى المظاهر المشروعة للغضب والإنتقام.

☆ **المعيار الثاني**، مرتبط بالعنف الموجّه ضد ما يزعم له بالخصم المؤسسي.

☆ **المعيار الثالث**، يختص بمظاهر العنف في الأحياء التّي تواجه انعدام أمني وصعوبات اجتماعية وخلل مؤسّساتي **(لورانث ميتشاللي، 1999، ص ص 108.85)**.

وترى الباحثة "مي سعاد" أنّ "**العنف الحضري**" هو تجلّيات أعمال العنف وأنواع الإحتجاجات الجماعية العنيفة والصدامات مع النّظم السياسية المعبّرة عن عدم الرضا تجاه بعض القرارات أو الممارسات الحكومية، نتيجة إيديولوجيات الإستبعاد أو التّهميش أو تصاعد دور المستبعدين أو تحييدهم عن المجال العام أو المشاركة السياسية.

ممّا يؤدي بالأمور السالفة، إلى القمع السياسي، زيادة حدّة التوترات المجتمعية، إذكاء الصراعات الإجتماعية، خاصّة في الأنظمة الشمولية التّي تعمد الفعل السياسي العنيف أو المضاد في كثير من الأحيان **(مي مسعد، 2011، ص ص28.01)**.

كما يعدّ العنف الحضري أيضا، من أنواع العنوف أو الصراعات الإجتماعية التّي تسعى إلى تحقيق أهداف مشروعة أو غير مشروعة، من أجل الحفاظ إمّا على سلطة ما أو الإستيلاء عليها أو تحقيق مكانة اجتماعية أو ردود أفعال رافضة للأوضاع السائدة والتّي تتجلّى نتيجة الحراك الإجتماعي أو التناقض المؤسّساتي بين الفاعلين الإجتماعِيين أو السياسيين الذّين تربطهم علاقات قوّة اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية غير متكافئة أو بين الفئات أو الطبقات ذات المصالح المتضادة أو بينهم جميعا وبين فئات القاع وبين هذه الأخيرة والسلط الراديكالية.

الأمر السالف، يدعمه عالم الإجتماع المعاصر "**رالف داهروندوف**" في أبحاثه حول صراع الطبقات وخصوصا العنف السياسي.

واعتبار هذا الأخير، غالبا ما تسيّر ميكانزماته في الفضاءات الحضرية واعتبار المدينة ترس أوّليٍّ لمراكز التحكّم أو السيطرة على الأفراد أو تبعيتهم أو إنقيادهم أو تمرّدهم.

ناهيك عمّا أثاره "**آيرون**" حول قضايا تفاقم علاقة الحضرية بالعنف الحضري وفق حيثيات:

⊗ الطبقية وعدم المساواة الإجتماعية.

- تفاقم البطالة والفقر الحضري.
- تنامي العنف، الجريمة والإنحراف في المجتمعات الحضرية **(حجار ماجدة، 2010، ص 73)**.

العنف الحضري وضبابية سياقات العلاقات القانونية:

في هذا السياق، يعدّ معنى العنف الحضري بموازاة خلل سيادة القانون الذّي يقوم على سياسات قانون الغاب السائدة ضمن إطار عام لأفراد المجتمع الحضري، ليتآلف بذلك العنف ويرتكز على عدالة الضبابية أو الترهّلات القانونية أو تغييب العلاقات القانونية بين الساكنة أو العوام وسيادة الفئات المسيطرة على مقاليد القانون والعدالة.

في هذا المنوال، أعطى الباحث "**بشارة مرهج**"**(1991)** تصوّره القائم على حتمية وجود الخلل والتهديد على مستوى أركان المجتمع المديني أي يفقد مجتمع أسسه القانونية ويصبح حيّزا:

- قابلا للإنقسامات والتفكّكات الإجتماعية.
- قابلا للعنف العمل غير المشروع وتحقّقه خارج دائرة القانون والعدالة أو غيابهما تماما.
- قابلا لإختلال قوامة عدم الأمن المجتمعي محلّيا أو جماهيريا.
- قابلا للإنماء في مضامين: الفقر، التّهميش، الجهوية، الشذوذ، التطرّف والعنف.
- قابلا لتغييب طمأنينة حياة الأفراد في مجتمعاتهم.
- قابلا لتغييب ضمانات السّلط والقوانين.
- قابلا للخلل في النّظم المدينية العامّة ككلّ.

ممّا سبق، نعرض تعريفا إجرائيا للعنف الحضري مفاده:

"العنف الحضري هو مجموع الآليات أو الوسائل أو العمليات التّي تقوم بها فئة إجتماعية أو جماعات معيّنة تنتمي للوسط الحضري في أيّ مجتمع مديني محلّي كان أو جماهيري.

كما يهدف من ورائه، إحداث تغييرات في الأوضاع الإجتماعية أو الإقتصادية أو حتى السياسية السائدة، مع المطالبة بحقوقها المهضومة مؤسّساتيا باستخدام أساليب أنواع:

"العنف الحضري"، "الجريمة"، "الأنوميا"، "الباثولوجيا"، "حرب العصابات، "مظاهر التكسير"، "حرق العجلات المطّاطية"، "مواجهة الأجهزة الشرطية"، "التذمّر الإجتماعي"، "التمرّد"، "العصيان المدني" "إحداث للشغب"، "الفظاظة الإجتماعية"...إلخ.

3 – الإطار التداولي لمفهوم مجتمع المدينة:

تعدّ المدينة مظهرا من مظاهر الحضرية التّي تعبّر عن مسيرة تطوّر الحياة الإنسانية على مر العصور والأزمنة عموما، فهي تكرّس في حياتنا اليومية الحضرية الجانب الملموس للمدنية الحديثة، لتفسّر بذلك المعنى الحقيقي والإدراك الفعلي للإنسان وارتباطاته مع متطلّبات شروط الحياة المدينية الاجتماعية، السياسية، الإقتصادية والثقافية، هذا وقد عبّر عنها "**عبد الرحمان بن خلدون**" على أنّها من مقوّمات وحواصل:

☆ ثمرات الترف المادّي.

☆ تطوّر المهن الحرفية والتجارية.

☆ تقدّم العمران والبناء المنتظم **(علي عشّي، 2020، ص ص 106.89)**.

ولعلّ من أبرز دلالات مفهوم المدينة في التاريخ الإنساني أيضا، يعود إلى المقطع الصوتي والدلالي "**دَيَنَ**" المستمد من اللّغة الأرامية القديمة التّي تفسّر للمكان والمجال الذّي يسودهما العدل والمساواة **(ناصر الدين سعيدوني، 2009، ص ص 07 .22)**.

من هنا نلاحظ، أنّ القيم الفاضلة هي الأعمدة الأساسية في تأسيس المدن والحضارة القائمة على التمدّن، التطوّر والتحديث.

ولفظ "**المدينة**" في أبجديات المعاجم والمعاني متواتر من الفعل مَدَنَ ومَدُونا، أي استقّر بالمكان وأقام به، للمدينة أتاها بمعنى: ارتحل إليها وأقام بها **(موقع الالكتروني ذرر، 2018)**، فهي بذلك من مواطن الجدب والإقامة ومصدر من مصادر العيش.

كما ويقال فيها أيضا، أنّها منبع من منابع الإستقرار والتمدّن كأن نقول: فلان مَدَّنَ المدائن وشيّدها ومصّرها، أي بلغة العصر: بناء المقاطعات، النواحي، الأحياء والشوارع، فمنها جاءت الأمصار والمدائن التّي تقوم على الملك والإتّباع في نظم السياسة وإدارة شؤون العامّة.

و"المدينة" أيضا، ظاهرة جغرافية يستغلّها الأفراد والجماعات لتكون موطنا لهم، من هنا تكمن العلاقة المتبادلة بين القاطنين للمدن وبين البيئات التّي يختارونها مكانا لإقاماتهم، كما وقد فسّر

معنى "المدينة" أيضا في "**معجم المعاني**"، بمجتمع البيوت التّي يزيد عددها عن بيوت القرية والريف (**مروان عطية، ص2018**)، هذا ما يدعها للاقتراب إلى فضاءات الحضرية أو التمدّن في نمط الحياة والتعايش الإنساني.

ليستنبط أيضا، في تفسير "المدينة" طرائق التعايش، منها قيل: تمدّنت الأقوام أي: انتقلوا من الهمجية إلى حياة الأنس والظّرف، في هذا المقال يتداخل مضمون المدينة مع معنى الحضرية القابلة للتمدّن والطاردة لمحتوى التوحّش والتغوّل، فهي ترتبط بمفهوم المدنية التّي تتآلف من التحضّر، التمدّن والحضرية.

فالمدن عموما، عند "**محمد عوض**"(**1990، ص ص 48.41**) عبارة عن مراكز الإشعاع أو التقدّم أي تعتبر بمثابة الفضاءات الخصبة للتحديث ومواكبة ازدهار الحضارات الإنسانية قاطبة.

وتركيبة "المدينة" **city** أيضا، تستسقى من معنى الكلمة الإنجليزية **capital city** التّي ترمز إلى جماعة المواطنين الذّين ينتظمون ضمن حيّز المدينة الرئيسية، أي وفق طرائق التنظيم والتسيير وحمل معاني الحضرية المادّية كالعمران ووسائل الإتصال والترفيه وما يقابل ذلك من جوانب الحياة الثقافية، الفكرية، الروحية والخلقية (**الموقع الإلكتروني المعاني، 2018**).

كما وتتميّز "المدينة" في لغة اليوم بنشاطاتها الإقتصادية المتنوّعة بخلاف القرية التّي يعمل معظم سكّانها بالزراعة، فتعريفها هنا حسب كتاب "**Fondement de la géographie humaine**" للباحث "**ماكس سور**" يأتي على أساس التجمّع السكّاني الذّي لا يحترف أغلب قاطنيه أو جلّهم مهنة الزراعة، أي أنّها محلّ يعيش فيه مجتمع ضخم العدد، لتكون كثافته السكّانية مرتفعة وتغلب عليها سمات الإستقرار والدرجة العالية من التنظيم (**على عشّي، 2020، ص 91**).

زد إلى ذلك تميّزها، حسب رأي "**بيري**" **Perry** بأنّها: " الموضع الإستراتيجي المساعد على العيش المرتبط بعوامل النشأة الممخّضة من ضروريات الحياة كالمأكل، المشرب، الحماية والتبادلات الإنتاجية..." والتّي تعبّر عن الركائز الفاعلة في عمليات التخطيط للمدن عموما (**بشير مقيبس، 1983، ص 29**).

كما وقد عرّفت المدينة بحسب "**أحمد كمال**" و"**كرم حبيب**"(**1985**) على أنها ظاهرة إجتماعية يعمل أغلب سكّانها في مهن غير زراعية، لتنعكس أثارها في شؤون حياتهم، فتتنوّع بذلك مهن الأفراد وتتعدّد مراكزهم في جميع مجالات الحياة، ممّا يؤدّي بذلك إلى التّباين في مستوى العلاقات والأنظمة الإجتماعية وأنماط التواصل ووسائل العيش.

من خلال التعريف السالف، لاحظنا أمرين هامين في تحديد ماهية المدينة:

- ✧ **الأمر الأول**، مرتبط بالجانب الحضري المتمدّن ونظم العيش.
- ✧ **الأمر الثاني**، متعلّق بالجانب العلائقي والتّباينات الحياتية في المدن.

موافقة للأمرين السالفين، دعمّ في شرح معنى المدينة كلّ من "**حسين عبد الحميد**" و"**أحمد رشوان**" **(2003، ص 07)** حين عرّفا المدينة على أساس عَقَدِيَتِهَا واعتبراها المكان الذّي يصبح مع الزّمن أكبر حجما من ذي قبل، أين يصبح أفرادها بعيدين عن بعضهم بسبب شساعة البقعة الجغرافية.

في نفس السياق السالف، أعطى "**لويس ويرث**" للمدينة البعد المورفولوجي الكبير والتميّز السّكاني غير المتجانس واختلاف أنماط نظمها الإجتماعية القائمة على التباين، التمايز، الصراع والتراتبية في كل المجالات **(محمد عاطف غيث، ص 129)**.

المدينة في السّياقات الأنثروبولوجية:

اعتبرت المدينة حسب "**جاكلين بوجو**"**(ص 15)** في شرح آخر، كنتاج موروثات تاريخية، جغرافية إقتصادية وإدارية، ترتكز فعليا على الحياة اليومية والحضرية لقاطنيها، القائمة على القيم والمعايير والنظم الجامعة.

بالإضافة، لكونها إطار سياسي وإداري متحكّم فيهما، من هنا ننوّه أنّ عمارة المدن وتأسيسها قائم على المرتكزات التّالية:

- ☆ **المرتكز الأوّل**، مرتبط بالعنصر البشري المشكّل للفضاء المكاني.
- ☆ **المرتكز الثّاني**، يتضمّن الإطار التّراكمي لمجالات التّسيير والتّنظيم والتّخطيط في المدينة.
- ☆ **المرتكز الثالث**، يتمّ وفق العامل الزمني والتّعاقبي المتواتر في عمارة المدائن.
- ☆ **المرتكز الرابع**، هو وجود عوامل طبيعية وبيئية مناسبة للحياة والإستقرار مثل اعتدال الهواء والمناخ ووفرة المياه ووجود ثروات باطنية كالغاز والكهرباء ومواد البناء ... إلخ.

كما جاء في مفهوم تطوّر المدن أيضا، حسب الباحث "**عادل عوض**"**(ص 41)** علاقة الخلاف بين مفهومي المدينة أو القرية أو الريف كما يحلو للبعض تسميته، أي أنّه لا يمكن تسميتهما بالمدينة إلّا حين تمتلكان التجمّعات السكنية الكبيرة في العدد والعدّة، بالرغم من اعتماد ذلك من قبل العديد من الباحثين عبر العالم في التمييز بينهما، فأغلب تلك المتمايزات قامت على أساس العاملين

الإقتصادي والإجتماعي الذين يؤثّران بشكل وافر على طبيعة المدن وازدهارها على حساب الريف أو القرية.

ليضيف نفس الباحث **–عادل عوض**–في استطراده المتمايز بين المدينة والقرية وأوضح علاقة الصناعة بنشوء المدن وفق تعدادات:

- نشوء الشركات المساهمة في توفير رؤوس الأموال.
- تنامي رأس المال وانخفاض نفقات وأجر العامل البسيط.
- تجمّع العمّال حول الآلة في معامل كبيرة، ذلك على حساب العمل الحرفي.
- نشوء أحياء عمّالية في المدينة.

خاصّة في الضواحي "**هوامش المدينة**" التّي لا تكاد تتوافر فيها الشروط الحياة بسبب نمو المدن السريع مع التغيير في تكوين المجتمعات ونشوء الطبقة العمالية "**البروليتاريا**" وازدياد الهجرة نحو المدن الصناعية وتفريغ الأرياف من سكّانها.

والمدينة عند "**ماكس فيبر**" و"**اميل دوركايم**" تتأتّى في قالب المدنية الحديثة حسب نمطين هامّين:

☆ **النمط الأوّل**، يراه "**فيبر**" كتنظيم حضري وإقتصادي وسياسي وإداري، تتحدّد معالم أفراده خلال ضمان مصادر العيش والقتات وفق ثبات الأسعار ونشاط إنتاج المتفاعلين في المدن.

☆ **النمط الثّاني**، عبّر عن أثره "**دوركايم**" واعتبر كليهما المدينة كفضاء اجتماعي ووحدة فيزيقية جامعة للأفراد حيث يشتركون في القيم والتنظيم الإجتماعي المصطلح عليه **(يانكل فيجالكوف، 2002، ص 07).**

كما وقد انطلق " **جون جاك روسو**" في تعريفه للمدينة وعدّها في تشكيلات المنازل الآهلة بالسّكان وفيها ينتظمون ضمن مجال الحاضرة ويتعايشون فيما بينهم وفق العقود الاجتماعية **(أيمن صلاح نعمة، 2012، ص 50).**

من هنا، أشار روسو إلى نقطة مهمّة مفادها التّفاعلات الإنسانية في صنع تاريخها وإرساء قواعد تمدّنها وفق تمثيلاتها الجماعية وفي تحديد معماريات وتكوين المدن تلاقح "**روسو**" مع "**شومباردلو**" في تحديد بنائية المدن ووضعوا لها عدّة أطر متشابكة مع بعضها البعض ومتّفقين بذلك في المكوّنات الارتكازية المتمثّلة فيما يلي:

المدينة كمكوّن جغرافي:

وهو الحيّز الإستاتيكي أو الإقليم المحدّد للملامح العمرانية أو الفضاء الحضري أو الفيزيقية التّواجد المكاني بحكم الإصطلاح عليها وفق ثلاثية الحدود، الموقع والتضاريس، فهي في مجال الجغرافية تتحدّد في قالب الخرائط الجيو استراتيجية.

وفق هذا الأساس، يرى" **بيري**" أنّ أول سؤال يفرض نفسه على دارس المدينة، **هو أين تقع؟ ما هو موضعها** الذي تمثّل الأرض التّي تقوم عليها؟ **لماذا تمّت هنا وليس في مكان آخر؟** وما هي الأسباب التّي ساعدت على نشأتها؟ **(بشير مقيبس، ص 92)**

المدينة في الموروث التاريخي:

شهدت المدن عبر التاريخ الإنساني طفرات حضارية، تعدّدت على إثرها الأنواع والتصانيف وفق دراسات باحثي الاتّجاهات والمدارس الفكرية التّي أدلت بدلوها في الدّراسات الحضرية والإيكولوجية والتاريخية، كأمثال كلّ من "**جراس**"Grass و"**لوتش**"Loche و"**لويس ممفورد**"، هذا الأخير قدّم في تراكمية وتعاقبية الدورة الحضرية للمدن عموما ستّ مراحل هامّة، انطلاقا من ارهاصات نشوء المدن الابتدائية ثمّ تطوّرها ووصولا الى تصحّرها وزوالها، وهي كما يلي:

- ✓ "مرحلة النشوء"Eopolis.
- ✓ "مرحلة التأسيس"Polis.
- ✓ "مرحلة المدينة الكبيرة" Metropolis.
- ✓ "مرحلة المدينة العظمى"Megalopolis.
- ✓ "مرحلة المدينة الطاغية"Tyrannopolis.
- ✓ "مرحلة المدينة المنهارة" Nekropolis **(بن شرقية الزهرة، 2010، ص ص 97.95)**.

ضمن هذا السياق، قدّم الباحث "**بومدين محمد سليمان**"**(2010، ص ص 56.46)** في إحدى دراساته حول: **المدينة والدهنية الحضرية** عدّة شروحات لأبرز القفزات التّي عرفتها نشأة المدن في التاريخ الإنساني ولعلّ من أهمّ ما جاء به من التوصيفات التّي حاولنا إسقاطها على ظاهرة التّهميش والعنف في المجتمعات عموما، منه تأتّت المدينة عبر التعاقب الزمني كما يلي:

- تتكوّن المدينة الأولى **Eopolis** عن طريق تجمّع وانضمام القرى مع بعضها البعض وفيها تستقر الحياة الإجتماعية.
- ظهور الفلسفات والعلوم النّظرية في مرحلة المدينة **Polis** ووضوح التّمايز الطبقي بين السادة والعبيد والجند والفئات الهشّة عموما...إلخ.
- أمّا المدينة الكبيرة أو المدينة الأم **Metropolis** فتتّسم بسمات عديدة مثل الكثافة السكّانية المتزايدة، الطرق السهلة، وفرة شبكة المواصلات، صلة العلاقة بالريف...إلخ.
- ويتجلّى في المدينة العظمى **Megalopolis** وبروز التناقضات الحياتية التّى عرفها البشر حول عواصم وحواضر الدول، مثل تلكم التعقيدات نجد: الصراع، الفردانية، التخصّص، تقسيم العمل التنظيم، البيروقراطية، تعدّد أجهزة الحكم، تنامي المثالب الإجتماعية المخلّة بوضع الإستقرار الحضري والإجتماعي.
- هذا وقد تميّزت المدينة التيرانوبوليس **Tyrannopolis** كواقع حضري بتعملق الوضع الإقتصادي المنتشر والواسع النطاق، أين تضحي فيه المدينة أقصى درجات الهيمنة، الإحتكار وتنامي حالات الإغتراب، الحيرة، القلق المديني أي الأمراض الإجتماعية **Anomie sociale** هذا الوضع يحتّم على بعض أنصار الطبيعة والإيكولوجيا للعودة لحياة الريف والتموقع في أطراف المدن وضواحيهم، فرارا من قيم المدن غير المرغوب فيها في شتى ميادين الحياة.
- وآخيرا تمسي المدينة **Nekropolis** الواقع المخيف والموحش لحياة قاطنيها حسب "**مامفورد**" بسبب بلوغ ذروة الإنعطاف الممهّد للسقوط الحر وأفول الحضرية وانعتاق قيود الحروب والمآسي الإنسانية كالتقتيل، المجاعات، الأحقاد البشرية والأوبئة الفتّاكة.

المدينة كمكوّنٍ بشريٍّ:

وهو الذّي يوسم بالمجال التّعداد السكّاني المتعلّق بالأفراد والجماعيات المكوّنة للمدن، أي تحت إطار الكثافة السّكانية وتمركزها داخل المدن أي الأفراد، الجماعات، الأسر، الأحياء السكّانية التنظيمات والمؤسّسات ...إلخ.

ناهيك، عن ارتباط المكوّن البشري للمدينة بمستويات النموّ، الاستقرار، المساحة، النّسيج العمراني وتمايز قاطنيه بالتلاقح أو التنوّع أو الإختلاف في أنماط وأساليب المعيشية والحياة عموما.

3-5 المدينة كمكوّن مادّي :

يتأتّى هذا المكوّن وفق عاملين بارزين هما:

☆ **العامل الأوّل**، اقتصادي أو مادّي لنشوء المدن وتكوينها عموما وتطوّرها وارتباطها بعمليات التّصنيع، فعاليات الأنماط التجارية، خدمات السوق، التجارة ومختلف أوجه النّشاطات الربحية ونظم المعاملات الإقتصادية المؤثّرة في بناء المدينة أو المراكز الحضرية.

☆ **العامل الثاني**، يتعلّق بالبنى التحتية أو القاعدية المؤسسة للمدينة والمتمثّلة في التشييدات الصناعية، المباني العمرانية، المرافق العمومية بتعدّدها وتنوّعها **(محمد الجوهري وآخرون، 1975، ص 62)**.

المدينة كمكوّن سوسيو ثقافي:

يتحدّد هذا المكوّن وفق العلاقات بين الجماعات في المدينة وعلى الخصائص والأنشطة الإجتماعية والأنماط الثقافية والنّظم والقيم السائدة فيها.

فقد ركّزت الأبحاث والدّراسات الأنثروبولوجيا الحضرية الحديثة على دراسة العلاقات بين الجماعات في المدن بصفة عامة وعلى السّمات الإجتماعية والثقافية في المناطق المتخلّفة أو الهامشية، كعمليات الهجرة الريفية، آليات العزل المناطقي، التكامل الجغرافي الاجتماعي، كذلك دراسة الطابع المميّز لكل مركز حضري **(محمد الجوهري وآخرون، 2006، ص 405)**

المدينة كمكوّن قانوني تأسيسي:

في هذا الباب، تعتبر المدينة عموما بمثابة الفضاء الجغرافي الذّي يتجسّد فيه كل أنواع التهيئة العمرانية والتبادلات والنشاطات السكّانية، لتتدرج في إطاره أيضا، نظم التّسيير الإداري الذّي ينسجم مع التنمية المجتمعية محلّيا، قطريا ووطنيا والتّي تنبغي أن تخضع لها جملة الأعمال والتدابير الإدارية والقانونية **(اقلوني اولد رابح صافية، 2017، ص 30)**.

المدينة كمكوّن الصراع البشري:

صحيح أنّ المدينة من مظاهر الألفة والإجتماع الإنساني، القائم على أنماط الحياة الحضرية والمدنية التّي ترتكز على علاقات النّاس وتشابكاتهم العلائقية، انطلاقا من عوالم الشغل، النقل التجارة، الإدارة، نظم السياسة، القيم، المعايير، الأذواق، الفنون، العواطف، التضامن والتكافل.

لكنّها في نفس الوقت، واقع لصور الشّقاء والعنف والصراع المادّي والمعنوي بين المتفاعلين والأقطاب داخل أطر مجتمعات المدن عموما، لتعدّ أيضا شكلا من أشكال السلوكيات المتناقضة كما قال ذلك الباحث " **عبد الرحمان المعايطة**"(ص 337).

في ظلّ ما سلف من مضامين الأمراض الإجتماعية، تفرز المدينة أجواء سلبية نمثّلها فيما يلي:

- ⊗ يزداد فيها التّزاحم ونتائج ذلك حدوث الجرائم، الإنحرافات، التوتّرات النّفسية، الأمراض الجسدية والعضوية.
- ⊗ تزداد فيها مظاهر الصراع، الإحباط، القلق، العدوان، التخريب، الإزدحام، الفظاظة وأنواع الشرور.
- ⊗ تزداد فيها أيضا، قواعد المنافسة غير الشريفة، كما تقلّ فيها ملامح الألفة والإحترام والعلاقات الإنسانية.
- ⊗ استقواء الفردانية على الضمير الجمعي في الأوساط الحضرية وطغيان أنواع الإنفلات الحضري.
- ⊗ العشوائية واللّامبالاة وعدم الإهتمام في التعاملات والممارسات فيما يخصّ الحفاظ على الفضاءات العمومية الحضرية.
- ⊗ تخلخل القيم والمعايير وأنماط الحياة بين العديد من شرائح المجتمع في المدينة ذاتها.

المدينة في السّياق السياسي:

تصطلح المدينة في معاجم العلوم السياسية في نسق الحيّز المكاني للنّظام الإجتماعي الذّي يضمّ كافة النّشاطات الإنسانية للأفراد والجماعات ضمن حدود جغرافية معيّنة، ليقترن أيضا نشوئها بمصطلح النّظام السياسي المعبّر عن اطار التأسيس لمفهوم الدولة فيما بعد (**عبد القادر بوعرفة، 2019**) أو ما يظهر اليوم في اطار المدن في وقتنا الحديث، حيث التحوّلات السياسية والتّسيير وخضوع الحشود والجماهير في قوالبها وفق الأطر والقوانين التّي تفرضها حياة المدنية وما يقابلها من نشوء للنّظام الإجتماعي المحلّي" **مدينة – Ville**" أو المكوّن للبناء العام" **دولة – Etat**".

هذا النّظام الإجتماعي المحلّي يتضمّن واجهتين متلازمتين هما:

- **الواجهة الأولى**، تتعلّق بالبنى الرسمية السياسية محلّيا، كالإنتماء للجمعيات تحت إطار المجتمع المدني المحلّي أو إلى تمثيل الأحزاب من منظور الإنتخابات المحلّية أو التشريعية أو الرئاسيات التّي تمثّل الحقل السياسي للمدينة وتمثيلها في وحدة كبيرة على مستوى المركزية السياسية في المجتمع المديني ككلّ مثل أعضاء المجالس الإنتخابية، التمثيل المحلّي: سيناتور، مستشار، تمثيل برلماني...إلخ.
- **الواجهة الثانية**، ترتبط بالبنى السياسية غير الرسمية كالبنى التّقليدية غير المتمايزة كروابط القّرابة، العروش، القبلية، الطائفية، الإثنية.

ناهيك، عن وجود الظّواهر غير المعيارية المتمثّلة في الهنات التّالية:

- مثالب القهر، الإستبداد، عمليات العنف، الإرهاب، التطرّف والشذوذ عن الطبيعة الإنسانية.
- مثالب خلل غياب قوانين السيادة، الضبط الاجتماعي، التأطير، الطاعة والخضوع.
- مثالب تجلّيات أحداث الشغب، الإحتجاجات، الثورات، المواقف، الردود السياسية أو الإقتصادية أو الإجتماعية أو الأمنية أو القانونية (**ناجي عبد النور، 2006، ص ص07 .09**).

المدينة نتاج الصراع في المجتمع المدني:

تناول "**كارل ماكس**" مفهوم المدينة في كتابه **الإيديولوجية الألمانية** ووضعها ضمن إطار إشكالية تقسيم العمل.

فالمدينة عند "**ماركس**"، هي مكان تمركز القوى المنتجة أي مكان تمركز السلطة والطبقات الإجتماعية ومكان تطوّر الصراع الذّي هو من أسباب محرّكات التاريخ.

وهي أيضا، الفضاء الحقيقي الذّي يحدّد عنده مفهوم **المجتمع المدني** وجعله أحد مكوّنات البنية التحتية والقاعدة الأولى للدولة في الإنتاج والإقتصاد وأساس البنية الفوقية للدولة، بما تحمل من نظم وتشريعات وتناقضات المصالح المادّية لمكوّنات المجتمع الحضري وفق الثنائيات العكسية التّالية:

- "السلطة–الشعب"، "الموالاة–المعارضة"، "المواطنة–التصعلك"، "التوافق–التنافر".
- "الضبط"–التسيّب"، "الخنوع–التمرّد" "العدل–الظلم"، "الرفاهية–المعاناة"، "الغنى–الفقر".

- "التمكين"-"الحرمان"، "الحظوة الإجتماعية-التهميش الإجتماعي"، "السلم – الحرب".
- "الصراع الطبقي"-"التوافق المجتمعي"، "الضمير الجمعي-الفردانية"، "الأصالة-التحرّر"...إلخ.

بالتّالي، فالمدينة هي اللّبنة الجامعة التّي تتمخض عنها جلّ تعقيدات الدولة ومؤسّساتها المدينية المختلفة **(خالد ساحلي، 2017، ص ص 284.273)**.

المدينة في الفكر الفلسفي المعاصر:

عبّر الفكر الفلسفي المعاصر عن تناقضات وتعقيدات الحياة، حيث أصبحت المدينة اليوم تعبّر عن نمط عدم التمدّن أو كما أطلق عليها ذلك الباحث "**زهير الخويلدي**"، أي أنّها الفضاء الذّي يتّسم حسب رأيه ب:

- الفضاء الإجتماعي غير اجتماعي وتحضّرها أقرب إلى التأخّر منه إلى التقدّم، فهي غارقة في الظلام وينخرها الفساد من كلّ جانب.
- كما وتعاني من أنواع الأزمات المتعاقبة والمتراكمة في الأوساط الحضرية الغائصة في وحل رمال العدمية أو عقائد التوحّش وارتدادات الهمجية **(زهير الخويلدي: شبكة النبأ المعلوماتية،2019)**.
- ومنه فالمدينة اليوم، عبارة عن مراكز للخواء الروحي البشري، بالرّغم من الفائض السكّاني.
- تربو فيها أوكار الإستبدادية، الشمولية، الظلم والصّراعات المميتة للإنسانية المغيّبة للمواطنة العادلة.
- فالمدينة اليوم، تنبذ كل مظاهر التّعايش النبيل، التنافس الشريف وتتنامى فيها نهب الثروات وتجلّيات أصناف العنف الحضري وغطرسة المادّية العرجاء...إلخ.

المدينة مكوّن لظاهرة التّهميش والعنف في المجتمع:

ذهب كل من الباحثين "**قويدر سيكوك**" و"**نافجة عبد المالك**" للقول بأنّ الحياة اليوم تتزامن مع أزمة الإنسان وتواري اللّحمة المجتمعية، حيث بلغت ذروتها في الأوساط الإجتماعية، أين يهمّش فيها الأفراد والجماعات، ليضحي الفضاء الحضري مليء بمظاهر البؤس، تعدّد أحياء الفقر تنامي الحرمان، الهامشية والعنف الحضري عموما **(2014، ص ص 79.71)**.

كما وتعدّد في مجتمع المدينة أنواع مثالب:

- ✓ الخلل الإجتماعي والتفاوت الطبقي، الفردانية وحبّ التملّك.

- ✓ السيطرة والتّباهي بالمادّية، التّماهي في وحل الإزدراء، التّهميش وإقصاء الأنا للآخر.

من ثمّة، فالتهميش والعنف حسب الباحثة "**عائشة لصلج**" **(2016، ص ص 11.09)** مترابطان ويُولّدان حالة من الصراع، لتبرز بذلك حيثيات "**العنف الرمزي**" في الوسط الحضري أو كما عبّر عنها "**بيار بورديو**" بالحاصل السلبي كرد فعل لفرض شرعية ممارسة العنف، نتيجة فعل التّهميش في المجتمعات الحضرية، انطلاقاً من جملة الإشارات والرموز المعبّرة عن تلك الأعطاب بطرق متعدّدة، تمثّلت في الإيحاءات التّالية:

- ⊗ يتخذ العنف الرمزي في مجتمع المدينة طابعاً جماعياً، أي تمارسه مجموعة من أفراد المجتمع على مجموعة أقلّ حظوة منها في المجتمع، فهو بهذا لا ينعزل عن الإرهاصات النّفسية والبيولوجية المؤدية لممارسة العنف في المجتمع.
- ⊗ يتخذ العنف الرمزي في مجتمع المدينة طابعاً اجتماعياً، بحيث يحدث داخل المجتمع كرد فعل عن سلوكيات وممارسات عنيفة.
- ⊗ يأتي العنف الرمزي ذو طابع خاص في مجتمع، أي أنّ استخدامه يتأتّى وفق جملة من الرموز والإشارات والدلالات، هذا الترميز قد يكون مشاكل اجتماعية مثل ايحاءات مسيئة، تعابير لفظية سوقية، رسومات حائطية...إلخ، وجميع ذلك يعدّ من تجلّيات العنف الحضري أو تهميش الأنا للآخر في مجتمعات المدن عموما.

تماشيا من النقطة الأخيرة، وصف الباحث "**مصطفى حجازي**" أنّ السلوكيات المنحرفة في المدينة إنّما هي احدى مظاهر العنف الرمزي ووجود المنحرفين دليل ومؤشر على وجود ثغرات في النّظم المجتمعية.

من خلال العنف السالف، تحضرني معاني بلاغية "**لإيليا أبو ماضي**" **(بن تريدي، 2009، ص 79)** يقول فيها:

نَسِيَ الطينُ ساعَةً أَنَّهُ طينٌ

حَقيرٌ فَصالَ تيها وَعَربَد

وَكَسى الخَزُّ جِسمَهُ فَتَباهى

وَحَوى المالَ كيسُهُ فَتَمَرَّد

يا أَخي لا تَمِل بِوَجهِكَ عَنّي

ما أَنا فَحمَة وَلا أَنتَ فَرقَد

أَنتَ لَم تَصنَعِ الحَريرَ الذّي

تَلبَس وَاللُؤلُؤَ الذّي تَتَقَلَّد

أَأَمانِيَّ كُلَّها مِن تُرابٍ

وَأَمانيكَ كُلَّها مِن عَسجَد

وَأَمانِيَّ كُلُّها لِلتَلاشي

وَأَمانيكَ لِلخُلودِ المُؤَكَّد.

حيث استنكر الشاعر في الأبيات السالفة، مظاهر التّهميش وسمات المادّية العرجاء وواقع حياة المدينية في عصره –ولا تزال قائمة الى حدّ بعيد في وقتنا الرّاهن–، منها استنكر مظاهر التّهميش وسمات المنفعية الصّلدة المعبّرة عن المثالب النّفسية والإجتماعية التّي نجدها في العديد من ممارسات الأفراد والجماعات اليوم مثل: "التكبّر"، "التّعالي"، "الحقرة"، "العربدة"، "حبّ المظاهر" "الأنانية"، "حبّ المادّية"، "الميل الى العنف"، "القهر"، "صراع الأنا والأخر"، "نبذ المنافسات الشريفة"...إلخ.

المدينة مكوّن للتوقّع المستقبلي:

يؤكّد الخبراء اليوم، أنّ المدن في المستقبل ستكون مختلفة تماما عمّا عليه اليوم، يرجع هذا إلى تسارع التغيّرات اليومية ممّا كانت علية سابقا، ما كان يستغرقه العالم في انجازاته ومشاريعه في بيئات المدينة في سنوات، بات اليوم ينجز في شهور قليلة.

هذا بطبيعة الحال، يتمايز حدوثه في الدول الرائدة في مجال تشييد المدن ومن حدوث ذلك في مسارات الدول المتخلّفة، ليقترن ذلك بوجود الوفرة المادّية، التقنية البشرية، التكنولوجية والأهداف

المتوخّاة من تشييدها، على العموم هناك استثناءات قاعدية في بناء المدن الجديدة والتّي أفردها الباحث "**عادل عوض**" في النقاط التّالية:

- تطوير مناطق غير آهلة بالسكّان.
- إعادة بناء المدن التّي تخرّبت بفعل الحروب أو بعوامل طبيعية كالزلازل، البراكين والأعاصير.
- بناء مدن جديدة بدل المدن المترهّلة واحتواء أفراد وجماعات التّهميش ومعوزة المدن القديمة.
- إنشاء مدن جديدة تعرف باسم "**مدن الظل**" ترتكز على ضواحي المدن الكبرى من أجل تخفيف مشاكل النقل والتضخّم والإنفجار السكّاني والحفاظ على البيئة.
- بناء مدن جديدة بموازاة انشاء المعامل الكبيرة ومجمّعات الصناعة الثقيلة أو الأقطاب الجامعية والرياضية والثقافية.
- إنشاء تجمّعات سكّانية وعمرانية جديدة داخل المدن القائمة أي بمفهوم "**المدينة الجديدة**" داخل نسق المدينة العتيدة أو الكلاسيكية أو المدينة القديمة.

في نفس السياق، أعطى نفس الباحث "**عادل عوض**"(**ص 43**) مهمّتين رئيسيتين في انشاء المدن الجديدة:

☆ **المهمّة الأوّلى**، للتخصّص المادّي، الإقتصادي والإنتاجي للمدن من أجل توفير الخدمات

☆ **المهمّة الثّانية**، للتخصّص الإجتماعي المتمثّل في تنظيم الفضاء السكّاني إداريا وإجتماعيا.

كما وتحدّث الباحث "**محمد عبد العزيز الهلاوي**"(**ص 179**) في استشراف واقع المدن مستقبلا على أراء تقارير الخبراء بأنّ الأراضي البنائية في هوامش وأطراف المدن ستكون نادرة جدّا، لدى سيضطّر الإنسان الإقامة في المدن الجديدة تحت الأرض مع وجود نظم النقل تحت الأنفاق أو وجود النقل الجوّي ذات المقعد الواحد أو المقعدين للأفراد أو ربّما ستكون خوارق أخرى في عصر التكنولوجيات المتسارعة.

ممّا سلف وضمن إطار دراستنا، يعرّف مجتمع المدينة إجرائيا كما يلي:

"مجتمع المدينة هي ظاهرة إجتماعية تعبّر على الوحدة الفيزيقية والحضرية الكبرى في بناء أيّ مجتمع إنساني والتّي تحمل ضمن إطارها بنائية مجتمع المدينة بشقّيه المحلّي والجماهيري.

وهي أساس التنظيمات المجتمعية، القائمة على مختلف الأبنية والأنساق الإجتماعية والعلاقات العنقودية المرنة والمعقّدة غير المتناهية أو ديناميكية وتفاعل الأفراد والجماعات وسط تنظيم حضري متمايز وايكولوجي مديني كبير."

4- الإطار التداولي لمفهوم المجتمع المحلّي:

اشتقّت كلمة المجتمع في "**القاموس المحيط**"(**ص 139**) من الجدر الثلاثي والجدر الرباعي: جمع واجتمع وهو ضد التفرقة أو الفرقة، فالمجتمع هو موضع الإجتماع لجماعة من النّاس تعتمد على بعضها البعض، فهم بذلك يتعايشون ضمن روابط ومصالح مشتركة، تحكمهم عادات وتقاليد وقوانين موحّدة **(موقع المعاني الجامع، 2019)**

ويأتي المجتمع عموما، عند العلاّمة "**عبد الرحمان بن خلدون**" بمعنى التّجمع من الأفراد التّي تربطهم علاقات متبادلة، تتّسم بطبيعة منتظمة، لها من الأسس والقوانين والنّظم التّي ترتبط بالعنصر البشري المكوّن لمفهوم "**الفكرة الحضرية**" **(ابراهيم عثمان، 2006، ص 16)**

كما ويعرّف "**ايميل دوركايم**" المجتمع، على أنّه أساس التّجانس القيمي بين مجموعة من الأفراد تشترك في النظم والقواعد والوقائع والظواهر الإجتماعية الواحدة والتّي تتّحدّ خلال السلوك الجماعي والقيمي لأفراد المجتمع الواحد **(الموسوعة الحرة ويكيبيديا، 2019)**.

من خلال طرح "**ايميل دوركايم**" حول سياق المجتمع عموما، يمكّننا قولبته في سياق المفاهيم التّي يُفَصَّلْ فيها المعنى الشّامل لمفهوم "**المجتمع المحلّي**" الذّي يتضام ضمنيا مع مصطلح "**مجتمع المدينة**".

إذ يشار لمفهوم "**المجتمع المحلّي**" **Local Community** بشكل عام، إلى مجموعة من النّاس يقيمون في منطقة جغرافية محدّدة ويشتركون معاً في الأنشطة المجتمعية، ليكّونون فيما بينهم وحدة اجتماعية ذات حكم ذاتي تسوده قيم عامّة ويشعرون بالإنتماء في ذاك المجتمع.

فيقتصر المجتمع المحلّي على المعنى المكاني ويوصف بشكل عام على نطاق محدود، بأنّه تقليدي أو مغلق، بالتّالي يأخذ وصف المجتمعات القروية المحلّية أو الجماعات التقليدية المنعزلة التّي تقيم

في سياق المجتمعات الحديثة **(محمد الجوهري وآخرون، ص 438)**، مثل تلك المجتمعات المحلّية نجد نوعين متمايزين:

☆ **النوع الأوّل**، يعبّر عن المجتمع المحلّي للجماعات الإجتماعية الصغيرة **Mass social** وهي وحدة اجتماعية صغرى تنتمي بدورها إلى وحدات اجتماعية أكبر في المجتمع.

لعلّ من أبرز الفئات على سبيل المثال التّي تتشارك في مجالات المجتمع المحلّي في المجتمعات الحضرية عمومها، الروابط الإجتماعية المحلّية التّالية:

- ✓ "الفرق الفنّية الشبابية ذات طابع الهوّاة"، "سكان البلدة الصغيرة"، "جماعة أو رابطة دينية".
- ✓ "قاطني الأحياء الشعبية"، "أصحاب المشاتي والمناطق المتخلفة"،" الأسواق الهامشية"، "العصب الإنحرافية" "البيئات الهامشية".
- ✓ "جماعة الصيد غير الرسمية"، "الباعة المتجولون"، "أصحاب النقل الموازي" "الأحياء الحضرية العتيقة".
- ✓ "أنصار الفرق الرياضية"، "شباب الهيبّيين"، "شباب الحيطيست" "المشرّدون "ZDF".
- ✓ "المتسوّلون"، "أطفال الشوارع"، "بائعات الهوى"، "مروّجو المخدّرات"، "مدمنو الكحول" .... إلخ.

☆ **النوع الثّاني**، يطلق عليه اسم **المجتمع المحلّي للجماعات الكبيرة Mass community**، كما وتسمّى أيضا بالجماعات الجماهيرية، كسكّان المقاطعات الممتدّة أو المدن الكبرى أو الممالك أو الولايات التّي تغلب عليها طوابع العلاقات الكبيرة ...إلخ.

هكذا، فالمجتمع المحلّي هو تلك الحالة للعلاقات الفردية أو علاقات المواجهة **Face to face** في مضمار شبكة علاقات اجتماعية محدودة النّطاق أو في إطار تجمع سكّاني ما، ذلك في مقابل العلاقات غير الشخصية أو التعقيدات التي تميّز المجتمعات الإستهلاكية أو الحضرية الحديثة عموما.

على الرغم من أن المجتمع المحلّي يشكل وحدة جغرافية محلّية، فيوفّر لقاطنيه السّلع والخدمات إلى أنّه يختلف على المجتمع الجماهيري في النقاط التّالية:

- ليس من الضروري أن يتحدّد بحدود قانونية أو كما هو الحال في المدينة.
- ليس بالضرورة أيضاً أن يمثل كياناً سياسياً مستقلاً.

- محدودية الكثافة السكّانية التّي تدعم السهولة والبساطة في إقامة العلاقات التشاركية.
- به نظم سوسيو ثقافية متجانسة وموحّدة تعبّر عن الوحدة واللّحمة على مستوى المصائر المشتركة.

وقد اعتبر الباحث "**أحمد بوعشرين الأنصاري**" مفهوم المجتمع المحلّي أيضا على أساس النسق الإجتماعي الذي يرادف مصطلحات أخرى كالمجتمع والتنظيم الاجتماعي **(موقع اسبريس: 2018)** ومثل ذلك الإسقاط يعود على فئات:

- ✓ الروابط الأدبية، التنظيمات الطلابية، الفرق المتطرّفة...إلخ.
- ✓ الطوائف الدينية، الجماعات الإثنية، الأقليات في المدن والمجتمعات...إلخ.

من ثمّة فالعديد من الدارسين اليوم، يتّفقون على أنّ المجتمع المحلّي، يشير إلى المنطقة المحلّية المحدّدة ذات الطابع المجالي الخاص، أي بمعنى وجود علاقات تحكمها وفق التأثيرات الدائمة أو المؤقتة وبقواعد ومبادئ معينة **(علي عبد الواحد وافي، ص 16)**.

ومنه، فالمجتمع المحلّي كما يقول "**بارسونز**": " هو تجمّع الفاعلين في منطقة محدّدة، بصورة تتيح ظهور الأنشطة اليومية المشتركة للفاعلين المحلّيين **(علي أحمد السيد، 2005، ص 75)**.

ليتضمّن التعريف السالف، تفاعل الأفراد في إطار نظامي محلّي معقّد، يقدّم خدمات أساسية للأفراد مع الأخذ في الإعتبار أنّ المجتمع المحلّي ليس وحدة مستقلة ذاتياً بالضرورة.

كما يُشير المفهوم عند "**جورج هيللري**" إلى مجموعة من النّاس يشتركون في تفاعل اجتماعي وبعض الروابط المشتركة بينهم وفي إقامة أو إقليم محدّدين، بهذا توجد سمات موحّدة لتكوين المجتمع المحلّي **(الموقع الالكتروني: مقالات الإنسان والمجتمع، 2019)**.

هذه الروابط الأخيرة حدّدها "**ليندبرج**" في النقاط التّالية:

- الجماعات البشرية، روابط، أسر، تنظيمات فئوية، تشكيلات نقابية ...إلخ.
- روابط الزمان والمكان الفيزيقي بحسب الحدود والمواقع الجغرافية.
- روابط الترابط والتفاعل وإقامة العلاقات الإنسانية والتبادلات المنفية والمعاملات العرفية والقانونية.

هذا في الوقت الذي يشير فيه "**ماكيفر**" إلى أنّه منطقة تسود فيها حياة مشتركة سواء كانت قرية أو مدينة صغيرة، بحيث تتميّز هذه الحياة المشتركة بمجموعة خصائص تجعلها متميّزة عن المناطق الأخرى.

على الرغم ممّا أُثير في المسألة السالفة، إلاّ أن هذه العناصر عُدّت كمحاكات أساسية لتحديد مفهوم المجتمع المحلّي وانعكاساته الواقعية **(قيرة اسماعيل، 2004، ص 16)**.

هذا ما أثراه " **لويس ويرث** " في وضع مميّزات للمجتمعات المحلّية نذكرها تباعا كما يلي:

- ⊗ تتميّز بموقع جغرافي إقليمي.
- ⊗ يتوزّع من خلالها الأفراد والجماعات ونوعية الأنشطة التبادلية.
- ⊗ يسودها معيشة مشتركة، تقوم على أساس الإعتماد المتبادل بين الأفراد.

بوجه عام، حُظي التصوّر العام لمفهوم المجتمع المحلّي الذّي قدّمه "**آموس هاولي**" **local community** بقدر كبير من القبول من جانب علماء الإجتماع، ففيه يؤكّد أنّ المجتمع أكثر من مجرّد تنظيم للعلاقات الإجتماعية والإنسانية ومن أبرز تلكم العلاقات نجد ما يلي:

- ⊗ علاقات التكافل بين الأفراد وحياتهم الجمعية تشتمل على قدر من التكامل النّفسي والأخلاقي خاصة وأنّ الأنشطة المعيشية وما يرتبط بها من علاقات تكافلية، تتداخل وترتبط بمجموعة المشاعر والأحاسيس وأنساق القيم والمعايير الأخلاقية وغير ذلك من موجّهات السلوكيات والتفاعلات اليومية.

وعليه، يتحدّد المجتمع المحلّي في المجتمعات وفق الضوابط التّالية:

- √ وجود حيّز جغرافي جامع لأفراد المجتمع المحلّي وجماعاته المكوّنة له.
- √ ارتكاز المجتمع المحلّي وفق البناء الإجتماعي الخاص به.
- √ وجود حالات الشعور والإدراك بقيمة الإنتماء للمجتمع المحلّي أو بعدم ذلك بالنسبة لأفراده.
- √ جدلية تمكين المجتمع المؤسساتي الكبير في اشباع الإحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع المحلّي.
- √ تضارب السلوكيات الإجتماعية المتناقضة داخل المجتمعات المحلّية مثل التساند، التكافل، الصراع التهميش، العنف وحرية التّعبير...إلخ.

وضمن السياق السالف، يأتي تعريف المجتمع المحلّي إجرائيا كما يلي:

"المجتمع المحلّي هو الفضاء السكّاني الصغير الذّي يظمّ مجموعة من الأفراد والجماعات في حيّز جغرافي محدد ضمن حيّزٍ فيزيقي كبير –المدينة–، حيث يشترك فيه المتفاعلين في الأنشطة المجتمعية ويكّونون فيما بينهم وحدة اجتماعية محلّية، أين تسود فيها قيم عامّة متمايزة تتراوح بين مضامين اللّحمة، التواصل، الإنتماء والترابط من جهة وبين حيثيات الفرقة، التباعد، النفور والصراع من جهة مقابلة."

سادسا –الدّراسات السابقة:

إنّ للدّراسات السابقة أهمّية بالغة في عمليات البحث العلمي الأكاديمي، فهي تعدّ بمثابة الخرسانة التّي ينطلق منها عمل الباحثين في دراساتهم، إذ تقدّم لهم خدمات كبيرة سواء على المستوى النظري أو العملي، كما تعتبر بمثابة دليل لمختلف المصادر والمراجع التّي يمكن الإستفادة منها في إجراء حيثيات الدرّاسة كما وتساعد ميدان البحث من خلال الأدوات والوسائل المستعملة في جمع البيانات وفهمها، فيمكننا بعد ذلك أن نستغلّها أحسن استغلال وبهدف إعطاء منطلق تصوّريٍ يساعدنا في التموقع، الفهم، الإحاطة والإلمام أكثر لموضوع دراستنا البحثية الرّاهنة.

ضمن هذا الإرهاص، تتعدّد الدّراسات والمقاربات التّي تناولت موضوع المشاكل والمثالب الحضرية والإيكولوجية في مجتمع المدينة، لذلك نحاول الإشادة بها بحسب تلاقحها وعلاقاتها مع متغيّرات الدّراسة الرّاهنة، فعليه يتمّ ذكرها تباعا بحسب التعاقب الزمني المتآلف عليه نظريا وعمليا.

☑ **الدراسة الأولى:** وهي الدّراسة التّي عمل عليها الباحث * **لورانْت ميتشالْلِي*** المتخصّص في العلوم الإنسانية ونظرية المعرفة وعلم اجتماع الجريمة والسياسات الأمنية، هذا وقد جاءت دراسته تحت عنوان:

«Violences urbaines, réactions collectives et représentations de classe des jeunes déplacés en France dans les années 1990, Réalisé par le chercheur * Le sociologue français Laurent Mucchielli* Université de Versailles-Saint-Quentin-en-Yvelines, membres-associées de l'Université Paris-Saclay » : (Laurent Mucchielli, 1999).

وفيها تحدّث الباحث "**لورانْت ميتشالْلِي**" عن ظاهرة "العنف الحضري" وانعكاساتها الإجتماعية وردود الفعل الجماعية وتمثّلات الطبقية عند شباب النازح إلى فرنسا في التسعينيات، أين سعى فيها الباحث بالإعتماد على العديد من الأعمال الميدانية التّي تم تنفيذها في **الأحياء المنبوذة** على مدار خمسة عشر عامًا من سنوات الثمانينات إلى تسعينيات القرن الماضي، كذلك على المزيد من الأبحاث الحديثة حول ثقافة **hip hop** كمجتمع محلّي، حيث حاول الباحث فهم سلوكيات عنيفة معيّنة من قبل الشباب المديني واسقاط تمثّلاتهم الاجتماعية، ناهيك عن رصده لمثالب الطبقية للشباب النّازح في المجتمع الفرنسي.

إشكالية الدّراسة هنا، تكمن في معنى العنف الحضري في المجتمع الفرنسي، أي في تسعينيات القرن الماضي؟ حيث ذهبت جلّ الخطابات الإعلامية والسياسية غير المنقطعة والمتلاقحة في ترجيح كفّة البعض عن البعض الآخر، بعيدًا عن اتّهام الشباب النّازح بالهمجية والعجز الإجتماعي والثقافي، هذا الخطاب يضعه الباحث "**لورانْت ميتشالْلِي**" ضمن أنواع الخطابات التّي تغذّي الذرائع السياسية حول الأمن من جميع الجوانب خاصة على المستوى المحلّي، من ثمّة يتمّ نقله على نطاق واسع جدًا في وسائل الإعلام.

من هنا أسّس الباحث في عملية بحثه السوسيولوجي الإستقصائي واقع وعي وثقة علماء الإجتماع في تفسير الظواهر الإجتماعية والإيكولوجية، زيادة لبحثهم عن العلل والأسباب.

من ثمّة، حدّد الباحث أربعة ذرائع رئيسية لحدوث العنف الحضري في المجتمع الفرنسي على الأقل من منظور المفاهيم التّالية:

أ-عودة الفئات المدينية الخطرة:

هذا النوع الأول، قديم قدم المجتمع الصناعي، أي أنّه يتكون من أنواع التمييز البرجوازي ضد الشباب من خلفيات الطبقة المهاجرة العاملة والموسومة بنقص التعليم"، "الخمول"، "التسكّع" "غياب المعايير" والتّي تسبّب عدم احترام القانون، عدم احترام السلط، الأمراض الإجتماعية ...إلخ.

ب –أزمة التمدّن وعودة التوحّش:

النوع الثاني من الأزمات المدينية، يرى أمرها الباحث "**ميتشاللي**" مقترنة ببعض إيديولوجيات التجسيد لإنحطاط القيم العزيزة على خطابات اليمين المتطرّف، مع ذلك فهناك أيضًا نسخ نفسية اجتماعية تحدث عنها بعض علماء الإجتماع تتمحور حول ضبط النّفس للنبضات وتشكل ملاحظة عودة العنف بين الأشخاص، هذه الرؤية يرمز إليها كانعكاس لمنحنى جرائم القتل والعنف في إحصاءات الشرطة الفرنسية، ناهيك عن تفاسير الخلل القيمي المتمثّل في تنامي ثقافة التوحّش وتحوّل الأفراد والجماعات إلى معارضة الحضارة والتمدّن.

ج –الصراع الثقافي والهوّياتي:

من المنظور السياسي، يرى الباحث "**ميتشاللي لورانث**" أنّ اشكالية الصراع الثقافي كمنطلق للعنف الحضري، تكمن في الإختلافات الثقافية المرتبطة بتفاسير التنافر أو التناطح على مستوى المعايير والقيم، مع القلق بشكل خاص من الإختلاف الثقافي الذّي يهدّد قيم الحضرية، أمّا من حيث الرؤية الإجتماعية فإنّه من الشائع أيضًا، التحدث عن "التعدّدية الثقافية" أو "المجتمع متعدّد الثقافات" كخاصّية رئيسية للحداثة أو ما بعد الحداثة، فما يمثّل إشكالية واقع المجتمع البحثي المعالج، هو في الواقع الفجوة بين الإندماج الثقافي للأقلّيات من أصل أجنبي واندماجهم غير الإجتماعي، كما وتكمن المشكلة أيضا حسب هذه الدّراسة، أنّ الوضع الفرنسي على العكس من ذلك، يتميّز بتجانس ثقافي كبير، حيث لا يتمّ حبس المهاجرين الفرنسيين الشباب بأي شكل من الأشكال في الأعراف الثقافية لوالديهم، هكذا فإنّ الغالبية العظمى من الشباب تهدف قبل كلّ شيء إلى إعادة بناء هويّة جماعية في حالة الأزمات المدينية أو على مستوى المجتمع الجماهيري ككلّ.

د –الصراع الطبقي:

من وجهة نظر الباحث "**ميتشاللي لورانث**"، فإنّ تفسير العنف الحضري لا يرجع ببساطة إلى تمرّد المضطهدين أو المسحوقين ضد الظالمين وفقط، أي أنّه لا يمكن تقسيم المجتمع المديني الفرنسي المعاصر إلى الطبقتين المذكورتين أعلاه ، إنّما لا يجب طرح تحليل العنف الحضري من منظور اقتصادي فحسب، بل ينظر إليه من وجهة نظر اجتماعية، أي من حيث العلاقات الإجتماعية المتعلّقة بأسس روابط الهويّات والأعراق وخلفيات المجتمعات المحلّية، ناهيك عن اسقاط التحليل

الماركسي والفيبري كإرهاصات أوّلية لها من الميزات الأساسية في لفت النّظر إلى العلاقات الإجتماعية التّي تكمن وراء الأعراف والسلوكيات المجسّدة للصراع الطبقي في المجتمعات الصناعية.

من هنا، رأى الباحث "**لورانث**" أنّ البحث عن تحليل العنف الحضري في إطار زاوية أقرب إلى الواقع مثّلها في المصطلح المركّب: "التمثّلات الطبقية في المجتمع الفرنسي **représentations de classe**".

من أميز ما جاءت به نتائج دراسة الباحث "**ميتشاللي لورانت**" من حيث البيانات الكمّية الناتجة عن استطلاعات سبر الأراء، هي كما يلي:

- تراجع الشعور بالانتماء بالنسبة إلى الشباب النازح إلى فرنسا والتّي تميّزت قبل كل شيء بزيادة شعور بالإرتباك وقلّة وضوح المجتمع، مع وجود مشكلتان رئيسيتين:

☆ **المشكلة الأولى** تتعلّق بالجيل أو الفئة المقصيّة.

☆ **المشكلة الأخرى** تتعلق بالطبقية أو المكانة أو التراتبية الإجتماعية.

- زيادة للشباب الذّين بلغوا العشرين من العمر في منتصف التسعينيات لم يكونوا اجتماعيين سياسيا مثل أولئك الذين كانوا في العشرين من العمر في عام **1968** على وجه الخصوص بسبب افتقار الكثير من الخطب التّي يسمعها الشباب النّازح بما يكفي لفهمها، من ثمّة فإنّ الوعي بالإنتماء إلى طبقة اجتماعية ما تكون حلقتها الأضعف بين الأصغر سنّا.
- ارتباط الشعور بالإنتماء إلى طبقة اجتماعية ما متعلّق بعامل التوظيف أو عالم الشغل، فهما الرباط الوثيق في كون الأفراد نشطين أو غير نشطين، هذا ما دعّمه الباحث "**ميتشاللي**" في قوله: "...نشعر بانتمائنا إلى طبقة اجتماعية أكثر كلّما عملنا أكثر".
- تهميش الشباب المرتبط بنهاية العالم الصناعي الذّي لا يمكنه إنشاء أنظمة تحديد مستقرّة، لا تضمن اندماج الوافدين الجدد، لذلك فإن طموحها يتعلّق بنظام مجتمعي محدّد.
- تنامي الحركات الباطنية خاصّة في أوساط الشباب من أصول مغاربية وافريقية تحترف طقوس معيّنة بسبب العنصرية أو التّهميش أو الإقصاء أو الوصم الإجتماعي، تتّسم غالبا بأنواع

التجانس والتضامن المحلّي على مستوى الأفكار، التعبئة، الحشد، التموقع والميل في كثير من الأوقات نحو الشغب الحضري.

- تكوين روابط وفئات اجتماعية تلج ضمن سياقات الفرق الشبابية الفنّية الموازية، كفرق الهيب الهوب على طريقة الأفارقة الأمريكيين أو تكوين نازحو المغاربة بفرنسا روابط البور les beur التّي ترمز لكسر عوائق العنصرية وعدم المساواة في المجتمع الفرنسي ورفض حال للواقع الهشّ الذّي يقبعون به.
- أخيرا، يرجع تنامي العنف الحضري في الأحياء والضواحي المهمّشة في المجتمع الفرنسي إلى وجود أنواع التّهميش والإقصاء وإلى خلل الإرتقاء من النظرة الوصمية للمهمّشين ذاتهم للخروج من بقع التوتّر أو التخلّف أو مجتمع الهامش من جهة وإلى خلل التعامل السياسات والمؤسّسات لإدماج المهمّشين من النازحين إلى المجتمع الفرنسي بوجه عام.

☑ **الدّراسة الثانية**: دراسة **الباحث عبد الحميد دليمي(2007) تحت عنوان: *دراسة الواقع الأحياء القصديرية*:**

حيث تعتبر هذه الدّراسة من الدّراسات البارزة التي اهتمت بدراسة: **المناطق المتخلّفة أو الأحياء الهامشية في المجتمع الجزائري هامشية مدينة قسنطينة أنموذجا** والتّي ولجت في إطار الدّراسات الحضرية والأنثروبولوجيا في البحث الأكاديمي الجزائري، لترتكز على جملة من الأهداف حدّدت على إثرها العلائق والمعلومات لفهم ظواهر وإشكاليات العائلة الجزائرية الهشّة، من خلال أزمات السكن والساكنة، مع توضيح أشكال التكيّفات البشرية في الأحياء القصديرية التّي فُرِضَ عليها واقعا ومآلا مزريا بحكم نظم العيش في البيئة الرثّة.

من ثمّة، عمد الباحث على إثر تلكم التصوّرات السالفة، دراسة جملة من الأهداف **إبتدأها** بتفسير مختلف العلاقات في ضوء التطوّرات الجديدة في البيئة المعاشية من قبل المهمّشين، **ثم أتبعها** بالتعرّف على أزمة الإسكان وآثارها في حياة الإجتماعية للمواطن الهشّ **واختتم** الباحث أهدافه بالتطرّق إلى التأثيرات الإجتماعية المصاحبة للحياة في المناطق المتخلّفة، بقصد وضع تصوّرات وحلول الأزمات التّي تعتري مجتمع الدّراسة.

لتحقيق أهداف وأغراض هذه الدّراسة، استعمل الباحث منهجيا جملة من العمليات نسج على إثرها مجموعة فرضيات حدّدها كما يلي:

- هناك علاقة ارتباطية بين تفاقم أزمة السكن والنّمو الحضري غير المخطّط.
- تؤثر أزمة الإسكان في حياة الإنسان الإجتماعية وسلوكياته وعلاقاته في المحيط الذّي يعيش فيه.
- لا تتناسب المساكن من حجم ونمط ميزانية العائلة الجزائرية ولا تستجيب للحاجات الإجتماعية والإقتصادية والتربوية والصحية والدينية للسكّان ولا تعبّر عن طموحاتهم وتطلّعاتهم.

كما تمّت هذه الدّراسة زمنيا في تسعينيات القرن الماضي لأحد لأحياء القصديرية المتواجدة آنذاك بقسنطينة أي: الحي القصديري-* **الطنوجي المحادي بحي الأمير عبد القادر شمال مدينة قسنطينة** * فكان هذا العمل عن ثمرة مجهودات عملية ونظرية تعلّقت أساسا بظاهرة النّمو الحضري وأزمة الإسكان في المجتمع الجزائري عموما والمجتمع المحلّي في مدينة قسنطينة خصوصا.

كما وقد استعان الباحث بعدّة مناهج في دراسته كالمنهج الوصفي والمنهج التاريخي أين وضع الباحث إطارا من المعلومات حول موضوع الدّراسة عن طريق الإطلاع على البحوث الذّي أجريت في هذا الميدان الإيكولوجي التنموي.

ناهيك، عن الكتب التّي درست هذه الظاهرة والتّي لها علاقة بالسكن وأزمة الإسكان على السواء المرتبطة بالجزائر أو الدول التّي تسير على شاكلتها من العالم، ضف إلى ذلك البحث في الوثائق والسجلّات المختصّة في النّمو الحضري.

كما وقد اعتمد "**عبد الحميد دليمي**" في دراسته أيضا، على عدّة وسائل وتقنيات أساسية كالملاحظة والإستبيان المطبّقتان على عيّنة من سكان الحي المدروس، فكان عددها خمسين حالة من حجم المجتمع الذّي مثّلته حينها **500** عائلة اختيرت بطريقة عشوائية منتظمة.

هذا وقد أوضحت الدّراسة النظرية والميدانية لعبد الحميد دليمي عدّة نتائج من بينها:

- انتشار الأمية والفقر وسط أفراد عيّنة الدراسة، أرجع الباحث ذلك لتفشّي الأمور السابقة لارتباطها بمعدلات الهجرة الداخلية، عامل الإنجاب، كثرة الأولاد لدى الأسر الهامشية والفقيرة ممّا زاد من معدّلات القصور الإجتماعي، عدم القدرة على التكفّل بالأبناء صحّيا أو تعليميا أو اجتماعيا أو اقتصاديا.

الأمر الذّي رجّح مباشرة، إلى الزيادة السّكانية التّي تحتاج فيما بعد توفير الوسائل التنظيمية للدولة والتّي لا تستطيع توفير البدائل السكنية للمواطنين، خاصّة في وضعيات السكن الضيّق أو السكن

غير اللّائق الذّي يلزم أصحاب الإمكانيات المحدودة التخندق في فضاءات مزرية، خاصّة بالحياة والبقاء وسط الأحياء القصديرية بدون مساعدة الهيئات الوصيّة لهم.

- كما أفرزت الدّراسة أيضا، انهيار في المستوى الخدمات الصحية، نتيجة استقرار الأسر بمكان واحد لمدة طويلة والذّي ينتج بالضرورة اكتظاظا نفسيا ومعنويا داخل المساكن الفوضوية مثل الأكواخ، الحواشي، السكنات الهشّة، السكنات الآيلة للإنهيار أو للزوال.
- انتشار أنواع الباثولوجيا الإجتماعية كالانحراف، التشرّد، التسرّب المدرسي، نتيجة افتقار البيئة السكنية إلى مجالات متماشية مع الأعمال الدّراسية التخطيطية.
- افتقار الفضاءات الترفيهية، وسائل الراحة، افتقار وسائل التدفئة، الإنارة ووسائل الصرف الصّحي، كلّ هذا دليل على تدنّي في مستوى ميزانية الدخل والإنفاق للعائلات الهامشية.

☑ **الدّراسة الثالثة: دراسة الباحثة "مقاوسي صليحة" (2008)، تحت عنوان الفقر الحضري: أسبابه وأنماطه – دراسة ميدانية بمدينة باتنة-:**

وهي الدّراسة المعبّرة عن أطروحة بحث مكمّلة لنيل شهادة دكتوراه في علم اجتماع التنمية بكلية العلوم الانسانية والعلوم الإجتماعية-قسم علم الاجتماع والديمغرافيا-، جامعة منثوري قسنطينة الجزائر.

إذ تعدّ هذه الدّراسة من الدّراسات الحضرية والأنثروبولوجية في المجتمع الحضري الجزائري كما وصفتها الباحثة، ناهيك عن تخصّصها في إطار علم الإجتماع الحضري الذّي يعدّ كمبحث استراتيجي ومدخل موضوعي يراد من خلاله رسم خريطة لتوزيع الفقر وشدّته وطرح أهمّ المشكلات المعاشة في البناء المجتمعي المحلّي.

من ثمّة، رمت الباحثة أيضا من خلال محاولاتها للتعرّف على الأسباب الذاتية والموضوعية التّي تحكم ظاهرة الفقر الحضري في المجتمع وتحديد الأنماط التّي تتّخذها الظاهرة في المدينة الجزائرية المعاصرة مع تشخيص الواقع العملي للفقر الحضري ذو الأبعاد الاقتصادية، الإجتماعية الإيكولوجية، السياسية والتاريخية.

ضمن هذا الأساس، انطلقت الباحثة "**صليحة مقاوسي**" من تساؤل أساسي مفاده:

- إلى أي مدى يرتبط الفقر بالأوضاع الهيكلية في النّظام الإجتماعي؟ وما هي تجسّداته؟

ليندرج تحت هذا التساؤل، مجموعة من الأسئلة الفرعية شملت ما يلي:

1-هل ثمّة تراكمات تاريخية أسهمت في خلق الفئات الفقيرة؟ ما نوع هذه التراكمات؟

2-إلى أيّ مدى يساهم انخفاض المستوى التعليمي، الدخل، حجم الأسرة في إنتاج الفقر؟

3-هل يمكن اعتبار متغيّرات العزل، التّهميش والإستغلال بمثابة الأسباب الحقيقية في انتشار ظاهرة الفقر الحضري؟

4-ما مدى ارتباط هذه الظاهرة بمعدّلات البطالة؟

5-هل هناك علاقة بين انهيار آليات الحماية الإجتماعية وشبكات التضامن الاجتماعي وبين ظاهرة تفريخ الفقر الحضري؟

6-هل تعتبر الخصائص الفردية "الإستسلام، القدرية، انخفاض مستوى المهارة، التعليم، الإحساس بالضعف وعدم المبادرة" مسبّبات حقيقية لهذه الظاهرة الآخذة في التزايد؟

7-ماهي العوامل والتناقضات البنائية التّي تُحْدِثُ الفقر؟

كما أجريت الدّراسة على عيّنة تمثيلية قوامها **60** أسرة فقيرة في منطقة **كشيدة** بمدينة باتنة، تمّ اختيار العيّنة بطريقة العيّنة العشوائية المنتظمة، أي ما يعادل **10%** من مجموع مفردات المجتمع المحلّي المتجانس والبالغ عدده **600** أسرة فقيرة تتشابه في خصائص المعاناة، الحرمان، التّهميش تدنّي مستويات الدخل، ممارسة الأنشطة الهامشية غير الرسمية، هشاشة السكن، كثرة العيال.

كما فضّلت الباحثة تقسيم وحدات عيّنة دراستها إلى مجموعات بحسب المساحة الجغرافية، هكذا اختيرت عيّنة مساحية تمثيلية للمجتمع المعالج، وتسمّى هذه الطريقة: طريقة المعاينة الإحتمالية التّي تسمح بالتنبؤ والتعميم، لتستخدم في ذلك أدوات متنوّعة لجمع البيانات ما بين الإستبيان عن طريق تقنية الإستمارة وبالمقابلة الشخصية، زيادة لذلك اعتمدت الباحثة أنواعا من الصور الفوتوغرافية وعددا من الخرائط والسجلاّت الرسمية والمعالجات الإحصائية، أمّا النتائج البحثية لهذه الدراسة فتمثّلت في:

- وجود علاقة وطيدة بين متغيّرات تدنّي الدخل وحجم الاسرة والأمية بالفقر الحضري.

- ناهيك عن وجود علاقة التراكمات الكمّية من الإستغلال واللامساواة بزيادة ظاهرة الفقر الحضري والذّي أثبت من قبل الباحثة خلال معالجاتها الإحصائية التّي تمثّلت في نسب الحرمان، العوز الإقتصادي وكبر حجم الأسرة بنسبة **65%**.
- حصول نسب العجز في مستوى الإحتياجات الاجتماعية ودرجة البؤس بنسبة **87.7%**، هذا يعني توافق التصوّر لوجود الفقر الحضري بكلّ حيثياته الإجتماعية وتراكماته التاريخية ووجوده في المجتمعات المحلّية مرتبط بتدنّي مستويات الدخل، البطالة، كبر حجم الأسرة والتدنّي الثقافي.

☑ **الدّراسة الرابعة: هي دراسة الباحثة "شوقية صليحة بلملّام" CHOUGUIAT S – BELMALLEM من جامعة منتوري قسنطينة** والتّي ارتبطت دراستها حول موضوع الهامشية الإجتماعية والمجالية وعلاقتها بالعنف وعدم الأمان لدى أفراد وجماعات أحياء صالح بودراع والقمّاص ضواحي بمدينة قسنطينة، تمّ اختيار الباحثة لعنوان اطروحتها كما بيّناه في سياق العنوان التّالي:

« **Marginalité socio – spatiale, violence et sentiment d'insécurité dans les quartiers périphériques de Constantine : cas de Boudraa Salah et d'El Gammas », Doctorat ès sciences en urbanisme, Faculté des sciences de la terre de la géographie et de l'aménagement du territoire, Université de Constantine, 2011, 336 p.** »

تمحورت إشكالية الباحثة "**شوقية صليحة بلملّام**" حول دراسة العلاقة الموجودة بين ظاهرة الأحياء الهامشية وحدوث العنف المجالي في البيئة الحضرية، منها قدّمت الباحثة مجال دراستها بهامشية ضواحي مدينة قسنطينة التّي تعرّضت للصور غير متجانسة وغير منظّمة، تمّ تطويرها بواسطة الهزّات المتتالية والشظايا المجتمعية مند العهد الإستعماري إلى زمن وحيثيات الدّراسة، حيث أفرز هذا الوضع بروز التفرقة الحضرية وظهور المناطق المتخلّفة من المدينة.

ناهيك، عن تنامي ظاهرة التّهميش والعنف الحضري بمجتمع مدينة قسنطينة، هذه الظاهرة أثّرت بشكل متزايد آفاق التنمية الحضرية وشكّلت مزالق العنف، الفظاظة الإجتماعية والشعور بعدم

الأمان للساكنة، تنامي مخاطر العنف، الجريمة، رواج المخدّرات، الجنوح، انحراف الأحداث وإلحاق الضرر بالممتلكات الخاصّة والعامّة.

ممّا سلف، ارتبطت عوامل وأسباب هذه الدّراسة بحسب أهمّيتها إلى عدّة أهداف بحثية لعلّ من أبرزها:

- ✯ ما تعلّق بوقوف الباحثة "**شوقية بلمّلام**" على تحليل الروابط والعلاقات السوسيومترية والتوصيفات القائمة بين البيئة الحضرية الأحياء الهامشية غير الرسمية والعنف أو الفظاظة.
- ✯ تسليط الضوء على أشكال أعمال العنف والشعور بعدم الأمان في مجال الدّراسة بمجتمع الهامش.
- ✯ متّبعة بذلك خطوات المنهج الوصفي التحليلي والمسح الميداني، حيث تمّ تكييف أسلوب الإستبيان وارتباط ذلك بعيّنة بحثية قدّرت ب: **293** مبحوثا من الحيّين المستهدفين المذكورين سلفا.

على كلّ حال، فقد استندت دراسة الباحثة "**شوقية صليحة بلمّلام**" على السؤال الرئيسي التّالي:

- ➢ **إلى أيّ مدى تساهم الظروف المجالية الحضرية السيّئة والضائقة السكنية العالية في الأحياء الطرفية على حدوث العنف الحضري؟**

من ثمّة، تضمّن هذا الإشكال في شقّيه النّظري والميداني ثلاث أسئلة هي:

1-هل تهميش السكن العشوائي بأطراف المدن يشجّع على الإنتشار العنف والفظاظة الإجتماعية؟

2-إلى أيّ مدى تعمل عوامل تردّي الأوضاع السكنية، كثافة الحي الهامشي، نقص المرافق المؤسّساتية والعمومية إلى انحراف وجنوح الأحداث؟

3-هل توجد علاقة بين تدنّي جودة علاقات الجوار مع الفظاظة الإجتماعية؟

في حين، جاءت فرضيات الدّراسة على النحو التّالي:

☑ **الفرضية الرئيسية:**

- تولّد الكثافة العالية لساكنة الأحياء الهامشية وغير الرسمية أنواع التّهميش الإجتماعي المكاني وحدوث العنف.

وارتباطا بالفرضية الرئيسية أعلاه، أصاغت الباحثة "**شوقية بلملّام**" في دراستها جملة من الفرضيات، نذكرها تباعا على النحو التّالي:

- ازدياد السكن العشوائي في ضواحي المدن يؤدي إلى ظهور وتطور العنف والفظاظة الإجتماعية.
- غياب الدعم المؤسّساتي وهياكل المرافق العمومية يشجّع الساكنة الهامشية على الإنحراف.
- الكثافة العالية وضيق المسكن في العشوائيات يولّد الصراعات والعدوان الشباب خارج بيئاتهم الهامشية.
- يساعد الإزدحام الإجتماعي المكاني في البيئة الهامشية على ظهور النّزاعات الجوارية وتنامي ظاهرة الفظاظة الإجتماعية.
- زيادة الفظاظة الإجتماعية في الأحياء الهامشية تزيد من الشعور بعدم الأمان الإجتماعي.

كما وقد خلصت الدّراسة في الأخير لجملة من النتائج والتوصيات نذكرها تباعا كما يلي:

- ضعف السيطرة الإجتماعية يساعد على زيادة الخوف من الجريمة والقلق الإجتماعي.
- تعرّض البيئة لكثافة عالية يؤدّي إلى الإضطراب الحضري.
- الهشاشة المجالية وعدم وجود الأمن لهما علاقة وطيدة بالفظاظة الحضرية، الإنحراف والشعور بعدم الأمام.

☑ **<u>الدراسة الخامسة</u>: هي دراسة الباحث "محسن عوض" (2012): "قضايا التّهميش والوصول إلى الحقوق الإقتصادية والإجتماعية –نحو مقاربات لمكافحة التّهميش في العالم العربي–:**

قدّمت هذه الدّراسة كما ذكرنا آنفا من طرف الباحث "**محسن عوض**" وعدّت ضمن النّشاطات العلمية لكلٍّ من: **<u>المنظّمة العربية لحقوق الإنسان</u> Arab Organization for Human Rights <u>والمعهد العربي لحقوق الإنسان</u> Arab Institute for Human Rights** وهي دراسة تقريرية حديثة للمقاربات التّي تموقعت حول قضايا مكافحة ظاهرة التّهميش في العالم العربي، زد إلى إهتمامها بربط العلاقة بين قضايا التّهميش وبين الحقوق الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية والمدنية والسياسية.

دُوِّنَتْ هذه المقاربة بيبلوغرافيا ضمن مُؤَلّفٍ ورقيٍ عدد صفحاته **127** صفحة، أين تمّ فيه وصف الظاهرة وتحليلها استنادا على جمعٍ من الكتب والدّراسات والرسائل الجامعية والأعمال العلمية من المكتبات العامّة، مع اعتماد المنهج الوصفي في التحليل، بالإضافة إلى استعمال منهج المسح الإلكتروني للمواد المتعلّقة بموضوع التّهميش عموما.

كما وقد تمّ تقسيم الدّراسة إلى أربعة أقسام هي:

- ☆ **القسم الأوّل**، **استهلّه** الباحث "**محسن عوض**" بعرض السّياقات المفهومية للهامشية في الوطن العربي وذكر خصوصياتها.
- ☆ **القسم الثّاني**، عمد فيه عملية تحليلة للعوامل المسببّة لفعل التّهميش وتراكماته، مع ذكر الفئات المهمّشة أو المحرومة من الحقوق الإقتصادية والإجتماعية في الوطن العربي.
- ☆ **القسم الثالث**، إعطاء مدى نفاد المهمّشين للحقوق الأساسية الخمس الغداء، الصّحة، التعليم السكن، العمل، مع إجراء قراءة نقدية للسياسات الإقتصادية والإجتماعية القائمة.
- ☆ **القسم الرابع**، وضع فيه الباحث مجموعة المقترحات والحلول الجديدة للحدّ من ظاهرة التّهميش في الوطن العربي.

زيادة عن ذلك، حصلت هذه الدّراسة في ضوء مرحلة جدّ حرجة، عرفتها المنطقة العربية إزّاء المتغيّرات السياسية في ظلّ انتفاض الشعوب العربية ضدّ التّهميش بمختلف أبعاده المؤسّساتية كردود أفعال للمطالبة بحياة كريمة، تسودها الحرّية والعدالة الإجتماعية.

من خلال ما سبق، هدفت الدّراسة أيضا الوقوف على أبعاد قضايا التّهميش في الوطن العربي والتّعرف على آليات إنتاجه أو استدامته، مع تحديد الفئات المهمّشة وعدم وصولهم للحقوق المجتمعية، بالإضافة إلى تقديم فحص شامل للظاهرة والعمل على وضع مقاربة تعزّز المقاربات النظرية في العالم العربي.

هذا وقد خلصت الدّراسة لجملة من النتائج والتوصيات نذكرها تباعا كما يلي:

- إعادة النّظر في نمط التنمية السائد في البلدان العربية والذّي يقوم على الحرّية الإقتصادية المنفلتة وما ينجم عنها من أنواع التّهميش وعدم المساواة، بالتّالي يجب العمل وفق نموذج

جديد للتنمية يعزّز السياسات الراشدة ويستهدف التّشغيل المنتج المتوازن، يحظر على إثره التمييز بين مختلف الفئات في المجتمع وعلى جميع الأصعدة.

- العمل على تأسيس عقود إجتماعية جديدة متنافية مع جلّ الأصناف الإصلاحية السابقة كالخوصصة مثلا.
- إعطاء البعد الحقيقي ميدانيا للسياسات الإجتماعية التّي تهتمّ بأوضاع الفقر، الأمّية، البطالة السكن، النّهوض بدور المنظّمات غير الحكومية المعنية بالحقوق على جميع الأصعدة ودعم قدراتها في رصد وتوثيق فئات الهامشية وتعزيز أدواتها التّحليلية.
- إتاحة الحرّيات وتعميق الإهتمام بقضايا التّهميش وأوضاع المهمّشين وتأسيس نظم فعّالة تتبنّى مكافحة الفساد واستقلالية القضاء ودعم الوسائل التّي تساعد على تحقيق العدالة الإجتماعية بالتّالي إعادة الإعتبار للدولة واستعادة وظائفها الإجتماعية وقدرتها على التّدخل لتقويم الإخفاقات للسياسات العامة للدول العربية.

على العموم، تعدّ هذه الدّراسة من القضايا التّي راهنت عليها المنظّمات العربية من أجل إحداث التنمية في الوطن العربي.

☑ **الدّراسة السادسة: هي الدراسة التّي قام بها مخبر البحوث والدّراسات الإجتماعية جامعة 20أوث 1955، تحت عنوان: الأبعاد الإجتماعية والإقتصادية والقانونية لإعادة تأهيل وتجديد المنطقة القديمة لمدينة سكيكدة(2014):**

هدفت هذه الدّراسة، كشف التحليل والتعمّق حول مشكلة السكن الحضري لمدينة سكيكدة القديمة مقاطعة ديدوش مراد والكشف عن حدّة المشكلة ووصف التدهور العام للنسيج العمراني بالمنطقة وإدراك خطورة التدهور اجتماعيا، اقتصاديا، ثقافيا وحضاريا.

كما وقد ارتكزت أيضا، على تصوّرات علمية صرفه مفادها:

- وجود علاقة مباشرة لاكتظاظ المسكن وضيق مساحته بتنامي معدّلات الشجار والتنافر الاجتماعي.
- ترابط الأمراض التنفّسية جرّاء تزاحم المجال الحضري العتيد من زاوية أخرى.

انطلاقا من هذا، تعلّق الدافع الرئيس للدّراسة حول التعرّف على الوضع الإجتماعي والإقتصادي والقانوني لأحد أنماط السكن القديم المتضمّن لأشكال السكن الضيّق والآيل للسقوط وسمات الهشاشة الحضرية.

ناهيك عن تلاقح العمل الميداني للدّراسة حسب تحليلنا في ثلاث أمور أساسية:

☆ **الأمر الأوّل**، يرتبط بمهام التغيير الحضري والإيكولوجي للمنطقة.

☆ **الأمر الثاني**، يقترن بتطوير أساليب حياة الأفراد وأنماط التنظيم الإجتماعي.

☆ **الأمر الأخير**، تمحورت حول رؤية الفرقة البحثية للمخبر لإيجاد المخرجات المناسبة للمشكلات الحضرية بمدينة سكيكدة والتّي تتماشى وموضوع دراستنا المتمحورة حول الهامشية والخلل الحضري والإجتماعي في ذات المدينة والإفرازات الغثّة المتمثّلة في:

"التّهميش الاجتماعي"، "العنف الحضري"، "العزلة"، "ضعف القرابة"، "السكن الهش"، "السكن الضيّق"، "القذارة"، "الإنحراف"، "ضعف العمل الجمعوي"، "الإستقالة الاجتماعية"، "العزوف عن السياسة"...إلخ.

استندت الدّراسة على أربع تساؤلات أساسية مفادها:

1-ما هو نمط الأسرة السائد في المنطقة القديمة الواقعة بمركز المدينة؟

2-ماهي ظروف سكن الأسر القاطنة بهذه المنطقة؟

3-هل أنّ مواردها الإقتصادية تلبّي احتياجاتها المتنامية؟

4-ماهي الطبيعة القانونية للسكن؟

ضمن هذا الإطار، استخدمت الفرقة البحثية الوصف عمليا بطريقة المسح الإجتماعي الشامل الذّي عبّئ بعيّنة تمثيلية حصرت سكان المنطقة القديمة بمركز المدينة **سابقا**.

أي قبل تحوّل مركز المدينة إلى مناطق مركزية بديلة، الممرّات، الإخوة سعدي، الأحياء المحاذية لملعب **20** أوت **1955**، بالإضافة إلى الأقطاب السكنية والإدارية الجديدة المنجزة حديثا.

منه تمّ الإعتماد تقنيا على الإستبيان بالإستمارة التّي وزّعت ديباجتها على **3759** أسرة ضمن المجتمع المحلّي المدروس.

في ذات سياق الدّراسة أعلاه، جاء حاصل الدّراسة حسب بيانات المعالجة الإحصائية للمبحوثين بالنتائج التّالية:

⊗ اندراج أغلبية المبحوثين في إطار فئات ذات الدخل المحدود أي أقل من **2000**دج.

⊗ الفاقة المادّية المتدهورة لجلّ أرباب الأسر القاطنين بالمنطقة القديمة.

⊗ ارتفاع عوائل القاطنة بالمسكن الواحد والإنهيار الفيزيقي للسكنات وتنامي أنواع القذارة والمشاكل الإجتماعية.

⊗ كثرة الضجيج، الضوضاء، تلاصق البنايات، وجود القابلية للإنحراف وتخلخل قيم الجوار.

⊗ تعدّد أصول الإجتماعية والطبقية لسكّان المنطقة القديمة وتعدّد ثقافاتهم الفرعية وتصوّراتهم، أي وجود مفارقة النظرة الدّونية للآخرين من قبل بعض الفئات، خاصّة لأفراد وجماعات هوامش وأطراف المدينة.

☑ **الدراسة السابعة، هي دراسة الباحثة "بوقبس نذيرة"(2015) تحت عنوان:**

"الأحياء الفوضوية في الجزائر واشكالية التّهميش الحضري"– دراسة حالة مدينة قسنطينة–بكليّة علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية بجامعة قسنطينة1:

قدّمت هذه الدّراسة في إطار البحث الأكاديمي الحضري في الجزائر الذّي يبحث عن تحقيق التنمية المستدامة الشاملة عن طريق وضع سياسات واستراتيجيات من قبل السلطات العمومية المتواترة. لهذا صبّت جل محاور عمل الباحثة "**بوقبس نذيرة**"، في قالب التهيئة الحضرية، خاصّة في دراسة الحالات التّى اتّسمت بالفشل النسبي في فضاءات المدن غير المخطّط لها وتفاقم ظاهرة "الأحياء الفوضوية" بمدينة قسنطينة كنموذج بحث صرف وما أثارته الدّراسة من مخرجات غير حضرية تعلقّت أساسا حول "التّهميش الحضري".

أين تمّ وضع مجال السكن الفوضوي في هذه الدراسة كمتغيّر رئيسي، من هنا تعلّقت إشكالية الباحثة "**بوقبس**" في شقّيها النّظري والميداني حول عدّة أسئلة هي:

1–من هو المسؤول على تفاقم ظاهرة التّهميش الحضري في مجتمع مدينة قسنطينة؟

2–هل مسؤولية التّهميش الحضري وعدم الإهتمام بوضع العامّة من المواطنين تقع على عاتق المسؤولين؟

3–أم المسؤولية تقع على كاهل سكّان هذه الأحياء الفوضوية التّي لم يحترموا الجوانب القانونية والتخطيطية في فضاءات مجتمع المدينة؟

4–هل توجد إمكانية للحدّ من جدلية ظاهرة التّهميش الحضري من جهة وعدم امكانية الحدّ من تزايد فاقة الظاهرة حضريا وإدماج هذه الأحياء في المدينة من جهة أخري؟

ممّا سلف، ارتبطت عوامل هذه الدّراسة بحسب أهمّيتها إلى عدّة أهداف بحثية، لعلّ من أبرزها ما يلي من الدوافع:

✓ وضع مقاربة علمية وصفية وفق التوجّه العلمي الخالص الذّي يدرج في طيّاته تفسير مخرجات "**التّهميش الحضري**" الشامل لحالات الخلل الاجتماعي والاقتصادي والأمني.

- ✓ فهم حيثيات نشأة وانتشار الأحياء الهامشية ووضع مؤشرات ومعايير تصنيفية للبيئة الحضرية وقاطنيها.
- ✓ ايجاد حلول واقعية للمشاكل المتوخّاة عن الأحياء الفوضوية تحت إطار واقع القانون الحضري من جهة وبدافع المألات المستقبلية.
- ✓ تفسير النتائج المتوصّل إليها ومقابلتها مع واقع المدن الجزائرية الأخرى إن أمكن ذلك بحسب رؤى وتطلّعات الباحثة.
- ✓ الرغبة العلمية للباحثة للوصول إلى مقاربة تنموية تقوم على تحقيق عقلنة حضرية مبنية على الجانب الكمّي والإحصائي للمناطق المدروسة والتّي تحدّد نوع السياسات الحضرية مستقبلا.

من ثمّة، شكّلت مدينة قسنطينة مجالا محوريا لدراسة الباحثة "**بوقبس**" واعتبرتها نقطة انطلاق للبحث والتقصّي لمحور الظاهرة الحضرية غير المخطّط لها والتّي يعاني فيها أصحاب الطبقات الإجتماعية المتدنّية ويلات الإفتقار الحضري، أي تحت مسمّى "التّهميش الحضري" من زاوية واختلال التوازن في مجتمع المدينة المعاينة من جهة مقابلة.

زيادة عن ذلك، وجود أنواعا من الإختلال تتضمّن نتائج وافرازات ومخرجات اجتماعية وأمنية وحضرية سلبية.

كما استندت الباحثة "**نذيرة بوقبس**" ميدانيا، على ثلاثة أحياء فوضوية أو هامشية كما يفضّل الباحثون تسميتها وهي "حي الصنوبر"، "حي الياسمين"، "حي بن شرقي"، اذ توزّعت هذه الأحياء المعالجة بين أطراف وهوامش مدينة قسنطينة والشيء المتلاقح بينهم جميعا، هو المجال الجغرافي المحدّد بين محوري "الطرق الكبرى للمدينة" و"ضفاف الأودية" المحيطة بالطرق السريعة لمدينة قسنطينة أي خارج مراكز المدينة.

ليتلاقح اختيار العيّنة في هذه الدّراسة المسحية مع العيّنة العشوائية، حيث مثّلت **15/1** من البنايات الواقعة ضمن حالات الدّراسة البالغ عددها **2566** مسكنا، من هنا جاء عمل الباحثة وفق عدد **384** استمارة مع اضافة **100** استمارة أخرى في حالة ضياع بعضها، ناهيك عن الإستجواب المباشر مع ملاك أراضي هذه الأحياء السالفة الذكر.

من ثمّة، يتّضح لنا جليّا الوضعية القانونية أو الحضرية للقاطنين تحت مسمّى نظام "**واضعوا اليد**" هذه الفئة بالذّات مع فئة السكن عند الملّاك قد يغفل الكثير عن وضعياتهم ضمن إطار مجتمع الهامش في البيئة الحضرية.

☑ **الدراسة الثامنة: هي دراسة الباحثة المغربية "ايمان الرّامي"(2020) تحت عنوان "الصحّة الفقر ومجتمع الهامش بالمغرب في زمن وباء كورونا"– مقاربة سوسيولوجية:**

جاءت هذه الدّراسة ضمن حقول علم الإجتماع الذّي يهتم بدراسة وضعيات الهشاشة في إطار مجتمع المخاطرة ودراسة التحوّلات النسقية اليومية في ظلّ الأزمات وأثر ذلك على المحرومين الإجتماعيين أسريا، نفسيا، علائقيا.

كما وقامت الدّراسة أيضا، على الإستناد السوسيولوجي أو الرؤية الإبستيمولوجية أو المنهجية لمعاني ظاهرة العيش في وضعيات الهشاشة الاجتماعية، حسب تعبير الباحثة "**ايمان الرّامي**" **والمتخصّصة في موضوع السياسة الإجتماعية والإقتصادية الرسمية بالريف المغربي اقليم الحسيمة: واقعها وأفاقها.**

لتهدف الباحثة في دراستها إلى:

- ✓ محاولة إبراز تجارب التّهميش والإقصاء الإجتماعي في ظلّ زمن الجائحة وأثرها على التوازن الهشّ للفئات التّي تعيش في الفراغات الحضرية المغربية، أي اظهار جوانب العنف الرمزي الممارس على فئات القاع من طرف ما أسمته ب "**العالم الخارجي**" المتمثّل في عالمي العمل والإستهلاك كأحد أوجه الأزمة في اللّحظة الإجتماعية الرّاهنة.
- ✓ السعي إلى فهم الظاهرة المدروسة من خلال وضعها إلى جوانب أخرى داخل جملة من العلاقات التداخلية بالمجتمع المغربي، بما يتخلّله من انفراجات وأزمات وصيرورات وتشخيصات حول إطار ظاهرة مجتمعات الهشاشة بالدول العربية.

كما وقد استندت الدّراسة على تصوّرات تخمينية قامت على الديباجة التّالية:

- وجود واقع تمايزي في طبيعة تعامل السلط مع الأزمة الوبائية ما بين فئات المجتمع المندمج والمجتمع غير المندمج.
- إنّ المقاربة الأمنية والقانونية الزجرية والتقنية المتمثّلة في البروتوكولات الصحيّة التّى اعتمدها القائمون على تدابير الشأن العام المغربي، لا يمكن بأيّ حال أن تفصل عمّا هو اجتماعي تركيبي للأزمة الوبائية الصحية، خاصّة على مستوى مجتمع الهامش.

كما وقد اعتمدت الدّراسة الوصفية التحليلية على أساليب الإستبيان عن طريق الإستمارة بالمقابلة واستنطاق البيانات الإحصائية، وفي الآخير توصّلت دراسة الباحثة "**ايمان الرامي**" إلى جملة من النتائج، لعلّ من أميزها ما يلي:

- وجود تناقض في تعامل السلط القائمة مع أفراد مجتمع الهامش والتّي أعطت فيه الباحثة رأيها القائم على وجود أنواع الوعي بالتنمية المحلّية، الترابية وشروط العيش الكريم والخطأ يكمن في الإستهانة بأهميّة مطالب الفئات الدنيا وفشل الأجهزة في تسيير ملفّاتها.
- فشل حيثيات الدولة الإجتماعية بالدرجة الأولى في الإختيارات السياسية المتواترة التّي أدّت إلى زيادة الفوارق الإجتماعية بين فئات محظوظة وأخرى مقصيّة.
- تعمّق شعور فئات قاع المدينة الغيثوات الحضرية، بأنّها تعيش على هامش العالم الخارجي أي أنّهم على هامش العمل، على هامش الإستهلاك، على هامش الحضرية، الوقوع في الإحباط الإغتراب الإجتماعي، وجود الحركات الإحتجاجية في الحواضر الكبرى المغربية في زمن الوباء، الميل للتطرّف، الميل للعنف...إلخ.
- وجود أنواع الخطابات الفوقية والسطحية القائمة على ربط تفشّي معدّلات الوباء بالمغرب وربط ذلك بفئات الهامش وما يسودهم من خلل في المعايير الأخلاقية والقواعد الإجتماعية والدعوة إلى مزيد من المقاربات الأمنية وتعزيز القمع اتّجاه هذه الشرائح الهامشية.

✓ **<u>مناقشة وتعقيب في ظلّ الدراسات السابقة</u>:**

تلاقحت جميع الدراسات السابقة في دراساتها العملية على تشخيص واقع الهامشية في البيئة الحضرية المتخلّفة والتركيز على وصف واقع الأفراد والفئات التي تقبع خارج أطر الحظوة الاجتماعية في مجتمعاتهم الجماهيرية الكبيرة بصفة عامّة أو في مجتمعاتهم المدينية المحلّية الصغيرة بصفة خاصة.

بالإضافة، إلى تبيان علاقة ارتباط ظواهر التّهميش والفقر الحضري بمشكلات الباثولوجيا، الفظاظة والعنف الحضري وعلاقة ذلك بمواطن افتقار المجال الحضري الهشّ بتدنّي مستويات الدخول والعوز المكاني.

نتاج العلاقة السالفة، يؤدّي إلى انتشار ظواهر الفظاظة أو الأنوميا أو العنف الحضري من جهة وبروز الخضوع أو الإستكانة أو الإستقالة الإجتماعية من جهة أخرى.

<u>فالسياق الأوّل</u> على مستوى الدّراسات الميكرو بحثية على سبيل الذكر، نرى أنّ دراسة "**لورانث ميتشاللي**" تناولت التّهميش الإجتماعي أو الطبقية الحضرية على أساس السببية بين ظاهرة

الإقصاء الإجتماعي وبين سلوكيات وأفعال الفئات المدينية المترجّحة بين العنف الحضري وأزمات المدن والإدماج الحضري وبوادر حراكيات العنف والتوحّش في البيئة المتخلّفة.

إضافة إلى حدوث أنواع الإنفلات وعدم السيطرة الإجتماعية الذّي يساعد على زيادة الخوف من الجريمة والقلق المديني وتعرّض البيئة الحضرية الهشّة لأنواع الإضطرابات والفظاظة الحضرية كما هو مبيّن في نتائج دراسة الباحثة "**شوقية بلملّام**".

ناهيك، عن الدّراسات التّي تناولت ظاهرة الفقر الحضري مثل دراسة "**صليحة مقاوسي**" ومدى ارتباط الفقر الحضري بمعدّلات تزايد خصائص المهمّشين الفردية التّي تقبع ضمن دوائر الإستسلام القدرية، التدنّي التعليمي، العجز التقني، الإحساس بالضعف، عدم المبادرة أي تقوقع هذه الفئات ضمن الحفاظ على الأوضاع السائدة.

بالإضافة، إلى إفراز مخرجات إجتماعية، أمنية وحضرية سلبية تنجم عن فئات التّهميش في الوسط الحضري الهشّ كما هو الحال في نتائج دراسة الباحثة "**بوقبس نذيرة**"

من ثمّة تلاقح الكثير من نتائج دراسة الباحث "**عبد الحميد دليمي**" التّي تمحورت حول هامشية الأحياء المتخلّفة في المجتمع الجزائري مع دراسة "**مخبر البحوث والدراسات الإجتماعية**" الذّي تناول الفضاء المديني الهشّ، حيث جاءت أبرز نتائج الدّراستين متمحورة حول واقع الهشاشة الاجتماعية، تدنّي المجال المكاني، قابلية الإنحراف والباثولوجيا التّي تصبّ ضمن واقع خلل النمو الحضري ومشاكل الإسكان في مجتمع المدينة.

- **السياق الثاني** على مستوى دراسات الماكرو، نجد دراسة الباحث "**محسن عوض**" التّي تتجاوز دراستنا من حيث التّخصص في علوم السياسة والإقتصاد وتلاقح مع موضوع بحثنا في علم اجماع التنمية، ناهيك عن وجود الفارق العملي من حيث الأبعاد، الأهداف، الإمكانيات اللوجستيكية أو الزمنية أو البشرية.

بالتّالي، أخذت الدّراسة السالفة الطابع القطري واهتمت بالمهمّشين في دول فلسطين، موريتانيا والسّعودية وبعض دول الخليج.

كما وتلاقحت الدّراسة أيضا، مع دراستنا المحلّية من حيث اهتمام الدّراسات العربية بقضايا التّهميش في المجتمع العربي عموما والمجتمعات المحلّية على وجه الخصوص، كما هو الحال مع دراسة الباحثة "**إيمان الرامي**" في دراستها لمجتمع الهامش في زمن وباء كورونا بالمغرب واعتبار التّهميش ظاهرة إجتماعية ينتج على إثرها:

- **أوّلا**، الفئات التّي تقتات على هامش الحضرية
- **ثانيا**، الفئات التّي تقتات من هامش العمل.
- **ثالثا**، الفئات التّي تقتات من هامش الإستهلاك.

ممّا ينجم عن الوضعيات السالفة المترهلّة:

- حالات التذمّر، القلق والإحتقان المديني.
- بروز إلى السطح المجتمعي الحركات الإحتجاجية.
- الميل للتطرّف أو الميل للعنف عموما.

على هذا الأساس، فإنّ معظم الدّراسات السالفة تتّفق على أنّ ظاهرة التّهميش والعنف الحضري يُدْرَسُ على إثرهما الواقع الذّي يطرح القضايا الشائكة المتعلّقة بمن يعيشون خارج الحظوة الاجتماعية.

بالتّالي، فإنّ قضيّة الإقصاء الإجتماعي أو ظاهرة التّهميش في الفضاءات الحضرية ليست حكرا على المكان والزمان فقط، إنّما هي في كثير من الأحيان واقع مفروض عن تردّي السياسات أو التخطيطات الإنمائية أو الواقع الهامشي المرهون بمستويات الهامشية البنيوية أو الهيكلية المخطّط لها أو غير المخطّط لها، أي في سياقات:

- الهامشية الإجتماعية.
- الهامشية السياسية.
- الهامشية الإقتصادية.
- الهامشية الثقافية.
- الهامشية الإيكولوجيا.
- وحتّى الهامشية النفسية أو المعنوية.

من خلال الدراسات السالفة أيضا، جاءت الدّراسة الراهنة لتحاول التموقع وتسليط الضوء على ظاهرة التّهميش والعنف الحضري في مجتمعِ المدينة، الذّي نعالج فيها واقع التّهميش في البيئة الهامشية المتخلّفة.

سابعا –الفنّيات المنهجية المعتمدة في الدّراسة:

اعتبارا من الطرح أعلاه، يتمّ تباعا صياغة ووضع التّقنيات الميثولوجية المعتمد عليها في دراستنا هذه، حيث تلحّ علينا الضرورة البنائية نظريا ومنهجيا وضع الإجراءات المنهجية المتّبعة فيها إنطلاقا من الفنّيات المنهجية التّالية:

I. مصادر الدّراسة:

اعتمدت الدّراسة الرّاهنة في جمع بياناتها العلمية نظريا وعمليا على أنواع عّدة من المصادر نتناولها تباعا كما يلي:

أ. المصادر المكتبية:

تمحورت المصادر المكتبية في دراستنا حول متون أدبيات المراجع، الكتب، المجلّات، الرسائل والأطروحات الموجودة ضمن رفوف المكتبات العلمية الكلاسيكية بنوعيها العامّة أو الخاصّة.

ناهيك عن المصادر المكتبية الإلكترونية التّي وافقت مختلف الأدبيات السوسيولوجية وغير السوسيولوجية التّي تلاقحت بصفة مباشرة وغير مباشرة مع موضوع الدّراسة، حيث شملت هذه المصادر ما يلي:

- ✓ الكتب والأبحاث العلمية المتعلّقة بمواضيع الحضرية، المدينة، المجتمع الحضري.
- ✓ الكتب والأبحاث العلمية المتعلّقة بظاهرة التّهميش والعنف في المجتمع بصفة عامّة
- ✓ الكتب والأبحاث العلمية المتعلّقة بموضوع التّهميش في مجتمع المدينة بصفة حاصّة.
- ✓ الكتب والأبحاث العلمية المتعلّقة بموضوع الهامشية في زمن العولمة.
- ✓ الكتب والأبحاث العلمية المتعلّقة بموضوع التّهميش والعنف الحضري في مجتمع المدينة ككلّ.
- ✓ الكتب والأبحاث العلمية التّي تناولت موضوع دراستنا من السياقات البنائية الأخرى.

ب. المصادر الإحصائية:

تشمل هذه الإحصائيات مختلف الأرقام المستمّدة من الوثائق أو السجلّات أو البيانات أو المواد أو التقارير الصادرة عن المؤسسات الرسمية من الأجهزة التابعة للجامعات والنظم الحكومية وغير الرسمية المستقاة من التقارير أو نتائج الأبحاث أو المنشورات العلمية التابعة لمخابر البحوث والدّراسات الإجتماعية محلّيا، وطنيا، عربيا وعالميا.

ناهيك، عن المنشورات العلمية للمجلّات والدوريات المتشاكلة مع حيثيات الدّراسة الرّاهنة.

ج. المصادر الذاتية:

ترتبط هذه المصار بعملية الرصد الميداني المباشر للظاهرة المدروسة وجمع بيانات المعلومات أو المعطيات أو الإستبيانات ميدانيا، انطلاقا من الملاحظات، المقابلات المباشرة وغير المباشرة مع بعض فئات وشرائح التّهميش في مجتمع مدينة سكيكدة بوجه عام.

ناهيك، عن مهمّشي فضاء السوق الهامشي لحي السويقة بالمدينة القديمة بصفة خاصّة.

د. المصادر الإمبريقية:

تمثّلت هذه العملية وفق آلية جمع المعطيات المرتبطة بمجتمع البحث وحجم عيّنته المدروسة وجدولتها ضمن نطاقات التبويب، التفريغ والتعليق عليها.

هـ. المصادر التحليلية:

شمل هذا الإطار أساليب التحليل المتعارف عليها في سياقات التحليل السوسيولوجي الأكاديمي انطلاقا من:

- ✓ التحليل السوسيولوجي الذّي يشمل معطيات الدّراسة، بيانات السجلّات، إجابات المبحوثين...إلخ.
- ✓ اسقاط البيانات والمعطيات المتحصّل عليها للتحليل السوسيولوجي كمّا وكيفا.
- ✓ استخلاص النتائج وتفسيرها.

II ـ المنهج :

نظرا للمعطيات والإجراءات النظرية والعملية التّي فرضتها طبيعة الظاهرة المدروسة، ألحّت لنا الضرورة العلمية اتّباع المنهج الوصفي وفق طريقة المسح بالعيّنة.

III ـ الأدوات :

في هذا الصدد وتماشيا مع طبيعة الدّراسة، تمّ اختيار الأدوات التّالية:

- ✓ الملاحظة.
- ✓ المقابلة.
- ✓ الإستمارة بالمقابلة.
- ✓ تقنية تحليل المضمون.
- ✓ بالإضافة إلى بعض الصور والسجلّات.

ثامنا – النموذج الإفتراضي للعام للإشكالية الرئيسية للدراسة:

يتمّ من خلال هذا العنصر، وضع رسم لمعالم النموذج الإفتراضي للعام للإشكالية الرئيسية:

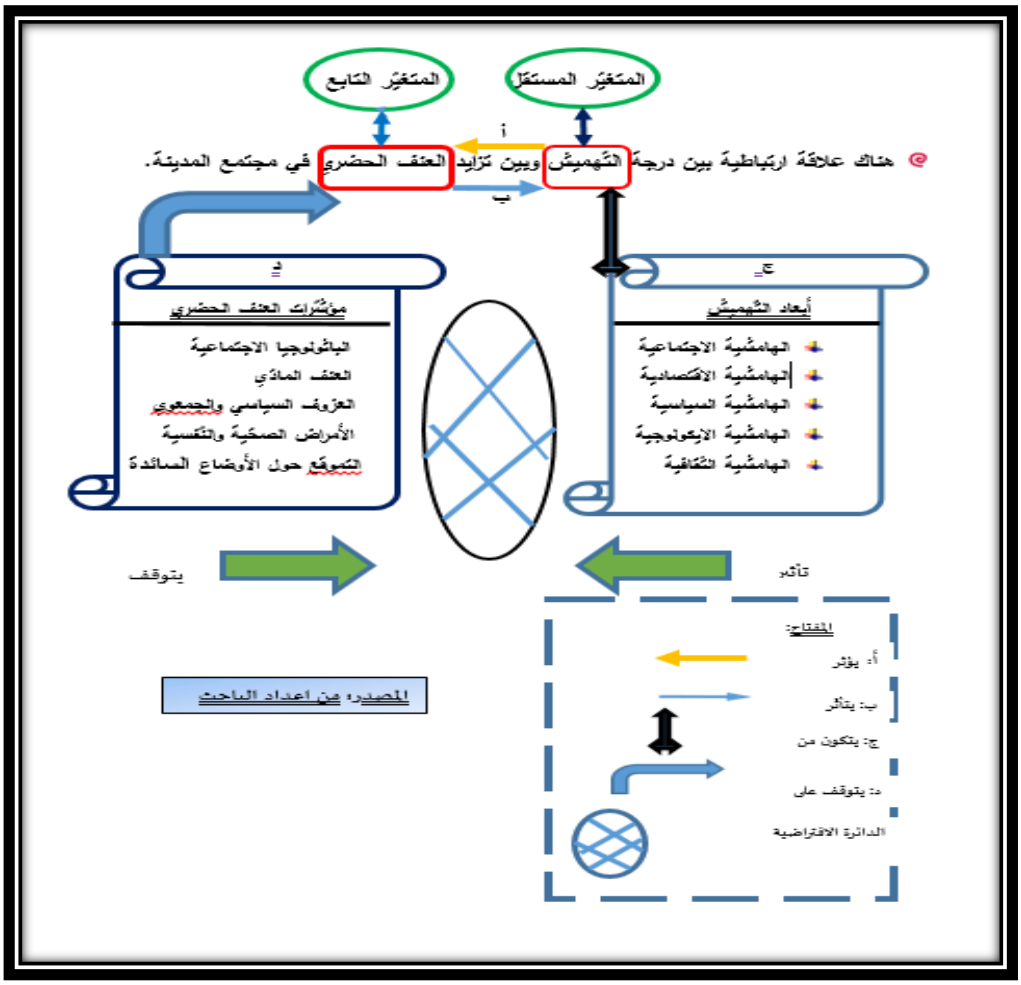

شكل رقم (01): يمثّل النموذج الإفتراضي للعام للإشكالية الرئيسية للدّراسة.

ضمن هذا السياق التصوري، نستنبط العلاقات المتداخلة بين ظاهرة التّهميش والعنف الحضري في مجتمع المدينة، يتمّ ذلك بتشريح أبعاد ظاهرتي التّهميش والعنف الحضري وتفكيك مؤشّراتهما المتشاكلة لنا من خلال نموذج التصوّر المشكلة البحثية أعلاه، كما ونعمل على هذا التشريح في خضمّ أشكال النّماذج الإفتراضية المشار لهم جميعا في متون الفصل السابع.

فانطلاقا من أبعاد الهامشية الخمس وهي الهامشية الإجتماعية، الهامشية الإقتصادية، الهامشية السياسية الهامشية الإيكولوجية والهامشية الثقافية وعلاقتهم جميعا بأبعاد العنف الحضري المتشاكل لنا من سياقات الباثولوجيا الإجتماعية، العنف المادّي، العزوف السياسي الجمعوي، الأمراض الجسمية النّفسية والتموقع حول الأوضاع السائدة.

من ثمّة تحاول الدّراسة الرّاهنة البحث والتقصّي عن العلاقات الناتجة من ظاهرة التّهميش والعنف الحضري بصفة عامّة.

خلاصة الفصل:

تضمّن الفصل الأوّل موضوع الدّراسة وإطار تصوّره، هذا من خلال تحديد أهمّية الدّراسة ومبرّرات اختيار الموضوع من حيث مشكلة الدّراسة وتساؤلاتها.

من ثمّة، تضمين دوائر الدوافع أو الأهداف العلمية أو العملية لسياق المشكلة البحثية الرئيسية وشرح مفاهيمها المتلاقحة مع مفاهيم ظاهرة التّهميش والعنف الحضري في مجتمع المدينة.

تمّ ذلك، في إطار معرفة وتشخيص الوصف الحاصل لأنماط العلاقات المتداخلة بين الظاهرة المعالجة والتعرّف على بنيات فئات المهمّشين في البيئة الحضرية المتخلّفة.

ناهيك عن انطلاقتنا أيضا، من أبعاد الهامشية الحضرية وعلاقتها بمؤشرات العنف الحضري في المجتمع المديني المحلّي.

على ضوء ذلك، تمّ استخلاص عدّة مفاهيم رئيسية تمحورت أساسا حول مصطلح التّهميش الحضري وما انبثق عنها من دلالات مفاهيمية مثل:

"الإقصاء الاجتماعي"، "الإستبعاد"، "الإبعاد الاجتماعي"، "الفقر الحضري"، "الحرمان الاجتماعي" "التمييز"، "التمكين الاجتماعي" ...إلخ.

بالإضافة، لبحثنا، عن دلالات وشروحات العنف الحضري المحلّي في سياق مجتمع المدينة. واعتبار العنف متغيّرا أساسيا مرتبط بالمشكلة البحثية وفق سياقات المجتمع المدروس، أي ضمن دائرة فيزيقية مصطلح المدينة بصفة عامّة.

زيادة، إلى ارتكاز دراستنا الرّاهنة على حيثيات ومضامين عدّة دراسات سابقة عالجت موضوع التّهميش والعنف الحضري في مجتمع المدينة من ناحية ووفق رؤى ومنظورات أخرى متداخلة على ضوء متغيّرات الدّراسة من ناحية أخرى.

آخيرا، بتعلّق المشكلة البحثية الرّاهنة خطّيا مع التراكمات العلمية التّي سيتمّ عرضها في متون وسياقات الفصول اللّاحقة من دراستنا الرّاهنة.

✍ الفصل الثّاني: أشكال وأبعاد التّهميش الحضري

تمهيد.

أوّلا -الهامشية في التاريخ الإنساني.

ثانيا -أسباب ودوافع التّهميش في المجتمع.

ثالثا -الأبعاد المرتبطة بقضايا ظاهرة التّهميش.

رابعا -أنواع وتصنيفات ظاهرة التّهميش.

خامسا -خصائص ظاهرة التّهميش في المجتمع.

سادسا -أثر التّهميش على النسق الإجتماعي العام للمجتمع.

سابعا -السمات الدّلالية لشرائح التّهميش في المجتمعات المتخلّفة.

ثامنا -العولمة وتجلّيات التّهميش في مجتمع المدينة.

خلاصة الفصل.

تمهيد:

يتضمّن هذا الفصل عرضا تفصيليا حول أشكال وأبعاد التّهميش في مجتمع المدينة والذّي ننوّه في بدايته، التطرّق للحركية التّعاقبية لظاهرة الهامشية عبر التاريخ الإنساني، يليه الحديث ذكر أهمّ العوامل المسبّبة للتّهميش ثمّ يعقبه ذكر أبرز أميز الأبعاد المرتبطة بقضايا التّهميش في المجتمع. وبعده نتطرّق للخصائص التّي تتعلّق بظاهرة التّهميش والحرمان المجتمعي، ثمّ ننتقل بعد ذلك إلى الحديث عن أميز أنواع وتصنيفات التّهميش والإقصاء الإجتماعِيَيْن وأثرهما على الفرد والمجتمع لنصل بعد ذلك إلى ذكر أبرز القرائن الدّلالية الخاصّة بثقافة وسمات المهمّشين في المجتمع الحضري عموما، من ثمّة يتمّ عرض أبرز أشكال التّهميش في زمن العولمة وأثارها على مهمّشي المجتمعات المتخلّفة وطرح أهمّ التجلّيات والتمثّلات الناتجة من ظاهرة التّهميش في المجتمعات ومنه تقتضي في الأخير الضرورة التحدث عن الوضع الصحّي العالمي والتطرّق لأثر جائحة كورونا على أفراد مجتمع الهامش.

ممّا سلف، تدفعنا الإعتبارات السابقة إلى إلقاء المزيد من التصوّرات حول الشواهد والمتفرّقات المتعاقبة لظاهرة مفهوم التّهميش الإنساني، ناهيك عن اشتمال دراستنا الحديث عن أبرز العلائق المتوخّاة من التّهميش البنيوي في الفضاءات الهامشية وأثر ذلك على شرائح وفئات التّهميش.

ضمن هذا المنظور، تتمحور رؤيتنا نظريا لموضوع ظاهرة التّهميش بوجه عام على عدّة عناصر أساسية تمثّلت في يلي:

- **أشكال وأبعاد التّهميش الحضري.**
- **التّهميش في المجتمعات الإنسانية.**
- **التّهميش المؤسّساتي في زمن العولمة.**
- **ظاهرة التّهميش في زمن المخاطر.**

أولا – الهامشية في التاريخ الإنساني:

تعدّ ظاهرة "التّهميش" قديمة قدم التاريخ ومتجذّرة في الحياة الإنسانية، لتعرف بذلك مراحل عدّة في الحياة البشرية، كما كانت جلّ الحضارات الشرقية أو الغربية القديمة غير مبالية بالشأن الإجتماعي للشعوب من نواحي حقوق الإنسان، ليتمّ ذلك من خلال الغطرسة الإستبدادية للملوك والحكم على أساس التفاوت، سحق الأتباع، تقتيلهم في الحروب والنّزاعات، فلذكر أبلغ ما ورد في وصف قهر الملوك أو الطّغاة أو الجبابرة للفئات المسحوقة عبر العالم، ما جاء في قوله "**عزّ وجلّ**" على لسان

ملكة سبأ في محكم تنزيله: " **قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وكذلك يَفْعَلُونَ" أية 34 من سورة النحل.**

علاوة على ذلك، أنّه لم يكن للعدالة والمساواة معان عند الأمم البائدة، إذ كان الفرد حينها عبارة عن بضاعة يهمّش، يباع وتستباح كرامته **(مقدم عبد الرحيم، 2007، ص ص 79.96)**، فقد كانت عوامل نظمهم الإجتماعية قائمة على الرقّ والإستعباد وأنّ مجتمع الأحرار والملوك يستند على مجتمع العبودية.

فهنا تكمن المفارقة، حيث أخذت على سبيل المثال أمم اليونان والرومان بفلسفات التوسّعات الإستيطانية التّي تبيح القتل وانتهاك الحريات وكانت المرأة فيهم مجرّد وسيلة للمتعة أو الخدمة أو استمرارية النسل وفقط، لتعدّ هذه الصور من أشنع عمليات التّهميش التّي عرفتها الإنسانية.

في المقابل أيضا، انحصرت "الحظوة الاجتماعية" على الأقوياء وطبعت "الدناءة" و"الحقارة" للضعفاء، فهم بذلك "الفئات الهامشية" أو "الطبقات الدّونية" في لغة اليوم.

كما شهد "القرن الأول قبل الميلاد" اندلاع ثورات تمرّدية، قام بها الأرقّاء المهمّشون في كلّ من ايطاليا وشمال افريقيا تحت لواء "سبارتاكوس" زعيم ثورة العبيد والفئات المسلوبة من حقوق المواطنة في عهده، ضد العصب الحاكمة التّي كانت تستخدم سلطانها لمساندة الأغنياء على المستضعفين في الأرض.

كذلك كان الوضع في بلاد اليونان بعد وفاة "الإسكندر الأكبر" عام **322** قبل الميلاد " أين اختفت فضيلة المواطنة وحلّ مبدلها "ثالوث الأبيقورية" المتمثّل في: "الصراع الطبقي"، "الظلم والإستبداد" و"تعاظم الجوع".

في سياق الثالوث المظلم السالف، عرفت الحقبة السالفة ردود افعال ثورية تحت مسمّى "الثورة الإشتراكية في أسبرط" من أجل تحقيق العدل الإجتماعي الشامل، وكان " **كليمنس**" و"**تابيس**" من أشهر زعماء ثورة حق المواطنة وعدم التمييز في الزمن الروماني أو اليوناني الغابرين **(اسماعيل، د.س، ص ص 104.81)**.

أمّا عن عرب الجاهلية، قبل ظهور الإسلام عام **600** من التقويم الميلادي، كانوا يحيون حياة "العطالة المهنية" مقارنة بالأمم الأخرى واشتغلت بيئاتهم الحيّز البدوي والرعوي في قساوة الطبيعة فغالبا ما تكوّنت فيهم مظاهر التباغض والتنافر أوقات " السلم" أو" الحرب"، بذلك سعى الأفراد والجماعات حينذاك، إلى تحقيق نتاج التقسيمات الطبقية الناخرة لبيئاتهم الإجتماعية، فقد تعدّدت

مظاهر التّهميش في المجتمع الجاهلي وتمثّلت في الفرقة بين رفعة السادّة والصناديد وبين وضاعة الموالي وضعف العبيد والسّبايا.

لتحدث أيضا، تلكم التجلّيات في الهامش الجاهلي في واقع "الصّعاليك"، حين فرّوا من نظم القبائل واتّخذوا الأحراش وسفوح الجبال ملاذا لهم وأعلنوا بدورهم الإستقالة الإجتماعية بسبب النكران المجتمعي.

كما وقد كانت للهامشية الدينية أيضا، مشهدا تاريخيا تجسّدت في انعزالية أفراد الحنيفية السمحاء لمعترك حياة الوثنية **(حنا الفاخوري، 2012، ص 63)**.

من خلال العصرين الأموي والعبّاسي، كان التّهميش متموضعا في قالب الولاء العشائري، القبلي والطائفي، ليعرف العرب حينها أنواعا عديدة من الثورات تحت دافع التّهميش، الظلم والتفرقة في نظم بعض السياسات الملكية يومئذ.

لنذكر على سبيل الحصر "ثورة الأحباش" من اليمن التّي بدأت في القرن الثالث هجري حتّى القرن السادس للهجرة **203هـ-819م/569هـ-1174م**، أين تعدّدت المحاولات والنزاعات والحروب تحت طائل الإنفصال أو الإستقلال من الدولة العباسية إلى أن تمّ ذلك للأيوبيين في اليمن **(اليمن في العصر العباسي، موقع الالكتروني، 2019)**.

في زمن آخر جاءت كتابات "**عبد الرحمان بن خلدون**" **1332-1456** التّي صبغت بالطابع السوسيو تاريخي في دراسة المجتمعات والظواهر الإنسانية وفهم تفاعلاتها وقوانينها **(خلف الجرّاد، 2007، ص 77)**.

حيث قال "**عبد الرحمان بن خلدون**": " ...أنّ الإجتماع الإنساني ضروري ويعتبره الحكماء من طبيعة البشر المدني بطبعهم، أي لابدّ من حصول الإجتماع البشري، تحت نظام العمران الذّي يأتي عن طريق الملك، فلابدّ من وازع يدفع بعضهم ببعض لما في طباع النّاس من حيوانية العدوان أو الظلم أو العصبية المميتة **(ديباجة مجلة العمران، 2017، ص ص 240.02)**.

ومنه، نرى أنّ التهميش وإلغاء الآخر في حياة العمران الإجتماعي حاصل منذ القدم وهو من أنواع الظلم والعدوان أو كما قال ذلك العلامة "**بن خلدون**".

كما وقد كان التّهميش الطائفي والديني في العصور الوسطى بين "القرن الخامس" حتّى "القرن الخامس عشر" في أوجّ التوهّج المظلم المليء بالمعاناة، زيادة للطاعون الأسود المميت لأكثر من

ثلث سكّان اوروبا بين عامي:**1341-1350**، ناهيك عن الظلم، مفاسد الأخلاق واستبداد الهرطقة الدينية الكاثوليكية، ما ترتّب عنها ظهور حركات ثورية استهدفت العودة للمضامين الإجتماعية المؤسّسة على العدالة، التنوير لتكوين مجتمع أوروبي حديث (**موقع ويكيبيديا، 2019**).

كما جاءت حركات مناهضة للكنيسة خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر للفرسان الأرستقراطيين، الفلاحين، الفلاسفة، الأدباء، الشعراء ووصولا إلى أفكار العقود الاجتماعية ومبادئ تحقيق العدالة والمساواة عند كلٍّ من "**جون جاك روسو**" و "**جون لوك**" و "**بسمارك**" وقيام الثورات الشعبية في كلّ من فرنسا **1789-1799** واسبانيا **1836-1854**، وألمانيا **1848-1849** أو ما يعرف عليهم جميعا تحت اسم "الثورات الإجتماعية العمّالية"

أمّا عن تاريخ الجزائر الحديث، تجلّت مظاهر التّهميش والإقصاء بالعهد العثماني في تواتر حياة الأهالي الجزائريين، حيث أكدّت الدّراسات التاريخية للباحث "**حنيفي هلايلي**" (**2006، ص ص 204.189**) تعدّد مناحي التّهميش آنذاك في المجتمع الجزائري وتمّت عملياته بإبعاد الأهالي من الصفوة والطبقة المتعلّمة والأعيان من القبائل أو العشائر واقصائهم من المساهمة في أمور التّمثيل أو البعاثة الدبلوماسية أو تشكيلات السفارة أو النّيابة أو تقلّد المناصب الإدارية أو الإجتماعية أو الإقتصادية أو العسكرية.

وكأنّ الأمر هنا بلغة اليوم، يعبّر عن التّهميش النخبوي أو الفئوي أو التنظيمي المهيكل أو غير المهيكل في واقعنا المعيش.

للعودة لأوضاع الجزائريين في حقب زمنية ماضية، تؤكّد الدّراسات حصول الثورات وأنواع التمرّدات الشعبية للأهالي وقتئذ، مثل ذلك جاءت ثورة ابن الأحرش "**محمد بن عبد الله الشريف الملقّب بالبودالي**" **1505-1798** ليتمكّن بسحق "**عثمان باي**" حاكم قسنطينة في معركة "**واد زهور**" بمنطقة القل غرب ولاية سكيكدة حاليا.

في سياق العودة إلى أوروبا في الزمن المعاصر، كانت الحياة الإنسانية في أوروبا ابّان القرن التاسع عشر جدّ عشوائية وغير مخطّط لها، خاصّة على مستوى الحياة في المدن، فكانت النتائج المجتمعية متردّية جدّا، من الأمثلة الحيّة ما ذكره "**شارل ديكينز**" في كتابه "الأيّام القاسية" في مدينة " لندن".

كذلك، توصيف الرحّالة "**تين**" لأوضاع البروليتاريا الرثّة في مدينة "مانشستر" ووصف الحالة المزرية للفقراء والمهمّشين الإنكليز، هذا ما أعطى "**سان سيمون**" عام **1832** والعديد من

المصلحين الإجتماعيين والمفكّرين ورجال السياسة في وصف الحالات السالفة في مدن أوروبا تحت اسم "المدن المريضة" التّي تحتاج إلى علاج سوسيومديني أي عكس "المدن المثالية"(**عادل عوض، ص 43**)

في سياق الشأن المحلّي الحديث، عرف المجتمع الجزائري إبّان الإستعمار الفرنسي **1830-1962** أنواعا عديدة من التّهميش، الإقصاء وطمس الهويّات جرّاء سياسات الإستيطان أو التدمير الأوروبي الخالي من محتويات الكرامة، العدالة الإجتماعية، التّمايزات السياسية، المواثيق الإقتصادية والهويّات الثقافية.

فكان يطلق على الجزائريين في تلك الحقبة اسم "الآنديجان"، هذا في حدّ ذاته قمّة شعارات التّهجين والاقصاء، ممّا اضطر الأفراد والجماعات حينذاك حسب **الباحث** "**بلعمري رابح**" الحياة على هامش العصرنة الفرنسية المزعومة، فبات اختيار الأصالة أو التقوقع حول الثقافة التقليدية المبنية على البساطة، الحرفية والمهنية اليدوية.

زد إلى ذلك، الفرار من النّظرة الإزدرائية للكولون في وصفه للجزائريين بالخمول، الرجعية، العنف التوحّش، عدم الكفاءة والمرض النّفسي (**عبد الله بكوش، 2015، ص ص 20.05**).

إلى أن قامت الثورة الجزائرية يوم أول نوفمبر من عام **1954** لتعلن للعالم الكولونيالي أجمع نهاية العبودية، وقف العدوان، طمس الهوّية وأنواع الإلغاء الشعبي.

أمّا في المسار التاريخي الإنساني، كرّست ظاهرة الهامشين الذين ظهروا في العصر الحديث في القرن "التاسع العشر" وبداية "القرن العشرين" وإلى يومنا هذا واقعا مرّا، تمثّلت في حالات الشعب الفلسطيني، حالات المهاجرين، حالات السود الهنود الحمر ...إلخ.

إلى أن وصل الأمر من التّهميش عبر العالم تحت مسمّيات متنوّعة كالإقصاء، الإبعاد والحرمان ليصبح بذلك، مصطلح "**مهمّش**" لا يقتصر فقط على جماعات معيّنة إنّما يطلق أيضا على الأمم أو الأقاليم الفقيرة من العالم (**محسن عوض، ص 8**).

ليرتبط أيضا، أصل مفهوم الإستبعاد الإجتماعي في عهد رئيس الوزراء الفرنسي "**بيير مسمير**" والمؤلّف "**رينيه لينيور**" عندما ألّف كتابا موسوما "**المستبعدون**" سنة **1974**، أشار فيه إلى المستبعدين **Les Exclus** باعتبارهم طائفة كبيرة من الأفراد والجماعات المستبعدون من الإشباعات الإقتصادية، الإجتماعية والخدمات التّي تقدّمها الحكومة، سماتهم الأساسية الفقد وعدم التكيّف

الإجتماعي، ليتمثّلون في شرائح فاقدي الحظوة الإجتماعية من "المعاقين"، "المدمنين"، "العجزة" "المسنّين"، "المنحرفين" وكلّ من لا يستفيد من الضمان الصحّي الإجتماعي، وفي السنوات التّالية لطروحات "**رينيه لينيور**" تمّ تطوير المفهوم وتوسيع أفاقه، ليشمل جميع الأفراد المحرومين جزئيًا أو كليًا من المشاركة في مجتمعاتهم وفي المجالات المختلفة للحياة الإنسانية **(محمد عبد الكريم، 2012، ص 234)**.

كما وقد اقترن مفهوم الإقصاء الإجتماعي في فرنسا أيضا، في حالات عدم الدعم للمبعدين اجتماعيا بصفة رسمية من نظم الضمان أو الرعاية الإجتماعية **(حدة يوسف، ص 147)**.

الشاهد هنا، أنّ الحيثيات التاريخية لمدى درجات الإقصاء أو النبذ أو الرفض الإنساني للشعوب والمجتمعات تقترن بظاهرة التّهميش كمفهوم معاصر.

نعود أيضا، للفيلسوف وعالم الإجتماع الألماني "**جورج زيمل**" **1858-1918** في دراسته للغريب الذّي يستّقر بداخل مجتمع بديل، لكنّه يبقى على الهامش بشكل عام خارج البناء العام، بسبب عدم معرفته لآليات السير والمواكبة الإجتماعية، كما قد واكب "**رولان بارك**" **1928** ظاهرة التّهميش واستخرج إلى السطح مصطلح "**الإنسان المهمّش**" الذّي يقبع وسط التّعارض الإجتماعي نتيجة محاولات الإندماج، البحث عن الإعتراف والتّمكين وسط بيئة مغايرة للمهاجرين، أين يقع فيها المبعد في الحيرة والإختيار بين الثقافة السابقة والثقافة اللاحقة أو البديلة، في الكثير من المرّات يكون التعارض السالف منتجا لأنواع الإغترابات الإجتماعية أو النّفسية جرّاء عدم تكيّف الأفراد المهاجرين في الحياة الحضرية الجديدة **(بوداود سالم ورشيد طبال، 2008، ص ص 83.96)**.

وفي الدّراسات التركيبة الحضرية للولايات المتّحدة الأمريكية، أتى مفهوم التّهميش ملازما للعديد من المصطلحات الإجتماعية التّي عبّرت عن عدم الحظوة والتمكين في المجتمع الأمريكي، فمثل تلكم المفاهيم نجد مصطلح "**التغويت**" الذّي ينزاح من مصدر المفهوم "**الغيتو**" أو الطبقة الدنيّة في المجتمع وهي الجماعات المتكوّنة من الإثنيات أو الأقلّيات المهاجرة المتنوّعة في اللّون، اللّغة والدّين، هذه الفئات تقبع في الأحياء المعزولة المنعدمة من أدنى ضروريات الحياة وطالما كانت تشكّل خطرا في المجتمع الأمريكي حينذاك **(حدة يوسفي، ص 147)**.

هذا وعبّر أيضا عنها من قبل، "**كارل ماركس**"**1818-1883** بمفهوم "**حثالة المجتمع**".

زيادة لذلك، تمحورت الظاهرة الهامشية الحضرية في حدث التّمايز في المجتمع الأمريكي بين السّود البيض محلّيا وجماهيريا، فقد جاء في مجلّة "**دو آمريكان سوسيو لوجيكال**" في العدد الرابع عام **1971** للباحث "**روبرت جيبو**" من جامعة ووسكونسن عندما درس مجتمع السود الأمريكي:

- √ أنّ التّماثل أو الإندماج في المجتمع يقلّ كلّما كانت المنطقة بعيدة عن المدن أي في الأطراف.
- √ وكلّما كان التماثل أقلّ كلّما كانت درجة الإندماج والتّحضر أقل أيضا.
- √ ليستشهد "**روبرت جيبو**" أيضا في قوله: "...أنّ إقامة مجموعة من النّاس وحدها في منطقة معزولة عن غيرها، يشجّع على التّمايز والتفرقة وخلل التّمكين التّعليمي والإقتصادي والثقافي **(حكمت ياسين، 1972، ص ص 138.145)**.

وإلى زمن قريب من تسعينيات القرن الماضي، عرف مصطلح التهميش أو الإبعاد الإجتماعي شيوعا كبيرا أوساط السياسيين أو الباحثين في أوروبا، أمريكا والمملكة البريطانية، حيث استحدث رئيس الحكومة البريطاني "**توني بلير**" **يوم 08 ديسمبر1997** وحدة الإستبعاد الإجتماعي **SEU**، تمّ على إثرها إحصاء **4000** ألاف حي سكني حضري يعاني من الإقصاء، التّهميش، الفقر الحضري التخبّط في ويلات الإنحراف، الجريمة والمشاكل الإجتماعية عمومها.

أما في افريقيا، عرفت دولة جنوب افريقيا أنواعا عدّة من التّهميش والتفاوت إبّان حكم الأبارثيت بين السود والبيض سابقا، فالغريب في الأمر اليوم في إفريقيا الجنوبية حسب الباحث "**ابراهيم المليفي**"**(2011، ص ص 36.56)** **أنّ** الموازين انقلبت في عصر الهامشية المادّية، بين معاناة الأمس ومعاناة اليوم، حيث أضحت تجلّيات التّهميش الحضري، ليس بسبب أكواخ الصّفيح أو بؤس الأفارقة، إنّما بسبب التّهميش المادّي ورؤية الشحّاذين البيض في عواصم المدن يستعطفون المارّة مثلهم مثل البؤساء من السود.

وفي وقتنا الراهن أيضا، تعرف البرازيل حسب الباحث "**روبرت مولتو**" أنواع التّهميش والإقصاء في زمن العولمة بين المهمّشين ذوي الأصول الآفروآسيوية وظهور أكثر من نوع من الجماعات المدينية الإنحرافية، الطائفية، الدينية، الفساد الأخلاقي وبروز الهجانة الاخلاقية باسم الخلاعة المثلية والتحرّر الزائف.

ممّا سلف، نستشهد بقول "**الباحث معن خليل عمر**"**(2009، ص ص 121.122)** "... أنّ التاريخ الإنساني مليء بالبؤس، الشّقاء، العذاب، الألم والويلات المريعة، أي أنّ الجنس البشري لا طالما

استخدم مضامين القوة وقهر المستضعفين والفئات البائسة، ليمارس عليهم سلطة الهيمنة، التّعالي بطرق التّحيّز الإجتماعي أو الإبعاد أو العزل أو التّهميش.

ثانيا-أسباب ودوافع التّهميش في المجتمع:

ظاهرة التّهميش من الظواهر غير الحضرية التّي سايرت اهتمام العلوم الإجتماعية والإنسانية الحديثة، كونها ترتبط بحياة الإنسان بتواترها وتواصلها من جيل إلى جيل.

هذا وقد تنامت هذه المشكلة عن طريق عدّة عوامل وعلل، لهذا نجد حيثيات انتشارها غير الحضري في أيّ مجتمع محلّي، من خلال مؤسساته المجتمعية.

من ثمّة، يكمن حدوث ظاهرة التّهميش في المجتمعات الإنسانية بحسب عدّة دوافع، استقيناها من دراسة هامّة حول قضايا التّهميش في المجتمعات والصادرة عن مجموعة من الباحثين المنتسبين **للجنة الإقتصادية والإجتماعية لجنوب غرب آسيا *الإسكوا*(2011، ص ص 9.8).**

حيث أبرزوا جملة من عوامل وأسباب التّهميش أو الإبعاد الإجتماعي تمثّلت في ستّة عوامل رئيسية هي:

"العوامل الذاتية أو الفردية"، "العوامل المجتمعية"، "العوامل السياسية"، "العوامل الإجتماعية" "العوامل الثقافية أو التاريخية"، "العوامل الإقتصادية"، "العوامل الإثنية.

✓ العامل **الذاتي الفردي:**

ضمن هذا العامل، يأتي وضع المهمّشين في المجتمع وفق حالاتهم الإجتماعية النّفسية بين القلق أو الإستياء، خاصّة عند شعور المهمّش اجتماعيا نفسه، غير قادر على تحقيق طموحاته أو طموحات القريبين منه، كما يتأتّى أيضا عامل التّهميش الفردي في المجتمع وفق مسلكين أساسيين:

- **المسلك الأوّل**، خاص بإختيار إقصاء الذّات الإنسانية كراهية أو طواعية.
- **المسلك الثاني**، سمته الإرادية باعتباره خطّة أو طريقة يفضّلها بعض الأفراد في المجتمعات لغايات اجتماعية أو نفسية أو نفعية.

✓ العامل **المجتمعي:**

إنّ واقع التّهميش في البيئات الحضرية، يحصل بسبب الصّراعات أو التسابق نحو الأهواء المادّية النّفسية أو محاولات السيطرة لاحتلال المكانات في مؤسّسات البناء العام من المجتمع الحضري.

من ثمّة، نرى أنّ علاقة ظاهرة التّهميش الحضري بالغة الأثر المجتمعي، من حيث التركيبة المدينية، التّي تُبْنَى على التمدّن أو من عدمه، مع ظهور ما يسمّى الصراع الطبقي.
لترجع أسباب وجود الهامشيين في المجتمعات الحضرية إلى المجتمع بشقّيه المحلّي والجماهيري وليس إلى السلطة المركزية فقط.

فالحاكم الفعلي حسب رأي الباحث "**رائد فهمي**" هو المجتمع الصغير الذّي يتكوّن من الساكنة بين النّظم، المعايير، التقاليد والأوضاع السائدة، في حين السلطة تتجاوز ظاهرة التّهميش الحضري باسم التنمية وإحداث التّغيير المجتمعي ككلّ.

فمجتمع الميكرو هو الحاكم الفعلي، فقد يحدث التّهميش بحسب التغيير المناطقي للهامشية الحضرية، حين تصبح مناطق حضرية مركزية هامشية والعكس صحيح، فيصبح الحظيّ مقصِيًا والمهمّش بالأمس يبيت محظيّا، لتتأتّى الظاهرة بفعل صراع الأجيال أيضا، حينها يُهَمَّشْ جيل اليوم، الجيل الذّي سبقه، كما ويحدث التّهميش في مستوى العلاقات ضمن الأسر داخل المدينة الواحدة، أين يكون أحدهم في المركز والآخر على الهامش (**رائد فهمي، الحوار المتمدّن، 2005**)

✓ العامل **السياسي**:

ركز الباحث "**محمد بودرمين**"(**ص 137**) على العامل السياسي المكوّن لظاهرة التّهميش في المجتمع ككلّ، واعتبر مكانة الأفراد ضمن مجتمعاتهم المحلّية، تتأثّر بدرجة الحظوة من عدمها أو من درجة القرب أو البعد من دوائر الحكم، ليزيد التأثير في ظلّ الأوليغارشية، أين تتصاعد فيها قِوَى التمكين الزائف، النفاق السياسي، سيادة التخوين...إلخ، ليتمّ التّهميش هنا وفق مستويين متمايزين:

- ✧ **المستوى الأول**، مقرّون باستبعاد الصفوة والحلول دون مشاركتها، ممّا يتمخّض عن هذا الأمر صعود المتسلّقة والشللية والإنتهازية السياسية.
- ✧ **المستوى الثاني**، متعلّق بالإستبعاد الحضري للطبقات الإجتماعية المتوسّطة والحيلولة دون مشاركتهم في تناول قضايا ومشكلاتهم المدينية، هذا ما يدعو بالهامشيين إلى العزلة.

أو كما يقول الباحث "**محمد عوض**"(**2012، ص 09**) "غياب ثقافة المشاركة في النظم الشمولية بإعتبارها المسؤولة عن تحديد مستويات إدماج الأفراد أو إقصائهم، هذا ما يدعو إلى القطيعة.

✓ **العامل الاقتصادي:**

يتنامى مفهوم التّهميش من الهامشية الإقتصادية، كونها من أبرز محدّدات مظاهر الحرمان المادّي فالعامل الاقتصادي، يعمل على استبعاد أو إدماج الأفراد والجماعات، هذا الأمر المتناقض يؤدّي لا محال لبروز عدّة أنواع من الصراعات المجتمعية، نتيجة الهشاشة الاقتصادية، تباين توزيع رأس المال الاقتصادي، سلبية الطبقية بين صِفَتَيْ المتمكّنين والفاقدين **(محمد بودرمين، ص 184)**.

- ✧ **الصفة الأولى**، تنبع من أصحاب "**الحيازة المادّية**" لتنبز به الهامشيين بسمات العجز أو التواكل أو ثقافة الفقر أو عدم التحلّي بالمسؤوليات.
- ✧ **الصفة الثانية**، أي التشكيك فتنبع من أصحاب الهامشية أو العوز الإقتصادي، فتتّهم الطبقة الأخرى بعدم الشرعية أو الإلتوائية في طرق الإستحواذ المادّي.

من ثمّة، يستند قياس الإقصاء الإقتصادي في المجتمعات الحضرية على المرتكزات التالية:

- ☆ تحليل وضعية الأفراد في سوق العمل أي بين العلاقة بين "المشتغلين" و"العاطلين".
- ☆ تحديد من يوجد داخل هذه السوق أو خارجها وفق عمل مستويين بين "الإقتصاد الرسمي" و"الإقتصاد الموازي" وبين "القطاع النظامي" و "القطاع غير النظامي" **(محسن عوض، ص 09)**.
- ☆ تحديد المكانة الإجتماعية لمالكي الثروة والحظوة أو البؤس الإجتماعي للمعدمين اقتصاديا.

✓ **العامل الثقافي:**

شهد التاريخ الإنساني العديد من حالات الإقصاء التّي ارتكزت على أسباب ثقافية، تؤدّي إلى إلغاء الأنا الفوقي للآخر المتدنّي.

حيث يتأتّى العامل الثقافي هنا أيضا، وفق عوامل الكراهية ونبذ الأخر من جهة والنظرة الفوقية لصاحب المكانة والدور إلى صاحب الدنوّ الإجتماعي، جرّاء سماته المرتبطة بالتدنّي التعليمي التشاؤمية، السوداوية في ذوات المهمّشين، مضامين الخرافة، القدرية، فقدان الطالع، من جهة أخرى، بالإضافة إلى عوامل سلوكية على أساس ثقافة الفقر والحثالة المجتمعية، هذه الأسباب تجمع في كثير من الأحيان، على تعميق حالات الإقصاء.

✓ **العامل الإثني:**

يعدّ هذا العامل من أقدم عوامل التّهميش الإجتماعي، فهو حاصل في آليات التمييز بين الأقلّيات الطوائف، الجماعات العرقية، الدينية، الإثنية أو بدوافع تاريخية بين الأغلبية من سكّان المجتمع الواحد وحرمان تلك الأقلّيات من الخدمات المجتمعية أو من التمثيل السياسي.

أين تحاول هذه الأقلّيات حسب الباحث "**معن خليل عمر**"(**1999، ص 122**) إلى الإندماج المجتمعي بأفضل الوسائل المتاحة لها وفق محورين متقاطعين:

✧ **العامل الأول**، مرتبط بالواقع السلبي الذّي يصفه الباحث "**محسن عوض**" في تعايش الأقليات في بعض المجتمعات نتيجة افتقارهم للحقوق في جميع المجالات الحياتية (**2012، ص 9**).

✧ **العامل الثاني**، يتجلّى في المجتمعات المتخلّفة في واقع بعض الجماعات التّي تشكّل الأدرع الصلبة للنظم الحاكمة وتحمي مصالحها وتدعّم مكاناتها ومكتسباتها مقابل مبدأ الولاء غير المتناهي.

ممّا أفضى بالأمور في المجتمعات إلى إفراز وقائع:

◊ تعميق بؤر التوتّر الذّي يؤدّي إلى تصدّع أنسجة الأبنية الإجتماعية في المجتمعات ككلّ،

◊ تعميق فوارق السمات الفيزيقية للجنس البشري ما بين خاصّيات اللون البشري أو النوع العرقي أو المذهب الطائفي، مثل تلكم التجلّيات التّي حصلت عبر العالم حدوث:

✓ حروب الدينية عبر العالم، مثل حرب المائة عام في أوروبا بين الكاثوليك والبروتستانت.

✓ الحملات الصليبية على المسلمين، النزاعات الحالية غير السلمية بين النحل والفرق الإسلاموية في بلدان العراق واليمن والشام ونيجيريا.

✓ بالإضافة للحروب الأهلية في رواندا بسبب العرقية بين طائفتي "**الهوتو**" و"**التوتسي**"...إلخ.

✓ كما وقد حدث فعل التّهميش أثناء حكم "الأبارثيت" في جنوب افريقيا، أين قسّم المجتمع الواحد آنذاك إلى طبقات على أساس العرق، اللون والدين بين الأفارقة السمر، والبيض الأوروبيين.

✓ كذلك الأسيويين من الهنود وإندونيسيا وسكّان آسيا الشرقية والمولّدون، ومثله ما جاء به الباحث "**دومنيك فيدال**" (**2009، ص ص 204.203**).

◊ تأصيل جدلية التّهميش والإدماج في مجتمع جنوب افريقيا ومجتمعات أمريكا الجنوبية بين أصول وأصحاب لون البشرة مستعملين بذلك، منتوج التّهميش المقابل للعنصرية بين

المصطلحين "**Non Blanc -Blanc**" إلى آخر ذلك من الشواهد التّي تحمل عوامل التّهميش الإتني في المجتمعات عبر العالم.

- كما خلصت أيضا الدراسة التحليلية لكلّ من الباحثين "**محمود عبد العليم محمد سليمان**" و "**هدى أحمد الديب**" بعنوان **مخاطر الإستبعاد الإجتماعي على الدولة والمجتمع (2015، ص ص 65.56)** إلى رؤى أخرى متّصلة بأسباب الإستبعاد الإجتماعي المنبثقة من رؤى ثلاثة مدارس فكرية هي:

- **المدرسة الأولى**، تضع تحليلاتها على الأفراد المبعدين اجتماعيا باعتبار المسؤولية على عاتقهم وأنّ وضعياتهم الدونية في مجتمعاتهم نتيجة عدم محاولتهم في تغيير الأوضاع السائدة.
- **المدرسة الثاني**، تؤكد أهمية دور النّظم في إحداث عامل التّهميش في المجتمعات بدوافع القصدية أو عدم القصدية في الحدث، وقد يحصل الإستبعاد وفق قالبين متناظرين:
  - **القالب الأوّل**، هو حصيلة خلل القوى البنيوية في المجتمع الحضري لتهميش الأفراد أو الجماعات، فهو غير مقصود بحسبهم أو على الأقل خارج نطاق السيطرة.
  - **القالب الثاني**، يكمن في عدم امتلاك المبعدين أو المهمّشين في المجتمع فرص معالجة وتغيير وضعياتهم الصفرية.
- **المدرسة الثالثة**، تنطلق من كون التمييز، نقص الحقوق بالنسبة للمهمّشين، سبب تهميشهم مردّه إلى قوة الفئات المهيمنة ودنوّ مكانة المبعدين اجتماعيا وأنّ مراتبهم في أسفل قاع المدن ممّا تجعلهم يلقون اللّوم على صفوة مجتمع مدنهم من ملّاك الثروة.

ثالثا-الأبعاد المرتبطة بقضايا ظاهرة التّهميش:

ترتبط أبعاد ظاهرة التّهميش حضريا ومجتمعيا بحسب مؤشّرات الأبعاد المؤسّساتية التّالية:

البعد الإقتصادي:

يتشكّل هذا البعد ضمن سياق "الهامشية الاقتصادية" التّي تحمل مؤشرات غياب الإندماج بعالم الشغل وارتباط المهمّشين بعوامل أنواع البطالة، العطالة المهنية، الإخفاق في المشاريع، عدم الإستقرار المادّي، الإفلاس، ضآلة الأجر، انخفاض مستوى الدخل، القبوع في دائرة الفقر الحضري...إلخ. **(سالم بوداود ورشيد طبال، 2008، ص 90).**

الوضع السالف للمهمّشين في مجتمع المدينة، أشار إليه من قبل المفكّر الجزائري "**مالك بن نبي**" **(عن دار الوعي، 2013، ص 80)** وأعطى لنا فكرة سديدة تخدم أطر تحقيق التوازنات الإجتماعية وفق فكرة نبذ التّهميش المديني، حيث أقرّ بمسلّمتين يكاد وجودهما ينعدم في حياة أصناف الهامشية الحضرية اليوم:

- **المسلّمة الأولى**، ترتبط بحقّ كلّ فرد في مجتمعه المحلّي بلقمة عيش لكلّ فم.
- **المسلّمة الثانية**، تتمحور حول واجب وضرورة العمل لكلّ فرد في مجتمعه الجماهيري ككلّ.

زد إلى ذلك، يرتبط بعد الهامشية الإقتصادية بحيثيات احتلال أفراد الهامشية للقطاع غير الرسمي المديني تحت دوافع التكسّب أو التملّص من الحرمان والفقر.

أين تتّسم أشغالهم في هذا القطاع حسب الباحث "**اسماعيل قيرة**" بالعرضية واللّارسمية، حيث لا يتمتّع مزاولوه بمزايا العمل الدائم **(ابراهيم توهامي، 1998، ص ص 62.61)**.

كما يوجد فيه أنواع التناقضات على مستوى التعامل مع فئات القطاع غير الرسمي من قبل الجهات المخوّلة والمتحكّمة في الأوضاع المجتمعية عموما، مع وجود جسور مانعة تتعلّق بأفراد التجوال المهني أو الباعة الجائلين وما يقابلهم من أزمات اجتماعية وثقافية لصيقة بالوصم الهامشي المديني الوضيع.

وعبّر الباحث "**رائد فهمي**": عن رأيه في هذا الصدد وناقش قضيّة الفئات الهامشية في المجتمعات واعتبرها متشعبة الأبعاد، خاصّة لمّا تتعلّق بالقضايا السياسية، الإقتصادية والإجتماعية، حيث طرح الباحث مسألتين أساسيتين في تحديد أبعاد الهامشية الاقتصادية:

- **المسألة الأوّلى**، حدّدها في كيفية التعرّف على الفئات الهامشية في المجتمع؟
- **المسألة الثانية**، التّي تخصّ أبعاد التّهميش وبالنسبة إلى أيّ معيار نحدّد به شرائح التّهميش؟

من هذا الطرح، أعطى الباحث "**رائد فهمي**" رأيه وقدّره في التوقّف عند العامل الإقتصادي لتحديد فئات التّهميش أو مجتمع الهامش الذّي يتحدّد وفق عدم الإندماج في نظام معيّن.

هذه الفئات الفاعلة تنشط في حيّز غير منظّم، غير خاضع للضوابط الإقتصادية السائدة وتتميز بأنماط سلوكية ونفسية معروفة ضمن نشاطات شرائح المجتمع المحلّي **(موقع الحوار المتمدّن، 2005)**.

البعد السوسيونفسي:

نتحدّث هنا في هذا البعد المركّب لظاهرة التّهميش وفق "**الهامشية النفسية**"، المتمثّلة في فقد الفرد المهمّش للمعايير الإجتماعية ووجود العبثية، العدمية، الجمود، الفراغ السوسيونفسي لأفراد الهامشيين في الأوساط الحضرية، لتقلّ فيهم الروابط الإجتماعية وتتنامى في ذواتهم النزعة الفردية المعزولة، دائما ما يتمثّلون في شباب البطالين، المدمنين، المطلّقات، الأرامل، المتقاعدين، المعاقين المرضى النفسيّين، المشرّدين، الممسوخين والحثالة.

البعد الإجتماعي:

تتمظهر "الهامشية الإجتماعية" بسياق مضامين الترهّلات الإجتماعية للمهمّشين في الفضاءات الحضرية وفق "**اللّامعيارية**" من خلال عدّة مؤشّرات سلبية، لعلّ من أبرزها ما يلي:

- تنامى فيهم مضامين الإنحلال الخلقي وضياعهم في رغباتهم السلبية المؤدّية إلى الإحساس بالفقد والتيه الإجتماعِيَيْن واتّخاذ العزلة المكانية والحسّية كبديل للواقع المزري المعاش مع الميل البعض منهم إلى العدوانية وبدائل العنف والتخريب **(بن يوسف وليد، 2017، ص ص 138.121)**.
- تزايد الإنهيارات البنائية والروابط العلائقية كروابط الدم والقرابة ومنها التفكّكات الأسرية مثل التأخر عن الزواج، حالات الطلاق، العنف الأسري، جنوح الأحداث وأنواع التسرّبات المدرسية.
- أنواع الأمراض الإجتماعية وفقدان المعيارية الجمعية والتغيّرات على المستوى القيمي وبروز قيم هجينة سلبية، بدل القيم الأصيلة المتجذّرة في المجتمع.
- ناهيك عن وجود حالتين رئيسيتين من الأنوميا الاجتماعية في ذوات المهمّشين هما:

✧ **الحالة الأولى**، ترتبط بنوع الإنتحار الأنومي" **le suicide anomique** " في الأوساط الحضرية، الذّي عندما تتفاقم حدّته، يصبح ظاهرة اجتماعية معبّرة عن أنواع العنوف وحدّة الهامشية في مجتمعات المدن، فحسب "**اميل دوركايم**" عدم اندماجهم اجتماعيا جرّاء عدم التوافق والتفاعل الإجتماعِيَيْن في فضاءات الحضرية أو في الحياة ككلّ، أين يلج الأفراد في هذه الأوضاع حسب "**جاكوب**" إلى العزلة التدريجية عن العلاقات الإجتماعية والإحساس بفقدان الأمل **(رماش عبد الوهاب، 2017، ص ص 163.160)** أو يرجع ذلك الإرتباط بين اللّامعيارية وبين نمط الحياة بمعنى ثقافة التّهميش أو مثل ما ذهب إليه " **ألفرد آدلر**"، أين تقترن أساليب الحياة عند الهامشيين مع الإضطرابات النّفسية والمشاكل الإجتماعية، ووجود أنواع جمّة من الخلل الإجتماعي وعوامل مركّبات النقص عند الأفراد أو الجماعات المتخلخلة إجتماعيا.

✧ **الحالة الثانية**، تنمّ من الأنوميا الإجتماعية المصاحبة للهامشية الإجتماعية المرتبطة بمظاهر الإغتراب الإجتماعي والنّفسي، حيث يعدّان من أبعاد الإغتراب الإنساني كما تحدّث عنه الفيلسوف "**بول ريكور**"(**2010، ص 10**) والذّي ينبثق على إثره عدّة مضامين دلالية تحمل نفس التأثير في وضعيات المهمّشين نفسيا وإجتماعيا مثل "الإحباط"، "الخيبة"، "اليأس"، "التقهقر النّفسي"، "الغربة الإجتماعية"، "الضبابية الإجتماعية" و"عدم استشراف الآمال والتطلّعات".

البعد السياسي:

يرتبط هذا البعد بسياق "الهامشية السياسية"، هذه الآخيرة تتعلّق بحدث إستقالة المهمّشين من المشاركة السياسية في البيئة الحضرية، كذلك بتلاقح الهامشي وضبابيته مع قيم المواطنة، المساواة والإبعاد من النقلات التنموية، ناهيك عن عدم مساهمته في أحداث المؤسّسات النظامية، العمل الجمعوي والحزبي على المستويين المحلّي والجماهيري.

بالإضافة، إلى تخندق المقصيّين في العزلة أيضا، جرّاء غياب ثقافة المشاركة السياسية من جهة داخل مدينته، وللخضوع الجبري للسلطة الحاكمة محلّيا ووجماهريا، نتيجة تراكمات العزل أو القدرية أو الخنوع من جهة أو وجود صنف من المهمّشين الطفيليين المتزلّفين للسلطة من جهة أخرى.

البعد الثقافي:

يرتبط هذا البعد أساسا بسياق "الهامشية الثقافية"، فهي تتمحور حول مدى تبنّي المهمّشين لثقافة الفقر وتوارث الهامشية وارتباطهم بمضامين القدرية، اللّامبالاة، الإذعان، الخضوع، الشكّ، الريبة والتشاؤم، فقدان التطلّعات، التدنّي في المستويات التّعليمية، نقص المهارة الفنّية لأفراد الهامشية في المجتمع الحضري والإفتقار لتطلّعات مكوّنات التّمكين المعرفي أو الثقافي النّوعي أو الكمّي وارتباط ذلك بثقافة غياب الوعي وعدم البدار في تغيير مصائرهم والقبوع ضمن براثن الفقر الحضري والتّهميش المجتمعي.

البعد الإيكولوجي:

يرتبط هذا البعد "بالهامشية الحضرية الايكولوجية" وبوجود الخلل على مستوى الكثافة السكّانية في بيئات التّهميش كالمناطق المتخلّفة، العشوائيات، مدن الصفيح، مناطق الظلّ والمجتمعات المحلّية العميقة، كما يتأتّى هذا البعد وفق سيرورتين متلازمتين:

✧ **السيرورة الأولى**، ترتبط بفيزيقية السكن الهامشي الذّي يفتقر إلى معايير الإسكان المتعارف عليه بين الأمم والشعوب المتقدّمة، فخير ما نستدلّ به في هذا الباب من براهين، ما جاء به

"**أحمد بن محمد الأندلسي**" في مجال فضل شساعة المسكن للإنسان ومدى جاهزيته وتماثله للحياة الكريمة للأفراد والجماعات، أي أنّ لدّة البنيان والعمران دهر بحاله، أي كلّما نظرت إليه تجدّدت لدّته في قلبك وحسنه في عينيك (**تج: عبد المجيد الترجيني، 2006، ص ص 248.247**).

- **السيرورة الثانية**، من البعد الإيكولوجي للتّهميش فتتعلّق بسوء الرعاية أو الخدمات الصحّية المكانية أو الجسمية للفئات الهامشية وعلاقتها بتجلّيات الإغتراب النّفسي الإجتماعي ومظاهر الباثولوجيا الإجتماعية وتفشّي مظاهر العنف الحضري.

البعد الإنساني:

أمّا فيما يخصّ هذا البعد، فهو يتلاقح مع الهامشية الإنسانية، ليتحدّث عنها الباحث "**حسين سرمك**"، واعتقاده أنّ تحديد ظاهرة الهامشيين تتجاوز النطاق النفسي الإجتماعي إلى ما هو إنساني.

فالهامشيون، يمثّلون ظاهرة ومشكلة في آن واحد، تنطوي على بعد إنساني وأنّها لا تختصّ على فئة اجتماعية محدّدة، فهناك المواطن المهمّش، المرأة المهمّشة، المنطقة المهمّشة، الدولة المهمّشة...إلخ.

أي أنّ حدوث دلالات الهامشية الإنسانية وفق معاني حبّ التغطرس والسيطرة للأنا المتمكّن صاحب القوّة والنفوذ على الآخر الضعيف المتّدني (**موقع الحوار المتمدّن، 2005**).

رابعا-أنواع وتصنيفات ظاهرة التّهميش:

يرى الكثير من الباحثين أنّ هناك صعوبة بالغة في تصنيف ظاهرة التّهميش، يكمن هذا الإختلاف في وجهات النّظر التي تبنّاها العلماء والمنظّرون في دراساتهم لإشكالية التّهميش الحضري والحرمان المجتمعي، ناهيك عن تشعّب أهدافهم ومقاصدهم المختلفة.

زد على ذلك، وجود الزئبقية في العلاقات بين معاني التّهميش ذاته مع العديد من المفاهيم مثل "الإستبعاد الإجتماعي"، "الحرمان الإجتماعي" "الإقصاء الإجتماعي"، المحاصرة الإجتماعية...إلخ.

ضمن هذا المنوال، نعرض أهمّ تصنيفات ظاهرة التّهميش الحضري محلّيا أو جماهيريا بحسب التصنيفات التّالية:

1-التّهميش من حيث مؤسّسات المجتمع:

تعرض الدّراسة الرّاهنة أبرز أنواع التصنيفات المؤسّساتية لظاهرة التّهميش في المجتمعات والتّي سندرجها تباعا بحسب الأصناف التّالية:

التهميش السياسي:

يعتبر الفيلسوف اليوناني "**آريسطو**" من الأوائل الذّين وضعوا تصانيف الأنظمة السياسية كالملكية والأوليغارشية والديمقراطية وأضاف تصانيف أخرى لأشكال الحكومات الصالحة والحكومات الطالحة.

فقد كانت أطروحاته على درجة عالية من الدقّة والعمق، هذا ما دعّمه المؤرخ اليوناني "**زيللر**" الذّي أقرّ فيها بأسس الحياة السياسية المتكاملة عموما، يهدف هذا التصنيف، لتحقيق الدولة الفاضلة التّي ترتكز على الحقوق والواجبات (**باديس بوشحمة، 2014، ص ص 231.211**).

كما وتعتبر السياسة بمثابة حسن رعاية وقيادة البشر إلى برّ الأمان وهي تحقيق العدالة وسبل الرشاد وسياسة النّاس في معاشهم، أمنهم وتحسين أمورهم الإجتماعية من تناقضات العهر السياسي القائم على الجور والإستبداد (**ابن أبي الرّبيع،1983، ص 28**).

تبعا لذلك، أقرّ عالم علم الإجتماع السياسي الأمريكي "**ليبست**" أنّ استقرار المجتمعات يمثّل نقطة محورية وأساسية لبناء المؤسّسات المجتمعية، ناهيك عن وجود الحواصل الصراعات السياسية والاجتماعية التّي تؤدّي الى التغيّرات في توزيع القوى في المجتمعات عموما (**محمد السويدي،1990، ص ص 13.11**)

انطلاقا من الإرهاص أعلاه، فإنّ التّهميش السياسي مردّه في المجتمعات إلى أنواع الإقصاء المقصود أو غير المقصود لفئات معيّنة من المجتمع، فالتّهميش هنا متعلّق بالقرارات السياسية والإجتماعية الهامّة في الحياة الحضرية، كما تتأتّى الهامشية السياسية بروابط العمليات التشاركية للأفراد من عدمها ، ناهيك عن غياب أنماط التّشاكل ضمن حيثيات أعمال النّوادي أو الأحزاب أو الجمعيات أو الرؤى السياسية العامّة، زيادة عن الإكتفاء بالبحث عن متطلّبات العيش للمأكل المشرب، الصحّة، الإحتواء العائلي والمهني (**بوقبس نديره، ص ص 28.15**).

ضمن هذا الإطار، فالتّهميش السياسي في المجتمع الحضري نوعان:

- **النوع الأوّل**، يتمثّل في تهميش الأفراد لذواتهم سياسيا ضمن مجتمعهم أو بيئتهم المحلّية، أيضا يعرف هذا النوع من الهامشية السياسية من واقع عدم اكتراث الأفراد والجماعات بما يدور حولهم من القضايا والأحداث السياسية الراهنة أو الشائكة والمعاشة حول الأوضاع السّائدة.

فالهامشيون هنا، نراهم لا يكترثون بالمساهمة في المؤسّسات النّظامية ولا يشاركون في الإستحقاقات نتيجة لأنواع الرفض للنّفاق السياسي الممارس ضدّهم، هذا الأمر مخّض لدينا وجود ثلاث مستويات من التّهميش السياسي المجتمع الحضري هي:

- ◊ **المستوى الأوّل**، مرتبط "بمهمّشي المستويات التّعليمية المتدنّية" والفاقدين لثقافة الوعي السياسي
- ◊ **المستوى الثّاني**، يرتبط "بمهمّشي المستويات التّعليمية المتوسّطة" التّي تفتقر لأفكار قادة الرأي والنماذج السياسية من أجل تأطيرها ودفعها للمشاركة السياسية أو الجمعوية.
- ◊ **المستوى الثالث**، يتعلّق "بمهمّشي المستويات النخبوية أو طلائع المجتمع" محلّيا أو جماهيريا التّي استقالت من العمل الجمعوي السياسي، نتيجة سياسات الإقصاء القصري وملابسات الدعارة السياسية في المجتمعات المتخلّفة.

كما ويكون فعل التّهميش هنا حاصل في فئة الصفوة من المجتمعات عموما في نخبها وكتّابها وفنّانيها الملتزمة بقضايا المجتمع العميق، حيث ينتهج غالبا الإقصاء والحرمان السياسي للنخب من قبل السياسات الإقصائية المنتهجة لسلط الأنظمة الشمولية أو الدكتاتوريات أو الدول البوليسية عبر العالم عموما.

قد يتأزّم حال النخب الملتزمة في واقع الأنظمة السلبية السالفة، إلى حدّ تجريمهم أو تحميلهم مسؤوليات تدابير الأوضاع السائدة المتعفّنة، على الرغم من الهشاشة التّي يعانون منها أو قلّة حيلتهم أو افتقارهم للوسائل أو التمكين (**زهير الخويلدي، 2019**).

وفي منوال الهامشية السياسية أيضا، أعطى الباحث "**المنصف ونّاس**" (**1991، ص ص 76.73**) تأسّفه على حال النخب العربية وأعطى توصيفا متردّي للتمكين السياسي والمشاركة في صنع القرار واحداث بوادر التنمية المقيّدة في الأوضاع التّالية:

- ✓ النخب الثقافية الطلائعية اليوم لا تزال استطاعتها هيّنة للوصول الى شرعية نظم الحكم أو المشاركة فيه.
- ✓ تبنّي النظرة الأحادية التّي تحكم بعض المثقّفين في احداث الإنعكاس السياسي عموما.
- ✓ القبوع في الهامشية السياسية وفق آليات التفرّج الصامت أو التلذّذ بالفشل أو الهجرة أو حتمية القبوع في فخّ الإنتهازية أو عدم الإلتزام بقضايا مجتمعاتهم محلّيا، وطنيا وقطريا.

زيادة لذلك، ترتبط عوامل التّهميش السياسي أيضا بالمماطلات وزعزعة منظومات النّزاهة والعدالة في العمق الاجتماعي أو كما تحدّث عنه الباحث "**أحمد عبد السلام سليم**"(**2012، ص 116**) والذّي استنبطنا من خلاله، حتميات جدلية لوجود أو غياب:

- ✓ التكامل البنّاء على مستوى تحقيق الثّقة بين الحاكم والمحكومين وتكريس مبادئ المحاسبة.
- ✓ مراجعة القوانين والتشريعات والرقابة القضائية وفسح المجال الأوسع للسلطة الإعلامية الرابعة.
- ✓ الرقابة على مستوى المؤسّسات وترشيد أنماط الحوكمة والحكم الراشد وتحقيق أنواع المسائلات النوعية الشعبية.

من ثمّة، تتحقّق التمنيات وتغيب بذلك مظاهر التّهميش السياسي في المجتمع، هذا وإن صلحت النّيات وكرّست على أرضية الواقع بطبيعة الحال.

☆ **النوع الثّاني**، يقوم على تهميش الحاكم أو السلط القيّمة على الحكم للرعيّة أو فئة من أفراد المجتمع، حيث يقترن هذا النّوع من التّهميش أيضا بحكم الأقلّية الموسومة بالإستبداد القائم على استبعاد النخب قهرا أو جبرا أو تغافلا أو عمدا أو حتّى جهلا.

كما يوسم أصحاب هذا النّوع أيضا بأشباه رجالات السياسة في زمن الرداءة أو كما قال ذلك "**عبد الحميد مهري**"، في وصف الرداءة السياسية في الوقت الماضي القريب.

والهامشية السياسية عند الباحث "**اسماعيل قيرة**"(**2007، ص ص 28.13**) تكمن في تقلّد أصحاب المناصب والرتب الإدارية في مؤسّسات الدولة بحسب السمات المترهّلة التّالية:

- ✍ التملّق السياسي، الإنتهازية، العشائرية، العنف الميكيافيلي والخبث الاجتماعي، أي تحت شعارات شيوع الوعود الكاذبة والأنانية المفرطة.
- ✍ الطّعن من الخلف، الضرب تحت الأحزمة وكلّ هذا يقوم ويتأسّس على كاهل الهامشية السياسية للرّعية القابعة ضمن نطاقات التخويف والإقصاء والعنف والقطائع سياسيا، اجتماعيا واقتصاديا.

في السّياق ذاته، عدّد الباحث "**محمد بودرمين**"(**ص ص120.146**) نتائج التّهميش السياسي في المجتمع وأسّس لإفرازاتها العفنة كما يلي:

- ⊗ اتّساع قواعد النّقد الخفيّ وتنامي أشكال المعارضة السلبية، لنضيف عن ذلك في وقتنا الرّاهن بروز ما يسمّى سيطرة البنى العميقة على المشاهد السياسية، وظهور أنواع المعارضة السياسية المميّعة.

- ⊗ بالإضافة إلى العمل الهامشي السياسي على مستوى الفضاءات الإعلامية البديلة.
- ⊗ وجود العلاقات التبادلية بين السلط الحاكمة والنفعيين وأصحاب المال الفاسد.
- ⊗ ابعاد الكفاءات والنّخب وتعطيل كم هائل من الطاقات التّي تحاول تغيير الأوضاع السائدة.
- ⊗ غياب التنظيم المؤسّساتي الذّي يكفل للأفراد المشاركة في قضاياهم ومشكلاتهم، ممّا يفضي بالأمور إلى الإستقالة الإجتماعية أو البحث عن بدائل، قد تكون شاذّة عن معايير المجتمع محلّيا وجماهيريا أو قد تؤدى لأنواع التمرّد والثورة والعنف الحضري.

التّهميش الإجتماعي:

التّهميش الإجتماعي هو المجال أو الإطار الزمنكاني الذّي يشعر فيه الأفراد والجماعات المهمّشة بانعدام وضبابية حيثيات العدالة الإجتماعية في مجتمعاتهم الحضرية، المتمثّلة في حقوق الصحّة والتعليم، المعمل، السكن المريح، الإندماج، المواطنة، ناهيك عن جميع آليات التمكين المؤسّساتي داخل مجتمعهم المديني، مع عدم الإحساس بجوانب العنصرية، التمييز الاجتماعي، الحقرة، عدم التمتّع بالحرّية اللّائقة، غياب تقدير الذّات وكذلك احترام الآخرين لذواتهم **(سميرة قوندي، 2016، ص 186).**

التّهميش الإقتصادي:

في ظلّ الأنظمة الإنفرادية وعلى لسان اشكالية النهضة في المجتمعات المتخلّفة عبّر كلّ من الباحثين "**كمال عبد اللطيف**" و"**سلامة موسى**" على تجلّيات للتّهميش الإقتصادي وبروز الإفرازات السلبية على سطح المجتمعات المتخلّفة وتنامي مضامين التّهميش المادّي ولعلّ من أبرز ما جاء في أطروحاتهما ما يلي **(1982، ص208)**:

- ⊗ انقسام المجتمعات المتخلّفة إلى فئتين، فئة غنيّة محظية وأخرى فقيرة مهمّشة.
- ⊗ انتشار الخداع والبطالة من ثمّة تعدّد الجرائم والإنحرافات الإجتماعية.
- ⊗ سيادة سلطة المال واستناد القيم الأخلاقية إلى المعيار المالي وسياسة خلق الوظائف على المحاباة، الجندرة وانعدام العدالة الإجتماعية المتمثّلة في التوزيع.
- ⊗ اشاعة الإستهلاك الفاحش، التبذير وتنامي الأضرار الإجتماعية **(محمد بومخلوف، ص114.105)**
- ⊗ ناهيك أنّ التّهميش الإقتصادي حسب "**الموسوعة الاقتصادية الميسرة**"**(2016، ص ص18.17)**

يقلّل من مستوى الرغبات والإشباعات الإنسانية ويزيد من محدودية الأفراد والجماعات ضمن بيئاتهم، أي بروز إلى السطح المجتمعي مضامين الإقتار، العسرة والحرمان المادّي.

التّهميش الثقافي:

يعدّ أثر هذا النوع من التّهميش الثقافي في زمن العولمة جدّ عويص، خاصّة في دول العالم الثالث وفي مجتمعنا على وجه الحصر، نظرا لتحوّل العديد من الأفراد والجماعات إلى تبنّي ثقافات مستعارة غريبة عن مقوّمات هوّيتنا الجامعة، التّي اقترن حالها بالخلل على مستوى أمور وقضايا الهوّية وخلل التزام الأفراد والجماعات بقواعد وأسس الثقافة المحلّية، خاصّة أنّ حالات عدم الثبات وفق الأصول القيمية، يتمخّض عنه ظهور أجيال ممسوخة، هجينة وغير مشبّعة هويّاتيا بالتّالي يفقد البناء الإجتماعي خصوصياته يوما بعد يوم ممّا يسبّب في المجتمع أنواع الإنشطارات والتقسيمات والتصدّعات الإجتماعية **(باتريس مير، 2008، ص ص 57.56)**.

من ثمّة، يستشرف على إثر ذلك وقوع الخلل في البناء الإجتماعي العام، ويكون التّهميش الثقافي مجتمعيا منحصر في تشابك العلائق التّالية:

- **العلاقة الأولى**، تقترن "بالتّهميش الثقافي لواقع الحال" الذّي يفرضه واقع التبعية لثقافة التغريب هذا الأمر يستدعي فكرة المغلوب يتبع الغالب لابن خلدون، بالتّالي تفرز المثالب التّالية:
  - انهيار آليات تسوية الصّراعات الإجتماعية وحدوث الشرخ على مستوي اللّحمة الوطنية.
  - انتشار السلوكيات عير المقبولة شرعا، عرفا، قانونا وإنسانية.
  - سيادة الشعور بالإحباط والاغتراب خاصّة في أوساط المراهقين الشباب.
  - ضعف الإرتباط والولاء للمجتمع **(كاظم محمود التميمي، 2015، ص 129)**.
- **العلاقة الثانية**، من الهامشية الثقافية فقد اقترنت "بالتّهميش الثقافي المقنّن والمدبّر له" وهو محاولات ضرب الثقافة المحلّية من قبل مخطّطي النخب والسلط الوهمية، التّي تعمل على تهميش الهوّيات المجتمعية تحت دافع التقدّمية المزعومة أو نبذ الرجعية السوّية أو التآمر على المجتمع.
- **العلاقة الثالثة**، لصيقة "بالتّهميش الثقافي تحت طائل الجهل والعدمية"، نتيجة جهل بعض العوام من النّاس بما يدور حولهم من خطط وتدابير تحاك ضدّهم بضرب الهوّيات في مقتل وزعزعة القيم والمعايير التّي تحافظ على استقرار وثبات واستمرارية المجتمع.

☆ **العلاقة الرابعة** بارتباطها بالثقافة الهامشية التّي تقترن بحالات التهميش في ظل التحولات المجتمعية الرّاهنة، خاصّة في سياق فيزيقية مجتمعات المدن الكبيرة، التّي تتجلّى فيها حيثيات الإقصاء والتّهميش والإستثناء من الدمج الثقافي المحلّي وسيطرة بنى ثقافية مهيكلة على ثقافة أخرى توصم بحسب الفئة الأولى ضمن أطر الثقافات المجتمعية البليدة أو الرثّة.

التّهميش الإيكولوجي:

هو التّهميش المرتبط بالأحياء المتخلّفة أو المناطق الهامشية التّي تنتشر بها مظاهر اليأس، غياب فرص العمل، الخدمات العامة، القحط الإجتماعي وندرة المياه...إلخ **(عبد الكريم علي مصطفى،2011، ص 9)**.

ناهيك، عن المشكلات المتعلّقة بحياة حدود المدينة وفي أطرافها من انتشار ظاهرة الأحياء المتخلفة والفقر الحضري، خصوصا لمّا يقترن الأمر بالأفراد والجماعات الذّين ينتمون إلى الطبقات الدنيا وارتباط مشاكلهم الإيكولوجية وللتّهميش الإيكولوجي نوعان:

✌ **النوع الأول**، يتمحور حول التهميش الحضري للبيئة وتدنّي الفضاءات الحضرية في المجال الهامشي للمدن عموما.

✌ **النوع الثاني**، يمتثّل في هامشية فضاءات عالم الشغل أو الهامشية على مستوى البنى المؤسّساتية والعملية والإدارية.

حيث يعمل التّهميش هنا، عمله السلبي وتزداد بذلك سلوكيات مظاهر التعّفن، الترهّل، الإقصاء والإبعاد القصدي في ميادين الحياة العملية للأفراد والجماعات ضمن نطاق الحيّز المكاني الذّي يشتغلون فيه.

ولتزداد بذلك قتامة التّهميش والإقصاء الإيكولوجي المؤسّساتي بحسب عوامل:

⊗ طغيان مظاهر السيطرة وخلل البيئة المكانية والمادّية وتهميش الأنا للآخر.

⊗ إحتقار العلم وأصحاب الكفاءات العلمية.

⊗ طغيان عامل التسلّقية وتفشّي الفساد والربوية والتهرّب الضريبي واختلاس المال العام.

⊗ تواري قيم الصدق، الأمانة، النزاهة، النظام.

⊗ ناهيك عن خلل التكامل وخلل معايير التنظيم الإيكولوجي المؤسّساتي السليم (**عبد الله بوجلال، 2004، ص ص 20.98**).

2-التّهميش من حيث النوع:

تتعدّد أصناف التّهميش من حيث نوعية تركيبته بحسب الأنواع التّالية:

☆ **التّهميش الذّات الانسانية:**

يعبّر هذا النوع من التّهميش عن تهميش الأنا لنفسه وذاته البشرية، كما واستقينا هذا الصنف من التّهميش البشري من أطروحات المفكّر "**محمد اقبال**" من خلال فلسفة الذّات المناهضة للمعاني المتداولة لدى عامة النّاس والمترادفة مع الأنانية أو التكبّر أو العنجهية أو الإفتخار بالنّفس أو جنون العظمة، بل معنى الذّات عند "**اقبال**" تعني تلك الذّات المتشبّعة بالصفات القويمة التّي تجعل صاحبها يصمد أمام مشاكل ومصاعب الحياة من جهة ومن أخرى يسعى إلى تقديم مختلف الخدمات والمساعدات للآخرين، ليساهم بذلك في تنمية وتقدّ الإنسانية عموما.

نتيجة لتردّي الأوضاع المؤسّساتية التّي يمرّ بها الأفراد والجماعات في مجتمعاتهم المدينية يضطّر بعض الأفراد العاجزون لإثبات ذواتهم وفرض شخصياتهم إلى تهميش أنفسهم ومقت الحياة مقتا شديدا عن طريق الإنعزالية المكانية أو الإستقالة الإجتماعية أو جلد الذّات أو القنوط من الواقع أو الخوف من المستقبل أو الشعور بالمهانة العميقة.

في نفس السياق، رأى الباحث "**بيبي مرزاق**"(**2010، ص ص 151.131**) أنّ رؤية نفي الذّات البشرية أو تهميش الأفراد لذواتهم السلبية يعطّل من مسارات التنمية ويعرقل مسيرة المجتمع ككلّ لتختفي على إثر ذلك، الأهداف المنشودة وتحقيق الأفضل للصالح الخاص والعام معا، أي أنّ بناء الفرد لذاته من ضروب التّميّز والتّمكين للأنا الإجتماعي الذّي يجب أن يأخذ استحقاقه ومكانته بالأحقّية والجدارة.

نقيض ذلك، يعطينا فردا مهمّشا لذاته ومعطّلا لإنسانيته، من ثمّة يفرز صاحب الذّات المهمّشة لإنسانيتها سمات الإنهزامية المجتمعية والإنكسار النّفسي والضعف الشخصي وافتقار المبادئ الأساسية للحياة كالإقدام، الشجاعة وتحمّل المسؤوليات المجتمعية.

هذا ما يعطينا بحسب الباحث "**مرزاق**" توقّع أمرين جللين هما:

- ✓ **الأمر الأول**، يرتبط بالقبوع خلف الأوضاع السائدة والتسليم الأمور للقوى المضادّة لعمليات التغيّير، الإصلاح، نشر العدالة، السلم والإخاء.

✓ **الأمر الثاني**، يعبّر عن الخمول أو عدم الحافزية في التغيّر أو التغيير، مع وجود عوامل الإنهزامية والقدرية في تغيير أوضاع المجتمع المتخلّف نحو الأفضل.

☆ **التّهميش الفردي:**

ذهبت الباحثة "**منتهي مطشر عبد الصاحب**"(**ص 171**) إلى القول أنّ الفرد في الواقع الإجتماعي مرتبط بحرية التصرّف، أي أنّه يختار الطرائق التّي تؤدّي به إلى تحديد مشكلاته ووضع خطط لمعالجتها وفق الحريّة التّي يمتلكها، لكن نجد نوعا من أفراد المجتمع الحضري يهمّش نفسه تلقائيا طوعا لواقع الحال المعاش.

المهمّش هنا، يرى في العزلة وتهميش الذّات منفعة يحقّق من ورائها أهدافا معيّنة، من ذلك نجد عزلة المفكّرين أو العلماء أو المتصوّفة الذّين يبحثون عن اللذّة العلمية بالتميّز الإبداعي أو ما نجده في نبذ المادّية وعزلة الزهّاد أو الدراويش أو المنعزلين عن مجتمعاتهم لسبب أو لآخر (**نيقولاي برديائيف ،1960، ص 115**).

☆ **تهميش الأنا للآخر:**

يعدّ تهميش الأنا للأخر، من أنواع المؤاخرة «**Othering**» التّي تتعلّق بالحيّز الإختزالي الإنساني السلبي، أي تصنيف شخص ما ووضعه مواطنا ثانويا واعتبار الأنا شخصا من فئة ثابتة لها الأحقّية الإجتماعية وزحزحة الآخر إلى مصاف الفئة التابعة اجتماعيا أو تهميش الأشخاص أو لمجرد كونهم آخرين عن البيئة وإقصاؤهم من قلب مراكز المجتمع وتحويلهم الى الهوامش بدافع التوحّش المديني.

3-التّهميش من حيث الشدّة:

تقدّر شدّة التّهميش في المجتمعات المتخلّفة بدرجة الأوضاع المزرية التّي تفرضها النّظم الحظيّة على الفئات الدّونية أو القعّيدة أو الأراذل على أرض الواقع أو نوع العقاب الذّي تقدّره على من يخالفها في الرأي أو المكانة أو العرق أو الجنس، كما يمكن التّمييز في هذا النوع من التّهميش أكثر من مستويات:

☆ **المستوى الأول**: يتأتّى عن الكراهية، الحقد والرغبة في عزل الأخر تحت دافعية الإلغاء البشري عبر التمييز العنصري (**بثينة ابراهيم:2019**).

☆ **المستوى الثاني**، يظهر في درجة وتراتبية شدّة التّهميش، يتأتّى ذلك وفق عاملين هما:

- ✓ **العامل الأول**، يكمن في درجة وعي الجماعة التّي ينتمي إليها "المهمّش" ناهيك عن بنيتها وهيكلتها الاجتماعية.
- ✓ **العامل الثاني**، يرتكز على قوّة التّمكين أو الحظوة المادّية أو من عدمهما عند "المهمّش" في نطاق حيّز التّهميش الإجتماعي انطلاقا في وضعيته داخل أسرته أو ضمن جماعته الإجتماعية والمحلّية مثل شلّة، حيّ، معمل، إدارة ...إلخ، ووصولا بالمهمّشين إلى مستوى أكبر وأوهج درجات التّهميش بعد الإبادة التطهير العرقي ككلّ.

☆ **المستوى الثالث**، من التّهميش يرجع إلى شدّة درجته ضمن الإطار الذّي صنّفه الباحث "**عبد المجيد مزيان**" بحسب تراتبية البناء الإجتماعي القائم على "التهميش القهري" أو "التّهميش الجبري" **(2007، ص ص 372.371)**.

كما وتوجد أنواع أخرى من حيث شدّة ودرجة التّهميش نحدّدها في الأصناف التّالية:

☆ **التّهميش القهري:**

هو الإستبعاد أو الحرمان الذّي تشهد حيثياته أيّام الحروب، النّزاعات، الثورات والحصارات **(بشير ناظر الجحيشي، 2014، ص 116)**

☆ **التّهميش الإلغائي:**

يعدّ تهميش الإلغائي أو تهميش الوجود الإنساني حسب الباحث "**بشير ناظر الجحيشي**"**(2014، ص 122)**، يتمّ على إثره محاولات اجتثاث أو إزاحة الوجود الإنساني من على وجه الأرض، بمعنى تصفية حسابه وإلغاء وجوده نهائيا وهو نوعان:

- **النوع الأوّل**، يقتصر على الأمم التدميرية التّي مارست الإلغاء البشري عبر العالم بأسره.
- **النوع الثّاني**، متعلّق بالمشكلات الطائفية أو الدينية، مثل ما يحدث في بورما، ميانمار الروهينغا، فلسطين...إلخ.

☆ **التّهميش الإنحداري:**

تشتدّ درجة التّهميش الإنحداري وتوهّجاته وقتاماته ضمن اندثار الأخلاق والقيم الروحية، حيث سبق وأن حدث وفق أنواع وأساليب التقتيل أو الإحراق أو التطهير العرقي القائم في بعض المجتمعات قديما وحديثا.

ليظهر في آخر الحال، بمسمّى الإبادة القمعية أو أقصى درجات تهميش الإنسان لأخيه الإنسان كما ويسمّى أيضا "**الإنحدار التّهميشي**" عند الباحث الهندي "**أديتيا أبكومار**"**(بثينة ابراهيم: 2019)**

4- بعد دوام وزمن التّهميش:

يرتبط هذا النوع من التّهميش الزمني بخمس أصناف أساسية هي:

✧ **التّهميش الدائم:**

هو النوع الذّي تختلف مقاييسه زمنيا بالنسبة لتّهميش الأفراد والجماعات، فمثلا قد تبقى الهامشية زمنا طويلا في بيئات أو نفوس بعض الشرائح الهشّة وتتوارثها الأجيال لعقود زمنية طويلة، أي أنّ التّهميش هنا يأخذ خاصّية العمومية والدوام.

✧ **التّهميش العابر:**

هو التّهميش الذّي نطلق عليه أيضا اسم "التّهميش العرضي" المرتبط ببعض فئات المجتمع الحضري مثلا، منها من تكون قابعة في أدنى السلّم الترتيبي في مجتمعها المديني، لتتحوّل من الهامش الى المراكز ومن الفقد الإجتماعي إلى الحظوة الإجتماعية في وقت وجيز جدّا، هذا مقارنة عن باقي أفراد وجماعات الفئات الهامشية الأخرى، ليأتي ذلك التحوّل تحت عامل الزمن القصير في الدوام ويأخذ عدّة أشكال لعلّ أبرزها ما يلي:

- النقلة النوعية لبعض مشاهير الفن، الرياضة والسينما، حيث ترجع جدورهم لمجتمع الهامش.
- النقلة القياسية للمتسلّقين أو الإنتهازيين في المجتمع المديني، أشباه رجالات السياسة، ناهبي الأموال العامّة، بارونات المخدّرات، تجّار الكحوليات والممنوعات، فئات القوادة الجنسية...إلخ.

✧ **التّهميش التعاقبي:**

التّهميش التعاقبي من أبرز أصناف التّهميش الذّي عبّر عنه "**بول ريكور**"(**ص 10**)، ذلك يكمن في تواتر حدوث ظاهرة التّهميش مكانيا في الزمن التّاريخي التّعاقبي، أي استلزام توارث الأفراد للهامشية جيلا بعد جيل، أي أنّ "**مهمّشي الأمس بالضرورة هم مهمّشو اليوم والغد**" أو كما صنّفه "**ميشال ميسو**"(**ص 156**) في خانات التّهميش الذّي يفرضه الواقع أو السلطة للحفاظ عن سؤددها وحرمان المعدمين عبر جلّ مراحلهم الحياتية.

✧ **التّهميش الحصري:**

هو نوع من أنواع التّهميش الآني، الحاصل للأفراد أو الجماعات أينما كانوا بسبب السلوكيات الإقصائية الممارسة ضدّهم في المعاملات اليومية مباشرة من قبل أطراف أو هيأت أخرى تنظر إليهم نظرات "الإحتقار الإجتماعي"، "الإزدراء"، "التنمّر"، "المحاصرة"، "تلفيق التّهم"، "تضييق الخناق" و"المؤامرة"...إلخ.

✧ **التّهميش المستشرف:**

نطلق عليه أيضا تسمية "التّهميش المتوقّع" الذّي يستشرف حدوثه مجتمعيا في المستقبل القريب أو المستقبل البعيد، كما يرجع هذا الإستشراف بسبب وجود مؤشّرات وقرائن ودلائل ترتبط بنظم السلط الهشّة أو عن طريق العمل الإحصائي للمثالب المجتمعية المواكبة لقضايا الخلل المؤسّساتي وتنامي التدهور على مستوى البنى العامّة في أيّ مجتمع متخلّف، ناهيك عن توقّع حضوره في "الأزمات الاقتصادية" و"زمن الحروب الأهلية"...إلخ.

5-التّهميش من حيث القيمة:

تتعدّ مضامين التّهميش من حيث القيمة في الأصناف التّالية:

√ **التّهميش المطلق:**

هو التّهميش الذّي يرتبط بطوابع الوصم الإجتماعي، أي أنّه تهميش اجتماعي ثابت، مطلق ومستمر في بعض شرائح الهامشية أو الطبقات الدنيّة غير المصنّفة من المجتمع **La communauté non classée.**

فلا تتغيّر سماتهم أو مراكزهم بتغيّر الزمان ولا الأحوال ولا مجال للإجتهاد في ذلك، فهم مهمّشو الأمس وهم أيضا مهمّشو اليوم ومهمّشو الغد.

√ **التّهميش النسبي:**

معنى نسبية التّهميش هنا، أنّه متغيّر، غير ثابت أو غير مطلق، اذ يتغيّر بحسب تحوّلات الأفراد في المجتمع اتّجاه واقع فئات التّهميش عبر الزمان والمكان، خاصة لمّا يتعلّق الأمر بالسياسات الراشدة التّي تريد انتشال الفئات المهمّشة من بؤس وشقاء الهامش إلى حالات العيش الكريم وحظوة المراكز.

بالإضافة، تحويل بعض أفراد مجتمع الهامش إلى المركز مع وضع الاعتبارات لعوامل القدرات الفردية والفروقات الشخصية لأعضاء المجتمع الواحد محلّيا أو جماهيريا هذا من جهة، هذا ما يجعل الإستبعاد أو التّهميش الإجتماعِيَيْن نسبيًا، حيث يكون الأفراد مستبعدين فقط بالمقارنة مع أعضاء آخرين في المجتمع ذاته **(محمد عبد الكريم الحولاني، 2012، ص ص 250.229).**

ويتجلّى أيضا، في واقع النقلات الإجتماعية الجادّة من دائرة الهوامش إلى فسحة التّمكين المؤسّساتي في المراكز، فحسب الباحث "**متعب مناف**" أنّ مسألة المركز والأطراف هي مسألة نسبية، فقد يكون المركز طرفا أو أن يكون الطرف مركزا **(متعب مناف، موقع الحوار المتمدّن، 2005).**

√ التّهميش الإيجابي:

في هذا النوع من التّهميش يحبّذ للأفراد أو الجماعات تهميش أنفسهم في المجتمع غير السويّ اجتماعيا أو اخلاقيا أو سياسيا، هذه الأوضاع السالفة تلزمهم عدم المشاركة أو التفاعل في الأعمال غير المحبّبة عرفا، قانونا وأخلاقيا، مثل ذلك ما كان "**لأفلاطون**" في العهد اليوناني يحبّذ استبعاد القيم غير المرغوب فيها التّي تبثّ في الأفراد سمات الجبن والغشّ والخداع **(عزوز قربوع، 2007، ص ص 365.352)**.

ومنه فالتّهميش الإيجابي، هو الإبتعاد بالذّات الإنسانية من المواقع السلبية السالفة، فأمر الإبتعاد إيجابي وواقع لابدّ منه في المجتمع غير السويّ، بمعنى مخالفة ما هو سائد وسلبي **(رائد فهمي، الحوار المتمدّن، 2005)**.

√ التّهميش السلبي:

في هذا الصدّد، رأى المفكّر الجزائري "**مالك بن نبي**" أنّ طغيان سلطان الغرائز والشهوات وانتشارهما في المجتمع من مسهّلات تعطيل الحضارات نحو التطلّع والتقدّم **(بودقزدام عمران، ص ص 175.163)** وهو في الوقت نفسه من سمات التّهميش السلبي لعوالم الأخلاق، المثل العليا التّي يجب احترامها في أي مجتمع حضاري.

من ثمّة، يرتبط الحال في اتّخاد نمط العزلة المجالية، أي أنّ عدم التفاعل مع الأوضاع الراهنة _الشائكة_ في المجتمع تكون ضرب من ضروب السلبية والانهزامية، خاصّة عند توفر البدائل أو الإمكانيات أو الفرص في احداث فروقات التغيّر أو التغيير أو المشاركة الفاعلة للأفراد ضمن مجتمعاتهم محلّيا، جماهيريا وانسانيا.

☆ ملاحظة هامّة:

لكي تحدّد العلاقة من "التّهميش الإيجابي" و "التّهميش السلبي"، يجب الرجوع إلى البديهيات القيمية التي اكتشفها "**فرانس بارنيتانو**" في تمثّل:

- ✓ وجود "قيمة إيجابية" هو في حدّ ذاته قيمة إيجابية.
- ✓ وجود قيمة سلبية هو في حد ذاته قيمة سلبية.
- ✓ عدم وجود قيمة سلبية هو في حدّ ذاته قيمة إيجابية.

انطلاقا من أعلاه، يتّم تحديد إيجابية أو سلبية "ظاهرة التّهميش"، حيث يؤدّي هذا المنطق لوجود حتميتين هما:

- ✓ **الحتمية الأولى**، حتمية وجود صنف التّهميش من عدمه في أي مجتمع حضري.
- ✓ **الحتمية الثانية**، حتمية وجود مستوى درجة التّهميش في حدّ ذاتها.

6-التّهميش من حيث الوضوح:

يتجلّى حدث التّهميش من حيث الوضوح في الأنواع التّالية:

التّهميش العلني:

أي أنّه ذلك التّهميش المصرّح به والمعلن عنه في المجتمع، وينقسم بدوره حسب "**انطوني غيدنز**" إلى صنفين متمايزين هما:

أ-التّهميش غير الإرادي:

وهو الإستبعاد الذّي يعبّر عن مجال الإقصاء الإجتماعي لمُبْعَدِي أسفل القاع الإجتماعي، الذّين لا يصيبون حظّا على مستوى فرص الحياة الإجتماعية ككلّ **(حدة يوسفي، ص 148)**.

أو كما يطلق عليه "**التّهميش القسري**" الذّي يعبّر عن مركزية السلطة التّي تُزِيحُ الهامش داخلها، ليُزَاحْ فئات التّهميش إلى عمق المجتمع قسرا **(حسين سرمك، موقع الحوار المتمدّن، 2005)**

ب-التّهميش الإرادي:

التّهميش الإرادي، هو اختيار المهمّش إطار التّهميش من تلقاء نفسه، إزّاء ما هو مفروض عليه من الخارج، في إطار رفض السياق المركزي السائد **(جواد بشارة، موقع الحوار المتمدّن، 2005)**.

كما يرتبط التّهميش الإرادي من زاوية أخرى، بنوع التّهميش السلس الحاصل في قمّة هرمية المجتمع، أين يتحوّل من خلالها أفراد عليّة القوم إلى الإنعزالية وعزل ذواتهم النفعية عن باقي فئات المجتمع أو مثل ما سمّاه "**غيدنز**" ثورة الصفوة من المجتمع، ليكون انسحابهم عن طريق تكوين فضاءات خاصّة بهم وفق حاجات:

"المأكل"، "المشرب"، "التعليم" و"الصّحة"، ناهيك عن باقي تفاعلاتهم الإجتماعية اليومية... الخ.

التّهميش الضمني:

وهو ذلك التّهميش الخفيّ أو الإستبعاد غير الصريح الذّي يستخلص ويستدلّ في وجوده من الواقع المعاش والملاحظ في اتّجاهات الأفراد والجماعات من خلال السلوكيات الإجتماعية اليومية.

أي تحدث خيوطه تحت دوافع العنف الرمزي بصفة عامة، وهو يتكرّر في حياة الأفراد بشكل نمطي لا بصفة العشوائية.

7-التّهميش من حيث المستوى المحوري:

ضمن هذا الصنف من أنواع التّهميش، وضع كلّ من الباحثين "**جميل عودة ابراهيم**"(**2019**) و"**بشير ناظر حميد الجحيشي** "(**2014، ص 113**) نوعين من التّهميش في المجتمعات يرتبطان على أساس التّقاطع المحوري الإجتماعي والإقتصادي والسياسي، ناهيك عن وجود أنواع أخرى من التّهميش المحوري نحدّدها كما يلي:

أ التّهميش الأفقي:

هو التّهميش الذّي يتمّ على جماعات خاضعة، مقهورة وفقيرة، حيث لا تملك أيّا من وسائل الإنتاج والثروة في المجتمع، ممّا يجعلهم مبعدين عن جميع الأنشطة المؤسّساتية، أين يتمّ فيها أيضا تهميشهم من قبل جماعات أخرى مهيمنة على أوضاع المجتمع (**بشير ناظر الجحيشي، 2014، ص ص 115.114**).

كما ويعكس محور التّهميش الأفقي حالة التّهميش وعدم المساواة التّي يحيا فيها الجماعات الفقيرة التّي لا تملك وسائل الإنتاج أو الثروة في المجتمع، حيث يكون تهميشها من طرف أفراد أو جماعات مهيمنة متمكّنة في مجتمعها.

زيادة على ذلك، يكون التّهميش الأفقي حاصل في المجتمع بين قطاعات محدّدة من السكّان في البيئات الإجتماعية المحلّية بتنوّعها، حيث يكون الإقصاء أو الحرمان أو الإستبعاد أو التّمييز على أساس الجنس أو الأصل العرقي أو الاثني أو مكان الإقامة مثل هامشية المراكز، العشوائيات الأقلّيات، الفئات الدنيا، الشرائح الإجتماعية غير المصنّفة، جماعات القطاع غير الرسمي...إلخ.

ب التّهميش العمودي:

هذا الصنف يعرف أيضا، "**بالتّهميش الرأسي**"، فهو حسب الباحث "**بشير ناظر الجحيشي**" "يرتكز على وجود جماعة معيّنة، كأن تكون حزب أو تكتّل أو نخبة سياسية، تسيطر على قمّة السلطة وتهيمن على الموارد، لتتحكّم فيها، كما ويتمثّل هذا النوع الخطّي من التّهميش في وجود جماعة سلطوية تحتلّ قمّة السلطة وتهيمن على الموارد وتتحكّم فيها وتتمتّع بالوفرة والثراء الشديد (**بشير ناظر الجحيشي، 2014، ص114**).

كما وتتجلّى حيثيات التّهميش هنا، في عدم المساواة في توزيع الدخول المادّية أو التراتبيات في المعامل أو الأجور أو توزيع الفرص أو عدم المساواة في فرص الحصول على المعرفة أو التّمكين العلمي أو عدم المساواة في توزيع فرص الخدمات الصحّية أو فرص المشاركة المدنية والسياسية.

ج التّهميش الدائري:

حدّد الباحث "**اسماعيل قيرة**"(**2008، ص27**) إطار التّهميش الدائري وخصّه بعلاقة أفراد مجتمع الهامش الذّين يحافظون على استمرار أساليب حياتهم في دائرة الهامشية التّي تموقع نفوسهم ضمن خانات: "العزلة الاجتماعية"، "الثقافة التقليدية"، "القدرية"، "اللّامبالاة"، "الإذعان"، "الخضوع"، "ضيق الأفق الإقتصادي"...إلخ.

ومنه، فدائرة التّهميش هنا، تتعلّق بفرضية هامّة مفادها:

- كلّما ابتعد الفرد عن المركز أصبح أكثر تهميشا، حيث يمكنه أن ينتقل من دائرة إلى أخرى إمّا باتّجاه المركز أو باتّجاه الأطراف، عندها يزداد تهميشه وتسوء حالته والعكس بالعكس.

د التّهميش الهرمي:

يتجسّد التّهميش الهرمي في علاقات غير تبادلية في جميع مستويات أو مجالات البنى المؤسّساتية والإجتماعية.

من ثمّة، يأمر الفرد الأرفع حظوة ومكانة الشخص الذّي يقلّ عنه مكانة وحظوة، هذا الأخير يأمر الشخص الذّي يأتي بعده في المكانة في الهرم التسلسلي، لتستمر هذه السلسلة من الأوامر والتلقّي إلى أن نصل إلى قاعدة الهرم.

من ثمّة، يحدث التّهميش الدائري في إطار علاقات غير متكافئة، يفرض فيها الأقوى سيطرته على الأخر الأقلّ مكانة، نتيجة المثالب التّي لمّح لها الباحث إسماعيل قيرة (، **2008، ص 27**) في الثالوث التّالي:

- ✓ الإذعان للأقوى.
- ✓ الخضوع للمُنَفِّذْ.
- ✓ التبعية المطلقة للمُحْتَكِرْ

8-التّهميش من حيث العمومية:

يتوزّع فعل التّهميش من حيث العمومية عبر الأصناف التّالية:

⇔ التّهميش العام:

يتّسم التّهميش العام بالذيوع والإنتشارية في المجتمع بغضّ النّظر عن أفراده أو طبقاته أو بيئاته فهو مرهون بثقافة المجتمع وخصوصيته، ليرتبط هذا الصنف من التّهميش بالتراكمات التاريخية والأعراف البليدة.

لتفرز لنا هذه الظاهرة مضامين: "الفرقة"، "عدم التّجانس"، "عدم التّكامل بين الأفراد"، "عدم توحيد اتجاهاتهم"، "وجود الخلل في نسيجهم الإجتماعي"، نتيجة لذلك يزداد التأزيم من حدّة الصراعات المدينية أو الإجتماعية الهدّامة.

⇔ التّهميش الخاص:

يرتبط التّهميش الخاص بفئة خاصة أو شريحة اجتماعية ما في المجتمع، حيث تتحدّد بزمان ومكان معيّنين.

مثل ذلك، نجده في المجتمعات المصغرّة أو المنغلقة مثل المجتمع الإثني، رابطة معينة طائفة دينية، كيان قومي، فكر إيديولوجي، فضاء مجالي...إلخ.

⇔ التّهميش المناطقي:

يحصل التّهمش المناطقي في المجتمعات على أساس الحيّز الجغرافي أو المناطقي محلّيا ووطنيا وعالميا، ليتعدّد تمظهراته بحسب الأنواع التّالية:

- التّهميش على أساس الجهوية.
- التهميش على أساس مراكز المدن وهوامشها.
- التّهميش الحاصل في مناطق الظّل في المجتمعات المتخلّفة.
- التّهميش في البيئات الصحراوية.
- التّهميش الدولي بين المراكز والتخوم.
- التّهميش القائم بين قاطني الحضر وبين قاطني الريف ...إلخ.

9-التّهميش من حيث عامل القصدية:

يرتبط التّهميش من حيث عامل القصدية بالأنواع التّالية:

التّهميش القصدي:

من خلال النوع من أصناف التّهميش، أسقط الباحث "**عادل ابراهيم شالوكة**" (**2019**) العلاقة الترابطية بين حدث ظاهرة التّهميش في المجتمع وبين عامل التخطيط أو القصدية في إحداثها ضمن إطار:

- "**التّهميش العمدي**".
- "**التّهميش المقنّن**".
- "**التّهميش البنيوي**".

فبموجبهم توضع الحواجز والعراقيل أمام الأفراد والجماعات وعدم تمكينهم في المجتمع ككل مع عدم استيعابهم اجتماعيا وهو الصنف الذّي يقابله حسب الباحثة "**مي مجيب عبد المنعم**" **(2011)** عمليات "الإستبعاد القصدي" للمهمّشين لسبب أو لآخر من طرف ما سمّته " بنى إجتماعية" معيّنة تعمل وفق آلياتها ومراميها الخفيّة أو المعلن عنها لحجب أو محاصرة أو عزل أو إقصاء شريحة ما في المجتمع.

التّهميش غير القصدي:

هو الصنف من التّهميش الذّي أدرجه الباحث "**عبد الحكيم خليل أحمد السيّد**"**(ص 422)** في تحديد ظاهرة التّهميش غير المفتعل أو المفعّل الذّي يعني عدم قدرة مؤسّسات المجتمع المعدم الإمكانيات المادّية أو البشرية على تفعيل أفراده بالدرجة التّي يحقّقون ذواتهم ويفعّلون فيها قدراتهم وطاقاتهم ومواهبهم في بعض أو كلّ جوانبهم الحياتية.

10-التّهميش الفئوي:

تتعدّد أصناف التهميش الفئوي في المجتمعات الحضرية وتتمظهر في تهميش الشرائح الهشّة مثل:

- تهميش الأطفال في المجتمعات المدينية أو القروية أو مناطق الظلّ.
- تهميش دور المرأة ومكانتها الحقيقية في المجتمع.
- تهميش النخب السياسية، تهميش النخب والطلائع المثقّفة.
- تهميش الأبطال في مجال الثقافة والرياضة.
- تهميش الموهوبين وتهميش الكفاءات وأصحاب المهارة.
- تهميش شرائح وفئات ذوي الإحتياجات الخاصّة، التّهميش الأسري ...إلخ
- ناهيك عن التّهميش المتعلّق بصراع الأجيال، تهميش الأقلّيات...إلخ

تهميش الشرائح الهشّة:

أعطى الباحث المصري "**خليل عبد الحكيم أحمد السيّد**" في إحدى مقالاته التّي تناولت " **قضايا المعوّقين أو ذوي الإحتياجات الخاصة بين التّهميش والدمج الاجتماعي**" واعتبر إقصاء هذه الشريحة من ذرائع الوصم الإجتماعي في الثقافات التّي تكثر فيها عبارات التنمّر المتمثّلة في:

"**لا ألعب مع فلان لأنّه معوّق**"، "**لا نتزوّج من فلان لأنّه أعمى أو أصمّ**".

"**لا يصلح هؤلاء للتعليم لأنّهم معاقون**"، "**لا تتكلمي معها لأنّها قعيدة**" إلى غير ذلك من الأمثلة المتجذّرة في الثقافة الشعبية.

كما أفرد نفس الباحث عدّة تصنيفات للفئات الهامشية الخاصة بذوي الإحتياجات نذكرها تبعا كما يلي:

أ-تهميش فردي:

يحصل هذا النوع من التّهميش في واقع الأسر، أي ضد فرد أو شخص بعينه، خصوصا حين تختلّ العلاقة بين طرفين ويختفي مبدأ التساوي في المعاملة، فيمكن رصد ذلك داخل الأسرة الواحدة من حيث معاملة الأباء لأبنائهم وتهميش صاحب الإعاقة أو حتّى بين الإخوة أنفسهم، هنا يكون المهمّش خارج إطار الأسرة، ليفقد بدوره الجانب الإجتماعي أو النّفسي أو المعنوي على حد سواء.

ب-تهميش قانوني:

يقصد بها الباحث أعلاه، في عدم حصول ذوي الإحتياجات على حقوقهم القانونية في الدساتير والمواد المشرّعة التّي تهمّش هذه الفئة وتغفل أحقّيتها في الدمج الإجتماعي أو لا تفعّل تلكم القوانين المجحفة في نظرهم باعتبارهم من أقلّيات المجتمع.

ج-تهميش مؤسّساتي:

هنا يشير إلى صناعة النّظم لسياسات التّهميش للشرائح الهشّة عموما ولذوي الإحتياجات على وجه التخصيص ويأتي هذا الإطار في مستويات عدّة مثل:

"التعليم"، "المهن"، "الوظائف" وتفشّي أطر سوء المعاملة وعدم المساواة في التعيينات وصرف الإمتيازات، المستحقّات، الترقية، الشفقة، العطف، النظرة الدونية، الإزدرائية لهذه الفئة.

خامسا-خصائص ظاهرة التّهميش في المجتمع:

يمكن أن نحصر خصائص ظاهرة التّهميش بحسب تعدّد التّفسيرات حولها، كونها تدخل في أبواب كثيرة وتوجّهات متشعبّة، فكلٌّ ينظر إلى خصائصها من رؤيته وزاويته الخاصة، لهذا اقتضت الضرورة البحثية حوصلة أميز خصائص التّهميش في النقاط التّالية:

- التّهميش أو الإستبعاد الإجتماعي مفهوم نسبي بإتّفاق الجميع، أي أنّ حدوثه لا يقتصر على مكان أو زمان.
- التّهميش في دولة متخلّفة لا يعادل حالة التّهميش في دولة متقدّمة، كما أنّ زمن التّهميش في المجتمعات يواكب التغيّرات التعاقبية في أيّ مجتمع.

- التّهميش مفهوم أخلاقي في أساسه وديني، فلسفي، سياسي، حقوقي ومجالي، له مضامين عدّة ومستويات مختلفة، تتمثل أساسا في التكوين الطبقي، سوء توزيع الثروة، القوة والمكانة في المجتمع (**سميرة قوندي، 2016، ص 181**).
- يتميّز التّهميش بالدينامية والتغيّر، فهو يحدث في إطار زمني وسياق تاريخي تتحدّد فيه الأفراد والجماعات التّي يتمّ استبعادهم وتهميشهم مجتمعيا (**بشير ناظر الجحيشي، 2014، ص114**).
- التّهميش ظاهرة إنسانية متداولة عالميا وهي ظاهرة غير حضرية.
- تتّسم غالبا بالتوحّش وإقصاء الأنا للآخر تحت وقع حيثيات النّظرة الدّونية، الكراهية، النبذ المجتمعي.
- تتميّز ظاهرة التّهميش في المجتمعات المتخلّفة بالعمومية، الإنتشار، الدوام والوصم، يدخل هذا السياق ضمن نوع سياقات التّهميش المطلق.
- التّهميش عملية قصدية يقوم بها فرد أو جماعة بهدف محاصرة فئة اجتماعية لكي تمتثل لنمط من انماط الإستغلال والتفاوت الإجتماعي (**اسماعيل قيرة، 2008، ص 27**).
- التّهميش عملية تجلب إليها أجيالا جديدة وتسهم بذلك في إعادة الإنتاج الإجتماعي.
- تميّز ظاهرة التّهميش بتعدّد أسبابها، أبعادها، عواملها، أصنافها ومحدّدات حدوثها في المجتمعات الإنسانية.
- ظاهرة التّهميش أو الإستبعاد الإجتماعي مشكلة مركبة، معقدة، لكنّه بالوقت ذاته يفرز عدّة مشكلات فرعية، تتعلق بمضمون الظاهرة عموما، بتاريخها، علاقاتها البيئية، السياسية، الفلسفية وحدودها ومجالاتها (**سميرة قوندي، 2016، ص 181**).
- ترتبط ظاهرة التّهميش في مجملها بحقيقة أوضاع الفئات المهمّشة وأشكال المحاصرة والإستغلال وفي مستوى المعيشة القاصرة لديهم (**اسماعيل قيرة، 2008، ص 27**).
- ترتبط ظاهرة التّهميش أو الحرمان المجتمعي بزعزعة استقرار الشعوب والأوطان محلّيا أو جماهيريا.
- تتنامى زعزعة الأوطان، في حالة وجود التّهميش الهيكلي، التّهميش المقنّن، التّهميش المدبّر له، التّهميش القهري الجبري.
- يمتاز بخاصّية الإنشطار وحدّة التفاقم في وقت الأزمات المحلّية والوطنية والعالمية.
- تعدّ ظاهرة التّهميش من مظاهر التخلّف والخلل التنموي في المجتمعات الإنسانية.

سادسا – أثر التّهميش على النسق الإجتماعي العام للمجتمع:

تحدّث الباحثان "**هدى أحمد الذيب**" و"**محمود عبد العليم سليمان**" عن أثر التّهميش في المجتمعات كونه يعدّ من بؤر التوتّرات وبوادر وجود الخلل المجتمعي، ناهيك عن النقص في إطار كيان السلط الحاكمة.

وعليه، حدّد الباحثون العديد من المخاطر التّي تنجم من وراء التّهميش أو الإستبعاد الإجتماعي ولعلّ من أبرز ما جاء في دراستهما ما يلي:

✓ **أثر الإقصاء والتّهميش الإجتماعي على قيم العدالة الإجتماعية:**

العدالة الإجتماعية كمفهوم يمثّل الحدّ الرفيع في سيرورة وتقدّم المجتمعات الإنسانية وهي نوع من أنواع تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمعات عموما، كمّا أنّها تتيح للفعل البشري الفردي المجال لإعطاء صفة مميزة للأفعال الشرعية وغياب ذلك في نفس الوقت، يعلن لوجود مظاهر الحرمان في أيّ مجتمع، لذلك ينبغي أن يشير الطلب المشروع للحصول على المعونة أو الإنصاف من الظلم والتعويض عنه، فالإقصاء والتهميش الاجتماعي يتعارضان مع مبدأ العدالة الإجتماعية أو الفرص المتكافئة **(هدى أحمد ديب ومحمود عبد العليم محمد، ص 65.56)**.

وفي السياق نفسه، تحدّثت الباحثة "**فاطمة غاي**" عن ثلاث مظاهر وأثار الإقصاء والتّهميش الإجتماعي على قيم العدالة الاجتماعية **(فاطمة غاي: الموقع الالكتروني الحوار المتمدن، 2019)** وأثر ذلك هو التمييز، الحرمان وعدم التمكين حيث يقصد ب:

- **الأثر الأوّل**، مرتبط بالعمليات المجتمعية التّي تُمَيِّز بين أفراد المجتمع على أساس صفات غير إرادية، وهذا التمييز يمكنه أن يعوّق الحراك الإجتماعي للأفراد أو الجماعات.
- **الأثر الثانّي** فيتعلّق بالحرمان المادّي واللّامادّي وعدم الإعتراف بمكانة أفراد وجماعات البيئة الهامشية في مجتمعهم.
- **الأثر الأخير**، عدم التّمكين بمجموعة من العوامل والأسباب التّي تحدّ من قدرة أفراد أو مجموعات على تحقيق تغيير ظروفهم معيشتهم أو انخراطهم في المجال العام للمجتمع المديني.

زد على ذلك، تتنامى مظاهر الفوارق الإجتماعية الحضرية، جرّاء فعل التّهميش المجتمعي والتّي تحدّث عنها الباحث **"بولماين نجيب" (2008، ص ص 122.112)** وإفراز عدّة مثالب تمثّلت فيما يلي:

- ⊗ تدنّي القدرة الشرائية لدى المواطنين وتدحرج فئات عديدة إلى دوائر الفقر والمحاصرة.
- ⊗ ضآلة الدخل اليومي للفرد المهمّش، هذا حسب إحصائيات البنك العالمي أنّه لا يتجاوز دخل الفرد الدّي ينتمي إلى دائرة الفقر والتّهميش الدولار الواحد وهو ما يتجلّى اليوم في معادلة **1**دولار أمريكي = **129.7490** دينار جزائري، **1** أورو = **209** دينار جزائري
- ⊗ بروز الأبعاد الهدّامة بسبب التّهميش كالأبعاد الدينية أو المذهبية أو القبلية أو اللّغوية.
- ⊗ إفراز أنواع العنف المرتبط الروابط الإيديولوجية المهدّدة للحمة الوطنية والإستقرار الأمني.
- ⊗ تنامي أنواع الإغتراب والخلل المجتمعي وتزايد معدّلات الباثولوجية **(بوالماين نجيب، 2008، ص ص 122.112)**.

✓ **أثر الإقصاء والتّهميش على قيم التضامن الإجتماعي:**

في سياق المجتمعات الصناعية الحديثة، تختلف كلّا من العدالة والتضامن الاجتماعِيَيْن في علاقتهما بالإقصاء والتّهميش الاجتماعي، سواء كان ذلك طوعا أو قهرا، فالأفراد والجماعات الذّين لا يملكون الموارد والإمكانيات التّي تمكنّهم بالإرتباط والتضامن الإجتماعِيَيْن في المجتمع ينسحبون منه بكلّ عسر وضيق، فالعزل الإجتماعي أو التّهميش الإجتماعي هو من العوامل الهدّامة للّحمة والتضامن الإجتماعِيَيْن.

لذلك، يعتبر التّهميش من مسبّبات الفرقة وعدم الاستقرار والأمن في أيّ مجتمع مديني، فمن الملاحظ في أيّامنا هذه أصبحت العديد من مؤسّسات المجتمع منتجة للإقصاء الإجتماعي للأفراد والجماعات أكثر من ذي قبل، ليضحي الوضع اليوم، يفتقر يوما بعد يوم إلى آليات التضامن بين أفراد وفئات مجتمعات المدن عموما **(هدى أحمد ديب ومحمود عبد العليم محمد، ص 65.56)**.

تأسيسا لما سبق، تبدو الأمور جليّة لنا في أثر الإقصاء أو التّهميش على قيم التضامن الإجتماعي في مجتمع المدينة وبروز عدّة مؤشّرات تنمّي فاقة سلوكيات الإستبعاد الإجتماعي وعدم الإدماج في مجتمعاتنا المحلّية والجماهيرية ولعلّ من أبرز تلكم الهنات تتمثّل فيما يلي:

- ⊗ التنافر في مستوى الأهداف المجتمعية الموحدّة والتلاقح في المصالح المنفعية المشتركة.
- ⊗ عدم إحساس الأفراد والجماعات بالتوافق والرضا الإجتماعِيَيْن.
- ⊗ تنامي أنواع الصراعات المجتمعية والإختلاف الإيديولوجي في المؤسّسات المجتمعية المشكلّة لبنائية المدن عموما.
- ⊗ تنامي وضعيات عدم الولاء، التلاحم، تواري أنواع الترابط وقوّة العلاقات الإجتماعية بين أفراد المجتمع المحلّي الواحد.
- ⊗ انسيابية علاقات التفاعل بين الأفراد والجماعات خاصّة في الأمور المجتمعية الجادّة.
- ⊗ تواري أنواع المشاركة على مستوى أسس الأنشطة الجماعية وعدم الانخراط في المؤسسات الجمعوية المشتركة ومعايشة الخبرات في المستويين المحلّي أو الجماهيري من مجتمع المدينة فمثلا المرافق والخدمات العامة التّي توفرها الأنظمة الأساسية في المجتمع كالجمعيات والنوادي ومؤسّسات الخدمات الصحية والإجتماعية، أضحت من الأساليب التّي تعزّز أشكال ظاهرة التّهميش والحرمان المجتمعي عموما.

✓ **أثر الاقصاء والتهميش الإجتماعي وانتشار العنف في المجتمع:**

يمثّل العنف ممارسة سلبية تهدّد استقرار البناء الإجتماعي لأيّ مجتمع، نظرا لعوامل استمراريته وتطوّره الآمن، ليعتبر ظهوره لحتمية ما يعرف بالإقصاء والتّهميش الإجتماعِيَيْن، بالتّالي فإنّ ظاهرة العنف هي صورة من صور الإستبعاد الإجتماعي الذّي يعني الإنسحاب من الإلتزام بالقواعد والقوانين المنظّمة للمجتمع عموما **(هدى أحمد ديب ومحمود عبد العليم محمد، ص 65.56)**.

لتتجلّى مضامين العنف خاصّة في الأحياء الفقيرة التّي تتميز بظهور نمط مخالف من التنشئة المتفّق عليها في مراكز نظم وسلط المجتمعات المدينية الراشة، كما يوسم هذا النمط بتعدّد النماذج والسلوكيات غير المحبّبة واكتساب التنشئة المنحرفة غير المتوافقة مع الذّات، ليرجع عدم التوافق إلى نكران المنحرفين لذواتهم ورفضهم للواقع.

يرجع هذا التحوّل، حسب العديد من الباحثين إلى عدّة نقاط مفصلية، لعلّ من أميزها ما تطرّق إليه كلّ من: **" رونالد ألكيرز Ronald L. Alkers"** و **" إليوث D.S. Elliot"** في تحليلهما النّظري لموضوع التهميش الإجتماعي والذّي حدّداه وفق منحنيين أساسين:

- **المحدّد الأوّل**، يخصّ أولئك الأفراد الذّين لم يستوفوا تنشئة اجتماعية قويمة منذ مراحل تكوينهم الإجتماعي الأوّل، حيث يتميّز هذا التكوين بطابع الخلل والهشاشة في مستوى علاقات مؤسّسات التنشئة الرسمية.
- **المحدّد الثّاني**، يخصص للأفراد أو الجماعات التّي استوفت نوعا الحدّ المقبول من العلاقات الصحّية في تنشئتهم الأولى ضمن النّظم الاجتماعية الرسمية، لكنّهم مع مرور الوقت يتعرّضون في مراحل لاحقة لعمليات إضعاف هذه الروابط والعلاقات مع المجتمع العام (**الطيّب صيد، ص ص 11.01**).

وعليه، فإنّ البناء الإجتماعي للعنف في مجتمعات المدن يكرّس عمليا حسب الباحث "**الطيّب صيد**" (**ص ص 11.01**)، إلّا في حالات المجتمعات التّي تشهد تغيرات هيكلية طارئة، بالتّالي تقع فئة معيّنة من المجتمع في شراك عدم تقبّل أمر الواقع ولا ترضخ له، ممّا يلزم إلى حتمية وجود:

- ✓ جلد الذّات أو التمرّد أو الثورة العرضية على المجتمع.
- ✓ الإحساس بالرضا العكسي وتقبّل الذّات السلبية وممارسة أشكال العنف في الوسط الحضري الرثّ والعنيف.
- ✓ تقبّل العمل الإنحرافي واعتبار ذلك ضمن هيمنة سلوكيات أبطال المناطق المتخلّفة (**عز الدين سليماني واخرون، 2011، ص ص 200.179**).
- ✓ التمرّد حتّى على مبادئ الدائرة المهمّشة أو الفقيرة أو العمالة الرثّة التّي تنتمي إليها أو السير قدما نحو انتهاج سلوكيات العنف بنوعيه الحضري وغير الحضري.

سابعا–السمات الدّلالية لشرائح التّهميش في المجتمعات المتخلّفة:

تتعدّد السمات الدلالية عن شرائح وفئات التّهميش في المجتمعات بحسب السلوكيات والسمات التّالية:

- **السمات السوسيوحضرية**، تتعلّق بالحيّز المجالي الذّي يقطن فيه جماعات الهامشية وأنّ واقعهم هو المتاهة الاجتماعية كما تصوّرهم "**بارك**"، أي أنّ الفرد الهامشي هو ذلك الشخص الذّي يتحرّك خلال أكثر من عالم اجتماعي دون أن يكون مستوعبا تماما في أي مجال يكون موقعه، فالمهمّشون جغرافيا، البعض منهم يعيشون على أطراف المدن والبعض الآخر من

مهمّشي وسط المراكز، فهم أيضا وظيفيا محرومون من الخدمات الحضرية "اجتماعيا"، "نفسيا" "اقتصاديا" "سياسيا"، ثقافيا وايكولوجيا، بالتّالي هم بعيدون عن الحياة الحضرية في الواقع المعاش **(قيرة اسماعيل وآخرون،2008 ، ص143)**.

- **السمات الإقتصادية**، فهي تدلّ على صعوبة الإندماج الإقتصادي، فالهامشيون يسلكون طرق قاسية في الكسب المادّي، فهم يستخدمون كل البدائل الممكنة لديهم:
  - ✓ **أوّلا**، من الدعم العائلي.
  - ✓ **ثانيا**، من دعم السلط والأجهزة النظامية.
  - ✓ **ثالثا**، من محيط الإقتصاد الموازي.
  - ✓ كما وتقترن سماتهم الرثّة بمعدّلات الانخفاض في مستوى الدخول وعلاقة ذلك بالتّجوال المهني واتّسامهم بنقص المهارات الإحترافية في التدريب وبدائية وسائل الإنتاج **(مصطفى حجازي، 1981، ص ص 62.60)**.
  - ✓ زيادة إلى ذلك يلتصق أفراد التّهميش بسمات الحرمان الاقتصادي، من ثمّة يعاني المهمّش المعدم صعوبة الاستمرارية في الحياة فهو ينظر للعوز والفاقة المادّية ليس كحالة اقتصادية وإنما كثقافة وأسلوب ينمو ويتكيف في نفوس الهامشيين الإقتصاديين وبدون هذه الثقافة السلبية سوف يعانون من عدم التوافق الاجتماعي **(جمال الشاعر،2007، ص9)** أو كما وصفهم الباحث "**ثروت إسحاق**"**(1993، ص 141)** في تجسّدهم في ملامح "**التخليد الذّاتي**"، أي أنّهم مستمرّين في التموقع ضمن خنادق الفقر والتّهميش.
- **السمات النفسية**، تكشف عن واقع الهشاشة على مستوى الشخصيات والذوات الإنهزامية المستسلمة لواقع الحال أو الخضوع للأوضاع المترهّلة السائدة.
- **السمات الأخلاقية**، ترتبط بصفات الهامشيين في قاع المدينة والذّين يوسمون بالتناقض على مستوى سلوكيات التّمكين في المجتمع من عدمه، فحسب الباحثة "**أماني مسعود**"**(2006، ص ص 222.221)** تتجلّى في الفئات الدنيوية من المجتمع المديني سمات أكثرها سلبية مثل: "البخل"، "الجشع"، "الشره المالي"، "التّباهي بالشيئية والتكديس"، ناهيك عن الترصّد، التموقع، الصبر والبحث عن إنتهاز فرص التّمكين في المجتمع.

أي أنّ للمهمّشين طرائق حياتية وسلوكيات غير مستقرة، بالإضافة إلى وجود الضبابية على مستوى الوازع الديني حسب ما وصفهم الباحث "**عبد الرضا الكيطاني**"(**2003، ص 13**).

من بين ما يتّسمون به أيضا، وجود مثالب أخلاقية أخرى مثل "الكذب"، "النّفاق الاجتماعي"، "شيوع سلوكيات الغرر"، "الخداع المجتمعي"، "الضرب تحت الحزام"، "الميل إلى التواري"، "العزلة الاجتماعية" وعدم الظهور في مجتمع المدينة.

لكي نكون أكثر موضوعيين، فيقال أنّ هذه السمات السلبية لا تظهر إلّا في الفئات الهامشية التّي تعاني أزمات التفكّك وأزمنة التصدّعات المجتمعية، فهم كما وصفهم البعض "**خشاش البشر**" لا يحترفون شيئا ولا ينتبه إليهم ولا لطريقة معاشهم (**عبد المجيد زيان، ص ص 372.371**).

- **السمات الثقافية**، الدّالة على شرائح التّهميش في مجتمع الهامش، فعادة ما يتّسم الهامشيون بتدنّي المستويات التعليمية أو الشعور بالإستسلام أو القدرية أو انتهاجهم سلوكيات العشوائية وعدم القدرة على التّخطيط للمستقبل (**عبد الرضا الكيطاني،2013، ص13**).

كما وقد حدّد الباحث "**محمود كاظم التميمي**"(**ص 131**) سمات ثقافية أخرى للهامشيين في قوله: "...أنّ الهامشيين في المجتمع تستحوذ عليهم: الأفكار الخرافية، الإستناد الى الخوارق، إلى العادات في تفسير الأحداث الاجتماعية، تحت دافع "القدرية"، هذا للمحافظة على الهوّية ورفع المعنويات فهم يتبنّون مواقف ونماذج قيمية ثقافية لمحاولة التوفيق بين نظام معياري ومتطلّبات براغماتية بسبب الإبعاد المجتمعي وعدم المساهمة في المجتمع الإستهلاكي.

- **السمات السياسية**، فهي التّي تقترن بمهمّشي قاع مجتمعات المدن وتلقى صعوبة الإندماج السياسي، لتعكس مواقف للرفض أو الإستقالة السياسية أو التزلّف، لذا بعض المهمّشين (**أماني مسعود، 2006، ص ص 222.221**).
- **السمات الأمنية**، التّي تتعلّق **بجانب** المستوى الأمني للهامشيين في المجتمعات المتخلّفة، فدائما ما تتكرّر في بيئاتهم السفلى سلوكيات الرفض الاجتماعي، مظاهر العنف، التظاهر بالوسائل التعبيرية الوحيدة المتبقية لهم، نتيجة الإغتراب، الغضب، كثرة الإحتجاج، التذمّر والنزول إلى الشارع أو التجمهر (**محمد فريد عزي، 1998**) مع قابلية المهمّشين لتكوين العصب أو الجماعات غير رسمية أو التطرّف أو التقوقع الشاذ حول:

- ✓ نسج علاقات وروابط براغماتية معيّنة فيما بينهم.
- ✓ تتأرجح فيهم نسب الإستجابات للضبط الإجتماعي المحلّي والعام **(عبد الرضا الكيطاني،2003، ص 13)**.
- ✓ سمات النظرة التشاؤمية للمستقبل، الخضوع، التبعية الجبرية والإنقياد للأخرين.
- ✓ احتمالية اللجوء الى أنواع العنف، التمرّد والثورة على الأوضاع السائدة **(محمد الجوهري وآخرون، 1995، ص 60)**.

كما وقد نجد من ضمن شرائح التّهميش أفراد الضواحي أو البيئات المتخلّفة، يتميّزون بالتضامن الإجتماعي بالرغم من الصعوبات المادّية التّي يواجهها العديد منهم، فالحديث هنا لا يخصّ أولئك الذين غالبًا ما يوصفون في وسائل الإعلام، بأنّهم كسالى، لصوص، تجار، مجرمون وغير ذلك من السمات التّي يوصم بها المهمّشون **(فيفيان أمبو زاغارا، 2009، ص ص 139.135)**.

ثامنا – العولمة وتجلّيات التّهميش في مجتمع المدينة:

نهدف خلال هذا العنصر، التقصّي عن العلاقة الحاصلة بين زمن العولمة وأنواع التّهميش المؤسّساتي الحاصل في البيئات الإجتماعية، ناهيك عن التعرّف على أصناف وفئات التّهميش في فضاءات المراكز أو الهوامش الحضرية، مع السعي إلى إبراز وقع وأثر العولمة السلبي الرّاهن في وقتنا هذا وتبيان تجلّياتها ومخلّفاتها المعلنة أو الخفيّة في حياة المهمّشين، فعليه يكمن تحليلنا لظاهرة التّهميش الإنساني في زمن العولمة بحسب العناصر الفرعية التّالية:

التّهميش في زمن العولمة:

تتضارب الآراء وتشتد في الآونة الأخيرة نقاشات جدلية كبيرة حول مظاهر العولمة وتجلّياتها في مجالات الحياة عبر كل العالم، إذ وجدت الشعوب في خضمّها واقعا لا مناص من التلصّص منه وباتت دول العالم متعلّقة بسلسلة من التحوّلات العميقة المرتبطة حول الإنفتاح مع العالم الخارجي.

عموما، تهدف العولمة في حيثياتها بحسب "**مصطفى العبد الله الكفري**" من جهة إلى قولبة العالم بأسره نحو النموذج الغربي وإلى تحقيق التّبعية والتّهميش للدول المتخلّفة من جهة أخرى **(الكفري، 2010، ص ص 83.69)**.

لتعرف أيضا، التداخل الصارخ لأمور الإقتصاد والسياسة دون أيّ اعتداد بذكر الحدود الجيوسياسية والسوسيوثقافية للمجتمعات، هذا ما يعطي لها البعد الإمبريالي لتطويق العالم وسيطرة كبرى

الشركات عليه أو كما قال ذلك "**محمد عابد الجابري**": "...بأنّها الإمبريالية الجديدة التّي تستهدف استنزاف الثروات وإلغاء ثقافات الدول التّابعة **(زكية العمراوي، 2015، ص ص 98.88)**.

كما وتروم أيضا، إلى التجميع والتشارك في الرساميل المادّية والرمزية والتّي باتت متحكّمة في واقع عالمنا الرّاهن، أي أنّها تسعى دائما لكوننة شعوب الأرض حول التواصل الثقافي والصناعي المتلاقح للتغريب وضرب الهامش في كلّ أنواع الإختلافات والتنوّعات الإنسانية.

بمفهوم آخر تعبّر العولمة حسب الباحث "**عبد الغاني بوالسكك**" عن مدى آليات السعي للتغريب والتحديث الذّي تفرضه النظرة الأحادية لتوحيد العالم **(بوالسكك، 2015، ص ص 380.379)**.

نتيجة لذلك، فالعولمة تعمل في شقّها العلني المفصح للتقدّمية وأنسنة العالم نحو الحضارة والمدنية فهي تعمل في شقّها الخفيّ على المفارقة التشاكلية في "تهجين الأصيل" و"تأصيل الهجين".

وعليه، فالإرهاص السالف، يقرّ لنا أنّ للعولمة ثلاثة ركائز أساسية نستخلصها في الشكل التالي:

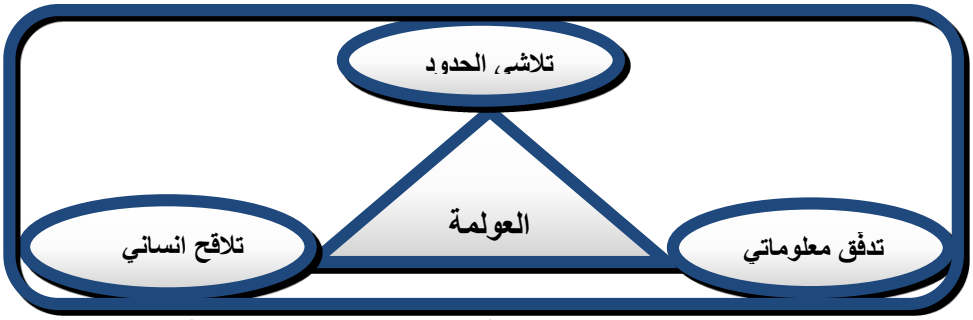

الشكل رقم (02): يمثل خصوصيات العولمة في المجتمعات الانسانية

انطلاقا ممّا سبق، لاحظنا أن هناك ثلاثة اقطاب تتمايز فيما بينها في تحديد ماهية العولمة:

- ☆ **القطب الأول**، يرتبط بالإتّجاه المساند للعولمة والذّي يرى أصحابه أنّ بروزها في وقتنا الرّاهن شيء إيجابي من حيث انتشار التكنولوجيا ووسائل الإتصالات التفاعلية القائمة على إتاحة الفرص واختيار البدائل الحياتية الممكنة في جميع أطوار وأنماط مؤسّسات المجتمعات الإنسانية.
- ☆ **القطب الثاني**، معارض لماهيّتها وهذا بحسب "**ضياء مجيد الموسوي**" أنّها ماهيتها إلّا بطانة مقنّعة تخفي وراء غطائها الربحي والإحتكاري الشّيء الكثير من المساوئ التّي تؤسّس لواقع الشركات المتعدّدة الجنسيات، لتعمل على استغلال ونهب ثروات الشعوب وطمس هواياتهم تحت ذرائع تحقيق الحرية وإرساء سبل زعم الديمقراطية **(الموسوي، 2009، ص ص 202.200)**.

☆ **القطب الثالث**، يقوم على أساس ازدواجية الماهيّة ويؤسّس هذا القطب لتوفيقية العولمة من حيث مضامين إيجابياتها، سلبياتها، أهدافها، أبعادها وتجلّياتها، إذ يرونها إيجابية إذا أحسن التعامل مع واقعها دون الذّوبان الطوعي أو الكلّي فيها وهي سلبية في واقع الهيمنة على المجتمعات التابعة وإلغاء خصوصياتها.

كما وقد أفرز العصر الراهن مضامينا كثيرة للتقدم العلمي والتكنولوجي تحت جناح دولة "**أمريكا**" وبالتّالي أطلقت الشرارة الأولى لعصر "العولمة" ودعوة العالم إلى نمط البشرية الجديد بدل "الدولة" أو "المحلّية" أو "القومية"، بل يزيد الأمر تعقيدا حين تعلّقت العولمة بقولبة الإنسانية في الوعاء الأمريكي **(قيرة اسماعيل، 2010، ص ص 12.23)**.

فنهاية التاريخ مثلا، يرتبط بثقافة الغرب واتّباع النّظم الإستهلاكية التّي تقدّمت واقعيا وزمنيا عبر ثورات مخطّط لها سلفا، هذه الثورات حدّدها "**علي حبشي**" بحسب التأثير والسيطرة في حياة البشر وتمثّلت بحسبه في الأنماط التالية: "**الثورة الديمقراطية**" وأبعاد الحرّيات وحقوق الانسان، "**الثورات التكنولوجية الثالثة**" أو ما بعد الثالثة، "**ثورة التكتّلات الإقتصادية**"، "**ثورة اقتصاد السوق**" ولنضيف أيضا "**الثورة المعلوماتية**" اليوم أو "**ثورة الجيل الخامس**".

حري بنا الكشف، عن أهمّ مظاهر "**التّهميش المؤسّساتي للعولمة**" في الرسم التمثيلي التّالي:

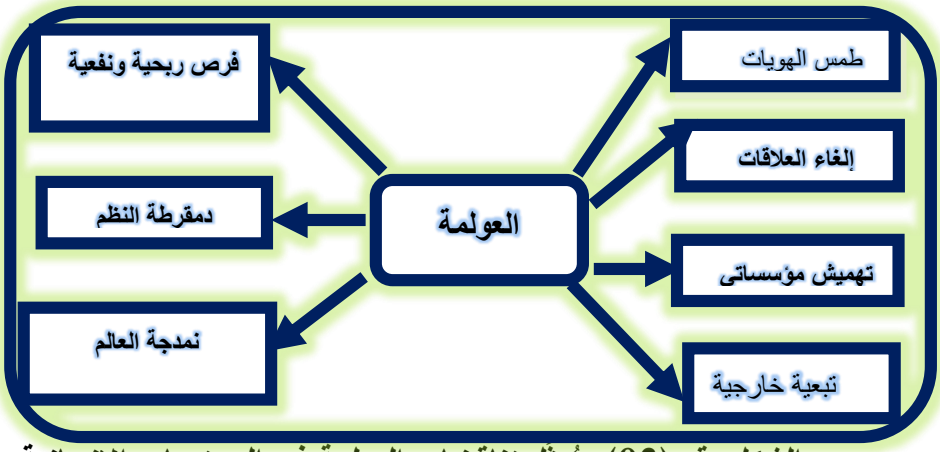

الشكل رقم (03): يُمَثّل تناقضات العولمة في المجتمعات الإنسانية

كما وقد أفرزت العولمة تعقيدات تعلّقت بنهاية الجغرافيا أو قولبة الإنسانية في الوعاء الأمريكي أو ما سمّاه " **فرانسيس فوكو ياما**" بنهاية التاريخ أو نهاية الجغرافيا **(إسماعيل قيرة، 2010، ص ص 12-23)**.

فنهاية التاريخ هنا يرتبط بتفوّق الثقافة الغربية واتّباع نظم السياسية والثقافية الاستهلاكية الربحية وما نتج عنها من اثار وتداخل في حياة وشؤون الدول والتي بدورها يتلى افرادها من الردود والآثار على جميع الأصعدة والمجالات.

من خلال ما قدّم سابقا، بات جلّيا لنا أن نكشف عن أهمّ حيثيات التّهميش أو الحرمان في زمن العولمة.

1-العولمة وتأثيرها على التّهميش السياسي:

إنّ تطوّر المجتمعات كما هو متعارف عليه، مرهون بالسياسات الرائدة أو الحكم العقلاني الذّي يستند على ركائز العدالة الاجتماعية، مبادئ المساواة، تكريس التماسك الإجتماعي وتحقيق الرفاهية بين الأفراد والجماعات.

عكس ذلك، تعمل العولمة في محتوياتها الخفيّة، واقع إفراغ الوطن الواحد من كلّ المحتويات السابقة، لتعمل على فرض عوالم بديلة مثل "لا وطن"، "لا أمّة"، "لا دولة"، أي إحداث فوارق التشتيت بأساليب عديدة، يأتي جلّ ذلك بواسطة استغلال دول المراكز الغنيّة لدول الأطراف المعدمة عبر الموازين الجيوسياسية أو الإقتصادية أو الثقافية غير المتكافئة.

في هذا الصّدد، عبّر "**سمير أمين**" على أنّ وزن الدول العربية في لائحة النظام العالمي الرّاهن يساوي الصفر، و"مهمشو اليوم هم مهمّشو الغد"، من هنا فالوضع يزداد قتامة في المجتمعات العربية أو كما قال ذلك الباحث "**إسماعيل قيرة**": "نحن اليوم نحيا في زمن "الويلات" و"الحروب" والتناطح" من أجل السلط والنفوذ (**قيرة اسماعيل، 2010، ص23.12**).

ناهيك، عن تمكّن واقع أشباه السياسة أو النخب العرجاء التّي تستهويها أفعال النّهب أو التسلّط كما ترى في ذواتها الكفاءة والعقلنة والرشاد، لكن في حقيقة الأمر، تسير عكس ذلك في طريق الخنوع أو التّبعية أو الإنقياد للسياسات الخارجية التّي دائما ما تأتمر ببنود صنمية العولمة الفارضة لحتميتها وهيمنتها على الدول المتخلّفة أو دول التخوم.

هذا الوصف السالف، دعّمه الباحث "**تومالس فريد مان**" حين أفضى إلى أنّ تأثير العولمة على سياسات الدول واقع ميداني في المجتمعات المتخلّفة، أي أنّ من يعتقد غير ذلك فهذا الأمر فيه من السطحية والغباء الشيء الكثير.

من هنا، حري لنا التحدّث عن أهداف الخفيّة للعولمة التّي ما فتئت أن تجمع العالم وفق قالب واحد فقط، بل تعدّت ذلك وجعلت حياة الكثيرين منهم على أسوء حال وإنّ دوافعها عند "**نعوم تشومسكي**" من مصالح اللاعبين الكبار حول العالم (**نعوم تشومسكي، 2007، ص ص 331.323**).

زيادة عن ذلك، تعمل الأنظمة التابعة بكل ما لديها من عزم على الموالاة والتخلّف عن الرّكب الحضاري، نتيجة عدّة إفرازات مرضية حدّدها الباحث "**إسماعيل قيرة**" في نقطتين مفصليتين:

- **النقطة الأولى**، توضّح لوضع البرامج التنموية تحت مصار الليبيرالية الجديدة أو صنمية الرأسمالية كنموذج رائد للعالم.
- **النقطة الثانية**، تفصّل لأنواع الرضا بواقع التبعية والتخلّف عن الرّكب الحضاري وصعود الإنتهازين وإقصاء النخب.

كما وتعدّ النقطة الأخيرة، جدّ شائكة في مسار السياسات المتخلّفة، هذا ما ندعوه بتهميش النخب الملتزمة بطريقة القهر السياسي الذّي يعبّر عن ثقافة الإقصاء في المجتمعات، بخاصّة أنّ عماد الدول منذ القدم، يستند على سواعد كلّ المتفاعلين ضمن المجتمع الواحد، لتأتي العدالة في المصاف الأول في إقامة "**السياسات الراشدة**"، هذا أمر بالكاد نجده في مجتمعاتنا.

2-تأثير العولمة اقتصاديا على الدول المتخلفة:

أثر العولمة على الدول المتخلّفة هو أمر به من السلبية الشيء الكثير، هذا وتحدّث عن تأثيرات العولمة في الوطن العربي على سبيل الحصر "**مصطفى العبد الله الكفري**" حين رأى فيها من التّهديدات المتأزّمة للهامشيين في الحيّز العربي وعبر العالم عموما، نتيجة تكريس عمليات الضغط القهري للكبرى الشركات العالمية وفرض سياسات التّبعية (**الكفري مصطفى العبد الله، ص ص 82.80**).

من هنا، انقسم العالم إلى فئتين متمايزين:

- **الفئة الأولى**، هي فئة المسحوقين المستغلّين الذّين لا يجدون ما يقتاتون به
- **الفئة الثانية**، هم المستبدّون الذّين لا يدرون أين يضعون الأموال التّي تدفّقت عليهم، هذا الأمر حاصل أمره في نظم الأوليغارشيات، لنجدها تتجلّى في تلاقح أشباه السياسيين وأصحاب المال الفاسد وعلاقة ذلك بإساءة استخدام السلطة من قبل الشخص الحاكم أو المسؤول على القطاعات العامّة أو الخاصّة في العديد من البناءات القاعدية وبالتمويلات غير المرغوب فيها عرفا وقانونا كتمويل الحملات الإنتخابية باستعمال المال الفاسد وتخويل أشباه الساسة في المناصب الحسّاسة في المجتمع ككلّ (**صلاح الدين حسن السيسي ، 2012 ، ص ص 32.36**).

ناهيك، عن وجود الفساد الأخلاقي المرتبط بالانحرافات الأخلاقية على مستوى المعايير والقيم المنبوذة اجتماعيا واستعمال الطرق الملتوية للتحكّم والإستمرارية وتنامي أنواع الفساد الناخر للنّظم المؤسّساتية (**محمد مصطفى سليماني، 2006، ص ص 31 .32**).

كما وتعمل العولمة الإقتصادية بترسانة كبرى الشركات السّادة المحتكرون للعالم اليوم بفعل تحكّمهم بطرق الربحية أو الإحتكار أو النّفعية المادّية.

الشاهد هنا، ترّجح كفّة السلبيات لهذه الشركات السالفة وأثرها على حياة الأفراد في المجتمعات المتخلّفة، ففي أيّامنا هذه تتّضح لنا عدّة مثالب وسلبيات:

- **السلبية الأولى**، تتمثّل في الإرتفاع الصارخ على مستوى فاتورات الأغدية المستوردة عن طريق تحرير التجارة واستعمال السوق العالمية كأداة للإخلال بالتّوازن في الدول المتخلّفة.
- **السلبية الثانية**، متعلّقة بسيطرة نظم المنظّمات العالمية في المال والأسواق، كأنواع السيطرة على المستويات المالية والأمنية، وبالتّالي مآل الدول الضعيفة هو التقهقر المحلّي أو العالمي.
- **السلبية الثالثة**، التّي عبّر عنها الباحث "**خبابة عبد الله**" من خلال مخلّفات تأثير العولمة الاقتصادية على دول الأطراف حين أفضى أنّه ومع انتشار العولمة تنهار الخدمات الرخيصة للفقراء عموما.

فالمؤسسات المالية العالمية على العموم، تتشرط دائما تقديم القروض أو المساعدات أو تخفيض دعم الخدمات المجّانية أو نسب الخدمات الإجتماعية إلى جانب تحرير الاقتصاد.

ممّا يجعل الأمور مقترنة بضخّ ضغوطات إضافية على الفئات الأشد فقرا وتهميشا، بالتّالي تتوهّج حالات الإغتراب وتتزايد وضعيات الحرمان (**عبد الله خبابة، 2009، ص 198**).

- **السلبية الرابعة**، ترتبط بالآثار الإقتصادية التّي صاحبت العولمة، ليتحدّث فيها الباحث "**اسماعيل قيرة**" وذكر علاقة ارتكاز النّشاط الإقتصادي العالمي ووضعية الهامشية في دول الأطراف، حينها تتحكّم مجموعات قليلة العدد في اقتصاد الدول التّي لا شكّ فيها، تقوم على:
  - ✓ الإستغلال، النّهب، تعميق الهامشية، التبادل غير المتكافئ.
  - ✓ ارتفاع النّظم الرأسمالية المحتكرة وما ينجر عنها من مخلّفات على المهمّشين وفئات أدنى التصنيف المجتمعي (**قيرة اسماعيل، 2007، ص ص 28.13**).

نتيجة لذلك، تفرز العولمة الإقتصادية عدّة مطبّات بالغة الأثر على المهمّشين، من بين ذلك نجد:

- ⊗ السيطرة العالمية لدول المراكز على حساب دول الأطراف، نتيجة لذلك تحدث التبعية المغيّبة لآليات البرامج التنموية.
- ⊗ حدوث التفاوتات الكبيرة على مستوى الدخل والثروة في المجتمع الواحد.
- ⊗ فقدان السلع من الأسواق وارتفاع أسعار مواد الإستهلاك الضروري.
- ⊗ بروز فئات التّهميش على سطح المجتمعات المحلّية أو الجماهيرية مثل "الطبقات الإجتماعية الدنيا" أو "الطبقة الدّونية" أو "المهمّشون" أو "الحثالة الإجتماعية"، هذا ما يتسبّب في الخلل على المستوى السوسيو اقتصادي الذّي تتضرّر منه جميع المؤسّسات المجتمعية ككلّ.

في نفس الشاكلة، رسم كل من الباحثين الألمانيين "**هانس بيتر مارتين**" و"**هارالد شومان**" أثارا للعولمة الإقتصادية عبر العالم في قولهما:

"... أنّ ضريبة العولمة اليوم، تكون جدّ قتامة من ذي قبل...".

من ثمّة بروز هنات مجتمعية هي:

- **الهنة الأولى**، هي تحوّل فئة عظيمة من العالم إلى بالوعات البؤس، العجز، ازدياد الهوّة بين الشمال أو الجنوب من حيث القذارة، الفقر وسوء التنمية.
- **الهنة الثّانية**، دخول الدول النّامية في المديونية وتواري الثروة (**الهيثي صبري فارس**، ص **39**).

3-تأثير العولمة ثقافيا على الدول المتخلّفة:

يشهد عالمنا اليوم تزايد معدّلات التّشابه بين البشر جميعا وسعي العولمة ثقافيا فرض هيمنتها عن طريق التدفّقات غير المتناهية للتكنولوجيا وتنامي عوالم السيبرنية ووسائل الإتصالات الجماهرية فهي بذلك استطاعت بكلّ مرونة، اختراق الحقول الدولية أيّما اختراق.

فتراجعت عمليا في واقعنا، العديد من القيم المتجذّرة في ثقافتنا الشرقية، هذا بفعل الإنتشار الثقافي المتسارع في ظلّ الإحتكاكات الثقافية المتماهية مع بعضها البعض.

ناهيك، عن أفعال عوامل ارتباط العلاقات السلوكية للأفراد مع العديد من الجنسيات عبر أساليب التأثير الثقافي الخفيّ أو المعلن. بالتّالي، تظهر النتائج في ذوبان الحواجز الثقافية المحلّية مع بعضها البعض.

هذا ما يقود إلى نتاج المجتمعات المتداخلة أو المجتمعات التابعة أو المجتمعات المادّية أو المجتمعات الهجينة التّي تمهّد لأنواع التّهميش المؤسّساتي أو البنيوي في المجتمعات الهشّة ثقافيا اجتماعيا، سياسيا، اقتصاديا وأمنيا (**ليكليرك جيرار، 2004، ص ص 450.468**).

4-تأثير العولمة اجتماعيا على الدول المتخلّفة:

إنّ أثار العولمة الإجتماعية على أفراد الهامشية بالغ الذروة في المجتمعات المتخلّفة، خاصّة نحو علاقتها بطمس الهوّيات وتراجع عناصر الإنتماء، نتيجة ذيوع ثقافة المال والإستهلاك غير المرغوب فيه في المجتمعات المتخلّفة.

زد إلى ذلك، تعمل العولمة على خطورة إبعاد الأفراد أو الجماعات عن واقعهم الإجتماعي وجعلهم في هوس دائم نحو مضامين الملذّات، الفردانية والتفسّخ القيمي.

من هنا، تتعقّد حياة المهمّشين بسبب عدم تمكينهم مؤسّساتيا خاصّة وأنّ واقعهم يزداد سوادا، تشاؤما واغترابا، بسبب تغوّل شعارات التهجين النّفسي أو المعنوي وفقدان المعايير السوسيونفسية.

زيادة لما أوردناه أعلاه، خلص الباحث "**أبو عيانة**" إلى توصيف عدّة أثار تمخّضت عن العولمة الاجتماعية، يمكن تلخيصها بحسب الأثار التّالية:

- **الأثر الأوّل**، مبني على الزيادة في الحالات الشهوانية وتأثيرها على تنامي الإنحلال الخلقي تفشّي مظاهر الإحباط، الإدمان وتنامي معدّلات الإنتحار.
- **الأثر الثاني**، متمثّل في ضرب التماسك الإجتماعي وجعل حياة الأفراد تميل إلى المادّية والإنفرادية، من ثمّة تتفشى فينا مظاهر الإنعزال، التّهميش، الحقرة ونبذ الآخرين (**أبو عيانة فتحي، 2006، ص ص 196.167**)
- **الأثر الثالث**، متمحور حول بروز ثقافات الوصولية أو النّفاق الإجتماعي أو الصيد في المياه العكرة.
- **الأثر الرابع**، متعلّق بواقع العولمة على الدول المتخلّفة، حيث يبلغ "التأثير النفسي الهدّام" في مستوى حياة الأفراد والجماعات الشيء الكبير، خاصة وأنّ تأثيراتها الزائفة تستهدف الطبيعة الإنسانية بمظاهر الخلاعة أو الشذوذ أو التحوّل الجنسي أو انحراف الطبيعة الإنسانية نحو التناحر حول المادّيات بجميع أصنافها ومساوئها.

إضافة إلى ذلك، فقد أحصينا **مثالب جمّة** للعولمة يمكننا طرحها في النقاط التّالية:

⊗ أنّها تسبّب في تزايد الصراعات القيمية، خاصّة في المجتمعات المتخلّفة بسبب الإفتقار لعناصر التمكين المؤسّساتي.

⊗ أنّها تزيد في بؤر الصّراعات الطبقية بين جماعات الهامشية أو جماعات الحظوة أو التمكين الاجتماعي، خاصّة في مجتمعات المدن.

على إثر نتيجة القرائن السالفة، تتراكم الهنات بوجه عام ومظاهر التّهميش على الخصوص في المجتمعات المتخلّفة التّي يمكن تفسير حلقاتها المفقودة كسلسلة للتغيّرات في زمن العولمة التّي يحيا على إثرها فئات التّهميش قهرا وجبرا وفق الواقع المزري المرتبط بوضعيات الإبعاد الإجتماعي من هرم البناء العام، أي العيش في أوحال الإنعزالية أو الإغتراب النّفسي أو ضيق العيش المسبّب للأمراض النّفسية والفيسيولوجية.

من التأثيرات الإجتماعية في زمن العولمة أيضا، عدّد الباحث " **إسماعيل قيرة**" جملة من **الآثار الجانبية** التّي تؤزم الأوضاع بالنسبة للفئات المحرومة والتّي تلاقحت أفكاره مع العديد من الباحثين في قضايا التّهميش.

فمن تلك المخلّفات، نجد تصاعد معدّلات البطالة، انهيار الطبقة الوسطى، غلاء العيش، شيوع الفردانية، ذيوع مصادر المال القذر، ارتفاع موجات العنف والجريمة **(قيرة اسماعيل، 2009، ص ص29.16)**.

5-تأثير العولمة اعلاميا على الدول المتخلّفة:

أحدثت التطوّرات التكنولوجيا الحديثة طفرات نوعية وثورات حقيقية في عالم الإعلام والاتصال، إذ انتشرت في كافة أرجاء العالم شبكات الأنترنيت التّي ربطت سكان العالم بعضهم ببعض.

لتعتبر مواقع التواصل الإجتماعية الأكثر انتشارا على شبكات الأنترنيت، لما تملكه من خصائص وميزات يتزايد عليها في الإقبال أو الولوج من طرف مستخدميها يوما بعد يوم.

بالرغم من الإنتقادات الشّديدة التّي تتعرّض لها، خاصة بالنسبة للتأثيرات السلبية التّي ساهمت في انهيار الروابط الإجتماعية أو المؤسساتية أو الأسرية.

كما وتعتبر حرية التّعبير أيضا، في الفضاءات الرقمية نوعا من أنواع الحياة المعاصرة التّي ترتبط أساسا بالمواثيق الخاصّة بحقوق الإنسان ونظم الديمقراطية الحديثة.

على غرار دول العالم، يعرف المجتمع الجزائري العديد من التجليّات اليومية لحالات التذمر أو السخط أو العنف أو صور الإحتجاجات التّي تطالب بها مجموعة من الشرائح الهشّة أو المهمّشة أو الشباب الفاقد لأدنى ضروريات الحياة الكريمة والذّي وجد نفسه قابعا في ويلات الفقر أو البطالة أو ضيق العيش.

خاصّة عند تخبّطهم في متاهات العولمة أو الإنتهاكات على مستوى الحرّيات أو الإقصاء أو التّهميش.

ممّا سلف، اقتضت الحاجة إلى دراسة إشكالية حرية التّعبير الشبابي من خلال تجلّيات ظاهرة التّهميش أو الحرمان المؤسساتي وعلاقة ذلك بالعنف في الفضاء الرقمي

من ثمّة، وجدنا أنفسنا لتسليط الضوء على فئة من فئات التيه الإجتماعي، فالشباب المهمّش في المجتمع دائما ما يسعى إلى انتهاز الفرص ويفرّون إلى "**الإعلام الهامشي**" عبر مواقع التواصل الإجتماعي فرادى وجماعات، من هنا ظهر شباب اليوتيوب في تحميل البوتكاست بسمات طوابع الهوّاة ولفت الإنتباه حول قضايا راهنة في المجتمع وتعرية الواقع أو فضحه وكشف خفاياه الدفينة بين جدليات الإفصاح أو الإفضاح أو التضمين أو التشفير أو التّشارك الوجداني **(أولجا جوديسي بيلي، 2009، ص 24).**

من خلال العلاقة الإرتباطية بين مفهومي التّهميش والعنف، برزت في وقتنا الرّاهن مجموعة من الأبعاد لواقع التّهميش المؤسّساتي المتعلّق بالفئات الهشّة أو الشرائح المهمّشة في المجتمع الجزائري، حيث أصبح العنف الحضري جزء لا يتجزأ من البناء الإجتماعي أو المؤسّساتي التّي تتشاكل منهما نظم المجتمعات عموما.

من هنا، تتجلّى العلاقة بين واقع العنف الرقمي المرتبط أساسا بظاهرة التّهميش أو الحرمان الإجتماعي للطبقات المعزولة مؤسّساتيا، هذا ما يفصح عنه خلال الهيمنة الصريحة والخفيّة لبعض الوسائط الإعلامية العمومية أو الخاصّة التّي تعمل في سلبياتها المضمرة إلى تحويل الضمير الجمعي لأفراد المجتمع إلى مجرد دمى تتلاعب بعقولهم كيف ووقت ما شاءت.

مثل تلكم التجليّات السابقة، غالبا ما تظهر عبر الوسائط الإعلامية الهامشية في الفضاءات أو الشبكات الرقمية عبر الفاسبوك واليوتيوب ...إلخ.

هذه الأخيرة، أضحت مجالا خصبا للهامشيين للتّعبير عن مظاهر الرفض أو السخط أو عدم الرضا على الواقع المعاش، من خلال ثقافة الصورة أو الفيديوهات التّي تحمل عدّة أنواع للعنف تمثلت أساسا في:

"العنف الجسدي"، "العنف اللّفظي"، "العنف الحضري" و"العنف الرمزي" أو ما يحبذ تسميته عند بعض الباحثين "بالعنف الثقافي".

من هنا، تأتي العلاقة بين القائمين بالعملية الإتصالية أو الإعلامية، أي حدوث التفاعلات خلال عمليات المشاركة أو الإعجاب أو التعليقات بين المتفاعلين.

هذا ما نرجعه إلى وجود عوامل سببية، لعلّ من أهمّها ما يلي:

√ وجود حلقة التّهميش والعنف في الفضاء الرقمي للمهمّشين أو المقصيين المتفاعلين اعلاميا.

√ وجود حالات الإفتقار على مستوى الإشباعات السوسيو اقتصادية.

بالتّالي، تأخذ الوسيلة الإعلامية الهامشية دورها البارز في احتواء الوضعية المزرية للطبقات الدنيا في المجتمع، لتصبح الكرة في مرماها الوحيد التّي تتجلّى وفق مداخل الإستخدام أو الإشباع في الرسائل الإعلامية.

كما وتؤكّد الدّراسات أنّ افتقار الأفراد لحاجات معيّنة تجعلهم يبحثون عن البدائل أو حالات الإشباع أو التعويض عن النقص، الأمر الذّي يحوّلهم إلى التعرّض إلى وسائل الإعلام، حيث رأى "**كاتز وآخرون**" بأنّ المواقف الإجتماعية التّي يجد الأفراد أنفسهم فيها، هي التّي تعمل على إقامة العلاقة بين وسائل الإعلام وإشباع الحاجات (**أماني عمر الحسيني، 2005، ص ص 78.77**)، هذا من جهة، تعمل الوسيلة الإعلامية الرقمية –**اليوتيوب**– على استقطاب المتلقّين لما لها من زئبقية وتراكمية على مستوى المواضيع والمجالات من جهة أخرى، حيث يظهر ما يسمى "**مفهوم الجمهور**" لتحدث تلقائية المرسل والمتلقي، هذا ما عبّر عنه "**جون ديوي**" بأنّه الوحدة الإجتماعية التي تتشاكل حول مشكلة ينبغي إيجاد حلول لها كقضايا المهمّشين في المجتمع (**مي العبد الله سنو، 2011، ص 75**) والتّي تتمظهر صوره من خلال أبرز الفيديوهات المتعلّقة بمظاهر:

- البؤس، الفقر الحضري، البطالة والشقاء الإنساني.
- مثالب الإسكان، العشوائيات ونقص الموارد المائية.
- تنامي خلل الواقع الصّحي والبيئي للشرائح الهشّة.
- الفساد الإجتماعي، الفساد السياسي، الفساد الأخلاقي، الفساد المالي.

فهناك تشاكل وطيد بين أفراد وجماعات الفئات الهشّة أو المهمّشة عبر تراب القطر الوطني والتّي تكمن في الصرخات الفئوية أو النداءات اليوميّة عبر جلّ شبكات التواصل الاجتماعي.

كما وتعدّ التنمية المحلّية أيضا، الشغل الكبير لأوساط الهامشية عبر الوسائط البديلة، إذ يذهب البعض إلى التصريح عن مشاكلهم اليومية التّي تعبّر تارة عن قضايا الرأي العام أو مناهضة أنواع الظلم تارة أخرى أو مناهضتهم للحقرة أو مناصرتهم للمظلومين أو مساندتهم للفئات المهمّشة، من بين صور التّهميش في الفضاء الرقمي نجد عدة أزمات وقضايا ينادي بها دعاة الإعلام الهامشي من بين ذلك نجد:

- ⊗ أزمات شرائح المسنّين، ذوي الأمراض المزمنة، الأمراض المستعصية، قضايا الأفراد المعزولين عن المجتمع، أزمة الضمان الإجتماعي والتأمينات الصحّية، أزمات القطاع الصّحي والمستشفيات.
- ⊗ ناهيك عن قضايا المرأة، قضايا الطفولة وقضايا الشباب، دائما ما ترتبط بقضايا السياسة والإقتصاد في المجتمع.
- ⊗ بالإضافة، إلى أزمات ضخ السيولة النقدية أو المنح المتعلّقة بالأشخاص عديمي الدخل أو المنح الخاصة بالمعاقين أو المنح الخاصّة بمتقاعدي الجيش.
- ⊗ أزمات الهجرة السرّية، إقصاء النّخب، مشاكل الطلبة، مشاكل الأطّباء المقيمين، تهميش الأبطال الرياضيين.
- ⊗ ضف إلى ذلك، الأزمات أو المشكلات المتّعلقة بالتّعليم، تأخّر عن سنّ الزواج، مشكلات الطلاق، العنوسة، الإضرابات العمّالية، الإنتخابات، الصراعات الإيديولوجية.
- ⊗ الأزمات المرتبطة بقطاعات السكن أو العشوائيات أو قاطني الصّفيح، ناهيك عن أزمات تأخّر المشاريع التنموية، تخلّف الفضاءات الريفية أو الصحراوية أو مناطق الظلّ أو المناطق العميقة.

لتعتبر القضايا سالفة الذّكر، من أكبر الأحداث التّي تفعّل من قبل مستخدمي الفضاء الأزرق خاصّة "**شباب اليوتيوب Jeunesse YouTuber**، حيث لا ينقضي يوم ونجد أنفسنا أمام قضيّة شائكة تخصّ مجتمع الهامش أو مناطق الظلّ عموما.

ممّا سبق، يسعنا الحديث عن أكثر المواد الإعلامية الهامشية المثيرة لصدى التفاعل والمشاهدة عبر مواقع الفضاء الأزرق، إذ ونجد قضايا التّهميش والشباب التّي تعبّر عن تطلّعات وأمال الفئات الدنيوية من المجتمع وتبنّى بعض الشباب لقضايا المجتمع بكل حيثياته وهناته، ممّا جعلهم يتحدّثون عن المشاكل والمثالب الإجتماعية الراهنة.

لتتأتّى معظم لقاءاتهم السيبرنية على الإهتمامات الموحّدة في شتّى مجالات الحياة، ليظهر في الآونة الأخيرة عبر موقع اليوتيوب نماذج شبابية داع سيتها في أكثر من قناة إعلامية موازية أحدثت ردود أفعال كثيرة على جميع المستويات المجتمعية، كما وأخذت أعمالها شهرة كبيرة وبعدا خارج نطاقها المحلّي، مثل ذلك تتعددّ الأمثلة من المتفاعلين في موقع اليوتيوب، فمن منا لم يشاهد الفيديوهات التي واكبت الانتخابات التشريعية لسنة **2018**، حيث قاربت نسبة مشاهدتها أكثر من

مليونين مشاهدة أو تزيد وما أحدثته من استقطاب خاصّة من طرف شباب الهامشية، جلّ هذه الحالات ماهي إلا تعبير عن مظاهر الرفض وعدم الرّضا لواقع الحال وعن حالات الإغتراب التّي تعيشها الفئات الهشّة والمجتمع عموما.

كذلك، لمّا تتحدّث الرسائل الإعلامية الهامشية حول تعرية النظام العام وفضح هناته ومفاسده بأساليب ذات الطابع التهكّمي.

من خلال تحليل مضمون الفيديوهات، طالما حملت مواضيعا ترتبط أساسا بالهامشية الحضرية كالفوضى، الفساد السياسي، الفساد الإقتصادي والفساد الخلقي، ناهيك عن مظاهر الهجرة الغير الشرعية أو ما يطلق عليها في اللّسان اللّهجي الجزائري بمصطلح "**الحرقة**".

ناهيك، عن خلل العدالة الاجتماعية، الظلم، الرشوة، المحسوبية، الطائفية، الباثولوجيا الإجتماعية أصحاب الشكارة، المال الفاسد، قضايا اختطاف أطفال، إلى أخر ذلك من المواضيع المتعلّقة بقضايا التهميش أو الإقصاء أو الحرمان المؤسسّاتي.

من المضامين الإعلامية الموازية أو الهامشية الشبابية التّي اهتّمت بالوضع الحاقن في المجتمع الجزائري من خلال **5** مشاهد للفيديوهات الإيحائية الساخرة، **فالفيديو الأول** يتمثّل في المضمون الساخر الإجتماعي "**راني زعفان**" للمدوّن "**أنس تينا**" حيث قاربت نسبة مشاهدة المحتوى أكثر من **5** ملايين مشاهدة، ناهيك عن فيديو "**الرسالة**" لنفس المدوّن وفيديو "**الخرلمانيين**" تهكّما بالوضع السسياسي الكارثي وانتقاد المواقف الرعناء للبعض من رجالات البرلمان الجزائري، المعروف ببرلمان الحفّفات أي الحلّاقات، أمّا **الفيديو الثاني** فيتعلّق بأنواع الحقرة والتّهميش وقضايا البنى العميقة الشائكة وقضايا تسيير المال العام أو تدهور إدارة شؤون قطاعات الصحة أو الإسكان أو العشوائيات أو عوالم البطالة أو العنف أو الإنحراف، فبلغت مشاهداتها أكثر من **4** ملايين نسبة مشاهدة، في حين يأتي **الفيديو الثالث** المرتبط بالمشاهد الخاصّة بمسيرات **الحراك الشعبي بالجزائر 2019** والتّي بلغت أكثر من **3** ملايين نسبة مشاهدة يوتيوبيا في ظرف وجيز جدّا، ليأتي **الفيديو الرابع** الخاص بالمدوّن "**شمسوDZ**" تحت عنوان "**مانسوطيش**" الرافض للمشاركة السياسية في انتخابات التشريعية ماي **2018** وما اعتراها من مهازل تضمّنت مظاهر شراء السلم الاجتماعي لتبلغ نسب المشاهدة أكثر من **2** مليون نسبة مشاهدة مرئية، آخيرا يأتي **الفيديو الخامس** المرتبط بشباب الملاعب الجزائرية – أغاني سياسية واجتماعية ناهزت أكثر من **1.5** مليون نسبة مشاهدة عبر اليوتيوب.

ممّا سبق، فالرسم البياني التّالي يعبّر أبرز عن نسب المشاهدة عبر موقع التواصل الإجتماعي اليوتيوب والذّي عبّر عن مدى الإهتمام البالغ الأثر لأفراد المجتمع الهامشي أو ما يطلق عليهم اسم **الفئة الصامتة** بقضايا الوضع العام:

شكل رقم(04) يبيّن نسب المشاهدة مظاهر التّهميش والعنف في المجتمع الجزائري عبر موقع اليوتيوب

منه، فإنّ الحصار أو الخناق اللذّان يعترضان الأعمال الإعلامية البديلة، دائما ما يواجه بالقمع أو الحجب أو المناورة أو استقطاب هذه الشرائح، خاصّة لمّا يتعارض الأمر مع الأمن أو الإستقرار أو ضرب المؤسسّات أو الإشهار بالشّخصيات العمومية.

من هنا، نرى أنّ هذه التّعقيدات على مستوى الحرّيات تتنافى تماما مع ضروب الديمقراطية أو حقوق الإنسان والتّي تعمل على حفظ كرامة الأفراد والشخصيات والإنسانية جمعاء **(مالك ين نبي،1992، ص ص09.08).**

بالتّالي، فالإعلام الموازي أو الهامشي واقع لابد منه، ترتبط حقيقتة بكشف خبايا الجور، الظلم الفساد، غياب العدالة الإجتماعية، إن أردنا أن ننظر إلى هؤلاء الشباب من باب آخر، فإنّنا دائما ما نجد الإبداع الفنّي، روح الخلق والإبتكار في هذه العمليات الإعلامية التي تنبذ الإقصاء أو العزل الثقافِيَيْن.

هذا في حد ذاته، إقصاء للتنوّعات السوسيو الثقافية أو الإبداعية أو السياسية التّي دائما ما تبحث عن المشاركة الشبابية في العمل السياسي، الإنخراط في الأحزاب، الجمعيات، المنظّمات الحكومية والغير حكومية، في حين يتعلّق الأمر عن التوجّهات المجتمعية.

فإنّنا من الممكن إيجاد متفاعلين تحت غطاء التزلّف السلطوي السياسي، التسلّق والإنتهازية.

ناهيك، عن صعود الفن الساقط الداعم للكراهية، النبذ والتّهميش الذّي يفرضها الإنسان على أخيه الإنسان.

من تمّة، هل نتوافق مع نظرية "طوماس هوبز"؟ التّي تحدّثت على ذئبية الإنسان لأخيه الإنسان وهل يحقّ لنا نفيها أو معارضتها قيميا بحكم الخصوصية الثقافية التّي ننتمي إليها بهذه الأبيات الشعرية للشافعي التّي طالما عبّرت عن وجود الكراهية أو التّهميش أو العنف منذ القديم وإعطاء للذئب براءته من أكل بني جنسه:

نَعِيبُ الزَّمَانَ والعيْبُ فِينَا ومَا لِلزَّمَانِ عَيْبٌ سِوَانَا

ونَهْجُو ذَا الزَّمَانِ بِغَيْرِ ذَنْبٍ ولَو نَطَقَ الزَّمَانْ لَهَجَانَا

ولَيْسَ ذِئْبٌ يَأْكُلُ لَحْمَ ذِئْبٍ ويَأْكُلُ بَعْضُنَا بَعْضًا عَيَانَا

هذا دليل على أنّ الإنسانية تفقد كرامتها حين تنتشر مظاهر التّهميش، النبذ والتفرقة بين الأفراد والجماعات، لتحلّ بدائل زرع الفوضى، البلبلة، زعزعة الأمن واستقرار المجتمع.

أو كما يقول "**المنجى الزيدي**"**(2002)**:" وجب النّظر إلى الشباب نظرة الحكماء في الإصغاء ومعرفة محيطهم والعالم الذّين يعيشون فيه، فالشباب أقدر على التعبير عن طموحاتهم ومشاكلهم من هنا، تكمن أهمّية الشباب الذّي يتميّز بالعطاء، الطموح والدافعية لرفض الظلم أو التخّلف في المجتمع الواحد، حيث يكون الهدف من ذلك إصلاح الوضع العام واستقطاب هذه الفئّة والعمل على تقليل من حدّة توتّرها وانفعالها، هذا بغيّة إرشاد قواعد المواطنة والتنمية.

في ضوء ما سبق، يسعنا المقام أن نستخلص الأمور السابقة في مقولة "**كوفوشيوس**" في هذا الباب والذّي قال فيها: "...أنّ امتلاك النّاس بسلطة القانون أو التّحكّم بهم بالجزاء والعقاب، فإنّهم قد لا يتجنّبون، أمّا إذا تمّ إرشادهم بالفضيلة والحكمة وإقامة العدالة والإنصاف والإحتواء، فالأمر يستقرّ في نفوسهم، لن يلبثوا حتى يصبحوا أسوياء" **(منتهى مطشر عبد الصاحب، ص 149)**

تتمّة لما سلف، أضحى النموذج "**الغربي المتعولم**" واقعا مرًا في معاشنا، خاصة لمّا يحاكي الخصوصيات المحلّية، إذ لا يجب التّغافل عن مظاهر التغريب أو إيقاف النّوايا الخفيّة للعولمة التّي تحبك خيوطها لضرب مجتمعاتنا، إذ لم يبق أمام الدول المحلّية اليوم التّي تريد الحفاظ على كياناتها، سوى العمل على التّقليل من حدّتها وخطرها قدر المستطاع وعدم التجرّد القيمي من

جدورها الأصيلة والتّماهي ضمن ثقافة الغالب، من هنا فقد حمل واقع دراسة أثر العولمة على الهامشية المؤسّساتية جملة من التوصيات:

- ☆ **التوصية الأولى**، تتعلّق بترشيد السياسات الحاكمة نحو التموقع حول مقوّمات التماسك المحلّي وزرع اللحمة وتنميتها عبر مؤسّساتنا وبهدف تحقيق مبادئ العدالة الإجتماعية.
- ☆ **التوصية الثانية**، تتمحور حول العمل على القضاء عن كل أنواع التّهميش في المجتمع، هذا حفاظا على سبل الأمن والأمان.
- ☆ **التوصية الثالثة**، ترتبط حول التشبّث قدر المستطاع بأمل التطلّع قدما نحو التنمية الشاملة والمستدامة وإحداث الطفرة الحضارية.
- ☆ **التوصية الرابعة**، تقترن بالإبتعاد عن مضامين المنفعية، الثقافة الإستهلاكية والثقافة المركزية.
- ☆ **التوصية الخامسة**، أنّه لابدّ والعمل على الإهتمام بالهوامش الحضرية أو المناطق المعزولة في المجتمع ونشر ثقافات التضامن وتوفير الحظوة الإجتماعية لجلّ أفراد المجتمع.
- ☆ **التوصية السادسة**، تنادي إلى ضرورة الإهتمام بالقدر الوافر بالكفاءات والطاقات والكوادر الفنّية والعلمية وفسح مجال الإبداع والتّمكين والحظوة النّفسية والمعنوية للإطارات الأكاديمية الفذّة والمتخصّصة علميا لريادة المشاريع التنموية محلّيا ووطنيا، دون أي إقصاء أو تهميش!؟.

وعليه، فإنّ الإعلام الـبـنّاء هو مرآة الشعوب بكامل أصنافها الحاكمة أو المحكومة أو المستضعفة أو المهمّشة على السواء، فهو انعكاس لها في أرضيات الواقع وما يتخلّلها من إيجابيات النّقد والنقيض وتقبّل الذات الإنسانية للآخر وتغليب المصالح المشتركة.

6-العولمة وشباب الهامش:

نهدف من العنوان الراهن أعلاه، التطرّق إلى إشكالية الهجرة غير الشرعية وأثرها بالتّهميش في المجتمع الجزائري، يتمّ ذلك عن طريق إسقاط الواقع الذّي تعيشه شريحة الشباب وما يعتريهم من مضامين التّهميش والإقصاء الإجتماعي في المجتمع وربط العلاقة بين الأسباب والعوامل المسبّبة للهجرة من جهة، من جهة أخرى ذكر أهم الأصناف الشبابية الهامشية التّي لها ارتباطات علنية أو ضمنية مع سياقات ظاهرة الهجرة بأنواعها ووصولا إلى شبح الهجرة غير الشرعية نحو المجتمعات العالمية عموما ومجتمعات دول البحر الأبيض المتوسط على وجه الخصوص، حيث تعدّ الهجرة

ظاهرة إنسانية عرفتها البشرية منذ القدم ولا تزال إلى يومنا هذا تثير النّقاشات، نتيجة لعوامل طبيعية أو اقتصادية أو أمنية أو اجتماعية وغيرها.

لتتزايد هذه الظاهرة في العصر الحديث يوما بعد يوم، مع التطوّرات الحاصلة من العولمة أو النظام العالمي الجديد ومطامعه التوسّعية على حساب دول الأطراف الفقيرة المستضعفة وزرع ويلات الحروب والفقر والإضطرابات الداخلية.

كما وتعدّ ظاهرة الهجرة غير الشرعية أو غير القانونية، ظاهرة متعدّدة الجوانب والآثار بحيث لازالت تشغل مختلف دول العالم من حيت التعامل معها وتجلّياتها والأسباب والعوامل المسبّبة لها. بالإضافة، إلى تداعياتها المؤسّساتية وانعكاساتها على التنمية في بلدان مجتمعات الهوامش، ناهيك عن الآثار السلبية التي تتركها على المستوى الإنساني، هذا ما يجعلها قضية شائكة تشغل الرأي العام العالمي والمحلّي بجميع هيئاتهم ومنظّماتهم الحكومية وغير الحكومية.

تأسيسا على ما سبق، فإنّنا نرتكز في هذا المقام على التساؤلات التّالية:

- **ماهي أبرز دوافع الهجرة الشبابية غير الشرعية الحاصلة في المجتمع الجزائري؟**
- **ماهي تجلّيات الهجرة غير الشرعية في المجتمع الجزائري؟**
- **هل هناك علاقة بين التّهميش والهجرة الشبابية في المجتمع؟**

على إثر ذلك، تحاول الدّراسة الرّاهنة تسليط الضوء على أبرز العوامل المنتجة لظاهرة الهجرة وتجلّياتها أوساط شباب الهامش، من ذلك تحدّدت ديباجتنا هذا الصدد وفق آليات المتون المتتابعة أدناه:

✧ الشباب بين واقع التّهميش والهجرة غير الشرعية:

جاء توصيف مصطلح الهجرة غير الشرعية عند كلّ من "**عثماني مرابط الحبيب**" و"**جنيدي خليفة**" **(2018، ص 305)** على أنّها الإنتقال الإنساني من مكان إلى مكان آخر وبحثا عن وضع أفضل اجتماعيا أو اقتصاديا أو دينيا أو سياسيا، هنا ترتبط الهجرة بالأفراد كما ترتبط بالجماعات، أمّا في العلوم الإجتماعية فهي عبارة عن تحوّلات بشرية في الحالات الإجتماعية أو الطبقية أو المهنية للإفراد أو الجماعات، لتصنّف بحسب أنماطها وأنواعها، مثل ذلك تعدّدت الهجرات الإنسانية إلى

"الهجرة غير الشرعية"، "الهجرة المقنّنة"، "الهجرة الجماعية"، "النزوح السكّاني"، "الهجرة الإختيارية" "الهجرة الجبرية"، "الطرد التعسّفي"، "اللّجوء السياسي"...إلخ.

في نفس المنوال، عدّ الباحث "**عبد الحميد دليمي**" **(ص 27)** الكثير من أنواع الهجرات التّي تشمل تغيير الإقامة الإعتيادية إلى مكان جديد ومختلف، حيث كان ولا يزال المهاجر فيها الحلقة الأساسية من أجل البحث عن الأفضل، ففي الجزائر مثلا انتقلت نيّة المهاجرين عبر مراحل متعاقبة عدّة نذكرها تواليا كما يلي:

- ✧ "الهجرة على أساس الظروف التاريخية والأمنية إبّان الاستعمار الفرنسي".
- ✧ "الهجرة على أساس البحث عن العمل في المؤسّسات الإقتصادية والإجتماعية".
- ✧ "الهجرة النزحية من الأرياف إلى المدن"، "الهجرة الأمنية أو الفرار من المناطق المعزولة بسبب خطر الإرهاب في العشرية الدموية".
- ✧ "الهجرة من أجل التعليم والإندماج المهني"، "الهجرة النخبوية إلى مختلف عواصم العالم، بحثا عن الامتياز العلمي أو العملي أو العائلي".
- ✧ ووصولا إلى الهجرة الشبابية من الجنسين وغير الشرعية واستفحال ظاهرة قوارب الموت أو الإنتحار الجماعي.

كما وتقترن الهجرة غير الشرعية بشباب الهامش القابع ضمن خانات العزل أو الإقصاء الاجتماعِيَيْن بقصد أو بغير قصد، فهم بذلك الفئة المبعدة اجتماعيا بفعل سياسات الإقصاء والإبعاد من قبل الأفراد والمؤسسات والسلط غير المسؤولة ككل في المجتمع.

وهي أيضا الشريحة الباحثة عن معالم الإدماج أو التشارك الإجتماعِيَيْن في الفضاءات الحضرية حيث يستشرف شبابنا مثلهم مثل سابقيهم من الأسلاف للمضي قدما نحو مستقبل أفضل، ينمّ عن الإستمرارية وحمل المشعل، بالتّالي تكون لغتهم الوحيدة التّعبير عن طموحاتهم المجتمعية.

هذا هو الأساس أو المطلب الأسمى في أيّ مجتمع قائم وراشد بحسب "**ألكسندر قريقورييف**"**(1985، ص 185)**، بالتّالي ترى لهم من العزم أو التطلّع أو العمل على تقديم الفائدة المجتمعية.

من هذا السياق، يحيا شباب اليوم في مطبّ التناقضات الحياتية وواقع الأزمات الحقيقية التّي يصعب النّفاذ والتخلّص منها، هذا التشخيص حاصل في واقعنا في الكثير من فئات الهامشية التّي تصادفنا يوميا في كل زاوية وحجر في المجتمع المديني، خاصّة الأفراد الذّين أصبحوا يوما بعد يوم يفتقدون الهويّة الحضرية، بل يزداد الأمر تعقيدا حين يسلّمون بأنّهم غير مقبولين في مجتمعهم المحلّي، هذا ما يجعلهم مغتربين عن بيئاتهم المجتمعية والمحلّية **(تييم دجيزون، ص 07)**

في نفس المنوال، عدّد الباحث "**سليمان إبراهيم العسكري**" **(2011، ص 12)** جملة من التمظهرات والتمثّلات الشبابية المهمّشة الرافضة للواقع المعاش والتّي تتموقع في الثالوث الضيّق المعبّر عن الإنسحاب من الواقع أو رفضه والخضوع إليه في الوقت الذّي يعانون فيه النفور والإغتراب والتمرّد على المجتمع أو محاولة تغييره.

فالنسبة لطريقة انسحاب الشباب فتوجد طريقتين متلازمتين للفرار الشبابي الإجتماعي:

- ☆ **<u>الطريقة الأولى</u>**، عبّر عنها " **أحمد أبوزيد**"**(ص 18)** في قوله: " أنّ المهمّشين عندما لا تتّضح لهم الرؤية في المجتمع، تراهم ينسلخون عنه بالعزلة الإجتماعية أو الإخفاق في التّكيف مع الأوضاع السائدة"، بل ويزداد الأمر بهم تعقيدا، عند فقد الإحساس بالحياة وعدم الشعور بالإنتماء، ناهيك الإنطواء على الذّات والتنكّر للمشاعر الذاتية والعجز عن التّواصل مع الآخرين **(زياد نائل الطراونة، 2018، ص ص 32.33)**

من هنا يتحقّق الإغتراب النّفسي الهدّام ليولي بمفعوله في المهمّشين وينفث فيهم سئم اليائسين والخيبة وعدم الرضا والإحباط، في هذا الصّدد أيضا أكدّت الباحثة "**سامية غشير**" **(2015، ص ص 86.57)** أنّ المشاكل والمتاعب الإجتماعية والنّفسية التّي يعاني منها شباب اليوم تؤدّي حتما إلى تراكم الضغوط المتعدّدة وعدم الرضا عن الواقع، مع فقدان الدعم والإهتمام الذّي يجلب كل أنواع العنف، الجريمة، الإنحراف والإنتحار.

خاصّة ونحن نحيا اليوم، في ظل إفرازات العولمة وما تلوح به من تقرّحات جسيمة وتعفّنات مرضية فرضتها علينا الحياة الراهنة والتّي أخذت على طول المسارات بالأخضر واليابس جرّاء الشّعور بالسلبية داخل ما يحدث في المجتمع وقضايا الذّات وخلل المؤسسات الإجتماعية عموما.

- ☆ **<u>الطريقة الثانية</u>**، تتمثّل في محاولة هروب الشباب إمّا ضمنيا أو علنا من المجتمع عن طريق الهجرة إلى ما وراء البحر بنوعيها القانونية أو السّرية، هذا الأمر بالذّات نعزه لواقع متجذّر في

عقول الكثير من شباب اليوم، خلال المحاكاة اليومية للعديد من الفئات المهمّشة في مجتمعات المدن الجزائرية أو عن طريق تتبّعنا لقضايا الهجرة غير الشرعية المستفحلة في البلاد والتّي أضحت هاجسا مؤرّقا –على الورق– للسياسات العرجاء وما أثارته من ردود على المستويين المحلّى والعالمي، حيث عاينّا ميدانيا بعض الزّوايا والمضارب والمنابر الشبابية في مجتمع مدينة سكيكدة والتّي حصرناها في زاوية "الهامشية الحضرية للشباب الجزائري" أو" المجتمع المحلّي للشباب الهامشي"، من ذلك تتحدّث الإتجاهات على التشاؤم الاجتماعي أو اليأس أو الخضوع القاتل أو كما سمّاها "**لويس أوسكار**" صعوبات التوافق الإجتماعي أو الحرمان الإقتصادي **(منال الشاعر، 2007، ص 09)**.

انطلاقا من هذه الجوانب، يعاني شباب الهامشية الحضرية من صعوبات في التكيّف الإجتماعي والتأثير النّفسي وعدم الشعور بالأمان والإرتياح أوساط بيئات القعر الإجتماعي، لذلك تأتي جلّ الحوارات الشبابية المهمّشة متموقعة حول مواضيع الهجرة إلى ما وراء البحار ومحاولة الوصول إلى العالم المنشود بحسب منظورهم السوسيو ثقافي، ليتجلّى كل ذلك من خلال المقولات أو الشعارات الصريحة أو الضمنية عن ظاهرة الغربة أو الهجرة كعبارات: "**الغربة ولا انتوما**"– أي **العيش في بلاد الغربة أحسن من العيش معكم...**"، هنا يقصد به السياسات العرجاء أو الوعود الكاذبة التّي يفلسف لها أشباه رجالات السياسة غير الراشدة في المجتمع، من هذا يتبيّن الرفض الكلّي للواقع الذّي يعيشه شباب الهامشية، حيث وجدنا أيضا سياقات أخرى للرفض الإجتماعي مثل: "**يأكلني الحوت وما يكلنيش الدود**"، هذا أمر فيه روح المخاطرة، مضامين اليأس، الإغتراب النّفسي، اتخاذ الهجرة كحل بديل للهروب من الواقع المعاش بكل الطرق والوسائل.

كما تجد أيضا، سياقات وقرائن تدلّ عن نية الهجرة مثل "**الغربة في الرأس**"، ..."**أواه أنروح يعني ما بقاتش قعدة هنا**". "**عيشة الرومي لحبيبة**"...، "**يا البابور يا مونامور خرجني من الميزيرية**" "**البوطي أو القوطي**"، أي الميل للإدمان والمخدّرات بسبب خلل المعايير الإجتماعية ، من ثمّة تكون حل الهجرة عبر قوارب الموت موقفا وحلّا لواقع مر، إلى آخر ذلك من الدلالات المعبّرة عن جلد الذات الشبابية.

عموما، يحاول العديد من شباب اليوم استهداف الحصول على مقوّمات الحياة الكريمة بحسب زعمهم والوصول إلى مستويات أفضل إجتماعيا، اقتصاديا وأمنيا، كما وتتعدّد الأسباب والغايات لكل المبادرين للهجرة بتنوّعاتها.

الغريب في الأمر، أنّ شبابنا اليوم عندما يعلنون عن نيّات الهجرة، فإنّهم يدركون مخاطر الوصول إلى الضّفف الأخرى، لذلك يضعون في حسبانهم جل أوراق الربح أو الخسارة أو المغامرة أو المخاطرة، فهم بذلك أصحاب تجارة تحتمل جميع التوقّعات أو كما يقول "**جورج سيميل**"(**ص 50**):" يريدون التموضع في بيئاتهم الجديدة بكل شغفٍ وكدٍّ"، على الرغم من الإهتمامات التنظيرية التّي توليها بعض السلط لقضايا الشباب وانشغالاتهم، فالظاهرة تثير جدلا ولغط كبيرين في نفس الوقت لدى أصحاب القرار والباحثين على السواء، نظرا لما أخذته من ردود أفعال وطنية ودولية، خاصّة في السنوات الأخيرة، وظهور *البوطيات الخشبية* ، التي تحمل بين معدّاتها المترهّلة كلّ أنواع وشرائح المجتمع الجزائري وبخاصّة "المهمّشين" أو "الغلابة" أو "الزوّالية" أو الفئات المسحوقة من شباب نساء، أطفال، قصّر وحتّى كهول وذوي العاهات الخاصّة وجميعهم ينتسبون إلى فئات الهشاشة.

ولوضع توصيف لظاهرة الهجرة الغير شرعية لفئة الشباب في المجتمع الجزائري، يسعنا المقام هنا تحديد عدّة عوامل رئيسية للهجرة المستفحلة في الشباب الجزائري وعلاقتها بالتّهميش المجتمعي:

- **العامل الأوّل**، سياسي صرف، فقد أكدّت الدّراسات في العديد من الدول وبين مختلف الطبقات والشرائح الإجتماعية هذه النتائج، لتتعدّد الأسباب والعوامل، فمن المتعارف عليه تعدّ السياسة بمثابة عماد صلاح الأمم وقيادة النّاس وتوجيههم بطرق فعّالة لتتسنّى معها كسب الطاعات والولاءات بحسن تدابير التواضع، العدل، الإنصاف، تحقيق السّعادة والتطلّعات لأفراد المجتمع الواحد (**محمد رضا، 2005، ص 65**) والتّي لا تتمّ إلاّ عن طريق التّكامل والتّعامل بين الرئيس والمرؤوس من الرّعية داخل نطاق أيّ مجتمع مديني.

ولأنّ الإنسان يميل بطبعه إلى الأمن والأنس والإجتماع كما قال "**الفارابي**"، أمّا إذا عايش الشّباب النّظم الشّمولية والسّلط غير السويّة، يجعل أمورهم ترفض القوانين المجحفة في لغتهم، ممّا يفقد فيهم علاقات التّكافل والتّكيف الإجتماعِيَيْن (**خالد غسان ويوسف مقدادي،2007، ص13**)، هذا من جهة، وتجعلهم يشعرون بالعجز أو عدم القدرة في الإندماج ضمن النمط السائد في المجتمع من حيث الأفكار وطرائق العيش من جهة أخرى.

خاصّة بالنسبة للفرد المهمّش، ليتحقّق هذا الأمر جليّا من خلال مؤشّر العزوف عن ممارسة العمل السياسي أو الانخراط في العمل الجمعوي أو عدم المشاركة في أغلب الإستحقاقات أو المواعيد الانتخابية (**احمد أبو زيد،2011، ص ص 14.18**).

في هذا الصدد أيضا، يشبّه "**ريجيس دوبريه**"(**1988**) وضع الشباب في النظم المتسلّطة بمثل الأنظمة التّي دائما ما تعمل على تورية ممسوخيها ومرضاها وحثالاتها وحبسهم في الظلام الدامس فهم أشبه بزبد البحر يندثر جفاء أو كرسالة استغاثة في محيط عميق تنتظر من يقرأها **أوّلا** ومن يفهم طيّاتها **ثانيا** ومن يعطيها رمقا وحياة **ثالثا** و**أبدا**.

- **العامل الثاني**، فيرتبط بالجانب الإقتصادي، فقد أشار الباحث "**عبد الرزاق جبلي**" (**1987، ص433**) عن تلك العلاقة الارتباطية بين التّهميش والحرمان المادّي، ليعتبر الأخير بمثابة الدعامة الأساسية لحدوث ظاهرة التّهميش في أي مجتمع.

في نفس المنظور السالف، تحدّث "**أحمد خطابي**"(**2010**) في دراسته حول **الشباب في الوطن العربي** عن تناغم البطالة وقلّة الدخل أو انعدامه في الوطن العربي، ناهيك عن الجزائر، حيث صرّح أنّها مشكلة معقّدة ومتشابكة يصعب التعامل معها في غياب اشباع الحاجات والحرمان المتماشي مع أنواع التّهميش والإقصاء والحرمان من تعليم جيّد، امتهان حرفة، فرصة عمل، تكوين أسرة، بيت لائق، ترفيه وسفر ...إلخ.

زيادة على رؤية الدّراسة السالفة، رأى المفكر "**علي الكنز**"(**ص 125**) أنّ اتّساع دائرة التّهميش الناتجة عن البطالة في الجزائر مرتبطة أساسا بالنفقات الإجتماعية، هذا العوز نجده مثلا عند خريجي الجامعات، هذا التّهميش يعدّ إقصاء وإبعادا للطاقات الكامنة والقابعة في نواتهم.

الأمر السالف، يدعمه كل من الباحثين "**زايد مراد**" و"**دحماني رضا**" (**2019، ص ص 47.29**) في دراساتهما لحجوم ويلات البطالة في الجزائر، أي أنّه بالرغم من التطوّرات المالية والبحبوحة المالية التّي عرفتها البلاد في العشرين سنة الأخيرة، إلّا أنّ عدم تمكين المهمّشين يرافق وضعيات القهر أو العوز أو مضامين الحرمان أو التّهميش البنيوي المهيكل الذّي يهدف إلى وضع الأفراد والجماعات على هامش التحديث أو الطفرات التنموية، فهم بذلك خارج سياق التاريخ.

- **العامل الثالث**، تحدّث عنه الباحث" **الكنز**"، حين أفضى عن هشاشة البيئة التعليمية الطاردة للشباب وعلاقتها بالتَّيَهْ الإجتماعي وخلل المعيارية في الجزائر قائلا: "... كذلك حين يتسرّب المتمدرسين من تلاعب المدارس غير المخطّط لها، البعيدة عن ميزات الإستشراف الحقيقي الفعّال، ليساهموا بذلك في توسيع قاعدة التّهميش أو الحرمان أو الإستبعاد، هنا تصبح كلّ الظروف مهيّأة لالتحاق الشباب بالحركات الهجينة أو السياسية المتطرّفة.

في نفس الرؤية السابقة، أعطى "**عبد الرحمان العيسوي**"(**2005، ص 22**) العلاقة الإرتباطية بين تدنّي المستويات المعيشية للفئة الهامشية وبين تفشّي الأمراض الإجتماعية وبروز التطرّف والجريمة في المجتمعات المتخلّفة.

كما سمّاها "**مخلوف عامر**"(**ص 84**) المجتمعات المتجذرة في الحرمان، التبعية والإستغلال، كما وتحدّث الباحث "**محمد شيا**" عن مستوى التعليم المتدنّي والشبه المتخلّف في الأوساط العربية، حيث لاحظ أنّ هناك علاقة طردية بين التسرّب المدرسي للشباب وبين العطالة المهنية (**فتحي أبو عيانة، 2006، ص 186**).

لتعتبر الأخيرتان سمتين بارزتين للأفراد والجماعات تتمخّض عنهما:

- ◊ العصب، القوى البائسة التّي تخضع لأنواع عديدة من العنف والإنحراف والجريمة.
- ◊ ناهيك عن هجرة الشباب التّي دائما ما أخذت في حسبانها البعد التاريخي للمهمّشين أو الحرمان في المجتمع.
- ◊ تبنّى سلوك الهجرة، تحت دوافع القهر أو المشاكل اليومية في نفس مجالات الحياة، فالفرد الجزائري تاريخيا، يرفض التعايش بالخمس (**فريدة بويوس، 2014، ص 107**).

أمّا في وقتنا الراهن، لم تبتعد كثيرا مسبّبات الهجرة بكل أنواعها عن ذي قبل، بل أضحت جدّ مقنّنة وباتت تشكّل هاجسا لكل الأطياف في المجتمع الجزائري، فترى محتوياتها تتضام والعديد من الدلالات، مثل ذلك "**جات الفيزا**"، "**التأشيرة شنغل**"، "**فيزا دراسية**"، "**أنكمل الدراسة هناك**"، "**أبحث عن عمل في كندا**"...، "**الهربة لألمانيا**"، "**سمعت فلان أوو أقطع لبحر**"، "**لقد فتحو فيزا لروسيا**"، "**مليحة بلدان الخليج فيها الخبز**"...الخ.

لوحظ أيضا، من خلال الإحصائيات الخاصة بالهجرة غير الشرعية في الجزائر خلال السنة **2018** تفاقم الظاهرة، حيث بيّنت أرقام المصالح الأمنية وتقارير وزارة الداخلية تسجيل **64** حالة محاولة للهجرة السّرية والجماعية، و**4000** شاب تم إنقاضهم من هذه المغامرة بالإضافة إلى **119** جثة تمّ انتشالها من البحر.

إلى يومنا هذا، لاتزال المحاولات الشبابية كما تبيّنها التقارير الأمنية أو الإعلامية باكتشاف أغلب الرحلات الخطرة –**طريق الموت أو النّجاة**–، لتنطلق معظمها من شواطئ سيدي سالم، عين تيموشنت، وهران، بجاية، القل، سكيكدة، تنس، الغزوات وغيرها من الشواطئ غير المحروسة أو الجزر المتوارية عن الأنظار في الجزائر ...؟

في الصّدد السالف أيضا، حدّد "**جان بول هارو**" مسبّبات للهجرة في العالم الثالث، من أهمّ ما جاء به ما يلي:

- عدم استيعاب الطاقات العمّالية في الدول المتخلّفة، من ثمّة تفشّي البطالة.
- ازدياد الطبقية في جميع المستويات المجتمعية، كلّ هذه العوامل ماهي إلا مسبّبات للتناقضات الإجتماعية وعدم تحقيق التوازن بين الأفراد.
- تزايد المشكلات الإنمائية، تردّي العقلانية وسوء التسيير **(هشام محمود الأقداحي، 2011، ص ص 312.310)**

كما أنّ سوء الأوضاع الإقتصادية للمهمّشين، يجعل كلّ من لديه مصلحة خاصة لتحريك الشباب نحو المزالق السوسيوأمنية، يتمّ ذلك عن طريق تجنيدهم ضد أوطانهم، هذا ما يحدث اليوم من حركية مباشرة وغير مباشرة نحو المتطرّف.

من هنا، نصل إلى الأمر الذي تحدّث عنه "**سليمان إبراهيم العسكري**" حول التمرّد على المجتمع ومحاولة التغيير من طرف فئة الشباب الغاضب من الأوضاع السائدة والمزرية في المجتمع الذي يعيش فيه.

هذا ما تنبّأ به من قبل، "**عبد الوهاب المسيري**"**(2005، ص 178)** حين أفضى لإحتمالية الغضب الشعبي الجارف للشباب العربي ككلّ والناقم على سوء الأوضاع الإجتماعية التّي ينجر على إثرها انتفاضات وتمرّدات وثورات، قد تأخذ بالصالح والطالح أو الأخضر واليابس على السواء.

كلّ الأمور السالفة، حدثت بالضبط في الدول العربية مع ما أطلق عليه الربيع العربي وتناقضاته التّي ساهم فيه إلى حدّ كبير الشباب المتعلّم أو خريجي المعاهد أو الجامعات أو أصحاب الحرف أو المهن الحرّة أو حتّى أصحاب الأراء العصامية من الشباب.

الأمر السالف، نظّر له بصريح العبارة "**ماركيوز**" حين رأى أنّ رياح التّغييرات لا يمكن أن تهبّ من الطبقة العاملة وحدها، لأنّها أضحت اليوم مندمجة في آلية الإنتاج الصناعية ولأنّ مصلحتها في جانب رجال الأعمال، لذلك وضع رهاناته داخل الفئات المهمّشة أو الأكثر إقصاء أو الطلبة بالذّات كطاقة مقدامة تواكب عصر التكنولوجيا وثورة المعلومات بكلّ حرية ووعي ورشاد في التخطيطات الإنمائية **(أحمد عطار، 2015، ص 95)**.

✧ **العامل الإجتماعي**، التّهميش في المجتمع شكلا من أشكال القهر الإجتماعي الذي يفرض سلطته وجبروته على الفئات الكادحة المبعدة بوجه عام وعلى الشباب بالخصوص واعتبارهم أولى الشرائح الإجتماعية إقداما زمن التصدّعات المؤسّساتية، نتيجة ملامح البؤس المجتمعي.

هذا ما قد يجعلهم يفقدون المكانة الإجتماعية والإنسانية على السواء ويضمن لهم حلقات القهر الطبقي، كما وتجد الأفراد فيها يميلون إلى المادّية العرجاء ويتودّدون إلى أصحاب الأموال والأعمال ويتحاشون الإقتراب إلى الفئات الهشّة (**الراغب الاصفهاني، 2009، ص 160**.161).

لتزداد بذلك الحياة تعقيدا ولتغيّب بذلك العدالة الإجتماعية بين الأفراد، فلا يعطى أيّ اعتبار لعدالة التوزيع للثروة الجماعية بين أفراد المجتمع الواحد (**محمود يعقوبي، ص99**).

هذا التفاوت السالف، يزيد في تردّي الأوضاع الاجتماعية والأخلاقية، فبعض المهمّشين الشباب من المستويات المتدنّية الساذجة، تجدهم غارقين في المزالق، نتيجة فقد الحاجات الأساسية من "المسكن"، "المعمل"، "العائلة"، "الأولاد" "الكرامة"، "الحرية"، "المسؤولية واعية" ...إلخ.

كلّ الحاجات السالفة الذكر، نظّر لها "**أبراهام ماسلو**" في هرمه التأصيلي للحاجات الإنسانية:

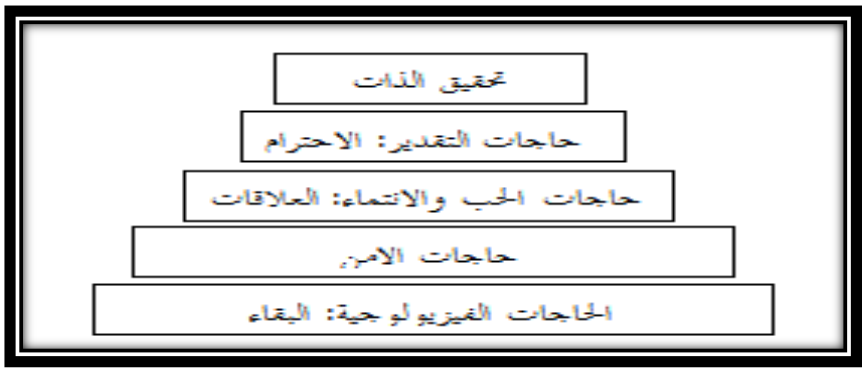

شكل رقم (05): يمثّل النموذج التخطيطي لهرم ابراهام ماسلو للحاجات (موفق كروم، 2020، ص ص 150.141).

من خلال اسقاط الحاجات الأساسية السالفة في الجدول أعلاه على أفراد مجتمعات الهشاشة أو ما يعرف عندنا في أوساط الفئات الدّونية، تتناقض الأمور وتزداد تعقيدا حين يسلّمون أمورهم إلى ثقافة الحظ في الحياة أو القدرية أو ثقافة الفقر أو التّهميش أو عدم التّمكين الإجتماعي.

ومن ثمّة، حري بنا طرح هذه الأسئلة التّالية:

- هل يجوز لنا مقارنة نفس الحاجات السابقة مع الذّين يفتقرون لكل تلك المميّزات لحياة أفضل؟
- هل يحقّ أن نعبّر عن الضرر السوسيو نفسي للفئة المهمّشة في المجتمع المديني؟

فنحن الآن، بصدد التحدّث عن الشباب وما مدى إحتياجهم للحاجات والمتطلّبات التّي يتضاءل تحصيلها يوما بعد يوم في المجتمع المديني.

من تلك الحاجات السالفة الذكر، أضاف " **الشريف حبيلة**"(2010) نقاطا أخرى للحاجات الإنسانية التّي يجب حضورها أيضا في أي مجتمع وتمثّلت فيما يلي:

- الحاجة إلى الاحتواء أو التضمين أو الإهتمام من قبل مؤسسات المجتمع.
- الحاجة إلى إثبات الوجود أو تحقيق الذات عن طريق فتح معالم الأمل.
- الحاجة إلى عيش كريم ملؤه الإنصاف، العدل وتكافؤ الفرص بين كل شرائح المجتمع.

✧ **<u>للعامل الثقافي</u>**، المجتمع الجزائري كغيره من مجتمعات دول عالم الأطراف يلج ضمن عصر المشكلات والتيه وسط المنفعية وحبّ الذّات والتجرّد من الثقافة المحلّية.

في هذا السياق، عبّر الراحل "**بن يوسف بن خدة**"_ أحد زعماء الثورة الجزائرية _ في قوله: "أصبح عالم اليوم قرية كبيرة والجميع بات ينظر إلى الحياة نظرة المادّية، من ثمّة ينبغي على الجميع العودة إلى المحلّية الأصيلة والإهتمام بشباب اليوم والعمل على احتوائهم لا على إقصائهم وتهميشهم..."(**مهيب ثابت، 2018، ص 47**)، ليتمّ ذلك بتحبيب القيم النبيلة في نفوس الشباب والدفاع على حقوقهم مع حبّ العمل.

من هذا الإرهاص، يتجلّى لنا أنّ العديد من الشباب في المجتمع الجزائري يعيش ضمن دوامة عدم الأمل والبحث عن المستقبل، هذا ما يجعلهم مليّا يفكّرون في الهجرة إلى أراضي الغربة للبحث عن الفرص وعليه يضطرّ هؤلاء الشباب إلى الهجرة من واقعهم الثانوي في المجتمع (**عزت حجازي، ص 32**)

ممّا سبق، تنقسم هجرة الشباب في المجتمع الجزائري باختلاف عوامل وظروف وأهداف كل مهاجر إلى ديار الغربة.

الشاهد هنا، قمنا بتحديد ثلاث أصناف لهجرة الشباب الهامشي في المجتمع الجزائري:

✧ **<u>الصنف الأول</u>**: هم الشباب ذو المستوى الثقافي المتدّني، حيث أضحت اليوم شريحة شبابية من الجنسين متعارف عليها في المجتمع، تتعلّق جلّ مظاهرهم حول الإهتمام بالموضة وقصّات الشعر، التسريحات الغريبة، تشويه الأجسام بأنواع الوشوم الغريبة عن ثقافتنا الأصلية وازدياد ظاهرة الجنس الثالث أو ما يعرف بالجنس الهجين، زد إلى ذلك مسايرة البعض منهم لأنواع

الماركات والسّهر في الجلسات الساخرة أو المحافل السافرة، مع غضّ الطرف على القيم الفاضلة ومحاسن الخلق ونبل الفضائل **(عائض القرني، ص 251)**.

كما وأصبحت تفاعلات جملة من الشباب نحو عوالم الفن السالف، من ثمّة، أضحت مظاهر العولمة السلبية متجسّدة في بعض شرائح شبابنا التّي غاصت في:

- ¥ تشويه جسومهم عن طريق الوشوم الفاضحة وعلاقتها بالتأثير المباشر لجماعات السوء والعصب الإنحرافية حسب تعبير الباحث "**جودار**"**(2000، ص ص 45.38)**.
- ¥ احتراف عوالم الجرائم والغوص في الخلاعة والتمرّد على الهوية والثقافة المتجذرة في مجتمعنا.
- ¥ تغلّب مصالح المادّة، المنفعية وطيب الخلق أو كما قالت ذلك الباحثة "**بن جيمة صليحة**"**(2015، ص 152)**.
- ¥ الأمر السالف، يقتل فينا كمجتمع اللّحمة والوحدة والحميّة والغيرة على ثوابت الوطن وأصالته أو كما قال ذلك "**حسين الشيخ**"**(2010، ص ص 90.71)** ويُزْرَعُ فيهم كل سبل الفرقة والتهديم والتجزئة والحرمان والتّهميش، خاصّة وأنّ الشباب الفاقد للهوية والثوابت يفتقر يوما بعد يوم الوعي التعلّم والحياة الجادّة.

فالنتائج السالفة هنا، توحي بأنّ هؤلاء الشباب أضحوا الحلقة الأضعف في المجتمع الذّي ما نراه إلّا ويزداد في توسيع المسافة بينه وبين هؤلاء الشريحة بالتّهميش أو الإقصاء تارة، إمّا بالتغافل والتّغاضي عنهم تارة أخرى **(كمال الدين عبد، 2006، ص ص 431.430)**.

- ✧ **<u>الصنف الثاني</u>:** فيتعلّق الأمر بالشباب أصحاب المستوى التعليمي المتوسّط، الذّي طالما حاول التّعبير عن وجودهم في المجتمع عموما عن طريق البحث عن الحقوق الإجتماعية التي تقابل واجباتهم المدنية، ولطالما ارتبطت بالوضعية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، حيث عبّر عنها "محمد خلاف" **(ص ص 223.201)** وأعطى أوجه الدعائم التي يجيب أن تقدّم لتحقيق الموازنة الإجتماعية في المجتمع وتحقيق مبادئ حقوق الإنسان الذّي تعقبه حياة كريمة لا تمايز فيها أي في سياق أساسيات التوازنات الإجتماعية التّي عبّر عنها من قبل" **مجيد الموسوي**"**(2009، ص ص 35.34)**، حيث رأى أنّ تحقيق العدالة الإجتماعية في المجتمع مرهون بقيم التوازن والمساواة بين كل أصنافه وأنّه يجب الحدّ من التفاوتات الحاصلة في المجتمع الواحد.

بصفة عامّة، يتمّ ذلك بتحسين الأوضاع الإجتماعية التّي نراها كأساسيات وضروريات الحياة الراهنة التّي يسعى جلّ الشباب تحقيقها اجتماعيا، فهو أمر جد شائك في المجتمع.

وفي أحد لقاءاتي بأحد الشباب المهمّش بمجتمع مدينة سكيكدة_ **34 سنة_** ، **أخبرني أنّه يعمل طول الليل وإلى آخره بسبب ضيق السكن الذي يعيش فيه وعائلته وأنه يضطّر إلى ذلك عنوة لترك فضاء النوم لأشقّائه وشقيقاته**، وفي مقابلة أخرى لأخر_ **36سنة_** حدّثني عن إصراره لمغادرة الوطن بسبب عدم استقراره العائلي المادّي بسبب تجواله المهني وهو يقول : " **نحن هنا عايشين باش ناكلوا لا غير ،... أي الحياة معنا تساوي لقمة عيش فقط** " وليضيف بحرقة قائلا: "...أنا هنا أبحث أن أكون مثلي مثل باقي العالم لي وظيفة مستقرة، **ولتجلب معها راحة البال والصحة وللهناء...يعني الإستقرار يا خويا....**، ليسترسل لي أحد المهمّشين أيضا في وصف قتامة وضعه الإجتماعي بقوله :"... **لم يبق لي أي شيء هنا، ندمت على عمري هنا... وخسارة العمر يمشي وأنّي لم أحرق وأهاجر مع أصحابي في الماضي ؟.**

لتحضرني مقولة عن "الشباب المهمّش" من قبل الزعيم الراحل "**محمد بوضياف**" حين أوصى بالإعتماد على الشباب وعدم اقصائهم من العملية التنموية للبلاد وأنّه لا يجب تركهم يتجرّعون لوحدهم ويلات الحرمان وعدم جعلهم كفريسة لكلّ أشكال وأشباه الرداءة والدناءة...".

✧ **<u>الصنف الثالث:</u>** هم أصحاب الشهادات العليا أو الكفاءات، إذ يجد خرّيجي الجامعات أنفسهم في المجتمع مهمّشين وفاقدين لأدنى ضروريات الوجود الإجتماعي والنّفسي، ممّا يجعلهم أكثر عرضة لفقد مكاناتهم الإجتماعية، فقد نجد المئات أو الألاف من خرّيجي الجامعات أو المعاهد في البطالة المستديمة، فكيف يكون شعور هؤلاء الأفراد؟ خاصة أنّ مهاراتهم تقارب على العطالة وأضحت علاقاتهم مع الآخرين جد وهنة، فتجد شباب إلى سنّ متأخر دون استقرار. هذا الأمر يجعلهم هامشيين (**فضل الله محمد إسماعيل، 2008، ص148**)، ممّا يقيم أنواعا عديدة من الإحباطات النّفسية، ذلك ما يؤدّي بهم إلى الهجرة كمنفذ لتطلّعاتهم المستقبلية.

في هذا الصدد، أجدني استحضر الشاهد الشعري التّالي للإمام القرطبي (**ص 223**) المتضمّن للإغتراب في ديار الغربة والقائل:

تَغَرَّبْتُ عَنْ أَهْلٍ أُؤْمِلُ ثَرْوَة فَلَمْ أُعْطَ أَمَالِي وطَالَ التَّغَرُّبُ

إنَّ الغَرِيبَ وإنْ أقامَ بِبَلْدَةٍ يُهْدَى إلَيْهِ خَرَاجُها لَغَرِيبُ

ومن النماذج الشبابية أيضا، التّي ما فتئت إلا أن تعبّر عن جور التّهميش أو الإقصاء في المجتمع من خلال تعبيراته وصرخاتهم اليومية في الشوارع المتعددة عبر التراب الوطني في شوارع العاصمة

كشارع" **أودان**" الذي يهاجر إليه الشباب الجزائري فرادى وجماعات من كل صوب وحدب ناهيك عن مختلف ولايات الوطن كتيارت، ومعسكر، والعاصمة، ورقلة، بشار، تبسة، الطارف ومن مدينة سكيكدة أيضا ...إلخ **(حنان حملاوي، 2018، ص ص 87.86)**.

ليجدوا هؤلاء الشباب في الشارع مقصدا وجسرا للإبداع والظهور من خلال الرسم، الغناء والتعبير وها هو شاب على سبيل المثال يعبّر **بصريح القول**:

" **أنّ أغلب المتفاعلين من الشباب الجامعي" وأنّي كنت متردّدا في بادئ الأمر، إلاّ أنّ التّضامن بين الشريحة جعلني أنظم إليهم بكلّ فخر واعتزاز**"، أيضا صادفنا في مدينة سكيكدة في مشهد غير مألوف مجموعة من الشباب تستهوي المارّة بالعزف والموسيقى مقابل مبالغ زهيدة.

كذلك وجدنا حالة الشاب_ **26 سنة**_ يمارس ألعاب الخفّة مقابل المال بين المشاهدين والمارّة، هذه التمظهرات بالذّات نجدها غريبة عن مجتمعاتنا المدينية، لكن ربّما الغاية تبرّر الوسيلة أو الحاجة تفضي لتلك المظاهر.

7-الطفولة على هامش المجتمع:

يحظى الأطفال برعاية هامّة منم طرف الدارسين والباحثين، ذلك لأنّ الاهتمام بالأطفال رغبة حضارية وإنسانية متواصلة عبرت عنها جلّ الثقافات بلغات متعددة في معظم أنحاء العالم، لهذا تقتضي الضرورة في العالم أجمع المحافظة على تربية الأطفال وضمان رعايتهم، ولا يختلف إثنان حول أهمّية الطفولة ودورها في تحقيق تطلّعات المستقبل، وعليه عملت الأمم المتّحدة في دساتيرها فرض كرامة الأطفال وتوفير جميع الحقوق دون أي تمييز **(أمير فرح يوسف، 2008، ص 831)**.

آمنت منظمة اليونيسف بأنّ الأطفال سيماتهم التميّز والبراءة ولهم من الأحقّية التّي يجب حمايتها في جميع الأحوال، لهذا فقد شجّعت على آثرهم جلّ الهيئات الحكومية والمدنية في كلّ مكان وزمان على تقديم الحظوة والأهمّية لهم واعتبارها من الفئات الهشّة التّي يجب منحها الأولوية على مستوى البرامج والخطط الإنمائية، خاصّة على مستوى التعبير واللعب والفسحة والتفرّد **(هناء محمد الجوهري، 2009، ص 260)**.

زد على ذلك، المكانة التّي تحتلّها الطفولة عبر برامج الهيئات الحقوقية المعتمدة من طرف هيئات الأمم المتّحدة ومنظّمات اليونيسف واليونسكو والتّي تنصّ أغلبها مراسيمهم على ضرورة الاهتمام بالأجيال المستقبلية وضمان سير التنمويات المستدامة وتمكين الأفراد من تحقيق ذواتهم وتوسيع تطلّعاتهم المستقبلية وبعث سبل الرّفاه والتقدّم وضمان السلامة الأمنية والصحّة والخلوّ من الأمراض

الفتّاكة وكسب المعارف العلمية والمهنية مع توسيع أمال التّعبير والخلق والإبداع والإبتعاد عن طرائق العزل والتضييق ونبذ كل عوامل التّمايز الإنساني والتّفرقة بين الأفراد والجماعات **(سالم برقوق، 2010، ص 110)**.

الشاهد هنا، يوجب التّنويه بضرورة الحرص على حماية عالم البراءة من تشوّهات الإستغلال والعمالة والتّهميش وسوء المعاملة الأطفال إجتماعيا، اقتصاديا وأمنيا ويتأتّى كلّ هذا بالإحاطة والإحتواء وتجنّب كلّ مظاهر القهر والحرمان الإجتماعي وترسيم الإجراءات والتدابير والاتفاقيات الخاصة بحقوق الطفل عموما **(جون روزمون، 2006، ص22)**.

ففي الجزائر على سبيل الذكر، أفضت المواد والدساتير التّي تكفل الأطفال مكانتهم في التشريعات الوطنية، من أهمّ ما جاء في إتفاقية حقوق الطفل بتاريخ **20** نوفمبر **1989** من خلال المجلّة البرلمانية الوطنية في تطبيق الاتفاقيات الدولية لحقوق الطفل ما يلي **(مجلة البرلمان الجزائري، 2006، ص ص 210-238)**:

1. حقّ الأطفال في الحياة، الحقّ في السلامة الأمنية، الجسدية، المعنوية والمدنية.
2. الحماية من أنواع التمييز، التّهميش والإهمال.
3. الحماية من الإستغلال، الإعتداء والاغتصاب.
4. إبعادهم كلّ البعد عن الويلات والنّزاعات والآفات الإجتماعية.
5. جميع الأطفال المحرومين، الحقّ في المساعدات القانونية والمالية والإجتماعية.
6. ألاّ يحرم أيّ طفل من حريّته بصورة غير قانونية أو تهميشيه.
7. التكفّل بأطفال ذوي الإحتياجات الخاصّة واليتامى والطفولة المسعفة.
8. مشاركة الأطفال في كلّ المجالات التّي تهمّهم.

بالإضافة إلى الأصناف السابق، توجد شرائح طفولية مهمّشة في المجتمع نذكر منها: "أطفال الحروب"، "أطفال المجاعات"، "أطفال اللّاجئين، "الأطفال الفقراء"، "الأيتام"، "الأطفال الممزّقون عائليا" أي "أطفال التفكك الأسري"، "الأطفال العائلات المعوزة"، "الأطفال غير الشّرعيين"، "الأطفال المشرّدون"، "أطفال الفرق والنوادي الرياضية ذات طابع الهوّاة"، "أطفال الأمراض المستعصية" الأطفال المعاقون دهنيا أو حركيا"، "أطفال الأمراض المزمنة"، "أطفال مرض التوحّد" أطفال الصدمات النّفسية"، أطفال أمراض التشوّهات الخلقية"، "أطفال المأساة الوطنية وضحايا الإرهاب"، "أطفال الجنوح والإنحراف الإجتماعي"...إلخ **(رجاء ناجي، ص 07)**.

إنّ القصد من تقديم الديباجة السابقة، ما هو إلا ذريعة نحاول من خلالها تقديم الكيفية التي تتّم من خلالها عمليات التهميش وإهمال حقوق الأطفال في المجتمع، حيث يعدّ إهمال الأطفال نوعا من أنواع الحرمان من الحاجات الأساسية التي يجب حضورها في العمليات والمشاريع التّكوينية والإجتماعية للأطفال حتّى سنّ البلوغ وأنّ غيابها أو النقصان فيها أو الخلل بها، يعدّ ضربا من ضروب التهميش أو التخلّي أو الثغرة في وجود الخلل الإجتماعي، فقد حدّد الباحث "**محمود عبد الحميد**" أشكالا متنوّعة للحرمان أو العنف أو التّهميش الإجتماعي عل عالم البراءة في المجتمعات المدينية المتخلفة من أبرزها:

"الإكراه"، "التحقير"، "السخرية"، "تشويه السمعة"، "التنمّر"، "الاستخفاف" والإساءة المعنوية"، "الخلل على مستوى الجوانب الإيكولوجية وعدم ضمان الإقامة اللّائقة"، "سوء الملبس"، و"غياب الرّعاية الصّحية **(بن زيان مليكة، 2013، ص ص 75-89)**.

زيادة إلى ذلك، حدّدنا من خلال إحاطتنا بموضوع التهميش وقضايا العنف بمجتمع مدينة سكيكدة عدّة أشكال للسّقطات والمثالب الإجتماعية المرتبطة بمظاهر التّهميش والإهمال التّي تطال أطفال المدن "**Urban Marginal Children's**".

- ✧ **<u>المثلبة الأولي</u>**: مثّلناها في الهنات الإجتماعية المرتبطة بوضعيات "التشرّد"، "الإنحراف" "التسرّب المدرسي"، "عمالة الأطفال"، "التسوّل"، "الرفقة السيّئة"، "جرائم الأحداث"، "تخريب الأماكن العامّة"، "الكتابات الجدارية"، مظاهر الهجرة غير الشرعية للأحداث والقصّر" ...إلخ. وخير دليل ما نشاهده ونسمع به من تجلّيات غير مرغوب فيها في المجتمع.
- ✧ **<u>المثلبة الثانية:</u>** تتمثّل في مظاهر تهميش الأطفال في مجتمع المدينة، فتكمن في تجلّيات الهنات الأخلاقية التّي تتأتّى مجتمعيا نتيجة العجز الإجتماعي والفقر والبطالة المسايرة للطبقات الكادحة وأنواع السقطات الإجتماعية المتوغّلة في المجتمع مثل: "الإغتصاب"، "التحرّش الجنسي"، الإختطاف"، "التنمّر"، "العدوانية"، "السخرية"، "الإبتزاز الإلكتروني"، "الحرمان العاطفي"، "التّهميش"، "العنف الجسدي" و"العنف اللّفظي" ...إلخ.
- ✧ **<u>المثلبة الثالثة:</u>** هي الهنات النفسية والمعنوية المتمثّلة في جوانب "الخوف"، "الذلّ"، "العجز عن التّعبير"، "عدم القدرة على التّنفيس" "عدم القدرة على اخراج المكبوتات"، "التوحّد" "الإحباط"، "الكآبة"، "العزلة"، "الإنسحاب التدريجي"، "النرفزة الزائدة"، "الميزاجية"، "الغضب" والهروب من المنزل...إلخ.

- **المثلبة الرابعة:** المتمثّلة في الهنات التنظيمية والإيكولوجية التّي ترتبط بانعدام فضاءات اللّعب والفسحة وغياب الثقافة الإحتوائية الجمعوية الجادّة المختصّة في الجوانب التربوية والبيداغوجية والفنّية والترويحية للأطفال وافتقار الممارسة الرياضية ضمن النوادي والجمعيات، نتيجة قلّة مستوى النّشاط الجمعوي والقانوني المعتمد من طرف الجهات المخوّلة لاستيعاب نشاطات التسلية أو الترفيه الخاصّة بالأطفال.

في دراسة قام الباحث "**لونيس اوقاسي**"(**2010، ص ص 43 .57**) حينها، أكدّ أنّ الأطفال في الجزائر جدّ مهمّشين من طرف الجهات الرسمية، خاصّة وأنّ أكثر من **9** مليون طفل يتمّ تهميشهم وأنّ هذا الوضع قد أدّى إلى ظهور الأمراض الإجتماعية كالتسوّل، العمالة، ترويج المخدرات الإغتصاب، عهر القاصرات، كلّ هذه الأمور تخالف وتتنافى مع الدساتير والأعراف المحلّية والوطنية في المجتمع عموما.

في نفس السّياق، عبّرت الباحثة "**عروبة الخزرجي**"(**ص ص 185.180**) عن ضرورة وجود الحماية الأخلاقية والقانونية للأطفال ورعايتهم من الإنزلاقات والمثالب الإجتماعية، ناهيك على أنّ أعرق القوانين والمواد الدولية التّي تهتمّ بحقوق الإنسان وبالناشئة على وجه الخصوص، حيث تقرّ ذلك العديد من اللّوائح والديباجات المقنّنة دوليا، قطريا ومحليّا.

ممّا سبق، حري لنا إعطاء أهم الأنواع والعوامل المسبّبة لقضايا تهميش الطفولة في مجتمع المدينة وذكر أبرز خصائص الحرمان الإجتماعي الحاصل في حقول وفضاءات شريحة الأطفال في مجتمعاتنا المحلّية والتّي نوردها في عدّة نواحي كما يلي:

أولا–تهميش الأطفال من الناحية الاجتماعية:

يتمحور التّهميش الحضري للأطفال في مجتمعات المدن حول جملة من العوامل والأسباب الصريحة، **فالعامل الإجتماعي** عبّرت عنه الباحثة "**رجاء ناجي**"(**1999، ص 65**) **في كتابها الموسوم: الأطفال المهمّشون قضاياهم وحقوقهم** والمتعلّق بصور وظروف العيش المزرية والمرتبطة بمشاكل الدول المتخلّفة وحياة الأطفال في مراكز وهوامش الحضرية وما يعتريهم من اختلالات اجتماعية على مستوى الأحياء العشوائية المتخلّفة، لتترجم نفس الباحثة تلكم المشاكل الإنمائية ووضعت لها اطارا اجتماعيا متردّيا يترجم لأبرز الأسباب المعيقة لحياة طفولية أفضل تمثّلت فيما يلي:

- أزمات السكن الخانقة وغير اللّائقة للحياة الكريمة والمتناقضة مع أجواء البيئات العمرانية الحضرية من حيث سعة الفضاء المكاني وتوفّر نظم الترفيه والتسلية والصّحة الجسمية والمكانية (**سليماني جميلة، 2011، ص ص 118. 119**)
- كثرة الأفراد والأسر المعوزّة، ممّا يزيد في معدّلات التّهميش، التشرّد، التسرّبات المدرسية ومعدّلات الإنحراف، نتيجة عدم قدرة بعض الأسر المدينية في احتواء الأطفال بسبب الفاقة والعوز الحضري.
- تدنّي المستويات التعليمية والأخلاقية في أوساط الشرائح الدّونية في الهوامش الحضرية.
- انتشار التّمايزات الإجتماعية وازدياد مستوى التّفاوتات الطبقية في البيئة الحضرية أو كما قالت الباحثة "**سمية هادفي**"(**2014، ص ص 169.184**) بأنّ الحياة في المدن ينتج أنواعا من الإنقسامات الإيكولوجية بين أحياء راقية وأخرى عشوائية موازية ولكلّ مجال حياة خاصّة، هذا ما يزيد في اتّساع الهوّة بين أفراد المجتمع المديني الواحد، لتظهر بذلك بؤر الفوارق الإجتماعية وتزداد نسب تهميش الأطفال في المناطق المتخلّفة، أي حتمية استشراف ووجود أنواع القصور الإجتماعي في البيئة المدينية المحلّية أو المجتمعية ككلّ، لذلك يتوّقع استمرارية أنواع التّفاوتات والإنحرافات الإجتماعية مستقبلا.

كما أنّ الظّروف المزرية المحيطة بالفئات القابعة في أدنى السلّم الإجتماعي في مجتمع المدينة تجعل الأطفال مستقبلا يتخبّطون في البطالة، الفقر، العجز، ضيق المسكن وهرمه، أي أنّ مآلهم ضمن خانات "**التّهميش المستشرف**" وعدم اتضاح الرؤية المستقبلية لهؤلاء، ممّا يجعل المعوزة من فقراء الحضر تستنجد بفلذات أكبادها بغية مساعدتهم وإعالتهم، ليحوّل بذلك الأطفال إلى المتاهة الحضرية، فليس هناك شكّ في النّظم والمؤسّسات التّي تشغّل صغارها، لتكون الحالة هنا مصاحبة للإستغلال، الإستيلاب والإغتراب لمرحلة الطفولة في إطار الباثولوجيا المدينية (**خالد سليمان وسوسن مرقة، 2002، ص ص 125. 145**).

ممّا سلف، فالتّحصيل قائم في العائلات الهامشية التي لا تجد منفذا للتخلّص من هذه الظاهرة أما عن طريق دفع أطفالهم لامتهان الحرف الرثّة أو التجارة الهامشية أو العتالة الموروثة، أو تحت طائل تحمّل المسؤولية والتكسّب في إطار زعم الإحساس بالتفوّق والكفاءة، جرّاء إسهامهم في تأمين المتطلّبات المعيشية لذويهم، فهناك واقع آخر لتّهميش أطفال في المجتمع الذّي ينتشر بشكل علني

في الأوساط الحضرية غير المحظوظة، فيعدم الطفل المحروم من الحظوة الإجتماعية بداية من الأسرة، المدرسة، مؤسسات التنشئة الاجتماعية، البرامج التنموية أو الترويحية ككلّ.

ليتخلّل عن الإهمال السالف، تمظهرات الإنحراف والجنوح **Délinquance juvénile**، فبحسب الباحثة "**رجاء ناجي**"(**ص61**) هو أمر سهل الإثبات، فإلقاء نظرة على الأحداث الذّين يساقون يوميا للمحاكم، يتبيّن أنّهم يقترفون الجنح إما للحصول على التّمكين في المجتمع أو لشغل الفراغ الرّهيب الذّي يعانون منه في غياب الوليّ أو المشرف أو المؤطّر الإجتماعي، بالتّالي هنا يغيب شرط أساسي في احتواء الأطفال وهو مبدأ تقديم يد العون أو المساعدة في الأوقات الحالكة (**محمد شريق بسيوني، ص ص 93.89**)، ففي دراسة مسحية أخرى، قام بها الباحث "**رابح أشرف رضاونية**" (**2014**) لظاهرة انحراف الأحداث في مجتمع مدينة سكيكدة، استنتج فيها العلاقة التّكاملية بين الجنوح والإنحراف وبين مضامين التّهميش والمستويات المتدنّية التّعليمية والبيئة الايكولوجية لأفراد عيّنته البحثية.

والأعمدة البيانية التّالية تفسّر أنواع الانحرافات والجنوح بالنسبة للأطفال الهامش بمجتمع سكيكدة في السنوات الأخيرة الماضية:

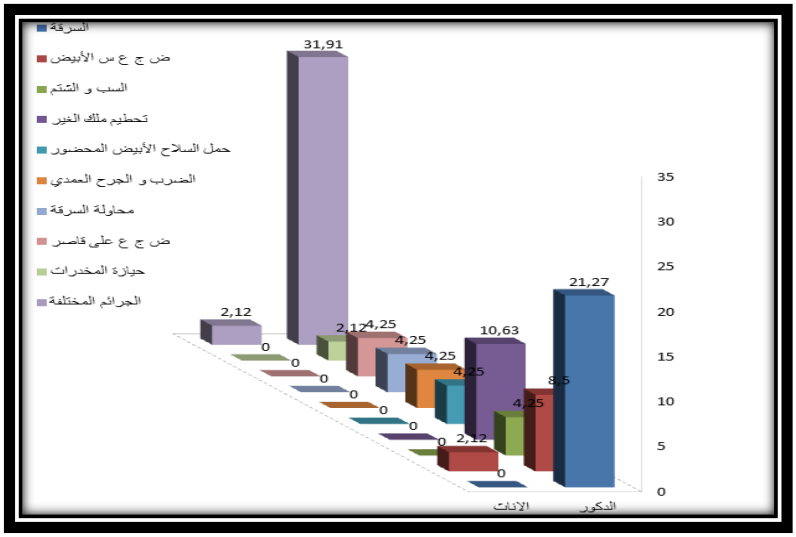

شكل رقم (06): يمثّل نسب ظاهرة جنوح الأحداث بمدينة سكيكدة، اعتمادا على مصادر الباحث رابح أشرف رضاونية (2014)

من خلال نتائج الدّراسة المتوصّل إليها وبناء على المعطيات الإحصائية للباحث "**رضاونية** " والتّي طبّقت على **83** حدثا منحرفا دخلوا جميعهم السجن، تبيّن وجود عوامل ومؤشرات مسبّبة للخلل الإجتماعي في التعامل مع الأحداث، أبرز ما استنتجناه من الدراسة السالفة وجود قرائن:

- ✓ العنف الحضري، التّهميش، حالات النبذ، الحرمان، العجز الإقتصادي.
- ✓ تدنّي المستويات التّعليمية للأسر، البيئة الإيكولوجية غير المناسبة، سوء الرفقة.
- ✓ ناهيك عن وجود عوامل سوء المعاملة النّفسية أو المعنية مع هؤلاء الأطفال الجانحون في المجتمع المحلّي المعالج.

زيادة على المنوال السالف، تحدّث الباحثان "**كيرر**" و"**دريدر**"(**2006، ص 89**) عن ثقافة المجتمعات الإستهلاكية في نتاج عدّة إفرازات للمهمّشين الأطفال، في رؤية علمية أخرى ذهبت الباحثة "**سمية هادفي**"(**2009، ص ص 240.252**) بقضايا أساليب الحياة وأنثروبولوجية مجتمع مدينة سكيكدة إلى إعطاء توصيف حضري، تمثّل في ضرورة احتضان الأطفال اجتماعيا، نفسّيا ومعنويّا في المجتمع المحلّي، خصوصا أنّ فئة كبيرة من الأطفال في مجتمعنا الحضري تعيش ضمن خانات العجز في البيئات المختلفة أو المناطق الهامشية كالعشوائيات التّي تعرف وضعيات إجتماعية وإقتصادية شائكة أو في الأحياء الحضرية الجديدة، باعتبارها أقطابا جامعة لأغلب أفراد الهامشية سابقا مثل أحياء "**الماتش**" "**الماملو–عمّار شطايبي حاليا**"، "**جبّانة فرانسيس**"، "**برطاطو**"، "**لاڤار البرّاني**"، "**برج الحمام**" "**الفتوي**" "**حومة الطاليان**"، "**ضواحي الفوبور**"، " **القبّية**"، "**واد امديني**" **بوعبّاز**"، **كامي روسي**" "**لاسيا**" "**بحيرة الطيور**"، "**المنطقة الصناعية الصغرى**".

ممّا يتطلّب عن جميع هذه الفضاءات الشبه حضرية رسكلة إيكولوجية جديدة في إطار تنمية البيئات الحضرية الهامشية وحسن سياسة التأطير الإجتماعي ومعالم التنمية المحلّية الجادّة.

في حين تأتي الهامشية الإقتصادية على مستوي الحياة الحضرية في **العامل الإقتصادي** حيث ينطلي هذا التّهميش الخاص بأطفال مجتمع الهشاشة الفاقد لمعايير الإمكانيات والوسائل المادّية المتوافر عليها من قبل جماعات مجتمع الحظوة الإجتماعية، خاصّة وأنّ الكثير من الأسر غير الحظيّة تقبع ضمن مؤشرات الفقر وتدنّي مستويات الدخل المادّي القاعدي الذّي ينحصر بين قيمتي "**800**"–"**1500**" **دج**، ممّا يضطر ببعض أطفال الهامشية الحضرية إلى الإنقطاع عن الدّراسة والتوجّه للحياة العملية مبكّرا، زعما منهم لمساعدة ذويهم، هذا ما تحدّث عنه الباحث " **محمد فلاق**"(**ص 210**) حين أفضى لحتمية استغلال الأطفال بالعمالة الرخيصة وإلحاق الضرر بهم

صحيّا، ماديا وثقافيا أو بالتوجّه للأعمال الموازية في الأسواق أو الملاعب الرياضية أو ممارسة التجارة أو أعمال البناء أو الحمالة بذل القبوع في مقاعد الدّراسة أو القتات من مخلّفات المزابل بحثا عن الأشياء المستعملة والخردوات لبيعها، هذا ما نلاحظه يوميا في حي السويقة الهامشي بمدينة سكيكدة القديمة أين تزداد فيه معدّلات الهامشية الحضرية يوما بعد يوم.

على كلّ حال، تعدّ الاعتبارات السابقة من مضامين التّهميش الحضري وتعدّد أصناف هامشية الطفولة التّي نستحضرها تباعا كما يلي:

- **أثر التّهميش وعدم الحظوة الإجتماعية على التسرّب المدرسي المبكّر:**

أعطت الباحثتين "**سامية ابراهيمي**" و"**دليلة بورحلي**" تصورّا لعلاقة التّهميش الإجتماعي والتسرّب المدرسي الذّي نعتبره من مسبّبات عدم التّمكين التّعليمي الحاصل في مجتمعنا، فكلتا الظاهرتين تعدّان من الظواهر الشائكة التّي ساهمت في الخلل الوظيفي المؤسّساتي وقد اعتبرتاه بمثابة الجسر غير المدعّم القابل للإنهيار، فيعملان معا على تهديم التطلّعات والطموحات ووقوع المتسرّبين أنفسهم في خانة العزل الإجتماعي والعجز في مواكبة التطوّرات الحدثية في زمننا الرّاهن بالتّالي القبوع وسط الجهل المقنّن **(2018، ص ص 60.82)**، هذا ما يفضي إلى تحويل الناشئة أيضا إلى نطاق الفئة التّهميش المجالي، مثل هذا الأمر لاشكّ يضاعف شعور الفرد المهمّش المستقبلي بالرفض أو التمرّد على كلّ ما حوله **(عدنان الدوري،1985، ص 270)** .

كما أرجعت الباحثة "**مكي دردوس**"**(2006)** علاقة التسرّب بالتّهميش والعنق للمقامات التّالية:

- **<u>المقام الأول</u>:** يرجع إلى وجود الرداءة في التسيير المدرسي أي الإعتماد على النّماذج غير الراشدة في إدارة المنشآت التعليمية وإقصاء أصحاب الكفاءات العلمية وتهميشها **(نشأت إكرام إبراهيم، 2009، ص77)**.
- **<u>المقام الثاني</u>:** يرجع لسياسة <u>العقوبات والمتمايزات المفرطة</u> أي العبث على مستوى التوظيف والعمل وفق النظم البائدة القديمة وانتهاج سبل الواسطة، القبلية، العشائرية وتكريس الرداءة على حساب الكفاءة التّي تساهم في تكسير البيئة المدرسية، هذا ما عبّر عنه "**جون لوك**" من خلال أفكاره التربوية بقوله: "...إنّ العقوبات المطبّقة في المجال الدّراسي ليست فقط غير مثمرة لأنّها تُنسى بسرعة، إنّما تدفع الأطفال إلى مقت ما يجب أنّ يحبّونه **(وديع جليل ،1997، ص 09)**.
- **<u>المقام الثالث</u>:** يأتي نتيجة خلل الحيز المكاني الهامشي وهو إطار الفضاءات التعليمية الواقعة في المناطق الفقيرة أو الأحياء الشعبية المهمّشة –المدارس الهامشية– وغير المخطّط لها.

مع غياب أدنى شروط الفضاءات الحضرية السليمة كالمرافق العمومية أو الترفيهية أو معايير الصّحة المكانية أو قلّة نظم الحراسة أو الرقابة أو تصدّع الأسيجة، ممّا يقلّل من هيبة حرم الفضاءات المدرسية، **(عبود علاء جابر السيد، 1994، ص 150)**

من خلال معاينتنا لأحد الأحياء الهامشية في مجتمع مدينة سكيكدة ***حي الممرّات 20 أوت 1955*** الذّي يقع في مركزية الوسط الحضري إلى أنّ هوامشه تنتج أنواعا عديدة للباثولوجيا الاجتماعية خاصّة وقد أحصينا أكثر من المئات من الأفراد حوكموا بعقوبة السجن لأكثر من مرّة لارتكابه جرائم مختلفة، كجرائم السرقة، الضرب العمدي، تجارة المخدّرات، تحطيم الممتلكات العامّة والخاصّة بالأفراد، وجود حالات القتل العمدي وتكوين العصب الإجرامية.

- **المقام الرابع:** يرتبط بهامشية الأطفال في المجتمع الحضري بحسب تهميشهم من **الناحية النّفسية**، ففي دراسة سيكولوجية توصيفيه لشريحة الأطفال للباحثتين "**مهري نادية**"،" **زندوح زينة**"**(2014)** أكّدتا فيها أنّ الأطفال بحكم براءتهم الإنسانية يخافون كل أنواع التسلّط والقسوة لما لهما من تأثير بالغ الخطورة على شخصياتهم والشعور بعدم القيمة والشعور بالنقص والإنطوائية، فكلّ هذا يؤثّر بالسلب على تفاعلاتهم المستقبلية.

وفي دراسة داعمة أيضا لموضوع هامشية الأطفال في المجتمع، قام مجموعة من الباحثين **(1986، ص 165)** أقرّوا فيها أنّ المهمّشون الصغار يفرّون إلى عوالم الإختفاء والتورية بسبب السخرية والفشل وعدم إيجاد من يفهمهم، فيكون الإنسحاب الإجتماعي في بادئ الأمر أولى من ممارسة العدوانية، العنف والإنحراف، أمّا "**ريموند**" و"**جوميولوفيسكي**" **(2011)** ذهبا عكس ذلك في شروحاتهما السيكولوجية بالنسبة للأطفال المبعدون واعتبرا سمة العنف كناتج للعوامل النّفسية التّي يمرّ بها أصحاب الأمراض السيكولوجية التي تحبّذ انتهاج الفعل غير السوّي وسط العائلات غير المستقرة وذات الطابع الهش، أمّا عن **العامل الإعلامي** يشير الكثير من الباحثين عن الخطر الحقيقي الذي يواجه عالم الأطفال وتقولبهم في بالوعات التهميش، عدم الإحتواء، التضمين وسوء التأطير على مستوى الإعلام والهوايات والقيم وعن طريق الإفتقار التربوي المدبّر من قبل ما يسمى "الغزو الثقافي" أو "الإستيلاب الهويّاتي".

في هذا السياق، قدّم الباحث الجزائري "**عبد الرحمان عزي**" **(2009)** فرضيات كثيرة تؤكد الفعل التأثيري لوسائل الإعلام بطريقة مباشرة على الأفراد عموما والأطفال خصوصا.

ليؤكدّ فيها أنّ لوسائل الإعلام تأثيرات مرضية على الأفراد، خاصة عندما لا تتقيّد بقيم المجتمع وتتناقض معه، فكلّما كان التأثير السلبي أكبر جاءت نسب النخر القيمي والهدّام أوسع، هذا ما ينجم حقيقة عن عالم الأنترنيت وعلاقته بالأطفال غير المؤطّرين بمحتوياته الهابطة وغير المتحكّم فيها خاصة عند أوقات الفراغ والعطل الموسمية والهروب الإجتماعي.

من خلال ما تقدّم، نقول أنّ تهميش الأطفال في المجتمع أمر حاصل في المجتمع ومقصّر فيه من بعض مؤسّسات المجتمع اجتماعيا، تنظيميا، تربويا، نفسيّا، معنويا ورياضيا، كلّ هذا يأتي وفق حاجاتهم ومتطلّباتهم في الفضاءات الطفولية، فعلى رأي أحد دلالات الشعارات الشعبية في الآونة الاخيرة التّي صادفناها تقول احدى المواطنات: "...**ارحمو اولادنا ... كفاكم عبثا بمصائر فلذات أكبادنا...، ...كفاكم استعبادا... كفاكم اغتصابا لحياة طفولية بريئة...أين راحتهم أمنهم ... أوقات وأمكنة لعبهم، ارحموهم من العذاب.... !؟**

وفي الختام نوصي بجملة من المقترحات العملية التّي ينبغي تحصيلها لبعث منظومة قيمية وتربوية بعيدة عن مظاهر التّهميش والاقصاء وهذا لتعزيز حياة طفولية أفضل في المجتمع الجزائري والتّي حصرناها فيما يلي:

- على الجهات الوصيّة على مصالح الأطفال والمخوّلة تشريعيا الإهتمام البالغ الأهمّية بجميع أطفال المجتمع الواحد وبكلّ تمييز أو تهميش جهة عن أخرى.
- العمل على انشاء أكبر عدد ممكن من النّوادي الرياضية والثقافية والترفيهية.
- إرساء وبعث منظومة مخيّمات صيفية وشتوية جديدة تتطابق والمعايير الإنسانية للأطفال وذلك لما تحتويه هذه المنظومة من أثر بالغ في التربية والتّحصيل القيمي السليم.
- العمل على خلق مساحات أكبر لخريجي الجامعات والمختصّة في علوم الإنسان والشريعة والتواصل وعلوم التربية وعلم النّفس وعلم الإجتماع في تطوير مهارات الذكاء وفنّ المعاملات الإجتماعية القيمية ومقوّمات اللّغة وتطوير أداء الإتصال للنشء المستقبلي.
- العمل على منح الامتيازات للجمعيات الرائدة في مجالات الأطفال وخلق فضاءات التشارك وبعث الرؤى المستقبلية.
- تضييق الخناق على أصحاب الجمعيات الربحية من وراء عالم البراءة والضرب من حديد للإنتهازية والوصولية من وراء ذلك.
- العمل على توحيد منظومة قيمية مشتركة بين جميع أطفال المجتمع الجزائري.

تاسعا-جائحة كورونا في ظل العولمة وأثرها على مجتمع الهامش:

في ظلّ التغيّرات الرّاهنة المتجسّدة في مرحلة وباء فيروس كورونا، أضحى العالم يتخبّط في متاهات أعماق بؤر الفجوات السوسيواقتصادية، النفسية والصحّية الإنسانية بين جلّ عوالم المراكز الإمبريالية وأقطاب الهوامش المتخلّفة، حيث بات الإنسان فيها من ضحايا الفردانيات المفرطة وحبّ التملّك، الصنمية، الغطرسة واستعباد البشر.

وعليه، فإنّ جلّ معادلاته وخططه في حسبان العديد من الباحثين والمستشرفين، سائرة نحو دروب الفوضى المخطّط لها أو نيازك الحروب أو الكوارث أو المجاعات أو الأوبئة التّي تتعاظم تجلّياتهم السلبية يوما بعد يوم في مسارات الإنسانية بشكل عام.

لنحيا اليوم في ظروف ومعطيات جدّ حالكة فرضتها تعقيدات جائحة فيروس كورونا غير المتوّقعة في الظهور ولا في الإنتشار من قبل عموم أفراد وجماعات المعمورة قاطبة، حيث عدّت الأوبئة والأمراض المعدية من أنواع النّوائب أو النّوازل التّي تهلك بها المجتمعات الإنسانية، هذا نظرا لحجوم إنتشارها المتسارع أو غير المألوف، فالجائحة في معاجم اللّغة تعني الإستئصال والموات منها يأتي الإهلاك أو القهر أو الإكتساح أو الغلبة للأوبئة على حساب بني البشر **(معجم المعاني، 2020)**.

هذا ما حصل عبر التاريخ قديما في جوائح الطاعون، الجذام، الكوليرا وغيرهم من الأمراض الفتّاكة وحديثا في الجوائح البيولوجية أو إنفلونزات الطيور، الخنازير وفيروسات سارس، ناهيك عن فيروس كورونا المستجد-**كوفيد19-Corona pandemic** الذّي اعتبرته "منظّمة الصحة العالمية" بالجائحة الهدّامة لبني البشر التّي يصاب على إثرها الأفراد والجماعات بالعدوى وتفاوت الأعراض انطلاقا من نزلات البرد وارتفاع درجات الحرارة وضيق التنفّس فوصولا إلى الهلاك **(منظّمة الصحة العالمية، 2020، ص ص 27.01)**.

ومنه، فقد باتت الأوضاع جدّ مترّهلة في التعامل مع حيثيات وإجراءات الطوارئ الصحية والإجتماعية والإقتصادية والنّفسية من جهة وما تفرزه من تمثّلات وتغيّرات حدثية وجيزة من جهة مقابلة، بالتّالي صارت بشكل متدنّ ومتسارع للأوضاع في بيئات مراكز العالم وهوامشه على السواء.

على كلّ، وفي إطار دراستنا المتمحورة حول وصف تأثير جائحة كورونا على الهامشية البنيوية في المجتمعات الإنسانية، هذا تحقيقا للأهداف العلمية والعملية المرجوة من وراء ذلك، من هنا يسعنا

المقام التقصّي والوقوف على أميز الأراء والرؤى والتوقّعات الفكرية التّي تناولت حصريا الظاهرة المرضية من زوايا ومناحي مختلفة هذا من جهة، مع التنويه بأهمّية الدّراسات الإرهاصية لجائحة **كوفيد19**، باعتبار البحث في ماهية سوابقها العلمية المحضة وخصوصيات لواحقها من مؤشّرات الأعمال البحثية في مختلف الميادين والتطلّعات وعلوم الإستشرافات المستقبلية.

تأسيسا على ما سلف، فقد ارتكز بحثنا حول السياق الآتي: ***جائحة كورونا في ظل العولمة وأثرها على مجتمع الهامش***، كما ويشّكل هذا السياق سؤالا محوريا تحاول الدّراسة الإجابة عليه والمتمثّل في:

☑ **ماهي أبرز تجلّيات وباء كورونا وأثارها على المهمّشين في زمن العولمة؟**

تحقيقا لما سلف، يتشارك العديد من العقول والجهابذة والمفكّرين عبر العالم في الكثير من الرؤى والتحاليل والإستنتاجات الإستشرافية حول أوضاع وحيثيات زمن الوباء، حيث كشفت الأزمة الصحيّة حسب المفكّر "**إدغار موران**" أنّ العولمة هي ترابط وتشابك وتوحيد تقنيّ– اقتصاديّ شمِل كوكبَ الأرض، بيد أنّها في الواقع فاقدّة للتّضامنَ الإنساني الذّي لم يحرِز تقدّما في مجال التّفاهم بين شعوب العالم (**ادغار موران، 2020**) أو كما تحدّث به الباحث "**محمد الشرقاوي**" أنّ وضع العالم اليوم بات حالكا وأضحى ينتشي بطعم النّفاق المجتمعي وتزايد الأزمات الماليّة وفتائل الحروب وحصول الخلل على مستوى الإستقرار الأمني والدولي اقتصاديا، اجتماعيا وسياسيا(**محمد الشرقاوي، 2020**).

كما وقد التصقت المخاطر بالإنسانية قاطبة في جلّ المجالات والمناطق، غير أنّ البشر لم يعو بتلكم المشاكل والأعطاب، ليجيء هذا الفيروس ويجعل هذا المصير واضحا جليّا بصورة فوريّة ومأساويَّة.

غير خاف للعيان، فإنّ للعولمة في زمن الجائحة العديد من الأثار الإيجابية والسلبية نستعرض ذكرها تباعا في الإطار التّالي:

أ–الأثار الإيجابية للعولمة في زمن الجائحة:

أعطى الباحث " **مهدي سويح** " عدّة قرائن متعلّقة بالوعي المجتمعي، لعلّ من أبرزها ما يلي:

- حدوث نقلات مجتمعية فجائية من الرتابة والحياة العادية إلى وضع استثنائي أرغم الجميع على التأقلم معه، خاصّة بعد قرارات السلط النّظامية لتكريس فعاليات الحجر الصحّي.

- كما وقد أنتج الوضع الجديد عند الأفراد والجماعات فعل: "التفاعل بالتقليد" أو ما يصطلح عليه "التفاعل عن طريق المحاكاة" أو "التفاعل بالنمذجة" **(مهدي سويح، 2020)**، بالتّالي تحوّل الظاهرة الإعلامية السلبية والموازية على سبيل الذكر إلى ظاهرة مركزية إيجابية مفعمة بمنشورات "مضامين حيثيات شبكات الفضاء البديل" والمرتبطة بالعمل التوعوي والتطوّعي والتحسيسي وطرح المعلومات حول **كوفيد19** وكلّ ما ارتبط بالإسهامات السيبرنية الجادّة أو كما يقال عنها إعطاء شروحات أكثر تتعلّق بمحتويات "الوعي المجتمعي الجماعي" خاصّة عند الإصابة والتضرّر من الفايروس كورونا.
- زيادة على ذلك، فمنذ ظهور الوباء ظهرت مجموعة من الممارسات والسلوكيات الجديدة التّي لم نعهدها في الوهلة الأولى: منها تنامي "الوعي الجماعي البيني" والذّي تمحور حول ثنائية الواقع السياسي الدّال عن تباين الرؤى بين أجنحة الصراع بين: أقطاب السياسية والرأي العام ومستجدّات الحراك الشعبي وعن ما يجري حقيقة في الواقع اثر الوباء المستجد وهذا ما جابهته كل تدابير الحجر الصحي من صعوبات في بادئ الأمر، لكن كلّ شيء تغيّر مع النقاط المفصلية المتمثّلة في قرارات غلق الأسواق الشعبية، المدارس، الجامعات وأنماط التفاعلات اليومية في البلاد بشكل عام.

إنّ كل الأمور السالفة، تقترن واقعا مع مضامين مفهوم "الإنسانية" التّي لم تعد مجرّد مصطلحا منمّقا وفقط، بل أضحت حسب الباحث "**سويح** "حقيقة وممارسة واقعية، تعكس مختلف الآليات التضامنية من كل الجهات إلّا أنّه لا يمكن التكهّن إن كانت هذه السلوكيات الموسومة ستتواصل مستقبلا أو تندثر بعد انتهاء الوباء.

كما أنّ تعزيز وارساء المنظومة المجتمعية عن طريق التعايش وتقاسم الفضاءات السكنية صارت من الحتميات التّي لابدّ منها في المجتمع، إلى جانب العادات والأعراف والتقاليد التي أساسها التكافل والتضامن الأخلاقي، من ثمّة يمكن حماية مجتمعاتنا المحلّية والجماهيرية من هذه الإضطرابات في مرحلة الوباء والحجر الصحي أو على الأقل التقليل من أعراضها.

ب-الأثار السلبية للعولمة في زمن الجائحة:

من الصعب التكهن بمصير البشرية بعد وباء جائحة كورونا خاصة ونحن نحيا اليوم على معطيات ضبابية الوباء في بعديه البيولوجي والإستراتيجي، بالأخصّ ما تراهن عليه القوى العظمى لإعادة

ترتيب العالم وقيادته نحو حقبة جديدة، قد تكون بداية النهاية للمركزية الغربية المتناقضة من حيث تصوّراتها المادّية والثقافية فهناك موضعان في وقتنا الراهن حسب وصف "**جورج أتالي**":

- **الموضع الأول**، صنف يراه في تسابق الزمن واستنفار كلّ طاقات العالم في سبيل الوصول لحلول للقضاء على فيروس الوباء وتداعياته الحصرية والبعدية.
- **الموضع الثّاني**، صنف آخر تراه ينتظر في صمت الحلول الممكنة والمتشدّق لبوادر الحلول والمآلات من العالم الأول (**باديس بوشحمة، 2020**).

هذا ما يوضح للأمر في تزايد الهوّة والفارق بين دول المراكز ودول الضواحي من العالم، فهنا إشارة واضحة إلى العائق الأكبر أمام البلدان المتخلّفة في تنفيذ استراتيجيات البروتوكولات الصّحية التّي تدعو لها الضرورة الملحّة في مواجهة الوباء، من بين تلكم العوائق نجد:

- قلّة الهياكل والمنشآت والإستراتيجيات الصّحية والمغيّبة في البلدان النامية، ممّا يزيد من تدهور الوضع بشكل عام وتأزيم العلاقات الإنسانية والإجتماعية.
- خلل القرارات العشوائية والبرامج المستعجلة في مواجهة الجائحة، حتّى لو استطاعت هذه البرامج أن تعطي انطباعا بنجاحها في خطواتها الأولى.
- المشهد المأساوي في أوّل بوادر الجائحة كما تحدّث عنه الباحث "**باديس بوشحمة**" والمتمثّل في حجب وتهميش دور ومكانة النخب "المعطلة" وهو أكثر الصور دراماتيكية، خاصّة في واقعنا المتدنّي وعليه، فإنّه لا مجال لغير الخطاب العلمي الكفيل وحده بمحاصرة التداعيات النّفسية، الاجتماعية، الإقتصادية والإيكولوجية للوباء.

من ثمّة، فإنّ خطورة الأمر تكمن في مواضع ومخلّفات عدّة لعلّ أميزها يخلص في العناصر التالية:

- **-المخلّفات الصحّية:**

وضّح الكاتب الأمريكي "**روبرت كابلان**" في حوار لموقع **Foreign Relations** مع مدير العلاقات الخارجية "**ريشارد هاس**"، على أنّ تداعيات الجائحة -"**كوفيد 19**"- ستكون تأثيراتها جدّ متصاعدة على مستوى العلاقات الجيوسياسية بين الدول والأنظمة، بالتّالي تتعقّد تجلّياتها في حياة شعوب المعمورة، فهي الأزمة الحقيقية **The real crisis**، خاصّة في تعامل أنظمة الدول النامية

أو الهوامش المتخلّفة في ظلّ الجائحة أو بعدها (**روبرت كابلان، 2020**)، ليربط نفس الباحث سبب حدوث الخسائر في دول الأطراف إلى عدّة هنات ومطبّات مؤسّساتية لعلّ من أبرزها ما يلي:

- ⊗ ضعف البنى التحتية في مجال الصحّة والصناعة البيوصيدلانية وهشاشة المراكز الإستشفائية.
- ⊗ وجود أنواع الخلل على مستوى الوعي الصحّي، سبب ذلك يعود إلى الظروف المعيشية أي وجود: "العطالة المهنية"، "المناطق العشوائية المتدنّية"، "الفضاءات غير الحضرية" التّي تفتقر يوما بعد يوم لمعايير السلامة الصحّية مثل "الأسواق"، "الملاعب الجوارية"، "المراحيض العامّة"، "المرافق العمومية المترهّلة" وضواحي المدن ...إلخ.
- ⊗ ناهيك عن وجود أنواع السذاجة على مستوى التنوير الصحّي بالإضافة إلى عامل القدرية في التعامل مع الجوائح والكوارث وتغييب العقلانية في التّعامل مع مجتمع المخاطر.
- ⊗ زيادة لسوء تسيير الموارد الإقتصادية واعتماد معظم هذه الدول على الإقتصاد الكلاسيكي المترهّل.

¥ **-المخلّفات الإقتصادية:**

يرتبط الإقتصاد العالمي حول الشراكة الإنتاجية الواحدة، بالتّالي يكون بالسهل التسريع في وتيرة القضاء على الصناعات المحلّية التّي بالكاد تعمل على بقاء نشاطاتها العملية والفنّية، بالإضافة إلى وجود خلل العقلنة الإقتصادية حسب "**روبرت كابلان**" وهشاشة مستوى التسيير واعتماد نظام الإقتصاد الكلاسيكي الواحد، وعليه تكمن الإفرازات الإقتصادية السلبية في زمن الكورونا في مثالب النقاط التّالية:

- ⊗ تماهي تمظهرات العجز الاقتصادي، توهّج الركود، الكساد، الإحتكار، انخفاض الطلب والمبيعات، القيود المفروضة على المعاملات الأجنبية، مما يؤثّر على التدفّقات التجارية والنقدية، فضلاً عن عدم الإستقرار الصحي والاجتماعي.
- ⊗ توليد أكثر للتجلّيات غير الإنسانية المتمثّلة في أنواع الفردانية، توسيع أنطق الهيمنة الإستحواذية للموارد والحاجات الأوّلية، خاصّة على مستوى المواد الطبّية والبيولوجية.
- ⊗ التدنّي في أوضاع ومؤشّرات الأمن الصحّي العالمي الذّي أضحى على المحكّ بسبب تلاقح وتجدّد مطامع وملامح إمبريالية ما بعد الجائحة.

- ظهور إلى السطح المجتمعي، مستويات الإنخفاض المعيشي للمواطن بصفة عامة، نتيجة تأزّم الوضع الاقتصادي.
- لا ريب أنّ شبح البطالة أوّل عامل يتسبّب في تغيير سلوكيات الطبقة المهمّشة زمن الأزمات خاصّة ذوي المستوى المعيشي الضعيف من فئات مجتمع الهامش من "عمّال كادحين"، "عمالة القطاع غير الرسمي" "الباعة الجائلين"، "البطّالين"، "العتّالين"، "أفراد الأسواق الهامشية"، "أصحاب الدخول المحدودة" "المرضى"، "المعاقين"، "المتشرّدين" و"اللّاجئين"...الخ.

- **المخلّفات الإجتماعية والنّفسية:**

رأت الباحثة المغربية "**نادية حرفي**" أنّ "**مجتمع المخاطرة**" قائم على انتظار الفجائية في شتى المجالات، فحسب الباحث "**أولريخيك**" يطلق عليه "**مجتمع غير الراشد**" الذّي لا يعمل وق علوم الإستشراف، خاصّة في علاقته مع الكوارث أو الأوبئة غير المتنبّئ لها علميا، فوباء كورونا مرتبط "**بالتفاوت الإجتماعي**" المؤثّر سلبا في حياة المجتمعات (**نادية حرفي، 2020**).

ليبلغ ذلك الأثر السالف: وفق شقّين متوازيين:

- **الشقّ الأوّل**، مرتبط بمستوى الأفراد الأكثر "**هشاشة**" أو "**فقرا**" أو "**عزلة**"، أي أنّ المهمّشين يجارون نوائب الجائحة تحت طائل العطالة، فأيامّهم المهنية تقترن "**بالقطاعات غير الرسمية**" المتمركزة في قطاعات التجارة الهامشية وخدمات القطاعات الموازية المحلّية التّي تستوعبهم.

وفي إطار معالجتنا لأمر التّهميش الحضري في أيّامنا هذه، فاجئني أحد المقصيين اجتماعيا بقوله: "...**أنّه لا يبالي بأمر الكورونا بقدر ما يخشى من كيفية تكسّبه وإعالة أسرته في ظلّ الوضع الراهن**".

وآخر **54** سنة عاطل عن العمل تحدّث معنا عن مرارة الحياة واغترابه الإجتماعي في قوله: "...**لا شغل ولا تأمين ولا سكن لائق يجمع العائلة في الأيّام العادية قبل الوباء فكيف الحال والكورونا تحيط بنا من كلّ جانب ...**".

كما وقد صادفنا أحد الشباب من خريجي الجامعة يتحدّث عن شعوره باليأس والقهر في قوله: "...**إنّني لا أحبّ الشكوى، لكن مع الوضع الرّاهن لا أجد نفسي إلّا والتحدّث عن الدائرة الخانقة للوباء في ظلّ المصير المجهول... وهل هذا قدر؟ أم تقصير؟ أم ماذا؟**"

للرجوع إلى مصطلح "العزلة الفيزيقية"، فقد تساءل الباحث "**رشيد بوعبيد**" – في أحد مقالاته المعنون : **جائحة "كوفيد 19" تضع الأسرة والممارسة الوالدية على المحك** – عن الوضع الإستثنائي الذّي يواكب حياة أفراد المجتمعات ضمن أسرهم وبيئاتهم وما مدى تداعيات الأزمة المستجدّة حول واقعهم المعيش، فقد وضع في هذا المشهد تصوّرا تخمينيا، أعطى فيه أثر مؤشّرات الخلل "**السوسيواقتصادي**" في حياة الأسر الهامشية المتمثّلة في خلل الفضاء السكني والواقع الإجتماعي المريض لذا فئات المجتمع المتدنّي (**رشيد بوعبيد، 2020**)، كما وافترض الباحث "**بوعبيد**" فرضية مفادها:

- أنّه كلّما انخفض المؤشر الحياتي للأفراد كلّما كان هناك احتمال وبروز التصدّعات على مستوى الأبنية وقت الجوائح عموما وتزايد التشوّه الإجتماعي المتمثّل في:

⊗ تنامي "جرائم القتل"، "إختطاف القاصرات"، "التّهديد بالفضح"، "الإبتزاز المالي"، "السرقة"...إلخ

⊗ تنامي معدّلات الطلاق وخطر التفكّك الأسري.

⊗ تنامي أنواع الأنوميا الإجتماعية في المجتمع خاصّة بين الشباب من الجنسين: "تجارة وتعاطي المخدرات" "ممارسة البغاء"، "تكوين العصب المنحرفة"، "الشذوذ عن الطبيعة والفطرة الإنسانية السليمة"...إلخ.

⊗ تنامي مختلف أشكال العنف الأسري بسبب التوتّرات الناجمة عن الفقر.

⊗ تنامي أنواع العنف في المجتمع: "العنف الحضري"، "العنف السياسي"، "العنف الإجتماعي" "العنف ضدّ المرأة"، العنف ضدّ الأطفال، "التّهميش والحمان المجتمعي"، ناهيك عن وجود التناقض الأخلاقي في رؤية فعل تهميش الأنا للآخر بين أفراد المجتمع الواحد.

مثل ما تحدّث عنه سابقا الفيلسوف "**ليفيناس**"**Emanuel Livinas**، أين لاقح مفهوم التّهميش الإنساني في الحياة مع قرائن "القلق"، "النّصب"، "التعب"، "الضعف"، "الإهمال" الذّي يتجرّعه "المهمّشون"، "الفئات الهشّة" في المجتمعات غير المنصفة لهم (**بن سراي نصر الدين، 2018**).

نتاجا للبيئة الهامشية المتدهورة، فإنّ العلاقة بين العزلة الإجتماعية وزمن الجائحة وبين مظاهر عدم التوافق الإجتماعي والإغتراب للأفراد الذين يتّخذون العزلة الإجتماعية لسبب أو لأخر.

ممّا ينتج لديهم تجلّيات أنواع السلوكيات السلبية في المجتمع (**سامية ابريعم، 2015، ص ص246.236**)

✧ **الشقّ الثاني**، من المخلّفات الإجتماعية والنفسية في ظلّ الوباء المتعولم مرتبط حول سيرورة دول مجتمعات الهشاشة السياسية التّي تتميّز برباعية العجز الهدّامة كالفقر، المديونية، التبعية والإستبداد (**نادية حرفي، 2020**) وهو الإسقاط الذّي نعمده في الهنات التّالية:

- الفقر المجلب للآفات المؤسساتية مثل: الخلل الصحّي، العنف، التطرّف، الأنوميا...إلخ.
- المديونية المجلبة للإتهزامية والخلل التنموي في مجتمعات الهامش.
- تبعية الهوامش للمراكز وتحقيق المقاربة الخلدونية.
- أي المغلوب على أمره يتبع حتمية الغالب.
- تنامي سياسات الإستبداد، الهيمنة.
- زرع سياسات التخوين، التخويف والتجويع.

هذه الأمور السالفة، تزيد في حدوث التوتّرات والشروخ المؤسّساتية في مجتمعات المتخلّفة التّي فاجأها الوباء، خاصّة لمّا تقترن الأمور بصرخات فئات القاع المجتمعي عبر سياقات المضامين الإعلامية الموازية المتمثّلة في مواقع التواصل الاجتماعي، نتيجة الرفض المجتمعي.

وفي نفس الصدد، عبّر العالم المعاصر "**نعوم تشومسكي**" عن رفضه لوضعيات مجتمع الهامش **حيث قال:**

"... أنّه وبالرغم من عصر العولمة في قرن **21** مازال هناك سياقات لمظاهر التفرقة والتّهميش والإستبعاد الإنساني...".

أي أنّ شعوب العالم اليوم، يقبعون بين مطرقة النيوليبيرالية وسندان الجائحة ...الخ".

من هنا طلب "**تشومسكي**" القوى اللّيبيرالية الإهتمام أكثر بالفئات التّي تقبع في قاع السلّم الإجتماعي وذلك بتحسين ظروفهم انطلاقا من:

✧ توفير مناصب العمل.
✧ ضمان الحدّ الأدنى من الأجور.
✧ ضمان أيضا أجر المعيشة.
✧ ضرورة التمثيل الحقيقي للعاملين.
✧ ضمان معاملهم ودوائرهم الإجتماعية.

¥ -**المخلّفات السياسية:**

يرى العديد من الخبراء في أمور المشاهد الصحية الرّاهنة، أنّها جدّ مؤثّرة على المستويين الدولي والمناطقي، نظرا لأهوال الفيروس المستجد وتحميل ذلك للقوى العالمية التّي استنزفت شعوب العالم الثالث، هذا ما أكّدته آراء " **نعوم تشومسكي**" حول انسيابية التعامل مع الأوبئة والأزمات.

أمّا عن أراء تدهور الوضع الصحّي العالمي، أكّد "**هنري فاريل** " الباحث في العلوم السياسية بجامعة جورج واشنطن والأكاديمي بجامعة **جورج تاون** "**أبراهام نيومان**" لصحيفة "**فورين أفيرز الأميركية**" أنّ أثر هشاشة العولمة في وقتنا الرّاهن جدّ حالك وأكثر قتامة من ذي قبل (**هنري فاريل وابراهام نيومان، 2020**)، فمن منظور مقابل، تحدّث الباحث "**محمد الشرقاوي**"(**2020**) عن مثالب الوضع الصحّي الرّاهن وأعطى له عدّة تغييرات جيوسياسية سيشهدها العالم بعد الأزمة الوبائية ومن بين ذلك:

⊗ تواري الأقنعة السياسية العالمية مع بروز الهشاشة السياسية مع حتمية عودة مكانة العلم.

⊗ تكذيب الأفكار التّي تتضمّن مبادئ اللحمة المزعومة خاصّة في أوروبا.

هذا الأمر بالذّات، تهكّم منه "**تشومسكي**" في وصف التضامن الدولي باللّاحدث، خاصّة عندما أسقطته دولة كوبا في مساعداتها لإيطاليا وهي البعيدة عن أوروبا.

تماشيا مع نفس المنوال، أكّد "**ادغار موران**"(**2020**) في تساؤله عن مدى غياب التّضامن الدّوليّ وحجم الإنغلاق الدولي الأناني والمتمثّل في عدم فهم أنظمة وشعوب العالم بأنّ مصير الإنسانية واحد.

⊗ سوء التسيير والإستبداد بالرأي وحالات العنف الذّي تغذّيه السيطرة في الدول المتخلّفة.

⊗ طغيان الليبرالية المتعولمة التّي تفتقد للجوانب الإجتماعية الإنسانية يوما بعد يوم.

خاصّة في ظلّ التكلفة الإجتماعية والصحّية للأفراد التّي باتت تشكّل صداعا للحكومات، فأضحت العديد منها أكثر لؤما واستبدادا من ذي قبل بمباركة نظام عالمي جديد طبعا.

وخير ما نختم به، الحديث عن واقع الإستشراف للمستقبل، حيث نستلهم من رؤى الباحث "**مهدي سويح**" في نظرته للإنعكاسات الإجتماعية في زمن الجائحة وتداعياتها البحثية المستقبلية في العلوم الإنسانية وضرورة الأخذ بالموضوعية.

هذا وقد تعرف البيئة الاجتماعية والثقافية للمجتمعات المتخلّفة أسئلة معرفية مستجدة تفرضها جملة من القطائع الإبستمولوجية، خاصّة خلال دراسة ظاهرة التّهميش الإنساني في ظلّ الأزمات وزمن العولمة.

ومنه، قد تكون الظاهرة السالفة الذكر منبعا خصبا في الدراسات السوسيولوجية للطروحات التّي قد تساهم بشكل وافر لحلّ عقد وأزمات مجتمعات المخاطرة مستقبلا، ومن ثمّة، يتجلى وجود حاجات أساسية هي:

- **الحاجة الأولى**، تتعلّق بالبلدان النامية وضرورة التركيز على تنمية هياكلها الصّحية الأساسية
- **الحاجة الثانية**، مرتبطة بضرورة قيام البلدان الأكثر رخاء بدعم الدول المتخلّفة ليس بدافع التضامن الدولي فحسب، إنّما في إعادة النّظر بجوانب الحدّ من استنزاف الثروات دون مقابل وزيادة العمل على الحماية المحلّية للعائلات المعوزة والفئات الهشّة واحتواء ضغوطاتهم ومشاكلهم صحّيا، نفسيا، اجتماعيا واقتصاديا.
- **الحاجة الثالثة**، تدعو لتكريس الجهود في تعزيز بدائل الوعي الصّحي الفعّال، مع ترويج ثقافة التباعد والمسافات الاجتماعية وإعادة النّظر في التوازن المؤسّساتي وتعزيز المساعدات.
- **الحاجة الرابعة**، ضرورة إيجاد وسائل توعوية بديلة، خاصّة عند اغلاق مؤسّسات التنشئة الإجتماعية الرسمية: "بيوت العبادة"، "المدارس"، "المراكز التكوينية"، "المؤسّسات الثقافية" "الجامعات"...إلخ، مع العمل على خلق فلسفات حداثية للوعي الإجتماعي بغية التقليل من حدّة وبؤر الأزمات الطبيعية والإنسانية على السواء محلّيا وعالميا.

خلاصة الفصل:

نستنتج في هذا المقام أنّ ظاهرة التّهميش من المفاهيم الشائكة المرتبطة بمناحي البيئة الحضرية على اختلاف مراتب وايديولوجيات أفرادها وجماعاتها، ذلك لكونها تتمظهر في المجتمع في تجلّيات السلوكيات والمعايير المرضية، لتعبّر بذلك عن تعقيداتها في إطار الخلل المؤسساتي المقنّن أو غبر المدبّر له، منه فإنّ الدّراسة لم تستند على المعنى العام لظاهرة الهامشية الحضرية وفقط، بل من خلال استنباط علاقتها بالمنظومة الحضرية أو المجتمعية ومدى تفشّيها في سياق حياة أفراد مجتمع الهامش وملامستها لجميع علاقاتهم، مواقفهم وتوجّهاتهم غير الحضرية، بكافة صورها وهيمنتها وسلطتها القهرية نفسيا، اجتماعيا سياسيا، اقتصاديا وايكولوجيا، ناهيك عن وجود أثر العلائقي بين ظاهرة التّهميش الحضري بأنواع الأمراض الإجتماعية لأيّ مجتمعٍ هامشيٍّ.

✍ الفصل الثالث: محدّدات العنف الحضري

تمهيد.

أوّلا -العنف الحضري وخلفياته السوسيوحضرية في السياق الإنساني.

ثانيا -محدّدات العنف الحضري في مجتمع المدينة.

ثالثا -دوافع العنف الحضري في مجتمع المدينة.

رابعا -أنواع وتصنيفات ظاهرة العنف الحضري.

خامسا -خصاص ظاهرة العنف الحضري.

سادسا -المشكلات الإجتماعية والعنف الحضري في مجتمع المدينة.

خلاصة الفصل.

تمهيد:

تتعدّد التحليلات النظرية لظاهرة العنف الحضري في البحوث السوسيولوجية والأنثروبولوجية والعلوم الإنسانية ككلّ، ليرجع ذلك التعدّد العلمي لاختلاف طبيعة الظاهرة في حدّ ذاتها وماهيتها ومكانتها بين بقية الظواهر الإجتماعية الأخرى في المجتمعات الإنسانية، لتعطي لنا الضرورة العلمية إعداد دراسة وصفية للظاهرة الإيكولوجية قبل أيّ شيء، ثمّ البحث في قضاياها الشائكة في المجتمع المحلّي وتحليل أسباب وعلل حدوثها، ناهيك عن تحديد محدّداتها ومقاييس تصنيفها وخصائصها ومظاهرها المختلفة المتجلّية في المشكلات الإجتماعية.

في نفس المنوال، القيام بدراستها نظريا بموازاة حدوث العنف الحضري بمجتمعات المدن عموما وفي البيئات الحضرية والإجتماعية على وجه الخصوص.

ممّا سلف، تدفعنا الإعتبارات السابقة إلى إلقاء مزيدا من التصوّرات حول الشواهد والمتفرّقات التراكمية لظاهرة العنف الحضري بمجتمع المدينة، زيادة عن اشتمال دراستنا الحديث عن أبرز العلائق المتوخّاة بين ظاهرة التّهميش البنيوي بصفة عامّة والعنف الحضري في الفضاءات الهامشية وأثر ذلك على الحياة الإجتماعية والمجالية لأفراد وجماعات مجتمع الهامش بصفة خاصّة، ضمن هذا الإطار تنطلق رؤيتنا نظريا لظاهرة العنف الحضري من ثلاث عناصر كمحكّات أساسية للدّراسة تمثّلت أساسا فيما يلي:

- العنف الحضري وخلفياته السوسيوحضرية.
- أشكال وأصناف العنف الحضري في المجتمعات الإنسانية.
- المشكلات الإجتماعية وعلاقتها بالعنف الحضري.

أولا-العنف الحضري وخلفياته السوسيوحضرية في السياق الإنساني:

تهدف الدّراسات الحضرية أو الإيكولوجية في وقتنا الراهن، الكشف عن أطر العلاقات الإجتماعية في التجمّعات السكانية الكبرى منها والمحلّية الصغرى أو المدن المستحدثة عموما، حيث تقتضي الضرورة تنظيم الواقع البشري ضمن إطار بنائية المجتمعات الإنسانية ككلّ، انطلاقا بطبيعة الحال من ثنائية الفضاء الجغرافي وتعدّد الأماكن وبين أنماط وعلاقات الأفراد والجماعات في هذه الفضاءات أو البيئات الإجتماعية.

على كلّ، شهدت الإنسانية قاطبة عبر التّعاقبات الزّمنية المتوالية تحوّلات وتطوّرات في شتى مجالات وتمظهرات حياة الأفراد والجماعات في البيئات المختلفة من العالم، لتحدث بذلك أنواعا من القفزات التنموية دوليا، قطريا ومحلّيا، خاصّة في مجال الحياة الإجتماعية العمرانية والإنتقال من حياة الكهوف وبيئة القساوة إلى سبل الرفاهية والتقدّم العمراني الإنساني وفق تقنيات وأساليب معمارية فنّية وفق مكاسب حضارية محضة **(محمد موسى محمود، 2008، ص 256)**.

ففي افريقيا قديما على سبيل المثال، أكّدت الدّراسات الحضرية العمرانية التّباين على مستوى ملامح الحضرية بين الأفراد والجماعات في البيئات السكّانية، حيث كان الإختلاف سمة بارزة بين نمط حياة الأغنياء وبين نمط حياة الفقراء ومتوسّطي الحال من حيث الملبس، المعمل، المسكن، طرائق التّزاوج والتّعايش **(عبد القادر زيادية، 1989، ص 52)**.

بالإضافة، إلى وجود عوامل القفر، الجذب، القنص، الإغارة والحروب، هذا وقد تشاكلت المجتمعات المحلّية في زمنهم السالف، بين مركزية الحضر وغلبة الحضارة وقرار العيش وبين هامشية البدو وتجلّيات فوارق الإعاشة **(حنا الفاخوري، ص ص 17.19)**.

أمّا في يخصّ الدّراسات الأكاديمية الحضرية الأولى، فقد ارتكزت في البداية على دراسات مجال علم الإجتماع المقارن في أوروبا بداية القرن التاسع عشر، لتعلن نظريا من خلال تساؤلات "**ألكسيس ثوكفيل**" **1859.1805** التّي تعلّقت رؤياه بتطوّر المدن الأوروبية، خاصّة مدينة لندن على عكس مدن فرنسا؟

كما قد تأثّرت الدّراسات الحضرية البحثية والأكاديمية بعد ذلك لأطروحات "**روبرت بارك**" **Robert Park 1961.1880** الذّي تأثّر بسلفه "**جورج زيمل**" **Georg Simmel 1918.1858** حيث تمثّلت إرهاصاتهما الأولى، تفسير التّفاعلات الحضرية أو الرمزية في المجال الحضري للأفراد والجماعات ونبذهم للعنف المجتمعي، مشاكل الإنشطار الإجتماعي، الصراع، التفاوت الطبقي والتفكّك الإجتماعي.

زيادة لذلك، تأثّر "**بارك**" من خلال عصاراته البحثية العلمية ودراساته لمجتمعات الضواحي في المدن الأمريكية **(ايفاز كراف ميار،2006، ص32)**.

وبعد "**بارك**"، جاء "**نوربيرت إلياس**" **Norbert Elias 1990.1897** في دراساته حول أنماط التمدّن في المجتمعات الصناعية، من ثمّة أكّد المؤرخ "**جان كلود شيسنا**" بدوره للإتّجاه التنازلي للعنف

بالمجتمعات الحديثة، بينما كان يدرس فيما قبل العنف الجسدي للأفراد فقط وعدم حسبان العنف في البيئة الحضرية ضمن مدوّنات مشكلات الظواهر الإجتماعية **(الموسوعة الحرّة ويبيكيديا، ترجمة للعنف الحضري، 2020)**.

أمّا في سنوات خمسينيات وستّينيات القرن الماضي، جاءت الدّراسات المعمّقة حول السياسات العمرانية في فرنسا ودراسة ظواهر المشكلات الإجتماعية للأفراد أو الجماعات أو العائلات ضمن نطاقات تأثير الحقبة الصناعية وقتذاك.

كما وعرفت المدن الأمريكية الكبرى في بدايات القرن المنصرم، حسب عالم الإجتماع الأفرو آمريكي "**كينيث كلارك**" **Kenneth Clark 1983.1903** أعمال الشغب المديني في شيكاغو عام **1919** ومدينة هارليم عام **1935** بين البيض والسود وتفسير أحداث التمييز العنصري **(الموسوعة الحرّة ويبيكيديا، ترجمة للعنف الحضري، 2020)**

في حين آخر، عملت الباحثة الأمريكية "**جاين جاكوبز**" **2006.1916** في ستينيات القرن المنصرم دراساتها المعمّقة حول موت وحياة المدن الأمريكية الكبرى، فأعطت في دراساتها الحضرية علاقة اليأس الإجتماعي وانحراف الأفراد وعطالتهم وتمايزهم في الحياة الإجتماعية والسكّانية، خاصّة في الفضاءات الحضرية في المجتمع الأمريكي.

حيث اعتبرت الباحثة "**جاين جاكوبز**" من بين الباحثين الأوائل الذّين دعوا إلى رفض أنماط العشوائية الحضرية وبعث أساليب الإحتجاجات والتظاهر في مجتمع المدينة **(جاين جاكوبز: موقع ويبيكيديا)**.

أمّا عن الدراسات المعاصرة لمدرسة شيكاغو، فتمحورت أساسا حول الظواهر الحضرية وعنيت بحيثيات وخصائص مجتمعات المدن وتغييراتها قديما وحديثا، ناهيك عن دراسة سلوكيات الأفراد وأسباب تجلّيات حراكهم واضطراباتهم المهنية، والعائلية **(جيل فيريول، 2014، ص 271)**.

ومن بين تلكم الدّراسات، نجد دراسة كلّا من "**جراف مايير**" و"**جوزيف كار**" عام **1979** حول علاقة الفضاء أو المكان السّكاني بأنماط الحياة في المجتمع المحلّي واعتباره من طبيعة المجتمع، فهو جزء لا يتجزّأ من مؤسّساته المعقّدة أو البنائية، هذا ما تعمل عليه السوسيولوجيا حاليا في إطار دراسة العلاقات الديناميكية بين روابط المجتمع والفضاء الجغرافي.

ناهيك، عن أبحاث الإسباني "**مانويل كاستيلز**" **Manuel Castels "1942"** التّي تمحورت حول التخطيط الحضري والإقليمي منذ عام **1979**، لا سيما إشكالية الأزمات الحضرية، السؤال الحضري في النهج الماركسي، ثنائية المدينة والقاعدة الشعبية وعلاقاتهما بين الإقتصاد والبنى الإجتماعية والمكانية **(مانويل كاستيلز: الموسوعة الحرة ويبيكيديا، 2021).**

بالإضافة، لدراسات الفيلسوف الفرنسي "**هنري ليفيبفر**" **Henri Lefebvre 1901 – 1991** الباحث في علم الإجتماع والجغرافيا والمادية التاريخية، فهو الذّي تأثّر بشكل منقطع النّظير بفكر كارل ماركس، خاصّة في نقد الحياة اليومية في منشوراته الثلاثة أعوام "**1947**"، "**1961**"، "**1981**" للفئات المهيمن عليها التّي تفرضها الطبقات الرأسمالية المهيمنة على الحياة الجماعية.

بالإضافة، لدراسة التخطيط الحضري، المشاكل الإقليمية، احتياجات الإنسان للجوانب الجمالية والإبداعية التّي يجب أن تؤخذ في الإعتبار في الإنعكاسات النّظرية للمدينة، خاصّة في تخطيط المدن لتفادي مشاكل الفظاظة أو العنف الحضري مستقبلا **(الموسوعة الحرة ويبيكيديا، هنري ليفيبفر، 2021).**

زيادة على ذلك، نجد أعمال كلّ من "**ريموند ليدريت**" **Raymond Ledrut 1987.1919** و"**جاك بونييكورث**" **Bugnicourt Jacques 2002.1930** التّي اهتمّت دراساتهما بالوسط الحضري الذّي يحدّد شروط التخطيط العقلاني للمدن من جهة والتشخيص الإجتماعي على مستوى الميكرو اجتماعي والماكرو اجتماعي للمدينة الفرنسية المعاصرة من جهة أخرى **(ريموند ليدريت، جاك بونييكورث، 1969، ص ص681.677).**

كما وقد تعلّقت مشاريعهما البحثية حول الفضاءات والأنماط الحضرية التّالية:

"المجتمع المحلّي الصغير"، "المجتمع الجماهيري الكبير"، "أحياء المراكز"، "أحياء الأطراف"، "نظم العلاقات الجوارية المحلّية"، "الأنماط الحياتية داخل وخارج المجمّعات السكّانية"، "الضغوطات الإجتماعية"، "الضوضاء"، "السخط وعدم الرضا الإجتماعي"، "مشاكل النقل"، "مشاكل المرافق العامّة"، "الإغتراب الإجتماعي"، "الأمراض الإجتماعية"، "النزوح والمهاجرين"، "الفظاظة الإجتماعية" وأخيرا ما يسمّى في دراستنا "العنف الحضري"...الخ.

وجاءت أيضا، إسهامات الباحثين "**فريدلاندلر**" و"**ايخهورن**" في دراساتهما البحثية حول تجلّيات العنف والإنحراف لدى الأفراد والجماعات في المجتمع الإنساني، لتأتي أبرز نتائجهما البحثية عن

أثر الظروف البيئية "**الإيكولوجية**" المريضة في المجتمع الإنساني وعلاقتها بحدوث العنف لدى الأفراد والجماعات.

كما وقد ظهر في الغرب منذ ثلاثة عقود تقريبا مصطلح جديد هو علم العنف "**violencologie**" من طرف بعض الباحثين البريطانيين الذّين طرحوا فيه هذا المفهوم العلمي كنقطة تحوّل هامّة في دراسة الأشكال المتعدّدة لظاهرة العنف في المجتمعات الإنسانية **(علي عبد القادر القورالة، ص 84)**.

أمّا في سنوات الثمانينات من القرن الماضي، أخذت الدّراسات السوسيولوجية الحضرية الغربية الطابع المحلّي ودراسة الظواهر الإجتماعية المختلفة بالفضاءات والمناطق السكّانية المحلّية من خلال دراسة تفاعل الأفراد في البيئة الحضرية التّي يوجدون بها أو التّي تحيط بهم **(اسماعيل محمد قنباري، ص 160)**.

من ثمّة، لاحظ الباحث "**جاك جولي**" زيادة في العنف الحضري في فرنسا، منتصف التسعينيات في مدن "ستراسبورغ"، "ليون"، "مارسيليا" وباريس، جلّ هذه المناطق تحمل في فيزيقياتها أنواعا عديدة للتنوّع الثقافي، لتصل بذلك أعمال الشغب إلى الضواحي الفرنسية وأحداث القمصان الصفراء في السنوات القليلة الماضية **(الموسوعة الحرّة ويبيكيديا، ترجمة للعنف الحضري، 2020)**.

كما تبرز الدراسات الإيكولوجية والحضرية أيضا، في نوعية إحداث الفارق على مستوى العلاقات داخل المدن عموما، لتعود هذه العلاقات لأسباب سياسية، اجتماعية، ثقافية وعلمية.

ومنه، أضحى البحث السوسيولوجي المحلّي يثير ردود أفعال الباحثين في العلوم الإجتماعية على أساس العمل الميكروسوسيولوجي أو كما نوّه إليه سلفا "**بيار بورديو**" بمسمّى دراسة النسق أو المنسق المحلّي **paradigme local (جاكلين كاندو، فين سو بانوس، 2009، ص ص 254.250)**.

أمّا محلّيا، فقد عرفت الجزائر بعد حقبة الإستعمار عدّة تحوّلات عميقة في جميع الميادين المؤسّساتية، هذه الأخيرة مرّت بتغيّرات تنموية على مستوى النّقلات النّوعية من البداوة والريف إلى الحضرية والتمدّن، خاصّة على مستوى العمران والتجمّعات العلائقية الحضرية عموما، أين تطلّب في تنظيمها وجود عوامل ومقوّمات أساسية ارتبطت محوريا في دراستها ايكولوجيا، جغرافيا اقتصاديا، سياسيا، أنثروبولوجيا وسوسيو ثقافيا.

ليقتضي الأمر أيضا، تحليل البنى الإجتماعية ورصد التطوّرات الحاصلة في البيئات والفضاءات الحضرية، خاصّة حين يفضي التّعاقب الزمني في مجال العمران البشري حسب الباحث "**إقلولي**

أولد رابح صافية"(ص ص 18.17) لظهور أنواع الظواهر اللّاحضرية، زيادة النّزوحات الريفية، بروز قطاعات عمرانية غير منظّمة، أحياء شعبية مترهّلة، تتواتر فيهم جميعا معايير الأحياء السكنية المتخلّفة ومدن الصفيح والعشوائيات.

هذه الأخيرة، أثّرت على مدار عقود زمنية في تشويه المحيط العمراني المديني من جهة وإرغام قاطنيهم على حياة البؤس والشّقاء والتّهميش والعنف الحضري وأصناف المثالب الإجتماعية من جهة أخرى.

ثانيا–محدّدات العنف الحضري في مجتمع المدينة:

تتعدّد أليات ومألات ظاهرة العنف الحضري بمجتمع المدينة، في تباين المحدّدات الأساسية المكوّنة لها، من هذا المنطلق تستعرض دراستنا أبرز المحدّدات الجليّة لظاهرة العنف الحضري والمجتمعي في العناصر التّالية:

أ–الفقر **الحضري:**

ترتبط ظواهر الفقر، البطالة، الضائقة الإجتماعية، تفشّي الجريمة وخلل التنمية الإجتماعية بمظاهر العنف الحضري في مجتمعات المدن عموما أو كما يرى ذلك الباحث "**بونيللي لورانث**" **Bonnelli Lauranth (2001، ص ص103.95)** حيث لاحظ هذا الأخير في الأحياء المتدنّية إرتفاع معدّلات العنف الحضري بشكل متفاوت.

هذه الفكرة الأخيرة، يدعمها المؤرخ الأمريكي "**تيد روبرت جور**" **2017.1936** في سنوات السبعينيات من القرن الماضي، الذّي فسّر فيها ظاهرة العنف في المجتمعات من حيث الحرمان والفاقة المجتمعية **(الموسوعة الحرّة ويبيكيديا، ترجمة للعنف الحضري، 2020)**.

في هذا الصدد أيضا، رأى مدير ممارسات البنك الدولي للتنمية الإجتماعية في منطقِتَيْ أمريكا اللّاتينية والكاريبي "**ماركوس كوستنر**" بأنّ الإستراتيجيات المخطّطة السليمة والمشاريع التنموية الحضرية والإجتماعية المبتكرة والسياسات الراشدة من شأنها أن تحاصر تجلّيات العنف في المجتمعات.

ناهيك، عن تحقيق الدمج الإجتماعي لأفراد وجماعات الأحياء المتخلّفة وتعزيز رأس المال الإجتماعي أو البشري، من ثمّة توجد إمكانية وضع سبل الوقاية من العنف في الأوساط الحضرية

التّي تؤدي إلى نتائج ملموسة لأنماط الجريمة والعنف الحضري، بالإضافة إلى التعامل مع العنف الحضري كقضيّة مجتمعية صحّية ضمن مجتمع المخاطرة **(ماركوس كوستنر: موقع البنك العالمي، 2016)**

ب-التّهميش المهيكل:

يرتبط التّهميش المهيكل إلى المؤسّسات الحاكمة، هذا ما أقّره الباحثان "**آريان جوسان**" و"**ثيريزا كولوما**"**(2014، ص ص 14.01)** حيث تمّ استبيان فئات التّهميش في مدينتي باريس وتبريرهم لسبب سلوكياتهم العنيفة غير الحضرية، حيث خلصت الدّراسة أنّ معاناتهم وعدم تصنيفهم اجتماعيا سببه المؤسّسات المجتمعية، أي أنّها مسؤولة عن اقصائهم من ديناميكية مجتمع المركز **(آريان جوسان وثيريزا كولوما، 2014، ص ص 14.01)**.

ج-التّهميش المناطقي:

تقسّم عادة فيزيقية المدن عموما، إلى مناطق وجهات وأحياء سكنية، حيث يعدّ تقسيم المجتمع الحضري والمناطق الحضرية إلى مناطق مركزية رئيسية ذات الأولوية، ترتبط أساسا بمضامين الأمن، البيئة السليمة، الحظوة الإجتماعية، مناطق أكثر استدامة ومناطق أخرى هامشية **(آريان جوسان وثيريزا كولوما، 2014، ص ص 14.01)**.

بالتالي، فإنّ "العنف "الحضري" هو واقع في كثير من الأحيان في حواشي المدن التّي يوسم بها الفرد العنيف بـ "الهامشي"، "البربري"، "الزولو"، "المتوحّش"، "الحثالة"، "الجاهل" **(الموسوعة الحرّة ويبيكيديا، ترجمة للعنف الحضري، 2020)**.

كما توجد أيضا احتمالية أخرى، لعلاقة مراكز وهوامش المدن بالعنف الحضري، حيث أضحى هذا الأخير لا يقترن بالمركزية المدينية وفقط، إذ يلاحظ أيضا حضوره في مراكز المدن، أي أنّ نتاج التّهميش من نتاج هامشية المركز أو مركزية الهامشية في مجتمع المديني الرّاهن، لتتنامى في ظلّ هذه الأوضاع الشروخ المجتمعية واتّساع فجواتها الجغرافية، بين مجتمع المدينة الواحدة بصنفيها المحلّي والجماهيري.

حيث يتجلّى التّهميش المناطقي في الزيادة لمثالب الحلقات المفرغة للفقر الحضري أو التّهميش أو مشاكل الإسكان أو البطالة، فجميعهم من حواصل السياقات الإقتصادية الكارثية (**الموسوعة الحرّة ويبيكيديا، ترجمة للعنف الحضري، 2020**).

ليتجلّى حدث العنف الحضري أيضا، في بعض مناطق المدن أكثر من غيرها، حيث تتحدّد في مناطق جغرافية معيّنة، لتتضمّن مستويات العنف في بيئتها الحضرية بين مناطق محظورة أو مناطق ساخنة، أي أنّه يتجلّى بوجه آخر، **أوّلا** بين وفرة القوّة الإقتصادية للمدينة، **ثانيا** لوجود الحرمان أو الإستبعاد الإجتماعي أو الفقر الحضري (**موقع البنك العالمي، 2011**).

كما وحدّدا الباحثان "**موراي**" و"**سيرزو**"، العنف الحضري في سياق العنف الذّي يحضر في وجود علاقة الحياة البنائية المتدهورة في الأحياء الهامشية وغير المخطّط لها، لتتنامى بها أحداث الإنحراف، العنف، الجريمة، تعدّد مضامين الباثولوجيا والأنوميا الإجتماعية (**نصيرة رداف، 2012، ص ص 75.52**).

د–النّمو الحضري الفوضوي والعشوائي للمدن:

يتحدّد العنف الحضري في مجتمعات المدن في وقتنا الرّاهن، وفق حال المستويات التنموية في بعض المدن والنّمو الحضري الفوضوي السريع، بالإضافة لحدوثه في المجتمعات حسب الباحثة "**إنتصار العتوم**" إلى عدم التوازن بين النّمو الحضري ومعدّلات النّمو الإقتصادي والتنمية الإجتماعية وازدياد معدّلات الفقراء الحضريين.

كما توجد علاقة طردية بين النّمو الحضري والعنف عبر التعاقب الزمني، حيث كلّما زادت كثافة السكان في البلدان النّامية أصبح العنف السوسيوسياسي والعنف الحضري جدّ صارخ، هذا الأمر يُرَدّ إلى النّمو الحضري الذّي يتجاوز مفاعل الأبنية الحاكمة في المجتمعات المتخلّفة (**إنتصار العتوم، موقع العربي، 2020**).

هـ–الفساد البنيوي:

أشارت الهيئة العامّة الكويتية لمكافحة الفساد في سياق الفساد البنيوي وعلاقته بالعنف الحضري لعدّة مخاطر للفساد البنيوي الذّي يتسبّب في تجلّيات العنف الحضري في المجتمعات من حيث المخلّفات التّالية:

- انهيار الأنسجة الإجتماعية وإشاعة "روح الكراهية" بين طبقات وفئات المجتمع نتيجة عدم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.
- التأثير المباشر أو غير المباشر لتداعيات الفساد الاقتصادي، الفساد السياسي على استقرار "الأوضاع الأمنية" و"السلم الإجتماعي".
- تهميش وإقصاء الكفاءات عن الوصول للمناصب القيادية، ممّا يزيد من حالة "السخط المجتمعي" بين الأفراد ونفورهم من التعاون مع مؤسسات النّظامية (**الهيئة العامّة الكويتية لمكافحة الفساد: موقع نزاهة، 2021**).
- الإخلال بالعدالة التوزيعية للدخول والموارد وإضعاف الفعالية الإقتصادية وإزدياد الهوّة بين الفئات الغنيّة والفئات الفقيرة، أي أنّ حرمان هذه الأخيرة من خدمات الصّحة والتعليم والخدمات العمومية، يزيد من بؤر الإحتجاجات وتبنّي شعارات تجلّيات العنف الحضري.

ي-الهجرة الداخلية:

تتزايد درجات العنف الحضري بتزايد الهجرة من المجتمع الريفي إلى المجتمع الحضري أو المدينة الحضرية، هذا التحوّل يتسبب في إحباط توقّعات المهاجرين من أجل تحسين أوضاعهم الإقتصادية والإجتماعي وحتّى الأمنية، كما وقد فسّر الباحث "**واين كورنلس**" محدّد الهجرة الريفية وعلاقتها بالعنف الحضري بفرض ثلاثة تصوّرات من قبل المهاجرين.

- **التصوّر الأوّل** يتمثّل في كون الهجرة من الريف إلى المدينة تسبّب إحباط اقتصادي للمهاجرين ممّا يؤدّى إلى زيادة مشاعر الحرمان النّسبي لديهم.
- **التصوّر الثّاني**، يتمثّل في كون المهاجرين الذّين يعانون من مشكلات التكيّف الإجتماعي والنّفسي في البيئة الحضرية، سيؤدي بهم إلى الصراعات الثقافية، ما ينجم عنها من مثالب وتنافر وتصارع مجتمعي، هذا الأمر يدفع لانهيار الروابط الإجتماعية في المجال الحضري الواحد المُوَلِّد للتطرّف، العنف، التّهميش، الإقصاء والحرمان وجميع هذه المثالب تقود إلى التموقع في دهاليز العصب المنحرفة أو الحركات الإجتماعية أو الحركات المتطرّفة.
- **التصوّر الآخير**، فإنّ الهجرة من مجتمع الريف إلى المدينة الحضرية تعمل على زيادة الوعي السياسي، المعارضة الراديكالية، بالتّالي البيئة الحضرية تسمح في مستويات ما من التواصل

الإجتماعي بين الجماعات الموجودة في النشاط السياسي المنظّم أو غير المنظّم والولوج في ديمومة الحِرَكْ والإحتجاجات العنيفة أو السلمية (**إنتصار العتوم: موقع العربي، 2020**).

ن–تزايد الكثافة السكّانية:

يعدّ مفهوم الكثافة السكّانية من أبرز محدّدات العنف الحضري في مجتمع المدينة، نظرا لما له من أثار إجتماعية ونفسية على أفراد وجماعات الفضاءات الحضرية، ضمن هذا السياق وضع "**ويرث**" أطروحته حول تصوّر درجات التقارب الفيزيقي المتزايد بين الأفراد، هذا الأمر يقود إلى التباعد الإجتماعي أو انفصال الجماعات السكّانية عن بعضها البعض، نتيجة الكثافة والحجم السكّانِيَيْن ممّا تفضي الأمور، إلى التّباينات المدينية على مستوى المكانة أو الدور الإجتماعِيَيْن.

ومنه، فالكثافة السكّانية تؤثّر على الأفراد أو الجماعات من جوانب حياتهم النّفسية والإجتماعية. من ثمّة، تعرّضهم للتناقضات الحياتية في مجتمع المدينة، كما وقد ساعدت رؤية كلّ من "**ويرث**" و"**زيمل**" على فهم تناقضات المدينة، انطلاقا من تنامي الكثافة السكّانية التّي تعبّر عن حالات الفقد المجتمعي الحضري وتنامي مظاهر التفكّك.

فمن رؤيتيهما أعلاه، يلاحظ تواري قيم الروابط الرسمية بدل الروابط غير الرسمية القائمة على العرف، التعاضد والتلاقح الإجتماعِيِيْن، هذه الرؤية تشكّل في نظر "**زيمل**" واحدة من المحدّدات الرئيسية لتشكّل العنف في مجتمع المدينة.

زيادة لذلك، أكّد "**ويرث**" مدى تفاعلات ثلاثية الحجم، الكثافة والتباين السكّاني مع بعضها البعض هذا ما يؤدّي إلى حالات اللّاتجانس المديني وإفراز الخلل والتفكّك الإجتماعِيَيْن وخلق سمات حضرية غير متوازنة وتنامي مختلف السلوكيات العنيفة أو بالأحرى تجلّيات مختلف العنف الحضري (**السعيد رشيدي، كريمة فلاحي، 2021، ص ص 90.89**).

ثالثا–دوافع العنف الحضري في المجتمع:

ثمة أسباب وعوامل مختلفة أخرى، تمتدّ من سياقات محدّدات العنف الحضري السالفة الذكر تقود إلى ممارسة العنف الحضري في المجتمعات في وقتنا الراهن، إذ لا يمكن الإعتماد على سبب

واحد أو عامل بعينه، نظرا لوجود تداخلات علائقية مؤسّساتية في البناءات العامّة في أيّ مجتمع حضري واختلاف ظروف وتشعّباته المجتمعية التّي يعيش ضمنها الأفراد والجماعات.

وعليه، تتحدّد دوافع وأسباب العنف الحضري في مجتمع المدينة في الدوافع التّالية:

✧ **الدوافع السوسيوثقافية:**

ترجع الدوافع السوسيوثقافية للعنف الحضري إلى تفاقم ظواهر عدم الإستقرار الاجتماعي، تنامي حدّة العطالة المهنية، مستويات التفاوت الطبقي في المجتمع المديني المحلّي أو الجماهيري، هذا وتعجز السلط عن تلبية الحاجات الأساسية للمواطن كالعمل والسكن والتعليم، ممّا يستدعي صعود على سطح مجتمع المدينة فئات وشرائح المهمّشين المبعدين، الذّين يحيون ضمن دوائر الإغتراب المديني والشعور بعدم اكتراث السلط المسؤولة عن الوضع الإجتماعي العام لمصائرها أو بسبب عجزها في استيعاب واحتواء البنى الإجتماعية بتعدّد شرائحها وفئاتها.

هذا ما يجعل بعض هؤلاء المهمّشين إلى اللّجوء إلى العنف كوسيلة للتّعبير عن السخط عن الأوضاع المعيشية، ناهيك عن وجود تنامي أنواع حالات الفقد المعياري في المجتمعات الإستهلاكية وتمكين مضامين الثقافة الهابطة واستفحال الفساد الأخلاقي والقيمي في المجتمعات الحضرية وتزايد السخط وعدم الرضا من جانب الجماعات الفكرية على السلط، بسبب افتقار الأخيرة إمّا للشرعية أو المشروعية.

بالإضافة لوجود الأزمات المتعلّقة بالهوّيات والمرجعيات والإيديولوجيات التّى لا طالما ما تؤدّي إلى الصراع المجتمعي الذّي يؤدّي بدوره إلى العنف الحضري.

✧ **الدوافع السياسية:**

ذهب الباحث "**أدونيس العكرة**" **(1993، ص 151)** إلى القول: "... أنّ العنف في المجتمعات الحضرية، قد يكون الوسيلة الممكنة في حلّ المشكلات والقضايا المتعلّقة بالخلافات والصّراعات داخل البنى الإجتماعية التّي تسودها حالات الإستيلاب السياسي أو الإغتراب."

ومنها، يكون إحساس الأفراد جدّ مفرط، تّجاه عمليات الممارسات الإقصائية التّي تنتهجها السلط محلّيا أو جماهيريا، هذا ما يتمثّل في واقع النظم البوليسية أو الشمولية أو الأوليغارشية التّي تعمل على تعميق مضامين الحرمان وفقد الحاجات الممكنة للحياة الكريمة، ممّا يضطّر الأطراف الصامتة إلى حلّ الصراع القائم عن طريق العنف الحضري أو العنف السياسي، كلّ بحسب بيئته وحيثياته.

لتضيف الباحثة "**أزهار صبيح غنتاب**" **(ص ص 65.64)** لمحدّدات وعوامل العنف المجتمعي، حيث تطرّقت له من النظرة السياسية السلبية، لترجعه إلى ذلك الإخفاق الرئيسي للمشاريع التنموية تحت إطار الفكر المدني المتعسكر الذّي ينتج واقعا عامّا ووحيدا هو "العنف والعنف المضاد".

أي عندما تندثر جلّ الحقوق أو الحاجات الإنسانية في الحياة المدنية للأفراد والجماعات في المجتمع الواحد، لتنقلب تلك المفقودات الحقوقية إلى سياسات مكبوتة.

كما اعتبرها "**غرامشي**" سبب انفصال المؤسسات الحاكمة عن منظّمات المجتمع المدني وتهميش جماعاته، زد أنّ السلط السالفة تحتكر العنف وتمارسه بصور مختلفة **(خالد ساحلي، ص ص 183.183)**.

لتضيف الباحثة "**أزهار صبيح غنتاب**" أيضا، إلى عوامل العنف السياسية التّي ينجر من ورائها أنواعا عديدة من الإنقسامات المجتمعية، تتمثّل في تكوين العصب أو الطوائف أو الفئات المتنافرة لتُحْتَدَمَ بذلك صور الصراع بين أشكال الإقصاء أو التّهميش أو عن طريق الإستئصال المتبادل بين الفئات الموالية أو المعارضة لتلكم النظّم السالفة الذكر، منها تتشكّل كل الظروف والعوامل الفاعلة لظاهرة العنف المجتمعي.

وعليه، يمكن حصر مجموعة من العوامل التّي تشكل خطوط الإنطلاقات نحو العنف السياسي في المجتمعات الحضرية والذّي سنذكره في سياق حديثنا لأصناف العنف الحضري، لتتمثّل العوامل السالفة فيما يلي:

- استبداد النظم السياسية أو الديكتاتورية بالحكم وعدم وجود مشاركة شعبية.
- حرمان القوى السياسية المعارضة من حرية العمل السياسي.

- الإفتقار إلى ثقافة المؤسسات الشرعية التّي توصل صوت الجماعات السياسية الى السلط الحاكمة.
- اعتماد السلط السياسية أساليب قهرية في تعاملها مع المواطنين كالتعذيب أو الاغتيالات أو السجن.
- انسداد افاق التغيير وسيادة الإحباط بسبب عدم القدرة على تغيير النّظم أو تداولها بطرق نظامية سلمية.
- شراء السلم الإجتماعي بالنسبة للسلطة وتفضيل مقايضة الحقوق بالجوانب المادّية عند الكثير من الأفراد بالتنازل عنها لأجل الحظوة الإجتماعية.

ملاحظة هامّة:

على الرغم من الحصر السابق لأسباب العنف السياسي والعوامل المسببة له التّي تتّسم بشيء من الشمول، إلّا أنّه قد جاءت بصيغة تبريرية وكأنّها تسوّل لجماعات العنف المتطرّفة أعمالها وتوفّر لها الأرضية الذرائعية لنشاطاتها.

✧ الدوافع القانونية:

يرجع بعض الباحثين حدوث العنف الحضري في المجتمع إلى غياب القانون المنظّم لعلاقات النّاس ضمن مجتمعاتهم وحقوقهم وغياب معايير الضبط الإجتماعي وما يتضمّنه من فقد للمعايير والضوابط القانونية الرادعة التّي تحكم سلوكيات الأفراد أو الجماعات في علاقاتهم الرسمية أو غير رسمية (**عصمت عدلي، 2009، ص 22**).

كما أنّ فقد العدالة المجتمعية، قيمتها عندما توزّع الإمتيازات بدون مساواة وتسقط شروط الكفاءة باعتبار أنّ المساواة ليست حقّا ولا تطبّق بنزاهة، ناهيك عن طغيان النفوذ المتحكّم في ميزان العدالة والتسيير في جميع الأصعدة والمستويات المجتمعية.

على إثر هذه الترهلّات لروح القانون السيادي، تحتلّ الفوضى فضاءات النّظم العامّة ويأبى الرادع القانوني في قهر الفساد، لترفض تطبيقات الحقوق أو تحقيقها في ظلّ السياسات القانونية العرجاء لتتحقّق عدّة مثالب للعنف الحضري المجتمعي تتمثّل في المطبّات التّالية:

- ⊗ في ظلّ الأوضاع المترهّلة السالفة، تتوارى سلطة القانون أمام سلطة القوّة، لتسقط المحاسبة القانونية بفعل عدم القدرة على مجابهة الأقوياء والمتحكّمين في شؤون السلط النافذة.
- ⊗ ظهور من يأخذ بالحقّ وكثيرا ما يدفع الجميع الثمن معا.
- ⊗ تتنامى أصناف الثأر الإجتماعي على إثر استفحال التوحّش والتغوّل غير المؤسّسي لأفراد وجماعات بيئة العنف الحضري.
- ⊗ المنطق القوّة يصبح السائد في المجتمعات المتخلّفة، فتكون السيطرة للقوّة لا للقانون حيث يبيت القضاء في المجتمع مهدّدا لكل الأفراد والجماعات، فكلّ فرد يريد أن يأخذ حقّه بنفسه بعد أن يفقد الإحساس بالعدالة.
- ⊗ خاصّة في ظلّ بطء إجراءات التقاضي أو حيف عملها أو انعدام نزاهتها **(زهار صبيح غنتاب، ص 67)**
- ⊗ تحوّل الخدمات العمومية إلى خدمات عبودية، على إثر تفشّي مضامين الفساد، الرشوة، تعطيل مصالح المواطنة، صيرورة المجتمع الحضري إلى فوضى المجتمع المتوحّش المفرز لأنواع العنف، التجاوزات، العداء المجتمعي، التذمّر، الإحتجاج، التنافس غير الشريف ...إلخ.

✧ **الدوافع الأخلاقية:**

أضحى العنف الحضري شكلا من أشكال الأنوميا الحضرية التّي تهدّد لتآلف المجتمعات المدينية قيميا وأخلاقيا ومنها تتحقّق مضامين:

الفوضى في غياب العقل وسيادته المستقلّة مع غياب ثقافة تطبيب النّفوس ومعالجة العواطف والسلوكيات، عدم احترام الخصوصيات، اهمال لغة الحوار السلمي، تقهقر سبل الرشاد في المجتمعات الإنسانية، رواج مبادئ المادّية العرجاء تحت غطاء " الشعوب الأكثر تمدّنا"، فتتعدّد بذلك مظاهر العنف الحضري إزاء الخلل على مستوى المنظومة القيمية المجتمعية، هذه الأخيرة وصفتها الباحثة "**تورهان منير حسين فهمي**" بأنّها تتلاشى قيمها يوما بعد يوم **(1999، ص 158)**.

كما يتمخّض العنف الحضري من النّبذ إلى القداسة باسم الجهاد أو التطرّف أو الحرب الدينية وتلاشي قيم الوازع الديني، تلاشي مبادئ التّعايشات الإنسانية، تنامي مظاهر الكراهية، الحقد الأنانية، التعصّب للأنا، تغييب النزاهة والتنافس الشريف.

✧ الدوافع الشخصية:

توجد دلالات كثيرة لمضامين الدوافع الشخصية لأفراد وجماعات البيئة الحضرية لإنتهاج سلوكيات العنف الحضري البراغماتي في مجتمع المدينة، يظهر هذا في حدوث الخلل على مستوى الإستقرار الإجتماعي وعلى التوازن السيكولوجي للأفراد والجماعات **(نجيب نيني وسميرة توافق، 2008، ص ص 180.175)**.

خاصّة عند تموقع الفئات المهمّشة أو الرافضة للأوضاع العامّة، حينها ترتبط بهم مضامين الرتابة الحضرية أو الإهمال أو التهميش أو الهجرة السرية ورفض الواقع المعاش من قبل الفاعلين الإجتماعيين من النخب أو العمّال أو أصحاب المستويات التعليمية المتوسّطة أو المتدنّية أو الحرفيين...إلخ.

بالتّالي، تتجلّى مظاهر وأنواع الإحتجاجات أو السخط الإجتماعي أو الثورات الشعبية أو الحركات الإجتماعية أو التمرّدات، جلّ هذه الأنواع تلج ضمن حلقات العنف الحضري، الناتج من معاناة الفئات المحرومة أو المهمّشة اجتماعيا أو المقصيّة بنيويا من جهة أو عن نيّة التّغيير المجتمعي من جهة مقابلة.

✧ الدوافع الديمغرافية:

يعدّ العامل الديمغرافي من أبرز العوامل المنتجة لظاهرة العنف الحضري في المجتمعات، خاصّة لمّا يرتبط الأمر بتزايد الفضاءات الحضرية في مجتمع المدينة بين مراكز وأطراف نتيجة النّزوحات الريفية أو تزايد الكثافة السكّانية المدينية والوفرة الإجتماعية المتضمّنة لأنماط العيش المتنوّع وتنامي وسائل النقل والخدمات.

هذا التزايد، يفضي بطبيعة الحال إلى وجود الخلل الإجتماعي وإخفاق السلط في إدارة الأزمات والتحدّيات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، خاصّة في مجتمعات دول الهامش التّي تفقد يوما بعد يوم السيطرة والتحكّم في الأفراد والجماعات، نتيجة الهشاشة التنموية واحتكار اللّاعبين الإقتصاديين في المدن الكبرى لفعاليات المال والأعمال.

نتيجة لذلك، تتّسع مستويات حالات التفاوت الإجتماعي، ممّا يضطّر بأفراد وفئات الهامش والجماعات المدينية عموما إلى الضغط والإحتجاج والتذمّر وشيوع ثقافة العنف والشغب **(موقع هاني جهشان الرئيسي، 2020)**.

كما تحدّث عنه الباحث "**عامر صالح**" **(2018)** في شأن الإنفجارات السكّانية وعلاقتها بالأزمات المجتمعية المسبّبة للمعاناة والإحباط المجتمعي وإمكانية العنف الشامل على خلفيتها المتشابهة التّي تؤدي إلى تجمّع الأفراد وتنظيمهم.

بالتّالي، اندفاعهم نحو العنف لإزالة أسباب التذّمر والسخط الإجتماعَيِيْن، لعلّ ذلك يكمن في تفسيرات علم النّفس الإقتصادي لحدوث مختلف الثورات في التاريخ وما يصاحبها من أعمال العنف.

رابعا–تصنيفات وأنواع ظاهرة العنف الحضري:

تتقاطع ظاهرة العنف الحضري في الدراسات الأكاديمية العلمية والإجتماعية بالأساس في جلّ مواضيع الحياة المؤسّساتية في المجتمعات قاطبة، هذا لما تحمله الظاهرة من زئبقية ومرونة في مجالات الحياة المجتمعية، ناهيك عن ارتباط الظاهرة العنف بجوانب الأخلاق وعلوم القانون والتاريخ وعلمي النّفس والإجتماع وعلم الإيكولوجيا.

كذلك، ما تثيره الظاهرة من ردود أفعال جمّة على مستوى الموازين العالمية عن طريق فعل التدفّقات التكنولوجيّة الراهنة، على هذا الأساس تتعدّد التصنيفات التّي تتمحور حول ظاهرة العنف الحضري في المجتمعات الانسانية عموما والبيئات الحضرية خصوصا.

لعلّ من أبرز التصنيفات التّي تثيرها الدّراسة الرّاهنة، هي تلكم العلاقات التّي تعمل على دمج العلاقة الترابطية بين ظاهرتي التّهميش المجتمعي والعنف الحضري في مجتمعات المدن عموما بالتّالي يصنّف العنف الحضري حسب دراستنا في الأنواع والأصناف التّالية:

⇔ العنف الحضري من حيث الأداء:

صنّف بعض العلماء أنواع عديدة لظاهرة العنف الحضري وفق أغراض، أهداف، تشعّبات وتفسيرات البحث العلمي عموما من عدّة نواحي وزوايا، فقد جاء ضمن هذا السياق تصنيف العنف الحضري من حيث الأداء والأسلوب المتّبع في ممارسته بحسب تصنيف الباحث "**عصمت عدلي**" **(2009، ص ص 343.342)**.

بالتّالي يتجسّد العنف الحضري من حيث أدائه وتجلّيه مجتمعيا إلى عدّة أنواع متمايزة نحدّدها في المتتابعات التّالية:

أ-العنف المادّي:

يتضمن هذا التصنيف أيضا، معاني العنف البدني أو الجسدي الذّي يقصد به، إصابة فرد آخر بالضرب أو الإيذاء الجسدي لأحداث الألم أو الأذى أو المعاناة للشخص الأخر مادّيا، نفسيا ومعنويا، لتختلف مستويات حدّته ومداه من موقع إلى آخر، فيكون متمثّلا في السلوكيات العدوانية العنيفة التّي تسيء للجسد، ذلك باستخدام القوة الجسدية عمدا حيال الآخرين، أي بغرض إلحاق الضرر بهم فعليا كالقتل أو الضرب أو التخريب أو الحرق، عادة ما يسبق هذا العنف العملي كما تحدّث به الباحث "**كاظم الشيب**"**(2000، ص 49)** التهديد الأوّلي المسبّب للعنف المادّي، فاستخدامه لا يشترط تلازم العلل أو الأسباب المنتجة له في كلّ الظروف والأحوال.

ب-العنف التسلّطي:

يتمحور العنف التسلّطي في أساس حيثياته، حول مظاهر القوّة، الغطرسة والجبروت الذّي يهدف إلى إحداث بعض الأضرار الإقتصادية أو الإجتماعية أو العقلية.

فغالبا ما يستخدم هذا العنف، في إطار الصّراعات الفردية أو الجماعية وبين التنظيمات السرّية أو الدول الغالبة، بهدف السيطرة السياسية أو الاقتصادية.

كما هو في المجال السياسي إحكام زمام أمور السلطة عن طريق التعسّف التسلّط وكبح المعارضات بالإستبداد والقهر، دون مراعاة قيم الحرّيات، المساواة، العدالة الإجتماعية والحقوق المجتمعية عموما.

ج-العنف الاجرامي:

يتّسم العنف الإجرامي بسمات النشاطات غير السلمية، حيث تستند هذه العمليات الإجرامية على الدوافع الشخصية لتحقيق مصالح جماعية، فهو بذلك يستهدف حياة الأشخاص والممتلكات على السواء، كما يعدّ نتاج السلوك الإنحرافي الضّار بالمجتمع بصفة عامّة، هذا الأخير يعدّ من مظاهر الخلل الإجتماعي وشكلا من أشكال الخروج على قواعد السلوكيات السويّة **(عصمت عدلي، 2009، ص ص 30.29)**.

ويظهر غالبا العنف الإجرامي بمجتمع المدينة في سلوكيات الأفراد أو الجماعات من خلال العمليات العنيفة التّالية:

- جرائم الإعتداء على النّفس مثل الضرب أو القتل.
- جرائم الإعتداء على الأموال مثل السرقة، التزوير، النصب، الربا، الإختلاس والنصب.
- جرائم الإعتداء على العرض مثل الإغتصاب، هتك الأعراض والتحرشّات الجنسية.
- جرائم الإعتداء على المصالح العامّة مثل الفساد المالي، الفساد الإداري والإستيلاء على المال العام.

د-العنف العدواني:

جاء العنف العدواني في تصنيف مفهوم العدوان وتلاقحه مع العنف بحسب الباحثين "**بلقاسم سلاطنية**"، و"**سامية حميدي**"، في دراستهما حول **العنف والفقر في المجتمع الجزائري**، حيث تمّ تحديد مفهوم العدوان في طرح سوسيونفسي، أي أنّهما فعلان مُتَعَرَّف عليهما منذ أن عرف الإنسان الحياة الإجتماعية سواء في علاقته بالطبيعة أو في علاقة مع بني جنسه.

والعنف العدواني عموما، يتجسّد أيضا في سلوكيات: الأطفال، الأفراد الراشدين، الأفراد الأسوياء المرضى النّفسيين، حتّى وان اختلفت الدوافع، الوسائل، الأهداف والنتائج، سواء كان التّعبير عن هذا السلوك العدواني بالعنف أو الإرهاب أو التطرّف، جميعها يشير إلى مضمون واحد وهو العدوان واستخدام القوّة والتعسّف ضدّ الأخرين **(عبد الحق مجيطنة، 2018، ص ص 160.137)**.

كما وقد عبّرا عنه الباحثان "**كمال بكداش**" و "**رزق الله رالف** (**1985، ص91**) العدوان:"... بأنّه ظاهرة اجتماعية ونفسية مستمدّة من السلوك الغريزي للإنسان الذّي يحمل في قراراته الدفينة أنواع الميل الى العنف وايذاء الأخرين."

كما وقد يتجسّد من خلال الظواهر الإجتماعية المرضية كاستعمال الجماعات المتطرّفة غير الخاضعة للنظم العامّة.

ه-العنف المعلوماتي:

يوضع العنف المعلوماتي ضمن إطار ثقافة محتوى الصورة الهابطة، فبحسب الباحث "**عصمت عدلي**" **(ص ص 347.344)**: "... هو كلّ استخدام للقوة الناعمة بطريقة غير شرعية وغير مبرّرة من قبل أي شخص معنوي قد يتمثّل في فرد أو جماعة أو مؤسسة أو هيئة نظامية من شأنهم أن يحجبوا أو يتلاعبوا أو يلحقوا الضرر على مستوى الأفكار في مجتمعاتنا."

ويمارس عادة العنف المعلوماتي حسب الباحث "**نبيل علي**" من خلال ما أسماه:

"القوى الرمزية اللّيّنة "**The soft powers** التّي تختلف جوهريا عن القوى التقليدية الصلدة **hard powers The**، فهي تعمل بالأساليب الناعمة وبطرق الجذب والترغيب لا بطرق الضّغط والترهيب لتهدف لغة العنف المعلوماتي إلى اكتساب الآراء لا كسب الأرض، امتلاك الإرادة الجماعية لا نزع السلاح والملكية **(موقع النفسية العربية للعلوم، 2002)**.

أضحت اليوم بعض الأجندة المعلوماتية، في مقام التكتيك والهوائيات والفضائيات وترسانات الأسلحة ومنصّات الصواريخ، هكذا أصبحت ثقافة الصورة والرقميات والديجيتال والوسائل الإعلامية المعاصرة بعضها سمعي والأخر مرئي وبعضها سمعي مرئي.

وأيضا يشتمل العنف المعلوماتي مضامين المعلومات من الصحف، الكتب، المجلات، الملصقات وما يلحق بهم جميعا من تسجيلات صوتية، كذلك مضامين السينما والتلفزيون وما يلحق بهما من أفلام الفيديو وغيره من الأليات المهيمنة على ثقافة الشارع في مجتمعاتنا.

زيادة على ذلك، يحصر "**قاموس العصر**" العديد من مصطلحات العنف المعلوماتي نذكرها تبعا كما يلي:

"العنف الرمزي"، "الإستغلال المعلوماتي"، "الفجوة الرقمية"، "احتلال الفضاء المعلوماتي"، "التجويع المعرفي"، "ضراوة أجهزة الإعلام"، "العصف بالعقول"، "تزييف العقول عن بعد"، "الإمبريالية الرقمية"، "القمع الإيديولوجي"، "الجريمة الإلكترونية"، "الإرهاب الإلكتروني"، "مواقع الخلاعة والجنس"، "العنف الخيالي"، "المواقع الإفتراضية"...الخ **(نبيل علي، موقع النفسية العربية للعلوم، 2002).**

ي-العنف الإعلامي:

لوسائل الإعلام تأثيرا كبيرا على الأفراد، يفوق تأثير معظم مؤسسات التنشئة الاجتماعية، إذا لم تعمل عملها على أكمل وأنبل وجه، ذلك لما تسبّبه الوسائل الإعلامية الغير هادفة في انحدار الحضارات التّي ينوح الكثيرون من أجلها في وقتنا الرّاهن، فهي تعكس ثقافات وحضارات وتطلّعات متباينة أشدّ التّباين لتعدّد الرقميات والتكنولوجيا ذات المضامين الهابطة.

وضمن هذا السياق، يرى الباحثان "**براين ويلسون**" و"**ورتام**" مبالغة الوسائل الإعلامية في تقديم الرسائل المشبّعة للعنف وفق أساليب الإستعطاف الخيالي أو التسلية.

نتيجة لذلك فالأعمال الهابطة تفرز تعقيدات القيم الغير المرغوب فيها مجتمعيا، خاصّة المضامين التّي تمجّد صور العنف الجنس الخلاعة، اختطاف الأطفال الحروب، الجرائم المتسلسلة، اغتصاب النساء، التلذّذ بالقصّر الشذوذ الجنسي، المثلية، ثقافة العنف...إلخ **(عصمت عدلي، ص 347).**

ن-العنف الإختباري:

يعبّر العنف الإختباري عن استعراض قدرات الفرد الوافد الجديد إلى مجتمع أو جماعة، ذلك قبل الشروع في منافسته أو التورّط في صراع معه، وغالبا ما يشيع هذا العنف بين العصب المنحرفة في الأحياء المتخلّفة أو الأحياء السكنية الجديدة، كما يتضمّن أساليب عديدة للتعدّي واختبار ردود الأفعال إمّا بأسلوب العنف الشفهي أو العنف البدني أو بالعنف الرمزي **(عصمت عدلي، 344)**.

⇔ **العنف على أساس الطبيعة الإنسانية:**

يفصّل هذا النمط من العنف حسب تصنيف الباحث "**إبراهيم غرايبة**"**(موقع الغد: 2011)** بوجود أصناف متمايزة تتعلّق بفرضيتين أساسيتين:

- ✓ **أولاهما،** تتصوّر العنف على أساس فطري متأصّل في ذوات البشر.
- ✓ **الثانية،** تخمّنه على أساس أنّه سلوك خبراتي مكتسب.

وعليه يأتي العنف الطبيعي بحسب الأنماط التّالية:

⇔ **العنف الفطري الإنساني:**

تصنّف بعض النّظريات حدث العنف على أساس فطري يولد مع الإنسان الذّي تُوَلَّدُ معه غرائزه مثل الجنس، الغضب، الوسواس، الكره، الأنانية ...الخ، بالإضافة إلى الكروزومات الوراثية للأمراض النّفسية والعصبية التّي يرثها الأبناء عن الأباء والأجداد.

وبخاصّة الموروثات التّي تُوَلِّد السمات المرضية للعنف والعدوان **(ريكان إبراهيم، 2004، ص 126)**

⇔ **العنف الفطري الكوني:**

يعدّ العنف الفطري الكوني قوّة أو طاقة هائلة مختزنة في كلّ الأجسام الكونية التّي ينتج عنها آثار واضحة كالضجيج، التحطيم، التفجير، الإزاحة، المطاردة، القتل أو الإفتراس بالنسبة للعنف الحيواني، فهي كلّها أشياء فطرية كونية لا دخل للإنسان في حدوثها، إنّما يطلق الإنسان على هذه الأحداث مسمّى العنف إنطلاقا من مقاييسه القيمية البشرية.

وعليه، فالعنف الفطري متعلّق بالوجود الفطري أو الطبيعي، في حين أنّ العنف البشري كما يقول الباحث "**حسن عبد الرزاق منصور**" **(2013، ص ص 80.79)**:

"أنّه عنف متعلّق بأفعال الإنسان وتصرّفاته، لذلك فالعنف الفطري الكوني محايد من النّاحية القيمية بينما العنف البشري معياري يخضع للأحكام القيمية".

⇔ **العنف المكتسب:**

يرى بعض العلماء أنّ حدث العنف سلوك مكتسب، مثله مثل إكتساب الثقافة نفسها باعتبارها أسلوب حياة، حيث يمكن أن ينشئ العنف ويمجد وفق آليات مكتسبة عن طريق الثقافة الجمعية أو بالمحاكاة أو بطرق التعلّم غير السوّي ضمن سياق ثقافة العنف.

كما ويمكن أن يُتَصَوَّر العنف المكتسب، ضمن علاقات تبادلية تكون من بين معتقداتها مجموعة معيّنة من العادات تسمى "**أنماطا ثقافية للعنف**" قد تخضع هذه المعتقدات للتغيير، ما يضع العنف في إطار السلوك المختار، ليس المحدّد للتّعبير عن مظاهر العنف أو التعدّي على الغير **(إبراهيم غرايبة: موقع الغد، 2011)**.

⇔ **العنف المعياري:**

يعدّ العنف المعياري من أنواع العنف التّي يخضع للأحكام القيمية أو عملية التقييم والمحاكمة وما يترتّب عليها من عقاب أو ثواب، سواء في القوانين أو التشريعات أو الأديان السماوية، فالقوانين مثلا، تضع حدث العنف المجتمعي في قالبين أساسين متمايزين:

- √ **القالب الأوّل**، تعليمي إرشادي يدلّ النّاس على الطريق السويّ.
- √ **القالب الثاني**، تحذيري الهدف منه ردع النّاس وإزاحتهم من فعل السلوكيات المنحرفة بغية تأمين الأمن المجتمعي.

ضمن إطار العنف المعياري، حدّد الباحث "**حسن عبد الرزاق منصور**"**(2013، ص 85)** نوعين من العنف المعياري هما:

أ_العنف المعياري الرأسي:

العنف المعياري الرأسي، هو ذلك العنف المرتبط بماهية العنف المعياري، صفاته وتجليّاته عند الأفراد في وجود القوّة البعيدة من العنف الفطري في الإنسان مثل التكسير، التقطيع، الحفر، الخلع الكشط وذبح الحيوانات أو صيدها أو قنصها في حدود الطبيعة الفطرية، أمّا تجاوز تلكم الأليات تدخل في إطار التقييم والمحاسبة، ناهيك عن صور التفاعل الإنساني الملزمة للأذى الذّي يصيب الجسد أو النّفس أو كليهما ويسبب ضررا قد يؤدي إلى القتل، ويكون موجّها أيضا للحيوان أو الطبيعة أو الممتلكات سواء كان ذلك عمدا أو مصادفة **(صالح حسين علي، ص 193)**.

ب-العنف المعياري الأفقي:

العنف المعياري الأفقي، هو العنف الذّي يعبّر وفق مستويين هما:

- √ **المستوى الأوّل،** يمثّل علاقات الأفراد أو الجماعات في أي مجتمع معيّن ضمن ثقافة بيئتهم إمّا في إطار المحبّة، الخير والسلام أو في إطار محبّة العنف والعدوان.
- √ **المستوى العالمي،** يمثّل في شأن العلاقات المتوتّرة غالبا بين الدول وفي شنّ الحروب وتدبير المؤامرات والإستيلاء على حقوق الدول الضعيفة أو إستدمارهم.

⇔ العنف من حيث درجة الوعي:

في هذا السياق، صنّفت الباحثة " **أزهار صبيحة غنتاب**" **(ص ص 30.18)** العنف المجتمعي بحسب نمطين أساسيين هما:

أ-العنف الواعـي:

يقع ضمن هذا السياق، كلّ تصرّفات الإنسان العنيفة سواء أكانت هذه التصرّفات مبرّرة أم غير مبرّرة، عدا حالات معيّنة التّي تصنّف قانونيا ضمن حالات الدفاع عن النفس أو المجتمع.

لا شكّ في أنّ هذا النّمط من العنف يفرز أثارا سلبية تؤثّر في مسيرة المجتمع السويّ، لأنّها مدعومة بإرادة عاقلة مع الإصرار.

كما تصنّف بعض العوامل المؤدّية إلى هذا النمط السلوكي المنحرف–العنف الواعي–فمنها ما ينشأ عن عوامل نفسية داخلية مثل:

"الحسد" الذّي مثلته مثلا أول جريمة في تاريخ البشر، ومنها ما يعود الى عوامل خارجية كالتنافس غير الشريف على المصالح الخاصّة.

ب–العنف اللّاوعـي:

يشمل هذا النوع من العنف على كلّ ما يأتي به الإنسان من أعمال عنف في حالة سلبت منه إرادته أو في حالة غيبوبته عن الوعي، فأمّا أن يأتي بالجريمة عن غير قصد، فيكون بذلك وساطة لغيره من المجرمين الحقيقين أو أن يكون قاصدا، لكن بإرغامه على حدث العنف، فتكون حالته من النوع الأول –أي وسيط–لكن دون إرادته الحقيقية.

كما قد يتشارك العنف اللّاواعي بعض أنماط سلوك العنف الواعي، ليندرج تحت عنوانه الأنماط التّالية:

حدوث أعمال الشغب والمظاهرات المصحوبة بأعمال عنف مسلحة أحيانا، نظرا لجموح الحالة التّي يسمّيها علماء النّفس ب: "هيستريا الشعور الجماعي".

هذا النوع من الأنماط السلوكية الجماعية في حالاته الحادّة، هو نوع من العنف اللّاوعي مع سلب الإرادة، لكنّه قد يأتي مقصودا أو غير مقصود لأنّه لا يخضع لشكل سلب الإرادة كاملة، إنّما يبقى تحت تأثير البيئة، درجة الثقافة، التربية الأخلاقية للفرد وتوازنه النّفسي العام في الحالات العادية للسلوك الجماعي **(أزهار صبيحة غنتاب، ص ص 30.18)**.

⇔ العنف من حيث المشروعية:

ينقسم هذا الصنف من العنف المجتمعي حسب الباحث "**جمال معتوق**"**(2013، ص ص 50.46)** إلى قسمين، عنف مشروع وعنف غير مشروع، منه نستعرض هذين النوعين كما يلي:

أ-العنف المشروع:

يرى بعض المختصّين في مسألة العنف، أنّ هناك ما يمكن تسميته بالعنف المشروع أو العنف المبرّر له، فانطلاقا من إرهاص "**ماكس فيبر**" عندما قال أنّ الدولة هي التّي تحتكر العنف الشرعي من جهة، من جهة مقابلة يتضمن العنف من حيث شرعيته حسب الخبير الأمني اللّواء المصري "**عصمت عدلي**"(2009، ص ص 354.239).

هذا الإطار يستند على أرضية مشروعة من القوانين أو الأعراف أو الأنظمة أو القيم أو التقاليد مثال ذلك، عنف بعض ألعاب القوى، عنف بعض المباريات الرياضية أو ذلك العنف الذّي تفتضيه طبيعة الواجب الرّسمي أو مستلزمات المهنة أو متطلّبات العمل أو استعمال الحق، ناهيك عن تسميته من قبل العالم "**إيريك فروم**" بالعنف اللّامرضي.

ب-العنف غير المشروع:

العنف غير المشروع، هو عنف مشاع في معناه بين غالبية النّاس، حين يلتصق بصفة اللّامشروعية، حيث تخالف على إثره القوانين أو الأخلاق، فهو سلوك يتجاوز حدود تسامح المجتمع:

كالقتل، الإيذاء وبقيّة أنماط العنف الإجرامي الأخرى أو كما يطلق عليه أيضا باسم: "العنف المذموم"، "العنف غير المشروع" و"العنف السلبي"، كلّ هذه المفاهيم المتلاقحة تتمحور حول ممارسات الإنتهاك، التعدّي وإلحاق الضرر بالآخرين، ليتجلّى في الأعمال المنافية والمعارضة للأحكام القيمية وقوانين النّظم الإجتماعية العامّة.

وعليه، فإنّ معايير التفرقة بين مشروعية العنف ولا مشروعيته يخضع في الغالب إلى الأطر القانونية والمؤسّساتية وثقافة المجتمعات، من ثمّة تتباين الجدالات والرؤى والتبريرات والتفسيرات العلمية والسياسية لأحداث مشروعية العنف أو لا مشروعيته في المجتمعات الإنسانية.

⇔ العنف من حيث نوع الجنس:

هو أحد أشكال العنف العويص القائم على الجندرة الجنسية أو النوع الجنساوي المتفشّي في المجتمعات على مرّ العصور، فالعنف من حيث نوع الجنس مستفحل في جل الحياة الإجتماعية بحسب الباحثتين "**تانسي لومبارد** " و" **ليسلي ماك ميلان**"، هذا ما تدعمه أيضا نظرية "**الذكورة والعنف**" في تفسير العنف عند الرجال أكثر منه عند النساء، فالسبب عند الباحث "**روزتشال**" يرجع إلى الإختلال الموجود في كروزومات الذكور، فقد لوحظ وجود كروموزومات إضافية في الأشخاص الذّين يرتكبون جرائم العنف **(2013، ص ص 12.08)**.

وقد ألاحت دراسة أخرى للباحث "**الشورى فؤاد أحمد**" إلى أنّ ظاهرة العنف تتأثّر بعامل الجنس المرتبط بالذكور، أي أنّ جنس الإناث تتعلّق بهنّ أنواع العنوفات اللّفظية **(بن دار نسيمة، بوسحلة إيناس، 2012، ص ص 104.90)**.

وللرجوع لظاهرة العنف الحضري من حيث تمظهراته، بحسب نوع الجنس الممارس ضدّه العنف في الأحياء المتخلّفة، بحيث تكمن علاقة الفضاء المجالي بالعنف الجنساوي، اعتبار هذا الآخير أحد أنواع العنف الجنساوي المضاد في البيئة الحضرية.

أي عنف الرجل ضدّ المرأة أو عكس ذلك، هذا ما أكّده على سبيل المثال الباحثان "**آريان جوسان**" و"**ثيريزا كولوما**"**(2014، ص ص 14.01)** في دراستهما حول تفشّي العنف في البيئة الحضرية المتخلّفة بين جنس الرجال من خلال إفرازات التعدّي على الأشخاص، الجنوح، المشاجرات مع الشرطة، حرب العصابات أو من خلال تمثّل الجنس الأنثوي في مخرجات العنف الحضري المتمثّل في أعمال ومخرجات:

"العصابات النسائية"، "التحرّشات الجنسية"، "السرقة"، "الإغتصاب"، "التسلّط المعنوي"، "العنف المنزلي"، "المواقف التمييزية"، "التّهميش"، "العنف الرمزي"...إلخ.

ومع ذكر التفسيرات السالفة فإنّ العنف الجنساوي تتعدّد مظاهره في الأنواع التّالية:

المرأة بين واقع التّهميش والعنف في المجتمع:

صحيح أنّ المرأة في عصر العولمة قد أثبتت جدارتها في زمن العولمة وتجاوزت بأشواط كبيرة عصر التبعية والإدبار، فحالها عند الباحث "**مصطفى الخشاب**"(**1985، ص 137**) قد تجاوز عصر التعطّر، التحجّب والإنغماس في مطالب الرجل، أي أنّ عهدا جديدا قد طرأ على حال المرأة في عصرنا الرّاهن، فأضحت مراكزهنّ أهمّ وأرقى من ذي قبل.

لكن وفي ظلّ هذه التغيّرات تحتل المرأة عبر العالم مواضع أقلّ بكثير من الرجل، هذا راجع بفعل التراكمات التاريخية حسب الباحث الإيطالي "**ألبرتو مورافيا**" (**خليفة مبارك، 2009، ص 123**).

كما تستهدف أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أجل خطة التنمية العالمية، ففي السياق المحلّي عبّرت الباحثة "**فيروز عزازقة**"(**2005 ، ص 211**) عن علاقة التطوّرات التنموية التّي عرفتها الأسر الجزائرية في وقتنا الراهن ومدى التقدّمية التّى عرفتها المرأة الجزائرية في جميع ميادين الحياة، هذا راجع حسب ذات الباحثة إلى الإنتشار في مستويات القفزات الكمّية للمنشآت التعليمية، ممّا أفضى في المجتمع أنواعا عديدة من الدعم التوافقي في شخصية المرأة الجزائرية ومواكبتها للتحوّلات الحديثة في إحداث التحديث من النمط السائد إلى مواكبة التحضّر دون التجرّد من الأصالة.

انطلاقا من الديباجة السالفة، وجدنا أنفسنا أمام جدلية واقع تمكين المرأة في المجتمع، خاصّة في فضاءات البنى العميقة في مجتمعات المدن التّي تكشف لنا جدلية التّهميش العنف والعنف المضاد لدى المرأة.

حيث أعتبر الباحث "**كوليث بارو**" أنّ عنف المرأة في المجتمعات الإنسانية، ضربا من ضروب الطابوهات غير المعلن عونها، هذا يرجع لتصنيف العنصر النسوي في أي مجتمع، ليعبّر عن المرأة كرمز من رموز الجنس النّاعم الذّي يتّسم بالرقّة المرهفة المتعارف عليها في طبيعة الحياة البشرية قاطبة.

إذ يعدّ العنف ضدّ المرأة وسيلة، إمّا لإلغائها أو لتهميشيها أو تقزيم دورها في المجتمعات الإنسانية أو استنادا إلى شكل من أشكال الظلم أو الحرمان أو عدم المساواة.

وعليه، فالعنف ضدّ المرأة من المنظور الاجتماعي الحضري يعني خللا وظيفيا في توازن العلاقات الإجتماعية بين الأفراد وينتج من اعتبارات ثقافية واجتماعية سائدة في المجتمع **(محمود سعيد ابراهيم الخولي، 2006، ص 38)**

كما يعتبر "**العنف**" الوسيلة الوحيدة لتهميش المرأة وجعلها غير قادرة على النهوض بمستواها الاجتماعي العلمي، بحيث تشهد عدة مجتمعات جرائم تمارسها الأسر التقليدية على المرأة، وقد تشاركت معظم الدول العربية إلى إتفاقية القضاء على جميع أشكال التّمييز ضد المرأة في غضون عقدين ونصف منن الزمن، إلّا أنّ انضمامها ترافق مع عدد من التحفّظات التّي سعت من خلالها الدول إلى سحبها تدريجيا عن طريق التلاؤم والإنسجام المجتمعين بين الإتفاقية من ناحية وبين نصوص تشريعاته الوطنية من ناحية أخرى **(تقرير صادر عن وزارة شؤون المرأة الفلسطينية، 2009، ص11)**

من هذا المنطلق، تصبح ظاهرة العنف ضدّ المرأة من الصور المهينة لها، الأمر الذّي يهدّد الحياة المجتمعية على كافة المستويات الإجتماعية، الثقافية، النّفسية والسياسية **(عصمت العدلي، ص 354)**
ومن مظاهر العنف الممارس ضدّ المرأة في مجتمعاتنا الحضرية ما نجمله في المثالب التّالية:

- حرمانها من التصرف بالموارد الإقتصادية أو المساهمة في إتخاذ القرارات المالية التّي تهمّها لتؤثّر في مستقبلها والتّي تجعلها معتمدة كلّيا على غيرها وحرمانها من الإرث أو التملّك الشخصي **(هيفاء أبو غزال، 2001، ص ص02. 04)**.
- بروز العنف المتصّل بمزالق الإستغلال الجنساوي، التحرّش، الإتّجار بجسد المرأة أو إرغامها على ممارسة البغاء أو الدعارة، نتيجة التّهميش أو الفقر الحضري.
- كما ويتضمّن العنف ضدّ المرأة أنواعا عديدة تمارس قهريا عليها مثل العنوف الجسدية الجنسية، العنوف الرمزية والعنوف النّفسية، التّي تقع في إطار العائلة بما فيه مضامين الضرب الإيذاء أو الإساءة الجنسية لأطفالهنّ، ناهيك عن الممارسات التقليدية البالية.
- خلل التمكين المؤسّساتي للمرأة، خاصّة فيما يتعلّق الأمر بالتنمية والإقتصاد في الوقت الحاضر.

- لنشير أيضا، إلى المسارات المتعلّقة بالأنواع الأخرى من الفئات المهمّشة في سياق سياسي أو إجتماعي معيّن، هذا النهج في مجال التمكين يسترشد جزئيا بالمرأة، ليستخدم التّمكين القانوني من خلال البناء على حقوقها الربّانية، كما يمثّل التّمكين أحد الشواغل الإجرائية الرئيسية عند معالجة حقوق الإنسان والتنمية **(موقع ويكيبيديا: 2019)**.
- كما يعتبر اقصاء المرأة واستبعادها عن مراكز السلطة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية عنفا ضد المرأة **(كمال بوزيدي، 2004، ص 106)**
- العنف الممارس ضدّهنّ أيّام النّزاعات المسلحة، الحروب الأهلية وتحطيم البنى الإجتماعية داخل المجتمعات المحطّمة، زيادة عن إضعاف المرأة، تهميش مكانتها وتعميق عدم المساواة ممّا تصبح معاناتها معاناة نفسية شديدة، كما تعاني المرأة ويلات النزوح واللّجوء بأشكال متفاوتة في وقتنا الرّاهن وقهرهنّ وفقدان الممتلكات والأقارب وتشتّت العائلة **(على الجرباوي وعاصم خليل، 2008، ص17)**

لعلّ أبرز ما يهدّد المرأة العربية اليوم بصفة عامّة، واقع الأمن الأسري الذّي بات من العناوين البارزة في مقاومة التغيّرات بمختلف مشاربها وتنوّع تياراتها، المراد هنا بالأمن الأسري هو الخلاص من ويلات أشكال العنف الممارس ضدّ الأسر وفقد حالات الإستقرار وتنامي التّهديدات غير القيمية والسلوكيات المزعزعة لكيان المجتمع ككل.

وعليه، وضع الباحث "**مولود محصول**"**(2018، ص ص 35.31)** جملة من المطبّات والهنات التّي تواكب واقع المرأة الجزائرية:

- **<u>المطبّ الأوّل</u>**، يتعلّق بالآفات الفكرية حيث توجد العديد من المثالب على مستوى الأفكار التّي تهدّد "**الأمن الأسري**" وفي مقدّمتها الغلوّ في التطرّف أو التقليد أو التبعية للخرافة الرثّة والمفاهيم المغلوطة التّي تقود إلى العنف وانتهاك حقوق المرأة وإعاقتها من تحقيق أمالها وطموحاتها المجتمعية.
- **<u>المطبّ الثّاني</u>**، يتعلّق بالعراقيل المنطلية تحت لواء الجهل القانوني بالأحكام والقوانين التّي تنصفهنّ في حالة ثبوت الضرر أو العنف ضدهنّ **(مسعودة خنونة، 2007، ص ص 155.137)** أو أساس الخرق لما هو مألوف أو الخوف من الأعراف الخاطئة التّى تتّبعها المرأة في

مجتمعنا حتّى القداسة أو بسب الجهل والسيطرة الذكورية على القيم والعادات البعيدة عن أطر الشرع السمح.

فعلى سبيل المثال، إذا تعرّضت المرأة للضرب أو التّهميش أو الإهمال أو الإساءة والعنف كعدم الإنفاق والتعدّي عليها بالضرب أو الطرد التعسّفي أو الحرمان من الميراث، فإنّ المواد القانونية حسب الباحث "**نبيل صقر**"(**2006، ص ص 193.135**) مخوّلة لصالحها كي تجلب المصلحة العامّة وتحجب المفاسد والمظالم التّي طبعت في معتقدات الفكر غير السويّ في مجتمعاتنا، هذا الفكر المناقض عبّرت عنه الباحثة "**مشري زبيدة**"(**2007، ص 183**) في إطار الرجعية التقليدية غير المحبّبة، خاصّة لمّا يقترن الأمر بأمور السلطة القهرية الممارسة ضدّ المرأة عموما.

- **<u>المطب الثالث يرتبط بالآفات الخلقية</u>** العنيفة ضدّ المرأة المتمثّلة في الإنحراف الخلقي والشذوذ عن الطبيعة الإنسانية وغيرها من الأفات المدمّرة المجتمعات عموما، مثل تلكم الممارسات التّي تعود إلى الاعتقادات الفاسدة، ما نورده في السلبيات التّالية:

√ ظاهرة إجهاض أجنّة الإناث لاختيار جنس الطفل قبل الولادة حيث توصف الظاهرة حسب الباحث "**تاج عطاء الله**"(**2006، ص 42**) من أقصى درجات التعنيف.

√ النظرة الإزدرائية في العلاقات الإجتماعية في المجتمع وذلك من خلال تبعية المرأة وسيطرة الرجل وعدم المساواة القائمة بينهما.

√ وجود الاختلاف الحاصل في ظروف الحياة العائلية من حيث مستوى التفكير واختلاف المناخات الإجتماعية والثقافية (**محمد أحمد بيومي: عفاف عبد العليم ناصر، 2003، ص 134**). من ثمّة، نجد أنواعا جمّة أخرى من المعتقدات الدونية أو مثل ما جاء في حديث "**عبد الوهاب ليلى**"(**1994، ص58**) المتمثّل في ثقافة المهيمن التّي منشؤها المعايير الإجتماعية والقيم السائدة في المجتمعات المتخلّفة، فهي بحاجة إلى تصحيح، كمفهوم المحافظة على مكانة الرجل وقيمته.

√ زيادة عن ذلك "**فالعنف الذكوري**" ضدّ المرأة يرجع حسب الباحث "**كاظم الشيب**"(**2007، ص 58**) بالأساس الى النظام الأبوي القبلي – السلطوي –الذّي يقوم على هيمنة الذكورة المتمثّلة في صور الأب، الأخ، العم، الزعيم، القائد، زميل العمل، الرجل الغريب.... الخ.

كما وقد أعطت أيضا الباحثة "**مشري زبيدة**" **(2007، ص 183)** عدّة تصوّرات عقدية في الثقافة السائدة في مجتمعنا الحضري، لعلّ من أبرز ما جاءت به ما يلي من الهنات المجتمعية:

- إشكالية دور الرجل والمرأة في المجتمع ومكانة كلّ منهما في الأسرة.
- عرضية اتّخاد المرأة للقرارات من عدم ذلك.
- في هذا المنوال أيضا، خلص الباحث "**بوتفنوشت**" إلى القول: " أنّ المرأة في المجتمع المتخلّف وغير المتحضّر تُحَكَّمُ سلطتها إلى سلطة الرجل في جميع القرارات والإجراءات والتدابير الحياتية بالرغم من تَمَيُّزِها في اقتصاد الإعاشة والتدابير المنزلية.
- اشكالية التدرّج الجنساوي في جميع مؤسّسات المجتمع عموما ما بين التقليدي والحديث.

أمّا عن **<u>الآفات الإجتماعية</u>** فهناك أخطار اجتماعية جمّة شائكة في ذات الوقت، تهدّد حياة الأسر الجزائرية والمرأة بصفة خاصّة كتنامي المشاكل والمثالب التّالية:

"الطلاق"، "العنوسة"، "التشرّد"، "الفقر"، "الهامشية" "الإنتحار"، "الجريمة"، "عمالة الأطفال" "التسوّل" "الإعتقاد الخرافي"، السحر"، "الشعوذة"، "الطلسمية"، "الشدود"، "المثلية" والإنحراف عن الطبيعة الإنسانية"

حيث أضحت هذه المثالب تسجّل أرقاما مخيفة في المجتمع.

فمجتمعنا اليوم بات يحصي على سبيل المثال، أكثر من **11** مليون عانس ونصفهنّ فوق **35** سنة هذه النسب هي من أبرز إحصائيات عشر دول في العالم، ناهيك عن نسب الطلاق التّي ناهزت في السنوات القليلة الماضية حوالي **65** ألف حالة طلاق سنويا على الأقل مع تسجيل حالة طلاق كل **10** دقائق.

ارتباطا بأعلاه، أقرّت الباحثة "**نادية نيهال**" في إحدى دراساتها حول تماهي جلّ أنواع سلوكيات عنف المرأة في المجتمعات مثل العنف الجسدي، العنف اللفظي، العنف النّفسي والعنف العائلي وأرجعت ذلك التزايد في السنوات الآخيرة إلى عوامل عدّة أجملها "**فان دايخ**" و "**مايهو**" في القرائن التّالية:

- مشاكل مرتبطة بخلل التنشئة الاجتماعية، مثل ذلك نجد: العوز العائلي، مشاكل الطلاق حصول التسرّب والفشل المَدْرَسِيَيْن...الخ.

- مشاكل مرتبطة بخلل على مستوى الشخصيات، مثل ذلك نجد: وجود المعوّقات على مستوى التواصل، الغضب، الميل لأنواع الأنانية أو الحقد أو الغيرة الزائدة.
- مشاكل مرتبطة بنمط الحياة، مثل ذلك: حبّ ملذات الحياة الإستهلاكية، مثالب الدعارة، الجنس وأنواع الانحرافات الإجتماعية **(نادية نيهال، د.س، ص ص 22.17)**.
- البعد التاريخي للعنف ضد المرأة، من خلال المخيال الشعبي أو الثقافي أو المناطقي البليد كمظاهر الإستخفاف بالمرأة أو الإستهجان بالطليقة أو اللّوم والإهانة للمرأة العانس وتزويج القاصرات...الخ **(الطاهر ابراهيمي، لبيهي خديجة، ص ص 158.172)**
- التحرّش الجنسي للنساء بصفة عامّة في سياقات المرافق العمومية الحضرية، خاصّة في مجالات العمل، في فضاءات النقل والمواصلات، تنامي حالات العنف وممارسات التحرّش الجسدي واللفظي ضدّهنّ **(هيفاء أبو غزالة، 2014، ص ص 239.240)**
- التّهميش الوظيفي للمرأة ويتجلّى ذلك بحسب "**مثال عبد الله العزّاوي**"**(2013، ص ص 518.560)** إلى واقع التبعية للرجل في فضاءات العمل وهذا يلج ضمن الثلاثية التّالية:

- **غياب المعنى.**
- **غياب الإعتبار.**
- **غياب القيمة.**

وللمرأة العاملة دون النّظر لها بمعايير الفروقات الفردية أو القيادية أو الكفاءة الإبداعية أو المهنية أو التعليمية، أي أنّها في فضاء العمل أولى بالتستّر أو الحجب أو الغياب، بدل الظهور أو التميّز أو التقدّمية، بالتّالي إحالتها إلى الهامش كما تراه الباحثة "**مليكة صيّاد**"**(2020، ص ص 153.168)**

- زيادة للصورة النّمطية للمرأة في المجتمعات المتخلّفة والتّي تضعها ضمن حلقات الذّم أو التحقير أو التّهميش أو الإقصاء أو الإنقاص من شأنها، قدرها ووظيفتها الحقيقية في بناء المجتمعات التّي تحترم قوامها بين الشعوب **(الزبير عون: محمد در، 2019، ص ص 174.190)**.
- ناهيك، عن معاناة المرأة أيضا من السيطرة في المجتمع، بحيث نجد بعض التقاليد أو القيود أو الممارسات المهيمنة التّي تحكم المجتمع لتُقْصِيهَا من دائرة الحريّة والاستقلالية الجادّة، هذا ما

يفسّر الضعف الذّي تمتاز به المرأة إزّاء المجتمع المهيمن بصفة عامّة (**بوجناح زهية، 2021، ص ص71.57**).

- بالإضافة إلى ربط العنف ضدّ المرأة مع العنف الممارس ضدّ الفئات مثل الأطفال وما يعترضونه من عنف بلغ في السنوات الأخيرة أكثر من **86 %** واحصاء ثلاث حالات اغتصاب كل يوم (**مولود محصول، ص ص 35.31**)، ناهيك عن العنف الممارس ضد فئات العجز الإجتماعي أو ذوي الإحتياجات الخاصّة أو العجزة، وما يصادفهم من مشاكل جمّة في المجتمعات المتخلّفة، فضلا عن النساء المشرّدات أو الرجال المشرّدين أو الفئات غير المصنّفة إجتماعيا حال أفراد "**SDF**" في مجتمع المدينة، حيث تلاحظ حضورهم في كبريات وعواصم المدن في المساحات الهامشية كالأسواق، المحطّات، دور العبادة، تحت الجسور، الضواحي المدينية مسالك السكك الحديدية، في الممّرات المدينية مثل السلالم أو الأروقة المدينية وحتّى شواطئ البحار الكبيرة منها والصغيرة، فإنّ تواجدهم في تلكم الأماكن يعدّ علامة فارقة لأنواع العنف الرمزي المديني أو التّهميش والفقر الحضريَيْن (**الموسوعة الحرّة ويبيكيديا، ترجمة للعنف الحضري، 2020**) وضمن سياق العنف الممارس ضدّ المرأة في المجتمع أيضا حدّدت الباحثة "**بوجناح زهية**" عدّة قرائن للعنف ضدّ المرأة مثّلته في الرسم التّالي:

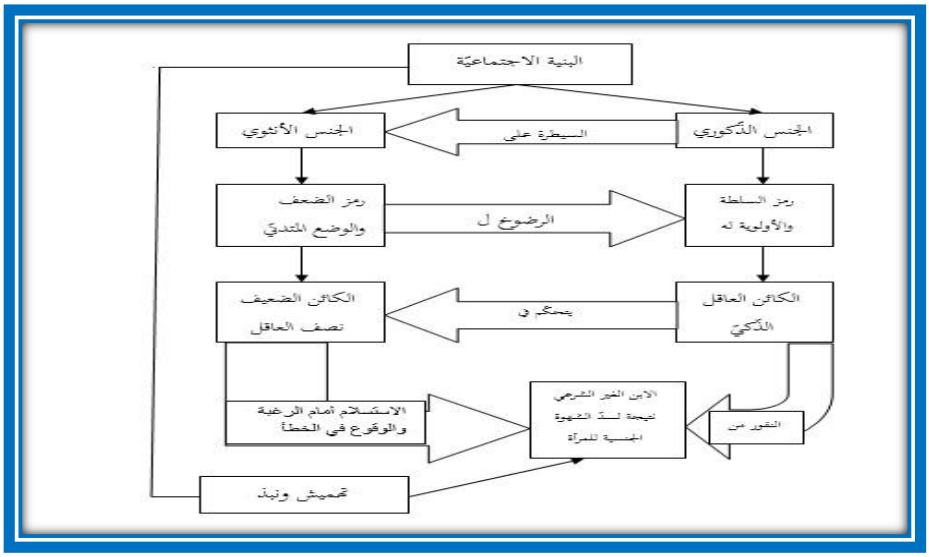

شكل رقم(07) يوضّح حالات العنف والتّهميش التّي تعرفها المرأة في البنية المجتمعية المتخلّفة وهذا اعتمادا على بيانات الباحثة "بوجناح زهيّة"(2021، ص 60).

⇔ العنف من حيث أساس طبيعته:

قسّم الباحث "**مهدي محمد القصّاص**" العنف بحسب طبيعته أو القائمين به أو طريقة التخطيط له إلى "عنف الأفراد"، "عنف الجماعات"، "عنف الجماهير"، "عنف المنظّمات"، "العنف الشمولي" "العنف البنيوي" أو "العنف الهيكلي"، "العنف الحضري"، فضمن هذا الإطار تأتي تصنيفات "العنف المجتمعي" على أساس طبيعته كما يلي:

♣ العنف الفردي:

العنف الفردي، هو الصنف الذّي يمارسه شخص واحد على فرد آخر أو على جماعة أخرى أو شخص على نفسه، كما ترجع ممارسته في المجتمع الحضري حسب الباحثة "**كاثرين كافالان**"(**ص 08**) إلى أمرين متلاحقين:

- ◊ **الأمر الأول،** يرجع إلى أسباب مرضية نفسية لدى صاحب العنف كتناول الكحول أو الإدمان على المخدرات أو أنواع الأمراض العقلية أو النّفسية.
- ◊ **الأمر الثاني،** مرتبط بالدوافع المادّية والشره الإنساني الذّي تظهر تجلّياته عند تعرّض الأفراد المُعَنَّفِينْ من قبل المُعَنِّفْ لغرض المنفعة المادّية بطرق غير مشروعة.

♣ العنف الجماعي:

العنف الجماعي شكل من أشكال العنف الحضري، يمارس من قبل بعض الجماعات أو الزمر أو الفئات الإجتماعية في بعض التجمّعات السّكانية أو المدرسية أو التجارية أو الرياضية بمجتمع المدينة، فدائما ما تقترن ممارساته بأفعال الشرور، العدوان، الحرابة والتعدّي على الآخرين.

كما يعدّ أيضا من أنواع العنف المجتمعي المديني الذّي يؤسّس حسب الباحث الأردني "**هاني جهشان–والخبير** الدولي في مواجهة العنف لدى الأمم المتّحدة–لآليات التماثل لأشخاص يعرّفون أنفسهم بأنّهم أعضاء في مجموعة معيّنة سواء كانت هذه المجموعة ثابتة أو مرحلية من ناحية المكان أو الزمان" **(موقع هاني جهشان الرئيسي: 2020)**.

كما وتمارس حيثيات آلياته ضدّ مجموعة أخرى، بهدف تحقيق أغراض إجتماعية أو إقتصادية أو سياسية منفردة أو مجتمعة، لتختلف ماهية هذه الجماعة من ثقافة أو مجتمع إلى ثقافة أو مجتمع آخَرَيْن **(موقع هاني جهشان الرئيسي: 2020)**.

كما تظهر تجلّيات العنف الجماعي في مجتمع المدينة في صور العنوف الحضرية التّالية:

"جماعات العصب الإجرامية والمنحرفة"، "الصراع القبلي الخفيّ أو العشائري المتوارث"، "جماعات الثأر" "الجماعات الإرهابية"، "جماعات الأحياء المتخلّفة"، "الجماعات الباطنية"، "اللّوبيات" "الجماهير الرياضية المتعصّبة"، "رجالات المافيا الاقتصادية السياسية"، "فئات الدعارة والبغاء"...إلخ.

♣ العنف الهيكلي:

العنف الهيكلي، هو الصنف الذّي أطلق عليه عالم السياسة النرويجي "**يوهان جلتونج**" وصف "**العنف البنيوي**" الذّي يهدف من ورائه تصحيح الأوضاع السياسية أو الإقتصادية أو الإجتماعية بطريقة التغيير الشامل.

فمن الطبيعي، أنّ هذا النوع من العنف الشمولي طالما يستهدف إحداث تغييرات مؤسّساتية كلّية فعادة ما ينظر إليه من قبل الحكومات، على أنّه "عنف غير مشروع"، "عنف خارج القانون" ولا يقتصر العنف الهيكلي على المجتمعات المحلّية وفقط، بل يتجاوز ذلك إلى الإطار العالمي، ليأخذ شكلا استغلاليا من قبل الدول الغنيّة القويّة للدول الفقيرة الضعيفة، أي إغراق الإنسانية في ويلات الفقر، الجوع، المرض، العدوانية، التفرقة والتحكّم الإيديولوجي الإعلامي، كما وتعد الأنواع السالفة من أبرز الآليات التّي تستخدم لتبرير العنف في المجتمعات **(مهدي محمد القصّاص: موقع دراسات وأبحاث جغرافية، 2005)**

♣ العنف العلائقي:

يتمحور العنف العلائقي غالبا في المجتمعات الإنسانية، في صور العزلة الإجتماعية العلائقية التّي تَفْرَضُ فَرْضًا على جماعة أو فئة معيّنة، وفق العمل على محاصرتها أو تضييق الخناق عنها

ضمن اطار حَيِّزٍ مكانيٍّ معيَّنٍ أو التّهميش أو التعامل مع الفئات المجتمعية على أساس التراتبية الدنيئة وفق حَيِّز "الأفراد الأقلّ درجة أو رتبة اجتماعية " أو إخراج جماعات ما من الثقافة المحلّية وإدخالهم في ثقافة بديلة غير مرغوب فيها أو تكريس سياسات الفقر في مجتمع محلّي هامشي أو غير مصنّف، بدافع المحاصرة الإجتماعية أو المقاطعة أو الإنتقام المجتمعي، عادة ما تتمّ تلك المحاصرة من طرف جماعة مهيمنة **(نصيرة رداف، 2012، ص ص 75.51)**

⇔ العنف على أساس العلنية والإفضاح:

تلاقح الباحثان "**إبراهيم داود الداود**" و"**سامية قدري**" في تصنيف ظاهرة العنف المجتمعي على أساس العلنية والإفضاح للعنف بحسب الأشكال التّالية:

أ-العنف النّفسي:

يمارس العنف النّفسي على الأشخاص بالتعدّي عليهم معنويا بالإهمال أو الحرمان من الحقوق أو العزل أو ممارسة عليهم الضغوطات أو الترعيب أو التهديد وغيرهم من الأساليب التّي يتّفق الباحثون على أنّها من أخطر أنواع العنف الحضري على الإطلاق، بسبب النتائج الحتمية لها. حيث يفقد الأفراد توازناتهم النّفسية ويشعرون بأنّهم أقلّ كفاءة عن غيرهم، فهو يمسّ أيضا شخصيات الأفراد في كل مراحلهم العمرية، كما تمسّ كرامتهم، هيبتهم وأمنهم في المحيط الحضري أو المجتمعي كُلٌّ بحسب بيئته الإجتماعية، بالتّالي فهو أخطر من الآثار الجسدية، لأنّ أثاره داخلية تؤثّر على نفسيات أو معنويات الأفراد في مجتمعاتنا المدينية.

ب-العنف اللّفظي:

يتجلّى العنف اللّفظي في أغلب الأحيان، في أوجه العمليات الإتصالية والتفاعلات الإجتماعية المليئة بحيثيات التشاحن والتطاحن الإجتماعِيَيْن، أين تشتدّ فيهما درجات الصّراع والعدائية بين الأفراد أو الجماعات، فتكون لغة التخاطب في مجتمع المدينة، جدّ سلبية بين الأنا والأخر أو بين جماعة وأخرى، حيث تكمن سمات العنف اللّفظي أو الإساءة اللّفظية في مضامين الكلام البذيء المتمثّل في الدلائل اللّغوية التّالية:

"الشتم"، "السخرية"، "التهكّم"، "الإهانة"، "الإحتقار"، "التعدّي"، "التجريح"، "القدف"، "خدش الشرف" "الإهمال التعسّفي"، "التّهميش"، "الإذلال"، "سوء المعاملة"، "العنصرية"، "الحرمان"، "المساس بالمقدسات الدينية" أو "المقدسات الوطنية"...إلخ.

غالبا ما يرافق العنف اللّفظي أنواعا من العنوف الأخرى، فعادة ما تصاحبه أيضا أفعال العنف الجسدي، فيكون القصد منه في هذه الحالة، الكشف عن قدرات أو إمكانات المتعدّي قبل الإقدام على توجيه العنف الجسدي ضدّ الأخرين.

ج–العنف القانوني:

العنف القانوني، هو ذلك العنف الذّي يُقْصَدُ به ممارسة القهر أو التسلّط على الآخرين في مواقف معيّنة، أي تحت سياق البقاء للأقوى أو بسلطة القانون من جهة أو بعدم تنفيذه على حساب المستضعفين في مواطن أخرى، فيتجلّى غالبا في المجتمعات المتخلّفة، حيث تغيب فيها سيادة القرارات الإدارية أو القانونية للسلطة أو ضعفها، كما يظهر أيضا في حالة النّظم الفاشية أو السلط البوليسية أو الديكتاتورية أو الأوليغارشية التّي تمارس مشروعيتها عن طريق العنف في إطار القانون.

د–العنف الصحّي:

يرتبط العنف الصحّي عموما، بجميع المثالب المجتمعية أو المزالق الصّحية التّي يتخبّط فيها الأفراد أو الجماعات ضمن المشاكل التّالية:

- المشاكل المرتبطة بالصحّة والإسكان.
- المشاكل المتعلّقة بالفقر والحرمان.
- المشاكل التّي ترتبط بغياب التّوازنات الصحّية ونقائص الإختصاصات.
- المشاكل المتعلّقة بالأمراض المستعصية أو مختلف الأمراض الوبائية أو المعدية.
- زيادة لذلك، يتمثّل العنف الصحّي في التسيير غير الراشد للبنى الصحّية، ناهيك عن فوارق التّوزيعات غير العقلانية للموارد المادّية أو البشرية للنّظم الصحّية ككلّ.

- المشاكل المرتبطة بالبيروقراطية والتّهميش المناطقي بين الضواحي وبين مجتمع المدينة أو بين مراكز وأقطاب المدن أو بين عموم مناطق الظلّ.
- ضمن هذا الإطار، يتجلّى العنف الصحّي أيضا في المجتمعات المتخلّفة في واقع عدم الإستشراف الصحّي على مستوى البرامج التخطيطية في مجال الهياكل الصّحية أو على مستوى إستشراف واقع الأزمات أو ما يسمّى مجتمع المخاطرة من جهة.
- بالإضافة، عن العنف الصحّي المتمثّل في حال الحروب البيولوجية أو المجاعات أو سوء التغذية أو الكوارث البيئية التّي تصادف واقعنا اليوم من جهة أخرى.

هـ-العنف الإيكولوجي:

تصنّف "نظرية الضغط البيئي" العنف الإيكولوجي أو العنف البيئي ضمن المظاهر المدينية المتخلّفة كالإزدحام أو الضوضاء أو سوء المواصلات أو ترهّل الطرقات أو غياب فضاءات التسلية أو تنامي القطاعات غير الرسمية أو الهامشية الإيكولوجية.

ناهيك، عن وجود مظاهر التسوّل، استفحال التلوّث، القاذورات، عفن البالوعات، تدفّقات الصرف الصحّي، سوء نوعية الأكل، سوء نوعية الشرب، بالإضافة لجلّ الظروف السيّئة المتعلّقة بفضاءات الإيكولوجية في مجتمعات المدن عموما **(نصيرة رداف، ص 53)**.

ي-العنف الإجتماعي:

العنف الاجتماعي، هو كلّ ما يتعلّق بمظاهر القوّة أو القمع في الحياة الإجتماعية، فهو النتاج الطبيعي أو الحتمي للمجتمع المُسْتَغَلِّ الذّي يُولَدُ مع ظهور الطبقية والصّراع المجتمعي، ليصبح العنصر الملازم للعلاقات الإجتماعية، بما فيها العنف السياسي.

حيث يتعاظم معنى العنف الإجتماعي بشكل فائق مع التعقيدات المتزايدة للتنظيمات الإجتماعية التّي تفرز تناقضات اجتماعية معيّنة، فالحياة المدينية تتزايد عقديتها مع تنامي التقدّم العلمي والتقني، كذلك مع تطوّر وسائل الإتصال **(علي عبد القادر القورالة، ص 78)**.

لينقسم العنف الإجتماعي بدوره إلى صنفين متمايزين هما:

✓ **العنف الإجتماعي المباشر:**

العنف الإجتماعي المباشر، هو العنف المصاحب لاستعمال القوّة المباشرة أو الإيذاء الفوري ويهدف غالبا إلى استبعاد الآخرين من حقل الصراع، إمّا بتصفيتهم جسديا أو بخفضهم معنويا إلى تابعين، ليتضمّن هذا العنف أيضا، مختلف أشكال العنف التّي يمارسها الأفراد أو الجماعات الرسمية أو غير الرسمية أو السلط الحاكمة، يتمظهر غالبا في القتل، العدوان، أحداث الشغب الحروب...إلخ.

✓ **العنف الإجتماعي غير المباشر:**

يدلّ العنف الإجتماعي غير المباشر على قمع العقول أو النّفوس لا على قمع الأجساد، غالبا ما يكون صامتا أو ايحائيا، ليوجّه بدوره إلى تحطيم المعنويات أو قمع الرغبات أو كبح العزائم.

كما تتجلّى صوره أيضا، في أشكال "الضغط الفكري"، "الضغط النّفسي"، "المؤامرة"، "النّفاق الاجتماعي"، "المحاصرة"، "تضييق الخناق"، "الضرب تحت الحزام"، "التّهميش"، كذلك على المستوى الدولي في التدخّلات السياسية أو الحصار الإقتصادي...الخ **(حجار ماجدة، 2010، ص ص 78.77)**

⇔ **العنف من حيث المجال الفيزيقي:**

ينطلي العنف من حيث المجال الفيزيقي تحت سياق العنف المجالي، له عدّة أنواع أو أصناف عُنْفِيَة نحدّد أبرزها في الأشكال التّالية:

1-العنف المدرسي:

العنف المدرسي، هو كلّ فعل فردي أو جماعي موجّه لإلحاق الضرر بالآخر في البيئة المدرسية بين مختلف الفاعلين في مؤسّسات التعليم أو التربية بصفة عامّة، أي بين أفراد الإدارة، الأساتذة التلاميذ، العمّال أو بينهم جميعا أو بينهم وبين الجماهير الخارجية، حيث صنّفت "**المنظّمة العالمية للصحّة**" **OMC** العنف في البيئة المدرسية على أساس أنواع التّالية:

"التهديدات" أو "الأفعال المادّية" أو "الأفعال المعنوية" أو "اللّفظية العنيفة" ضدّ أفراد التفاعلات المدرسية من قبل بعض السلط الفاعلة في تسيير المحيط المدرسي أو بين المتمدرسين أنفسهم أو حتّى في واقع العنف الممارس ضدّ ذواتهم **(بو صفصاف زبير، 2012، ص ص 40.31)**.

كما وقد ذهب الباحث "**طلعت ابراهيم لطفي**" **(2011، ص 10)** إلى وضع العنف المدرسي في إطار الفعل العدواني الذّي يقوم به المتمدرسون وفق الأفعال العدوانية التّالية:

- "التنمّر"، "السخرية"، "التخويف"، "إثارة "التّهميش"، "الفوضى"، "التكتّل ضدّ الأفراد".
- "إثارة الشغب"، "تكوين العصب الإنحرافية"، الفوضى"، "التشاجر"، "السرقة".
- بالإضافة، إلى أنواع "التخريب"، "تحطيم الممتلكات العامة" أو "الممتلكات الخاصة سواء داخل الوسط المدرسي" أو خارجه ""**(عبد الرحمان العيسوي، 2007، ص 30)**.

كما وقد عدت الباحثة "**صونيا حداد**" في دراستها **(2018، ص ص 35.25)** المتمحورة حول ظاهرة **العنف المدرسي بين العوامل والآثار وسبل الوقاية منه:**

حيث ذكرت أنواعا جمّة من نماذج أصناف العنف في البيئة المدرسية، لعلّ من أبرز ما جاءت به من الأنواع العنفية:

♣ العنف ضد الممتلكات العامّة:

وهو العنف الذّي توجّه غالبا آلياته بوضوح نحو الممتلكات المدرسية العامّة، أين تتمّ عمليات التخريب من تحطيم الوسائل المادّية اللّوجستيكية، من كراسي، أسيجة وجداريات، بالإضافة إلى العنف الرمزي المتمثّل في الكتابات أو الرسوم الجدارية المسيئة للأفراد أو البناء العام.

♣ العنف المدرسي العمودي:

هو العنف الذّي يمارسه بعض الأساتذة غير المؤهلّين ضدّ تلاميذهم، باعتبار المدرسة تَحُولُ دون ممارسة التلميذ لحرّيته، فهو يرى في علاقته بمعلمه علاقة تسلّطية، فالتلميذ لا يمتثل أو يخضع أو يطيع أوامر أستاذه، ممّا يثير تعارض شديد بينهما، خاصّة في غياب ثقافة الحوار الإيجابية، فتعزز

النظرة الإنفعالية لدى التلميذ وكذلك السيطرة وسوء المعاملة من قبل الأستاذ غير المتحكّم في بعض الحالات التالية:

- وجود أنواع الشخصيات المتسلّطة لدى بعض المعلّمين.
- المعاناة من بعض الإضطرابات النّفسية للتلاميذ.
- تعرّض العديد من الأساتذة للضغوطات الحياتية.
- وجود الفهم الخاطئ في عمليات التعزير أو التعزيز والخلط في أساليب التربية والتنشئة الإجتماعية، ناهيك عن استخدام بعض المعلّمين لأساليب الضبط وفق أنماط العنف العقابي في معالجة المشاكل داخل الأقسام التربوية **(دامخي ليلى ودبراسو فاطمة، 2012، ص ص 194.180)**

♣ العنف المدرسي الأفقي:

يتفشّى العنف المدرسي الأفقي بين التلاميذ أنفسهم في البيئة المدرسية، يشمل حيثيات الإشتباكات التّي تصل في بعض الأحيان إلى إشهار الأسلحة البيضاء أو التهديد بها، كذا السرقة أو تخريب الوسائل المتاحة، بالإضافة إلى ممارسات العنف بشقّيه اللّفظي والمعنوي.

زيادة، إلى وجود العنف بين الأساتذة في حدّ ذواتهم وتجسّد حيثيات المؤامرة أو الضرب تحت الأحزمة أو التحرّشات الجنسية أو التخوين أو المنفعية أو النفاق الإجتماعي، ناهيك عن حدوث أنواع 248العنف المادّي المباشر.

♣ العنف المدرسي الصاعد:

العنف المدرسي الصاعد، هو العنف الذّي يقوم به التلامذة ضد أساتذتهم، فتعدّد حالات الإعتداءات غير القيمية هنا، خاصّة لمّا يقترن الأمر بحدث ضرب الأستاذ أو شتمه...إلخ.

فهي أمور منافية للعرف أو الشرع أو القانون، بالإضافة إلى العنف القائم بين التلاميذ والإداريين، حيث يعدّ هذا النموذج العُنْفي من الحالات الناتجة عن الإحتكاكات المباشرة التّي تحدث فيما بينهم.

♣ العنف الجامعي:

العنف الجامعي، هو النوع الذّي يتجسّد في مظاهر العنف المتعدّدة في أوساط الإقامات والحُرُمْ الجامعية بين الطلبة أنفسهم أو بين الطلبة والأطقم الإدارية في الجامعة، ليتجلّى العنف الطلّابي في الهنات التّالية:

- الحركات الإجتماعية السلبية أو التجمهرات غير المسؤولة أو تعطيل المسارات الدّراسية أو غلق المرافق البيداغوجية.
- تنامي أنواع العنوف الرمزية المتمثّلة في "الكتابات الحائطية المنحطة"، "مظاهر التّهميش" "التعصّب"، "الجهوية"، "العشائرية"، "المحسوبية"، "ضرب الهويّات"، "الصراع السياسي" و"مثالب الإيديولوجيات" **(مقلاتي سامي، 2016، ص ص 45.38).**
- تنامي أنواع العنوف اللّفظية والمعنوية المتفشّية بين الجنسين، من مضامين القدف أو الشتم أو تزايد أنواع العنف المادّي بين الطلبة مثل: "الغضب"، "التكسير"، "التعدّي على الغير"، "حالات القتل مظاهر الإنتحار"، "التحرّش الجنسي"، "تجارة المخدّرات"، "السرقة"...إلخ.

2-العنف الأسري:

يعدّ العنف الأسري من الظواهر المتفشّية في المجتمع ككلّ، ليترك الأثر السلبي والخلل على مستوى البنى الإجتماعية أو على التوازنات الأسرية الداخلية، فهو يتّسم في المجتمع الجزائري على سبيل الحصر حسب الباحث "**بوعلاق كمال**" **(2017، ص ص 68.66)** بالإنتشارية، ليتأتّى تأثيره **أوّلا** ضمن واقع الأسرة الصغيرة، **ثانيا** ضمن دائرة العائلة الممتدّة و**آخيرا** ضمن ديناميكية المجتمع ككلّ.

كما تعتبر الحالات المتزايدة للعنف الأسري، تأكيدا على تدهور البنى العائلية المجتمعية وبروز أنواع التفكّكات الأسرية أو التعنيف الزوجي أو تنامي حالات الطلاق أو إهمال الأطفال أو حدوث الصراعات الداخلية أو انهيار المعايير المحدّدة للقيم الأخلاقية أو سوء معاملة الوالدية من جهة أو عقوق الوالدين من جهة أخرى أو التخلّي عن الأبناء في مراكز الطفولة المسعفة أو التخلّي عن الآباء في ديار العجزة والشيخوخة.

كما وتختلف انواع ظاهرة "العنف العائلي" بحسب البنية العائلية أو طبيعة الصراعات أو نوعية العلائق العائلية التّالية:

- ✧ **النوع الأوّل**، متعلّق بعنف العائلي من حيث قرابة الدم، اغتصاب المواريث، أشكال الخرافة البالية والتقاليد الرثّة.
- ✧ **النوع الثاني**، يرتبط بمظاهر العنف المصاحب لعدائية المصاهرة والأنساب.
- ✧ **النوع الثالث**، المتمثّل في عنف الزوج ضدّ الزوجة أو عنف الزوجة ضدّ الزوج، يقصد به سوء معاملة أحد الزوجين للأخر، ففي ضوء التناقض السالف تراه الباحثة "**نادية دشاش**"(**ص ص 346.324**) بمعنى أنّ أحدهما يكون غالبا والأخر مغلوبا في إطار التجاذب المادّي أو المعنوي أو السلطوي أو الجنسي، من ثمّة حصول أنواع الضرر وهو صنفان:
  - **الصنف الأول** متمثّل في عنف الزوج ضدّ الزوجة.
  - **الصنف الثاني** يتمثّل في عنف الزوجة ضدّ الزوج.
  - **وآخر** أنواع العنف العائلي، يرتبط بجدلية ثنائية العنف بين الأولياء وأبنائهم:

✧ **الصنف الأوّل**، يعرف بعنف الأولياء على الأبناء تحت إطار مفهوم "القسوة الأبوية" التّي تندرج ضمن خلل التنشئة الإجتماعية والعلاقات الأسرية بين الوالدين والأبناء في الفضاءات العائلية التّي تحدّث عنها الباحث "**روبرت أندري**" وأرجع حدوث هذا العنف لاتّجاه الأبناء نحو تجلّيات النقاط التّالية:

- الحرمان النّفسي أو عدم إشباع حاجات الأطفال الأساسية لأسباب ما أو لآخرى أو الحرمان العاطفي المتبادل بين الأطفال وذويهم.

- خلل في أساليب التنشئة الإجتماعية التّي تقوم على أساليب النبذ أو العقاب، ناهيك عن مخلّفات حالات التفكّك الأسرية **(علي عبد القادر القورالة، ص ص 108.107)**
- مخلّفات العوز، الفقر الحضري وأثر الظروف الإجتماعية كما تحدّث عنها " **كاتل**" أو عدم التّمكين الأسري في مجالات الحياة اجتماعيا، اقتصاديا وثقافيا.

انطلاقا من المثالب السالفة، يطفو إلى سطح الأسر المعتلّة اجتماعيا أنواع العنف الممارس ضدّ الأولاد، حيث تتأتّى سلوكيات العنف عند الأطفال في الأشكال التّالية:

"التمرّدات الإجتماعية"، "النفور العائلي"، "الهروب المنزلي"، "تجلّيات السرقة"، "التسوّل"، "عمالة الأطفال"، "الضرر المادّي"، "العقوق"، "الإعتداءات الجسدية، الإعتداءات الجنسية"، "التسرّبات المدرسية" "الجنوح"، "الدلال المفرط"، "مظاهر الإنعزالية"، "الإحباطات النفسية"، "الكبت الهدّام".

✧ **الصنف الثاني**، يتعلّق بعنف " **الأبناء ضدّ ذويهم**" أو ما يطلق عليهم "أقسى درجات العقوق" فتمرّد الجيل الناشئ على جيل الآباء والأجداد تحت شعار صراع الأجيال أو تماهي العادات أو السلوكيات غير المرغوب فيها في المجتمع عموما، كلّ هذا يأتي تحت شعار التحديث أو الفردانية أو التغريب الزائف أو ثقافة شهوة المادّة.

3-العنف في البيئة الرياضية:

تطلق عبارة العنف الرياضي على الأعمال أو الممارسات الموجّهة ضد ممتلكات الدولة أو الهيئات الرياضية أو ضد الأفراد أو المجموعات الخاضعة لسيطرتها، حيث يرتبط موضوع هذا العنف بالوضع الرياضي الذّي يعيشون في ظلّه الفاعلون في مجال الرياضة، حيث تختلف أشكال العنف الرياضي طبقا لطبيعة النشاط الرياضي الممارس **(عبد السلام مقبل الريمي: 2013)**

ضمن هذا السياق، نستعرض أبرز مسبّبات العنف في البيئة الرياضية وتنامي أحداث الفظاظة الرياضية المتمثّلة في العوامل التّالية:

- بروز ثقافة شرعية استعمال العنف أو العدوان كأساليب تعاملية بين الأفراد وسط الفضاء الرياضي.
- عدم الشعور بالانتماء للمجتمع أو الرغبة في العزلة أو استعاب الأحداث الجارية، خصوصا عند غياب العدالة أو غياب القيم الإيجابية.
- تَحَوُّلْ الرياضة ومنافساتها إلى مُتَنَفَّسٍ للعديد من الأفراد لتفريغ شحنات الألم، العنف وعدم الرضا.
- فتور العمل التوعوي في مجال الرياضة وبروز سياقات النّفاق الإعلامي الإجتماعي.
- المبالغة في استخدام الأساليب الدفاعية التّي تبعد الشباب عن التعامل مع محيطهم بواقع الوعي أو النّضوج.
- تنامي أنواع الشحن الإعلامي، الحروب الإعلانية، التعصّب، الإعتداء على حريات الآخرين الضوضاء زمن المباريات في ملاعب مجتمع المدينة.

⇔ العنف المؤسّساتي:

يعدّ العنف المؤسّساتي من أبرز أنواع العنوف التّي تمارس على أفراد أو جماعات المجتمعات المتخلّفة، الأمر الذّي يعني إنحراف مؤسّسات المجتمع عن مسارها الحقيقي المتمثّل في بوادر التنميات السليمة وإذكاء سياسات العقلنة أو الرشد في تسيير المجتمع المديني، زيادة الإبتعاد عن مضامين الإقصاء وكلّ أشكال العنف وخطورة أثاره وتراكماته.

وعليه، تتحدّد ممارسات وتجلّيات العنف المؤسّساتي في المجتمع بحسب التصنيفات التّالية:

أ-العنف الثقافي:

العنف الثقافي، يصنفه عالم الإجتماع الفرنسي "**بيير بورديو**" في كتابه ***الهيمنة الذكورية*** بأنّه عنف هادئ لا مرئي لا محسوس حتّى بالنسبة إلى ضحاياه، يتمثّل في أن تشترك الضحيّة وجلّادها في التصوّرات نفسها عن العالم (**عائشة لصلج، ص11**).

ليتعدّى العنف الثقافي إلى كلّ ما يمكن أن تقع عليه الهيمنة، سواء من طرف الدولة أو غيرها من المؤسسات المجتمعية.

فحيثيات العنف الثقافي أيضا حسب "**بيير بورديو**"، وقائعها تندرج ضمن مضامين الهيمنة الفوقية الفكرية التّي تمارس من قبل الفاعلين الإجتماعيين في المجتمعات عموما، لتتعدّد قرائنه بحسب الأنواع التّالية:

✧ **العنف الرمزي:**

يتمثّل العنف الرمزي في نظرية "**بيار بورديو**" حسب وصف الباحثة "**عائشة لصلج**" في عدّة تمظهرات غير حضرية، ليشمل كلّ أنواع عنف الأنا الذّي يلحق الضرر بالآخر، سواء عن طريق القول أو الفعل أو الإيماء بشكل معنوي أو رمزي، تتجلّى صوره في شاكلة: "الفقر"، "البطالة" "الجبرية"، "التّهميش القهري"، "التحقير"، "التضييق" المفروض على جماعات مقصودة في حدود حريّاتها الطبيعية أو الشخصية **(عائشة لصلج، ص ص 22.01)**.

اعتمد "**بيار بورديو**" في تحليله "للعنف الرمزي" على المفاهيم التّالية:

"الطبقات الإجتماعية"، "السيطرة"، "رأس المال الرمزي"، "العاصمة الرمزية"، حيث يرى أنّ العنف الذّي يقوم به سكان المدينة في الوسط الحضري، تّجاه المجتمع أو تّجاه أنفسهم ما هو إلّا الوجه المزدوج للعنف المستخدم من طرف السلط المؤسّساتية ضد أفراد وفئات المجتمع ككلّ **(عائشة لصلج، ص 11)**.

وعليه، ينضوي تحت غطاء هذا التصنيف من العنف الرمزي في الحياة الحضرية عدّة دلائل وقرائن المتعلّقة به ولعلّ من أبرزها ما يلي:

- هو شكل من أشكال العنف، يبلغ أشدّه عندما يمارس باسم مبدأ رمزي أو معنوي أو ثقافي.
- ينتج العنف الرمزي أجواء من التوتّرات من خلال إثارة القلق النّفسي أو المعنوي أو إثارة الرعب في الأفراد أو الجماعات الهامشية أو الثانوية أو المستضعفة.

- يعدّ نوعا من أنواع السلطوية على الأفكار والأحاسيس الأمر الذّي يؤدّي إلى كبح المبادرات الذهنية بطريقة التعسّف أو الإستبداد.
- يدلّ العنف الرمزي على قمع العقول والنّفوس لا على قمع الأجساد، فيقوم مثلا على قمع فئة لأفكار فئة أخرى تتحكّم فيها الفئة الأولى، فهو "عنف صامت" حسب الباحث "**سموك علي**" **(2006، ص 15)** ليتوجّه إلى تحطيم المعنويات وقمع الرغبات وضبط الحاجات.
- العنف الرمزي ذو قوّة تأثيرية كبيرة استناداً إلى طريقته وإلى جملة الرموز والمعاني التّي يحملها فهو يتخذّ عدّة أشكال وعدّة خصائص ومن أبرزها أسلوب الترميز.

✧ **العنف الخفيّ:**

يعدّ العنف الخفيّ من أنواع العنوف المجتمعية الخطرة في المجتمعات الإنسانية، كونه يحمل دلالات وأبعاد عنقودية لا تتجلي رؤاها وميكانيزماتها العملية للرأي العام المجتمعي، نظرا لإنسياباته المرنة وغير الواضحة للمواطنين أو العوام من النّاس، حيث تستشرف وقائع حيثياته إلّا من قبل الرّاسخون في العلم الأكاديمي من خبراء وباحثين وعلماء في مجالات العلوم الإنسانية أو التطبيقية نتيجة أبحاثهم العلمية وتأمّلاتهم الفكرية وخبراتهم الميدانية.

عموما، يتّضح العنف الخفيّ في المجتمعات بحسب المثالب التّالية:

- تفشّي أنواع الظلم المؤسّساتي في المجتمعات الإنسانية وغياب معالم العدالة الاجتماعية، هذا ما أفضى إليه في الزمن الماضي البعيد العلّامة "**عبد الرحمان بن خلدون**".
- بروز أنواع الإحتقانات الإجتماعية، الرفض والتذمّر الإجتماعِيَيْن.
- تفشّي أنواع الإستقالات الفئوية للأفراد أو الجماعات أو عدم مشاركتهم في الأحداث المجتمعية.
- تنامي درجات الأفات الإجتماعية وتغييب الأطر القانونية ووسائل الضبط الإجتماعي.
- تنامي سياسات التبعية والتحديث المقنّع بالنسبة للدول الشمولية أو الأوليغارشية أو المتخلّفة عموما.
- خاصّة في إتّباع مناهج التغريب، الفردانية، المادّية العرجاء وجميع ذلك يؤدّي إلى العنف المجتمعي.
- من ثمّة، تحدث أنواع العنف وتشيع الباثولوجيا الإجتماعية.

✧ **العنف الإيديولوجي:**

كما ويجب أن نسمّيه أيضا "**العنف الإستيلابي**" الذّي يعمل على استنزاف الأدمغة وتشويه العقول، غالبا ما يحصل في حالات العنف الإستعماري واخضاع المستعمَر لاغتراب ثقافيّ أو هيمنة إيديولوجيّة.

كما تحدّث عن ذلك، كلّا من "**أنطونيو غرامشي**" و"**فرانس فانون**" في العقيدة الإستعماريّة التّي لا تكتفي باستعمار الأرض وحدها ووقوع المُسْتَعْمَرِين في شباكها وفقط، إنّما يُحَوَّلْ جُلُّ نظرها إلى طمس ماضي وهويّة الشعب المُسْتَعْمَر، كذلك تحت حتمية إعادة تشكيل للقوّة والهيمنة الثقافيّة والإيديولوجيّة، وعليه فإنّه يجب العمل وبذل الجهود لتحرير قيم تاريخ ما قبل الإستعمار **(نايف سلوم: الحوار المتمدّن، 2020)**

✧ **العنف المتعولم:**

يتمثّل هذا الصنف من العنف الحضري، بحسب الباحثين "**آريان جوسان**" و"**ثيريزا كولوما**"**(2014، ص ص 14.01)** من خلال تقاطع زمن العولمة وحيثيات الصراع في مجتمع المدينة من خلال مستويين هامّين:

- **<u>المستوى الأوّل</u>**، يرتبط بديناميكيات إنتاج أو إعادة العنف أو الصراعات المجتمعية المحلّية المتعدّدة في حياة مجتمعات المدن في زمن العولمة وانعكاس ذلك على البيئة الحضرية.
- **<u>المستوى الثاني</u>**، يظهر العنف الحضري المتعولم من خلال ما يسمى الصّراعات العالمية في كبريات المدن، حيث أضحت المدن المتعولمة اليوم فضاء للعنف الحضري الناتج عن الكوننة العالمية وتتجلّى مظاهره في حيثيات:

- النّزاعات المحلّية أو الجماهيرية الكبرى على نطاق خلفية الترابط، زيادة وسائل الإعلام، التدافع المؤسّساتي.
- إلغاء المواجهة المباشرة وتنامي الصراعات العابرة للحدود، بالتّالي تعدّد النّزاعات على مراكز المدن الإستراتيجية محلّيا، قطريا وعالميا.

- تنامي أنواع التناحر الإيديولوجي أو الطائفي أو الإتني في أكثر من مدينة على مستوى العالم وانتشار بؤر الحروب الأهلية، الإرهاب الدولي، بروز الميليشيات، المرتزقة، أعمال العنف.
- تنامي مظاهر الإنقلابات العسكرية، العنف السياسي، تجلّيات الغضب، الإحتجاجات الجماهيرية، التمرّدات والثورات الشعبية.
- تجدّد ميكانيزمات السيطرة الإمبريالية الراهنة، مع تسارع مدّ الشركات العالمية نحو نهب ثروات دول التخوم والسيطرة عليهم اقتصاديا، سياسيا، اجتماعيا، ثقافيا وأمنيا.
- تصعيد النزاعات المدينية المرتبطة بالتدفّقات المعلوماتية أو نظم الشائعات أو التضخيم الإعلامي للأحداث المجتمعاتية.
- تغليط الرأي العام، محلّيا، جهويا، وطنيا، قطريا وعالميا حول قضايا الحرّية والعدالة وحقوق الإنسان.
- دور المدن وعلاقة العولمة في عملية إحداث الصراع المجتمعي الذّي يعدّ من أعراض التفكّك للمجتمعات المدينية في وقتنا الرّاهن (**آريان جوسان وثيريزا كولوما، 2014، ص ص 14.01**).

✧ **العنف الإقتصادي:**

العنف الإقتصادي، هو العنف المرتبط بالعجز على مستوى الإمكانيات المادّية أو كما تحدّث عنها الباحث "**علي عبد القادر القورالة**" في سياق عوامل الخلل الإقتصادي المادّي أو في سياق عوامل الخلل الطبقي الذّي جاء به "**كارل ماركس**"، فمن وجهة نظره، هو عنف قائم على غطرسة النّظم الرأسمالية وتبرير الصبغة القهرية للدكتاتورية البورجوازية واتّجاهها المعادي لعامّة أفراد وفئات المجتمع (**علي عبد القادر القورالة، ص 78**).

ليعبّر العنف الإقتصادي أيضا، عن حالات تردّي أوضاع العمليات التنموية أو زيادة معدّلات الفقر أو البطالة أو توسيع درجة اللّامساواة في توزيع الثروة، تدهور مستويات الدخول الحقيقية، إنخفاض مستوى معيشة الأفراد، نجوم مشاكل إجتماعية أخرى مثل هجرة النخب خارج أوطانهم بحثا عن فرص أفضل مادّيا، معنويا وفكريا.

ناهيك، عن ظهور الإقتصاد غير الرسمي أو النّشاطات الإقتصادية الهامشية أو الأعمال الحرّة المشبوهة، بالإضافة إلى بروز مظاهر "عولمة الفقر"، "تأنيث الفقر"، "البطالة "، "الفقر المجالي"

"المديونية" "الفقر الحضري"، "اختفاء الطبقة الوسطى" و"حدوث الأزمات الإقتصادية الدولية" **(حجار ماجدة، 2010، ص ص 173.162).**

وينبثق عن العنف الإقتصادي بدوره العنف الأزماتي الذّي يتمثّل في:

✧ **العنف الأزماتي:**

ليتمثّل العنف الأزماتي في حالات الإنخفاض للمستويات الإجتماعية أو الإقتصادية للأفراد والجماعات في زمن الأزمات السياسية أو الإقتصادية أو الأمنية أو الطبيعية، حيث تتجسّد آلياته في المعاناة المجتمعية، انخفاض مصادر التدعيم المادّي الاجتماعي، تواري فرص العمل وتنامي البطالة، ممّا يؤدّي ذلك إلى تفشّي العنف في المجتمع ككلّ **(صالح حسين،2011، ص 182).**

✧ **العنف السياسي:**

يأتي العنف السياسي غالبا، في المجتمعات الإنسانية وفق مختلف الأليات التّي ترتكز على السلوكيات أو الأفعال أو الأقوال أو التشفيرات التّي تتضمّن استخدامات الفعلية للقوة المادّية أو المعنوية أو الرمزية أو استخدامهم لإلحاق الأذى بالأشخاص أو الجماعات على المستويين المحلّي الجماهيري أفقيا أو عموديا، من ثمّة فإنّ العنف السياسي يندرج بحسب دراستنا إلى نوعين:

- **النوع الأوّل**، يرتبط بعنف الصراعات الداخلية الجارية بين أطراف ما، تجمع بينهم مظلّة سياسية واحدة، حيث يدور صراعهم حول السلط أو المقاعد الدبلوماسية أو الرتب أو المناصب الإدارية أو الحقائب الوزارية أو حتّى على المستوى العمودي لهرم السلط الحاكمة المتراشقة حول مضامين الموالاة وأخذ طوابع الصراعات الداخلية، تحت طائل التزلّف، التملّق، النّفاق السياسي، التزوير والإستبداد في الزعامة.

من هنا، يتجاوز هذا الصراع الداخلي بين المتفاعلين وأشباه السياسة أطر المنافسة الشريفة، ليطفو إلى السطح السياسي أنواع العنوف التّالية، اللّعن، القذف، الضرب تحت الأحزمة، التخوين المؤامرة، تلفيق التّهم، التراشق غير الأخلاقي في القضايا الشائكة.

بل وقد يتجاوز هذا العنف السياسي الداخلي محلّيا، أنواع الإنفلات الأمنية أو حدوث حالات التمرّدات الشعبية أو المسيرات الإحتجاجية أو العنف الحضري أو الإحتقان الشعبي جرّاء الإنسدادات السياسية، ممّا قد تتأزّم الأمور إلى حدوث التطرّف أو الإرهاب.

- **النوع الثاني**، من العنف السياسي هو عنف الصراعات الخارجية، يتمحور هذا الصنف حول مظاهر "الصراعات الخارجية" على واقع:
  - ⌧ الصراع على المستوى الإقليمي.
  - ⌧ الصراع على المستوى الدولي.

وينقسم عنف الصراعات الخارجية بدوره الي عدّة أنواع متمايزة هي:

✧ **العنف السياسي المباشر:**

العنف السياسي المباشر، هو العنف الذّي أطلق عليه الباحث "**محمد صابر بلال**"(**1990، ص ص 126.114**) وصف "**العنف المدمّر**" الذّي يراد من ورائه تحقيق المصلحة أو المنفعة أو القيمة أو فرض القيادة أو الزعامة المتغطرسة للدول المهيمنة، يتأتّى ذلك عن طريق فرض الإرادة المباشرة أو إلغاء الخصوم أو تصفيتهم بأساليب السيف، النّار، المواجهة المباشرة، التقتيل، الإبادة والتدمير الشامل.

✧ **العنف السياسي غير المباشر:**

العنف السياسي غير المباشر، هو العنف الذّي يقابل الحالات المفروضة في الواقع السياسي المتمحورة حول استخدام القوّة الناعمة أو القوّة المبنية على القوانين الدولية التّي تسعى من خلالها قوى العالم إلغاء دور الخصم لا تصفيته جسديا.

يتمّ ذلك بطبيعة الحال، عن طريق قالب الصراع الإنساني المتمثّل في حروب الأفكار _الأيديولوجيات_ أو كما قال "**جوليان فروند**" صراع النزاعات الناجمة بسبب اختلاف المصالح اختلاف القيم المجتمعية، لتفرض الهيمنة أو التدخّل الأجنبي أو فرض قيود التبعية الإقتصادية أو

حصار الجوع أو مضامين الإنقلابات العسكرية أو الحدّ من التسلّح أو التمركز حول السيادة الدولية أو القوّة العالمية أو كما قال ذلك "**بيير غالو**"**(محمد صابر بلال، ص 114)**.

✧ العنف الإمبريالي:

يعدّ العنف الإمبريالي من أنواع العنوف المستمرة قديما وحديثا، ليقوم بدوره على مصالح الدول العظمى ذات القوّة الكونية أو الإمتداد الإستعماري الذّي يسعى في الوقت الرّاهن، مواصلة توسّعه العالمي والتفرّد بقيادة أسس النظام العالمي الجديد، تحت سياق مشاريع العالمية سابقا أو العولمة حاليا بدون أيّة مقاومة.

ففي التاريخ الإمبريالي أيضا، يمكننا تمييز نموذجين من التطويع هما:

- **النموذج الأوّل** يسمّى "**التطويع بالعنف**".
- **النّموذج الثّاني** يطلق عليه اسم "**التطويع بالثقافة**" أو "**التطويع بالحضارة**".

بناء على ذلك، يجري تطويع أو تثقيف سكّان أيِّ مستعمَرة إمّا بالقوّة أو باستخدام الثقافة، هذا ما دعّمه "**بارثا شاترجي**" في استنتجاته حول تاريخ الإمبراطوريّات الحديثة وبروزها إلى حدّ كبير حول دمج النّموذجين مع بعضهما البعض.

أي لكي تسهل بذلك عمليات التطويع أو التبعية **(حسن أحمد، سالم جورج، موقع الأداب الإلكتروني، 2020)**.

لذلك، تتأتّى ردود الأفعال بمجابهة العنف الإمبرياليّ وإبطال مفاعيله بالعنف المضادّ، أي بالعنف الثوريّ **(نايف سلوم: الحوار المتمدّن، 2020)**.

✧ العنف الطائفي:

جاء في الكتب والمقالات الغربية التّي تحدّثت عن الصراع الإيديولوجي في الجزائر، منها كتاب الحرب الأهلية في الجزائر بين عام **1990-1998** للباحث "**لويس مارتينيز**"**(2000، ص 46)** حيث تحدّث فيه عن مظاهر العنف المتوخّاة من الصّراعات الدينية أو الطائفية أو الإثنية أو الإيديولوجية أو ما سمّاها" **فيليب فاريقاز**" بحرب الصّراعات القيمية أو الفكرية التّي أعطى لها مكانة في أحداث

العنف في المجتمعات، إضافة طبعا للعوامل المجتمعية الأخرى كالإنفجارات السّكانية أو الفقر أو عدم المساواة أو غياب العدالة الإجتماعية.

✧ العنف التحرّري:

يرتبط العنف التحرّري بالعنف الثوري الذّي يرتكز على عمليات التحرّر من نفوذ الإستعمار وسطوته، إذ يكتسب العنف الممارس لهذه الغاية سمات كافّة أعمال التحرّر الوطني أو الكفاح المسلّح المشروع، لتكرّس أساليبه العنيفة على أفراد العدو أو فئات الحكم العنصري بشرط أن توجّه قوّته أساسا إلى ممثّلي السلط القاهرة وإلى رموزها، لا توجّه ضدّ المدنيين أو الأطراف الحيادية من قريب أو من بعيد **(تماضر محمد حسون، ص ص 150.139)**.

كما ويعدّ العنف التحرّري أيضا، شكلا من أشكال العنف الثوري المشروع الذّي تحدّث عنه "**فرانس فانون**" حين قال: ".... بالعنف الاستعماريّ نُسْتَعْبَد، وبالعنف الثوريّ نَتَحَرَّر **(نايف سلوم، الحوار المتمدّن، 2020)**

✧ العنف الأمني:

العنف الأمني، هو العنف المرتبط بعمل الأجهزة الأمنية أو الشرطية، حيث لا يفوتنا في هذا المقام أن نُفَرِّق بين عنف المجرمين وبين عنف رجالات الأجهزة الشرطية، إذ لا يستوي على الإطلاق عنف رجل الشرطة وعنف المجرم.

فالمجرم في عُنْفِهِ، إنّما يدافع عن منافعه أو أفعاله بأكثر من طريقة، حيث يكرّس أفعاله المنحرفة في سياقات خارجة عن القانون، لذلك لا يراعي المجرم عندما يلجأ إلى العنف أيّة مشاعر أو أحاسيس.

حيث تحتمل قساوة المجرمين وعنفهم في كثير من الحالات من أنواع الأمراض النّفسية أو الباثولوجيا الإجتماعية.

بينما قد يلجأ رجل الشرطة على سبيل المثال، إلى العنف لضرورات أمنية، مع هذا قد نجد حالات غير مبرّرة للعنف الشُرَطِي، فغالبا هذا العنف تجده في النّظم المتخلّفة أو النّظم الديكتاتورية أو النّظم البوليسية.

✧ **العنف الإرهابي:**

يعدّ الإرهاب عملا من أعمال العنف التّعسّي ضد الأرواح، الأموال، الممتلكات العامّة أو الخاصّة أو مخالفة القوانين المحلّية أو الدولية، ليترك بذلك الأثر السلبي **(عمراوي غرابة زكيّة، 2014، ص ص 147.123).**

كما وتعمل أساليبه وفق أفعال التهديد والأعمال الإرهابية العنيفة مثل أعمال "خطف الطائرات" "احتجاز الرهائن"، "زرع المتفجّرات"، "قتل الأبرياء" و"أنواع الإغتيالات"، دون صرف النّظر عمّا وراءها من دوافع.

ويتأتّى عنف الإرهاب عند "**تماضر محمد حسون**" بحسب أهدافه، دوافعه، أساليبه وأشكاله التّي تتّخذ من ميكانيزمات العنف ذرائع ظاهرة أو خفيّة عن مشروعيته من عدمها **(2010، ص ص 150.139).**

كما وتسبّب جرائم عنف الإرهاب في المجتمعات عدّة مخلّفات، نذكر أبرزها في النقاط التّالية:

- الإساءة لسمعة الدولة في الخارج، بالتّالي التأثير على المشروعات التنموية، الأمنية والإستثمارية مع دول الشراكة أو على مستوى الدبلوماسيات الخارجية **(عصمت العدلي، ص 35).**
- تضييق الخناقات على أفراد المجتمع، مثل ذلك حصل في الجزائر ابّان العشرية السوداء وتضرر الملايين من أفراد الشعب الجزائري.
- تنامي أنواع الإنقسامات الاجتماعية، السياسية، الإيديولوجية بالمجتمعات المتضرّرة من الإرهاب.
- تضرّر أجيال بحالها محلّيا ودوليا بسبب القواعد الأمنية المطبّقة عالميا تحت شعار الحرب على الارهاب.

وممّا سبق، تجدر الإشارة في دراستنا التنويه لأنواع العنف الإرهابي التّي سندرج في تفصيلها تباعا كما يلي:

أ-الإرهاب العشوائي:

الإرهاب العشوائي، هو الصنف الذّي يتّخذ في عملياته الإرهابية صورة العنف العشوائي، أي تحت إطار الضبابية في تحقيق أهدافه السياسية أو الإجتماعية أو الإقتصادية أو الدينية أو الطائفية بالتّالي لا يتماشى مع أطر التنظيم أو القيادة أو الذيوع الإعلامي.

ب-الإرهاب المنظّم:

الإرهاب المنظّم، هو العنف الذّي يأخذ طابع التنظيم من خلال الإستراتيجيات والتموقع المجالي بالتّالي ينظّم جملة من الدوافع أو الأهداف أو القرائن حول مشروعيته وذريعة تأسيسه **(تماضر محمد حسون، ص ص 150.139)** وهو نوعان:

- **النوع الأول**، متمثّل في العنف الإرهابي الداخلي، أي يأخذ طابع المحلّية مثل ما حدث بالجزائر في جماعات: "**الجيا**" و"**الميا**"، ناهيك عن التنظيمات الإرهابية الرّاهنة مثل تنظيم القاعدة، تنظيم داعش وغيرها من الجماعات التّي تتّخذ من الدين ذريعة لعملياتها الدنيئة ضدّ الأبرياء في الوطن العربي أو الإسلامي أو الجماعات التّي تنشط عالميا على أساس مهدّدة للأمن الدولي.
- **النوع الثاني**، يتمثّل في الإرهاب الدولي الخارجي أي يعمل على نطاق دولي أوسع تحت طائل الجريمة العالمية المنظّمة أو الإرهاب الدولي.

كما وتوجد أيضا تصنيفات أخرى للعنف السياسي في مجتمع المدينة لعلّ من أبرزها ما جاء به تصنيف الباحث "**مجدي متولّي**" **(جمال معتوق، 2013، ص 51)** لنستعرضها تباعا كما يلي:

✧ **الثورة الشعبية وغضب الشارع:**

يعدّ مفهوم الثورة من المفاهيم المجرّدة الفضفاضة من حيث الدلالة عند عديد الباحثين في علوم وحقول العلوم الإنسانية، إذ أنّ جلّ التعاريف الشائعة لهذا المصطلح حسب الباحثة "**فتيحة**

تمزارتي" تقرّ بأنّ الثورة عبارة عن حركة قد تكون سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو تجمع بينهم جميعا، حيث ترتبط بثلّة من الأفراد أو الجماعات أو الفئات الذّين يثورون ضدّ وضع معيّن قصد إحداث تغيير أو مطالبة بحقوق ما أو لإبداء رأي معارض لقوانين أو قرارات لا تعجب الفاعلين على هذا الحدث الثوري التغييري **(فتيحة تمزراتي: موقع الإلكتروني الموسوعة السياسية).**

كما ويتّخذ هذا المفهوم أيضا عدّة تمظهرات متنوّعة منها: "الخروج عن النّظم السياسية العامّة للسلطة الحاكمة" أو "التمرّد عليها" أو "العصيان المدني" أو "التأليب على نظام الحكم" أو "اتّباع الفتن السوسيوسياسية" أو "أنواع الحراك الشعبي العنيف" أو "أنواع الإنقلابات" أو "الإنتفاضات الجماهيرية" أو"الإعتصامات" أو المسيرات الشعبية **(فتيحة تمزارتي: موقع الإلكتروني الموسوعة السياسية).**

كما ويرى "**المعهد المصري للدراسات السياسية**"**(2016، ص 03)** أنّ الثورة ناتجة للتطوّرات التاريخية للمجتمعات الإنسانية، تستهدف التغيير الجذري أو العميق في البنى السياسية، الإجتماعية الإقتصادية والثقافية من قبل الثوّار أو فئات الحركات الإجتماعية أو السياسية، لتهدف لاكتشاف المثالب أو الهنات المؤسّساتية التسلّطية الهدّامة، زيادة لبناء علاقات سليمة مكانها أو نشر العدل أو صناعة التقدّمية أو التحديث، فهي بذلك حدّ فاصل بين النظم القديمة والجديدة.

ارتباطا لما ذكر أعلاه، فإنّ محدّدات الثورة بأنواعها هو خروج من وضع إجتماعي متردّي إلى وضع مغاير يناقض الوضع المجتمعي السابق، ناهيك عن الرؤية السياسية للفاعلين لإحداث التغيير السياسي أو استبدال أنظمة حاكمة، يرى في تغييرها للأوضاع المجتمعية العامّة من عدّة مسبّبات نذكرها تباعا كما يلي:

- شعور أفراد المجتمع أنّ النظم السياسية لم تعد تلبّي توقّعاتهم وإحساسهم بالظلم أو الغبن أو القهر المجتمعي من قبل السلط الحاكمة، ناهيك عن تفاقم أنواع الفقر المجتمعي أو التّهميش أو الحرمان أو عدم المساواة **(مقالات بابونج، الموقع الإلكتروني رائج، 2019).**

- إنّ غياب مفاعل التنمية والتخلّف، هما من أبرز العوامل الحاسمة لحدث التغيير في المجتمعات، إذ تصبح الثورات الشعبية واقع لابدّ منه حيث تستمدّ شرعيتها من حيثيات القهر والسخط الملتهِبَيْن في أوساط ونفوس الثوار (**إسماعيل علي سعد، 2004، ص 251**).
- في نفس السياق، يُرَى أنّ للتقهقر التنموي باعا حاسما للتغيير وواقعا للثورة الحتمية، حيث أنّ القهر أو السخط الملتهبان في أي مجال، يمكنهما أن يخلقا ذرائع تغييرية ثورية (**إسماعيل علي سعد، 2004، ص 251**).
- تلاقح الفكر الثوري لذا العديد من الحركات الإجتماعية التّي تعمل على تحقيق صيرورة التّغيير المجتمعي ايديولوجيا أو سياسيا أو اجتماعيا أو اقتصاديا أو أمنيا.
- السعي للوصول إلى دائرة الحكم أو تغيير النظام أو الرغبة في بناء مؤسّسات جديدة.
- أنواع الفشل السياسي أو الإستبداد أو التبعية، من ثمّة تستبدل بأخرى عنها، أي بهدف تحويل حالات الظلم السياسي أو الظلم الإجتماعي أو غياب العدالة أو الحقوق المجتمعية لأفراد وفئات المجتمع إلى صيرورة العدالة وتحقيق المساواة وبوادر الحرّية الجادّة ومبادئ العيش الكريم (**فتيحة تمزارتي: موقع الموسوعة السياسية، 2021**).

كما ويمكن تصنيف الثورات المجتمعية بحسب علاقتها بظاهرة العنف الحضري وارتباطها بعدّة أنساق رئيسية، نحدّدها كما يلي:

١ **أوّلا** في حجم وشدّة وتوهّج نوع الثورة الشعبية ما بين "**ثورات حمراء**"، يرتبط عادة هذا النوع من الثورات بسقوط عدد كبير من الضحايا، قبل النّجاح في تغيير الشأن المجتمعي و**ثورات البيضاء**" تستند على تغيير الأنظمة دون الحاجة لسفك الدماء، مثل الثورات التّي حدثت في بعض دول أوروبا كالبرتغال عام **1974**، أوكرانيا عام **2004** (**مقالات بابونج، الموقع الإلكتروني رائج، 2019**).

٢ **ثانيا** تحدّد بالعودة إلى الفكر الأيديولوجي التّي تتبنّاه جماعات التغيير المجتمعي بشقيها السلمي أو العنيف.

ومنه، نصنّف الثورات الشعبية بحسب علاقتها مع العنف الحضري تواليا كما يلي:

✧ الثورة الشعبية والحركات الإجتماعية:

رأى كلّ من "**لورانز فون شتاين**" و"**رودولف هيبرل**" الثورات الشعبية بأنّها: "...محاولات الحركات الإجتماعية لاكتساب القوّة الإقتصادية أو السياسية" التّي تتضمّن جماعات الكادحين، البروليتاريا التنظيمات السوسيوثقافية، الطلّاب، النحل الدينية أو الإيديولوجية...إلخ، على أن تكون الغاية الإجتماعية الأساسية لهؤلاء، إحداث تغييرات راديكالية في النظام الإجتماعي العام، بخاصّة في مجالات توزيع الثورة، علاقات العمل، العدالة الإجتماعية وترسيخ المساواة **(وفاء داود: موقع الحوار المتمدّن، 2013)**.

وتتأتّى آليات هذه الحركات المطالبة بالتغيير الإجتماعي الشامل وفق عدّة خصائص نسقية وسمات حركية حدّدها "**بول ويلكنسون**" **Paul Wilkinson** في النقاط التّالية:

- أنّها حركات اجتماعية جمعية مقصودة لإحداث تغيير في أي اتّجاه وبأيّة وسيلة.
- قد تتلاقح وميكانزماتها العملية مع العديد من أنواع العنف المجتمعي مثل: "العنف السياسي" "العنف الإيديولوجي"، "العنف الرمزي"، "العنف المادّي"، "العنف المناطقي"، "العنف الحضري"...إلخ.
- لا تستبعد الحركات الإجتماعية انتهاج العنف أو الممارسات العنيفة غير القانونية.
- الإستناد إلى الثورات الشعبية بهدف التّغيير وبناء المجتمع.
- الإلتزام بالتغيير، يرتكز على الإرادة الواعية أو الالتزام المعياري بأهداف وايديولوجيات الحركة وأن تتضمّن حدّا أدنى من التنظيم **(ك. الأحمر،2020)**
- للحركات الإجتماعية وظائف جمّة، حدّد بعضها عالم الإجتماع "**جي جيروشيه**" وهي:

  - ◊ بعث الوساطة الشعبية واستقطاب المتعاطفين.
  - ◊ تعرية الأبنية البالية والحقائق الإجتماعية.
  - ◊ توضيح الأهداف وإحياء الضمير الجمعي.
  - ◊ الضغط على عمل الجماعة المهيمنة.

- توظيف الإعلام البديل كوسائل داعمة للثورة الشعبية، بهدف التّعبير وتعزيز التعبئة والحشد والتنظيم، ناهيك عن الشعارات والشفرات السلمية وغير السلمية **(وفاء داود: موقع الحوار المتمدّن، 2013)**.

✧ **التمرّد:**

يعرف التمرّد كمصطلح سياسي اجتماعي، على أساس قيام مجموعة من الأشخاص بالتسلّح لمواجهة أجهزة نظم الدول محلّيا عسكريا وأمنيا.

غالبا ما يؤدّي التمرّد إلى حالة من الإضطراب المجتمعي وفقدان الأمن، فالأمر قد يرفضه الشعب حفاظا على السلم الإجتماعي **(مقالات بابونج، الموقع الإلكتروني رائج، 2019)**.

غالبا ما يبدأ التمرّد بأنواع المعارضة السياسية أو العداء للنظام السياسي، من ثمّة تأخذ المعارضة منحى استخدام القوة ضد الأفراد والممتلكات العامّة.

فمن بوادر واقع التمرّد الأولى نجد:

- ✓ الإضرابات الإعتصامات، المظاهرات.
- ✓ التذمّر، العصيان ووصولا إلى التمرّد.
- ✓ الثورة الشعبية وحتّى إلى انتهاج سلوكيات الإغتيالات السياسية **(باديس بوشحمة، 2018، ص ص 50.41)**.

✧ **العصيان المدني:**

يعدّ مفهوم العصيان المدني من المصطلحات السياسية والإجتماعية المركبّة، فالمفهوم مكوّن من كلمة عصيان أي الرفض المجتمعي لطاعة القوانين ومن كلمة مدني التّي تعني الحكم في إطار المدنية والديمقراطية البعيدة عن حكم العسكر أو الحكم الشمولي.

وللعصيان المدني ثلاثة معان:

✧ **المعنى الأوّل**، وَسَمَهُ "**المهاتما غاندي**" بحتمية وضرورة رفض طاعة القوانين الظالمة بكلّ خصائص التمدّن مع كياسة التّعامل مع الخصم أو الإستعداد للتحاور معه.

✧ **المعنى الثاني**، يتمثّل في التمييز بين مفهومي العسكري والمدني، ممّا يعني أنّ العصيان بالضرورة غير عسكري، غير مسلّح وغير عنيف.

✧ **المعنى الثالث**، يقترن بمفهوم المواطنة التّي ترتبط ماهيتها بحالة رفض القوانين أو التشريعات الجائرة أو غير المتوافقة مع أفراد وجماعات المجتمع الواحد.

كما وقد ذهب الرئيس التونسي السابق "**منصف المرزوقي**" **(موقع الجزيرة، 2008)** إلى القول بأنّ العصيان المدني حسب الفرد أو المواطن موقف مبني على جملة من القيم أساسها رفض الظلم، أمّا على الصعيد الجماعي يصبّ في الحراك السياسي الذّي يوسم بالوقوف الثابت المنظّم والعلني المتواصل في وجه كلّ القوانين المضادة للحقوق الشرعية، لتتمثّل مظاهره في جميع القضايا والأحداث المؤسّساتية سياسيا إجتماعيا، إقتصاديا، ثقافيا، إيديولوجيا وإيكولوجيا.

✧ **الإنقلابات السياسية:**

جاء في مقال الباحث "**شعبان الطاهر الأسود**" **حول قضايا العنف السياسي والثورة** أنّ مفهوم الإنقلاب **Le coup d'Etat** من المفاهيم السياسية الذّي يدلّ على حركة سوسيوسياسية، تتمّ هذه الحركة على حدث انتقال السلطة من يد فئة قليلة إلى فئة قليلة أخرى تنتمي إلى نفس الفئة الأولى التّي كانت تسيطر على الحكم أو على الأقلّ تشبهها **(2003، ص ص 64)**.

حيث يكون استخدام وسائل العنف الرسمية دون إحداث تغيير في وضع القوّة السياسية في المجتمع أو في توزيع عوائد النظام السياسي، أي أنّه تغيير في أوجه حال الحكم دون تغيير في أحوال المحكومين.

كما يعدّ الإنقلاب أيضا حسب الباحث "شعبان الطاهر الأسود"، من أنواع التمرّد، غالبا ما يكون الإنقلاب باستيلاء العسكر على السلطة الشرعية بواسطة القوة المسلّحة وتغيير نظام الحكم بالقوّة دون الرجوع لأطراف أخرى في المجتمع.

✧ **الحرب الاهلية:**

يعدّ مفهوم الحرب الأهلية **Civil war** من أنواع النّزاعات التّي تحدث بين أكثر من طرف داخل حدود أيّ مجتمع معيّن، لتختلف أشكال هذه الحرب تِبَعًا لدوافعها، فهناك من يسعى فيها إلى الحصول على الإستقلال أو الحكم الذاتي، ليصنّف هذا النوع من الحروب تحت خانة الصّراعات

الثورية، فهناك من يهدف فيها إلى فرض الحكم أو السيطرة على الحكومة المركزية لدولة معيّنة وتسمّى بالحروب الأهلية العرقية.

وأيًّا كانت أهدافها، فإنّها غالبا ما تضمّ مجموعة من العناصر أو الأثار المختلفة حدّدتها الباحثة "**غادة الحلايقة**" في القرائن التّالية:

- تختلف حيثيات الحرب الأهلية تماما عن تلك الحروب التي تنشأ بين دولة ودولة أخرى.
- يؤثّر هذا النوع من الحروب بصورة سلبية للغاية على معدّل الناتج المحلّي الإجمالي ويؤدّي إلى انخفاضه بشكل كبير **(الموقع العربي: موضوع، 2018)**.
- ناهيك، إلى دورها الكبير في تراجع عملية الإستثمارات وتعطيل الأنشطة التجارية **(الموقع العربي: موضوع، 2018)**.
- تزيد من معدّلات البطالة، كما تزيد من حدّة المشكلات الإجتماعية الناتجة عن ذلك.
- لتجدر الإشارة هنا أيضا، أنّ الآثار السلبية السالفة لا تقتصر فقط على داخل حدود الدولة التّي تشهد هذا النوع من الحروب، بل تمتدّ لتصل كافة الدول المجاورة لها على كافّة الأصعدة.

✧ الحراك الشعبي اللّاعنفي:

يعتبر مفهوم الحراك الشعبي اللّاعنفي من أبرز عوامل التغيير المجتمعي، حيث يعدّ من المداخل الرئيسية للحركات الإجتماعية التّي تحاول الإنتقال بأوضاع المجتمع من الوضعيات السلبية إلى برّ الأمان على جميع الأصعدة البنائية أو المستويات المؤسّساتية، فقد تعدّدت أنواع الحراكات في المجتمعات الإنسانية بداية من الحراك المهني، فالإجتماعي ثمّ السياسي، هذا الأخير يرتبط بحيثيات الأجواء السياسية المشحونة في أيّ مجتمع.

ضمن هذا السياق، فإنّ خير مثال عن الحراك الشعبي نعمد في دراستنا نموذج الحراك الشعبي الجزائري، فقد شهدت الجزائر حراكا جماهيريا حاشدا، أخلط كلّ توقّعات الساحة السياسية من كلّ الأصعدة والمستويات، هذا تزامنا مع أحداث التحضيرات للانتخابات الرئاسية لسنة **2019** وضبابية العهدة الخامسة.

حيث إحتضنت قبل ذلك شوارع المدن الجزائرية في كلّ مناطق وربوع التراب الوطني حالات الإحتقان الإجتماعي للعديد من الفئات والشرائح الاجتماعية التّي باتت مجتمعة على رفض الواقع الرّاهن اجتماعيا، سياسيا، اقتصاديا وأمنيا.

الوضع السالف، جعل أوراق اللّعبة السياسية في متاهة التخبّط المؤسساتي وقلب طاولة الفاعلين السياسيين من رجالات الموالاة أو المعارضة ضمن المعترك الحياة السياسية الوطنية التّي عرفت حالات التشنّج، الفوضى والعبثية للحفاظ على الأوضاع السائدة في البلاد.

ومنه، احتدم الصّراع على مستوى هرم السلطة بين جلّ العصب أو الأقطاب المحرّكة للمشهد السياسي العام الذّي أضحى بحسب المتتّبعين للشأن الإجتماعي المحلّي أكثر قتامة وأشدّ ترهّلا من ذي قبل.

في ظل العتمة أو التضييق اللامتناهِيَيْن في الساحة الإعلامية وغياب منابر حرية التّعبير للفئات الهشّة والشرائح الإجتماعية الهامشية من المجتمع، دعت الحاجة لهؤلاء إلى انتهاج أحداث التظاهر والإحتجاج الإجتماعي السلمي بمظاهرات علنية في كل ربوع القطر الجزائري وبطرق حضرية مشروعة، من خلالها عبّروا عن رفضهم لواقع الحال.

على كلّ، طبع الحراك الجزائري أبعادا متعدّدة في الأوساط الإجتماعية، لاسيما في الأوساط الفئات الهامشية المرتبط مصائرها بحبّ الجزائر والتّي استبعدت من قبل السياسات السالفة.

هذا ما أفضى بهم لرفض الواقع والتذمّر من وضعيات الإقصاء، التّهميش والإبعاد من البناء العام للمجتمع ومطالبتهم بالقضاء على كافة الظلم المجتمعي، بالإضافة إلى التعبأة الفعلية ضدّ جميع أشكال وأصناف العنف السياسي الممارس ضدّهم.

من ثمّة، عبّرت شريحة من الشعب الجزائري على سبيل المثال عن قطيعتهم مع سياسات التخويف أو التخوين أو الترهيب من المستقبل، معلنين عن مدى تعلقّهم ووعيهم بالشأن العام.

هذا وقد أحاك نزولهم ميدانيا بشعارات ورسائل إيحائية وعلنية موجّهة للسلطة الحاكمة في البلاد.

هذه الرسائل أخذت بعدا حضاريا بحسب جلّ المتتبّعين وابتعادهم عن تجليّات العنف الحضري والتطرّف، هذا ما أعقده الكثيرون للنقلة النوعية للشعب في المجتمع الجزائري.

وممّا سلف، فقد حمل الحراك الإجتماعي الجزائري قبل حدوثه عدّة أشكال تعبيرية نذكر أبرزها في السياقات التّالي:

✧ **الأغنية الشبابية الرياضية:**

على كلّ وانطلاقا من متابعتنا للحراك الشعبي، ظهر جليّا بروز عدّة شعارات وخطابات سياسية إجتماعية، اقتصادية وثقافية استمدّت أغلبها في أوّل الأمر من الأغاني والأهازيج الرياضية التّي رُدِّدَت من قبل الأنصار والروابط الشبابية للفرق والنوادي الجزائرية.

هذه المقطوعات بحسب الكثير من المختصين في الشأن السياسي الرياضي والإعلامي، لها الأثر البالغ في التّعبير عن الشؤون والقضايا الإجتماعية والسياسية الحاصلة في البلاد، لتحمل في طيّاتها مضامينا لحياة الشارع الهامشي لشرائح المجتمع العميق، الذّي دائما ما فتئ وحاول التّعبير عن نقد واقع الحال ونبذ التوزيعات غير العادلة للثروات الوطنية وسياسة نهب المال العام وغياب العدالة الإجتماعية وتفشّي الجهوية والطبقية في المجتمع.

✧ **الكتابات الهامشية أو الجداريات:**

تعدّ الكتابات الجدارية "**Graffito, Graffiti, Graffits**" من أشكال الإعلام غير الرسمي أو الإعلام الموازي أو الإعلام الهامشي الذّي تتراوح مواضيعه ما بين التأييد أو الرفض المجتمعي لمضامين الإقصاء أو التّهميش أو الحقرة أو التمييز أو العنف البنيوي **(القاموس الفرنسي لاروس، 1986، ص 468)**.

ناهيك، عن كونها متنفّسا سيكولوجيا تحمل شعارات المطالب الحياتية العفوية الشكل أو المضمون والتّي تواكب محاولات التغيير المجتمعي **(محمد كريم، 2013، ص 16)**

زد على ذلك، ترتبط بواقع مجتمع المدينة، فالمساحة التّي يصبح فيها الممنوع مباحا وخال من الرقابة، تحرّر غالبا بخطّ اليد على جدران المدينة، ما بين الجمالية الفنّية والإساءة القيمية

لفضاءات المدينة، بالإضافة عن كونها من أشكال العنف الرمزي الناتج عن تحوّلات العنف المؤسّساتي في المجتمع.

وترجع أسباب تجلّيات الكتابات الجدارية والحائطية في مجتمعات المدن الجزائرية حسب الباحث "**محمد كريم**"**(2013، ص 16)** إلى الدلائل التّالية:

- التحوّلات العميقة في الإقتصاد الوطني وتحوّله من الإقتصاد الريعي الإشتراكي إلى الإقتصاد الليبيرالي الحر.
- إتّساع الوعاء الحضري للمدن وظهور تحوّلات سياسية، اجتماعية وثقافية عميقة.
- تقلّص فرص العمل بالنسبة لشرائح الشباب الجزائري.
- تراجع الأدوار التقليدية للأسر الجزائرية في ظلّ العولمة.
- تراجع أدوار النخب والنّماذج والأعلام في المجتمع.
- زيادة لذلك، لتماهي مخلّفات العنف البنيوي في مؤسّسات المجتمع.

✧ **المظاهرات والإضطرابات وأحداث الشغب:**

يمثّل هذا النوع من أشكال العنف الحضري الذّي يتلاقح مع العنف السياسي المنظّم والمتمثّل في المظاهرات والشغب الجماهيري إلّا أنّ الفرق بين الإثْنَيْن حسب الباحث "**جمال معتوق**"**(2013، ص 148)** يرجع لمسألة التنظيم:

٢ **الأوّل**، يكون مسيطرا ومؤطّرا من طرف جماعة ما رسمية مثل: "حزب سياسي معارض" أو "جماعة إثنية" أو "طائفية" أو "فئات إجتماعية هامشية" أو "جماهير رياضية" ...إلخ.

٢ **الثّاني**، يرتبط بالعنف السياسي غير المنظّم فهو من أنواع العنف "التلقائي العفوي".

بيد أنّهما يشتركان مع بعضهما في سمة الجماعية في أحداث المظاهرات والإضطرابات المجتمعية وأحداث الشغب.

✧ **المظاهرات والإضرابات العمّالية:**

تعتبر المظاهرات العمومية من أميز الوسائل القانونية المخوّلة للجماعات الضاغطة، على رأسها جمعيات المجتمع المدني، الأحزاب السياسية، الحركات العمّالية والنّقابات...إلخ.

فهي في الغالب تتمظهر في مجتمعات المدن، عن طريق المواكب الفئوية والتجمهر غالبا في أوساط الطرق العمومية بالمدينة، من ثمّة الإستعمال غير العادي للطريق العمومي والمساس بحرّية تنقّل الأفراد.

ضمن هذا الإطار، عمد "**المشرّع الجزائري**" إلى وضع قوانين وتشريعات تنظّم حيثيات التظاهر حيث ترجع المسؤولية في حالة حدوث أعمال العنف، حالات الشغب، عرقلة نظام المدينة وإحداث الضرر للأشخاص أو الممتلكات.

من ثمّة يتمّ معاقبة المشاغبين غير الحضريين بقدر النسب التّي تحدّدها الجهات القضائية المختصّة والمخوّلة لتطبيق القانون المدني العام في المجتمع (**رابحي أحسن، 2013، ص ص 168.167**).

أمّا فيما يخص عنصر الإضرابات العمّالية، فقد عمل "**المشرّع الجزائري**" أيضا على سبيل الذكر في دستور **1989** إعطاء الفئات العمّالية الحقّ في التنظيم النقابي الذّي لا يقتصر على جماعات العمال والأجراء فحسب، بل ويشمل أيضا المواطنين ذوي المهن الحرّة وغيرهم.

لكن الأمر هنا، لا يتوقّف عند هذا السياق وفقط، إذ يلاحظ تجلّيات العنف المضاد والتقليل من هامش الحركات النقابية بالتحرّشات القضائية أو سجن رموزها وغلق المقرّات والمتابعات الأمنية.

تبعا لأعلاه، حدّد الباحث "**نور الدين بكّيس**" (**2018، ص 198**) جملة من التدابير المعرقلة لمظاهر الإحتجاجات العمّالية والمطالب الفئوية في المجتمع الجزائري، لعلّ من أبرزها ما سيأتي من المزالق والمثالب:

- المعالجة الأمنية بين القمع أو الإختراق أو المساومة.
- استهداف تعطيل آليات الفعل النقابي الإحتجاجي.

- توظيف مداخيل الإقتصاد الريعي لإحتواء المطالب الفئوية.
- العمل على إحتواء المطالب الإحتجاجية عن طريق إضفاء الشرعية على الأبعاد السوسيو إقتصادية للمطالب المجتمعية.

✧ حضور العنف في الفعل الإحتجاجي:

يشكّل حضور العنف في المجتمعات المتخلّفة محورا رئيسيا لفهم شلل العمليات التنموية أو فشل التسيير أو التخطيط أو الإستشراف لواقع النموّ الإستراتيجي الرائد والفعّال، ففي الجزائر مثلا جرى الحديث عن أزيد من **10000** حركة إحتجاجية سنويا في المجتمع.

لتعلن الحركات السالفة عن مظاهر وتجلّيات:

- ✓ أنواع الإحتجاج والتذمّر المجتمَعِيَيْن بمجتمعات المدن.
- ✓ أساليب الشغب وقطع الطرقات العامّة.
- ✓ الإعتداء على بعض المقرّات الرسمية.
- ✓ حالات العنف في الملاعب والأروقة والأسواق التجارية محلّيا ووطنيا.

ومن خلال الجدول التّالي نستعرض أبرز الحالات العنيفة في المجتمع الجزائري:

أشكال الإحتجاج	ت	ن %
محاولات الإنتحار	216	%7
تجمّع واعتصام متواصل ووقفات إحتجاجية	1220	%39.4
قطع الطريق وغلق المقرّات: اقتحامها وتخريبها	572	%18.5
مسيرات ومظاهرات شعبية	98	%3.2
عمليات تخريبية ومواجهات مع الأمن	470	%15.2
إضرابات عن العمل	156	%5.3
مقاطعة الطلّاب لمقاعد الدّراسة	357	%11.5
المجموع	3098	%100

الجدول رقم (01) يمثّل: الأشكال التعبيرية للحركات الإجتماعية في الجزائر، اعتمادا على مصادر الباحث "نور الدين بكّيس"(2018، ص 156).

انطلاقا من الإحصائيات المذكورة أعلاه، لاحظ الباحث "**نور الدين بكّيس**" حضور العنف البارز في مختلف أشكال الإحتجاج، هذا ما أقرّه لوجود مشكلات إجتماعية صرفه، تقترن أساسا بالحجم الكبير من العنف في مطالب الحراكات الإحتجاجية.

كما وقد أرجع "**بكّيس**" تجلّيات ظاهرة العنف في الحركات الإجتماعية في المجتمع الجزائري إلى المخلّفات المتواترة التّالية:

- وجود أعباء التراكمات التاريخية للفترة الإستعمارية الفرنسية وانعكاسات الماضي بكلّ تناقضاته الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، الثقافية والإيديولوجية.
- وجود العلاقات التسلّطية التّي تفرضها المنظومة المركزية أو السلطوية في المجتمع والقائمة على ثقافة العنف المتعسكر.
- حدوث أنواع التفكيك الدرامي في المجتمع الذّي حصل للبنى الإجتماعية قديما وحديثا.
- ارتباط جزء من المجتمع الجزائري بالموروث الثقافي الراديكالي القائم على التّهميش والإقصاء وتواري ثقافة السلمية عند بعض الفئات الإجتماعية للتّعبير عن طرق الإحتجاج **(نور الدين بكيس، 2018، ص ص 156.155)**

✧ **التعبئة الجماهيرية والممارسة العُنْفِيَة:**

تشير أدبيات التنمية والتحديث إلى عدّة أدوات للتعبئة الجماهيرية أهمّها القيادة السياسية والمؤسّسات المجتمعية انطلاقا، من "العمل الجمعوي"، "الأحزاب"، "جماعات الضغط"، "جماعات المصالح"، "وسائل الإعلام"، "الجماعات الهامشية"...إلخ.

غالبا ما تتجلّى حيثيات التعبئة الاجتماعية، في حالة عجز السلط في توفير فرص العمل أو كرامة العيش بالنسبة لمواطنيهم.

ناهيك، عن عجزهم لإحداث الطفرات التنموية للأفراد والجماعات الذّين يعانون الفقر المدقع أو الإغتراب الإجتماعي أو التّهميش عن العملية الإنتاجية، فإنّ ذلك يؤدّي إلى زيادة إحباطهم.

من ثمّة، يصبحون أكثر استعداد للإنخراط في أعمال الإحتجاج أو العنف المضاد للسلطة.

هذا وقد خلصت العديد من الدّراسات السابقة، إلى وجود علاقة طردية موجبة بين التعبئة الإجتماعية والعنف، فحسب دراسة "**دوفال**" و"**ولفلينغ**" **Duval & Welfling** التّي أجريت على **28** دولة إفريقية خلصت، إلى أنّ المستويات العالية من التعبئة أدّت إلى معدّلات عالية من العنف السياسي في حالة ضعف مؤسّسات الدولة (**علي سموك، 2006، ص 238**).

ملاحظة هامّة:

من خلال ما تمّ عرضه آنفا، حول حيثيات ومضامين الحراك الشعبي الجزائري بداية من يوم 22 فيفري 2019، فالحراك في بادئ الأمر كان:

- ✓ جليّ في تذمّر وغضب غالبية الشعب الجزائري من الحياة المجتمعية سياسيا، اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا.
- ✓ ليتحوّل الحراك الجزائري مع مرور الأيّام، الأسابيع والشهور من الهامشية المؤسّساتية إلى الفراغ السياسي.
- ✓ ووقوع أفراد وجماعات مجتمع الهامش ما بين الفجوة السياسية وصراع الأيديولوجيات والأجنحة سياسيا وفكريا وحتّى دوليا.

المقاطعة السياسية:

يشير مفهوم المقاطعة المؤسّساتية إلى أنواع التّعبير أو القطيعة مع مضمون وواقع الأوضاع السياسية ورفض سياسات التسيير أو الإخفاق في سبل التنمية والحكم الراشد، من ثمّة يؤسّس أفراد القطيعة السياسية رؤيتهم ووجهات نظرهم لحدث المقاطعة السياسية، هذا وقد تحتمل هذه الأخيرة في شكلها المجتمعي موقفين أساسيين:

- **الموقف الأوّل**، يتعلّق بمدى مستويات النخب الملتزمة بقضايا المجتمع أو الطلائع الحزبية الجادّة أو أصحاب الوعي السياسي من أفراد وفئات المجتمع.
- **الموقف الثّاني**، يرتبط بأفراد الهامشية المجتمعية ورفضهم للأوضاع السائدة عموما، يعدّ هذا الإطار من أنواع "الإستقالة السياسية"، كما وقد يحتمل وجود أفراد غير معنيون بتاتا بالأوضاع السياسية نتيجة انعدام الوعي المجتمعي وقتامة الحياة الإجتماعية.

وممّا سلف، سعت دراستنا إلى تحديد أكبر عدد ممكن من مواصفات العنف الحضري في البيئة السياسية بمجتمعات المدن والتّي تشاكلت في الصور التّالية:

- يتميّز بالإيثارية فجماعات العنف السياسي تمارس عنفها سعيا إلى تحقيق هدف يتجاوز بالضرورة المصالح المادّية المباشرة.
- يتميّز العنف السياسي بالإعلانية، فأطرافه يسارعون في الإعلان عن أنفسهم ومسؤوليتهم عن أفعالهم.
- عادة ما يحدث، بدافع الإختلال والتناقض في هياكل النظم السياسية أو الهياكل الإجتماعية أو الثقافية، كأن يغيب التضامن داخل المجتمع أو أن تسعى بعض الجماعات للإنفصال عن الدولة أو أن تغيّب العدالة الإجتماعية.
- أو أن تحرم قِوَى معيّنة في المجتمع من بعض الحقوق السياسية أو تُغَيَّب إشباع حاجات أساسية لأفراد المجتمع.

بناء على ما سلف، يأخذنا الحديث للقول بأنّ للعنف السياسي من أقرب المفاهيم المتلاقحة مع مفهوم العنف الحضري في الأشكال أو الأبعاد أو المستويات، كما يتلاقحان أيضا مع بعضهما البعض في الممارسات والميكانيزمات التّي تستخدم القوّة أو تهدّد بها بطرق منظّمة مفتعلة أو بطرق العفوية أو العشوائية محلّيا، قطريا وعالميا.

خامسا-خصائص ظاهرة العنف الحضري:

يعدّ العنف الحضري كما ذكرنا سلفا، من مظاهر التوحّش واللّاحضرية التّي تواكب الحياة الإجتماعية في مجتمع المدينة، كونه يتّصف بعدّة خصائص، ترتبط أساسا بحيثيات تمايز المجال المادّي أو البيئي للمدن عموما من جهة ومن حيث المجال السوسيوثقافي للأفراد والجماعات المكوّنة للفضاء الحضري من جهة أخرى.

وعليه فإنّ خصائص العنف الحضري تتجلّى بحسب التعاقب الزمني في الدّراسات الأكاديمية وعلاقتها بالقرائن التّالية:

- العنف الحضري ظاهرة إنسانية ذات الطابع التاريخي المتواتر واعتباره إحدى أتراس التفاعلات والصّراعات الحضرية.
- ترتبط ظاهرة العنف الحضري بواقع حياة الأفراد أو الجماعات في إطار مفهوم البيئة الإجتماعية الحضرية وازدواجية فضاءات المدينة بين ثلاثية الإندماج مع الأوضاع السائدة التعايش السلمي والعنف المجتمعي.
- لظاهرة العنف الحضري خاصّية الإنتشار بهوامش المدن وضواحيها، أي أنّ جلّ معدّلات العنف، الجريمة وانعدام الأمن، تتشكّل من الأوضاع الكارثية في البيئة المتخلّفة **(بونيللي لورانث، 2001، ص ص103.95)**.
- تختلف تجلّيات ومعدّلات العنف الحضري في مجتمع المدينة، مقارنة عن مظاهر حدوث ومعدّلات العنف في البيئات الريفية.
- تدرس ظاهرة العنف الحضري في العلوم الإنسانية من نواحي الدّراسات النظرية والإمبريقية والتاريخية والأنثروبولوجية وفي الدّراسات والبحوث ذات طابع المقارنة والمقابلة حيث ينقسم محور العنف الحضري في الدّراسات الإمبريقية والدّراسات المقارنة إلى إطارين رئيسيين هما:

  - **الإطار الأوّل**، يرتبط بعلاقة العنف الحضري ومفهوم الصراع المجتمعي.
  - **الإطار الثاني**، يرتبط بالعنف الحضري وتشاكلها مع البيئة الحضرية **(آريان جوسان وثيريزا كولوما، 2014، ص ص 14.01)**.

- كما وتتميّز ظاهرة العنف الحضري بالنسبية والتقطّع على مستوى الحدوث والإنتشار من مدينة إلى أخرى ومن مجتمع إلى أخر، كما وتتّسم غالبا بالعشوائية **(الموسوعة الحرّة ويبيكيديا، ترجمة للعنف الحضري، 2020)**.
- تتميّز ظاهرة العنف الحضري في الدّراسات الأمبريقية والإيكولوجية باللّاتجانس وتعدّد المقاربات التّي تفسّرها **(بونيللي لورانث، 2001، ص ص103.95)**.
- العنف الحضري في مجتمع المدينة، نتاج لتراكمات هيكلية وغير هيكلة مثل الإقصاء، التّهميش الفساد، الجهوية، التفاوت الطبقي وصراع الأفكار...إلخ.

- دراسة "العنف الحضري" من النّاحية الإحصائية داخل المجتمعات تتّسم بطابع الصعوبة في الحصول على أرقامها الصحيحة.
- كما تتميّز أيضا بنوع من السّرية وتشكل شكلا من أشكال الموارد المحمية، التّي يضمنها موقع السلط في المجتمعات **(بونيللي لورانث، 2001، ص ص103.95)**.
- العنف الحضري يقوم به الأفراد أو الجماعات في المجتمع متجاوزين لحدود غيرهم بطريقة غير قانونية ويتجلّى ذلك مثلا في أفعال التحطيم والإحراق للممتلكات العامّة أو الخاصّة.
- يمكن أن يظهر في مستويات متعدّدة من الحياة الحضرية، سواء بشكل أفقي أو بشكل رأسي **الأوّل** بين شرائح أو الفئات الإجتماعية، **الثّاني** بينهم جميعا وبين السلط الحاكمة.
- كما يمكن أن يظهر من النّاحية العملية الواقعية في المجتمع وفق أساليب وأشكال العنف النّاعم أو العنف الخشن وقد تحدّثنا عن ذلك في العنصر السابق **(حسن عبد الرزاق منصور، 2013، ص178)**.

- يشيع العنف في البناء الإجتماعي في صورة الأفعال والأحداث المجتمعية إلّا في حالات المجتمعات التّي تشهد تغيّرات اقتصادية مفاجئة، حيث تأبى فئة من المجتمع تقبّلها حصيلة للنّظام الإجتماعي الذّي يعرض نفسه كمصمّم للقيم، بالتّالي تتمرّد هذه الفئة حتّى على مبادئ الطبقات الفقيرة والعمّالية التّي تنتمي إليها، لتتحوّل تلك الفئة إلى انتهاج أساليب العنف منتجة خطرا معلنا للوجود الإجتماعي الجديد **(الطيّب صيد، 2014، ص ص 390.379)**
- يرتبط العنف الحضري في وقتنا الرّاهن حسب الباحثة "**بربارا ويتمر**" بمجموعة من المعتقدات المواقف، التوقّعات الإجتماعية، تطوّر التكنولوجيا ضمن موروثات الذرائعية التدميرية، تشريع العنف بواسطة الأيديولوجيا أو الأسطورة أو الخطاب الرمزي أو إخضاع الفئات الهشّة ضمن إطار سوسيولوجية التّهميش والعنف الحضري **(ابراهيم غرايبة: موقع الغد، 2011)**

سادسا-المشكلات الإجتماعية والعنف الحضري في مجتمع المدينة:

يعتبر العنف في البيئة الحضرية مظهر من مظاهر التمدّن أو تمثّلات الحياة الحضرية التّي يتناقض واقعها في المجتمع حسب الباحث "**روش**" مع أساليب وأنماط الألفة، التعايش والإحترام بين جميع أفراد المجتمع الواحد.

زيادة لإحترام نظم القوانين والقواعد العامّة في البنى الإجتماعية والمصطلح عليها عرفا، تأسيسا محلّيا، وطنيا وعالميا، تلكم هي أساسيات الحياة المدنية أو الحضرية كما يحبّذ الباحث "**زاريفيان**" تسميتها **(عائشة كويرة، 2008، ص ص 58.46)**.

لكن، لكلّ مبدأ عام في الحياة الحضرية مسالك شاذّة، تنزلها رتب التوحّش، حيث يتشاكل العنف الحضري في المجتمعات قاطبة بشتى أشكاله وتجلّياته التّي لا تكاد تنعزل اجتماعيا، بفعل أنواع الفوضى الهدّامة، أوساط أفراد وجماعات البيئات الحضرية تحت ذرائع ودوافع اللّاتمدّن أو اللّاحضرية.

ممّا سبق، يسعنا الحديث في هذا المقام عن أبرز التجلّيات للمشكلات الحضرية ذات العلاقة الطردية مع العنف الحضري في مجتمع المدينة، إذ نجد أكبر قضايا العنف الحضري ترتبط أساسا بالقضايا الشائكة للمجتمعات الهامشية أو مناطق الظلّ عموما والتّي بالكاد تخلو من مظاهر وحركيات المثالب الإجتماعية والممارسات غير الحضرية.

على العموم، تعتبر المدينة من أكثر المناطق عرضة للتأثر بمختلف التحوّلات والتقلّبات المؤسّساتية وانهيار الروابط المجتمعية وتنامي التصدّعات والخلل الإجْتِمَاعِيَيْن.

وعليه، نأتي إلى إستعراض أميز سياقات المشكلات الإجتماعية في مجتمع المدينة والتّي نحدّد حيثياتها في المزالق المؤسّساتية، المجتمعية والحضرية التّالية:

✍ المشكلات الحضرية الإيكولوجية:

يعدّ النّمو الحضري المتسارع وغير المخطّط له لبنائية المدينة الحديثة حسب الباحث "**ناصر الدين سعيدوني**" واقعا ومنعرجا ذو حدّين وحتمية لمتطلّبات الثورة الصناعية، **أوّلا** بفعل الثورة التكنولوجية الأولى وبداية أسباب وعوامل التجميع السكّاني في المدن منذ العهد الزراعي وتقدّم الآلة والهجرة من الريف إلى الحضر، **ثانيا** مع زمن العولمة والتحوّلات المدينية التّي يشهدها جلّ سكان العالم في وقتنا الرّاهن **(ناصر الدين سعيدوني، 2009، ص 18)**.

لتتحوّل المدينة في شكليها المادّي والرمزي من الدلالات الحضرية الإيجابية إلى دلالات غير حضرية وسلبية في ذات الوقت، هذه الهنات ما تجد نفسها لتهدّد البيئة الإجتماعية للمدينة على مستوى المُجْتَمَعَيْن المحلّي والجماهيري، من ثمّة، تشويه فيزيقية ورمزية مجتمع المدينة بوجه عام.

وعليه، تتأتّى الأثار السلبية الناتجة عن:

- "اكتظاظ الساكنة"، "ترييف المدن"، "ظهور مشاكل العطالة" "التجوال المهني"، "انتشار الجريمة"، "الإنحراف الأنومي"، "التلوّث البيئي"، "تنامي الردوم" و"الضجيج الصوتي".
- "الإزدحام المكاني"، "العشوائيات"، "الأحياء المتخلّفة"، "عمالة الأطفال" و"التسوّل".
- "البغاء"، "تكوين العصب"، "أنواع العنف"، "التطرّف" و"الفردانية"...الخ.

وانطلاقا من المثالب الحضرية السالفة، تحاول دراستنا وصف أبرز المشكلات الحضرية التّي يعرفها مجتمع المدينة في وقتنا الرّاهن، والتّي ندرجها تباعا كما يلي:

أ-المناطق الهامشية:

تعدّ المناطق الهامشية من أبرز تجلّيات الهامشية المكانية في المجتمع الجزائري حسب الباحثة "**صليحة شوقية بلملّام**" والتّي عبّرت عن مواصفات ظاهرة الإنتشار الحضري الملزم للهامشية وعدم المساواة الإجتماعية في المدن الجزائرية وهي كما يلي:

- هجرة سكان الأرياف نحو المدن الكبرى أو المراكز العمرانية أو تزايد الطلب على السكن الهجرة أو ظهور البناءات الذاتية أو التوسّعات العمرانية المشوّهة، هذا ما يساعد على تشجيع إنشاءات الإسكان العشوائي والبناء غير القانوني وتعطيل الخطط الحضرية.
- غياب البدائل أو المخطّطات التّي تنظّم المدينة، ممّا يشجّع الكثير من الوفود المدينية الجديدة على البناءات الفوضوية غير المشروعة، هذا الوضع يؤدّي إلى الخلل النسيجي والإجتماعي للمدينة.
- عجز المسئولين عن توفير فضاءات عمرانية أكثر ترتيبا في المجتمع المديني وامتداد العمران تحت تأثير النمو الحضري المتقطّع بين النصف حضري والنصف ريفي.

- غياب الصيانة وسياسات التعمير الرشيدة، مما يؤدّى إلى بروز أشكال السلوكيات غير المتحضّرة وعوائق الإدماج في بنى المدينة ومؤسّساتها (**صليحة شوقية بلمّلام ،2014، ص ص 19.09**).
- تفاقم التلوث البصري أو البيئي وظهور الإفرازات المدينية المتوحّلة مثل "الاكتظاظ في الأحياء العمرانية الهامشية"، "نقص في المجاري المائية"، "تدفّق قنوات الصرف الصحي"، "خلل في عمليات توزيع المياه الصالحة للشرب"، "كثرة القمامة العشوائية"، "نقص المرافق والخدمات" "تنامي أنشطة القطاع غير المنظّم" وموازاته أمام القطاع الحداثي المتمدّن... إلخ.

ب-الأحياء المتخلّفة:

أعطت الباحثة "**بوخيط سليمة**" في دراستها للقطاع غير الرسمي في المدينة الجزائرية بين النظرية والتطبيق توصيفا جامعا لإطار الأحياء المتخلّفة، تتميّز في كونها:

- وحدات سكنية تفتقر إلى مختلف الخدمات الحضرية.
- تسودها أماكن قديمة أو آيلة للسقوط.
- تكثر فيها المساكن البالية، المستأجرة والمؤهلة للبيع.
- يسكنها الأفراد والجماعات الذّين يظهر عليهم مستوى الفقر الإجتماعي أو الفقر الحضري.
- تتّسم بيئاتهم بالتدهور، حيث يشكّل أفرادها الحلقات المتدهورة في مجتمع المدينة (**بوخيط سليمة، 2015**، ص **ص121.122**).
- تتّسم أيضا بالفضاءات المجالية الهامشية المتخلّفة، الأماكن المهجورة، المناطق المعزولة اجتماعيا.
- أي كلّما زادت هامشية هذه الأحياء كلّما ازداد تخلّفها، بمعنى آخر أنّ ظاهرة الهامشية تؤدّي لا محالة إلى عوارض وآفات اجتماعية تخلّ بمصالح الأفراد والجماعات على مستوى تجمّعاتهم السكّانية (**محمد بقالة، 1983، ص ص 97.35**).

وقد لاحظت في هذا السياق أيضا، الباحثة الأمريكية "**جاين جاكوبس**" في كتابها **موت وحياة المدن الأمريكية الكبرى**، أنّ المشاريع العمرانية في الكثير من المناطق تكشف بوضوح:

- معاناة الأحياء السكنية لذوي الدخل المحدود حيث تساعد هذه البيئات المتخلّفة على اليأس الإجتماعي وتنمّي فيهم حيثيات الفقر المكاني.
- من ثمّة يلج أفرادها وجماعاتها لعوالم المشكلات الاجتماعية، ناهيك عن المهالك المجتمعية، تنامي الإنحراف الأنومي، تفشّي العنف الحضري والجريمة **(جاين جاكوبس: الموقع الانجليزي ويكبيديا، 2019)**.

ج-العشوائيات:

يرجع تاريخ العنف الحضري السكّاني والعشوائي غير القانوني في المجتمع الجزائري إلى ثلاثينيات القرن الماضي، حيث تعود نشأتها لعدّة عوامل تاريخية، سياسية، اجتماعية وحتّى لصفات تجارية ربحية بالنسبة لخدّام الأراضي الفلاحية والزراعية.

ولا تزال مدن الصفيح أو العشوائيات **Les bidonvilles** إلى يومنا هذا، تشكّل واقعا مخلّا بالصحة الجمالية للمدن عموما، هذا ما يضعها في سياقات العنف الحضري في مجتمعات المدن الجزائرية.

وغير خاف على العيان، أنّ النّمط السّكني في الجزائر لم يقتصر على مدينة معيّنة، إنّما لوحظ كذلك في العديد من ولايات الوطن التّي تقوم حول مراكزها حلقات كثيرة من العشش والأكواخ **Les cottages**، فهي بذلك السكنات التّي يأوي إليها غالبا الفقراء، المعدمون، المهمّشون، البؤساء والوافدون الجدد للبيئات الحضرية، جرّاء النزوحات الريفية أو من الهجرات أو الحراكات الإجتماعية أو المهنية أو من جرّاء النّزاعات أو المشاكل الأمنية أو الإجتماعية أو الإقتصادية في المجتمع عموما.

لتضفي إلينا الباحثة "**سلوى عبد الله الجواد**"**(2013، ص ص 166.159)** في هذا الصدد، سمات الهامشية السكنية في المجتمع الحضري القائمة على "الفقر الحضري"، "التّهميش"، "البطالة" و"التلوث البيئي"، "المعدّلات المرتفعة للإنحراف"، "الجريمة" و"المثالب الإجتماعية".

في المقابل وضع الباحث "**صالح خليل الشكور**"**(2013، ص 32)** توصيفا إيكولوجيا لملامح بيئة العشوائيات، حيث مثّلها في الهنات التّالية:

- ⊗ الأزقّة الضيّقة التّي تتخلّلها الفضلات، القاذورات، الرودومات ومجاري الصرف غير الصحّي.
- ⊗ أغلب العشوائيات تتّسم بالضّيق، العتمة والبناء بالصفيح.
- ⊗ تبتعد أغلب العشوائيات عن المراكز التّعليمية والصحّية ونقاط المواصلات.
- ⊗ الإفتقار إلى الوضع القانوني للبناء والتّعمير وغياب معايير العمارة السليمة والتشييد الصحّي المتعارف عليه في المجتمعات الحضرية (**عبد الرضا الكيطاني، 2003، ص 14**) .

انطلاقا من النقطة الأخيرة من السمات السلبية السالفة، حدّد الباحث "**زبير بن عوف**" (2017) نوعين من السكن العشوائي هما:

د-حالات واضعي اليد:

وهي المناطق التّي تسكنها فئات اجتماعية هشّة عن طريق وضع يدها على أراض وفضاءات بصيغة غير قانونية تكون ملكا للدولة أو بعض الخواص.

عادة ما تتّسم بوقوعها على أطراف المدن في مجتمعات العالم الثالث، لتتعدّد فضاءاتها حسب توصيف الباحثين "**محمد الهادي لعروق**" و"**حسني بوكرزازة**"(**1995، ص ص 24.23**) في الجدول التّالي:

نوع السكن الهش		نوع السكن الهش	
سكن متداعي	habitat précaire	سكن سديمي	habitat en nébuleuse
سكن ريفي	habitat rural	سكن مبعثر	habitat épars
سكن متراص	habitat serrée	سكن متفكّك	habitat lâche
سكن عرضي	habitat spontané	سكن غير مندمج	habitat nom intégré
سكن ضاحوي	habitat suburbain	سكن معزول	habitat isolée
سكن حضري	habitat urbain	سكن مهجور	habitat précaire
سكن متوزّع	habitat éclaté	سكن آيل للسقوط	habitat précaire

الجدول رقم (02) يمثّل أنواع السكنات الهشّة في معجم مفردات التهيئة الحضرية والإقليمية، محمد لعروق، حسني بوكرزازة (1995، ص ص 24.23).

هـ-مدن الصفيح:

مدن الصفيح، هي الفضاءات المريضة أو كما يسميها "**جاليسو**" فضاءات "**التحضّر البروليتاري**" وهي الأحياء الهامشية أو مدن الصفيح والمجمّعات الصفيحية الكبيرة التّي تنشأ في حواشي وتخوم المدن عموما والتّي تستقطب الوافدين الجدد، لا سيما الأشخاص "**الريفيون**".

بالإضافة، إلى أصناف الحثالة الإجتماعية وعديمي الحظوة الحضرية، من ثمّة تكون المدينة مجلبة لقيم وسلوكيات الإنحراف، التخريب العمراني والأمراض الإجتماعية ككلّ.

ناهيك، عن فئات التحضّر البروليتاري الذّي يتمخّض عنهم مع مرور الزمن، حتمية تشكيل أنواع العنف الحضري أو التخريب أو المشاكل الإجتماعية (**صفر زيتون مدني، 2012، ص ص 58.57**).

و-خصائص الأحياء المتخلفة:

أعطت الباحثة "**عزيزة محمد علي بدر**"(**1997، ص 19**) عدّة خصائص إيكولوجية للأحياء المتخلّفة تمثّلت في المواصفات التّالية:

- المناطق المتخلّفة أماكن مزدحمة بالساكنة والمباني، يبدو عليها القدم، أغلب منازلها آيلة للسقوط.
- تتجسّد في جميع أنواع الفضاءات المتخلّفة، سوء الأحوال السكنية، ففي خارجها تنعدم الطرقات المنتظمة، داخلها يتميّز بالخلل الإيكولوجي.
- وجود التعدّد والتنوّع الأسري والفئوي الهامشي ضمن نطاق المسكن الضيّق الواحد.
- معظم قاطنيها يتّسمون بالهامشية والفقر الحضري والفقر المدقع.
- سكان الأحياء المتخلّفة يوصمون بالنبذ الإجتماعي من قبل سكان باقي الأحياء ذو المستوى العالي.
- ترتفع بها معدلات الجريمة، التشرّد، الإنحراف، تكوين العصب، خلل الرعاية الصحّية المجالية وقلّة المياه الصالحة للشرب.

ي-التلوّث البيئي:

تحدّث الباحث "**حسام الإمام**" عن عواقب التزايد السكّاني في مجتمع المدينة الذّي من شأنه أن يزيد في الضغوطات الإيكولوجية.

هذه الأخيرة، تعبّر عن عواملها البالغة الخطورة على صحّة الأفراد والجماعات، إذ أنّ زيادة الضغط السكّاني يستنزف المرافق الحضرية في مثالب انتشار عمليات الصرف الصحّي في مصادر قريبة من المياه الصالحة للشرب والذّي من شأنه أن يؤدّي إلى اختلاط المياه الصالحة للشرب مع قنوات الصرف الصحّي.

ناهيك، عن النقص في مستويات الخدمات الصحّية بالمجتمع المديني المتخلّف **(حسام الإمام، 2006، ص ص 521.516)**.

ن-التلوّث السمعي:

تعددت مصادر التلوث البيئي في مجتمع المدينة، فلم تعد تقتصر على مكبّات القمامات والردوم وقنوات الصرف الصحي وانبعاثات المعامل والمنشآت الإقتصادية، إنّما أصبحت الأمور جازمة تتحدّث بمقتضاها عن مشاكل التلوّث السمعي والبصري وغيرها من أشكال التلوّث الخطيرة والمهدّدة للإنسان من آثار صحية.

فقد أكّدت إحدى الدّراسات الكندية سنة **2011** ضمن قياسات نوعية جودة الحياة للمواطنين عبر مختلف العالم، لتتوصّل الدّراسة أنّ هناك إنخفاض محسوس في مستوى جودة الحياة لدى الدول المتخلّفة التّي تشهد مستويات مرتفعة من الإختناقات المرورية ضمن البيئة الحضرية **(عيسى مرازقة، عبد الرزاق تولميت، 2019، ص ص 11.01)**.

ويرجع أسباب الإزدحام المكاني والضجيج السمعي في المدن إلى الأسباب والعوامل التّالية:

- تنامي الهجرة الداخلية ومعدّلات الكثافة السكّانية ونسب البطالة.
- الطلب المتسارع في استعمال وسائط النقل بمجتمع المدينة، نتيجة التمدّد الحضري والتوسّع العمراني **(فضل الله محمد اسماعيل، 2007، ص 139)**.
- تزايد أعداد المرّكبات الميكانيكية داخل المدن، بالرغم من ضيق المساحات المرورية، عدم وفرة الحيّز المكاني للتوقّف وركن السيارات أو المركبات في ضواحي المدن **(عيسى مرازقة، عبد الرزاق تولميت، 2019، ص ص 11.01)**.
- زيادة عن عدم نجاعة الحلول في مجابهة ذروة المرورية في مجتمعاتنا المتخلّفة.

- الخلل على مستوى النسيج الحضري وشروخات الحركة المرورية ونوعية شبكة المواصلات الرديئة، مع وجود العوائق المادّية والطبيعية على مستوي الطرقات الداخلية أو الخارجية للمدن عموما.
- ناهيك عن وجود أنواع الممارسات غير السويّة في المجتمع وطغيان العادات غير الحضرية على مستوى النقل وثقافة تنظيم المرور عموما.

فغياب التنفيذ الحقيقي للأطر والقوانين، يعيق الحياة الحضرية، من ثمّة وجب تنظيم الحركة والتنقّلات البشرية في الأوساط الحضرية من قبل الهيئات المنظّمة للحياة في مجتمعات المدن **(جاكلين بوجو، ص 129)**.

كما وتأتي أيضا، أضرار أخرى للضجيج أو التلوث السمعي كما تحبّذ تسميته الباحثة "**ظلال محمود حليوي**"**(2014)** في دراستها حول أنواع الضجيج الخطر بالمدن الكبرى الذّي يمتدّ إلى مشاكل جمّة للأفراد وجماعات مجتمع المدينة.

فمثل تلكم المشاكل تتجلّى في الأمراض الإيكولوجية التّالية:

- تلويث المشاعر، تعطيل الأفكار، ضعف الأداء الفكري والمهني، الأمر الذّي يؤدّي إلى حالات الإرهاق، اضطرابات النّوم، حالات التوتّر، الإحباط النّفسي والإجتماعي، تنامي أنواع الأمراض ومشكلات العصر مثل أمراض القلب الوعائية كانقباض الشرايين والشعيرات الدموية وزيادة ضغط الدم والإضطرابات النّفسية.
- تنامي الخوف، القلق، الغضب، التهديد الإيكولوجي، قلّة التركيز، الإجهاد الذهني والعصابي **(ظلال محمود حليوي،2014)**.
- بالإضافة إلى حدوث الصمم المؤقت الذّي يتوقّف مفعوله بعد عدّة ساعات، لكن التأثير التراكمي قد يؤدّي إلى العاهات المستديمة، كما تتنوّع مصادر الضجيج والضوضاء أيضا بمجتمعات المدن في وقتنا الحاضر بحسب الأنماط التّالية:
  - "ضوضاء الدرّاجات النّارية، " المولّدات الكهربائية"، "ضجيج وسائل المواصلات ".
  - "ضجيج السيارات "، "صوت الجماهير الرياضية "، "صوت البارود".

- "الألعاب النّارية "، "مكبرات الصوت"، "ضجيج الأنشطة التجاري، ناهيك عن الأصوات البشرية العالية"، وعليه، تتحدّد هذه الأنماط الضجيجية بحسب مصادرها في الجدول التّالي:

مصدر الصوت	قوّة الصوت بالديسيبل	تأثيره على الأفراد
أقلّ صوت مسموع	01	الإحساس بالهدوء
فضاء هادئ جدّا	10	الإحساس بالهدوء
مكتب خاص	30	الإحساس بالرّاحة
الأسواق والمحلّات التجارية	40	ضوضاء مقبولة
الترامواي	50	بداية الإزعاج
المرور بالطرق السريعة	65	إزعاج
ميترو الأنفاق	68	إرهاق
المطارات	100	الإحساس بالألم
اختبارات المحرّكات النّفاثة	140	إغماء
الإنفجارات الشديدة	150	صمم

الجدول رقم(03) يمثّل: تنوّع مصادر الضجيج والضوضاء بمجتمعات المدن، إعتمادا على بيانات الباحث أحمد كمال عفيفي (2014، ص 43)

كما وتعدّ مشكلات المرور أيضا، من أنواع المثالب الإيكولوجية التّي تعيق العمليات التنموية في المجتمع المتخلّف، ذلك بالنّظر لآثارها السلبية المتعدّدة على مختلف جوانب الحياة، حيث ترجع أسباب مشكلات المرور في المدينة المتخلّفة إلى عدّة أسباب وعوامل عدّها الباحث "**بن الرمّاني محمد زيد**" في النقاط التّالية:

- إلى تزايد معدّلات التزايد السكاني العالي كأحد عوامل تفاقم مشكلة المرور في المجتمعات خاصّة المتخلّفة منها.
- سوء التوزيعات الجغرافية للساكنة وتباين الكثافة السكّانية في المناطق المختلفة وتمركزهم في عواصم المدن الإقتصادية والسياسية والمراكز الحضرية الرائدة.
- الهجرة الداخلية المتزايدة من المناطق الريفية التّي تؤدّي إلى زيادة حجم المناطق الحضرية وهو ما يشكّل عبئا متزايدا على فيزيقية المدن **(بن الرمّاني محمد زيد، موقع الأُلولة: 2010)**.

- سوء التخطيطات العمرانية للمدن وسوء تصميم المباني والتقاطعات والمداخل والمخارج الرئيسية للمدن المتخلّفة أو العتيدة مع وجود نقص في شبكات الطرق وعدم وجود طرق بديلة لاستيعاب الكمّ الهائل من المركبات والسيارات.
- بالإضافة إلى الفردانية ثقافة الإستهلاك في مستوى معيشة بعض الفئات والشرائح المحظيّة وهوس اقتناء السيّارات، فقد تجد مثلا في البيت الواحد أكثر من مركبة **(بن الرمّاني محمد زيد، موقع الأُلولة: 2010)**.

ومنه، فإنّ الإزدحام المكاني والضجيج ومشاكل المرور تؤدّي إلى التدهور على مستوى السلوكيات البشرية وخلل النّظام الإجتماعي.

حيث بيّنت الدّراسات النفسية البيئية ذلك بأنّ أغلب المناطق المزدحمة تساعد على إنتشار الجريمة والأمراض الجسمية والنّفسية وتفشّي مظاهر الإحباط والعدوان **(خليل عبد الرحمان المعايطة، ص ص 236.235)**.

بالإضافة، إلى الزيادة في:

- ✧ معدلات حوادث المرور.
- ✧ معدّلات الضجيج المكاني والسمعي.
- ✧ معدّلات الإستثارة والعنف وأحداث الشغب.

المشكلات الحضرية الإجتماعية:

تعدّ المشكلات الإجتماعية من الظواهر الإجتماعية والمشاكل التّي يحيا في خناقها أفراد وجماعات مجتمع الهامش المتضرّر إجتماعيا، نفسيا وإقتصاديا من ظروف الفقر، الصحة، التعليم والبطالة...الخ.

ضمن هذا الإطار، تتعدّد مظاهر المشكلات الإجتماعية ذات العلاقة بالعنف الحضري في العناصر التّالية:

الحرقة كمظهر للعنف في الوسط الحضري:

بعد ما كانت الهجرة حقّا مشروعا بالنسبة للمُعْسِرِين اجتماعيا والباحثين عن حياة أفضل، أضحت اليوم عملا غير مشروعا يهدّد أمن المجتمعات محلّيا وعالميا، نظرا لما أصبحت تشكّله من إخطار

جمّة على جميع الدول والمجتمعات، خاصّة في المجتمع الجزائري بفعل الأحداث والتداعيات غير السليمة الرّاهنة.

على إثر ذلك، قام المشرّع الجزائري لوضع الإطار القانوني والتشريعي لهذه الظاهرة واعتبرها من مكوّنات مظاهر الجرائم والعنف في البيئات الحضرية.

بناء عليه، جاءت المواد التّي تنافي هدا العمل غير المرغوب وما يتخلّله من قضايا شائكة على المستويات الأسرية، الإجتماعية، السياسية، الثقافية والاقتصادي، مع وضع هذه القضيّة الجدلية ضمن الجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلّقة بحيثيات مغادرة التراب الوطني بالطرق غير المشروعة.

كما جاء في القانون رقم **09-01** المؤرخ في **25** فيفري **2009** المتضمّن تعديل قانون العقوبات وخاصّة نصّ المادّة **175** مكرّر حين نصّت على أنّ الحرقة:"... إخلال بالأحكام التشريعية سارية المفعول ويعاقب بموجبها جرمه بالحبس من شهرين إلى ستّة أشهر وبغرامة مالية تقدّر بين **20.000** دج إلى **60.000** دج (**ذبيح عادل وزناتي مصطفى، 2019، ص ص 225.209**).

من هذا السياق أيضا، في دراسة أخرى قام الباحث "**فريحة محمد كريم**" (**2019، ص ص 382.355**) رصد فيها إحصائيات الهجرة السرّية في السنوات الأخيرة.

حيث بيّنت الأرقام الخاصّة للقيادة العامّة للقوّات الجوّية، ضخامة الأوضاع النّاجمة من هذه الظاهرة والتّي حدّدت مزالقها في النسب التّالية:

- بلوغ نسب الحرقة في المجتمع الجزائري **87%**، أين تمثّل الحرقة عبر القوارب **13%**، لاسيما الشباب الحرّاق بمدينة سكيكدة.
- أمّا فيما يخص الفئة العمرية للحرّاقة، فقد حصرت بين **15 و 56** سنة واحتلّت فئة الشباب ممّن تتراوح أعمارهم بين **20 و 28** سنة حصّة الثلاث أرباع منهم خريجي الجامعات وحتّى العنصر النسوي.
- وحسب القيادة البحرية أيضا، وجد أكثر من **1335** حرّاقا في ديسمبر **2018** منهم **10** حرّاقة من العنصر النسوي

ليضيف نفس الباحث، في استقصائه للظاهرة في منطقة العبور الشرقية الجزائرية أنّ عدد المهاجرين اللّذين لقوا حتفهم عرض البحر **98** مهاجرا، ناهيك عن بلوغ هوس الهجرة السرّية لا يقتصر على أفراد المناطق الساحلية فقط، بل يتعدّى ذلك لأفراد وجماعات المناطق الداخلية والصحراوية من البلاد عامّة.

من هنا، يتعيّن لنا حصر ظاهرة الحرقة غير الشرعية ضمن قضايا العنف المادّي والرمزي، خاصّة لمّا تقترن بذرائع الوضعيات المنافية للقوانين أو الأعراف الإنسانية والتّي تتمظهر في القوالب الإجتماعية الشاذة التّالية:

- ⊗ الهجرة غير الشرعية كدافع للانتحار القسري للمهاجرين المحلّيين والأجانب على السواء.
- ⊗ الحرقة وعلاقتها بالجريمة المنظّمة، العنف السياسي والإرهاب الدوليَيْن.
- ⊗ العمالة الرخيصة وهجرة الشرائح الهشّة من المجتمع كالأسر، العنصر النسوي، القصّر وحتّى الرضّع...إلخ.

تمثّلات التسوّل في سوسيولوجيا العنف الحضري:

إنّ الحديث عن ظاهرة التسوّل في مجتمعات الهامش يأخذنا للبحث عن تمثّلات الظاهرة غير المرغوب فيها في مجتمعاتنا.

كون هذه الظاهرة، أضحت تشكّل جدلا ولغطا كبيرين لذا الباحثين في علوم الأنثروبولوجية والإقتصاد والقانون والعلوم الحضرية والعلوم النّفسية.

ناهيك، عن ردود الأفعال السياسية والرأي العام المجتمعي ككل من جهة ومن أخرى تنامي إطار العنف الرمزي الممارس ضدّ عدد لا يستهان به من الفقراء أو المهمّشين أو المعوزة في المجتمع وما يعتريهم من تردّي أوضاعهم المجتمعية.

غير خاف في البحث السوسيولوجي الحضري لظاهرة التسوّل، تحمل القضيّة الإهتمام الكبير في الدّراسات الحضرية التّي أعطت للقضيّة عدّة أبعاد وتجسّدات.

في حين آخر، ينظر إلى المتسوّلين كمهنيين متجوّلين لهم أدوار اجتماعية، ليذهب بعض الباحثين إلى تصنيف التسوّل ضمن دوائر البروليتاريا الرثّة أو شرائح قطب الهامش، فإنّ فئات التسوّل "**Catégories de mendicité**" تنتمي إلى الطبقات الحضرية الدنيوية، فهي كما يراها الباحث "**اسماعيل قيرة**"(**2012، ص 219**) جزء لا يتجزّأ من البناء الإجتماعي لأغلب الدول النامية والمتخلّفة.

كما تعدّ فئات التسوّل من أنماط سلوكيات "الأنوميا المرضية البشرية" حسب توصيف الباحثة "**مصبايح فوزية**" في إحدى دراستها المتمحورة حول الأمراض الإجتماعية والعنف بمجتمع المدينة لتبين عن سياق التسوّل من المنظور القانوني الوضعي، زيادة للمنظور الديني الذّي يكفل كرامة الأفراد وينبذ كلّ أنواع الغرر والتواري خلف الفقر لغرض التكسّب.

من ثمّة، قولبته في إطار معايير الضّبط الإجتماعي واعتباره من أنواع العنف الرمزي أو العنف الثقافي الهدّام (**مصبايح فوزية: موقع المنهل، 2020**).

كما وتأخذ ظاهرة التسوّل أيضا، في مجتمع مدننا أشكال تعبيرية تنمّ عن مظاهر السلوكيات غير الحضرية، خاصّة لمّا يرتبط الأمر بجنوح التطفّل، الطمع، ممارسة الإستدراج، الإستعطاف والإستجداء الإنساني الكاذب غير المحبّب (**الموسوعة الحرّة ويبيكيديا، 2020**).

كما تجرّم حيثيات مظاهر التسوّل السالفة في القوانين والتشريعات الجزائرية، خاصّة في المادّتين **195** و**195 مكرّر** من قانون العقوبات الذّي قنّن لفعل التسوّل كظاهرة عنف حضري تلج بموجبها في دائرة الجنح، أين يعاقب فيها المتسوّل جرّاء استمالة الآخرين بطرق الإلتواء أو النصب أو الغرر أو القتات غير السويّ أو الضرر (**يوسف لانده، 2003، ص 111**).

ناهيك لتبنّي بعض المتسوّلين القيم غير المرغوب فيها ويعزّزون سلوكياتهم غير السليمة بأفعال "الضرر المادّي للآخرين"، "الغرر"، "النّفاق الاجتماعي"، "اللّبس الاجتماعي"، "الطلسمية" "الشعوذة"، "الإنحراف"، "السرقة"، "الإختطاف"، "البغاء"، "الشذوذ"، "الإرهاب"، "الجريمة المنظّمة"...إلخ.

كما أنّ هذا النبذ الإجتماعي السالف، قد يطال شرائح أخرى من فئات التسوّل ممّا يترك فيهم الميل والقابلية نحو الإنحراف والتطرّف **(محمد بلكوش، 2020، ص ص 20.01)**.

لترجع أسباب ظاهرة التسوّل غالبا في المجتمعات المتخلّفة إلى عدّة تفسيرات، لعلّ من أميزها ما جاء بها الباحث اسماعيل قيرة في المثالب التّالية:

- تحصل ظاهرة التسوّل في ضوء النّمو الحضري غير المراقب ووصول أنماط التنمية الحضرية إلى أفاقها المسدودة.
- تفاقم مشكلات الواقع الإمبريقي للمجتمع الحضري المعاصر الذّي تتمثّل في حالات الفردانية والشره الإنساني.
- انطواء الأبنية على تناقضات مجتمعية صارخة، بخاصّة في غياب آليات الدمج الإجتماعي للفئات الدنيوية للمدن وخلل المنظومة الإجتماعية المتمثّلة في ميكانيزمات المؤسّسات الرسمية وغير الرسمية ومن مضامينها أيضا نجد تواري واندثار المعايير التّالية:

"الإحتواء الإجتماعي"، "التأمين المهني"، "التضامن المجتمعي"، "التكافل الإجتماعي"، "ضعف الأداء الإقتصادي"، "ثقافة المادة والإستهلاك والمنفعية"، "الطبقية والفوارق الإجتماعية"، "غياب الزجر والردع القانوني ...إلخ.

تنامي الثقافة المادّية ومظاهر التغريب:

تعتبر ظاهرة العنف مشكلة اجتماعية قديمة في علاقتها بالإنسان عبر التاريخ، لكن مع تطوّر المدن والمجتمعات تزايدت الظاهرة، خاصّة في المدن التّي شهدت تحوّلات وتغيّرات في كثافة ساكنتها العالية، حيث أصبح الفرد في المدينة يشعر بالإنتماء إلى فضاء حضري محكوم عليه بحتمية أمر واقع المجتمع المحلّي الخانق.

لتتعدّد أسباب تزايد المشكلات الإجتماعية وعلاقتها بثقافة التغريب أو المادّية، من حيث تطوّرات الوسائل الممارسة للتغريب الزائف، لتظهر في إطار العلاقات الإجتماعية المختلة بالمدن، هذا وأكّد "**ابن خلدون**" قديما على أنّ حياة الثراء والترف بالوسط الحضري، لها علاقة مباشرة لإنتشار القيم غير المرغوب فيها والسلوكيات المنحرفة التّالية:

"العصبية المميتة"، "الظلم"، "الشره"، "الكذب"، "الغش"، الخداع"، الغرر"، "السرقة"، "ذهاب قيمة الحياء والإحتشام"، كلّ ذلك يؤدّي إلى فساد إنسانية الخُلُقْ **(غضابنة ياسمينة، عليمة لمطيش، 2017، ص ص 90.85)**

تبعا لما سلف وضمن السياق الزمني الرّاهن، تحدّث الباحث "**عبد الرحمان المعايطة** بأنّ الحياة في المدينة الحديثة تصحبها أنواعا كثيرة من القلق، الجمود والإغتراب، فحياة الحضرية أضحت أكثر تعقيدا لما تتطلّبه من جهود ومنافسة، للوصول إلى مستويات عنقودية من الحياة **(عبد الرحمان المعايطة، مرجع سابق، ص 215)**.

ومنها، يضحى الأفراد فيها يَخْشَوْن عدم تحقيق أهدافهم ومبتغاهم المادّي والمعنوي وما يتخلّل ذلك من منافسات غير شريفة، صراعات ومشاحنات هدّامة، ناهيك عن بدل جهودهم الجسدية الشاقّة والنّفسية المتعبة.

بالإضافة إلى أنواع التشاؤم واليأس المجتمعِيَيْن والذّي تحدّث عنهما الباحث "**حديدي محمد آيت موهوب**"**(2009، ص 120)** وهما يُصِيبان فئات واسعة من الأفراد والجماعات المجتمع الواحد، حيث تعتبر الفردانية في المنطقة الحضرية من بين الأسباب الرئيسية لإنتشار إفرازات المادّية النّفعية أي أنّ سكّان الحضر يقيسون بعضهم على أساس حجم الثروة، الممتلكات المادّية والمظاهر الخدّاعة ليس على أساس القيم أو الكفاءة أو التراتبية.

كما وتتميّز الحياة المدينية الحديثة بانتشار النّزعة الفردية التغريبية وحلول الأنانية محلّ التعاضد المجتمعي التّقليدي الأصيل، فباتت الثقافة المادّية الهدف الأساسي في العلاقات الإجتماعية بالمناطق الحضرية، هذه الفردية والأنانية تؤدّيان إلى التنافس المذموم عرفا ومجتمعيا بين الأفراد والجماعات والطبقات الإجتماعية المختلفة.

هذا ويلجأ نوع من الأفراد في تعاملاتهم اليومية مع الأخرين، اعتماد وسائل وطرق غير مشروعة ومنبوذة شرعا، عرفا وقانونا، لتحقيق أهدافهم ومساعيهم البراغماتية التّي تتجاوز القيم والمعايير المجتمعية، هذا التجاوز يؤدّي بهم لا محالة إلى الوقوع في الأنوميا الإجتماعية وبروز مختلف

أنواع الجريمة، العنف والمشكلات الإجتماعية بصفة عامّة بالوسط المديني ككلّ (**غضابنة ياسمينة، عليمة لمطيش، 2017، ص ص 90.85**)

مظاهر القلق الإجتماعي والإغتراب النّفسي:

المقصود هنا بمظاهر القلق الإجتماعي والإغتراب النّفسي، هو ذلك الإرتباط الوثيق بالمشاكل السوسيو نفسية، فحسب الباحثة "**جهيدة نزاري**" هي جميع الأمراض المتعلّقة بحالات المآخذ النّفسية والأمراض العصبية كالقلق والشعور بالوحدة والإنهيارات العصبية وما ينجم عنهم من تزايد حالات الأنوميا، الإنتحار، العنف والجريمة.

فالثابت إحصائيا هنا، أنّ نسب الأمراض النّفسية تتزايد في المدن عموما عنها في المناطق الريفية فظروف المدينة تشكّل في وقتنا الرّاهن الحيّز غير المعقول في تنامي المشكلات الإجتماعية وفشل الأفراد أو الجماعات في إيجاد المكانة والفرصة الإجتماعِيَتَيْن، سواء في فضاء عالم الشغل أو الإستقرار الإجتماعي عموما.

هذه المشكلات تزيد من قلق وحيرة أفراد المجتمع الحضري، فالمدينة المتخلّفة تعاني ممّا ذكرناه سابقا، التحضّر الباثولوجي أو التحضّر المرضي الطارئ الذّي يحدث في ظلّ حدوث الظروف المؤسّساتية القهرية الصعبة.

الوضع الحرج السالف، يترك حتما أعراضا تَصِمُ السلوكيات الإجتماعية لبعض أفراد وجماعات المجتمع المديني، ناهيك عن توازناتهم النّفسية والإجتماعية، فالوضع الإقتصادي المزري مثلا يؤدّي إلى أوضاع اجتماعية متخلخلة، متقهقرة وهدّامة، بالتّالي تتكاثر طرديا المشكلات والمثالب المؤسّساتية برمّتها (**جهيدة نزاري، 2009، ص ص 57.55**)

كما وتشمل مظاهر القلق الإجتماعي والإغتراب النّفسي بمجتمع المدينة أنواع الإحساسات بالعزلة المجالية واضطراب العلاقات الإجتماعية وسوء إدراك الآخرين.

ضمن هذا السياق أيضا، يُعْتَمَدُ أكاديميا في تشخيص القلق العام بالمدن على التّصنيف الأمريكي الذّي نشرته الجمعية الأمريكية للطبِّ النَّفْسيِّ في دليلها التشخيصي الإحصائي الرابع للأمراض النّفسية المدينية، فقد حدّد هذا التصنيف للجمعية السالفة مَتْنًا علميا مفاده:"... أنّه يجب توافر ثلاثة أعراض على الأقلّ من الأعراض المرضية لكي تُشَخَص الحالات المرضية للقلق الإجتماعي والإغتراب النّفسي بمجتمع المدينة، هذه الأعراض تتمثّل في الأعراض التّالية:

- "المزاجية في التعامل مع الآخرين".
- "العصبية والنرفزة" **(محمد قاسم عبد الله، 1997، ص 159).**
- "الإحساس بزيادة التوتر والغليان".
- "ضعف التركيز وضعف الذاكرة".
- الشعور بالتخدّر العقلي".
- "صعوبة الدخول في النوم" "أرق"، "نوم متقطع"، "أحلام مزعجة"، "توتر وآلام العضلات" ...الخ

ثقافة تكوين العصب المنحرفة:

ذهب الباحثان "**نانسي لومبار**" و"**ليسلس ماك ميلان**" **إلى** اعتبار ثقافة تكوين العصب في الفضاءات الحضرية من مظاهر العنف الحضري التّي تأخذ أشكالا من العنف المادّي، العنف الجسدي، العنف الجنسي، العنف اللّفظي، العنف المعنوي والعنف النّفسي، كلّ هذه المطبّات تتولّد من الصّراعات المجتمعية بين عموم الأفراد والجماعات **(نانسي لومبار، ليسلس ماك ميلان، 2013 ص ص 12.08)**

ضمن هذا المنوال أيضا، قدّم "**يابلونسكى**"**Yablonsky** أحد الباحثين مدرسة شيكاغو عدّة قرائن تمرّ بها تكوين العصب المنحرفة تمثّلت في القرائن التّالية:

- الأحقاد المجتمعية والأمراض النّفسية ومظاهر الصّراع والتنافس الهدّامَيْن والميالَيْن إلى التناحر المديني مع العصب الإنحرافية الأخرى.
- سمات التراتبية وضوابط التدرّج الإجتماعي داخل العصابات وروابط الولاء، التماسك، التضامن والإنتماء إلى العصابة بشكل رسمي أو غير رسمي.
- العصب الإنحرافية تتمتّع بالتنظيم بين الثبات والتغيّر وممارسة النشاط الإنحرافي في مواقع مراكز المدن وهوامشها.
- معظم أفراد العصب المنحرفة تتّسم شخصياتهم بالذيوع والشهرة في الوسط الحضري، من قريب أم من بعيد ويكون القادّة فيها متمتّعين بشعبية تحت إطار ثقافة التّسليع أو الثقافة الفرعية.
- انتهاج مظاهر العنف كآلية للوصول إلى الأهداف والوسائل المجتمعية **(أميرة عبد العظيم، 2019، ص ص 13.10)**

- احتراف النّشاطات غير المشروعة مثل المتاجرة بالمخدّرات، تجارة الجنس، الشذوذ، الإرهاب والتطرّف.
- الخروج على الأطر والمعايير المجتمعية تحت إطار التمرّد الإجتماعي واحتراف الجريمة والعنف والأنوميا، نتيجة الشعور بالعداء المجتمعي والإحباط النّاجمَيْن عن خبرة الضغوط.
- كما وتظهر الأشكال الحقيقية في العنف الجماعي عندما ينشغل مجموعة من الأفراد بالنشاطات العنيفة وحوادث العنف لدى الجماعات غير المتوازنة وحرب العصابات وزمر التخلخل المحلّي **(صالح حسين علي، 2011، ص 193)**.
- كما تعدّ أيضا مظهر من مظاهر العنف المجالي، فعمليات العنف لدى الجماعة عبارة عن ديناميكيات فريدة من نوعها، هذا وقد لاحظ علماء الإجتماع وعلماء النّفس أنّ الأفراد في العنف الجماعي يشعرون أنّهم أقلّ مسؤولية عن نشاطاتهم وعن ارتكاب أعمال العنف، لأنّهم يتصرّفون وفق أسباب جماعية معيّنة **(صالح حسين علي، 2011، ص 193)**.
- تمثّل العصب المنحرفة واقع صور العنف المرتكبة ضد الأشخاص والممتلكات، غالبا ما تكون سلوكياتهم العنيفة نتيجة الخلافات أو المنافسة غير الشريفة على الفضاء الحضري أو التحدّي من أجل الزعامة **(إيمان فتحي عبد المؤمن، 2016، ص ص 56.55)**.
- غالبا ما تهدف العصب المنحرفة من وراء السلوكيات العدوانية لتحقيق مكاسب معيّنة أو تغيير وضعٍ اجتماعيٍ معيّنٍ **(مسعود بوسعدية، 2011، ص 11)**.

المشكلات الحضرية المادّية:

تتمثّل المشكلات المادّية في فضاءات مجتمع المدينة بفضاءات مجتمع الهامش في قضايا الفساد المالي، الفساد الأخلاقي، ناهيك عن العراقيل التنموية التّي تسبّبها غالبا عمليات التحضّر السريع، هذا الأخير يفرض آليات باهظة التكاليف في حيثيات إقامة المشاريع الإنمائية المدينية في قطاعات التعليم، الصّحة، قطاع الخدمات والمنشآت السكنية، شبكات الطرق، مياه الشروب، قنوات الصرف الصحّي ...الخ **(جهيدة نزاري، 2009، ص ص 57.55)**

وعليه، تتعدّد حيثيات ومظاهر المشكلات الحضرية الإقتصادية بحسب تتابع السلبيات المجتمعية التّالية:

أ-ضيق قنوات الحراك المهني:

تعتبر مشكلة ضيق قنوات الحراك المهني في مجتمع المدينة من المشاكل العويصة التّي تواجه أفراد وجماعات مجتمع المدينة بشقّيه المحلّي والجماهيري، حيث ترتبط تلكم الهنات بالزيادة في فائض اليد العاملة الذّي يترتّب عنه: التقهقر في مستوى الظروف الإقتصادية لعدد كبير من الأفراد والجماعات، حينها تسوء أحوالهم المادّية وتتدنّى مستوياتهم المعيشة، لتزداد بذلك مشاكلهم المدينية التّي تحدث أثرا عميقا على مستوى الأبنية المحلّية لمجتمع المدينة وتفكّك روابطه ونسائجه المجتمعية **(جهيدة نزاري، 2009، ص ص 57.55)**

زيادة عن ذلك، تعمل مشكلة الضائقة المهنية والإقتصادية حسب الباحث "**مصطفى خلف عبد الجواد**" على تعقيد الحياة المجتمعية لما لها من أثر بالغ على التكلفة الإجتماعية للأفراد، ناهيك عن عوامل الفراغ القتّال المتفشّي في ذوات أفراد المجتمعات الهامشية وهي من أبرز المشكلات التي تواجه الفئات المقصيّة من الحظوة المجتمعية في المجتمعات الإنسانية المتخلّفة **(مصطفى خلف عبد الجواد، 2009، ص ص 86.80)**.

كما وتنجم على إثره أيضا، مجموعة كبيرة من المزالق الإجتماعية مثل: التسكّع المجالي للأفراد المعاكسات غير الأخلاقية، أنواع العنف، استهلاك الثقافة الفرعية الهابطة، بالإضافة إلى ضعف وهشاشة الفئات الهشّة في الشأن المجتمعي العام **(عادل بن عايض المغذوي، 2015، ص ص 60.50)**

ب-صراع المكانات والقواعد والأدوار:

أضحت المدينة في وقتنا الراهن تشكلّ تباينا صارخا في العلاقات والتفاعلات اليومية للأفراد والجماعات المشكّلة للمجتمع بشقّيه المحلّي والجماهيري، حيث يتّسم أفرادهما باختلاف الرؤى اختلاف المواقف، اختلاف القيم، اختلاف التطلّعات، اختلاف المشارب الفكرية والمادّية، من ثمّة تتباين الحياة الحضرية بتباين مظاهر البنية الإجتماعية والمكانة والدور الإجْتِمَاعِيَيْن.

لينتج عن هذا التباين، الصّراع في الأدوار الإجتماعية وطرائق العيش الحضرية ومشاكل الصراع الثقافي بين فئات المجتمع المديني الكبير أو بين أفراد البيئة المحلّية أو حتّى بين أفراد وجماعات أصغر وحدة إجتماعية مكوّنة للمجتمع المدينة العام.

من ثمّة ينتج عنصر صراع المكانات والقواعد والأدوار في مجتمع المدينة عدّة إفرازات ومثالب إجتماعية لعلّ من أبرزها ما يلي:

- أضحت العلاقات الإجتماعية بمجتمع المدينة في السنوات القليلة الماضية بعيدة عن التّجانس والترابط الإجْتِمَاعِيَيْن والتعقيد في مستوى العلاقات السائدة بين الأفراد نتيجة تباين الأدوار والمشارب.
- التنافس غير النّزيه –بروز على السطح المجتمعي–التّسيير المديني للمتسلّقين، الإنتهازيين والحثالة الإجتماعية.
- تواري قيم التساند والتعاضد الإجْتِمَاعِيَيْن على مستوى التراتبية الإجتماعية وطغيان مظاهر النّفاق الإجتماعي والإعلامي.
- بروز الفئات الإجتماعية الرثّة، حيث تستغلّ كل الطرق المشروعة وغير المشروعة لإمتلاك الثروة.
- من ثمّة، تتموقع هذه الفئات الرثّة لتوفّر لنفسها وضعيات إجتماعية تؤمّن لها فرص الإستقرار في المدينة **(جهيدة نزاري، 2009، ص ص 57.55)**.

كما ويرتبط صراع المكانات والقواعد والأدوار في المناطق الحضرية بالحراك المهني أو الإجتماعي للأفراد، هذا التنقّل مرتبط بتغيير مكان الإقامة من منطقة لأخرى أو بقيمة الشغل أو المركز الاجتماعي، فمنه تؤدّي هذه الصيرورة الإجتماعية في كثير من الأحيان لإضعاف العلاقات والروابط بين الأفراد والجماعات وتشجيع العلاقات الثانوية ووهن الضّبط الاجتماعي، هذا ما يسمح لظهور معايير وقيم هامشية جديدة، لتتغيّر بذلك الأدوار والمكانات، من ثمّة يظهر إلى مجتمع المدينة مشاكل التكيّف والضبط الإجتماعِيَيْن على النقيض مع الوضع الجديد وتزايد السلوكيات المنحرفة أو العنيفة أو الإجرامية **(غضابنة ياسمينة، عليمة لمطيش، 2017، ص ص 90.85)**

ج–مشاكل مياه الشروب:

ذهب الباحث "**غيلاني عبد السلام**" للنّظر في مشاكل نذرة المياه الصالحة للشرب في المناطق الحضرية في الدول النّامية، فاعتبر الأمر من القيود المتزايدة المفروضة على الموارد الطبيعية الشحيحة والتحدّيات التّي تحيط بالتنمية المقبلة للمجالات الحضرية الكبيرة جدّا.

هذا ولأنّ واقع البلدان المتخلّفة في قضايا توزيع المياه الصالحة للشرب، يقترن بالأساس مع التسيير غير الراشد لسياسات التوزيع.

بالإضافة طبعا، للتغيّرات الكونية الطبيعة، حيث يتجلّى العجز المديني في هذا السياق بحسب القرائن التّالية:

- عدم مواكبة النّمو بصفة عامّة في المجتمعات المتخلّفة لسبل تنمية الهياكل الأساسية في مجال المياه الصالحة للشرب.
- أنّ حيثيات توفير مياه الشروب وخدمات المرافق الصحية أمر مكلّف للغاية، خاصّة لمّا يقترن الأمر باستثمارات الكبيرة في الهياكل الأساسية لمحطات الأنابيب ومضخّات تنقية المياه العذبة ومعالجة مياه الصرف الصّحي.
- عجز الحكومات في توفير خدمات المياه الكافية في ربوع الوطن وبأسعار معقولة.
- من ثمّة بروز خوصصة مياه الشروب كبديل عن ذلك.
- عجز السياسات المتعاقبة في إدارة المياه في مناطق المجتمعات المحلّية، على سبيل المثال عدم إستيعاب وجمع مياه الأمطار التّي تذهب هباء.
- العجز على مستوى بناء السدود وفشل الإدارة المستدامة لمستجمعات المياه.
- عدم الاستغلال الجيّد لحياض الأنهار وتحلية مياه البحر وشبكات الريّ كبدائل توزيعية للمياه الصالحة للشرب **(غيلاني عبد السلام، 2019، ص ص 21.07)**

د-النّمو الحضري السريع والمتهالك:

يعدّ النّمو الحضري السريع المتهالك أو النموّ غير المخطّط له من مشاكل البيئة الحضرية بمجتمع المدينة، المترتّبة عن الإنفجارات السكّانية في مجتمعاتنا وهو سبب وجيه لظهور المشكلات الاجتماعية.

فلعلّه أيضا، من أبرز المشكلات تفشّي التخلّف والرداءة الحضرية في مدننا وتدنّي مستويات الخدماتية بها وبروز الأحياء القصديرية المحيطة بالمدن الكبرى.

كما أنّ هذه الزيادة المستمرة، تأتّت نتيجة تلاقح إطار المدينة بإطار الريف، فهناك من الباحثين من أطلقوا تسميات متنوّعة في هذا الباع، مثل مفاهيم ترييف المدينة أو تمدين الريف.

هذه التسميات تعود للكمّ المتزايد لساكنة الأرياف الذّين صيّرتهم عوامل عدّة إلى هوامش المراكز الحضرية التي تستوعب النازحين إليها رغما عنهم.

بالتّالي تمركز المدينة أو على الأغلب بضواحيها الجديدة فتزداد بذلك أنواع الضغوط المجتمعية والضغوط البيئية على المرافق الأساسية للمدينة، كالخدمات الصّحية، التهيئة العمرانية، أشغال الطرق، توزيع المياه وقنوات الصرف الصحّي.

هذه الأوضاع الأخيرة، تلزم لأمور حيثيات التشوّهات الحضرية، البيئية، الإجتماعية والأمنية في الفضاءات الحضرية للمدينة على السواء.

ناهيك، عن عدم تمكّن الإقتصاد المديني من استيعاب تلكم الأعداد المتزايدة من الساكنة النازحة والمقيمة على السواء.

زيادة لذلك، يعمل النّمو السكاني المتسارع أو غير المنهجي على ارتفاع نسب الباثولوجيا ومعاناة المراكز الحضرية من تعدّد "المشكلات الأخلاقية"، "المشكلات المادّية"، "المشكلات الاجتماعية" و"المشكلات النّفسية"...إلخ.

الأمور السالفة، جميعها ينتج حتمية وواقع تنوّع مضامين الجريمة، العطالة المهنية، الفقر الحضري، الإستيلاب المديني والإغتراب السوسيونفسي **(جهيدة نزاري، 2009، ص ص 57.55)**

هـ-مشكلة إحتكار الفضاء العام:

تتعدّد المفاهيم التّي تتلاقح ومصطلح الفضاء العام، فقد كانت قديما تتحدّد الفضاءات العمومية بوظائفها مثل محطّات القطار، الحدائق، المنتزهات، السوق...إلخ.

فالفضاء العام كما تحدّث عنه الباحث "**سليمان بومدين**" **(2007، ص 62)** هو مكان قيّم الوظيفة لكن مع مرور الوقت يتحوّل إلى ميادين أخرى مثل: الطريق العام، الميدان العام، المكان العام، ثقافة البايلك...إلخ.

كما وقد وضّح ذات الباحث "**سليمان بومدين**" الفضاء العمومي بتلاقحه مع الفضاء المشترك الذّي يعتبره العديد من أفراد وجماعات المجتمعات المتخلّفة إمتدادا لسكناتهم العائلية أو جزء من منازلهم نتيجة قربه بهم.

ففي السنوات الأخيرة في الجزائر على سبيل المثال، أضحى الساكنة لا يفصلون بين الفضاءات الداخلية والخارجية لمساكنهم، بل باتوا ينظرون إليه ككلّ متكامل، كما وتكمن حيثيات مؤشّر إحتكار الفضاء وعلاقته بالعنف الحضري.

إنطلاقا من ظاهرة التملّك أو الإستيلاء عليه خارج أطر القانون أو دون رغبة الجيرة، أي ممارسة محتكر الفضاء العمومي نوعا من العنف الرمزي على الآخرين.

وتتدرّج مراحل تملّك الفضاءات العمومية حسب الباحث "**سليمان بومدين**" بحسب العلامات التدريجية للتملّك:

- **المرحلة الأولى:**

حيث يبدأ فيه متملّك الفضاء إختبار نيّة الموافقة أو عدم الموافقة والتّي تتميّز بوضع علامة مادّية تعلن سيطرته على الفضاء، هذا التجسيد التملّكي.

- **المرحلة الثانية:**

يتمّ وفق إمتحان الآخرين حتّى يضمن إستمرار المشروع، فقد يرفض الطرف الآخر فكرة الإستيلاء أو يمنع تحقيقها من قبل السلطات العمومية.

- **المرحلة الثالثة:**

تأتي نتيجة الإرتياح وعدم الرفض المبدئي، من ثمّة يأخذ التملكّ الفضاء صورة أخرى تتّضح معالمها بشكل بارز للعيان.

- **المرحلة الأخيرة:**

تتمثّل في أمنية المستحوذ على الفضاء العمومي لتأمين وضعية المجال المستحوذ عليه بعقود الملكية بالضرر أو بالمحاباة أو بالرشوة أو بالتزوير...إلخ.

من ثمّة، فجلّ هذه العلامات السلبية، تعدّ من أنواع العنف الحضري الممارس بالمجتمعات المدينية المتخلّفة **(سليمان بومدين، 2007، ص 64).**

كما وتوجد مظاهر أخرى للإستيلاء على الفضاءات العمومية بمجتمع المدينة الجزائرية نذكر أبرزها في المزالق التّالية:

- "الإستيلاء على مراكن السيّارات بطرق غير قانونية".
- "تملّك فضاءات وحضائر الشواطئ الساحلية".
- "تملّك الأرصفة والممرّات العمومية من قبل الباعة الجائلين".
- تملّك أصحاب المحلّات التجارية للأرصفة والممرّات".
- "كثرة الأسواق الهامشية" والفضاءات المشوّهة.
- "تشويه العمارات بالصحون المقعّرة وسياقات الغسيل".
- "الإستيلاء على الحدائق العمومية" والمرافق العامّة.
- "قطع الطرق العامّة وأجداث الشغب.
- غلق الطرقات أثناء أحداث التظاهر والمسيرات الشعبية".
- غلق الطرقات أثناء التجاوزات، جرّاء الأحداث الرياضية أو السياسية.
- "تملّك المساحات والملاعب الجوارية الخاصّة بالأطفال"...إلخ.
- تنامي ظاهرة التجوال الحيواني بالكلاب والكباش.

خلاصة الفصل:

ختاما لهذا الفصل، نستنتج تعدّد الرؤى حول ظاهرة العنف الحضري، كونها ظاهرة مرتبطة بعوامل البنى الإقتصادية الحضرية وارتباطها اللّصيق بمثالب البطالة، الفقر الحضري، التّهميش الإجتماعي غياب العدالة الإجتماعية.

وعوامل أخرى أيضا، تقترن بالأوضاع المجالية أو البيئية الرديئة والخلل على مستوى سياسات التّخطيط المؤسّساتي الصرف أو انعدام التنمية الحضرية أو غياب الصرامة في تطبيق القوانين أو حتّى الممارسات القمعية التي تمارسها السلط والأنظمة وعوامل ذلك بمتغيرات سيكولوجية الأفراد والجماعات بمجتمع المدينة.

بالإضافة، إلى تعدّد المشكلات الإجتماعية وأثرها البالغ في حدوث العنف المجتمعي عموما، هذا المنطلق يحقّق العنف الحضري في المجتمعات المتخلّفة.

على إثر ذلك، تتأتّى ردود الأفعال المجتمعية وتعرّض الأفراد والجماعات لمشاكل أو تعقيدات النّسيج العمراني غير المخطّط له أو البيئة الرثّة المتمثّلة في المناطق المتخلّفة، العشوائيات، التلوّث الإيكولوجي، الضائقة السكنية، الفقر المجالية، حيثيات الأنوميا، الإنحراف، تعدّد الجريمة.

بالإضافة، لمآلات الإستبعاد، المخاطرة الإجتماعية، الرتابة الإجتماعية مثالب عدم التجانس المؤسّساتي.

ناهيك، عن حيثيات الوصم الإجتماعي لأفراد مجتمع الهامش أو علاقة ذلك بمضامين التغيّرات الإجتماعية الرّاهنة من جهة وإلى تبنّي ثقافة وسلوكيات العنف الحضري من جهة مقابلة.

أي أنّ مجتمع المدينة الحديثة ترتبط بثقافة العنف وتقلّباته غير الحضرية في زمن العولمة وأثر ذلك على الأوضاع المؤسّساتية لأفراد مجتمع المدينة بشقّيه المحلّي والجماهيري إجتماعيا إقتصاديا، ثقافيا إيكولوجيا، سياسيا وأمنيا.

✍ الفصل الرابع: المقاربة النظّرية لمتغيّرات التّهميش

والعنف الحضري.

تمهيد.

أوّلا -المـــداخل النّظريـــة المفسّـــرة لظـــاهرة التّهمـــيش والحرمـــان

الاجتماعي.

ثانيـــا -المـــداخل النظريـــة المفسّـــرة لظـــاهرة العنـــف الحضـــري فـــي

مجتمع المدينة.

خلاصة الفصل

تمهيد:

يتضمّن هذا الفصل عرضا تفصيليا لأبرز التّفسيرات والمقاربات النّظرية التّي تناولت سياقات ومتغيّرات التّهميش والعنف الحضري في المجتمعات الحضرية، ناهيك عن ترصّد وجهات النّظر العلماء والباحثين في تفسير الأطر العلمية للحركية التّعاقبية لظاهرة الهامشية والعنف عبر التاريخ الحضري الإنساني، هذا الحديث يأخذنا لأهمّ المقاربات التّفسيرية والبراديغمات المعرفية الحديثة، بهدف إيجاد رؤية جديدة تثري رصيدنا العلمي والمعرفي من جهة وفهم الواقع المجتمعي المتعلّق بقضايا ظواهر الحرمان والتّهميش والعنف الإجتماعِيين وأثرهم جميعا في المجتمع الحضري من جهة أخرى.

لنصل في **المشهد الأوّل لهذا الفصل**، لعرض أبرز السياقات المقارباتية الدّلالية المتعلّقة بمداخل النّظريات المفسّرة لظاهرة التّهميش والحرمان الإجتماعي وثقافة الفقر من النّواحي الفكرية، الإجتماعية الاقتصادية، السياسية والإيكولوجية الخاصّة بالهامشية الحضرية في المجتمعات الإنسانية عموما ومهمّشي المجتمعات المتخلّفة على وجه الخصوص، ثمّ يليه **ثانيا** التطرّق لأهمّ المداخل والشروحات النّظرية المفسّرة لظاهرة العنف في مجتمع المدينة.

ضمن هذا الإطار، يتمّ الإعتماد في هذا الفصل منهجيا على التتابع التّالي:

- **المداخل النّظرية المفسّرة لظاهرة التّهميش عبر التعاقب الحضري الإنساني.**
- **المداخل النّظرية المفسّرة لظاهرة العنف الحضري في مجتمع المدينة.**

أوّلا-المداخل النّظرية المفسّرة لظاهرة التّهميش والحرمان الإجتماعي:

في هذا الإطار، برزت العديد من المداخل النّظرية عبر التعاقب الزمني قديما وحديثا والتّي فسّرت ظاهرة التّهميش الحضري وما قابل ذلك من دلالات مفاهيمية، تلاقحت ومفهوم التّهميش مثل سياقات الإقصاء والحرمان الإجتماعِيَيْن، الفقر الحضري، الهامشية الحضرية والقطاع غير الرسمي، حيث ارتبطت التفسيرات العلمية والنظرية بمداخل عدّة، شهدها مجال علم الإجتماع في تخصّصاته التنموية والحضرية والأنثروبولوجية، هذا التعدّد العلمي يقع ضمن تنوّع الدّراسات الإمبريقية والمحاولات البحثية التّي تناولت ظاهرة التّهميش بصفة عامّة، بالتّالي نجد الصعوبة بمكان، في تحديد قالب تنظيريّ موحّد أو تسمية

علمية سوسيولوجية متوافق عليها تناولت هذه الظاهرة، ناهيك عن الطابع الإمبريقي الذّي غلب علم الإجتماع الحضري المعاصر كما تحدّث عنه الباحث "**اسماعيل قيرة**" في رؤيته الجديدة لدراسة الفقر والتّهميش في البلدان النامية.

وتحقيقا لهذه الأهداف، حاولنا تقديم أبرز النّماذج النظرية التصنيفية لمحطّات أساسية متعاقبة، نمثّلها وفق التدرّج النّظري التّالي:

I- المدخل الماركسي:

تنطلق المعالجات الماركسية الأكثر جدّية حول دراسة أوضاع الفقراء الحضريين أو المهمّشين مجتمعيا باعتبارهم جزءا من الجيش الإحتياطي، فمثلا يرى "**لويد**" **lioyd** أنّ أغلبية الأكاديميين الذّين عملوا مع الفئات الدنيا الحضرية، قد يكونون راديكاليون سياسيا، إلّا أنّهم لا يشعرون أنّ هناك إطارا تصوّريا ماركسيا مناسبا لعرض معطياتهم **(اسماعيل قيرة، علي غربي، 2001، ص 86)**.

من ثمّة، ليس هناك تصوّرا ماركسيا واضحا لدراسة ظاهرة التّهميش في مجتمع المدينة، الأمر الذّي يرّجحنا لدراسة التفسير الماركسي للظاهرة من خلال بوادر الإرهاصات الأولى للفقر والتّهميش الحضري من خلال أبرز العلاقات الدلالية للفكر الماركسي ايديولوجيا، اجتماعيا، اقتصاديا، سياسيا ونفسيا.

ضمن هذا السياق، تتنوّع وتتعدّد اسهامات الباحثين التّي تناولت فقراء الحضر أو الهامشية الحضرية بحسب ثالوث التنظيرات الماركسية التقليدية أو الماركسية المحدثة أو فكر الماركسيون المعاصرون.

وعليه، تتحدّد مقاربات ظاهرة التّهميش الإنساني بحسب الإيديولوجيات المتعاقبة للماركسية والتّي نصنّفها تباعا كما سيأتي:

1-1 البوادر الأوّلية لظاهرة التّهميش حسب تفسير" كارل ماركس" 1818-1883:

يعد "**كارل ماكس**" من رواد علماء التاريخ الإنساني في مجال علوم الإجتماع، الفلسفة، الإقتصاد السياسي وصاحب فكرة المادّية التاريخية والديالكتيكية المادّية، فهو الفيلسوف الذّي شربت أفكاره الأولى من فكر "**هيجل**"، قبل أن يؤسّس لنفسه مستودعا لفلسفته، نظرياته، اسهاماته العلمية والنظرية، هذا وقد

كان متفرّدا في تحليلاته حازما في آرائه، خاصّة في نقد النّظم الغربية اللّيبرالية في زمانه، ظف إلى أنّ أغلب نظرياته فرضت نفسها في الفكر الغربي، لقوّة حججها وتأثيرها في كلّ العالم والتّي بلغت مداها بين المدافعين عن حقوق العمّال البسطاء، الكادحين، المقهورين والضعفاء من شعوب العالم قاطبة بسبب تعلّق دراساته وأبحاثه بالمقهورين والمستَغَلّين بكلّ أنواعهم وشرائحهم في بيئات السلط البرجوازية.

فالتّهميش عند "**كارل ماركس**" هو عملية استغلال الإنسان للإنسان وهو شكل من أشكال العنف الطبقي الأكثر انتشارا في التاريخ الإنساني، هذا النوع من العنف المادّي واللّامادّي الذّي يتجلّى على صورة الضغط فوق المؤسّساتي ويشكّل اضطهادا اقتصاديا، تمارسه الطبقات المسيطرة المُسْتَغِلَّة على الجماهير الكادحة، ليندرج سياق التّهميش ضمن دوائر التشكيلات الإجتماعية المتناقضة.

كما يمثّل التّهميش حسب الرؤية الماركسية في أقصى مداه الإستغلالي أو كما جاء به الباحث "**علي عبد القادر القورالة** "**(ص ص 80.70)** من أنواع الإستيلاء أو الإستيلاب، فهو من أشكال المهيمن الرأسمالي أو الليبيرالي أو البرجوازي.

أي أنّ السمة الرئيسة المستغِلّة، تحصل للعامل المأجور أو الفرد غير العامل أو الإنسان الهشّ ككلّ فهؤلاء يبقون مستبعدين تحت مسمّى الرّق الإقتصادي أو كما سمّاه "**ماركس**" الفئات المكبّلة بسلاسل العبودية أو الشقاء أو التابع لرأس المال الشامل.

مّما سلف، فإنّ إحداثيات ظاهرة التّهميش حسب الفكر الماركسي تحدّدت في إطار ثلاث محكّات رئيسية تعلّقت أساسا ب: "علاقات الإنتاج والمجتمع المدني"، "الصراع المجتمعي والتفاوت الطبقي" "الإغتراب الإجتماعي".

أ-<u>علاقات الإنتاج والمجتمع المدني</u>:

تمسّك "**كارل ماركس**" بمفهوم علاقات الإنتاج الإجتماعية والإقتصادية كمسرح للتاريخ المادّي الذّي تنزاح منه الملكية الخاصة، لتتجدّد في نوع حديث من البرجوازية ووصولا إلى الصناعات الكبيرة، من ثمّ رأى النقاد أنّ "**ماركس**" نظّر للمجتمع المدني كتاريخ لفساد الروابط الطبيعية في خضمّ التنافس البرجوازي الشره، فالمجتمع عنده هو الذّي يساهم في صعودها، حيث قدّم الباحث "**تايف سلوم**" أنّ "**ماركس**" استخدم

مفهوم المجتمع المدني وعبّر عنه بتطوّر القوى الإنتاجية فعلاقات الإنتاج عند ماركس هي المجتمع المدني.

ومنه، خلص إلى مفهوم علاقات الإنتاج الإجتماعية والإقتصادية، أي أنّها مسرح للتاريخ والإنتقال من الملكية الخاصّة إلى شكل مغاير، يصل بها إلى إنتاج الرأسمال البارز المتحكّم به من قبل البرجوازية الحديثة.

لاحظ "**كارل ماركس**" في هذا الباع، وجود فائض في السكّان نتيجة لمعدّلات التشغيل المتناقصة واختصار النّفقات وتراكم رأس المال أو بعبارة أخرى وجد أنّ مرحلة الإنتاج الرأسمالي يتزايد فيها رأس المال الثابت "**الإنتاج**" بسرعة تفوق تزايد رأس المال المتغيّر "**العمّال**".

من هذه المعادلة السلبية يؤدّي تراكم رأس المال في صورة سلع انتاجية إلى نقص الحاجة إلى اليد العاملة، ممّا يجعل وجود العمّال الحلقة الأضعف في الإنتاج، بما أنّ اليد العاملة الأقّل مكانة في النّظم البرجوازية، هذا ما يولّد اعتباطيا فئات مجتمع الهامش **(علي عبد الرزاق جلبي، 2011، ص ص 108.107)**.

هذا ما جعل "**ماركس**" أيضا، يعتبرها ضمن الطبقة الكادحة، بالتّالي فإنّ مراكزهم في الحياة وتصوّراتهم الشّخصية تتمركز ضمن الطبقة غير المصنّفة، تلك نفس ظاهرة خضوع الأفراد المنعزلين لتقسيم العمل وهي ليست من شرائح المجتمع المدني باعتبارهم من فئات حظوة المجتمعات الرأسمالية **(جمال السايح، ص ص 17.13)**.

كما وقد افترض "**كارل ماركس**" أيضا عدّة أطروحات، تعلّقت أساسا في التخمينات التّالية:

- افترض أنّ تزايد السكّان يرتبط بمعدّل التشغيل في النّظام الإقتصادي.
- إذا تحقّق التوازن والتكامل في رأس المال والعمّال يقلّ البؤس، الفقر والصراع، هذا ما لم يحصل البتّة خاصّة في الدول الشمولية.
- تواصل افتراضات وخصائص الحياة الأنانية في المجتمعات البرجوازيات.
- جعل الكادحين في المجتمع الحضري الصناعي، مجرّد وسائل ولعب بأيدي قوى أخرى مهيمنة أي أنّ أصحاب السُلَطْ والنافدين والملّاك غالبا ما يحتكرون وسائل الإنتاج.

- الرأسماليون يدفعون للعمّال أجورا تكفي فقط للإستمرارية في العيش **(لاروس موسوعة القرن، 2006، ص ص782)**.
- على العكس تجني البرجوازية الأرباح وتتضاعف ملكيتها على حساب كاهل العمّال، بصفة أخرى اعتبر "**كارل ماركس**" الوضع السابق دليل على استغلال مالكي الثروة والإنتاج للعمّال، بتعبير آخر هو استغلال الغنيّ لتعب العامل الفقير **(أحمد عيّاش، 2003، ص 205)**.
- محاولة الطبقات السائدة اقناع الطبقات الهامشية أو الفرعية بمعقولية الوضع القائم.

ب-الصراع المجتمعي والصراع الطبقي:

جاء في مؤلَّف "**كارل ماركس**" "**رأس المال**" شرح فيه العلاقة الإرتباطية بين تجلّيات الصراع الإجتماعي وانفصال الإنسان المهمّش في النظم الرأسمالية من عملية الإنتاج.

هذا ما دعمّه الباحثان "**ميشال دوبواز**" و" **فرانسوا بوتي**"، حين اعتبرا الصراع الطبقي بين العمال والبرجوازيين أمر جدّ معقّد، هذا الأمر قد حدث منذ عهد "**هيجل**" وأنّ "**الماركسية**" أسّست لوجود مسبّبات الصراع المجتمعي وحيف المؤسّسات الرأسمالية على الأفراد **(ميشال دوبواز، فرانسوا بوتي، 1998، ص 95)**.

زيادة لذلك، رأى "**ماركس**" أنّ نظم البرجوازية تاريخيا من تروس فساد الروابط الطبيعية في خضمّ التنافسات السلبية التّي تتمخّض عنها: مظاهر التّهميش الإنساني، الإقصاء، البؤس، الفقر، الشقاء واستغلال الكادحين.

فصيرورة الفرد ضمن البرجوازية، تتحكّم فيها قوى جدّ شرسة، تؤول أوضاعها مادّيا نحو معارضتها أو مقاومتها أو الإنتفاضة عليها أو الثورة ضدّها من قبل الجماعات الكادحة أو فئات مجتمع الهامش.

هذه الفئات السالفة، أسقطهم "**كارل ماركس**" في قوالب "**المزاحمة الإجتماعية**" زمن الخضوع للواقع أو بالثوّار الإجتماعيين في حالات الحركية مع الطبقات العليّة المتمكّنة من رأس المال وتقسيم العمل.

أي أنّ فكرة الصراع وعلاقتها بالتغيير عند "**كارل ماركس**" يبرز من خلال الوعي الطبقي عند الفئة المحكومة والذي يُولَدُ عنه الوحدة، التماسك، التضامن الإجتماعي ثم التنظيم الثوري ضدّ الطبقة الحاكمة **(نايف سلوم: الحوار المتمدّن، 2020)**.

حيث ترتكز مخلّفات الصراع في المجتمع الحضري على الأعطاب التّالية:

- تنامي الإعاقة الإجتماعية، تعطيل المصالح، إفساد قدرات ومجهودات الأخرين.
- إحباط الأفراد، الضغط عليهم، كبح رغباتهم ومبادراتهم الإيجابية **(زواوي نوال، 2020، ص ص 61.34)**.
- تحقيق المطامح الفردانية، المنافع عن طريق سبل التصادم، عدم التوافق الإجتماعي والتلاقح الإجتماعي.
- أنّ مختلف الأفراد لا يتشكّلون إلا بقدر ما يتوجّب عليهم أن يخوضوا معركة مشتركة ضد طبقة أخرى.
- وجود الطبقية يتحقّق اعتباطيا، بحيث يدرك الأفراد أنّ شروط وجودهم اجتماعيا مقرّرة سلفا.
- التغيّر الإجتماعي يزيد من بؤر التفاوت الطبقي، فالمجتمع المديني حسب " **لوفير**" هو انعكاس المجتمع في الأرض، أي مع بنيتها الفوقية وقاعدتها الإقتصادية وعلاقتها الاجتماعية، ليحدث التحوّل في العلاقات مادّيا ورمزيا أثناء عمليات التصنيع الواسعة أين تحوّل المدينة من وسط اجتماعي مفتوح للجميع إلى مجال تتمايز فيه الطبقات **(علي عشّي، ص 92)**.

في نفس سياق الصراع في المجتمعات عموما، تحدّث كل من "**جون بول كاهن**" و" **كلاوس يرغن مولر**" على أنّ أنواع القمع أو الإهانة أو التسلّط على الأفراد والجماعات، يلزم في المجتمع تنامي أحداث السخط، التذمّر والإحتجاج، لتؤدّي هذه المشكلات لحتمية التمرّد أو الثورة على الأوضاع السائدة **(جون بول كاهن، كلاوس يرغن مولر، 2010، ص 448)**.

ج –<u>الإغتراب الإجتماعي</u>:

غالبا ما يتجسّد الإغتراب الإجتماعي في حالات "المهمّشين"، هذا الإغتراب يسلب الكادحين أحقّيتهم في امتلاك نتاجات أعمالهم المنجزة، ففي السابق رأى "**ماركس**" أنّه نتاج النشاط الإنساني الخاص وأنّ واقعه يتجسّد ضمن ثنائية "الفرد" و"الجماعة".

ليرتكز الجدل على النشاط الإنساني المفرغ اجتماعيا، اقتصاديا، ثقافيا وسياسيا، إلى أن يستكين شكله في ذوات الأفراد أو الجماعات المبعدة أو المنعزلة أو الفاقدة للرأس المال.

أي أنّ قاعدة الكادح حسب فكر "**كارل ماركس**" لا تتماشى جوهريا مع إشباع حاجاته، إنّما هي وسيلة لإشباع الحاجات خارج العمل فقط **(جازية كيران، 2010، ص 71)**.

من هذه الزاوية، نرى أنّ هؤلاء ينتمون إلى قوائم المبعدين في المجتمعات وروابطهم الإجتماعية تحمل طابع الجماعات الهشّة المقصيّة من الحظوة المجتمعية، ازّاء هذه النظرة يتموضع الهامشيون في إطار الإحساس بالإغتراب الحضري أو المجتمعي في النقاط التّالية:

- إغتراب الأفراد الهامشيون فيما بينهم أو إغترابهم مع ذواتهم.
- إغتراب الأفراد الهامشيون ضمن جماعاتهم أو إغتراب الجماعات الهامشية نفسها ضمن نطاق المجتمع حضريا، محلّيا وجماهيريا.
- إحساس المهمّشين بالغربة، عندما لا يمتلكون قواهم الإبداعية، فهم بذلك يعيشون حالات الإغتراب بعد تحقيقهم للإنتاج وعدم الإنتفاع منه **(عبد القادر عبد الحميد زيدان، 2003، ص ص 20.19)**.
- إحساس المهمّشين بالغربة، عندما فقدهم للحاجات الإجتماعية، الحاجات الإقتصادية، الحاجات السياسية، الحاجات النّفسية والحاجات الثقافية.
- الشعور بالغربة نتيجة إحساسهم، بأنّ وجودهم في المجتمع هو من أجل الإنتاج فقط، هذا الأمر يجعل المهمّش مجرّد رقم في معادلة سهلة بين أيدي المستحوذ المحتكر للإنتاج ورؤوس الأموال في المجتمعات الصناعية **(جازية كيران، 2010، ص 71)**.
- الإغتراب يصل مداه في المرحلة الرأسمالية، ففي هذا الصدد يقول "**ماركس**":" العامل يفتقر كلّما أنتج الثروة في الوقت الذّي يزداد الإنتاج قوّة وحجما..." **(جازية كيران، 2010، ص ص 82.71)**.
- الإغتراب يسحق كرامة المهمّشين، من ثمّة تتنامى معاناتهم وفق مضامين الحرمان، الكبت والإحباط، فَيَغْدُون عرضة لأنواع الأنوميا والأمراض الإجتماعية نتيجة شعورهم ب:

"التّهميش"، "الحرمان"، "الحقرة"، "الضعف"، "العجز"، "الضبابية"، "دون قيمة"، "دون وزن"، "عديم الحظوة"، "غربة الذات" و"العزلة النّفسية"...إلخ.

فالفرد الهامشي في ظلّ الإحتكار البرجوازي، يصبح غريبا كلّما أنتج الثروة أكثر ولأنّ كلّ ما ينتجه يتسبّب له في اغتراب لصيقٍ نفسيا، اجتماعيا، مادّيا وأمنيا **(جازية كيران، 2010، ص 82)**

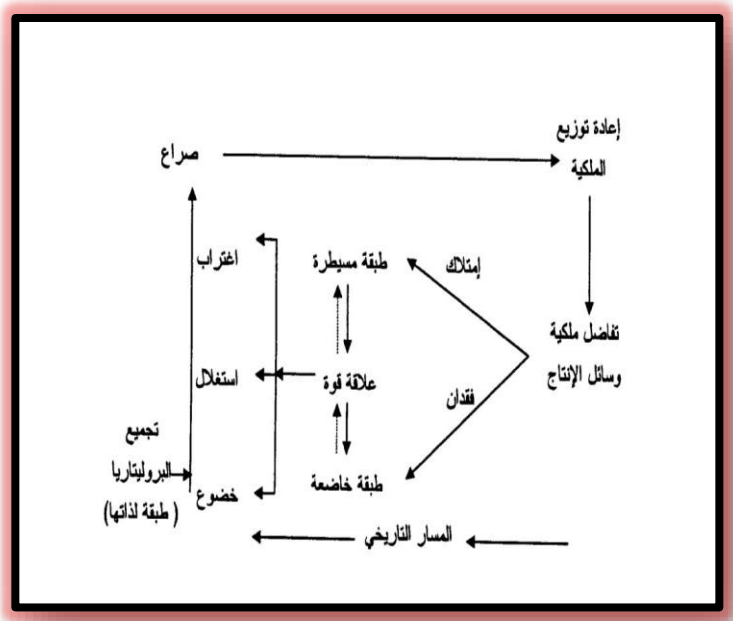

312

شكل رقم (08): يمثّل أنماط الصراع المجتمعي، اعتمادا على مصادر فيصل زيات: مخطار ديدوش محمد (2019، ص 287)

الملاحظ من خلال الشكل أعلاه، أنّ الطبقة البرجوازية تستغلّ بطرق شتّى البروليتارية عن طريق النهب المقنّن وغير المقنّن، هذا ما يدفع بالبروليتاري الهشّ التلاقح مع أمثاله المهمّشين للبحث عن فائض القيمة، مع الزمن يؤدّي هذا التلاقح لإحالة الرأسمالية إلى التواري أو الثورة عليها **(زيات فيصل: مختار ديدوش محمد، 2019، 388.387).**

1-2 الفقراء وقيمة العمل " لتوماس روبرت مالتوس" 1766 -1834:

اشتهر مالتوس بنظريته المعروفة بالمالتوسية نسبة إليه، لتحاول تفسير ظاهرة "الفقر الإجتماعي" ومشكلاته في العالم، أي أنّ تزايد الساكنة ونموّها تفوق معدّلات نموّ المحاصيل الزراعية.

هذا الأمر، يقود إلى اختلال التوازنات المؤسّساتية، ليضع " **مالتوس**" نظريته "قيمة العمل" التّي تعبّر عن حصول العامل على العمل بأقلّ الأجور الممكنة، أي حصول "عنصر العمل" على المواد الغذائية بأقلّ تكلفة ممكنة حتّى يمكن توفير العمل إلى المنشآت الصناعية بأقلّ أجر ممكن.

النتيجة السالفة، تتمثّل في إزالة النظام الزراعي وتمكين التجارة وتعديل قوانين الفقراء بقصد إرغامهم على قبول العمل وإزالة أيّ ضوابط على الأجور **(ضياء مجيد الموسوي، 2004، ص 30)**.

كما واختلفت أفكار "**مالتوس**" مع الفيلسوف " **ويليام جودوين**" **1756 – 1836** وآراؤه عن الطبيعة البشرية، فالبؤس عند "**ويليام جودوين**" يعاني منه الأفراد في سياق النّظم الإجتماعية الفاسدة السائدة فالطبيعة عنده خيّرة، في حين يرى "**توماس مالتوس**" العكس، فليست النّظم هي المسؤولة عن البؤس أو الظلم، إنّما تقع المسؤولية على الطبيعة ذاتها.

فقد لاحظ "**مالتوس**"، تزايد كلّ من السكان والموارد الغذائية مع مرور الزمن، لكنّهما لا يتزايدان بنفس المعدّل، فيؤدّي الخلل في الزّيادة لظهور المظالم الإجتماعية، الشقاء الاجتماعي...إلخ، ليبين أيضا أنّ هذه العوامل تتكوّن ممّا أسماه بالموانع الإيجابية مثل الحروب أو الأوبئة أو المجاعات **(موقع ويكيبيديا، 2019)**.

زيادة لذلك، أبان "**مالتوس**" عن سبب الفقراء في التدهور المجتمعي وفق وضعه قيودا أخلاقية للتحكّم في وتيرة تكاثر أعداد السكان بما يتوافق قدرة المجتمع على إنتاج الغذاء، إن حدث عكس ذلك فإنّ "قوانين الطبيعة" تؤدّي لتفشي الأمراض، المجاعات وكثرة الحروب، نتيجة السيطرة على الموارد سطوة لأجل البقاء **(موقع الجزيرة، مالتوس، 2021)**.

1-3 رؤية انطونيو غرامشي لظاهرة الحرمان التّهميش 1944.1991:

"**أنطونيو غرامشي**" فيلسوف ماركسي إيطالي، صاحب فكر سياسي رائد داخل الحركة الماركسية، حيث أُطْلِقَ على مقارباته مصطلح "**الغرامشية**"، من ثمّة حاولنا ترصّد بعض أفكاره الأساسية حول قضايا المركز والهامش والتّي نسقطها في النقاط التّالية:

- يرى "أنطونيو غرامشي" أنّ التعليم التقليدي فئوي، يكرّس الفروقات الطبقية ويعمّق الهوّة المجتمعية.
- أنّ المدارس التكوينية حكراً للطبقات السائدة قبل العصر البورجوازي، لتهدف إلى تكوين جماعة ثقافية حاكمة **(أنطونيو غرامشي، تر: فواز طرابلسي، ص 22)**.

ضمن هذه الرؤية، نظّر غرامشي لفلسفة ذيوع الوعي بين الفئات المقهورة من أجل التّمكين المجتمعي.

- السيطرة السياسية تتأتّى بالهيمنة على المجتمع المدني بشعار "حرب المواقع" للإستمرارية.
- تحصل الهيمنة عن طريق القهر المادي بأليات الأجهزة الأمنية أو الأيديولوجية **(الموسوعة الحرّة ويبيكيديا، 2021)**.
- تسمية "**غرامشي**" الفئات الهامشية بمفاهيم موازية مثل: **الطبقات المتنحّية**، **الفئات التابعة**، **الطبقات المتظلّمة**، **الشرائح المتنحّية**، **الفئات المحكومة** و**الفئات التابعة**، وما يقابل جميع هذه الدلائل في الجهة المضادة من مفاهيم **الطبقات السائدة** أو **الطبقات المسيطرة** **(نايف سلوم، الحوار المتمدّن، 2020)**.
- بروز تناقضات العمل الطلائعي ما بين النخب التّي تعمل على بناء المجتمع وأخرى تتمركز في ظلّ العلاقات المؤسّساتية الموازية للسلطة الحاكمة إجتماعيا، إقتصاديا وسياسيا **(أنطونيو غرامشي، تر: فواز طرابلسي، ص 144.141)**.

هذا ما يُبِينُ عن سبل المنفعية، الموالاة، المغالاة في التزّلف، أي أنّها تختار المركز على الهامش أو الحظوة بدل التّهميش، هذا وقد شبّههم "**غرامشي**" **بالإكليروس** أي جماعات الإحتكار المستبدّة، في ظلّ هذا التناقض يتحوّل الوضع فيما بعد إلى صراع طبقات، من ثمّة إلى نضالات ثورية أو شعبية أو ديمقراطية.

4-1 فرانس فانون والسياق التاريخي للتّهميش الإنساني:

"**فرانز عمر فانون Frantz Fanon** " **1925 . 1961**فيلسوف اجتماعي وطبيب نفساني من مواليد "**المارتينيك**"، يعتبر أبرز من كتب عن مناهضة التمييز أو العنصرية ضد الآخرين في القرن العشرين.

ألهمت كتاباته لعقود عديدة حركات التحرّر في أرجاء العالم، ليؤمن "**فانون**" بأنّ مقاومة الإستعمار تتمّ باستعمال العنف فقط من جهة المقموع، فما أخذ بالقوّة لا يسترد إلا بالقوّة.

ناهيك، عن انتصاره للبروليتارية الرثّة أو ما يُسَمَوْن في الأدبيات الماركسية بالفئات المهمّشة المهملة انطلاقا من السياقات التاريخية للإستعباد أو التمييز العنصري بين الزنوج والبيض عبر العالم.

ليذهب "**فانون**" للقول، "أنّ هناك جدل تعاقبي للفكر العنصري، يقدّم فيه الرجل الأبيض صاحب القيادة على الرجل الأسود صاحب الإنقياد في كلّ من أمريكا، افريقيا وباقي دول العالم من خلال مؤلّفه: "**بشرة سوداء...أقنعة بيضاء**" الذّي ينتقد فيه:

- ✧ **أوّلا**، ملامح الدونية، التّهميش والتمييز العرقي واعتبارهم ذرائع لاستغلال الشعوب ثمّ احتلالها.
- ✧ **ثانيا**، إدانة تلكم الحقائق المبنية عن احتقار الذّات للمهمّش نفسه وعدم فضّ الإغتراب عن شخصيته وذاته الإنسانية الواقعة في شراك حتمية الدونية، التبعية، الخنوع، القدرية والإنقياد للآخر هذا ما أسماه: **تقنيات تأديب نظام العبودية** في المجتمعات.
- ✧ **ثالثا**، وفق الحقائق التّي ذكرها "**بلاك هيلتون**" من خلال كتابات فرانس فانون والتّي تعلّقت بمظاهر الهزيمة النفسية والجسدية التّي توارثتها الشعوب التّي تمّ احتلالها في العديد من دول الأفروآميريكان، العرب، الأفارقة والمهمشين (**بلاك هيلتون، 2011، ص ص 59.45**).
- ✧ **وآخيرا** النظرة العالمية "**لفرانس فانون**" التّي تجاوزت مظاهر ووقائع الهيمنة البنيوية المرتبطة وحبس الهوّيات للفئات المقهورة عبر العالم (**علي بابار قنجاح، 2018**).

أمّا فيما يخصّ مظاهر التّهميش والتبعية في مسار الشعوب المستضعفة فيما بعد الإستعمار، فقد أدرك "**فرانس فانون**" أنّ هناك فئة من المجتمع الواحد لا يتمسّكون بمصالحهم فحسب، بل ينتهزون كذلك فرصة النضال لتعزيز وضعهم المالي وقوتّهم.

فهم يتاجرون ويحقّقون أرباحا طائلة على حساب الشعوب المغلوبة، من ثمّة يقع الثوري أو المناضل الحقيقي دون أن يعلم في غياهيب الإستعمار البديل وخلق جهاز استغلالي آخر أكثر إيلاما من الإستعمار الكلاسيكي، إذ تكتشف الشعوب ظاهرة الإستغلال اللّإنساني الموسوم باللّصوصية، التسلّطية والخيانة (**فرانس فانون: الموسوعة الحرّة ويبيكيديا، 2021**).

هذا ما أكّده الباحثان "**محمد عبد مجيد حسين**" و"**حنان ابراهيم امام المراكبي**"، في تفسيرهما لرؤية "**فرانس فانون**" المستقبلية في هذا المضمار، حين أفضيا من خلالهما لتحذيراته لما سمّاه بالبرجوازية الوطنية التّي لم تشارك في ثورة الشعب مشاركة صادقة والتّي تتعاون مع المستعمر خفيةً للحصول على الإمتيازات، بالتّالي قبوع المهمّشين من الفئات المهملة أو المغلوب عن أمرها في براثن الإقصاء القهري أو شِرَكِ التّهميش الطوعي أو خناق التمييز المجتمعي **(موقع المركز الديمقراطي، 2019)**.

2-الماركسية المحدثة والهامشية في المجتمعات الإنسانية:

حافظت الماركسية المحدثة بعد سقوط المعسكر الشرقي على مضمون الماركسية التقليدية مع تعديل طفيف في معاني الصراع المجتمعي محلّيا أو جماهيريا، حيث كان يقصد به ماركس انقلاب الطبقة الكادحة على الذّين يمتلكون وسائل الإنتاج من أجل أن تصبح هذه الوسائل ملكا لجميع الأفراد.

أمّا الماركسيون المحدثون، فيرون أنّ الصّراع في طيّاته يحمل مضمون احترام النظام أو السلطة واعتبار الصّراع أداة للتّغير والتحديث، فمن بين العوامل التّي أدّت لظهور "**الماركسية المحدثة**" هي التّي تعلّقت بتحديث أفكار الماركسية الكلاسيكية التّصويرية والتّي اتّخذت من الصّراع مدخلا وظيفيا للعديد من الظواهر المؤسّساتية المتغيّرة.

بالإضافة إلى ظهور بوادرها الأولى لعدد من العلماء الشبّان الغربيين من شاكلة "**رالف داهرندروف**" "**فرانك باركن**"، "**دافيد لوكود**"، "**راندل كولنز**"، "**لويس كوزر**"، فجميعهم انبهروا بنظرية الصّراع لكنّهم إعتبروها أداة للتّغير والتحديث، لا كما نظر إليها "**ماركس**"، لأنّ الصّراع في داخله يحمل الإحترام والإنسجام مع النّظم أو السلط على السواء، أي في إطار التوفيق بين الماركسية التقليدية التّي ركّزت على الصّراع والوظيفية البنائية التّي ركّزت على التوازن النسقي.

للنّظر إلى ارهاصات عالم الإجتماع الألماني "**رالف غوستاف داهرندروف**" **1929 Ralf Dahrendorf – 2009**، فنجده قد تجاوز مفاهيم الصّراع المجتمعي عند "**كارل ماركس**" في أبرز كتاباته المعنونة: "**الصراع الطبقي في المجتمع الصناعي 1959** " و"**المقالات في نظرية المجتمع 1968**" أي أنّ تأثّره لم يكن كلّيا وإنّما كان الأثر نسبيا.

فيظهر ذلك، في كون الصراع ليس محصورا بين العمال ومالكي وسائل الإنتاج فقط، إنّما هناك أنواع أخرى من الصراعات المجتمعية، من بينها الذّي يحدث في إطار التمييز العنصري، الصّراع الأسري الصراع الفئوي، الصراع السياسي...الخ (**رالف داهرندروف: الموسوعة الحرّة ويبيكيديا، 2021**).

من ثمّة، يتأتّى الصراع في جميع التشعّبات الحياتية في المجتمع الحضري ما بعد الرأسمالي ونموّ الطبقة المتوسّطة وظهور الجماعات الفئوية وتنامي مكانة العمال في المجتمعات المدينية اجتماعيا اقتصاديا وسياسيا، هذه الأوضاع تلزم انفصال الملّاك من عملية الإنتاج والحدّ من سيطرتهم وسلطتهم الإستغلالية.

مع ذلك، يأخذ الصّراع المجتمعي منحا آخر، يتمثّل في السلطة السياسية التّي تبني قواعدها على القوّة أي أنّ بيانها المديني يتمثّل في وجود حاكم ومحكوم، آمر ومأمور، مُهَمِّشْ ومُهَمَّشْ، فكما هو متآلف عليه يوجد الخضوع والإستغلال والتبعية بوجود القوّة والنفوذ والسيطرة وعليه، فإنّ الصّراع في المجتمع الصناعي يتمخّض من علاقات السلطة لا من علاقات الإنتاج (**زيات فيصل: مختار ديدوش محمد، 2019، 389.388**)

ضمن هذا الإطار، فإنّ الصراع المجتمعي عند "**رالف غوستاف داهرندروف**" تتبيّن ميكانزماته في المجتمعات الصناعية أو الحضرية في الخصائص التّالية:

- الصّراع لا يقتصر على مجتمع دون آخر، أي أنّ كلّ مجتمع إنساني عرضة لعمليات التّغيير وهي عملية اجتماعية شمولية، أيّ أنّ كلّ مجتمع يتماشى وفق ثنائية الصّراع وعدم التوافق المجتمعي.
- العناصر المجتمعية غير المتكاملة في المجتمع تؤدّي إلى حدوث التّغيير الذّي يستند على قهر أو استغلال أو تهميش أو إقصاء بعض عناصره للبعض الآخر.

من هذا المنطلق، يعبّر الشكل التّالي عن العلاقات القائمة بين الجماعات المهيمنة في المجتمع والجامعات الخاضعة لها من خلال نظرية **رالف غوستاف داهرندروف**:

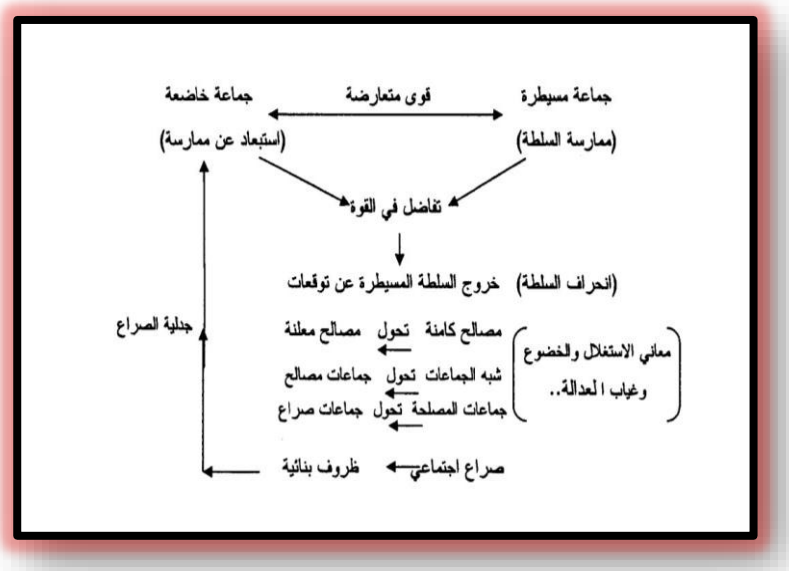

شكل رقم (09) يمثّل تمايز الصراع المجتمعي، اعتمادا على مصادر فيصل زيات: مخطار ديدوش محمد (2019، ص 390)

كما ويبيّن الشكل أعلاه، أنّ التنظيمات الإجتماعية تتشاكل من زمرتين متنافرتين:

- **الزمرة الأولى**: مهيمنة، محظيّة، مركزية، مسيطرة وغالبة أو متغلّبة.
- **الزمرة الثانية**: خاضعة، تابعة، مهمّشة، مقصيّة ومغلوبة عن أمرها.

الوضع السالف، محتوم بثنائيات القوّة أو السيطرة أو الخضوع أو الخنوع، ممّا يدفع بالجماعة الخاضعة إلى التمرّد عن طريق التوليفة الفئوية في شكل أحزاب أو نقابات أو جمعيات أو تنظيمات رسمية أو غير رسمية، تتحدّد أهدافهم ومصالحهم استعدادا لأخذ سلوك التمرّد أو العصيان أو الثورة ضد الجماعة المهيمنة، بهدف احداث تنظيم اجتماعي جديد يفضي مع مرور الزمن لأرضية صراع لاحق **(زيات فيصل: مختار ديدوش محمد، 2019، 390)**.

كما وقد جاءت إسهامات عالم الإجتماع البريطاني "**دافيد جي لوكوود**" **David Lockwood 1929-2014** حول النسق الإجتماعي والطبقية في المجتمع الحديث من خلال تقديمه للفكر الماركسي المحدث لطبيعة العناصر البنائية الإجتماعية، الإقتصادية والثقافية السائدة.

قام هذا الأخير، على إثر العناصر البنائية السالفة، بتحليل ثلاث مظاهر للطبقة الإجتماعية هي:

- **المظهر الأوّل**، تعلّق بالشقّ الإقتصادي الذّي يتلاقح في شكله وحيثياته مع الهامشية الإقتصادية من ثمّة اعتمد "**دافيد لوكوود**" تحليل موقف السوق ومكاسب العمّال والمهنيين ذوو الدخل المتوسّط بالرّغم من تدنّي أوضاعهم الإجتماعية والمهنية، هذا يدلّ عن أنواع الإستكانة للأوضاع السائدة.
- **المظهر الثّاني**، يقترن بالشقّ العقلاني وتمثّل العمّال في قلّة المشاركة في المناسبات الإجتماعية واتّخاد نوع من العزلة الإجتماعية التّي تنمّ عن الرفض المجتمعي أو دلالة عن الإغتراب السوسيونفسي من العملية الإنتاجية.
- **المظهر الأخير**، يرتبط بالجانب المعياري المتضمّن لتحليل مجموعة من القيم والإتجاهات والمعايير السلوكية أو مستويات الجماعات، تلكم المستويات التّي لم تستطع فئة العمّال ذوو الدخل المتدنّي تحقيقها بصورة أفضل من الفئات العمّالية المتوسطة.

بالتّالي القبوع في التشاؤمية المهنية وغياب الحافز في التدرّج المهني أو التطلّع لوضع اجتماعي جديد **(نوادري فريدة، 2020، ص ص 28.01)**.

من خلال التحليل السالف "**لدافيد لوكوود**" نرى، أنّ كلا الفئتين المهنيتين الدّنيا والمتوسّطة متموقعتان في برك التّهميش المهني أو التّهميش الإجتماعي أو تجلّيات التبعية أو الإنهزامية أمام المتحكّم في الثروة ووسائل الإنتاج وغياب بوادر التغيير أو المطالبة بالحقوق المجتمعية.

في حين آخر، جاءت آراء "**فرانك باركن**" حول القيم والصراع في أحد مؤلفاته المتمحور حول **قضايا اللّامساواة، الطبقية، النظام السياسي والتدرّج الإجتماعي في المجتمعات الرأسمالية والشيوعية** وتحليل طبيعة العلاقة المتبادلة بينهما في مجتمعات الحداثة واستنباط المصادر الإجتماعية المنتجة لواقع الإستقرار المجتمعي.

هذا الإستقرار الحاصل، حسب "**فرانك باركن**"، مردّه لواقع السيطرة على الجماعات المحرومة القابعة في غمار اللّامساواة والطبقية، هذا الإطار لا يتغيّر واقعه إلّا مع آليات حدوث الحراك الإجتماعي المخطّط

له سلفا عن طريق نسق الوعي التّعليمي أو الوعي المجتمعي بصفة عامّة **(نوادري فريدة، 2020، ص ص 28.01)**

لكن مع هذا الحرص، تعمل النظم الرأسمالية أو الإشتراكية لكبح جلّ بوادر التغيير المجتمعي حسب "**فرانك باركن**":

- **أوّلا** بتعميق الأفكار البليدة المثبّتة للقيم التّي تتبنّاها الفئات العاملة أو حتّى المقصيّة اجتماعيا بالتّالي السيطرة على الفكر أو الوعي الطبقي.
- **ثانيا** بتكريس هذه الأليات المميتة لروح التّغيير والمبادرة عن طريق عمليات التنشئة الإجتماعية أو التنشئة المهنية على السواء **(نوادري فريدة، 2020، ص ص 28.01)**

من منظور آخر، رأى العالم الأمريكي "**راندل كولنز**" **Randall Collins 1941**، أنّه يجب دراسة الصراع المجتمعي بشكل أكثر شمولية وتحليل العلاقات السببية **(نوادري فريدة، 2020، ص ص 28.01)** والتّي بإمكانها عكس الواقع الحقيقي، هذا وقد توصّل "**راندل كولنز**" إلى وضع التصوّرات التّالية:

- الإنسان كائن اجتماعي، لكن أيضا صراعي، تنافسي وعدائي.
- يوزّع النّظام الإجتماعي الأفراد حسب المصادر المتاحة لكلٍّ منهم.
- تتنافس الجماعات الميتافيزيقية على تملّك أكبر قدر من القيم ممّا هي مرغوب فيها.
- محاولة كل فرد تعظيم مكانته الذّاتية مادّيا، اجتماعيا وثقافيا.

وعليه، فالصراع هو نتيجة حتمية مسبّبة للتّهميش والحرمان:

- √ **أوّلا** لعدم المساواة والحرمان من الملكية واستخدام مختلف الوسائل للسيطرة، القهر وتزييف وعي الآخرين أو تغييبه وإنتاج نمط ثقافي متغلّب.
- √ في حين **آخر** يحاول المحرومون وفاقدو القوّة تغيير الأوضاع القائمة، من ثمّة فالصّراع حسب "**راندل كولنز**" له الأثر البالغ على واقع المهمّشين في المجتمعات **(نوادري فريدة، 2020، ص ص 28.01)**.

الأمر السالف، وافقه بشكل وافر "**لويس كوزر**"، حيث رأى أنّ مخلّفات الصراع الإجتماعي في المجتمعات الحديثة، ينجم عنها شدّة الصّراعات المجتمعية على القيم، طلب المكانة، الموارد النادرة وتحقيق القيم

المنفعية على حساب القيم غير المرغوب فيها مجتمعيا وإنسانيا وحدوث العدائية، الكراهية نبذ الآخرين، مظاهر الإقصاء والتّهميش بين جماعات التنافس غير النّزيه **(أحمد سليمان أبو زيد، 2006، ص 16)**

3-الماركسيون الجدد ورؤيتهم لظاهرة التّهميش المجتمعي:

برز العديد من الباحثين الجدد من أتباع الماركسية التقليدية في سعيهم لبلورة الفكر الماركسي وجعله يتلاقح مع العديد من النّظريات الحديثة ذات التخصصات والأبعاد المقارباتية العلمية الجديدة حول المفاهيم العتيدة وبلورتها في شكل حداثي، هذا بغرض تحيينها وتكييفها مع الأطر المجتمعية المعاصرة لا سيما، تلكم المفاهيم والمقاربات والعناصر المرتبطة بقضايا الإستغلال، التّهميش، الصّراع المجتمعي التفاوت الطبقي والتمييز بين الأنا والآخر.

في هذا السياق، تقتضي الضرورة العلمية التحدّث عن أبرز الأعلام المعاصرين المتشاكلين مع الفكر الماركسي الذّين تحدّثوا عن حيثيات وقضايا الهامشية والتمايز البشري في المجتمعات الحضرية الحديثة.

وعليه، يأتي التطرّق لمقارباتهم الحضرية والتنموية تباعا كما سيأتي:

3-1-الشرط البروليتاري عند هنري لوفيفر:

اشتهر عالم الإجتماع والفيلسوف الفرنسي "**هنري لوفيفر**" **Henri Lefebvre 1901-1991** برؤياته حول الجدلية ومقاربات "**ماركس**" في الإغتراب، بالإضافة إلى الدّراسات الإيكولوجية، بالأخصّ في إطار الجغرافيا البشرية، ناهيك عن نقده للحياة اليومية وإدخاله مفاهيم الحقوق المدنية وإنتاج الفضاء الإجتماعي عن طريق الممارسات القيمية والإنتاج الإجتماعي للمعاني.

زيادة إلى كون الفضاء الإجتماعي وسيلة للإنتاج، فهو أيضًا وسيلة للتحكّم، السيطرة والقوّة **(هنري لوفيفر، الموسوعة الحرّة ويبيكيديا، 2021)**.

ففي كتابه "**الحق في المدينة**"، أسّس "**هنري لوفيفر**" لضرورة واقعية ومعرفية أولاها لمشاكل الحضرية والبحث عن حياة حضرية أقلّ اغترابا ودون تقييد للضعفاء، فهو بذلك قد امتلك النظرة الطوباوية للمجتمع الحضري، حيث يتساوى فيه الأفراد الفضاء الحضري بالإنصاف.

هذه الأخيرة، أضحت في واقعنا ملاذا غير آمن، كما تحدّث عنه الباحث "**سرير أحمد بن موسى**"(**2019، ص ص 266.237**)، لتضحي المدينة واقعا للسكنات الهشّة وانتشار الأحياء المتخلّفة.

من ثمّة، فإنّها بعيدة على أن تكون منتوجا إنسانيا، يتحوّل الفرد فيها إلى إنسان هامشي مهمّش غير مسموح له في إثراء العمل التنموي أو الإجتماعي التشاركي، نتيجة لذلك فإنّ "**هنري لوفيفر**" لم يتوقف عن إدانة التّهميش الذّي طال مجتمع المدينة في زمنه ونقده للسياسات البرجوازية المنتجة لأنواع الهدم والعنف الإجتماعِيَيْن وما ينجم عن ذلك من إنتاج للطبقية، التوزيع غير العادل للثروات...إلخ، مع هذا فإنّه لا يمانع بمنطقه تقدّم سلطة الثروة في المجتمع الحديث الذّي يعزّز النشاطات المجتمعية.

ففي هذا الإطار أيضا، جاء في كتاب "**هنري لوفيفر**" المعنون ب "**نقد الحياة اليومية**" أنّ مظاهر التّهميش المديني تتجلّى من خلال البروليتاريا غير الواعية والمحرومة **أوّلا** من الوعي والثقافة، **ثانيا** من الصحة والتعليم الجيّد **وأخيرا** المسحوقة من ثقل الكدّ والمؤسسات والأفكار.

فالطبقة الأخيرة، دائما ما تأتي مقترنة بالمسلّمة القائلة: "... ثمّة أغنياء وفقراء على الدوام." فهدف ذلك تكريس لثوابت الأيديولوجيا الرأسمالية (**هنري لوفيفر، تر: ثائر ذيب، 2017، ص ص233.203**).

تماشيا مع أعلاه، أوجب "**هنري لوفيفر**" حتمية وجود "**الشرط البروليتاري**" في حياة المجتمع الحضري وهو أن يتشكّل الوعي الطبقي اجتماعيا وإنسانيا، ليتّجه هذا الوعي نحو الإنعتاق من التّهميش أو التبعية من خلال النضال ضمن التنظيمات الإجتماعية في مجتمع المدينة وإدخال عناصر نضالية جديدة تشتمل التوسّع من النّقابات والجماهير الرياضية والثقافية والعمل السياسي (**هنري لوفيفر، تر: ثائر ذيب، 2017، ص ص233.203**)

ففي هذا الإطار أيضا، حدّد "**هنري لوفيفر**" **عدّة** ملامح للمدينة وعلاقتها بالتّهميش الحضري وهي:

- واقع لسيطرة مراكز المدن على حساب الضواحي والأرياف.
- أنّها عملية توافقية يتلاقح فيها رأس المال، البروليتاريا في إطار المجتمع الحضري.
- أنّها تكريس للتفاوت الإجتماعي بين برجوازيّ المدينة وبين سكان التخوم والأرياف.

- مراكز المدن هي فضاءات العمل بالنسبة للعمّال الكادحين أي وجودهم تعميق لوجود الهامشية والإستغلال (**سرير أحمد بن موسى، 2019، ص ص 266.237**).

3-2 المسألة الحضرية عند مانويل كاستيلز:

يعتبر الباحث "**مانويل كاستيلز Manuel Castells** " **1942** من أهمّ العلماء المعاصرين في مجالات السوسيولوجيا الحضرية وتخطيط المدن والتخطيط الإقليمي وسوسيولوجية الإعلام وسوسيولوجية أبعاد الحركات الإجتماعية وربطها بالصراعات المفرزة عن الوسط الحضري (**مانويل كاستيلز، موقع الكتروني، 2021**).

ركّز "**مانويل كاستيلز**" في دراساته الحضرية على البعد الإجتماعي حينما فسّر ظاهرة التمدّن وذلك بالصّراع والنّزاع بين الفئات الإجتماعية الحضرية حول رهانات المواقع المدينية، أي أنّه أعطى بصفة أدقّ الأولوية لما هو اجتماعي صرف، مثل الموضوعات السوسيولوجية التّي تتلاقح مع البحث الحضري والتّي تتمحور حول مفاهيم عديدة كالإقصاء، التّهميش، اللّإنخراط، الإنحراف، البطالة الجريمة الإدماج وإعادة الإدماج (**موقع عرب سوسيو، 2018**).

لتفسير الصّراع الحضري، بنى "**كاستيلز**" رؤيته على أساس سوسيونفسي بالدرجة الأولى، حيث يسعى الفرد في المدينة إلى تأكيد ذاته وتطوير وسائله المادّية، فالمدينة ليست موقعا أو مكانا كما يفسّرها الإيكولوجيون فحسب، بل تعبّر عن استهلاك جماعي رأسمالي يتجاوز الطبيعة والموارد التّي تتخبّط في مثالب غياب الذكاء التنظيمي والتصنّع في تسييرها بعقلية الثقافة الرأسمالية.

هذه الأخيرة، دائما ما تفرز أنواع التناقضات المجتمعية بين تفوّق الأثرياء الذّين يتحكّمون ويصنعون المدينة وبين الفقراء وفئات التّهميش اللذّين تتجلّى إسهاماتهم في المشهد الحضري بمظاهر حراك الرفض الإجتماعي أو السخط أو التذمّر أو الإحتجاج من أجل تحسين الأوضاع أو تغييرها (**موقع عرب سوسيو، 2018**).

انطلاقا من فهم واستنتاج قيم الرأسمالية أو الربح أو السوق، فقد أعطى "**مانويل كاستيلز**" عدّة مخلّفات مترهّلة لهذه الإيديولوجية وحدّدها كما يلي:

- أنّ التنظيم الرأسمالي بالغ في التجريد أو المناورة أو ابتداع حلول ترقيعية تتعلّق بتنمية المجتمعات ولعلّ أخطر ما أفرزه هذا النظام حسب "**مانويل كاستيلز**" هو تراجع المؤسسات العمومية التّي كانت تتكفّل بمصالح المواطنين من تعليم، صحة ودعم للمواد الغذائية الأساسية.
- الإنهيار التدريجي للدولة الوطنية التّي أصبحت في ظلّ هذا النظام غير قادرة على تلبية الحاجيات الدنيا لمواطنيها وتضطر في أحيان كثيرة لقبول مساعدات مشروطة من البنك الدولي فهي ترهن الإستقلال الوطني.
- كما وقد تنبأ "**مانويل كاستيلز**" بالحركات الإجتماعية الواسعة التّي تعرفها العديد من المناطق بدءا بدول أوروبا الشرقية في نهاية القرن الماضي حتى العالم العربي في وقتنا الرّاهن، إذ أنّ معظم الحركات الإجتماعية التّي تقاوم النظام العالمي الجديد تأسّست في نظر **مانويل كاستيلز**" على الهويّة، سواء كانت عرقية أو دينية أو تاريخية ثقافية **(مانويل كاستيلز، موقع الكتروني، 2021)**.

3-3 شرعية البريكاريا عند ديفيد هارفي:

اشتهر المنظِّر الماركسي "**ديفيد هارفي 1935**" في دراساته السائدة في العلوم الإجتماعية لتوظيف الطرق الكمّية العلوم المكانية والنظرية وفي مجال المعرفة الجغرافية، حيث توجهت أغلب قضاياه نحو الظلم الإجتماعي وطبيعة النظم الرأسمالية.

بقي هذا الباحث يؤمن بأنّ البروليتاريا المتركزة في المصانع الحضرية هي طليعة التغيير الثوري، من هذا المنطلق، أعرب "**ديفيد هارفي**" عن قلقه واستيائه في معنى المدينة الحديثة والتحوّلات الحضرية التّي تفرز الطبقية والتراشق الإجتماعي وتغوّل الرأسمالية أو بالأحرى الأوليغارشية على كواهل الطبقات الشغّيلة والفئات المستضعفة.

لذلك، فقد أعطى بديلا شموليا لمعنى حياة الحضرية والتمدّن وفق شعار:"... المدينة ليست حقّا فرديا بل هي حقّ جماعي، ترتكز عرصاته على جميع الفئات والحركات الحضرية، خاصّة التّي تقبع في هامش المجتمع حتّى تضمن بيئة معيشية ملائمة وعيش كريم..." **(محمد تركي الربيعو، موقع القدس، 2017)**

فالملاحظ هنا، انتقاد "**ديفيد هارفي**" الصارخ للّيبرالية الجديدة ومدى تحالفها مع الدولة السلطوية أو الفاشية الجديدة التّي تهدف إلى إغناء الأثرياء على حساب عوام الهامش.

هذا الوضع، لم يعد يحظى بموافقة جموع أفراد وجماعات المجتمعات الإنسانية قاطبة (**ديفيد هارفي، موقع البديل العراقي، 2021**)، فقد ارتبط هذا النقد مع فكر مدرسة فرانكفورت النقدية **1924** وتلاقحه مع أفكار كلّا من "**ماركيوز**" و"**هوركهايمر**" و"**أدرنو**" **في نقد المجتمع الحديث والثقافة** الجماهيرية والنضال الثوري ضدّ الرأسمالية.

حيث كان الموضوع الرئيسي وقتئذ، الإقتصاد السياسي بمعنى أنهم كرسّوا جهودهم لتحليل التناقضات الإحتكارية للرأسمالية التّي يمكن أن تفتح طريقا نحو الإشتراكية ونبذ العقلانية الغرضية التّي تتضمّن فكرة السيطرة على الطبيعة في الرأسمالية وتطوير العلوم والتكنولوجيا، هذا ما يؤدّي إلى بعث أشكال جديدة من التسلّط، أي تسلّط الطبقة الرأسمالية على الطبقة العمّالية.

الفكرة الآخيرة، قد تلاقحت مع مفهوم العقلانية لدى "**ماكس فيبر**" حيث عملت المدرسة على الإنشقاق والتحرّر على مستوى الجمعي وليس على المستوى الفردي، حيث يزيد الوعي النقدي للنّاس إزاء الظروف المعيشية القهرية للرأسمالية المعاصرة (**حسن مصدق، 2005، ص 304**) أو التّركيز على البروليتاريا، باعتبارها قوّة التحوّل الإجتماعي استنادا إلى وعيها الطبقي أو كما عبّر عن ذلك "**لوكاتيش جورج**" (**محمد فوزي كنزاي، 2014، ص ص 110.109**).

ارتباطا بالسياق أعلاه، يضيف "**هنري لوفيفر**" أنّ الطبقة العاملة الثورية الجديدة أضحت تتكون من جميع سكان الحضر، ليس فقط من عمال المصانع الرأسمالية المتمثّلين في **البروليتاريا التقليدية**، بل يتجاوز ذلك حلول طبقة أخرى كبديل اجتماعي تعرف باسم "**طبقة البريكاريا**" التّي تتشكّل بشكل متزايد في المجتمع المديني الحديث.

لتتّسم فئاتها بالهامشية أو الوضع المجتمعي الهشّ، عدم التنظيم، ضآلة الأجر وعدم الأمان، لتنزاح بذلك إلى بوتقة الحركات الإجتماعية الحضرية متمحورة في الأساس حول البحث عن الحقوق وتحقيق المواطنة

والكدح من أجل إعادة الإنتاج الإجتماعي ولو بالطرق غير السلمية **(محمد تركي الربيعو، موقع القدس، 2017)**.

يدخل ضمن دوائر **البريكاريا**، الشباب البطّال المهمّش، المتقاعدين، المطلّقات، الأرامل، الأمّهات العازبات، البطّالين خرّيجي الجامعات وأصحاب الدرجات العلمية العليا...إلخ.

هذه الفئات الأخيرة، يوردها الباحث "**جمال العميدي**" في دوائر التّهميش الحقيقي، خاصّة وأنّ المهمّشين المدينيين ليسوا نوعا واحدا، بل هناك جماعات مهمّشة أخرى، تربطها ببعضها البعض روابط محدّدة ولفهم غرض توصيف المهمّشين، علينا الذهاب إلى الطرف المضاد لهم وهو المركز بتعدّد دلالاته، أمّا الخوف الكبير هو أن تكون فئة النخبة مهمّشة بنفس درجة تهميش الفئات الدنيا! أي ضمن دائرة "**طبقة البريكاريا**" **(جمال العميدي، الحوار المتمدّن، 2005)**.

ضمن سياق البريكاريا أيضا، فالنّظام الحضري الرأسمالي يعبّر عن سياسات شعارات "**المدينة الإنتقامية**" وعدم التسامح وطرد السكان الأكثر حرماناً من مراكز المدن وقمع الحركات الإجتماعية وتنامي حدّة أشكال الظلم، المعاناة، إنكار الإعتراف، الإستبعاد، الإغتراب، الهيمنة، عدم المساواة والوصم، جلّ هذه الوضعيات الإجتماعية السلبية انتقدت من العديد من المفكّرين أمثال "**سوزان فينشتاين**"، "**جون راولز**"، "**أكسيل هونيث**" و"**نانسي فريزر**" **(جولي آن بودرو، لوكا باثاروني، 2011، ص ص 06.01)**.

فعلى سبيل الذكر، عمل الفيلسوف الإنجليزي "**جون راولز**" **1921-2002** في طرح فكرة إجتماعية أساسية تمثّلت في مفهوم «**العدالة بإنصاف**»، فمنها حثّ على مبادئ الحقوق الأساسية المتساوية وتكافؤ الفرص وتعزيز مصالح أفراد المجتمع الأقل حظّا، مع الإستخدام العملي لمبادئ العدالة الإجتماعية في تجربة فكرية سمّيت "**بالموقع الأصلي**"، حيث يختار الأشخاص نوع المجتمع الذّي يودّون العيش في مجاله في حالة عدم معرفتهم أيّ موقع اجتماعي سيشغلونه شخصيا **(الموسوعة الحرة ويبيكيديا: جون راولز)**.

في حين ذهب "**نانسي فريزر**" **1947** – في معالجته لموضوع الإعتراف المجتمعي من منظور العدالة الإجتماعية ومن تناقضات فعل نكران الإعتراف **Le déni de reconnaissance** وهو الضرر أو الأذى المرتبط بالوضع الإجتماعي أو المكانة التّي يشغلها الفرد على مستوى العلاقات الإجتماعية، الأمر الذّي

يؤدّي به للمواقف والمعتقدات الإحتقارية التّي تعتبر بعض الأفراد أو الفئات غير جديرين بالإحترام أو التقدير، ممّا تَشعِرُهم بحالات النقص الإجتماعي، ناهيك عن حرمانهم من المشاركة في الحياة الإجتماعية بالتساوي مع الآخرين وفقا للنّماذج والأطر المصطلح عليها عرفا، قانونا ومؤسّساتيا.

في ظلّ هذا السياق أيضا، أعطت الباحثة "**نانسي فريزر**" لمفهوم المناصفة التشاركية في الفضاءات العمومية والحضرية تحت العدالة الإجتماعية وفق شرطين أساسيين هما:

- **الشرط الأوّل**، سمّاه الباحث "**كمال بومنير**" بالشرط الموضوعي الأوّلي ويتمثّل في وجوب توزيع الثروات المادّية بالمناصفة التشاركية وبكيفية تضمن للمشاركين الإستقلالية وإمكانية التّعبير عن آرائهم بحيث يتمّ القضاء على أشكال اللامساواة المادّية والتبعية الإقتصادية التّي تقف عائقا أمام تساوي أفراد المجتمع الواحد في هذا التشارك، بهذا الأسلوب الحياتي يتمّ التخلّص من التدابير الإجتماعية المنتجة لأنواع التّهميش والفقر والإستغلال والتّباينات الكبيرة في الثروة والدخل والفراغ المميت.
- **الشرط الثاني**، عائد لشرط تقدير الذّات الإنسانية واحترام المساواة بين جميع المشاركين وضمان تكافؤ الفرص في البحث عن تحقيق التّقدير الإجتماعي **(نانسي فريزر، 2005، تر: كمال بومنير، 2018)**

ختاما لتفسيرات الفكر الماركسي لظاهرة التّهميش المجتمعي، فإنّ الماركسية تبقى وتظلّ الإرهاص الأوّل لفهم تطوّرات وحيثيات الظاهرة التّي ساعدت على التشخيص الحركي لتداخل وتفاعل أنماط الإنتاج وفهم الأوضاع الواقعية لفقراء المدن والمهمّشين وما شاكلهم مجتمعيا من ضحايا التفاوت الطبقي والصراع المجتمعي وبراثن الإغتراب السوسيونفسي أو سلاسل الإستغلال واللّامساواة كما وصفهم "**غرين**" و"**غاري**"، في حين وصفهم "**فرانز فانون**" على أنّهم عضد روح الثورة بالرّغم من رتابة وعيهم ودنوّه، بينما أوسمهم "**هنري لوفيفر**" بطبقة "**البريكاريا**" بدلا من مصطلح "**البروليتاريا**" التّي حذّر من تلفظّها "كابرال" **Capral**، ناهيك عن تداخل المعنى الحقيقي في وصف فئات التّهميش، **فكارل ماركس**" وصفهم بالطّفيليين الذّين يفتقرون لمعالم الوعي الطبقي والجهد الثوري، أي عكس ما جاء به "**فرانس فانون**"، زيادة لذلك وضعهم ضمن حلقات العاطلين عن العمل، على اعتبارهم يعملون في أنشطة تحذف غالبا من الإحصائيات الرسمية، فالعاطل ما هو إلّا تصنيف إداري حسب الباحث "**اسماعيل قيرة**" وكذلك الحال بالنسبة للهامشي

أو المهمّش الذّي يدخل في زمرة الإنسان اللّاوظيفي الإنسان المهمل المسوخ والشحاذّين ...الخ، فهؤلاء وصفهم "**وورسلي**" ضمن "**خرافة الهامشية**" (**قيرة اسماعيل: غربي علي،2001، ص 101**).

II- المدخل الإيكولوجي المفسّر لظاهرة التّهميش الإجتماعي:

يحدّد سياق الإيكولوجيا في البحث السوسيولوجي في إطار دراسة البيئة الإجتماعية **Social Environment** وتنظيم علاقاتها المجالية، النّفسية والإجتماعية داخل الأوساط المدينية والتّي تربط الجماعات والأفراد بعضهم ببعض من جهة والأثار المتبادلة بينهم وبين البيئة التّي يشتغلونها من جهة أخرى، سواء كانت هذه العلاقة إيجابية أم سلبية (**موقع ويبيكيديا، 2000**).

زد إلى ذلك، تفعيل المقاربة الإجتماعية لحلّ الظواهر والمشاكل السوسيوحضرية في مجتمع المدينة أو كما يراها الباحث "**ماتلار ميشال**"(**2005، ص 39**) في واقع إبراز التفاعلات الواقعية بين الأفراد والجماعات خلال تواصلهم اليومي في المدن عموما.

كما وتنطلق المقاربات والمعالجات الحضرية لاسيما الدّراسات التّي تناولت ظواهر الحياة المجالية لفقراء الحضرية أو الفئات الدنيا الحضرية أو مهمّشّي مجتمع المدينة عموما، هذه الآخيرة تعدّ بمثابة الفضاء الفيزيقي العام الشامل لأنواع الأنساق البيئوية العديدة كالإيكولوجية المجالية، الإيكولوجيا البشرية الإيكولوجيا السلوكية، الإيكولوجيا الثقافية والإيكولوجيا الصحّية، زيادة لذلك تعتبر نظاما مركزيا لتكيّف الأفراد والجماعات فيها.

وفي هذا الإطار، تتعدّد وتتنوّع المقاربات الحضرية التّي اهتمّت بدراسة ظاهرة التّهميش والفقر الحضري، والتّي يتمّ تصنيفها تباعا كما سيأتي:

⇔مدرسة شيكاغو ورؤيتها لظاهرة التّهميش الحضري:

عرفت المدرسة الحضرية ارهاصاتها الأولى بمدينة شيكاغو في سنوات **1920-1930** على يد كلّ من "**روبرت بارك**" **1864-1944** المتأثّر بمقاربات "**جورج زيمل**" **1856-1918** حول الحياة في المدينة "**رودريك ماكينزي**" **1852.1934**، "**ارنست بورغست**" **1886-1966**، و"**لويس ويرث**" **1887- 1952**

وأخرون، لتعتبر هذه الإرهاصات بمثابة الدّراسات الفنّية في مجال حضرية المدن الأمريكية **les agglomérations américaines** التّي أثْرَت عمليات البحث العلمي بتقنيات الملاحظة، المقابلات العميقة، دراسات حالات الحياة الإجتماعية وحياة المبعدين اجتماعيا(**جيلس فيرويل، 2004، ص ص 217.206**).

☆ كما ذهب "**جورج زيمل**" في زمنه للقول: "بأنّ الظروف التّي تحيط بالحضر، قد حوّلت حياة المدينة من صراع مع الطبيعة من أجل العيش والبقاء إلى صراع ما بين البشر من أجل الربح والكسب"، في هذا الإطار رأى الصور الحضرية في شكلها المعقّد الذّي جعل أفراد وجماعات مجتمع المدينة يشعرون بأنّهم يعيشون في حالات الضياع نظرا لتعدد جوانب الحياة فيها هذا من جهة، من أخرى رأى أنّ الأفراد في المجتمع الحضري موزّعون بين القصور الإجتماعي الصغير والقصور الإجتماعي الكبير

☆ **الصنف الأوّل**، يقترن بالأفراد المنعزلين أو مهمّشي الذّات أو أفراد التّهميش الطوعي الذّين يخافون من ذواتهم وقدراتهم وملكاتهم واستئناس خنوعهم وانقيادهم دون حركية نحو تغيير مصائرهم، هذا الأمر يقودهم نحو الإتّكالية واتهام الآخرين عن مسؤولية أوضاعهم، بينما هو لا يبدلون أيّ جهد للخروج من حالة قصورهم، جمادهم وأضرارهم بالعنف الموجّه ضد ذواتهم.

☆ **الصنف الثّاني**، يسمّيه "**جورج زيمل**" بالقصور الكبير الذّي قد يشمل كثيرا من النّاس، فقد تقع به جماعات وفئات بل وشعوب في حبال القصور الكبير بفعل التحايل أو المخادعة أو المغالطة تحت إطار التّهميش الثقافي أو التّهميش السياسي أو التّهميش المهيكل، حيث يستطيع القائمون على القصور الكبير أن يقنعوا المهمّشين بأنّهم غير متعلّمين، متوحّشين، غير حضريين، غير مؤهلين في أيّ إطار ومجال مُعَيَّنَيْن ، ممّا ينشر في نفوسهم مضامين القدرية، الخضوع، التبعية للآخر عدم التنظيم، ثقافة الفقر، ثقافة الخوف المستشرف لهم ولأبنائهم.

في خمسينات القرن الماضي، تحدّثت مجموعة أبحاث عن روابط ظاهرة التّهميش والعنف والمشاكل الإجتماعية في المدن، أي أنّ التّغيرات المدينية تفعل أفعالها داخل المجال الحضري الإجتماعي حيث

أنّ الأفراد ذوو السمات التقليدية تجد نفوسها بين ضررين بالغيْن: فيرتبط **الضرر الأوّل** بالتفكّك الإجتماعي **Désorganisation social**، أمّا **الضرر الثاني متعلّق** بالإغتراب **L'aliénation**.

في هذا الإطار، وضّح "**زيمل**" الآثار المتعارضة للمدينة الكبيرة على شخصية الحياة الحضرية، حيث تمنح في نفس الوقت هامشا من الحرية والإقصاء، على اعتبار أنّ الفرد الهامشي يتمثّل في مصطلحي "**الغريب**" أو "**الأجنبي**" عن الفضاء الحضري المحلّي أو الجماهيري.

فهو بذلك، يقع في مفترق الطريق الإجتماعي بين حياة أكثر فردية وفي إطار إقصاء وتهميش الذّات وبين مراقبة تجاوز الآخرين له. **(موقع عرب سوسيو، 2018)**.

كما وفقد قام عالم الجريمة الأمريكي "**آلبرت كوهين**" **1918-2014** بدراسة حياة العصابات **Les gangs** في الأقطاب الأمريكية الكبرى عام **1955** ووصف ظاهرة التّهميش في الضواحي الأمريكية أيضا **Les banlieues** بأسلوب ونظام الحياة الذّي يميّز المهمّشين عن أفراد وجماعات الحظوة والتّمكين في المجتمع الأمريكي من حيث القيم المفروضة على الواقع الاجتماعي، بكلّ بساطة وأنّ كلا المجتمعين أفرزا مجموعة من القيم غير المرغوب فيها آنذاك والتّي تمثّلت تاريخيا فيما يلي:

- ⊗ استغلال الرجال البيض للرجال أصحاب البشرة السمراء.
- ⊗ التعصّب الحاد للمجتمع المحلّي والروابط الإجتماعية للمهمّشين.
- ⊗ كثرة الجرائم، الإغتيالات، تجارة المخدّرات، تجارة السلاح، البغاء.
- ⊗ السيطرة على المواخير، الكازينوهات وصالات القمار **(عبد الرحمان المعايطة، مرجع سابق، ص 214)**.

أمّا "**روبرت ميلتون**" فقد تحدّث عن غياب الوسائل التّي تحقّق طموحات وأهداف الشباب المهمّش داخل النّظام الاجتماعي، هذا ما يؤدّي بهم الوقوع في براثن الإقصاء والحرمان المجتمعي.

ليرى أيضا، كلّ من" كلاوارد"**Cloward**"و"أوهلينز"**Ohlins** عام **1960** أنّ أفاق الطبقات الفقيرة جدّ معقّدة، لتتدحرج بذلك في منحدرات العزلة، الإقصاء والدخول في مواطن التّهميش وعوالم الجريمة، كما ويلج النّموذج الإيكولوجي في الدّراسات الرّاهنة للحضرية والتمدّن ضمن دائرة التخطيطات التنموية على المدى

القريب، المدى المتوسّط والمستدام من الزمن، زيادة لدراسة شبكات العلائق الإستاتيكية والدينامية وتحليل الظواهر السليمة والظواهر المريضة.

ليقصد من وراء ذلك أيضا، أنّ التفسير الإيكولوجي يُعْنَى بدراسة الأنشطة الجمعية في المجال الإنساني كما نوّه له الباحث "**قباري محمد اسماعيل**"(**1985، ص 168**) وكذا التفاعلات أو التمثّلات القائمة بين الأفراد والجماعات وبيئاتهم الإجتماعية وتحليل أنماط الحياة في المجتمع الحضري الذّي تنبثق منه علاقة الأفراد بالتحوّلات الإجتماعية المدينية كالتغيّر الإجتماعي، النزوح الريفي، مشاكل الإسكان التراتبية الإجتماعية، المثالب الإجتماعية، مشاكل الطبيعة أو تدهورها، ندرة المياه، المساحات الخضراء...إلخ.

هكذا فالتّفسير الإيكولوجي في علم السوسيولوجيا الحديثة، حسب الباحث "**جيلس فيريول**" **Gilles Ferréol(ص 127)** عبارة عن محاولات فهم للتّغيرات أو التنظيمات الإجتماعية الطارئة التّي يتفاعل فيها أصناف المجتمعات المحلّية الكبيرة منها والصغيرة ووفق جدلية تأثّر الأفراد بالبيئة وتأثيرهم عليها ومعرفة سلوكياتهم، حراكهم وتجلّيات الظواهر الإجتماعية وأسبابها والتطرّق لخصائص مجتمع المدينة وتغييراته قديما وحديثا، فالمجتمعات النامية تعيش تكوينا اجتماعيا متعدّد الأنماط باعتباره سببا ونتيجة لظواهر التخلّف، التجزئة والتبعية (**قيرة اسماعيل: غربي علي،2001، ص 28**)

كما وتتعدّد أفكار علماء الإجتماع في البحوث الإجتماعية ذات الطابع الأكاديمي في دراستهم لعلاقة التحضّر **Urbanisation** بالعنف الحضري، وفق عدّة مقاربات أساسية هي:

- **المقاربة الأولى**، ذات السياق الميكروسوسيولوجي الذّي يدرس العلاقة في مستوى البنى المجتمعية الشاملة.
- **المقاربة الثانية، ترتبط** بأيكولوجية السياق والتّي تهتمّ بدراسة مجال المدينة بأبعادها المؤسّساتية إجتماعيا، إقتصاديا ثقافيا وإيكولوجيا.
- **المقاربة الثالثة** ترتبط بالنسق الأنثروبولوجي العام للمجتمع وعلاقته بالعنف.

ضمن هذا السياق، تتحدّد التفسيرات المقارباتية لمدرسة شيكاغو وفق المدارس التّالية:

نظرية الإيكولوجية الحضرية:

أولت نظرية الإيكولوجية الحضرية اهتماماتها البالغة أيضا في تحليل معرفتها ضمن أطر العمل وكيفية دراسة ظاهرة التّهميش في البيئة الحضرية، حيث كانت نظرتها ثاقبة للإنسان المهمّش من حيث خصائص البنية السوسيو ثقافية والإهتمام بالخصائص النّفسية والإجتماعية وفي متمايزات الأفراد المهمّشين أو الجماعات والفئات الهامشية، أي الخصائص التّي تميّز مجموعة اجتماعية" **مهمّشة**" عن جماعة أخرى "**محظيّة اجتماعيا**" **(بوداود سالم، رشيد طبال، ص89)**

في ذات السياق، ركّز "**روبرت بارك**" على سبيل المثال في إحدى مقالاته المعنونة "**المدينة**" على وصف سيرورة البيئة الحضرية عن طريق التحليل الوظيفي وإظهار جوانب الحياة الثقافية والأخلاقية فيها، ناهيك عن اكتشاف تأثير الظواهر الفيزيقية على أفراد المجتمع الحضري، هذا الأمر الذّي يؤدّي إلى انعكاس الجوانب الإجتماعية والأخلاقية والنّفسية لأفراد أو الجماعات المدينية بحسب استغلالهم للفضاء البيئي، فالمجال الحضري المريض يحوّل قاطنيه إلى العزل الحضري والإندماج ضمن الثقافات الفرعية الهامشية أو الإنتساب إلى العصب والإنحراف أو العيش ضمن أطر التغويت **(أمينة كرابية، 2017، ص ص 103.102).**

وعليه، فقد وصف "**بارك**" سيرورتين طبيعيّتين تتشكل من خلالهما البنية الإيكولوجية للمدينة:

- **السيرورة الأولى**، تتمثل في الطابع الإنتقائي **Nature éclectique**، الذّي بمقتضاه تسعى كلّ منطقة إلى استقطاب واجتذاب نوع خاصّ من الساكنة، هذا الإستقطاب يتمّ بصورة غير متكافئة ذلك أنّ كلّ المناطق ليس لها نفس قوة التأثير والجذب، لذلك فإنّ تأثيرها لا يمتدّ إلاّ إلى فئة محدودة من النّاس.
- **السيرورة الثّانية** مثّلها "**روبرت بارك**" في الطبيعة المُعْدِيَة **Nature infectieuse** للنّماذج الثقافية هذا الطابع الذي يجعل الساكنة التّي تعيش في مناطق من نفس النمط يخضعون لنفس الظروف ولنفس الأوضاع الإجتماعية، من ثمّة تكون لهم نفس الخصائص **(زهير بلمفضل علوي: موقع نقد وتنوير، 2021).**

كما وقد عبّر "**روبرت بارك**" عن ضعف الروابط والفروقات وحالات وآليات التمايز والتّهميش بين أفراد مجتمع المدينة الواحدة في النقاط التّالية:

- وصول التّمايز بين قطاعات المدينة المختلفة إلى مستويات مذهلة نتيجة الإختلافات الديمغرافية والثقافية العميقة بين أحياء المدينة.
- الفروقات والتمايزات على أساس اللّغة، العرق والثقافة، هذه المتمايزات بإمكانها نشر حالات التّهميش والإقصاء النّوعي.
- تنامي حجم المدينة يؤدّي إلى الفصل الحضري بين المتفاعلين في المجتمع المديني، هذا يعني أنّ الحضرية والتمدّن يدلّان عن سيرورة متنامية في تفريق أفراد المجتمع الواحد.
- وجود التقسيمات الإختلاف السكانيّة المحلّية داخل المجال الجغرافي للمدينة الواحدة مثل مناطق الغيثو، مناطق المهاجرين، مناطق الرفاه...إلخ، هذا ما يفسّر لوجود المسافة المجالية المجتمعية بين منطقة وأخرى.
- كلّ مجموعة ثقافية أو إجتماعية أو غيثو يفرض على أعضائه نوعا من العزلة الأخلاقية ذات العقد المعنوي **Le contrat moral** في إطار الولاء والتعصّب.
- امكانية خروج المهمّش الطموح خارج دائرة التخم عن طريق الكفاءة المهنية أو الذكاء أو الطّموح الشّخصي.
- التغيّر على مستوى المهنة، الدّخل والثقافة، يعقبه آليّا تحوّل على مستوى السكن، هذا ما يطلق عليه حراك اجتماعي **(زهير بلمفضل علوي: موقع نقد وتنوير، 2021)**.

في إطار المقاربة الإيكولوجية لمدرسة شيكاغو، عمل "**رودريك ماكينزي**" مثل أقرانه في مجال البحث الحضري من مدرسة شيكاغو على تحليل وفهم ومعرفة ديناميكية القوانين والعمليات والعلاقات للتركيبة الداخلية في الفضاء الحضري، ليفسّر التقسيم المناطقي للمدن بين مراكزٍ وتخومْ والتّي تحدّث عنها كلّ من "**روبرت بارك**" و "**ايرنست بيرجر**" من جهة واعطائه وقوع مجتمع المدينة بين عمليات الهدم، البناء التنظيم والتفكيك، لتتمثّل بعض تلكم العمليات والقوانين المشكّلة للبناءات الفيزيقية للمدن عموما في قرائن: التنافس **Rivalité** ، التمركز **Centrage**، العزلة **isolation**، الغزو العمراني**invasion urbaine**

المتمثّل في مضامين الهجرة نحو المدن، في حين تأخذ العزلة مظهرين متمايزين لتمثّلات الأفراد في مجتمع المدينة:

- **المظهر الأول**، يتمثّل في العزلة الفكرية أو الإثنية أي ممارسة المنعزلين اجتماعيا عزلتهم فكريا وفقط، أي دون مفارقة العلاقات الإجتماعية المباشرة في المجتمع بشقّيه المحلّي أو الجماهيري.
- **المظهر الثّاني**، فهو اتّخاذ العزلة الكلّية اجتماعيا ومكانيا **(كرابية أمينة، 2017، ص ص 117.116)**

ناهيك عن ذلك، أعطى "**ايرنست بيرجر**"**1886-1966** تصوّرا آخرا للتقسيم الجغرافي الحضري بمدينة شيكاغو التّي سادتها الحركة التوسّعية للمدن والتّي أفرزت أنواع الصراع والتنافس ومشاكل الحياة الإجتماعية في مجتمع المدينة والمناطق الحضرية المتخلّفة، فهي تتواجد في أغلب الأحيان على هوامش وأطراف المدن، مع هذا لا يمنع في وجودها أحيانا في مراكز المدن، بالتّالي فالتّهميش ووجود المهمّشين لا يقتصر على فضاء حضري دون آخر **(حفيظي ليلى، 2009، ص ص 36.35)**.

وجاء في مقال شهير "**لايرنست بيرجر**" سنة **1923** بعنوان " **نموّ المدينة**"، طرح فيه الفرض الأساسي الذي ترتكز عليه عملية الإيكولوجيا الحضرية بين التنظيم والتفكّك في نفس الوقت ومفاده ذلك مرتبط بنموّ المدينة أو المجال الحضري عموما في شكل دوائر مناطقية، **المنطقة التجارية** هي المتمثّلة في مركز العمل والتجارة، وتضمّ معظم المنشآت التجارية والصناعية مع نحو قليل من السكان أمّا المنطقة الثانية فتدعى **بمجال التحوّل** وهي المنطقة التّي تتمركز في قلب المدينة مباشرة، حيث تتّسم بسمات الإزدحام المكاني ورثاثة المساكن ذات المواصفات الصحية السيّئة، فأغلب قاطنيها من العمّال الكادحين والمهاجرين، فهي قريبة أيضا من المصانع، ممّا يعني وجود أكبر عدد ممكن من توفير فرصة عمل، في حين يطلق عن الدائرة الثالثة **منطقة البروليتاريا** وهي المنطقة التّي يقطن بها عادة العمال الصناعيين والحرفيين من ذوي الدخل المحدود، نظرا لقربها من فضاءات الأنشطة الصناعية ممّا يُسَهّل لهم الإقتصاد في نفقات التنقّل وكذا المشاكل المتعلّقة بإيجار السكن، ثمّ تليها **منطق الحظوة الإجتماعية** وهي المناطق التّي تتميّز بمظاهر البيت الإيكولوجي الفاخر الواسع للأسرة الواحدة، كما تتخلّلها بعض المساكن المتميّزة من الشقق الفاخرة أو الفيلات أو العمارات التّي يقطن بها أصحاب الدخول المرتفعة، آخيرا تحتلّ **منطقة الهامشية الإجتماعية** قاع الترتيب المجالي الحضري في مجتمع المدينة حسب "**بيرجر**"، زيادة إلى ذلك عادة ما تقع منفصلة عن مراكز المدن وتسمّى كذلك مناطق الهامش أو تخوم المدينة وتتّسمّ في معظم

ساكنيها دلالات التفكّك الأسري، الخصوبة الاجتماعية، التشرّد، الجنوح، تكوين العصابات ...إلخ **(طرافي صادق، د.س،PDF)**

نظرية الثقافة الحضرية:

تنطلق هذه النظرية من أعمال كل من" **لويس ويرث**" **1897-1952 و"روبرت ردفيلد"1897-1958** اللذّان ينتميان لمدرسة شيكاغو، حيث تنظر هذه المقاربة إلى الحضرية باعتبارها ثقافة ناتجة عن الحياة في المدينة، ذلك عندما صوّروا الحضرية بأنّها طريقة للحياة تتميّز بها المدينة، نظرا لما تتمتّع به من خصائص وسمات اجتماعية تميّزها عن الحياة الإجتماعية الريفية **(أمينة كرابية، 2017، ص ص 105.104)** في هذا المنوال، قدّم "**لويس ويرث**" رؤيته لتميّز المجتمع الحضري من حيث متغيرات الحجم، الكثافة واللّاتجانس في حياة أفراد مجتمع المدينة وهي الخصائص التّي تُسلِّم بدورها إلى عدد من القضايا المرتبطة بطبيعة الحياة الحضرية وشخصية سكّانها.

كما استنتج "**لويس ويرث**" عدة قضايا مسّت طبيعة المجتمع الحضري وعلاقة ذلك بالتّهميش الحضري نذكر منها ما يلي:

- كبر الحجم المدينة وزيادة عدد السكان يحدّ من امكانية التعارف بين الأفراد بشكل شخصي، ليترتّب عنه الميل إلى العلاقات الإجتماعية ذات طابع النفعي، بالتّالي مزيدا من عدد المهمّشين.
- كبر حجم المدينة سببا مباشرا في تكريس التفاعل الإجتماعي المتميّز بالعلاقات السطحية والمؤقتة، ممّا يساهم في إضعاف أو فقدان روح المشاركة أو التطوّع أو إضعاف روح الإندماج الذّي يُبِينُ لإرتفاع عدد السكّان والكثافة السكّانية المرتفعة واللّاتجانس الإجتماعي، الأمر الذّي يفرز ظهور المزالق الإجتماعية الناتجة عن المتغيرات السالفة الذكر وحدوث مشاكل العطالة المهنية، التلوّث، انتشار الأحياء المتخلّفة ذات الأثر السلبي على حياة الحضرية **(صديق عبد الوهاب: موقع الحوار المتمدّن، 2015)**.
- المجتمع الحضري الذّي يتميز بارتفاع عدد السكان والكثافة السكانية المرتفعة واللّاتجانس الإجتماعي يفرز خلخلة الحياة الحضرية وما ينتج عنها من قضايا سلبية على الأفعال الإجتماعية والتنظيم الإجتماعي.

- كبر حجم المدينة يزيد من نطاقات التنوّعات الفردية وارتفاع معدّلات التّمايز الإجتماعي بين الأفراد، هذا ما يكرّس تنامي ظاهرة العزلة لدى الأفراد والجماعات سواء على أساس الأصل أو المهنة أو المكانة أو تعميق فوارق العزلة أو التّهميش في العلاقات الجوارية أو إضعاف الرّوابط والعلاقات الرسمية وحلّ مكانها العلاقات الهامشية أو الثانوية **(صديق عبد الوهاب: موقع الحوار المتمدّن، 2015)**.

كما وقد ظهرت في سياق مقاربة الإيكولوجية الثقافية فكرة "**متصل الفولك حضري**" على يد العالم الأمريكي "**روبيرت رادفيلد**" **1897- 1985**، المتخصّص في علم الأنثروبولوجية والدراسات الإثنولوجية والإجتماعية عن المجتمعات الصغيرة، من خلاله تصوّره للفولك المجتمعي، فقد عرض إطاره التصوّري في كتابه "**ثقافة الفولك عند اليوكاتانا**" بالمكسيك وتفسير التطوّرات الثقافي والإيكولوجية لمجتمع المدينة وفهم التنوّعات والإختلافات والتغيّرات القيمية والسلوكيات لأفراد وجماعات المجتمع الحضري من حيث درجة التخصص، تقسيم العمل، تنوّع الأنشطة، التفاوت الطبقي، الإنسان الهامشي...إلخ.

من هذا المنطلق، طوّر "**روبيرت رادفيلد**" ثنائية تقابلية بين مجتمع فولك شعبي وآخر مجتمع فولك حضري، لذلك سعى فيها منذ البداية إلى تحديد خصائص هاذين المجتمعين من حيث التحوّل الحضري من حالة الفولك الريفي القروي إلى حالة الفولك الحضري المديني **(حفيظي ليلى، 2009، ص ص 41.39)**.

وعليه، فإنّ هذه المقاربة ارتكزت على المقارنة بين خصائص الإسكان الريفي التقليدي وبين خصائص الإسكان الحضري انطلاقا من عشر متغيّرات أساسية تقاس بحسب قلّة أو كثرة ارتباط أفراد وجماعات المجتمع المديني المحلّي المدروس من قبل "**روبيرت رادفيلد**" وتتمثّل هذه المتغيّرات في تمحورها مع: "**العالم لخارجي**"، "**التباين**"، " **تقسيم العمل**"، "**تطوير اقتصاد السوق**"، "**تنوّع التخصّصات والأنشطة المهنية**"، " **البعد عن الروابط القرابية**" "**الإعتماد على المؤسسات الرسمية**"، "**التمسك بالعقيدة**" "**الإبتعاد عن العادات الأعراف**"، " **التسامح، التأكد على الحرية الفردية**".

وعند تحليل "**رادفيلد**" لهذه التغيّرات استنتج ثلاث مقوّمات أساسية للتحوّل الحضري هي:

- ✧ زيادة التفكّكات الثقافية المصاحبة لتدهور النّظم الأخلاقية والإجتماعية.
- ✧ تجسّد واقع الإنسان الهامشّي أو المهمّش في الواقع المديني.

✧ انتشار الفردانية وتنامي العلمانية **(أمينة كرابية، 2017، ص ص 109.108)**،

مدخل النمو السريع:

حسب ما جاء به **ويرث** في هذه المقاربة، أنّه كلّما زاد نمو الحضري للمدينة كلّما زادت نسب التغيّر الإجتماعي وهذا في شقيّه الإيجابي والسلبي، أمّا عن **الشقّ الأوّل** يتمثّل في بوادر التنمية والرفاهية في حين يتمثّل **الشقّ الثاني** في اتّساع بؤر الفردانية واللّاتجانس وضعف القرابة والعلاقات الاجتماعية فهذه الأوضاع تفرز مضامين العزل والإقصاء المجتمعي **(أمينة كرابية، 2017، ص ص 105.104)**. تبعا لذلك، أقّر "**جورج زيمل**" **Georg Simmel** "أنّ الوسط الحضري يتّسم بميزة المجهولية، فهو يقوم على علاقات اجتماعية منفصلة ومتباعدة، فأفراد المجتمع الحضري يجهلون بعضهم البعض حتى وإن كانوا في علاقة الجيرة أو يتجاهلون بعضهم بواقع اليوم فهم غالبا ما يتميّزون بصفة الفردانية والنفعية هذا يرجع أساسا في نظره إلى حجم المدينة المؤثّر بشكل كبير في العلاقات الإجتماعية ويزيد من تهميش الفرد من ناحية علاقته مع الآخر **(موقع عرب سوسيو، 2018)**.

وللعودة "**لهاولي**" فإنّه رأى أنّ تطوّر المدن وتوسعّها نتيجة حتمية للعوامل الخارجية للنمو الحضري كعوامل التصنيع قديما ومظاهر التكنولوجيا حديثا، ناهيك عن الهجرة التّي من شأنها أن تؤدّي إلى زيادة النمو الحضري وظهور ظاهرة الإسكان المتخلّف المعبّر عن أنواع المشكلات المدينية ومنه يؤدّي ذلك إلى انتشار الأحياء المتخلفة وبيوت الصفيح في الوسط الحضري **(حفيظي ليلى، 2009، ص ص 37)**.

الأمر السالف، لا محالة يستقطب أنواعا عديدة من اليد العاملة ووقوع النّمو الحضري في شراك الفائض والإشباع الإجتماعِيَيْن.

وللنّظر إلى تهميش الفئات الدنيا في المجتمع وعلاقة ذلك بالنّمو السريع لمجتمعات المدن، فالأمر ليس معزولا عن مجمل الأوضاع السائدة، فالعلاقة حسب الباحثان "**اسماعيل قيرة**" و"**ابراهيم تهامي**" ترجع: **أوّلا** إلى طروحات الفئات الحاكمة ورؤيتهم للهامشيين بنظرة الظاهرة الإنتقالية التّي يتمّ استيعابها ما إنّ تكتمل مشاريع "التحديث" أو "التنمية".

لكن الشواهد الواقعية تؤكّد تناميها وتعاظم حيثياتها باستمرار في سياق المجتمعات المتخلّفة ككلّ والمجتمع الجزائري بشكل خاص، خاصّة أنّ بوادر التنمية والنموّ الحضري السريع يسيران ضمن خطّين متنافرين ووصول أنماط التنمية إلى أفاقها المسدودة وعجزها عن حلّ المشكلات المصاحبة لها.

أمّا **الأمر الثاني**، فيتلاقح مع تناقضات "البناءات الإجتماعية" في ظلّ زعم النّمو السريع وعجزه للإستجابة للزّيادات السريعة لعدد المترشّحين للعمل والطالبين للسكن ومختلف الخدمات **(اسماعيل قيرة، ابراهيم تهامي، 2008، ص ص 22.21)**

وفي هذا السياق أيضا، فإنّ منظّمة الأمم المتّحدة والعديد من الدّراسات اعتبرت أنّ التمدّن في أفاق **2050** سيصل إلى نسبة قدرها **86%** من التمدّن في الدول المتقدّمة، في حين الدول النامية والسائرة في طريق النّمو ستصل إلى أزيد من **67%** من ثمّة يناهز سكان العالم في **2030** ما يقارب **5** مليار خاصة في آسيا وافريقيا، هذا ما يفيض أكثر بؤر التّهميش والحرمان والعوز الإنساني **(موقع عرب سوسيو، 2018)** وإطار النموّ السريع للفضاءات الحضرية يرتبط بتطوّر المجتمعات في الأبنية والتخصّصات والوظائف، هذا التوسّع المجالي والمؤسّساتي يوجب التعقيد والتمايز المؤدّيان للتمايز البنائي المجتمعي الذّي ينطلي على إثره خلخلة التكامل الإجتماعي **(اسماعيل قيرة، علي غربي، 2001، ص ص 61.60)**

كما وقد أبانت الدّراسات الحضرية التّي أجريت في البلدان النامية، أنّ العديد من الأحياء السكنية الجّيدة تتحوّل إلى أحياء متخلّفة بسبب الإزدحام والإهمال وقلّة نشاطات الرقابة والصيانة أو إنتقال فئة ذات مستوى اجتماعي وثقافي متدنّي للسكن فيها **(حفيظي ليلى، 2009، ص ص 64.62)**، فتصبح هذه الأحياء لا توفّر أبسط الشروط الصّحية الإجتماعية والبيئية لساكنيها وانعكاس ذلك متجلٍّ في شكل الفضاءات الحضرية المتضمّنة لحيثيات الفقر، التّهميش، البؤس الإجتماعي، الإستغلال البنيوي، تعاظم أصناف الفتك السوسيو ايكولوجي الخطيرين، إفراز خليط الرثاثة الإجتماعية من المحرومين، الفقراء ممتهني الأنشطة غير الرسمية، المستخدمين ذوي الأجور المتدنّية، العاطلين عن العمل، المتسوّلين ساكني الفضاء الرثّ، المشرّدين...الخ

وفي ظلّ هذا التوتّر، ينجم ظهور واقعا سلسا للأمراض الإجتماعية الملازمة للأفراد أو الجماعات كالتّهميش، الحرمان والإقصاء الإجتماعي.

الهامشية الحضرية:

تعدّ الهامشية الحضرية بصفة عامّة واقعا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا مزريا للفقراء وقضية شائكة للّامساواة الإجتماعية والإقتصادية بأشكالها المختلفة وموضوعا للصّراع والخطابات المتطرّفة وتغيير موازين القوى، إذ تشكّل كتلة كبيرة في التشكيلة الاجتماعية والحضرية الرّاهنة التّي تؤكّد معاناة العديد

من الفئات المدينية الدنيا والجماعات الهامشية من ويلات مثالب البؤس، الشقاء، القهر، الإستغلال والحرمان المجتمعي الذّي تشهده السنوات الأخيرة في بلدان العالم الثالث، خاصّة التحوّلات العميقة في البنى السياسية، الإجتماعية، الإقتصادية، الثقافية والتغيّر على مستوى العلاقات الإجتماعية القديمة وتراجع الحرفية وانتقال النّاس إلى مهن جديدة وتنامي عدد العاطلين عن العمل والهجرة المتزايدة من الريف إلى المدينة بحثا عن العمل وعجز تدابير التنمية لمواجهة الإفقار المعمّم (**إسماعيل قيرة، علي غربي، 2001، ص 85**)، هذا الأخير يرجعه حسب العديد من الباحثين إلى سيادة المشاريع التنموية الخاصّة التّي أدّت إلى طرد الأغلبية المهمّشة خارج دائرة المركز الإجتماعي السياسي، فالفئة المبعدة ينطبق عليها وصف "القوى المهمشة"، "الفئات الأشدّ فقرا"، "فئة المساكين"، "فقراء الحضر"، "الهامشيين الحضريين" ...إلخ (**عيسى محمد عبد الشفيع وآخرون، 2002، ص 26**).

ضمن سياق الهامشية الحضرية أيضا، استعمل "**برلمان**" في ضوء دراسته النّظرية والإمبريقية لمفهوم الهامشية وتحديد فقراء الحضر ووضعهم ضمن تلاعبات الأنظمة في مجال استغلال قهر الفئات الحضرية الدنيا، خاصّة سكّان الأحياء المتخلّفة، من ثمّة صاغ نموذجا لتحديد هامشية أفراد الأحياء المتخلّفة ودمجهم ضمن سياقات مضامين الغياب على مستوى التنظيم الإجتماعي، العزلة في الوسط الحضري النّمو العمراني السريع، الثقافة التقليدية، ثقافة الفقر، التطفّل الإقتصادي وضيق الأفق الإقتصادي (**ابراهيم تهامي: اسماعيل قيرة، عبد الحميد دليمي، 2004، ص 168**).

هذا الأخير، عبارة عن محدّدات مؤسّساتية أساسية لفكرة الهامشية حسب "**برلمان**"، **فالهامشية الإجتماعية** عنده هي إطار الجماعات الهامشية التّي تعاني من غياب التّنظيم الإجتماعي وفقدان الصلة بالمجتمع الحضري وأغلب فئاتها تعاني البطالة والفقر وعدم الإندماج المؤسّساتي في حياة المدينة مع الشعور بالغربة من الثقافة المحيطة بها وهم أغلبهم من ساكنة الأحياء المتخلّفة وارتباطهم بخناقات الخوف من البطالة وتضاؤل فرص التّعليم والرعاية الصّحية مع ارتباط سلوكياتهم الإجتماعية بالعنف، الجريمة وتناول الكحوليات والمخدّرات....الخ (**ابراهيم تهامي: اسماعيل قيرة، عبد الحميد دليمي، 2004، ص ص168. 169**).

في حين تتأتّى **الهامشية السياسية** في تجلّيات عدم اكتراث المهمّشين بما يدور حولهم، فالفرد الهامشي لا يساهم في المؤسّسات النّظامية أو الأحزاب ولا يشارك في الإنتخابات أو في أيّ نوع آخر من صنع صاحب القرار، فهو بذلك عنصر غير مندمج اجتماعيا وسياسيا، سبب ابتعاده عن المشهد السياسي مردّه إلى الضغوط الحياتية والنظامية من جهة وإلى تعفّن الأوضاع السياسية من جهة أخرى.

كما وتتأتّى **الهامشية الإقتصادية** حسب الباحث "**اسماعيل قيرة**"(**2012، ص 165**) في الإنخفاض الشديد في مردود الفئات الممارسة للأنشطة غير النظامية، التجوال المهني، الضعف المادّي إلى آخر المطبّات الإقتصادية التّي تعرقل وتعمّق الفجوة الإقتصادية للمهمّشين عموما.

وتأتي **الهامشية الثقافية** حسب **perlman** وفق ثقافتين فرعيتين متناقضتين ومرتبطتين في نفس الوقت وهما:

- **الثقافة الفرعية الأولى**، تقليدية محضة ترتبط باستمرار الأفكار الريفية غير الملائمة في الوسط الحضري.
- **الثقافة الفرعية الثانية**، فتتعلّق بثقافة الفقر المجلبة للإحباط وإدامة دورة التشاؤم والسلبية.

بالإضافة إلى **الهامشية الإيكولوجية**، التّي ترتبط بمظاهر التدهور البيئي والصحّي للهامشين من سوء الفضاء الإيكولوجي وتغوّل القاذورات، المزابل، الروائح الكريهة، الفئران والحشرات الضارة، زيادة لوجود الأمراض الجسمية بسبب تلك البيئة غير الصّحية.

تبعا لسياق الهامشية الحضرية أيضا، حدّد الباحث "**محمد عبد الشفيع عيسى**" الفئات الإجتماعية الأكثر فقرا وتهميشا في المجتمعات المتخلّفة التّي تلج ضمن الهامشية الإجتماعية وهم كما يلي:

- المهمّشون ذوات الظروف الإقتصادية الصعبة كالمعاقين، المتعطّلين الدائمين، الأطفال المشتغلين في الأنشطة الإقتصادية.
- المهمّشون الذّين يفتقدون إلى الغطاء الإجتماعي العائلي المناسب ومنهم: الأرامل، المطلّقات الأيتام كبار السن...الخ.

- المهمّشون ذوات الظروف القانونية والإجتماعية منهم: المتسولين، المتشرّدين، المنحرفين وخريجي السجون...إلخ.
- المهمّشون أصحاب الدخل الضعيف الذّي لا يسدّ احتياجاتهم الضرورية **(محمد عبد الشفيع عيسى وآخرون ،2002، ص261)**.

ضمن هذا الإطار أيضا، ذهب الباحثان "**تهامي ابراهيم**" و "**اسماعيل قيرة**" في وصف تشكّل الفئات الهامشية الواسع الذّي يمتد عبر الشرائح المختلفة القابعة في قاع المدينة وأنّ أفرادهم خليط من العناصر المدينية الرثّة، المعدمة كلّيا أو المحرومون أو الفقراء أو ممتهني الأنشطة غير الرسمية أو العاملين ذوي الدخل المتدنّي.

لكن مع هذه الوضعيات، فالهامشيون في مجتمع المدينة لا يقتصر تمركزهم في بؤر ودهاليز معيّنة بل أنّ حيثيات وجودهم تخترق واقعيا كلّ الشرائح والفئات.

زيادة لذلك، تختلف الفئات الهامشية من مجتمع إلى آخر ومن نظام سياسي إلى آخر، لكنّ جميعهم يتلاقح في أمر واحد على الأقلّ، يتمثّل في الهشاشة الحياتية مقارنة بالفئات الإجتماعية الأخرى وفي عدم قدرتهم على التفاعل أو الإندماج، ناهيك عن اضطرارهم لقبول أوضاع غير متكافئة، زيادة عن امتثالهم التّام أو تسليمهم الجزئي للقوى المهيمنة في إطار الخضوع والخنوع.

نتيجة للأوضاع السابقة، تحرم الفئات الهامشية من أبسط حقوقها، ناهيك عن دونية موقعها، ليجدوا أنفسهم معزولين أو محاصرين أو مستعبدين، بالتّالي هم في خناق دائرة التّهميش **(اسماعيل قيرة، ابراهيم تهامي، 2008، ص 22)**.

القطاع الحضري غير الرسمي:

في سبعينيات القرن المنصرم وضع "**كايت هارت** " **K. Hart** بديلا نظريا جديدا، جذب اهتمام الدارسين **إليه** تضمّن ثنائية "رسمي/غير رسمي" بدل الإستخدامات الشائعة لبعض المفاهيم كالقطاع التقليدي القطاع الهامشي والحثالة الإجتماعية، ممّا أعطى فسحة أمل للملتزمين بقضايا نجاح تنمية شعوب العالم الثالث.

ومنه تحديد إطار جماعة القطاع الحضري غير الرسمي **The urban informal** كجماعة مستهدفة نظرا لما يحقّقه هذا التحوّل في الحياة الحضرية، كترقية العمّال تطوير الإنتاج، تحقيق المساواة والتّوزيع الملائم للموارد **(قيرة اسماعيل: غربي علي،2001، ص 89)**.

وينظر أصحاب هذا المدخل إلى القطاع غير الرسمي، على أساس النسق الإجتماعي الفرعي الذّي يقوم بوظيفة أساسية في المجتمع، فهو أداة للتغيير الإقتصادي والإجتماعي والحلّ الملائم لمشكلة البطالة في مدن البلدان النّامية.

والواقع هنا حسب الباحث اسماعيل قيرة، يحدّد قضيتين متلازمتين هما:

- **القضيّة الأولى**، تتعلّق بالبلدان النّامية غير القادرة على استيعاب سكّانها في قطاعاتها الرسمية والتركيز على العمالة بدلا من مشكلة البطالة، الأمر الذّي يزيد من أهمّية القطاع غير الرسمي كنظام فرعي حيوي في عملية التنمية الحضرية، نظرا لما يقوم به من دور إنتاجي، إستيعابي وخدمي.
- **القضيّة الثانية**، تدلّ على ديناميكية الأنشطة غير الرسمية وعلاقتها مع الأطر القانونية والنّظامية لنظم الدول المتخلّفة **(قيرة اسماعيل: غربي علي،2001، ص ص 101.92)**.

الغريب في الأمر في مجتمعاتنا، بالرّغم من اعتبار عمالة القطاع غير الرسمي أو المهمّشين الثانويين جزءا لا يتجزّأ من النّظام الحضري المديني، فهم يوسمون بالتناقض على مستوى:

- ✓ الطموح والبدار في نسج العلاقات التبادلية تسمح لهم بالبقاء والإستمرارية.
- ✓ القبوع ضمن الحلقة الأخيرة في سلسلة التوزيع الإنتاجي في نظام الرأسمالية.
- ✓ الخلل على مستوى القيم والمعايير المجتمعية ووسمهم ضمن ثقافة فرعية معيّنة.
- ✓ الزئبقية والتحوّل على مستوى الأنشطة الإقتصادية غير الرسمية والتجوال المهني.

III– المدخل الأنثروبولوجي:

تنطلق هذه النظرية من أعمال ومقاربات كلّ من "**أوسكار لويس**"، "**روبار كاستال**"، "**فانسون دوقولجاك**"، حيث تنظر هذه المقاربات إلى مفاهيم التّهميش، الفقر الحضري، الحرمان الإجتماعي وعدم الإندماج كثقافات ناتجة عن المدنية، ذلك عندما صوروا الحضرية بأنّها طريقة للحياة، نظرا لما تتمتّع به من خصائص وسمات اجتماعية.

وعليه، تتعدّد الاتّجاهات النظرية الأنثروبولوجية التّي عالجت ظاهرة التّهميش الإنساني عموما ومحاولة فهم البناء الحضري الهامشي وارتباطاته المتشاكلة بمقاربات "ثقافة الفقر"، "نظرية الحرمان الإجتماعي" "مقاربة مجالات التماسك الإجتماعي"، "نظرية الكلفة الرمزية لعدم الإندماج".

ضمن سياق المدخل الأنثروبولوجي، نعمد في دراستنا اسقاط هذه المقاربات الأنثروبولوجية المفسّرة للتّهميش والحرمان المجتمعي على النحو التّالي:

نظرية ثقافة الفقر:

نال مفهوم ثقافة الفقر اهتماما منقطع النّظير بين الباحثين بشكل عام وبين الباحثين في علوم الإجتماع والأنثروبولوجيا قديما وحديثا، فهي مقاربة أنثروبولوجية محضة كونها تهتمّ بحياة الشعوب المتخلّفة كون هذه الثقافة تجمع تلاقح السمات المجتمعية بين فقراء العالم أي لا تتحدّد ملامحهم بزمان ومكان مُعَيَنَيْن.

فثقافة الفقر، مشاكلها جمّة عند الباحثين في العلوم الإنسانية، فهو تعبير مسبق حسب "**ايميل دوركايم**" وخطوة منطقية طالما ارتبط بها الإقتصاديون والإحصائيون، حين يتمّ إحصاؤهم للفقراء وتحليل سلوكياتهم وتطوّر أوضاعهم، بيد أنّها ليست تسمية مطلقة في العلوم الإجتماعية لضبابيتها وتعدّد أبعادها.

المتعارف عليه، أنّ أوّل من تناول مفهوم "**ثقافة الفقر**" الباحث الأمريكي "**أوسكار لويس**" **Oscar Lewis 1914-1970**، بداية من أعمال دراساته المعنونة ب "**خمس أسر**" عام **1959**، وتليها دراسة أخرى بعنوان "**أطفال سانخيز**" عام **1961** وثالث دراساته عنونها ب "**دافيدا**" عام **1966**.

هذا وقد ساهم "**لويس أوسكار**" في العديد من الأطروحات والمقامات العلمية التّي تمّ جمع الكثير منها ضمن كتاب عنوانه "**مقالات أنثروبولوجية**" عام **1970**، فصار بذلك نحو الدّراسات الميدانية للأسر والفئات المتخلّفة في المناطق الحضرية **(كيطان رضا، 2013، ص ص 27.01)**.

حيث قام "**أوسكار**" بملاحظة خمس أسر فقيرة في المكسيك وبورتوريكو للتعرّف على ما يشعر به الشخص الفقير، منها ذهب إلى أنّ الفقر ليس مجرّد حرمان اقتصادي وتفكّك سوسيولوجي، لكنّه يخلق أسلوب حياة يتميّز باستراتيجية ونظام لهما ملامح خاصّة.

على العموم، تعرّف "ثقافة الفقر" بأنّها طريقة للحياة تنتقل بين أجيال عن طريق عمليات التنشئة الإجتماعية داخل الأسر المعوزّة وتتجسّد في أرضيات الواقع عمليا وفق سلوكيات وأساليب ثقافة هابطة يوسم على إثرها فقراء ومهمّشو الحضر بالوصم الثقافي الهابط **(جمال الشاعر،2007، ص9)**

وقد تطوّر مصطلح ثقافة الفقر بشكل خاص في مواقف التغيّر الإجتماعي السريع، التحضر، الهزيمة والإستعمار، هذه التغيّرات لا طالما تلاقحت مع تصنيفات أربع جماعات هامشية تقع في دائرة "ثقافة الفقر" عند "**أوسكار لويس**" وهي:

- ☆ **المجموعة الأولى،** تتمثّل في مجموعة الفئات التّي تصنّف العلاقة بين الفقر المتبنّى من قبل الفقراء وبين فكر المجتمع ككلّ، حيث أنّ غياب المشاركة الفعلية للفقير في مجتمعه يعدّ من الخصائص الحسّاسة والمهمّة لدى "**لويس أوسكار**" لبلورة نظرية "ثقافة الفقر".
- ☆ **المجموعة الثانية،** هي الفئات التّي تتّصل بطبيعة الأحياء والمناطق المتخلّفة مثل هوامش وضواحي المدن، الأحياء غير النّظيفة، البيئات السكّانية المحطّمة اجتماعيا، اقتصاديا، ثقافيا وايكولوجيا.
- ☆ **المجموعة الثالثة،** هي مجموعة الفئات التّي تُصَنِّف الأسر الفقيرة في قاع السلّم الإجتماعي أي هي من أبرز هذه الفئات التّي وضعها "**لويس أوسكار**" ضمن هذه المجموعة، نظرا لدور الأسرة من أهميّة في تربية الناشئة وغرسها للقيم.

هذه الفئات الهامشية أو المتبنّية لثقافة الفقر تكمن بعض سماتها في:

- انعدام الخصوصية.
- صراع أفراد الأسرة الواحدة بسب شحّ الموارد المادّية والمعنوية المتاحة.
- التعلّق بالأم باعتبارها مصدر الكفاح والإلهام.
- الإعتماد على المرأة في الاضطلاع بمختلف مهام الأسرة بما فيها مسؤولية الإنفاق.

☆ **المجموعة الأخيرة،** خصّها "**لويس أوسكار**" بالفئات التّي تتكوّن على تخصيصات أفراد الأسر الفقيرة واتجاهاتهم والقيم المترسخة في أذهانهم حيث يشعرون ب: العجز، العوز، الإتّكالية وعدم القدرة في مسايرة أعباء الحياة **(محمد حسين غامري، 1975، ص ص 84.83)**.

وفي سياق ثقافة الفقر أيضا، استخلص "**أوسكار لويس**" من ملاحظاته وتحليلاته حول هذه الثقافة والفقراء الذّين تنتابهم العديد من المشاعر والسلوكيات نذكر أبرزها تباعا كما يلي:

- ⊗ الميل إلى العزلة وعدم المشاركة في الحياة الإجتماعية والإقتصادية أو السياسة للمجتمعات التّي يعيشون فيها.
- ⊗ الشعور بمضامين الدونية، النقص، التّهميش وأنّ مجتمعاتهم لا يعطونهم أيّ قدر من الإهتمام.
- ⊗ تواري متطلّبات جودة الحياة بالنسبة لهم، فهم مثلا لا يُقْبِلُون على المستشفيات لتلقّي الرعاية الطبّية ناهيك عن عدم متبعاتهم للشأن السياسي والثقافي.
- ⊗ تواتر ثقافة الفقر وانتقالها من جيل إلى آخر والشعور بالإنهزامية والقدرية وغياب فكرة التخطيط المستقبلي.
- ⊗ النقص التواصلي في مستوى مشاركتهم ضمن فعاليات الأحداث والتنظيمات الإجتماعية المحلّية أو الجماهيرية وعدم القدرة على تنويع مصادر الإشباع **(محمد الجوهري وآخرون، مرجع سابق، ص418)**.

نظرية الحرمان الإجتماعي:

تعدّ مقاربة "**الحرمان الإجتماعي**" من النظريات الحديثة التّي فسّرت آليات التّهميش والفقر الحضري في المجتمعات والتّي تتداخل مع مضامين الإقصاء، الإستبعاد، التّهميش ووفق ما أرجعه "**بيرسون**" لعدّة عوامل أساسية لدوّامة الحرمان الإجتماعي المؤدّي إلى بداية الإستبعاد الإجتماعي أو المشاركة في حدوثه.

وتتمثّل مظاهرها في مثالب الفقر، العطالة المهنية، الرفض المجتمعي، عدم الدعم الإجتماعي والإستبعاد من الخدمات، التّالي يحرم المهمّش من حقّ الوصول إلى الموارد التّي تتيح له المشاركة المؤسّساتية أي في إطار النبذ الإجتماعي الممنهج وغير المنهج **(الموسوعة الحرة ويكيبيديا، 2021)**

وتطرّقت الباحثة "**منى سعيد الحديدي**" حديثا عن تفسيرات نظرية الحرمان الإجتماعي من زاوية الأطر التصوّرية لاستخدامات مفهوم الحرمان الاجتماعي والذّي يشير إلى الحاجة غير المشبعة أو فقد الحقوق الأساسية لفئة من فئات المجتمع وعزلها وتهميشها **(2005، ص 94)**.

كما وقد أجملت هذه النظرية خطوطا عريضة للحرمان الإجتماعي أفردها الباحث محمد عبد الحميد في النقاط التّالية:

- الحرمان الإجتماعي مرتبط بأبعاد العجز المجتمعي واللّامواطنة وغياب الحماية الإجتماعية.
- الحرمان الإجتماعي مرتبط بمهمّشي السلم الإجتماعي أي وضعهم حسب نموذج "**ماكلوف**" في إطار السياقات التّالية:

✓ انهيار الروابط الإجتماعية السليمة.

✓ عدم مساواتها مع الفئات الحظيّة والمترفة.

✓ عدم العدالة في توزيع الموارد المتاحة وتقسيم العمل.

✓ وضعهم ضمن دهاليز الوصم الإجتماعي المتدنّي.

- ناهيك عن إبعاد الفئات المهمّشة من التمتّع ولو جزئيا بحقوق الإنسان.
- تغييب الفئات المبعدة من المشاركة في المؤسسات الإجتماعية والمهنية الكبرى في المجتمع أي عزلها من حيثيات التنمية (**محمد عبد الحميد،2004، ص 331**).

مقاربة مجالات التماسك الإجتماعي:

يعدّ الإقصاء الاجتماعي عند "**روبار كاستال** " بمثابة الذروة الإجتماعية المتباينة، حيث يضع التّهميش بمقابل الإندماج في المجتمع أو من عدمه، فبرّر ذلك في دراسته للمجتمع الفرنسي وأفضى من خلالها لحتمية عدم تقسيم المجتمع وفق من يعيشون داخل الحظوة والتّمكين أو ممّن يَحْيَوْنَ خارج الأطر الإجتماعية (**رشيد طبال، سالم بوداود، ص 85**).

كما وقد أعطى "**روبار كاستال**" **الأولوية** في تسمية تردّي المكانة الإجتماعية للمهمّشين أو المقصّيين في المجتمع بمفهوم «**مجالات التّماسك الإجتماعي**" بدل مصطلحي الإقصاء أو التّهميش وفسّرهما حسب متغيّرين متمايزين هما:

- ✧ **المتغيّر الأوّل**، يرتبط بصلة الشغل أو نوع علاقة عمل الأفراد في المجتمع، أي علاقة متغيّرات الإقصاء والتّهميش بالأبعاد التّي ترتبط بعوامل عدم كفاية الدخل، التجوال المهني، سوء نوعية السكن وتدنّي مستويات المهنية والفكرية وغياب الحقوق **(محسن عوض، ص 123)**.
- ✧ **المتغيّر الثاني**، متعلّق بالإندماج الإجتماعي أي مدى نسبية تحقّق فعل الإندماج الإجتماعي **Intégration sociale** للأفراد في بيئاتهم الإجتماعية والتّي نراها من حسب رأينا ترتكز على دعامتين اساسيتين:
  - **الدعامة الأولى**، تتجلّى في قدرة أفراد عديمي الحظوة في الإندماج في المجتمع.
  - **الدعامة الثانية**، تقوم وفق ذريعة فعل المشاركة والإدماج الإجتماعي.

أي أنّ قدرة البيئة الإجتماعية في إحداث فعل "**الدمج المجتمعي**" للمهمّشين والتّي يجب أن يبتعد عن كلّ مظاهر الشمولية والتّغاضي عن أنواع المرافقة السليمة وتحقيق الإندماج الكلّي للأفراد.

ليشكّلا المتغيّرين السالفين **لمجالات التماسك الاجتماعي** ثلاثة ارتباطات مجالية وفق الحيثيات والوضعيات التّالية:

- **المجال الأوّل**، يتمثّل في "**عنصر الإندماج** الذّي يفسّر حسب "**روبار كاستال**" بعلاقة الفرد بعالم الشغل وما مدى استمراريته في العمل وتشكيل علاقات صلبة ومستمرّة في فضاءات العمل.
- **المجال الثاني**، يقصد به "**مجال المتضرّرين**" وهم الأفراد الذّين يوسمون بعدم الثّبات المهني وضعف علاقاتهم الإجتماعية، الإقتصادية والسياسية.
- **المجال الثالث**، هو "**مجال عدم الإنتماء**" الذّي يتلاقح فيه التّهميش والإقصاء مع حيّز عدم الإندماج أي وقوع المهمّش في دوائر الإبعاد المجتمعي **(رشيد طبال، سالم بوداود، ص 85)**.

نظرية الكلفة الرمزية لعدم الإندماج:

يتمحور عمل "**فانسون دوقولجاك**" حول مسألة الهوّيات والتصوّرات الذّاتية للأفراد عن عجزهم الإجتماعي فقد أعطى في هذا الصدد، أولوية البعد الرمزي في دراسته **للإندماج الإجتماعي** ومسألة الصراع الحاصل للأفراد ضمن مجتمعاتهم والحظ الأوفر في علاقة انتمائهم وفق صورة "**قتامة الهوّيات**" أو في صورة

أخرى تتّسم بالتقهقر الإجتماعي وعدم الإندماج، هذا الأمر الذّي أرجعه "**فانسون**" إلى ازدواجية السيرورة المزدوجة في المجتمعات عموما.

وعليه، يجد الأفراد أنفسهم تحت قهر سلطتين متلازمتين احداهما أكثر تعقيدا من الأخرى:

- **السلطة الأولى**، تتعلّق بالسلطة القهرية أو القهر الإجتماعي النّاجم عن الأسباب والعوامل الطاردة للأفراد في المجتمع.

ومنه يكون التنظيم الإجتماعي والإنتاجي متعلّق بأساسيات عالم الشغل والقدرة الإستيعابية لاحتواء أفراد مجتمع الهامش.

- **السلطة الثانية**، توسم حسب "**فانسون دوقولجاك**" بالسلطة القهرية النفسية الناتجة من المخلّفات السيكولوجية التّي تعقب مراحل الطرد الإجتماعي، بالتّالي احساس الأفراد أو الجماعات المطرودة والمقصّية اجتماعيا بمشاعر اللّوم، العتاب والإحراج المجتمعي، ناهيك عن عوامل العزلة بنوعيها النّفسية والإجتماعية أي بمفهوم الإغتراب المجتمعي عند "**كارل ماركس**".

VI – مقاربات التبعية لظاهرة التهميش والإقصاء الإجتماعِيَيْن:

تعدّ نظرية التبعية من النظريات السوسيولوجية التّي تفسّر حيثيات الفقر، التّهميش، الإستغلال، عدم الإستقرار السياسي والتخلّف في دول الجنوب، نتيجة المسار التاريخي الإمبريالي الذّي رسمته لهم دول الشمال عبر التبادلات الإقتصادية غير المتكافئة، فاستطاعت هذه النظرية أن يكون لها تأثير كبير في ستّينيات وسبعينيات القرن الماضي، فكان من أبرز روّادها "**أندري غوندر فرانك**" **Andre Gunder Frank**، "**سمير أمين**"، "**سرجيو باغو**" **Sergio Bagú** "**فرناندو هنريك كاردوزو**" **Fernando Henrique Cardoso**، "**سلسو فورتادو**" **Celso Furtado** ، "**راوول بربيش**" **Raúl Reich** .

وعليه، تأتي ديباجة مقاربات التبعية السالفة بحسب التتابع التّالي:

نظرية المركز والاطراف:

تَعبِّر هذه النظرية أيضا، عن الفجوات الإقتصادية، الإجتماعية، السياسية، الأمنية والثقافية بين بلدان المركز أو القلب كما يحلو تسميتهم من قبل الباحث "**محمود عبد الفضيل**" أو الهوّة الإقتصادية والثقافية بين "**قلب العالم**" الرأسمالي المتقدّم وبين أطراف أو "**تخوم**" العالم الثالث **(1985، ص ص 25.24)**

فكان أوّل من استعمل تعبير المركز أو القلب «**Centre**» والهامش أو المحيط أو التخوم «**Periphery**» في الأدبيات الإقتصادية المعاصرة، الإقتصادي الأرجنتيني "**راؤول بريبيش**" عام **1949** حيث لقيت المفاهيم السالفة، رواجا كبيرا في خمسينيات وستيّنيات القرن الماضي عند التقدّميين أو الوطنيين في أمريكا اللّاتينية الذّين أعابوا على بلدانهم صفات التبعية لبلدان المراكز ، بالرغم من التحرّر من الكولونيالية.

ومن أمريكا اللاتينية، انتقلت تلكم المفاهيم إلى التعابير والسياقات الماركسية المعاصرة، فكان في مقدّمة من تبنّاهم "**أندريه جندر فرانك**" **A.Gunder Frank في** الغرب و"**سمير أمين**" في الشرق وكلاهما عبّرا على صياغة نظرية جديدة، تشرح عمليات النّمو في الهوامش وتصفه بالتبعية والخدمية لمصالح النّظام المسيطر المتمثّل في أوروبا الغربية والولايات الأمريكية واليابان.

وفي الوطن العربي أيضا، عَظُمَ تناول جدلية المركز والهامش في العديد من الدّراسات منذ منتصف القرن الماضي وإلى يومنا هذا مازالت الدّراسات تثير قضايا التبعية والإستغلال، زيادة للنهب المتجدّد للمراكز التّي بلغ استنزافها للأطراف من قِبَلْ ما يعرف اليوم بالنّظام العالمي الجديد **(شحّاته صيام ،2009، ص ص 25.23)**.

وفي إطار علاقة التبعية والتّهميش أيضا، تحدّث الباحث "**فتحي أبو عيانة**" عن تأثيرات العولمة الرّاهنة لينجم عن إثرها، اتّساع الهوّة بين الدول وتنامي نسب الفقر والتّهميش بين الأفراد والجماعات في المجتمعات المتخلّفة **(أبو عيانة، ص 174)**.

فحسب الباحثَيْن "**أحمد عيّاش**" **(ص 205)** و"**علي لبيب**"**(ص 280)** أنّ جلّ الدول الفقيرة تقع في الجنوب أي خارج إطار المركزية العالمية لتفرض عليهم الأخيرة واقع الهيمنة وحتمية الهامشية بفعل الشركات العملاقة **(جمال ابراهيم ،2012، ص ص 185.184)**.

من خلال السياق السالف، فإنّ الشكل التّالي يبيّن مدى مفارقة الفقر والغنى عبر العالم.

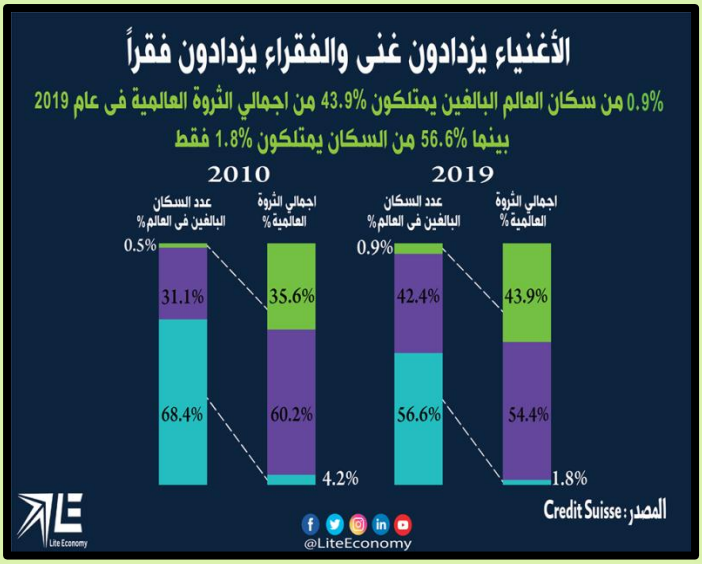

شكل رقم (10): يمثّل الفجوة السوسيواقتصادية بين أغنياء وفقراء العالم، إعتمادا على بيانات بنك القرض السويسري.

انطلاقا من الشكل أعلاه، يرى الباحث "**حسام الإمام**" من منظوره الجيوسياسي أنّ المتغيّرات الإقتصادية العالمية أحدثت فجوات لامتناهية بين دول الشمال ودول الجنوب مع تفاقم المعضلات على جميع الأصعدة لدول الهامش، خاصّة أنّ الإحصائيات تشير إلى أنّه من بين **4,4** بليون شخص من الفقراء الذّين يعيشون في الدول النّامية، **الثلث** منهم يفتقرون لأساسيات الحياة الصحّية والطبيعية **والثلث الآخر** يعاني من شبح ندرة المياه الصالحة للشرب **والربع الآخر** يعاني من عدم توافر مساكن صحّية للمعيشة الكريمة و**20%** يعانون مشكلة سوء التغذية، ناهيك إلى **104** بليون شخص لا يزيد دخلهم بل يقلّ أحيانا عن دولار واحد يوميا **(حسام الإمام، 2006، ص ص 521.516)**.

وتدعيما للطرح السالف، يقول المفكّر "**نعوم تشومسكي:** "**....** على المنتصرين الآن في الغرب أن يفخروا ممّا حقّقوه في امتلاك كلّ شيء ولا شيء للآخرين..." **(نعوم تشومسكي، ص ص 275.272)**.

ناهيك عن مظاهر البؤس العالمي التّي تتمثّل في المثالب التّالية:

- النّهب الغربي وصل إلى كلّ بقاع العالم وتعميق جراح دول الجنوب عن طريق التجويع، الأمراض الحروب الأهلية والتدخّلات العسكرية.
- تحكّم الشركات العالمية في مسارات السلط الحاكمة في دول الهامش وزيادة التّهميش الجماهيري وجعل الشعوب مشوّشة، مهمّشة وبلا أمل.
- تنامي أشكال وأنواع الهجرات الإنسانية من مناطق الحروب والمجاعات ومناطق الهامش نحو دول العالم الأوّل.
- وضع البائسين والمهمّشين في حلقات مفرغة أساسها التخبّط ضمن التخلّف، العطالة وتعقيدات الحياة بالتّالي يتمّ تجويع مجتمعات الهامش واتعابهم واضطهادهم إلى أقصى الحدود **(جمال ابراهيم، ص ص 185.184)**

كما تحدّث "**ليف غوميلوف**" في هذا الصدد أيضا، أنّ غالبية شعوب العالمية تنبذ المآسي والدموية وتحبّذ الحياة بسلام والعيش وفق ترتيب الأولويات والتطلّع للمستقبل ورفض الوقوف ضدّ تعسّف الأقوياء **(2008، ص ص 263.262)**.

من المؤكّد هنا، أنّ عدم مواجهة النّزعات الفردانية والشمولية والأوليغارشية في نفس الوقت، هو حتمية الحفاظ على الأوضاع السائدة من جهة والخنوع والإستسلام للجلّاد من جهة أخرى.

من أسباب الجليّة في هيمنة المراكز داخل دول الأطراف وأثر ذلك على المهمّشين، تأتي بحسب الهنات التّالية:

- تمركز رؤوس الأموال في أيدٍ قليلة أحسنت استغلال الظروف.
- ضآلة الأجور وارتفاع متناقض لامتيازات الطبقة السامية والمتحكّمة.
- غياب الشفافية في صرف المال العام واستباحته بدون حرج ولا مراقبة.
- تعطيل القواعد والتشريعات التّي تلزم الأفراد والجماعات الغنيّة من نظم الزكاة، الوقف، الصدقات التكافل...إلخ.
- غياب قوانين الردع الفعلي لسياقات الإستغلال، الإحتكار، الرشوة، الربا، الإختلاس، التزوير، ضبابية المناقصات، المزايدات، المحاباة...إلخ **(رجاء ناجي، مرجع سابق، ص ص 450.40)**.

⊗ التبعية العمياء للأطراف والعنجهية للمراكز، خاصّة في دولنا العربية التّي تحكمها نظم القبيلة العبثية الفساد والإعتقادات الخاطئة أو كما جاء عند المفكّر العربي "**محمد عابد الجابري**" رحمه الله.

نظرية رد الفعل لألان توران:

يعتبر "**ألان تورين**" **Alain Touraine 1925** من أبرز العلماء الذّي أنجبهم البحث السوسيولوجي المعاصر والذّي له باع كبير في دراسة الحركات الإجتماعية وتأثّره الفارق بأشكال الرفض السياسي ممّا جعله مناضلا بكتاباته التي تميّزت بمنظورها الثوري، **كنقد الحداثة سنة 1998**" **Critique de la modernité**"، "**براديغم جديد**"، **من أجل فهم عالم اليوم 2005**–، **الحركات الإجتماعية، ما هي الديمقراطية؟** وعدّة مؤلّفات أخرى ارتبطت متونها حول ايجاد تنظيم مجتمعي وثقافي جديدين، بدل مجتمع مستشرف مليء بالصّراعات والتمزّقات والأزمات.

كما وقد انطلق "**ألان توران**" في كتابه: **المجتمع ما بعد الصناعي** الذّي أعطى فيه تصوّرات الحياة المدنية فيما بعد المجتمع الصناعي، أي الذّي يقوم على الإنتاج المادّي.

ومنه، برّر "**توران**" أطروحاته النظرية في هذا التحوّل الإنساني في ستّ أفكار توافقية لمجالات التطوّرات البنائية في المجتمعات ما بعد الصناعية وهي:

√ **الفكرة الأولى**، قدّمها على أساس فكرة التقدّم وعلى أخلاقيات العمل ومنهما وضع حيثيات العمل النقابي للكادحين على مستوى الدوائر العمّالية العالمية واختراق المجتمع الصناعي الرأسمالي عن طريق تكوين الحركات الإحتجاجية المركزية ولكونها حركة عمّالية معارضة للنّظم البرجوازية.

√ **الفكرة الثانية**، تنطلق من وضع خصائص المجتمع ما بعد الصناعي القائمة على سيطرة الإنتاج اللّامادي، المتمثّل في سياق الإعلام والإتّصال الذّي يعمل على التقليل من حدّة الصراع المركزي بين البروليتارية والبرجوازية، أين يكون عامل التّخفيف قائما على ثقافة اللّذة الجماهيرية والأذواق المستهوية للعقول والقلوب الإنسانية أو عن طريق الإبداع والمراوغة الفنّية، بالتّالي تعمل على امتصاص العمل الإحتجاجي البروليتاري.

- √ **الفكرة الثالثة لألان توران**"، تصوّر الترجمة الفاعلة للتحوّل الإنساني فيما بعد المجتمع الصناعي من خلال التغيّر على مستوى الصّراعات، سواء تلك التّي تعلّقت بالرّهانات أو بالفاعلين في المجتمعات من ثمّة، يوجد حالات الفقد في احداث انقلاب على البرجوازية والتحدّيات المتجلّية في مراقبة التوجّهات الثقافية للمجتمع، لاسيما تلك التّي تحدّدها الدولة والتّي بالكاد تخلو من الصراعات.
- √ **الفكرة الرابعة**، ترتبط بمدى مكافحة الأجهزة البيروقراطية والقرارات التّي تبرمجها المجتمعات البرجوازية والأماكن التّي تمارس فيها السلط، زيادة على تحوّل وتوسّع السيطرة الإدارية، فلا يتعلّق الأمر بالمؤسّسات وفقط، لكن كذلك بالسلط التكنوقراطية القائمة على مراقبة الأجهزة الكبرى للتسيير والإنتاج ونشر المعلومات التعليمية وتدفق وسائل الإعلام والإدارات المركزية.
- √ **الفكرة الخامسة**، فتحدّث فيها عن ظهور الفعل الإحتجاجي البديل القائم على الحركات الإجتماعية في شتّى مجالات الحياة الإنسانية في خاصّية مجتمعات ما بعد الصناعة، هذه الجماعات الجديدة تعمل وفق سلوكيات وأفعال مغايرة من الحركات العمّالية الكلاسيكية المترهّلة أو الخاضعة.

ومنه، تعمل الحركات الإجتماعية الجديدة عمل الإنعتاق وإعادة النّظر في سيرورة التّغيير المجتمعي مثل الحركات الفئوية، الزمر الإيكولوجية، التنظيمات الطلّابية، الجماهير الرياضية، الروابط الثقافية والجمعيات الفاعلة، كلّ هذه البواتق تضم فئات عمرية أو أقلّيات عرقية أو جنساوية.

- √ **الفكرة الأخيرة**، تتمحور حول سمات التقابل بين الجماعات الإجتماعية والطبقات المهيمنة، كذلك ذكر الخصائص الفيزيقية للحركات الإجتماعية البديلة التّي تتوافق مع التلاقح الإقتصادي الإجتماعي السياسي...إلخ، لهذا يمكن أن تتمثّل في الفئات المحلّية، الجماعات الهامشية، العروش، الطوائف الأجيال الشبابية، الأولطراس، التنظيمات غير الحزبية، اللّوبيات، المجتمعات العميقة.

ممّا سلف من الأفكار السابقة، أعطى "ألان توران" عدّة مفاهيم دلالية جديدة "للإقصاء" و"التّهميش" لعلّ من أبرزها ما يلي:

- الثروة يمكن أن يتحصّل عليها الجميع ويحقّ لكلّ أفراد المجتمع ما بعد الصناعي أن يبادر في تحصيلها إلّا أنّ هناك من يتخلّف أو يتعرقل في الطريق إليها.

من ثمّة يأتي الفصل بين قوّة أفراد "**المراكز**" وهشاشة أفراد "**الهوامش**".

- الإنتقال من مجتمع صناعي إلى مجتمع ما بعد صناعي يفرز ظواهر سوسيو ثقافية جديدة وبروز على "**الهامش**" جماعات غير متكيّفة، غير قادرة على الإندماج في الأوضاع الجديدة.
- عدم مسايرة سوق الحياة الإستهلاكية والتبادلات المنفعية، فهم بذلك الفئات المنعزلة التّي ليس لها فرص الإنتماء للطبقات المركزية في المجتمع، مع إمكانية الإستحواذ على الثروة بطريقة أو بأخرى.

في هذا السياق، فالمقصيّون الإجتماعيون في مجتمع ما بعد الصناعة عند "**توران**" دائما:

- ✓ ما يجدون أنفسهم في الفراغ الإجتماعي، نتيجة التحوّلات على مستوى النسق الإقتصادي والمعلوماتي.
- ✓ أمّا المندمجون في نظام المراكز هم أصحاب المستوى المعيشي العالي وأصحاب الثقافة العالية.

ملاحظة هامّة:

تأتي مقاربات واتّجاهات نظرية أخرى، اهتمّت بتفسير ظاهرة التّهميش والفقر الحضري في المجتمعات الإنسانية والتّي تمثّلت في الإتّجاه الفيبري المحدث القائم على تمايز "**الطبقة الإسكانية**" في المجتمعات الحضرية الخاصّة في مساكن العشوائيات ومناطق التّهميش.

حيث توصّل ضمن هذا السياق، الباحثان "**جون ريكس**" و"**روبرت مور**" إلى نتيجة أساسية تمثّلت في أنّ النمو الحضري في المجتمعات الصناعية يقسّم النّاس مجاليا وسكنيا بين مناطق محظيّة ومناطق مهمّشة، هذه الأخيرة تتميّز بالهشاشة والصراع وكثرة الغرباء والمهاجرين وقابليتهم للعنف **(عبد العاطي السيّد، 1997، ص 04)**.

بالإضافة إلى "**نظرية المسافة**"، المرتبطة بأنواع الحراك الإجتماعي والمهني للمهمّشين من مناطق الريف إلى مجتمع المدينة، أي أنّ الأحياء الهامشية تنشأ وتنتشر في ضواحي المدن عن طريق المهاجرين لها نتيجة قصر المسافات بين الريف والمدينة القريبة أي بين الموطن الأصلي للمهاجر وبين موطنه الجديد.

ضمن هذا السياق أيضا، توصّل الباحث "**بيثر روز**" في إحدى دراساته الحضرية للقول بأنّ الأفراد المهمّشين وأصحاب الكفاءة، يرحلون إلى مسافات أبعد لتحقيق طموحاتهم.

لتجد معدّلات هجرتهم أكبر من الأفراد المهمّشين ذوو الكفاءة المتدنّية الذّين تدفعهم الظروف المجتمعية للبحث عن مجتمع قريب للتوطّن.

زيادة لذلك، فإنّ فرصهم الحياتية للإندماج العملي أسهل **(عبد السيّد المحمد حريجي، ص 275)**.

آخيرا، تأتي **نظرية الطرد والجدب الكلاسيكية** للحديث عن واقع هجرة المهمّشين بسبب الحاجة نحو مجتمع أفضل والبحث عن فرص أفضل في مناطق الجدب والفرار من عوامل الطرد، لتدنّي الظروف المجتمعية للمهاجرين.

هذا ما يظهر جليّا في واقعنا المتردّي الطارد ومحاولة هجرة الشباب العربي أو الإفريقي إلى أوروبا أو أمريكا أو كندا أو البلدان الأخرى الجادبة لعيش كريم وحياة أفضل.

ثانيا –المداخل النظرية المفسّرة لظاهرة العنف الحضري:

تنوّعت الدّراسات الإمبريقية والمحاولات البحثية والتفسيرات العلمية النظرية بمداخل عدّة شهدها حقول علم الإجتماع في تخصّصاته التنموية والحضرية والأنثروبولوجية التّي تناولت ظاهرة العنف الحضري. هذا التنوّع العلمي، لم يتحدّد في بوتقة واحدة، إنّما يضمن لنا البحث في تحديد أميز التنظيرات السوسيولوجية المتلاقحة مع العديد من المداخل النّظرية عبر التعاقب الزمني.

من ثمّة فسّرت ظاهرة العنف الحضري وما قابلها من دلالات مفهمية، تتشاكل ومفهوم العنف عموما مثل "العنف الاجتماعي"، "العنف السياسي"، "العنف الهيكلي"، "العنف الرمزي"، "العدوان"، "الإرهاب"، "الثورة" "التمرّد"، "الفظاظة"، "أعمال الشغب" إلى آخر ذلك من السياقات المتمحورة حول المفهوم العنف الحضري.

من هذا المنطلق، يقول "**دينيوف**": ".... لم تعر العلوم الإجتماعية أيّ اهتمام ولم تجر أي دراسة جدّية حول تزايد ظاهرة العنف، معتبرة إيّاه فعل خارج عن العادة." **(جمال معتوق، 2012، ص ص 32.31)**.

بمرور الوقت ومع تطوّر العلوم الإجتماعية، زاد الإهتمام بدراسة مظاهر العنف وأنماطه، حتى شهد الوقت الرّاهن، محاولات لإنشاء علم خاص به وهو "**علم العنف**" كفرع مستقل عن المعرفة العلمية، يتميّز بالخصوصية في نطاق حقيقة التعاون المشترك بين العلوم الإجتماعية والطبيعية.

وعليه، نحاول تقديم أميز النّماذج النظرية التصنيفية لظاهرة العنف الحضري والمجتمعي وفق التتابع التّالي:

☑ المدخل الماركسي المفسّر للعنف المجتمعي:

ليس هناك تصوّرا ماركسيا واضحا لدراسة ظاهرة العنف الحضري في مجتمع المدينة، الأمر الذّي يّرجحنا لدراسة التفسير الماركسي للظاهرة من خلال بوادر الإرهاصات الأوّلية، مع إبراز أهمّ العلاقات الدلالية للفكر الماركسي ايديولوجيا، اجتماعيا، اقتصاديا، سياسيا ونفسيا، في هذا الإطار تتعدّد اسهامات الباحثين التّي تناولت العنف بحسب التنظيرات الماركسية الأولى أو الماركسية المحدثة أو الماركسية المعاصرة.

وعليه، يتحدّد الفكر الماركسي الذّي فسّر ظاهرة العنف في المجتمعات الإنسانية بحسب المقاربات المتعاقبة التّالية:

♣ العنف عند الماركسيين التقليديين:

استندت الرؤية الماركسية التقليدية لظاهرة العنف المجتمعي عموما، على منهج الجدل التاريخي والإيديولوجية القائمة على قوانين التطوّر الإجتماعي، الصراع الطبقي، الثورة، البروليتاريا ...إلخ، لتبيّن الأثار الفلسفية الإجتماعية والعملية لكلّ من "**كارل ماركس**" و"**فريدريك إنجلز**" **1820 -1895** "**فلاديمير أليتش أوليانوف**" أي "**لينين**"، تفسير مشكلة العنف في إطار ثنائية الصراع بين البرجوازية والبروليتارية.

فالعنف عند "**كارل ماركس**" **1818-1883** هو سمة للحالة الإجتماعية التّي أفسدها الإستئثار بوسائل الإنتاج، فالتنافس عنده يولد الصراع بين الطبقات، زيادة إلى ذلك انصبّ فكر "**كارل ماركس**" على العنف الثوري الذّي يقع بين الأنظمة الحضرية وربطه بين كلّ من التغيّر والصراع الطبقي، ليحتمل العنف هنا، دَوْرَيْنِ مُتَمَايِزَيْن، **الأوّل** يلاقح الإيجابية في مهام العنف تاريخيا، فيشير الصّراع هنا للخلل البنيوي، ليرتبط **الثّاني** بالعنف الحركي كشرط هامِ يتجاوز الخلل السالف (**أسماء جميل، موقع النبأ:2006**)

ضمن هذا الإطار، يرتكز الديالكتيك الماركسي على عدّة علاقات تفسّر بها العنف الحضري والصراع المجتمعي لعلّ من أبرزها ما يلي:

- أنّ الصراع والعنف هما المحرّكان الرئيسيان للطبيعة، التاريخ، المجتمع والفرد، فبحسب تلك النظرة فإنّ كلّ شيء في حالة صيرورة وتغيّر، فالعنف والصراع هما العنصران الثابتان وسط صيرورة تاريخية متحرّكة ولا شيء ثابت فيها **(شريف مراد، موقع الجزيرة: 2017)**.
- تنظر الماركسية إلى العنف السياسي كعنف اجتماعي تاريخي وليد التناقضات والصراع الطبقي، أي أنّ تجلّيه يعود إلى مرحلة معيّنة من التطوّر التاريخي وولادة الملكية الخاصّة وانشطار المجتمع إلى طبقات اجتماعية وتشكّل الدولة وأجهزتها الشرطية والقوانين والمحاكم.
- النقطة الأخيرة، يعتبرها "**كارل ماركس**" من آليات الإستغلال، حيث تعمل على حماية وتقوية النفوذ المجتمعي للطبقات المحظيّة المتغلّبة على الطبقة المسحوقة **(علي عبد القادر القورالة، ص ص 82.80)**.
- العنف البروليتاري، يعزّز مكاسب الحركية، ليدافع به عن الحركية المضادة ويطوّر القوى الجديدة بانتزاع رأس المال من البرجوازي بالإكراه **(البيان الشيوعي لفريدريك أنجلز، الموسوعة الحرة ويبيكيديا)**
- العنف حتمية تاريخية لقوانين التطوّر الاجتماعي، الصراع الطبقي وقهر السلط، فهو وسيلة مكتسبة لإقامة أنظمة إجتماعية بديلة، تعمل على كسر النظم الرثّة **(أزهار صبيح غنتاب، 2011، ص 27)**.

في حين جاءت أفكار وتفسيرات "**فريدريك إنجلز**" حول نقده للسلطة المشاعية والسلط البرجوازية، ليصفهم بأشنع الصفات كشعارات "الجشع الخشن"، "البخل القذر"، "الكسب الأناني"، "الخيانة المجتمعية"، لتدلّ المثالب السالفة، على إعطاء الشرعية للعنف والعنف المضاد **(إنجلز: نقلا عن وليد نوهيض، ص 76)**.

أمّا عن مشروعية العنف حسب فكر "**لينين**" **1870 -1924** فتتمثّل في دافعية العنف وضرورية ثورة الأغلبية ضد الأقلّية البرجوازية التّي تمارس السلطة واحتكار وسائل الإنتاج.

في هذا الصدد، أعطى "أوليانوف لينين" عدّة قرائن تولي للعنف مشروعيته، لعلّ من أبرزها ما يلي:

- ضرورة إسقاط الملّاك، الرأسماليين واستبدالهم ميدانيا بإدارة أخرى هي الإدارة العمالية، ناهيك عن دعم سلطة الشعب المسلح ضدّ البرجوازية وتمكين البروليتاريا من قمع أعدائها بالعنف، فلا مانع من وجود ديكتاتورية العمّال على المالكين لتحقيق الأهداف وسحق الثورة المضادة ومقاومة البرجوازيين.

- غياب بوادر التغيير والثورة يلزم العنف في صورته الإعتباطية للسلطة المهيمنة، لترغم أفراد المجتمع على الإستكانة والخضوع لها.
- بالإضافة إلى أنّ محدّدات العنف هنا تنطلق من الإنتماءات "الإيديولوجية"، "التنظيم الحزبي"، "الحركات الإجتماعية أو العمالية"، "النضالات الشعبية" "الإحتجاجات"، "الشغب"، "التمرّد"، "العصيان"، "الثورة"...إلخ (**أوليانوف لينين، الموسوعة الحرّة ويبيكيديا، 2021**).

♣ تفسير العنف الإنساني عند "أنطونيو قرامشي" 1891-1937:

بنى "**أنطونيو غرامشي**" فكرة عنف الدولة عبر "**الهيمنة الثقافية**" المكمّلة لمفهوم السلطة الحاكمة في ضوء مفاهيم الدولة، المجتمع المدني، الجماهير المنفردة، الدولة، الشرطي، التّغيير ...إلخ.

كما يقدّمهم "**غرامشي**" لمواجهتهم "**العنف القسري**" عبر الأجهزة السلطوية وترسانة القوانين التي تنتجها السلطة الشمولية لمحاصرة التظاهر أو الحريات أو خلخلة الأنظمة...إلخ.

ومنه، فالأمور السالفة، لا تعني عدم وجود مواجهات بين المتسلّط القائم وبين من يعارضه، ولو من الحركة المرنة، أي تحت ما يعرف بـ "**القوة الصامتة**" أي أنّها توجّه عنفها تجاه المعارضين عبر ترسانة من القوانين (**مصطفى شلش، موقع الجدلية: 2021**).

ناهيك عن تفسيره المغاير، لتبنّي سياسات العنف في المجتمعات الرأسمالية وتقديمه تصوّرا بديلا، تمثّل في عدم امكانية السلط الحاكمة في الحفاظ على الأوضاع والسيطرة على الشعوب بفعل العنف أو القوّة بل يتجاوز ذلك إلى تقارب الآراء والتطلّعات لجماعات الضّغط والنّقابات العمّالية.

بالإضافة، إلى تعاطف المثقّفين مع الطبقة الحاكمة وتبرير سيطرتها، إمّا للحفاظ على الأوضاع السائدة كالأمن أو التقدّم، إمّا عن طريق التملّق أو التسلّق (**أندرو إدجار وبيتر سيدجويك، 2009، ص 705**).

في سياق مقابل، يقول "**أنطونيو غرامشي**": "...إذا فقدت الطبقة الحاكمة القبول الذي تستند عليه، أي أنها لم تعد "**تقود**" بل "**تسيطر**" فقط، مستخدمة القوة الجبرية وحدها، فهذا يعني أنّ الغالبية قد تحررت من أيديولوجياتها التقليدية، لتجد الغالبية فعّالة في التظاهرات بقرار شخصي وغير منضوية تحت لواء أحزاب أو نقابات..." (**مصطفى شلش، موقع الجدلية: 2021**).

هذا التحوّل، غالبا ما يتمايز مع بعض الوعي للطبقة الثورية القائمة على رؤية برنامج تنفيذي بديل وتحمّل مسؤوليتها بقيادة السيرورة الحراكية الجديدة، بما يعني ذلك خلق مجتمع موازي للأجهزة الحكومية السلطوية وتحوّله إلى ثورة إجتماعية **(حسين البرغوتي: مراجعة عماد الأحمد، موقع رُمان: 2018)**

مع هذا، فقد تبنّى "**أنطونيو غرامشي**" سلمية النضال في المقام الأوّل، بدل العمل الثوري وسلاسة الإنتقال إلى جعبة "**البروليتاري الناعم**".

هذا ما أوعز ببعض الباحثين للقول،"... أنّ فكر غرامشي بديل لا يعتنق "**العنف الثوري**" كسبيل عن التجارب الإشتراكية عبر العالم..." **(محمد الصالح قارف، موقع العربي: 2015)**.

♣ تفسير العنف الإنساني عند "فرانس فانون" 1925-1961:

قدّم "**فرانس فانون**" في كتابه الشهير "**معذّبو الأرض**" **Les misérables de la terre** الصادر عام **1961** تشريحا بارزا لمعاني الهوّية واسقاط طرح جديد للعنف، حيث لا يرى في ماهيته كمجرّد عنف مضاد فقط كما يعتقده بعض المقاومين، بل له وظيفة تحرّرية، تستند إلى الإعتراف بالهوية التّي يحاول المستعمر طمسها وزرع الفشل النّفسي في ذوات المقهورين جرّاء الإغتراب، العنف الرمزي، الإهانة والإستعباد.

من ثمّة، فالعنف عند "**فانون**" له وظيفة سوسيو نفسية، تتعلّق بعودة اكتشاف الهويّة التّي يصعب تصوّر التحرّر من دونها **(معذّبو الأرض: فرامس فانون، تر سامي الدروبي وجمال الأتاسي، مدوّنات موقع رايا، 2015)**.

هذا الأخير، يؤكّده "**فرانس فانون**" في سياق حديثه عن الطبقية في زمن ما بعد التحرّر بين المستعمِر والمستعمَر وتعميق فجوات القهر عن طريق وساطة المؤسسات العسكرية الناطقة بلغة الإضطهاد والتبعية.

أمّا في المجتمعات التّي تنتمي للنّظم الرأسمالية، فأنظمتهم تخفي حقيقة الطبقية وراء ستار المؤسسات والإيديولوجيات الناعمة التّي تنتج أجواء كبح قوى التغيير بكلّ سلاسة **(معذّبو الأرض: فرامس فانون، تر سامي الدروبي وجمال الأتاسي، مدوّنات موقع رايا، 2015)**.

أمّا عن الحيّز الإستعماري، فحسب "**فرانس فانون**" ليس هناك سوى مجموعة من المؤسّسات العسكرية المهيّأة للّجوء إلى "**العنف المطلق**" الذّي لا يمكن مقاومته والقضاء عليه إلّا بعنف مماثل ومعاكس في

جميع الإتّجاهات، أي لن يمحو آثار العنف بلطف، بل العنف الوحيد القادر على معالجة إخراج المُستعمِر بالسلاح وفقط **(فاطمة بلجرد ومحمد معراجي، 2007، ص89)**.

ممّا سلف من القول، تتعدّد آليات وأنماط العنف عند "**فرانس فانون**"، فنجد "العنف الثوري"، "العنف الإستعماري"، "العنف الرمزي"، "العنف المطلق"، "العنف المضاد"، "حرب العصابات"، "الحشد الجماهيري" "المظاهرات"، "الإضرابات"، "العصيان المدني" و"شلّ الحركة الاقتصادية"...إلخ.

ناهيك، عن تقديمه لأليات الفعل الثوري المتمثّل في سواعد "الكادحين"، "الفقراء"، "المهمّشين"، "الغلابة" "ساكنة الضواحي"، "المناطق المعزولة"، فمعظم هؤلاء يدفعهم الفقر والتّهميش إلى الثورة والتمرّد.

♣ العنف الإنساني عند "هانز مورجنثاو" 1904-1980:

الواقعية هي مدرسة نظرية في العلاقات الدولية أو كما وصفها "**جوناثان هاسلام**" أستاذ تاريخ العلاقات الدولية في جامعة كامبردج: "هي مجموعة من الأفكار التي تدور حول المقترحات المركزية الأربعة "السياسة الجماعية"، "الأنانية"، "الفوضى" و"القوة السياسية".

استمدّت هذه المدرسة نظرياتها الأوّلية من خلال أعمال "**توماس هوبز**" **1588-1679**و"**نيكولو ميكافيلي**"**1469-1527**"، إذ أظهر "**هوبز**" الوجه الفلسفي للواقعية السياسية، حيث رأى أنّ الطبيعة تجعل النّاس متساويين في قدراتهم، ممّا يجعلهم متساويين في الأمل، الطموح وتحقيق الأهداف، بهذا يكمن العداء في سبيل تحقيق الأهداف ومحاولتهم تدمير بعضهم البعض مع البقاء دائما للأقوى **(بشير النجّاب: موقع الحوار المتمدّن: 2017)**.

من جهة مقابلة، وضع "**ميكافيلي**" في كتابه **الأمير** ملاحظاته حول صراع المصالح بين الجماهير والطبقات الحاكمة، ليبرّر الصراع السياسي، القسوة، الوحشية، سحق الأتباع أو المناهضين للسلطات تحت شعار "**الغاية تبرر الوسيلة**".

أمّا عن التأصيل الحقيقي للنظرية، فيرجع لمقاربة "**هانز مورجنثاو**" في كتابه **السياسة بين الأمم** حيث أرسى فيه أهمّ مقولات ومفاهيم الواقعية، كما وترتكز هذه النظرية أيضا في إعطاء ماهية العنف الحضري في المجتمعات الإنسانية إلى وجود مستويين متمايزين:

- **المستوى الأوّل**، مرتبط **بهرمية رأس السلط الحاكمة**، حيث برّر "**هانز مورجنثاو**" ممارسات العنف في الحياة الإجتماعية والسياسية ضمن نطاق دافعية السلط الحاكمة في تبنّي سياسات التشبّث السلطوي، السيطرة، الهيمنة، خلق الاتّباع، المطاوعة على نطاقات الأفكار، الأحداث، الأفعال والعقائد والتوجّهات الخاصّة بأفراد المجتمعات المختلفة على صعيد العالم.

ليتمّ ذلك، بإحداث عوامل العنف بشقّيه المادّي أو الرمزي، عندئذ تتحوّل الممارسات السياسية المشروعة إلى ممارسات غير مشروعة عن طريق الإنقلابات العسكرية أو تبنّي نظم الحكم البوليسي أو الشمولي أو الدكتاتوري، حينها تبرز مظاهر القمع، التقتيل، العنف المادّي، حظر التجوال الإجتماعي، الإعتقالات التعسّفية، حالات الإختفاء، الإعدام بدون محاكمات إلخ (**فضل الله محمد اسماعيل، ص 455**).

- **المستوى الثاني، متعلّق بالقواعد الجماهيرية الشعبية** التّي يتّسم فيها الأفراد والجماعات العنيفة حسب "**مورجنثاو**" بسمات الشرور الإنساني، الصّراع، الأنانية، استخدام القوّة التعسّف، النفعية التّهميش، الهيمنة ...إلخ (**أحمد محمد وهبان، 2016، ص ص 20.14**)

- **ملاحظة هامّة:**

صحيح أنّ المقاربة السالفة، لا ترتبط بصلة للماركسية، مع هذا حاولنا ربطها بها، لوجود جامع بين النّظريتين وشرحهما للعنف في البيئات الشمولية أو الأوليغارشية أو المجتمعات المتخلّفة وأنّ منظّري الواقعية يردّون العنف لخصائص شهوة الإنسان إلى التسلّط، هذا ما نجده في الأنظمة سالفة الذكر.

♣ الصراع والعنف الإجتماعي عند "جورج أورويل"George Orwel 1903-1950:

يعدّ الإنكليزي "**جورج أورويل**" من منظّري مقاربة الصراع والعنف الاجتماعي، ليؤكّد ممارساتهما الساعية إلى العنف والقضاء على التضامن الإنساني (**تر: جاك لوزي، 2010، ص ص 141.125**).

لكن مع هذا، فإنّ "**جورج أوريل**" لا يتوافق مع نظرية العنف المضاد، حتّى في ظلّ التغييرات الجذرية هذه الأخيرة، تحدث ضمن أطر الشرعية وأنّ غالبية المواطنين تريد تغييرات عميقة، لكنّها ترفض العنف.

كما ويربط "**أوريل**" بين العنف والصراع للحصول على القوّة والهيمنة، أي أنّه يتضمّن جوانب متعدّدة منها صراعات تحطّم العلاقات بين الأهداف والوسائل التّي تؤدّي إلى دمار المجتمع بأسره.

في مَوْقِفٍ له أيضا من العنف، يرى "**أوريل**" صراع الأدوار عند الأفراد وشعورهم بالحرمان وانخفاض المستوى الإقتصادي، ليؤدّيان معا للعنف نتيجة الظلم وسيطرة القيم المادّية (**تر: جون جاك روساك، 2010**).

هذه المآلات الناجمة عن الصراع المجتمعي، يعزها كلّا من الباحثين "**اسماعيل قيرة**" و"**علي غربي**" في استنباطهما للتكيّف والتكامل الاجتماعي، حسب المفكّر الأمريكي "**تايل سملسر**" في ثلاث مراحل هي:

- **المرحلة الأولى**، أين يسود فيها الإضّطراب الأوّلي، حينها تصبح نقائص الأنساق القائمة جليّة.
- **المرحلة الثانية**، ترتبط بمظاهر الإحتجاج، التوتّر، أحداث التفسّخ والإنحلال الإجتماعِيَيْن.
- **المرحلة الأخيرة**، إعادة الإندماج والتكامل، حيث تتميّز هذه الأخيرة باستخدام القوّة الممانعة والرقابة المنظّمة (**اسماعيل قيرة، علي غربي، 2001، ص ص 61.60**).

II- المدخل الإيكولوجي المفسّر للعنف المجتمعي:

يتمثّل المدخل الإيكولوجي من أبرز المداخل التّي فسّرت ظاهرة العنف الحضري مدرسة شيكاغو **1914-1943**، ليعتبر "**روبرت بارك**" **Robert Park** بمثابة العرّاب الروحي للمدرسة الإيكولوجية الكلاسيكية.

في هذا الصدد، اهتم "**بارك**" بالظاهرتين التحضر والهجرة واعتبار المدينة لا مجرّد ظاهرة جغرافية، إنّما كنمط من التنظيم الإجتماعي، بمعنى أنّها مثل باقي الظواهر الطبيعية تخضع لنفس القوانين التّي تحكم هذه الأخيرة (**فاطمة الزهراء أكنيك، صحيفة المثقّف،2021**).

بالتّالي، تبنّت المدرسة نموذجا معرفيا جديدا، قام بالمساعدة على معرفة الواقع الحضري معرفة علمية ترتكزان على فهم الواقع الحضري والتحكّم فيه، لم يكتف "**بارك**" بهذا فقط، بل استخلص واقع الحياة المدينية المتمثّل في حياة الصراع المديني في إطار الحضرية غير المتجانسة وفق نظرتين مزدوجتين:

- **النظرة الأولى**، تتعلّق بسمات الحداثة والتقدّم والرخاء والحريّة في الفضاءات الحضرية.
- **النظرة الثانية**، ترتبط بمعدّلات الجريمة والإنحراف والعنف الحضري وسوء التنظيم الإجتماعي.

بالإضافة، إلى البنية الإيكولوجية للمدينة المتشكّلة من مراكز حضرية وهوامش تقبع في أدنى السلّم الحضري، انطلاقا من كونها الأكثر عزلة مقارنة بأحياء الحظوة والتّمكين المديني، ناهيك عن إدراج "**روبرت بارك**" في دراساته الإيكولوجية حول المدينة مفهومين مختلفين:

- **المفهوم الأوّل**، يرتبط بالمجال الأخلاقي المعبّر عن أنواع وأنماط سلوكيات الفئات المهمّشة.
- **المفهوم الثاني**، يتمثّل في المجال الطبيعي الذّي يعبّر عن التشابه والتجانس في دنيّة الحياة الإجتماعية تحت واقع الجبر والقهر المجتمعي.

تبعا لأعلاه، تحدّثت الباحثة "**فاطمة الزهراء أكنيك**" عن المجالات المنتجة للتّهميش بطريقة اعتباطية أي نموّها بمعزل عن أيّ استراتيجية معيّنة، فهنا يكمن مربض الإختلاف مع الباحثة "**فاطمة أكنيك**" في الشطر الأخير، كون التّهميش له عدّة أنواع من بينها التّهميش المدبّر له، زيادة على ذلك أنّ الفضاءات الهامشية تتمخّض عن الضغوطات الحضرية التّي يمارسها المركز المديني على فئات الإقصاء الحضري ليصبح الهامش مجالا مرتبطا بثقافة الفقر **(فاطمة الزهراء أكنيك: موقع صحيفة المثقّف، 2021)**.

أمّا عن دراسات "**كليفوردر شاوس Clifford R. Shaw's**" الذّي يرى المدينة فضاء اجتماعي، اقتصادي وثقافي، أي لها خصائص ضاغطة تؤدّي بالأفراد إلى السلوكيات العنيفة كبدائل للإندماج الرسمي، خلاف ذلك يرتبط المهمّش المديني بالأنوميا واحتلاله مناطق الإنحرافية في مجتمع المدينة.

كما ويرجع الباحث "بوالماين نجيب" أسباب تفشّي مظاهر العنف والإجرام المديني في المجتمعات العربية على سبيل الذكر إلى تعدّد العلل والعوامل، لعلّ من أميزها ما يلي:

- كون المدن العربية لا تنطوي على نمط حضري متوازن، فنّموها عشوائي امتدادا للنزوح الريفي.
- صعوبة إندماج بعض فئات مجتمع المدينة، بحكم عقدية إنتاجها وقيمها الإستهلاكية وإعلامها التجاري ذو الخطاب المزدوج بين فقد الحجات والإستثارة المغرية، فالأمر هنا يعرّض المهمّشين للتَيَهْ والإنغماس في السلوكيات المؤدّية إلى الإنحراف الأنومي والجريمة.
- المدينة العربية لا تُولِد بالضرورة الفقر الحضري بقدر ما تولّد الشعور بهما معا، فهذه الحالة تعرف:

- ✓ بحالات الأنوميا، أي الإختلال في نظام القيم وضعف الرابطة الإجتماعية والدينية.
- ✓ بانحلال الأشكال الإجتماعية العتيدة كنظم الجيرة، القرابة، الشللية السليمة، التزاور والتراحم...إلخ.
- ✓ ميوعة الرقابة والضبط الإجتماعِيَيْن وضعف الشعور بالانتماء المؤدي للنزعة الفردانية المنحرفة.
- ⊗ تحوّل القيم الإنسانية إلى قيم تجارية واستهلاكية محضة في ظلّ تعقيدات المدينة واصباغها بالصّراعات بين قوى السوق الخاضعة للمال وقوى الأخلاق المغلوبة على أمرها **(بوالماين نجيب، 2008، ص ص142.141).**

زيادة لما سلف، ذهب كلّا من "**جيمس كوين**" و"**بارث**" أنّ التفاعلات الإجتماعية الإيكولوجية تتمّ في الوسط البيئي على العديد من الميزات..." **(موقع الموسوعة الكتاب، 2020).**

فالأول يراها في مستوى الإعتماد على موارد أيّ بيئة معيّنة للوجود البشري، بحيث يحصل بين أفرادها فعل التأثير المتبادل، **والثّاني** يضعها ضمن مُسْتويَيْن أيْكولوجِيَيْن داخل المجتمعات الإنسانية:

- **أوّلهما:** هو المستوى التكافلي الذّي يمثّل في المنافسة غير الشخصية.
- **ثانيهما:** هو المستوى الثقافي الذّي يرتكز على الإتصال والإتّفاق وما يشوبهما من خلل وعوائق.

كما ويشمل مجموعة من خصائص السلوكيات المجالية للبيئة المريضة مثل: العنف الحضري، التفكّك الإجتماعي، الغزو العمراني، الحروب، أنواع الجريمة المنظّمة، التطرّف العرقي العزلة السلبية والتّهميش الفئوي، ناهيك عن العنف الجنساوي ...إلخ **(رشاد عمر الدسوقي، 2010، ص ص 22.01).**

وتقترن تفسيرات العنف أيضا في البيئة الحضرية في العلاقة الوثيقة بين أفراد وجماعات المجتمعات الحضرية والبيئة الإجتماعية التّي يَحْيَوْن فيها وما تحدثه الآخيرة من أثار تنموية أو غير تنموية.

- ✧ **الأمر الأوّل**، يرتبط بالقفزات التقدّمية على مستوى طرائق العيش ونظم القيم والمعايير المحبّبة في بيئة المجتمع ككلّ.
- ✧ **الأمر الثّاني**، فيكمن في أنواع الخلل الإيكولوجي السّلبي الذّي يسمح للأفراد أو الجماعات لإنتهاج سلوكيات العنف بشتى أنواعه وإحداث الضرر المجتمعي غير الحضري.

ضمن هذا الإطار، تعدّدت المداخل والإتّجاهات النّظرية التّي تناولت ظاهرة العنف الحضري من منظور ايكولوجي، منظور اجتماعي، منظور نفسي ومنظور اقتصادي والتّي نستعرضها تباعا كما يلي:

❀ مقاربة التوافق الإجتماعي:

من بين أبرز روّاد هذه النظرية نجد " **توماس هولمز**"، " **ريتشارد راهي**"، "**لازاروس**"، "**فولكمان**"، حيث رأى كلّا من "**ت. هولمز**" و"**ريتش. راهي**" أنّ التّغيير في الظروف الحياتية سواء بالسلب أو بالإيجاب هو حدث مولّد للضغوط الإجتماعية والتّي ينجم عنها حسب " **لازاروس**" و "**فولكمان**" أنواع الضغوطات الإجتماعية المؤدّية للتوتّرات المنجمة لأنواع العنوف **(محمود كاظم محمود التميمي، ص ص 159.158)**.

زيادة عن هذه التوتّرات التّي تصاحب عدم "**التوافق الاجتماعي**" للأفراد أو الجماعات في البيئات الجديدة ينجم عنها أيضا، ضغوطات سلبية جرّاء وقوعهم في العوز الحضري وفقدان السند العائلي أو الخسارة المهنية أو عدم الإندماج الاجتماعي، كلّ هذه الآليات السلبية تعتبر من الأعمدة الأساسية التّي تُبْنَى حسب " **موراي**" عدّة إفرازات عُنْفِيَة في البيئات الحضرية وهي كالآتي:

- ⊗ النبذ الإجتماعي، التّهميش، الإقصاء الإجتماعيَيْن، الحرمان، الإبعاد المادّي، الإبعاد المعنوي ناهيك عن أنواع التسلّط والعقاب، فهم جميعا في عداد آليات مضامين العنف الرمزي الممارس في الحياة الإجتماعية ككلّ **(بوبكر منصور، 2012، ص ص 128.119)**.
- ⊗ مضامين العنف المادّي في المجتمعات الانسانية مثل: العدوان، السيطرة، الغش، الخداع وهي من السقطات الإجتماعية التّي نضعها ضمن زمر الأمراض العضوية، النّفسية، الإنتقاص، الدونية في الإحساس بالآخرين، عدم الثقة، حضور ممارسة الإغتراب الإجتماعي بوجه عام ضدّ الأفراد والجماعات في المجتمعات الإستهلاكية.
- ⊗ بالإضافة إلى الفتور في جوانب أخلاقيات التحضّر المتمثّلة في: "غلبة حبّ المال"، "التماهي في حبّ السلطوية"، "المنفعية الهدّامة"، "الإمتيازية بغير وجه حقّ"، "تغليب المصالح الفردية على المصالح العامّة في المجتمع"، "اللّامبالاة والعشوائية في النسق العام"، "عدم المشاركة في قضايا

المجتمع لسبب أو لآخر، تغليب الجوانب المادّية"، "تواري الجوانب الروحية في المجتمع وتنامي حيثيات "النّفاق الإجتماعي".

♣ مقاربة التغيّر الإجتماعي:

من أبرز منظّري هذه المقاربة "**ويليام أوجبيرن**" صاحب فكرة التخلّف الثقافي أو الفجوة الثقافية الذّي يقصد بها التغيّر على مستوى القيم والمعايير وأنماط التفاعلات في المجتمعات التّي تفتقد لأنواع التمكين التّعليمي، التّكويني، التّكنولوجي الحديث، هذا ما يجعل الأفراد والجماعات تتغيّر في الاتّجاهات والمواقف والسلوكيات **(بودريوة فوزية، عيشاوي سهيلة، 2012، ص ص 147.129).**

ويتأتّى الإختلاف في معدّلات التغيير في أجزاء الثقافة الحديثة بين المؤيّدين والرافضين تحت شعار "صراع الأجيال"، هذا ما يفضي إلى إحتمالية وقوع أشكال العنف الحضري، أو كما تحدّث عنه الباحث "**متعب مناف**" في حديثه عن محاولات تجاوز المهمّشين للتغيّرات الإجتماعية، فالمجتمع بالنسبة إليهم عالم غريب وهم يحاولون دائما تجاوزه، فكلّ التّغييرات العميقة التّي تطرأ في مجتمعاتهم تصدر من الهامشيين غير المحكومين بالعرف الاجتماعي، إمّا عن طريق كسر القيود الثقافية أو التقليدية البالية فالمتمرّدون لا يطالبون بالإندماج فقط، بل لديهم ثقافة يريدون من خلالها التعايش وفق موارد خاصّة يعيشون بها كرفض الإندماج أو الثورة أو المواجهة **(متعب مناف، موقع الحوار المتمدّن، 2005)**

♣ نظرية التقليد والمحاكاة:

صاحب هذه المقاربة هو "**جبريل تارد** "**1904.1843** التّي قدّمت ضمن الإتّجاه الإجتماعي في تفسير العنف، الجريمة، الجنوح وعوامل انتشارهم في المجتمعات الحضرية عن طريق أفعال التقليد والمحاكاة والإنعكاسية، ليحدّد "**تارد**" الإطار الذّي يحدث فيه أنواع العنوفات والجرائم وردّه إلى البيئة الإجتماعية واعتبار ذلك من أنشطة التفاعل الإجتماعي **(عبد الرحمان العيسوي، 2005، ص 375)**

أي أنّها ظاهرة اجتماعية محضة ويشترط فيها حتمية وجود "**التقليد والمحاكاة**" في عمل العنف واحتراف الجريمة والسعي للولوج إلى العوالم السالفة عن طريق السبل الآتية:

- سياسة الإتّباع أو الخضوع أو الخوف من الفرد الممارس للعنف.

- إمّا عن طريق الإتّباع بالتقليد والمحاكاة وبغرض الحصول على المكانة في المجتمع المنحرف.
- الولوج إلى عوالم العصب بالمحاكاة، التقليد وفعل الإنبهار بالنّماذج السلبية أو بسبب بروز سمات الحظوة التّي يتلقّاها رجالات وأفراد العصب المنحرفة في المجتمع أو بسبب الحصول على المنفعة المادّية أو المعنوية أو التضامن الإجتماعي الذّي يجده بديلا في الحياة الإجتماعية العادية **(جمال معتوق، 2011 ص 214)**.

كما ويرى أصحاب هذه النظرية أيضا، أنّ تقليد ومحاكاة العنف قد يحدث في "**الوسط الحضري**" بتقليد نماذج الأشخاص التّي تؤثّر في النّفوس الضعيفة أو الخاضعة عن طريق المعايشة المباشرة أو الملاحظة أو بالسماع أو الإشهار أو بتأثير وصدى العيّنات العنيفة في هؤلاء التابعين في بيئاتهم المحلّية أو قد يكون لوسائل الإعلام الشوط الكبير في غرس قيم العنف الحضري بين المُتَغَلِّبْ أو المُتَغَلَّبْ عليه.

ويرجع بعض العلماء في نظريات التعلّم الإجتماعي أنّ للتنشئة الإجتماعية دور رئيسي في بعض حالات تبنّي العنف عند الأفراد أو الجماعات، مثل ذلك ما رأى به " **باندورا**"، أي أنّ الأفراد يتعلّمون العنف مثل ما يتعلّمون الأشياء المرغوب فيها في حيواتهم الإجتماعية، ناهيك عن وجود الحالات السيكولوجية عند الأفراد المتلاقحة مع فكرة العدوى الإجتماعية التّي يتأثر فيها الفرد بالجماعة أساسا وتوافر البيئة المستدرجة لسلوك الفرد نحو العنف الشاذّ **(محمد فوزي كنزاي، 2007، ص ص 226.214)**

ليؤكد بعض علماء الاجتماع أيضا، أنّ العنف قد يرجع إلى انتماء الشخص لثقافة سفلية فرعية تُشَجِّع العنف وتتقبّله وتعتمد أساليبه وأنماطه كطرق مألوفة لمواجهة التحدّيات والتّعامل مع الآخرين.

فهناك من علماء الإجتماع، من يرجع العنف إلى الفقر أو البطالة أو فشل الشخص في تحقيق أسباب الإنتماء الإجتماعي لأسرته أو لمجتمعه المحلي أو لمجتمعه الكبير أو إخفاقه في تكوين علاقات اجتماعية صحّية مع الآخرين، في هذه الحالة يصبح الشخص منبوذا غير مرغوب فيه.

ناهيك، عن حدوث العلاقة الترابطية بين الهامشية والعنف الحضري التّي تحدّث عنها الباحث "**جواد بشارة**" في أحد حواراته **حول التّهميش الإجتماعي وأبعاد الظاهرة ودلالاتها**، حين رأى فيها أنّ أغلب من يوصفون بالهامشيين الحضريين، يتجلّى العنف لديهم كأسلوب للتّعبير عن الذّات، فمثلا الشباب العاجزون عن الإندماج بالمجتمع أو العاطلون عن العمل، يعانون من الفراغ الذّي يدفعهم إلى سلوك

العنف ومواجهة الآخر المركزي، هذا يأتي إمّا بالتمرّد على الأوضاع السائدة أو بالعزلة أو الإنحراف أو بتبنّي العنف بمختلف تمظهراته.

هذا ما يؤكّده أيضا، الباحث "**الفريد سمعان**" حين أفضى لكيفية تحديد دقيق للفئات الهامشية التّي تعبّر عن ثقافتها الفرعية، فالمعضلة برأيه لا تكمن في وجود ثقافة فرعية بل من تحوّلها إلى ثقافة ضدّية، أي تحوّلها من قوّة تغيير إلى قوة تخريب وعنف **(جواد بشارة، الفريد سمعان: موقع الحوار المتمدّن، 2005)**.

من زاوية أخرى، يرى الباحث "**حسين سرمك**" أنّه عندما يتماهى الهامشي مع السلط القاهرة التّي تزيحه خارج دائرة المجتمع، فإنّه يبقى يتعامل بقيمها ويبادرها بالعنف المدمّر للأفراد والجماعات، عن طريق التطرّف أو الإرهاب أو جلد الذّات **(حسين سرمك، موقع الحوار المتمدّن، 2005)**.

لا شكّ فيه، أنّ مثل هذه الإحتمالات والتصوّرات الإجتماعية السالفة وغيرها، ذات أهمّية علمية لأنّها تمثّل محاولات علمية منهجية واستشرافية لحياة بشرية غير مشوبة بحيثيات العنف البشري الحضري وتبعا أيضا لأهمّية الوقائع الإجتماعية التّي تسهم في خلق حلول لظاهرة العنف الحضري بشكل أو بأخر.

تبعا للإحتمالات السالفة، تحدّث الباحث "**عصمت العدلي**" في كون الظاهرة لا تحمل من الحجّة العلمية ما يؤهلها لصياغة نظرية متكاملة لسببية العنف الحضري أو تفسير طبيعته ومنشئه **(2009، ص ص 353.352)**.

مجمل القول هنا، أنّ للعنف ثقافته الفرعية السفلية لا يصلح لتفسير حدوث العنف في معدّلات عالية في مجتمعات سوية غير سفلية، كما أنّ العنف لا يعدّ اليوم ظاهرة طبقية أو صفة لاصقة بالطبقات الدُّنيا الفقيرة المحرومة التّي تعاني احباطا كبيرا، نتيجة اخفاقها في تحقيق أهدافها المشروعة بطرق وأساليب مشروعة، إنّما تُفسّر طبيعة ثقافة العنف في المجتمعات الحضرية بحسب أفعال الأفراد في محيطهم الحضري، ليحدث كلّ هذا نتيجة عاملين متمايزين هما:

- **العامل الأول**، مرتبط بالأفراد في حدّ ذواتهم أي على مستوى السمات والفروقات الشخصية للأفراد ضمن بيئاتهم الإجتماعية فيرى كل من " **دوبيست** " و"**جوس**" أنّه بالإضافة إلى القصور وعدم التناسق في تكوين الشخصية، ينتج عنهم اضطرابات في العلاقات وعدم التواصل الإجتماعي، مثل ذلك القصور الإجتماعي المولّد للعنف، بمعنى أنّ الفرد يكتسب من بيئته غير الحضرية وتواصله

غير السليم لعناصر مختلفة تحبّذ السلوكيات العنيفة أو تشجّع على عدم إلتزامه ضمن الضبط الإجتماعي المصطلح عليه اجتماعيا ومؤسّساتيا.

ضمن هذا السياق، يرجّح كفّة "العدوان" و"العنف" بحسب التوزيع الجغرافي لعنف الفرد المهمّش حسب تصميم المدينة "بمعنى المنحنى التفاعلي" المصاحب للإضطرابات شخصية بعض المهمّشين، ممّا ينجم عن إثرهم ما يسمى "التكوين الشخصي المعادي للمجتمع"، ليتجلّى كلّ هذا في المثالب التّالية:

- ✓ تنامي النزعات الغريزية المعادية للمجتمع.
- ✓ انهيار البنى الأسرية وخلل الأساليب التربوية في الأسرة.
- ✓ غياب الوازع الديني والخلقي لبعض الفئات المهمّشة، ناهيك عن قصور الأسرة في توفير متطلّبات تعليم الأبناء.
- ✓ بالإضافة إلى الإضطرابات النّفسية لبعض أفراد مجتمع الهامش، الحرمان العاطفي، النبذ الأسري...الخ، ناهيك عن عوامل بيئية خارج الفضاء العائلي، منها مشاكل عدم القدرة على الرقابة مشاكل البطالة، أوقات الفراغ، غياب المعايير والمثل الإجتماعية، عدم تبنّي نماذج الأسوة الحسنة والأثر السيء للنماذج المنحرفة.

✌ **العامل الثاني**، متعلّق بالبيئة التّي يَحْيَوْن فيها الأفراد والجماعات في قاع المدن، هذا ما أعطى له "**ساذرلاند**" ارتباطا ووصفا لتأثّر الأفراد والجماعات بالبيئة الاجتماعية.

لتُعْتُبِر قضايا العنف الحضري في هذا الصدد، من المشاكل والأسباب التّي تفرز العنف في المجتمع الحضري (**علي عبد القادر القورالة، 2011، ص ص111 113**).

فهي بذلك قضايا مدينية ومجتمعية مرتبطة بمشكلات البيئة، الوسط الإجتماعي الهشّ، التنشئة الإجتماعية المصاحبة للحرمان والإنعزالية، ناهيك عن هشاشة العلاقات الإجتماعية وتنامي الفردانية.

ممّا سلف ومن خلال تتبّعنا للتّفسيرات والتصوّرات النظرية لظاهرة العنف الحضري من الشقّ الإجتماعي فإنّنا قد لاحظنا اتّفاق أغلب النظريات الإجتماعية الحضرية المفسّرة لتشكّل الظاهرة في المجتمعات في العوامل التّالية:

- أنواع الإنحرافات الفردية التّي لا تتوافق مع قيم ومعايير المجتمعات، ممّا ينجم من خلالهم أشكال السلوكيات المنحرفة والعنيفة.
- الصراع القيمي وتضارب التنشئة الإجتماعية لأفراد المجتمعات، خاصّة في الدول المتخلّفة بين أصحاب الثقافات العالية والنوعية وبين الثقافات السفلية المتدنّية.
- سرعة التغيّرات الإجتماعية في عصر العولمة وتنامي العنف والجرائم من جرّاء التفكّكات وانهدام الأنسجة الإجتماعية والتحوّلات الثقافية السلبية التّي تعرفها الفضاءات المحلّية **(بودريوة فوزية، عيشاوي سهيلة، ص ص 147.129)**
- ناهيك عن تنامي تفكّك العلاقات الأسرية وحدوث أنواع الفتور على مستوى الروابط المتينة وانفراد الأفراد بذواتهم المثقلة بالهموم والأعباء إلى الإنفصال على المجتمع الذّي يرونه بحسبهم لا يقدّم لهم الطمأنينة والسلام، هذا الوضع يقود إلى السلوكيات العنيفة والمتطرّفة **(نصيرة خلايفية، ص ص 212.204)**.

♣ النظرية الميكروسوسيولوجية:

تعمل التّفسيرات الميكروسوسيولوجية على تحليل وتشريح العنف في المجتمعات انطلاقا من الرؤى المقاربات الإتيولوجية التّي ترجع حركية العنف في المجتمع على أساس فيسيولوجي محض وإلى حيثيات وقرائن الإحباط واليأس المجتمعي.

انطلاقا من هذا النمط، يتحدّد التفسير الميكروسوسيولوجي لظاهرة العنف الإجتماعي وفق المقاربتين المتتاليتين:

□ المقاربة الإتيولوجية:

يؤكّد العديد من الباحثين تلاقح التفسير الإيثيولوجي لظاهرة العنف المجتمعي مع كلّ من النظرية الماركسية ونظرية التحليل النّفسي، حيث يرى أصحاب هذا الإتّجاه من شاكلة "**روبرت أديري**" و"**ديزموند موريس**" و"**كوراد لورانز**" بأنّ العنف سلوك عدواني يعبّر عن الدافع الغريزي، أي أنّه يلازم الأفراد في

تكوينهم، فالأفراد بحسب تصوّرهم للعنف المجتمعي عدوانيون بالغريزة وهي خاصّية مسؤولة عن العنف الفردي والجماعي الذّي يمارسه الإنسان بصفة عامّة **(جمال معتوق، 2013، ص 163)**.

ضمن هذا النمط أيضا، رأى "**سيغموند فرويد**" أنّ الإنسان ليس هو ذلك الكائن الطيّب السَمح الظمآن إلى الحب الذّي يدعيه، وأنّه لا يهاجم إلّا دفاعا عن نفسه، فهذه الصورة الجميلة عن الإنسان لا توجد إلا في الكتب والأشعار والمُثل والأحلام، أمّا في الحقيقة فالإنسان هو كائن يختزن قدرا كبيرا من العنف في تكوينه النّفسي وفي كوامنه الغريزية، فكلّ إنسان ميّال إلى تهميش واستغلال الآخر والتفوّق والإعتداء عليه لإشباع حاجته العضوية والنّفسية، فالإنسان مدفوع عضويا إلى إشباع حاجته من العدوان كما هو مدفوع إلى إشباع حاجاته الأخرى" **(شريف مراد، موقع الجزيرة: 2017)**.

زيادة لذلك، فقد تساءل "**سيغموند فرويد**" أسئلة بسيطة وجوهرية تمثّلت في:

- من أين يأتي كلّ هذا الدمار والعداء الذي يحيط بالإنسانية؟
- هل الإنسان محكوم بأفكاره أم بغرائزه؟
- هل الإنسان في علاقته بالآخرين محبّ للخير والتسامح أم مدفوع إلى الشرّ والإعتداء؟

ومنه، فالعنف الحضري بحسب هذه النّظرية يتجلّي من خلال استعدادات التوحّش والهمجية التّي تعاكس التحضّر والتمدّن.

كما وتعمل المقاربة الإيثيولوجية أيضا، على تحليل مسألة الضغط الإجتماعي المولّد للعنف المجتمعي تحليلا كليّا مركّبا، دون التركيز على العلاقات العينية للفاعلين من ناحية ومن ناحية أخرى يوظّف جزء كبير منه في تحليل أثر البيئة الفيزيقية في المستوى الطبّي والعصبي وتنوّع مصادر ومجالات العنف عموما كالعنف الأسري، العنف الجنساوي، العنف المجالي ...إلخ.

هذا السياق، يمثّله الباحث "**هيرمان فينتر Herman J.Venter**" الذّي يرى المدينة موطنا لتوليد الإجرام لأنّها تنمو في شكل صناعي يفسد البنى الإجتماعية والنّفسية لأفراد وجماعات مجتمعات المدن، لتوفّر بذلك مناخ الجريمة ويُدْلِلْ ذلك " **فينتر**" بإحصاءات تمّت في بلدان أورو المصنّعة.

لكن هذا الإرتباط السببي بين الصناعة والإجرام لا يمكن أن يغدو قانونا عامّا، لأنّه يصطدم حصرا في البلدان الإسكندنافية على سبيل المثال كالسويد والدانمارك، مثلما أنّه لا يراعي متغيّرات أخرى هامة مثل طبيعة عمليات التصنيع وطبيعة البنية الإجتماعية بعناصرها الخاصّة **(بوالماين نجيب، 2008، ص ص 142.141)**

ناهيك عن الدوافع الفيسيولوجية، حيث يفسّر بعض أنصار هذا الإتّجاه العنف عند أفراد المجتمع العنيفين لوجود كروموسومات إضافية في ذواتهم، هذا الخلل غالبا ما يقودهم إلى التطرّف أو السلوكيات العنيفة وهناك آخرون من يرجعون مسبّبات العنف إلى تلف الدماغ ذاته وبين ظهور السلوك العنيف، إضافة لفعل السلوك العنيف بين أشخاص الذّين يملكون الموروث الزائد السببي لمظاهر العنف عند الأفراد **(عصمت العدلي، 2009، ص 35)**.

- **مقاربة الإحباط والعدوان:**

برزت هذه النظرية العلمية المفسّرة لظاهرة العنف في المجتمعات للوجود من قبل العالم النّفساني والإجتماعي "**جون دولارد**" **1939** والتّي ارتكزت على عامل الإحباط والخيبة لدى الأفراد.

وعليه، فقد تلاقحت أفكاره مع العديد من العلماء أمثال "**ميلر**"، "**ماور**"، "**سيزر**"، "**جون دولارد**" في توصيف ظاهرة العنف وعلاقته بالإحباط، ليفرز هذا التلاقح احتمالين مترابطين:

- ◊ **الإحتمال الأوّل**، مرتبط حتمية بوجود أفعال العنف وردود العدوانية في المجتمع من وجود قرينة الإحباط لدى الأفراد أو الجماعات عموما.
- ◊ **الإحتمال الثّاني**، هو حدوث السلوكيات العدوانية عند الأفراد أو الجماعات من احتمالية الوجود المسبق للإحباط والخيبة لديهم.

أي وجود التراكمية على مستوى حالات القلق النّفسي والإغتراب الإجتماعي والفقد المادّي ممّا تُحَوَّلْ تلكم المكبوتات إلى انتهاج السلوكيات العنيفة في المجتمعات **(سيّد أحمد عبد المجيد، الشربيني زكريا أحمد، 2003، ص 55)**.

علاوة عن ذلك، عادة ما يتكوّن العنف في مجتمع المدينة نتيجة الإحباط الذّي يحدث حالة مشابهة للحالات الدافعية الأخرى مثل الجوع والعطش أو إفتقار الأفراد والجماعات للإحترام والتقدير المجتمعي

أو إفتقارهم للحاجات الأساسية من أجل العيش الكريم، السكن اللائق، الوظيفة المحترمة، الأمن، الترفيه والبيئة الحضرية المتوازنة...إلخ.

فقد الحاجات السالفة، من الدوافع التّي تمثّل عوامل "**الإستثارة**" للنّفس البشرية المنتجة للأعمال والأفكار العنيفة من ويلات الإحباط أو الخيبة في المجتمع **(أزهار صبيحة غنتاب، ص 29)**.

ولكي يؤدّي الإحباط مفعوله في ذوات الأفراد أو الجماعات لابدّ من توافر عوامل أساسية:

- **العامل الأوّل**، مرتبط بشدّة الإحباط لدى الفرد المحبط.
- **العامل الثّاني**، متعلّق بتقبّل الشخص، واقع الإحباط المجتمعي على أساس أنّه ظلم لا يستحقه.
- **العامل الثالث**، مرتبط بفرضية زيادة اعتقاد الشخص المحبط بأنّ حالته جدّ متضرّرة من العالم الخارجي، أي كلّما زادت معه فرصة استعماله للعنف، زد إلى ذلك يعمل الإحباط في الفرد الزيادة في العنف والعدوانية **(كنزاي محمد فوزي، ص ص 226.214)**.

ويعز أنصار هذا الاتّجاه نتاجات علاقة العنف بالإحباط لدى المحبطين اجتماعيا وهي كالآتي:

- فقدان السيطرة على النّفس وتجلّي الضرر المادّي والفجائية والعشوائية في حدث العنف.
- تفريغ المكبوتات الداخلية كما تحدّث عنها الباحث "**معتوق جمال**" **(2008، ص 168)** والتّي تُعَنْوَنُ ظاهريا في السلوكيات العنيفة على شكل طاقات كامنة ويراها العالم الخارجي سلبية وقد يراها المحبط العدواني شيء إيجابي.
- قابلية العنف المباشر في أي وقت وحين وشدّة الرغبة في الإستجابات العدوانية لدى الأفراد المحبطين سياسيا أو اجتماعيا أو مادّيا أو نفسيا أو عاطفيا.

في نفس السياق أيضا، يرى الباحث "**حجاج محمد يوسف**" عدّة أمور لتجلّيات العنف في المحبطين ولعلّ من أبرزها ما يلي:

- العنف الذّي يَرْبِي معدّلات العدوانية ويمحقها وقت عدم ثبوت الشيء المحفّز والمدعّم لواقع الإحباط في العالم الخارجي.
- جلذ الذّات وعقاب النّفس عند الموانع الصلبة في تفريغ العدوانية في العالم الخارجي، لمّا تكون ثنائية "**العنف**" و"**الاحباط**" بالغة الذروة في الفرد المحبط، فينجم عن ذلك عدّة افرازات سلبية تتمثّل في احتمالية الولوج الى عوالم الإنحراف وتكوين العصب الإجرامية، التطرّف، الإرهاب والإنتحار، خاصّة

لمّا يكون المحبطون في المجتمع وتشكّل ملامح اليأس، الخيبة والإحباط من الواقع المزري الذّي يتخبّطون فيه، هنا تكمن خطورة فعل الإحباط المجتمعي ومقابلة الإساءة الإجتماعية بالإساءة أو الكره بالكره، من هنا تتجلّى حيثيات العنف في التقتيل، الإختطاف، التطرّف والخروج عن دائرة المجتمع **(حجازي مصطفى، 2001، ص 74)**.

- قد تتنامى شدّة الاحباط في ذوات المحبطين وبحسب شخصياتهم في المجتمع واعتبارها من المحدّدات الأساسية لممارسة الأفراد أو الجماعات للعنف في المجتمع **(علي عبد القادر القورالة، 2011، ص 98)**.
- تعدّد الإستجابات لدى المحبطين مثل ما جاء به "**ميلر**" وتتمثّل في الإنعزالية، الإغتراب، الإنطواء على الذّات، التقوقع داخل الإكتئاب، التّهميش في الأوساط الحضرية، احتلال الهوامش وأطراف المدن وكلّ الأمور والتجلّيات هنا، تتلاقح ظاهريا وضمنيا مع ثنائية الإحباط والعنف في المجتمع ومعلوم أنّ السلوكيات العدوانية من الفرد المحبط هو عنف ولكنّ انعزاله واغترابه أيضا في المجتمع بمثابة العنف الممارس ضدّه **(جمال معتوق، 2013، ص 168)**

ملاحظة هامّة:

وجود الإحباط وحده عامل جوهري لا يمكن أن يؤدّي بمفرده إلى السلوك العنيف إلّا أذا ارتبط بعوامل أو مواقف أخرى مساعدة أو مغذّية له، أي لا يتحوّل غالبا فعل الإحباط بالضرورة إلى العنف في كلّ الظروف والأحوال، كما وقد يحدث الكثير من العنف والسلوك العدواني دونما ارتباط بحالة احباطٍ في العديد من الحالات والوضعيات التّي تلاقي الأفراد وقت الأزمات والتجارب المريرة **(عصمت العدلي، 2009، ص ص 353.352)**.

مقاربة الضغط الإجتماعي:

توحي نظرية الضغوط إلى إمكانية إنتاج البنى الإجتماعية لضغوطات جمّة للأفراد والجماعات وتدفعهم لارتكاب العنف والجرائم في أي بيئة معايشة، بداية من أعمال "**إميل دوركايم**" تجدّدت نظرية الضغط الإجتماعي من قبل "**روبرت ميرتون**"، "**ألبرت كوهين**"، "**ريتشارد كلوورد**" وغيرهم من العلماء والباحثين الذّين أدلوا بدلوهم في هذا الباع، حيث قدّمت مدرسة شيكاغو، تحت إطار هذه النّظرية دراسات حول الإنحراف والعنف في المدن الأمريكية الكبرى وبيّنت من خلالها، كيفية اختلال النظام الإجتماعي المرتبط

بالمساكن غير المخطّطة، ليترجم ذلك إلى نقص في عمليات الضبط الإجتماعي واندفاع الأفراد نحو العنف والسلوكيات العدوانية.

وفي ظلّ مقاربة الضبط الإجتماعي، حدّد الباحث "**جمال معتوق**" **(2013، ص ص 230.229)** نوعين من الضغوطات الحياتية وعلاقتهما بالعنف في مجتمع المدينة:

- ◊ **النوع الأوّل**، يرتبط بالحياة الإجتماعية الكئيبة، غياب الترفيه، ضغوطات العمل، المشقّة والكدح بالنسبة لأفراد وجماعات البيئة الهامشية وهي مثيرات لسلوكيات العنف والعدوانية.
- ◊ **النوع الثّاني**، يتحدّد في إطار ضغوط البيئة كالضوضاء، التلوّث، بالإضافة إلى الإزدحام المكاني والتعدّي غلى الفضاءات الخاصّة والتدخّل في الحرّيات الشخصية.

كما تستند النظرية أيضا، على أنّ الضغوطات الحياتية تتموقع في الفضاءات غير الحضرية، العشوائيات ومدن الصفيح، ناهيك عن مناطق العمل، الأسواق الرثّة والأحياء الشعبية بمراكز المدن.

وقد حدّد أيضا "**شارل مولر**" في إحدى دراساته عن الضغوط البيئية وعلاقتها بالعنف خمس مسلّمات أساسية نستعرضها تباعا كما يلي:

- تأثير الضغوطات البيئية في مستوى الإستثارة النّفسية، فتدفع بالفرد الذّي يحمل ميولا عدوانيا لمبادرة حدث العنف.
- تعمل الضغوطات البيئية في ذوات الأفراد حالة من التشبّع بالمثيرات لتدفعهم بذلك إلى العنف.
- تُذْكي الضغوطات البيئية حالة من الإحباط أو عدم القدرة لضبط النّفس.
- تزيد الضغوطات البيئة والإجتماعية من معدّلات القلق والتذمّر.
- إنّ اجتماع كلّ ما سلف، يؤزّم وضعيات الأفراد نحو سلوكياتهم العنيفة **(علا سيّد محمد مشرف، 2014، ص517)**

♣ مقاربة الضبط الإجتماعي:

يأتي الضّبط الإجتماعي في أيّ مجتمع كآلية لتطبيق القواعد والنّظم والعمليات المجتمعية والسياسية والإدارية والأمنية لإمتثال الأفراد والجماعات لتحقيق النظام المجتمعي العام والمحافظة على تماسك أيّ مجتمع وتجاوز حيثيات الخلل فيه والحدّ من تفشّي أنواع العنف، الجريمة والإنحراف في بنيته الإجتماعية

كما ويشترك علماء نظريات الضّبط الإجتماعي عموما قواعدهم الأساسية، حول أسئلة هامّة تتمحور حول تمثّلات أفراد المجتمع لحدث العنف المجتمعي ومدى تقبّلهم وتكيّفهم مع قوانين الردع.

من أشهر علماء نظريات الضّبط الاجتماعي، نجد "**إيفان ناي**" **1958** و" **إدوارد إيه روس**" أوّل من صاغ ودوّن عام **1901** تفسيرات نظرية الضّبط الإجتماعي أو نظرية التحكّم الإجتماعي كما يحلو للبعض تسميتها، من ثمّة معالجته لأسباب ووسائل الحدّ الإجتماعي لأفعال الأفراد أو ضبطهم اجتماعيا.

ضمن سياق الضّبط الإجتماعي أيضا، حدّد الباحث "**إيفان ناي**" ثلاثة أنماط أساسية هي:

- **النمط الأوّل**، مرهون بالضبط المباشر الذّي يتعلّق بحيثيات القوانين الرسمية التّي يجب أن تتّبع من قبل أفراد وجماعات أي مجتمع معيّن، فهي في الأساس بمثابة العرف المجتمعي الرسمي.
- **النوع الثّاني**، يرتبط بالجانب المعنوي والعاطفي للأفراد ونبذهم لسلوكيات العنف عموما.
- **النوع الثالث**، يتعلّق بردود الأفعال التّي تصاحب الأفراد زمن ممارستهم للعنف وتقييم ذواتهم بين قبول أو رفض العنف أساسا **(علا سيّد محمد مشرف، 2014، ص ص 520.519)**

أمّا عن آليات "**إدوارد إيه روس**" وشروحاته لمقاربة الضبط الإجتماعي وعلاقتها بالعنف المجتمعي، فقد وضع **14** وسيلة تعمل على ضبط الأفراد أو الجماعات في أيّ مجتمع وهي: الرأي العام، القانون المعتقدات، الإيحاء الإجتماعي، التربية، الدين، الأعراف، المثل العليا، القيم المحمودة، الشعائر، الفن الثقافة، الشخصية والتوهّم.

في حين آخر، أجمع علماء نظرية الضبط الإجتماعي على توافق **6** وسائل ضابطة في المجتمعات هي: التربية، الرأي العام، العرف، الدين، القانون والقيم الإجتماعية **(علا سيّد محمد مشرف، 2014، ص518)**

لتفادي مظاهر العنف في أيّ مجتمع معيّن، تعتمد آليات الضبط الإجتماعي على عدّة ميكانيزمات لعلّ من أبرزها ما سيأتي:

- لتفادي الوقوع في العنف، تعتمد المجتمعات بشكل أساسي على معايير الجماعة المتمخّضة من وسائل وأساليب التنشئة الإجتماعية التّي تنبذ كل تجلّيات العنف.
- ضرورة وجود أجهزة الضّبط انطلاقا، من قوانين الردع، المراقبة والتحكّم في سلوكيات الأفراد.

- التعامل العقلاني في متابعة ظواهر العنف ومعالجة سلوكيات الأفراد قبل وصمهم بالمنحرفين.
- زيادة حجوم وتكاليف العقوبات بالنسبة لممارسي العنف **(جمال معتوق، 2013، ص 212)**

III– المداخل الأنثروبولوجية المفسّرة لظاهرة العنف في المجتمع الحضري:

تدور معظم الآراء والأفكار التي جاءت حول المقاربة الأنثروبولوجية أنّ العنف هو مجرد سلوك تحصيلي لعوامل خارجية تتمثل في المشاكل الاجتماعية وأنّ السلوك العنيف لا يختلف عن مجموع السلوكيات الإجتماعية العامّة للأفراد، في حين ينظر علماء الأنثروبولوجيا إلى العنف بكونه أزمة ثقافية في المنظومة الإجتماعية تتناقل من جيل إلى آخر وتتعلّق حيثياته بمشكلات المجتمع وتعدّد حاجات أفراده، خاصّة الأمور التّي تتعلّق بالأفكار السلبية الدخيلة على مستوى النّفوس الضعيفة المسايرة لنقص الوعي والتطرّف والتعصّب والإرهاب والمغالاة وعدم تقبّل الآخر وافراز الخلل والتهديم المجتمعي **(هلال حيدر العيكلي، 2020، ص ص 31.11)**

ومن بين تلكم المقاربات المفسّرة لظاهرة العنف الحضري نجد:

⇔مقاربة النموذج الإجتماعي الثقافي:

تعدّ هذه المقاربة من أبرز المداخل التّي تندرج تحت نسق " **النموذج الإجتماعي الثقافي**" في تحليل العنف في الأوساط الحضرية، حيث يتناول هذا المدخل ظاهرة العنف في ضوء ما يؤدي إليه البناء الإجتماعي والإتّجاهات والقيم الثقافية من عدم مساواة بين أفراد المجتمع وجماعاته.

وضع الباحث "**علي عبد القادر القورالة**" **(2011، ص 99)** تصوّرا نظريا في دراساته **لظاهرة لعنف في البيئة الحضرية** وعدّ من خلال ذلك مقاربتين أساسيتين في تحليل وتفسير ظاهرة العنف في المجتمعات وفق النّموذج السوسيو ثقافي:

- **المقاربة الأولى**، تتعلّق بتفسير بمقاربة "ثقافة العنف".
- **المقاربة الثانية**، ترتبط بتفسيرات "البنائية الوظيفية للظاهرة".

ضمن هذا الإطار، يرتكز النموذج الإجتماعي الثقافي في تفسير العنف الحضري على المقاربات السوسيو ثقافية التّالية:

مقاربة ثقافة العنف:

إنّ الحديث عن الدّراسات الإيكولوجية في المدينة والحياة الحضرية غالبًا ما يؤدّي إلى استحضار الجانب الفيزيقي للمدن عموما من ناحية وإلى تفاعل ومشاركة الأفراد والجماعات في الحياة الإجتماعية من ناحية أخرى، هذه الثنائية تأخذ عند دراستهما المناهج الإجتماعية والمكانية بعين الاعتبار:

- ✓ **أوّلا**، بدراسة ووصف وتحليل درجة واقع المشكلات الحضرية من أجل إعادة التأهيل العمراني أو سياسة التجديد أو القضاء على الترهّلات البنائية القديمة.
- ✓ **الثانية**، تقتصر على دراسة الإشكاليات المجتمعية، النّفسية، الإقتصادية والثقافية التّي تطرأ على بُنَى التغيّرات الحياتية للمجتمع بوجه عام وعلى مستوى التفاعل الحضري بوجه خاص.

غير خاف على العيان، فإنّ الدّراسات الحديثة في حقول الحضرية والتنموية لأوضاع الهشاشة للفئات الإجتماعية الدنيوية، أخذت رواجا كبيرا في البحث الأكاديمي، إذ ترتكز مقاربة ثقافة العنف على التفسيرات الحديثة لظاهرة العنف في المجتمعات، كما تسمّى هذه النظرية أيضا "**نظرية الثقافات الفرعية**" **(محمد فوزي كنزاي،2007، ص ص226.214)**.

فالعنف الفرعي هنا، يكتسب عن طريق تفاعل الأفراد أو الجماعات ضمن حيّز لأنماط سلوكية منتظمة منافية للثقافة المتجذّرة، هذا وقد أشار أيضا، "**كوهين**" **1955** إلى أنّ الثقافة الفرعية هي التّي تكتسب عن طريق التفاعل بين الأفراد والجماعات.

هذه الثقافة، عبارة عن أنماط سلوكية منظّمة بشكل مناف لأنماط الثقافة الأم، لتحلّ بدلها ثقافة بديلة تمجّد العنف وتشهّر له من خلال عمليات التبنّي، المسايرة والرضوخ لتفشّي العنف الذّي يظهر من خلال وسائل الإعلام المشيدة بالعنف أو وجودها في معايير أو أعراف التعاملات السوسيواقتصادية.

من ثمّة تُعَظَّم سلوكيات العنف وتُحَثّ عليه، ممّا يجعل مبدأ البقاء للأقوى قائما، هذا الوضع يزيد من احتمالية وقوع العنف المجتمعي **(عبد الرحمن العيسوي، 1984، ص 157)**.

ضمن السياق السالف أيضا، يرى "**George wissel**" أنّ لتفشّي ثقافة العنف في المجتمعات يتأتّى وفق مصدرين أساسين:

- ✧ **المصدر الأوّل**، مرتبط بأنواع ومصادر وسائط الإعلام والإتصال بشقّيه الكلاسيكي والرّاهن.
- ✧ **المصدر الثاني**، متعلّق بالمراسيم والمواد القانونية التّي تشجّع على تفشّي واكتساب وتبنّي ثقافات العنف في المجتمعات (**ايلين دمعة، 2008، ص ص 197.196**).

لنزيد لهما مصادر أخرى، تحدّثنا عنهم في الفصل الأوّل في سياق شروحاتنا للعنف عموما والعنف الحضري خصوصا، هذه الأخيرة لا تقلّ أهميّتهم في دراسة وتحليل تفشّي ظاهرة العنف، **فالأمر الثالث** على سبيل الذكر، مقترن بأساليب التنشئة الإجتماعية ويليه منبع علاقة البيئة الإجتماعية بالعنف ويرتبط **الأخير** بالنسق الإجتماعي ككلّ.

وممّا سلف، يسعنا المقام ذكر أبرز تنظيرات مقاربة ثقافة العنف التّي تناولت ظاهرة العنف الحضري من ناحية التفسيرات السوسيولوجية السالفة:

ᘐ وسائل الإعلام والعنف:

ممّا لا شكّ أنّ النّاس في كلّ مكان وعلى اختلاف طبقاتهم ينظرون إلى الإعلام التقني الحديث، نظرة حادّة كظاهرة جديدة أو مشكلة حضارية جديدة ذات أثار معينة، في هذا الباع يقول عالم الإجتماع الإنجليزي "**هالاران**""...أنّ كلّ مجتمع ينال من العنف بقدر ما يستحقه، إذ هو ينتج أشكالا عديدة من العنف والذّي يتمثّل في تعدّد مظاهر جرائم القتل، الضرب، التعدّي على الغير، الإغتصاب والإختطاف الإرهاب، تكوين العصب الإنحرافية، الجريمة المنظّمة...إلخ.

لا ريب منه اليوم، وراء كلّ عنف إعلامي قصدا أو هدفا يسعى القائمون عليه إلى تحقيقه من خلال المشاهد العنيفة، هذا ما فصّلت فيه الباحثة "**أزهار صبيح غنتاب**"، حيث أرجحت لخطورة العنف متلازما مع الوسيلة التّي تغلب الغاية (**2011، ص 30**)، كون هذه الأخيرة تتناسب مع الوسائل المنتهجة ونجاح العنف حسب قولها: "هو إدخال ممارسة العنف في صلب الجسم الإجتماعي والسياسي ككلّ"، فلا تقع أحداثه عن فراغ، فأحداثه لا تنفصل عن سياقاتها الإجتماعية والمؤسّسية التّي تنظّم الأطر العامّة في أيّ

مجتمع، أي أنّ مشاهد العنف الإعلامية وشيوع ثقافة العنف يفسّر لهما في الواقع حسب أصحاب هذه النظرية لعدّة هنات بارزة لعلّ من أميزها ما يلي:

- ⊗ الإستبعاد الإعلامي للقيم المرغوب فيها في المجتمع واحلال بدائل إعلامية أخرى، متبنّاة من قبل القوى والجماعات الشاذّة مثل العنف السياسي، الإرهاب، التعدّي على خصوصيات الأفراد، تنامي مضامين الخلاعة، الشذوذ والتطرّف غير الإنساني.
- ⊗ في هذا الصدد أيضا، يقول عالم الاجتماع "**براين ويلسون**" أنّ وسائل الإعلام الكلاسيكية والرّاهنة عموما تبالغ اليوم كثيرا في اهتمامها بالعنف ويهيئ أذهان الأفراد والجماعات لقبوله، ذلك من خلال إبراز بعض الإتجاهات غير المحبّبة للفطرة الإنسانية المنافية للإجتماع والألفة، بأساليب الخيال وثقافة الصورة، الألوان، المؤثّرات الصوتية والتصاميم المحبكة، ممّا يزيد في نسبة استقطاب المتلّقين خاصّة الفئات المتدنّية تعليميا ورشادا وبثّ فيهم وجبات دسمة لانتهاج سلوكيات العنف بكثافة عالية أو كما رأى ذلك الباحث في علم النّفس "**ورثام**"(**عصمت عدلي، 2010، ص 347**).
- ⊗ أو كما تحدّث عنه من زاوية أخرى، الباحث "**رشاد عمر الدسوقي**": "أنّ الإنسان سجين ثقافته الفرعية وثقافة العنف تأتي عن طريق إغفال قنوات الإتصال الفعّالة المتمثّلة في التّوجيه الإيجابي والحوار وتقبّل الآخر، دون إكراه أو معاناة والتحرّر من قيود العنف المتوارث (**2010، ص ص 22.01**).
- ⊗ تزايد عدد الشرائح الإجتماعية المتعاطفة مع أعمال العنف أي بروز إلى سطح المجتمعات الإنسانية "**ظاهرة اللّامبالاة**" والتّي تعني باللغة العامّية "**تخطي راسي**"، هذا ما أبانت له الباحثة "**أزهار غنتاب**"(**2011، ص28**) بوجود الجوّ المناسب لظاهرة العنف وتبنّي ثقافة أفكار العنف، الغلوّ، التشدّد الترويج وايجاد المبرّرات الأخلاقية لهم، بل حتّى التأصيل لشرعيتهم.
- ⊗ تنامي الصراع وانحدار من قيمة الإنسجام بين النظم والعلاقات في المجتمع، لترى أنّ التغيير والصراع والتفكّك من الظواهر المرضية، كونها تصيب أيّ مجتمع بالإنحلال والتصدّع، لأنّ وجود الخلل في الأنساق الإجتماعية يؤدي إلى وجود الخلل على مستوى النّظام القيمي المفرز للإنهيارات في بنى العلاقات الإقتصادية وقواعد السلوكيات الإجتماعية، ممّا يقود ذلك لإنتشار عوالم الجريمة أو الإنحراف أو العنف.
- ⊗ وجود العنف والعنف المضاد خاصّة في الدول ذوات الحكم الشمولي أو الدكتاتوري أو البوليسي.

العنف والقانون:

تميل العديد من المجتمعات إلى إلقاء اللّوم على النّاجين من العنف المجتمعي القائم على خوفهم من الإنتقام أو وصمة العار أو الرفض المجتمعي ونتيجة لذلك، فإنّ معظمهم يمتنعون عن الإبلاغ عن حوادث العنف، تغذية ثقافة الإفلات من العقاب وانعدام القوانين التّي تمهّد الطريق أمام جرائم العنف.

لذلك يذهب العديد من الباحثين إلى وضع آليات سيادة القانون ومكافحة العنف في المجتمعات الحضرية عن طريق القرائن القانونية أو الجزائية التّالية:

- تقوية آليات النبذ الإجتماعي للعنف في المجتمع عن طريق بعث ونشر الممارسات والأعراف السوسيوثقافية المرغوب فيها على مستوى المجتمع المحلي.
- اتخاذ القرارات بشأن المضيّ قدما نحو تعزيز حقوق الأفراد والجماعات للوصول إلى العدالة وزيادة قدرتهم على ذلك.
- التعامل الرّادع مع أفراد الجريمة، الإنحراف والعصب الشاذّة عن نظم المجتمع بإخضاعهم إلى سبل القصاص أو الجزاء المثالي.
- بناء ودعم العدالة عن طريق تقوية الإطار التشريعي والأنظمة الداعمة له **(تقرير صندوق الأمم المتحدّة للسكّان، 2008، ص ص65.50)**.
- تعزيز سيادة القانون عن طريق حماية حقوق الإنسان أو تعزيز القانون أو النّظام العام أو تعزيز التنمية الإقتصادية أو التصدّي للفقر أو تعزيز مبدأ العدالة الاجتماعية أو تحقيق المساواة أو حماية الأمن أو السلامة البشرية ككلّ **(ليان مكاي وآخرون، 2015، ص 05)**.

مقاربة الثقافة الفرعية:

يأتي مفهوم الثقافة الفرعية حسب رؤية "**هوجر ريدنج**" كحيّز للثقافة الخاصّة بطبقة ما أو فئة أو جماعة إجتماعية فرعية أو ثانوية أو هامشية، تتميّز ثقافاتهم بالإستقلالية أو التغيّر عن الثقافة الكلّية، من حيث التعارض في الخصائص، الأعراف، المعتقدات والأنماط السلوكية الشائعة في أيّ مجتمعِ فرعيٍ أو محلّيٍ مُعَيَّنَيْن في إطار المجتمع الجماهيري **(عبد الرزاق أمقران، 2008، ص 28)**.

ومنه، تختصّ الثقافة الفرعية في تلاقح أفراد المجتمع المحلّي في سمات السنّ أو العرق أو المعتقد أو الوضعية الإجتماعية أو المصير المشترك.

غالبا ما يركّز الباحثون حول الثقافات المحلّية في مجتمع المدينة ورصد ثقافات أفرادها أو جماعاتها الفرعية الشاذّة المنحرفة في مجالات الأحياء المتخلّفة أو المناطق الهامشية أو الضواحي أو مناطق الصفيح، هذا الوضع يختصّ في حدود الطبقة الدنيا من المجتمع المديني.

فالأفراد الهامشيون في تفاعلاتهم اليومية، بالنّظر لما يتعرّضون من ظلم أو غبن أو تهميش أو قسوة إجتماعية، تجعلهم يسعون لخلق ثقافة خاصّة، تدعم وتبرّر سلوكياتهم ومبتغاهم للحصول عن الأهداف الإجتماعية وتحسين أوضاعهم عن طريق ما يسمّى العنف الحضري، من ثمّة نجد أصحاب هذه المقاربة يحاولون التأكيد على فهم واقع الثقافة الفرعية في مجتمعات الهامشية **(السعيد رشيدي: كريمة فلاحي، 2021، ص ص 95.83)**

كما وتتجلّى الثقافة الفرعية أيضا، حسب الباحثين في البيئة الهامشية أي ضمن إطار النّمط السّلوكي المنحرف المصطلح عليه وسط الجماعات المنحرفة، التّي ترى من منظورها توافق المشروعية في حدث العنف أو تكوين العصب الإجرامية أو مظاهر التذمّر أو رفض الواقع أو محاولة تغييره، بالمواجهة المباشرة إمّا مع النّظم أو السلط القائمة للشأن الحضري العام أو عدم التوافق مع ثقافة مدينية أخرى وفرعية منحرفة **(محمد أحمد بيومي، 2009، ص ص 65.64)**

كما تعدّ نظرية الثقافة الفرعية للعنف أيضا، من النظريات الحديثة التّي استفادت من المقاربات العلمية في علم الإجتماع وعلم الإجرام وعلم النّفس، بالإضافة إلى التحليلات البنائية، خاصّة تحليلات "**روبرت ميرتون**" عن مقاربته الإنحراف والأنوميا، ناهيك لتحليلات "**سندرلاند**" عن مقاربته المخالطة الفاصلة أو الفارقة.

وقد تنوّعت الدّراسات التّي ارتبطت بنظرية الثقافة الفرعية لتفسير ظاهرة العنف الحضري ولعلّ من أبرزها دراسة: "**مارفن وولفجانج**" **Marvin Wolfgang**، دراسة: "**آلبرت كوهين**" **Albert Cohen** ودراسات كلّ من "**كلاوارد**" **Cloward** و"**أوهلين**" **Ohlin** **(علا سيّد محمد مشرف، 2014، ص523)**

حيث قدّم "**مارفن وولفجانج**" نظريته عام **1967** في المجتمع الأمريكي، رأى فيها تمايز الإتّجاهات المفسّرة للعنف واختلافها بشكل كبير من جماعة إلى أخرى داخل المجتمع نفسه، كون الثقافة الفرعية للعنف

تظهر بشكل واضح بين الأقلّيات الإثنية والطبقات الدنيا، حيث تتميّز هذه الثقافة الفرعية بأنّها إتّجاهات إيجابية نحو العنف وتشجّع بشكل منقطع النّظير على ظهور سلوكيات وأفعال العنف في كثير من ظروف أفراد وجماعات بيئة العنف ذوو سمات الأساليب الخشنة والسلوك العدواني الجنساوي.

وضمن السياق السالف، حدّد "مارفن وولفجانج" و"فراكيتي" عدّة مواصفات لأعضاء ثقافة العنف نحدّدها في الإطار التّالي:

- أعضاء ثقافة العنف أكثر عنفا من الآخرين، لأنّهم يخضعون للمعايير والإتّجاهات والقيم الأساسية لثقافة العنف.
- أعضاء ثقافة العنف أكثر مخالفة للعرف الإجتماعي، بالتّالي يسلكون سلوكيات خارج قيم المجتمع.
- أعضاء ثقافة العنف دائمو الصراع الشامل والكلّي مع المجتمع الكبير.
- أعضاء ثقافة العنف لا يشعرون بالذنب أو القلق بخصوص سلوكياتهم العنيفة وشعورهم أقلّ حدّة من الأفراد الآخرين.
- أعضاء ثقافة العنف ليسوا بالضرورة لديهم اتّجاهات إيجابية نحو العنف، إنّما يتصرّفون بعنف بسبب ظروف البيئة التّي وجدوا أنفسهم فيها.
- أعضاء ثقافة العنف جلّ أعمارهم تتراوح ما بين سنّ المراهقة إلى منتصف العمر **(جمال معتوق، 2013، ص ص 225.224)**

في حين انصبّت أعمال العالم الأمريكي "**ألبرت كوهين**" **1895-1981** على إجرام الأحداث الذّين ينتمون إلى الطبقات الدنيا في المجتمع، فأشار في أبحاثه التّي نشرها عام **1955** إلى أنّه يوجد صراع ينشأ بين معايير السلوك الإجتماعي لدى الطبقة الدنيا، أي يظلّ مجتمعيا وثقافيا فردا غير قادر على التكيّف مع أهداف الطبقة الوسطى أو تحقيقها بالوسائل الإجتماعية الممكنة لديه، فالفرد من بين الطبقات السفلية ينشأ من الناحية الإجتماعية غير مؤهلّ وفي ظلّ ضبابية المستقبل **(الموقع الإلكتروني: اجتماعي، 2020)**.

كما ذهب "**كوهين**" إلى أنّ الثقافات الفرعية عادة تظهر في المجتمعات التّي تتميّز بدرجات عالية من التّباين وتظهر بشكل صارخ في المدن، أين يتمّ فيها تفاعلات الأفراد التّي تتلاقح في مثالب الحياة المدينية وتعقيداتها مثل جماعات الثقافة الفرعية المتناظرة المتجسّدة في عصب المنحرفين، المومسات والبغايا، مدمني الكحول، المخدّرات والشواذ جنسيا...إلخ **(علا سيّد محمد مشرف، 2014، ص523)**.

وضمن هذا السياق حدّد "ألبرت كوهين" عدّة خصائص رئيسة للثقافة الفرعية للعنف نذكرها في النقاط التّالية:

- عدم النّفعية كشرط ضروري للإقدام على العنف أي الوسائل لا تبرّر الغايات.
- الثقافة المجتمعية رافضة للثقافة الفرعية، ممّا يقابل تلك النظرة الإزدرائية بعنف مضاد.
- البحث عن اللّذة العرضية من ممارسة العنف في مجتمع المدينة.
- الشعور بالأحقاد والحسد المجتمعي جرّاء التفاوت الطبقي **(علا سيّد محمد مشرف، 2014، ص523)**.
- الرغبة في الإستقلالية والتفرّد المجتمعي.

أمّا عن "**كلاوارد**" و"**أوهلين**" فقد ميّزا ثلاثة أنواع من الثقافات الفرعية، ترتبط جميعها بالتركيبة الإجتماعية السفلية في مجتمع المدينة، هذه الأنواع نستعرضها تبعا كما يلي:

- ✓ **<u>الثقافة الفرعية الإجرامية</u>:** حيث يبرز هذا النوع من الثقافة الفرعية في الوسط الحضري الذّي تقطنه فئات الطبقات الدنيا، أين تبرز فيه شخوص النّموذج الإجرامي، بفعل الشهرة والذيوع بين أفراد وحثالات المجتمع الفرعي المحلّي.
- ✓ **<u>الثقافة الفرعية التنازعية</u>:** يأتي هذا النوع من الثقافة الفرعية في الأوساط الصغيرة المفكّكة اجتماعيا التّي لا يتّضح فيها الفارق بين الوسائل المشروعة والوسائل غير المشروعة، من ثمّة يختار أفرادها بدائل العنف كآلية بها من السهولة لتحقيقها ميدانيا ووسيلة لإثبات مكانتهم في المجتمع للهامشي الفرعي.
- ✓ **<u>الثقافة الفرعية التراجعية</u>:** ضمن هذا النوع يخفق بعض أفراد الثقافة الفرعية لإنتهاج سلوكيات وأفعال العنف العملي والمادّي، لذلك تراهم يميلون إلى العزلة والإنسحاب والتراجع عن المجتمع بإدمانهم المنوعات، الكحوليات وجلد الذات **(موقع أستاذ في علم الجريمة والإنحراف: 2020)**.

من هذا المنطلق، كوّنت الباحثة "**علا سيّد محمد مشرف**" نظرة متوازنة عن نظرية الثقافة الفرعية للعنف كونها تجسّد اتّجاهات المجتمع المتخلّف ككلّ نحو العنف، مثل تمجيد العنف في الروايات ووسائل الإعلام وحتّى مؤسّسات التنشئة الأولى، توريث ثقافة العنف من جيل إلى جيل آخر، اعتناق معايير

اجتماعية تقوم على أفكار البراغماتية التّي تبرّر للغايات، زيادة لذلك تغليب قوانين التّنافس غير الشريف في التعاملات على النحو الذّي يستدعي قانون الغابة وتغليب ثقافة العنف **(2014، ص 224)**.

المقاربة الوظيفية وتفسيرها لظاهرة العنف في المجتمع الحضري:

يعتبر العنف الحضري من أنواع الخلل الوظيفي المجتمعي **Dysfonctionnement sociétal** ، حيث نظّر أصحاب النظرية الوظيفية البنائية أنّ كلّ بناء فيزيقي مرتكز على التوازن **Équilibre** والتساند **Support** ومنه فإنّ المدينة كنظام اجتماعي لها من الأبنية والعلاقات المتبادلة وحدودها التّي تحفظ لها توازناتها بالتّالي، فإنّ توازنها يمكن أن يصيبه الخلل نتيجة اضطراب البناء أو العلاقات أو الحدود وإذا تغيرت القواعد أو القوانين أو المسؤوليات التّي تعمل على توازن "**النظام المجتمعي المحلّي**" **Système sociétal local**، فإنّ من المتوقّع أن تظهر في نفس المجتمع علاقات سلبية، بهذا يمكن القول أنّ "**العنف الحضري**" هو دليل على وجود خلل ما في هذه الأجهزة المكوّنة لنظام العام للمدينة **(الموقع الإلكتروني: اجتماعي، 2020)**.

من هذا المنطلق، ينظر الوظيفيون للعنف الحضري، على أنّه يتضمّن دلالات هامّة من حالة اللّاتوازن وعدم الإتّساق داخل النسق البنيوي.

فالعنف هنا، إمّا أن يكون نتاجا لفقدان المعيار وإمّا أن يكون نتاجا لفقدان الإرتباط بالجماعات داخل المجتمع ككلّ أو نتيجة لحالات الأنوميا أو اللّامعيارية التّي قد تصيب أفراد وجماعات المجتمع الإنساني ككلّ أو نتيجة للوظائف المؤسّساتية الهدّامة في المجتمع ككلّ **(جمال معتوق، 2013، ص 207)**.

وعليه تتحدّد تفسيرات البنائية الوظيفية للعنف الحضري بحسب الإتّجاهات التّالية:

الإتّجاه الوظيفي وتفسير العنف عند تالكوت بارسونز:

يعدّ عالم الإجتماع الأمريكي "**تالكوت بارسونز**" **Talcott Parsons 1902-1979** من أهمّ روّاد المدرسة البنائية الوظيفية والذّي تحدّث عن ظاهرة العنف من منظور الأنساق والأبنية المجتمعية.

فالمجتمع حسب "بارسونز"، هو نسق عام يشمل مجموعة من النّظم المؤسّساتية، حيث ترتبط هذه الأخيرة بطبيعة الأفعال الإجتماعية التّي تكرّس لخدمة وتلبية الحاجات الأساسية لأفراد وجماعات البناء المجتمعي العام وفق أليات الترابط، التناسق، التساند والتضامن الإجتماعي.

زيادة لذلك، فرؤية "**بارسونز**" في حدوث العنف المجتمعي هي نتاج عاملين أساسين:

- ☆ **العامل الأوّل**، مرتبط بعلاقة العنف بعدم تحقيق الأهداف الثقافية للأفراد داخل النسق الإجتماعي ناهيك عن الصورة النمطية للعنف الذّي تترسّخ في المخيال المجتمعي المتجذّر، بالرغم من تغيّر الأنماط الثقافية المتجدّدة **(فاكر الغرايبة وآخرون، 2015، ص 23)**.
- ☆ **العامل الثاني**، نتاج العنف المجتمعي يرجع إلى مفهوم **الصراع كنسق إجتماعي Conflit as a social system**، **إذ** يعدّ الصّراع من الموضوعات الأساسية التّي لم تخلُ أبدا من أعمال العديد من علماء الإجتماع والمفكّرين بل أنّ لطروحات البعض منهم من القوّة ما جعلها في مستوى مقاربات فكرية تزعّمت أساسيات التضاد والتقابل الأيديولوجيين في الفكر السوسيولوجي الحديث **(موقع مجلّة مدارك، 2020)**

ويأتي تبرير الصراع أيضا، كمظهر للعنف في الواقع الإجتماعي حسب "**تالكوت بارسونز**" متمثّل في تلاقح المعايير، الأنماط والرموز الثقافية التّي تؤثّر في الموقف وتتحكّم بسلوكية الفاعلين وفي اختيارهم منفعيا **Utilitarianism**، وعقلانياً **Rationality** للوسائل أو الأساليب أو السلوكيات الملائمة والقائمة على التكيّف، التكامل، تحقيق الأهداف والمحافظة على النسق العام **(موقع مؤسسة مدارك لدراسة آليات الرقي الفكري، 2020)**.

أي أنّه يكمن في التصوّر الوظيفي على لغة الخطاب السوسيولوجي في فهم طبيعة المجتمعات الإنسانية والذي يرتبط دائما في الإهتمام بالديناميات الداخلية للمجتمع المحلّي واغفال أبنية القوى الإجتماعية والسياسية الكبرى التّي تؤثّر في أي مجتمع محلّي وفي علاقاته بالنّظم عموما **(محمد الجوهري وآخرون، 2006، ص ص 421.120)**.

ففهم الصراع كنسق اجتماعي تفاعلي، يعني الإهتمام بما ينجر عن قراءة الصراع بسياق الوظيفية ودور ظاهرة الصراع في حركة المجتمع أي فهم بيئة المدينة بحسب تعقيداتها والأنساق المكوّنة لها.

وعليه، فإنّ التمثّلات الحياتية لمظاهر العنف الحضري الناتج عن الصراع المجتمعي تتجسّد في اختلاف السلوكيات بن الأفراد أو بين الفئات والخلل في الأنماط، الرموز الثقافية، القواعد المعيارية، بروز أشكال ومظاهر ظاهرة الصراع المجتمعي بين الأفراد والجماعات، ناهيك عن ارتباطه بالتفكك الإجتماعي في حدوث أصناف التّالية:

- "الإختلاف الفكري والإيديولوجي"، "الصراع الطبقي"، "التفاعلات الإجتماعية السلبية".
- "البحث عن القوّة والمكانة"، "المنافسة غير الشريفة"، "تعارض المصالح، الرغبات والحاجات"
- "دوافع الكراهية"، "العدائية"، "الشحناء"، "البغضاء" ووصولا إلى مظاهر "أنواع العنف عموما.
- كما ويرجع الصراع المحلّي القيمي بمجتمعات المدن الجزائرية حسب الباحثة "**بهيّة بن صغير**" **(2020، ص ص 75.65)** في وجود تجلّيات الخلل في العلاقات المهنية، العلاقات التّي تلازم مضامين قصور السياسات التنموية في المدينة الواحدة التّي لم تراعِ العلاقات الإجتماعية، ناهيك عن العجز في احتواء ساكنتها.

من ثمّة يحدث هذا الصراع الهدّام والعنف الحضري وفق الأصناف التّالية:

"القبلية"، "المنفعية"، "التفاوت الطبقي"، "التمييز العرقي"، "التمييز الديني"، "صراع المركز والهامش" "صراع القيم"، "صراع الأفكار"، "صراع الأجيال"، "التراتبية المهنية"، "التناقضات الإجتماعية"، "العنف الرمزي"، "العنف الهوّياتي"، "حرب العصابات" ... إلخ.

أ-أطروحات بيار بورديو حول العنف المجتمعي:

شكّل العنف الرمزي عند العالم الإجتماع الفرنسي "**بيار بورديو**"**P. Bourdieu 1930-2002** موضوعا جوهريا، تناول فيه قضايا العمليات التربوية ووسائل الإنتاج في المجتمع، انطلاقا من مؤسّساته الأولى إلى مؤسّسات مجتمعية متعدّدة.

فالعنف الرمزي عند "**بيار بورديو**" نوع من أنواع التعسّف الثقافي الخاص بالأفراد أو الطبقات الغالبة التّي تدعم هيمنة السلط وتشعباتها ضدّ أفراد وجماعات الطبقات المغلوبة، تحت إطار إعداد إنتاج المجتمع وفق التوزيع الطبقي السائد.

ليرتكز هذا الأخير على تدمير قدرات الإنسان وجعله هامشيا داخل النسق المجتمعي ناهيك، عن تجسّده في البنى الموضوعية من خلال القوانين التّي تحفظ السلطة الجبرية للمهيمنين **(جمال معتوق، 2013، ص ص 261.266)**

في هذا الإطار، فقد قدّم "**بيار بورديو**" ثلاث أطروحات فسّر بها ظاهرة العنف بشكل عام:

- **الأطروحة الأولى**، فسّر بها العنف كنتيجة طبيعية لإشباع الحاجات، فمظاهر العنف حتمية لعدم إشباع حاجات الإنسان كالسكن، الدفء العائلي، الإستقرار المادّي، الإحترام، المكانة الإجتماعية وجميعها يدفع بالفرد إلى ممارسة العنف تحت ذرائع النقص والعدمية.
- **الأطروحة الثانية**، تتمحور تحليلاته الخاصّة بمفاهيم "الطبقات الإجتماعية"، "السيطرة" و"العنف".

فهذا الآخير، يقوم به بعض سكّان المدينة أو جماعات المجتمع الحضري المحلّي اتّجاه المجتمع أو ضدّ أنفسهم، فهو إلّا الوجه المزدوج للعنف المستخدم من طرف الدولة أو ضدّ المجتمع ككلّ، كما أوسمهم "**بيار بورديو**" بالأفراد الضائعون داخل النسق المسيطر عليهم، أي تحت إطار ما يسمّى العنف الرمزي كأسلوب للسيطرة.

- **الأطروحة الثالثة**، تتعلّق بالعنف الرمزي الناتج عن عدم تحدّد السلّم الإجتماعي وغموضه بالنسبة للأفراد الممارسة لهذا النوع من العنف والذي يبدأ رمزيا ثمّ يحوّل فيما بعد إلى عنف فيزيقي **(عبد الرحمان العيسوي، 1984، ص 89)**.

كما ويعبّر "**بورديو**" عن العنف الرمزي في مجال التربية بوصفه نشاط يؤصل ويرسّخ للثقافة التعسّفية للطبقة المهيمنة في المجتمع المديني أي فرض نموذجه الثقافي.

من ثمّة، طرح "**بيار بورديو**" مجموعة من الدلالات التّي تفرض وتحمل في معانيها شرعية المسيطرون وطرائقهم في التّفكير، التّعبير، التصوّر والإستشراف، هذا الأخير يلج في إطار أقسى مضامين العنف الرمزي، حيث تعتمد آلياته على الرموز كأدوات في السيطرة والهيمنة مثل التوجيه، التحكّم المجتمعي الإخضاع وتقرير المصير.

في هذا السياق أيضا، نستعرض في النقاط التّالية أبرز الخصائص المتعلّقة بالعنف الرمزي:

- العنف الرمزي ذو تأثير كبير استنادا إلى جملة الرموز والمعاني التّي يحملها.
- يشترك العنف الرمزي مع سائر أنواع العنف في هدف إلحاق الأذى والضرر بالآخرين.
- العنف الرمزي يتخذ عدّة أشكال من أبرزها الترميز والإيحاء.
- العنف الرمزي يهدف إلى فرض السلطة والنفوذ بطريقة تعسّفية واستبدادية
- يختلف العنف الرمزي عن باقي أنواع العنف الموروثة والمتوارثة بحكم ميزته الإجتماعية.
- فهو ينشأ بسبب أحداث اجتماعية ويحدث في المجتمع ذاته، يمارَس من طرف مجموعة من الأشخاص تجاه بقية المجتمع **(عائشة لصلج، 2016، ص ص 10.9)**.

ب-العنف وخلل مؤسّسات التنشئة الإجتماعية عند اميل دوركايم:

تحدّث "**إيميل دوركايم**" عام **1897** في كتابه المشهور "**الإنتحار**"، المقتبس من الفيلسوف الفرنسي "**جين ماري غويو**" **(جي كلارك، 2007، ص 59)** "...أنّ تطور المجتمعات يستند على الوظائف الحقيقية الّتي تؤديها الأنظمة القيّمة والأخلاقية المجتمعية، باعتبارها محدّدات لأنماط وسلوكيات المجتمع الذّي يلتزم بها الأفراد والجماعات..." **(زيدان عبد الباقي، 1981، ص 130)**.

ليعتبر "**ايميل دوركايم**" العنف، على أساس السلوك العادّي واعتباره من الحتميات الضرورة في الحياة الإجتماعية وهو ظاهرة اجتماعية عامّة وشاملة، توجد كلّما كان هناك ظلم، قمع، استبداد وتسلّط ويقابله عجز وخضوع عن مواجهته، من هنا فإنّ المجتمعات لا تقوم بمنعه لكن بتعديله، فهناك عنف مقبول عادي وهناك عنف ممنوع منحرف **(عادل بوزيد، 2018، ص 39)**

ناهيك، أنّ التنشئة الإجتماعية عملية اجتماعية واسعة النطاق خاصّة حين توظّف الأساليب والأهداف من ورائهما وفق أسس الممارسات التربوية اجتماعيا، نفسيا، ثقافيا، صحّيا، مدنيا وقانونيا تتماشى وحيثيات المواطنة الرشيدة الخالية من الشوائب، المثالب والهنات الإجتماعية.

من ثمّة، تتحقّق اللّحمة، التفاعل، التّلاحم، التّعاضد الإجتماعي واكساب الأفراد قيم الإنتماء وتنمية التماسك والوحدة الوطنية التّي تجعلهم:

- يحبّذون كل ما هو مشترك، كل ما هو محلّي، كلّ ما هو وطني أو جماهيري.
- ينبذون كلّ "أنواع الفرقة" و"أنواع العنف"، "مظاهر الجهوية"، "الفساد الاقتصادي"، "الفساد القيمي" "أنواع الإغتراب"، "الإنزلاقات السوسيونفسية"، "أنواع الفقر الحضري"، "التّهميش"، "الإستعباد" "الظلامية والجهل"، "القمع الأمني"، "الإرهاب" و"التطرّف"...إلخ.

كما تتجلّى حالات الأنوميا "**Anomie**" في المجتمعات حسب "**دوركايم**" في حالات "**التفكّك التنظيمي**" أو انعدام المعايير أو انعدام القانون أو صعوبات التكيّف الإجتماعي أو انعدام الثقة أو حالات الشكّ المجتمعي، نتيجة غياب سلطة القانون لمؤسّسات المجتمعية، الإفرازات السلبية السالفة تؤدّي إلى الإنحراف والتمرّد على القانون من خلال خلل المعايير التّالية:

- تنامي حالات عدم الإستقرار الأمني لذا الأفراد والجماعات.
- خروجهم من الوعي الجمعي وكلّ المعايير والقيم الإجتماعية.
- تراجع المعايير، المثل العليا والإنفصال عن الأهداف الإجتماعية المتّفق عليها جماهيريا.
- ناهيك عن انتشار السلوكيات القيمية المنحرفة كقيم استغلال القوّة، النفوذ، السلطة المهيمنة، الإحتيال على القانون، الغش، ثقافة الرشوة، الإغتراب، التّهميش، الإحباط، الفوضى، الرداءة.
- زيادة للفكر الصراعي الهدّام، مظاهر القلق، مظاهر الإجرام، السرقة، الإعتداءات، قطع الطرق، كثرة الإحتجاجات، ارتفاع نسب الإنتحار، انتشار الأمراض العقلية والعصبية.
- بالإضافة لانتشار مظاهر الهجرة غير الشرعية، أزمة الإنحلال الخلقي والفساد النّاخر للمؤسسات المجتمعية ...إلخ (**موقع إلكتروني: أمير فنور، 2012**).

ج-العنف المجتمعي عند روبرت ميرتون:

يعتبر "**روبرت ميرتون**" **Robert C. Merton 1944** من علماء الإجتماع الأمريكيين المعاصرين الذّين اهتمّوا وطورّوا نظرية "**ايميل دوركايم**"، هذا الأخير يعتبره العديد من الباحثين من منظّري البنائية الوظيفية بالرّغم من عدم الإنتساب الفعلي للوظيفية، ليحدّد "**ميرتون**" وفق الإشكال السالف مستويين متمايزين هما:

✧ **البناء الثقافي**، الدّال عن الأهداف والوسائل التّي يضعها المجتمع ويحثّ أفراده على تحقيقها.
✧ **البناء الإجتماعي**، المتضمّن لمجموعة القيم، المعايير والوسائل المشروعية التحقيق.

ضمن هذا السياق، رأى "**ميرتون**" في الأنوميا بأنّها حالة الخلل الإجتماعي للأفراد أو الجماعات على مسار التدرّج القيمي في المجتمع، غياب الوسائل المشروعة أو المسموحة لتحقيق الأهداف المجتمعية فيه وانتشار "**اللّاتوافق الإجتماعي**".

هذا الأخير يؤدّي إلى خروجهم عن المعايير والقواعد الأخلاقية والإجتماعية السائدة مجتمعيا، أي كلمّا تعمّق الشرخ المجتمعي في البناء العام بين الأهداف والوسائل كلما أدّى ذلك لظهور وتنامي العنف المديني بصفة كبيرة (**أميرة عبد العظيم، 2019، ص ص 13.10**)

كما وقد تطرّق "**ميرتون**"، للعديد من الأفعال العكسية التّي يقوم بها الأفراد في سياق الأنوميا لعلّ من أبرزها التّهميش، الإنعزالية والتمرّد الذّي يعدّ بحسبه من أقسى السلوكيات العنيفة.

ناهيك عن رؤيته لمفهومي الإنعزالية والتمرّد في إطار حالات الإغتراب الإجتماعي الذّي يصيب أفراد مجتمع الهامش:

⊗ **المفهوم الأوّل** نحدّده في دائرة "**الإغتراب الساكن**" الذّي لا يصاحب التغيير والتجدّد، نتيجة شدّة وحجم الوضع الأنومي للفرد أو الجماعة.
⊗ **المفهوم الثّاني** نضعه في خناق "**الإغتراب الحركي**" للمهمّش أو فاقد الحظوة الإجتماعية والذّي يسعى إلى تغيير وضعه بشتى الوسائل حتّى بانتهاج العنف (**بوفولة بوخميس، 2010، ص 47**).

د-تفسير التفاعلية الرمزية للعنف الحضري:

تعتبر التفاعلية الرمزية من أهم النّظريات المحدّثة التّي فسّرت أنماط التفاعلات والرموز المتعارف عليها بين الأفراد والجماعات في البيئة الواحدة، يرجع الفضل لهذه المقاربة لكتابات وارهاصات "**تشارلز كولي**" **1864** ويليه "**جورج هربرت**" **1863-1931** ووصولا الى "**وايت هيلز**" **1916-1962**.

من ثمّة، قدّمت النظرية نموذجا علميا اهتمّ بقيمة شخصيات الأفراد والجماعات وأدوارهم المنوّطة في المجتمع على اختلافها، طبعا في جميع مؤسّساته، مع التركيز على قدرة تواصلهم من خلال الرموز أو قدرتهم على تحمّل المعاني، الرموز، الأفكار والمعلومات التّي يمكن أن تتشارك فيما بينهم.

زيادة على ذلك، فالأفراد قد يعيدون إنتاجها في المواقف أو الاتّجاهات أو السلوكيات حسب "**ريتشارد أزبورن**"**(ص 88)**.

كما ويتّفق علماء الإجتماع وعلماء النّفس الإجتماعي على أنّ التفاعلات والتواصلات الإنسانية هما المحدّدات الأساسية للرموز الموجودة في أي "**بيئة اجتماعية**"، ليترتّب عنها الإتّفاق، التشارك والإستجابات بين المتفاعلين جميعهم.

في السياق ذاته، يزداد تفاعل الأفراد بازدياد خبراتهم الإتّصالية المرتبطة بادراك هذه الأمور ومعانيها وكلّ فرد يتعلّم من أوضاع معيّنة بطريقته الخاصّة، فتكون النتيجة عددا لا متناهيا من النّماذج الشخصية بين مجموعة الأفراد المتفاعلين الذين يتكوّن منهم المجتمع المحلّي **(أمينة بريغت، 2008، ص 18)**.

وقد رأى "**ليرنر**" أنّ هناك تداخل الرموز والمعاني التّي يضيفها الأفراد على البيئة والوسط المعيش فيه ومنه قد يفرز لنا حتمية وجود نموذجين متعارضين هما:

- **الصنف الأوّل** يسمّى "**النماذج السويّة**" التّي تتحدّد مواقف الأشخاص وسلوكياتهم من خلال معرفة قيم المجتمع الحضري ومعاييره والإطّلاع عليها.

فأفراد المجتمع المحلّي أو الجماهيري مثلا، يتّفقون على قيم القانون وحبّ الوطن ونبذ العنف واحترام المبادئ الأساسية التّي يرتكز عليها المجتمع، هذا ما يؤدي إلى استمرار النسق الإجتماعي، من ثمّة يتمّ الحفاظ على البناء العام وتسيير الواقع المعاش بكل سلاسة واتّفاق **(شمس على غانم، 2009، ص 37)**.

✧ **الصنف الثاني**، يطلق عليه وصمة "**النماذج غير السويّة**" التّي تبرز فيه البعد الثقافي بشكل واضح في فهم ديناميكية الفعل العنيف داخل المدن الكبرى.

إذ أنّ من أهمّ أوجه الإهتمام السوسيولوجي لهذا التيار، هو البحث عن عوامل النظام، التوافق، التمثّلات، الصور الاجتماعية، العلاقات الإجتماعية فيما بين الأفراد وبيئتهم الإجتماعية في إطار تحليل علاقة البعد الإجتماعي والضغط البيئي وحيثيات العنف الحضري (**الطيّب صيد، ص ص 11.01**)

فالعنف الإجتماعي في إطار العلاقات السالفة، تحدّده القوانين المدوّنة أو المتعارف عليها، هذه العلاقات يتوقّع كلّ شخص فيها سلوكية وأخلاقية الشخص الآخر.
فمثل هذا التوقّع يفهمه الشخص الذّي يكوّن تلك العلاقة الإجتماعية ويساعده في تحقيق أهدافه وطموحاته لكن كلّ علاقة اجتماعية معرّضة للإحتمالات التّالية:

✧ **الإحتمال الأول**، هو عدم قدرة الشخص على معرفة توقّع سلوك الشخص الآخر الذي يدخل في علاقة معه.

✧ **الإحتمال الثّاني**، هو معرفة الأنا المديني توقّع سلوك الآخر، هذا التوقّع قد لا يساعده لتحقيق أهدافه في هذه الحالة، تتحول العلاقة إلى الصراع ليصبح العنف حتميا (**أسماء جميل، موقع النبأ:2006**)

من ثمّة، تأتي رموز العنف في مجتمع المدينة من خلال تفاعلات الأفراد أو الجماعات المدينية مع دلالات حالات الصراع، تبادل الأدوار، مشاكل التواصل، خلل العلاقات الإجتماعية واختلاف التنشئة الإجتماعية بين المتفاعلين.

✧ **الإحتمال الأخير**، يتأتّى عن الإختلاف في الأهداف أو الوسائل المجتمعية أو ثقافة الحياة.

بالإضافة إلى تشعّب مظاهر المشكلات الإجتماعية، المشكلات البيئية، المشكلات الحضرية وتنامي مشارب العنف أو الإنحراف أو الجريمة المنظّمة، نتيجة لذلك تتطوّر الرموز العنيفة بين المتفاعلين في مجتمع المدينة بوجه عام.

هـ-نظرية الوصم أو الدمغ الإجتماعي:

ترجع الجدور الأوّلية لنظرية الوصم الإجتماعي إلى تفسيرات علماء التفاعلية الرمزية كأمثال: "**أدوين ليمرت**" **Edwin Lemert** و"**هوارد بيكر**"**Becker Howard** و"**كاي أريكسون**"**Kai Erikson"** الذّين قاموا بإسقاطات وصف الأفراد أو الجماعات الهامشية بحسب الواقع الذّي يعيشون فيه من خلال عمليات تفاعلاتهم، مواقفهم، سلوكياتهم، طرائف كلامهم، لباسهم.

ناهيك عن تصنيف أفعالهم من حيث أنّها محبّبة أو غير محبّبة عنيفة أو غير عنيفة، إجرامية أو غير إجرامية، بالتّالي وصم فاعلي تلك السلوكيات ودمغهم بالسمات السلبية التّالية:

- "أفراد المجتمع العنيف"، "أفراد المجتمع الرديء"، "الهُمَّج"، "الرُعاع"، "الحُثالة"، "الممسوخين".
- "المشوّهين" "الطفيليين"، "العالة"، "المجانيين"، "الغرباء"، "اللّامنتمين"، "المنحرفين".
- "المتخلّفين عن الركب الحضاري المديني" إلى آخر ذلك من مواصفات الوصم الهامشي المتدنّي.

بالإضافة، إلى وصم أفراد مجتمعات الهامش بالعنف والإجرام من قبل المؤسّسات النّظامية في مجتمعاتهم إنطلاقا من الأجهزة الشرطية، المحاكم، مؤسّسات المجتمع المدني، المؤسّسات الإصلاحية...إلخ (**علا أحمد محمد مشرف، 2014، ص ص 536**)، فحسب "**هوارد بيكر**" يرى أنّ الجماعات البشرية هي التّي تخلق العنف عن طريق صنع القواعد التّي يتكوّن الإنحراف على إثرها نتيجة تجاوزاتهم.

إذ يطبّق القانون على المبعدين خارج دائرة المألوفين في الجماعة ووصمهم في المجتمع بوصمة الإنحراف أو العنيفين ويوصفون بالخارجين عن القانون، كما وقد وصف "**أدوين ليمرت**" علاقة العنف بالوصم الإجتماعي حين أكّد أنّ الإنحراف الذّي يؤدّي إلى أنواع العنف الحتمي والمتواتر يبدأ **بالإنحراف الأوّلي** أي عندما يرتكب أي فرد عمل غير سويّ دون تمييز أو وضوح لسبب أو للآخر.

فالمهمّش المنحرف، عندما يثبت عليه اجتماعيا، يصنّف كشخص مجرم أو عنيف أو منحرف، هذا الوصف يستدرج مع مرور الوقت تبنّي ثقافة العنف أو الإنتكاس المجتمعي أو الجريمة أو العود ضمن إطار **الإنحراف المستدام** (**جمال معتوق، 2013، ص 250**).

و-مقاربة التفكّك الإجتماعي:

ترتبط نظرية التفكّك الإجتماعي بمعاناة الأفراد في تحقيق ذواتهم داخل التنظيم بسبب جمود أو ميوعة بعض من قِيَمه، بالإضافة إلى عدم كَفاءَة النَسق الإجتماعي وفشلِه في تحديد مراكز ومكانات الأفراد وأدوارهم الإجتماعية المترابِطة بشكل لا يصل بهم إلى بلوغهم الأهداف المجتمعية بصورة سليمة (**رفاع العياصرة، موقع العربي: 2020**)، كما وتحدّث الباحث "**رفاع العياصرة**" (**موقع العربي: 2020**) عن المعايير الإجتماعية التّي يحدّدها التفكّك الإجتماعي المتعلّقة بدرجة الخلل في توازن النَسق الإجتماعي المرتبط بخلل في الأدوار الإجتماعية ومظاهر الصراع، خاصّة على مستوى المجتمع المحلّي والقصور في وظائف النَسق المُتمثّل في فقدان الترابط أو التساند بين مؤسّسات التنشئة الإجتماعية بشقّيها الرسمي وغير الرسمي.

وتنمية مضامين التخلخل أو الإنهيار أو الهشاشة على بنية العلاقات الإجتماعية في المجتمع المديني أو في مكوّنات النسق الإجتماعي العام، فإذا وصل التفكّك إلى أقصى مداه، أصبح تفكّكا كاملا يؤدّي ذلك لتحطيم النسق بأكمله، نتيجة ميل بعض أعضاء المجتمع المديني إلى الإتّجاهات السلبية وتنامي الفساد المؤسّساتي، ناهيك عن ارتفاع معدّلات العنف والجريمة وتنامي البطالة التّي تساعد على انتشار السلوكيات الإجرامية والإدمان على المخدّرات، هذا وقد تحدّث الباحث "**حديدي محمد**" عن تأثير العنف والتطرّف في مجتمع المدينة وعلاقة ذلك بالمزالق الإجتماعية السالفة (**2009، ص 120**).

كما وتأتي مقاربات نظرية أخرى اهتمّت بظاهرة العنف الحضري في المجتمعات الإنسانية التّي تمثّلت في إتّجاهات وتفسيرات السوسيو إقتصادية للعنف والقائمة حول رؤى العديد من الدّراسات الإمبريقية.

هذا وقد اعتمدوا بذلك على التقارير والإحصائيات الدّالة على تنامي العنف الحضري في الحياة العادية للمجتمعات الصناعية أو الحضرية أو حتّى في زمن الأزمات الإقتصادية.

فمن المقاربات التّي ذاع سيتها في هذا السياق، نجد مقاربة الباحث الهولندي "**وليام أدريان بونجر**" **Bonger William Adrian**، حين فسّر ظاهرة العنف والإنحراف والجريمة بالعلائق القائمة:

- ✓ بين السلوكيات والأفعال المنحرفة العنيفة.
- ✓ بين الإعتبارات الرأسمالية القائمة على التفاوت الطبقي وعدم المساواة بين الأفراد والفئات المهمّشة.

✓ بين مضامين الإستغلال الإقتصادي وسوء توزيع الثروة وانتشار البطالة والفقر الحضري (**عصمت العدلي، 2009، ص ص 207.202**).

لتدلّ هذه الإعتبارات السالفة، على عوامل مجتمعية هشّة تنعكس على ظواهر العنف الحضري في المجتمعات عموما.

خلاصة الفصل:

في نهاية هذا الفصل، قدّمت لنا الرؤى والتفسيرات النّظرية العلمية العديد من المقاربات السوسيولوجية الكلاسيكية والمعاصرة وتنوّع التيارات الفكرية والأيديولوجية المتلاقحة والمتمايزة في نفس شاكلة حيثيات وسياقات معالجة قضايا وظواهر الحرمان أو التّهميش أو العنف الإجتماعِيين في البيئات الحضرية والإجتماعية، هذا التنوّع أو التشابك أو الإختلاف، جعل الكثير من علماء الإجتماع والفلاسفة والباحثين يرصدون المثالب المجتمعية السالفة بعيون ثاقبة، فكلٌّ ووضعية تياراتهم الفكرية العلمية وتفسيراتهم للقضايا المجتمعية الشائكة بحسب دلائل الحقول المفهمية والنّظرية لها وضمن هذا الإطار، حاولنا استخلاص أبرز التحاليل السوسيولوجية المعبّرة عن ظاهرة التّهميش والعنف الحضري بمجتمع المدينة وعمد توليفة علمية بينهم جميعا، لتخدم دراستنا الرّاهنة مع الأخذ بالقطائع الإبستيمولوجية للأقطاب السوسيولوجية التّي عالجت الظاهرة.

وعليه، فإنّ ظاهرة الهامشية وعلاقتها بالعنف المجتمعي الحضري حظيت بالإهتمام الوافر على مختلف المستويات الإنسانية دوليا، قطريا، جهويا ومحلّيا منذ عقود كثيرة خلت، خاصّة في بدايات عمليات المجتمعات الصناعية الرائدة وعلى مستوى قواعد البلدان النّامية والمتخلّفة منها، هذه الإعتبارات طالما وقفت على بوادر عدم الإستقرار النسقي لهذه المجتمعات وضعف بنائية مؤسّساتها الإجتماعية الإقتصادية، الإيكولوجية، الثقافية، السياسية والأمنية، هذه الأخيرة تتعلّق بتراكمية المشاكل والمثالب الإجتماعِيَتَيْن وتدهور أوضاع الفئات المجتمعية غير المحظيّة التّي تقطن قاع السلّم المديني والقتات من هوامش القطاعات الرسمية وغير الرسمية بمجتمع المدينة، ممّا يجعل المهمّشين في مجتمع المدينة ضمن سياقات المحاصرة أو التّهميش أو الإستعباد مجتمعيا.

✍ الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدّراسة

تمهيد.

أوّلا -مجالات الدّراسة.

ثانيا -المنهج المستخدم في الدّراسة.

ثالثا -العيّنة وكيفية اختيارها.

رابعا -تقنيات البحث الميداني.

خامسا -أساليب التحليل ومعالجة البيانات.

سادسا -الصعوبات التّي واجهتها الدّراسة.

خلاصة الفصل.

تمهيد:

تناولنا في الفصول النّظرية السابقة، جوانب مختلفة من الأدبيات السوسيولوجية والإنسانية التّي عالجت مشكلة ظاهرة التّهميش والعنف الحضري في مجتمع المدينة، كما وقد فصّلنا من خلالها لتنوّع المنطلقات المعرفية والمنهجية ودراسة السياقات السوسيولوجية على المستوى النّظري والتّي تمحورت حيثياتها أساسا، حول إشكالية ظاهرة التّهميش والفقر الحضري وارتباطهما بالعنف المجالي الحضري. ناهيك، عن تعلّق البحث الرّاهن بمختلف أبعاد الظاهرة الحضرية والأهداف المرجوّة من خلالها وبتصوّرات المتغيّرات المرتبطة بها.

من ثمّة، وصلت الدّراسة إلى هذه المرحلة المتقدّمة من البحث النّظري التحليلي ووصولا إلى الشقّ المنهجي التّفسيري الذّي أشرنا إليه، من خلال علامة هذا الفصل المتمثّلة في الإجراءات المنهجية للدّراسة.

هذه الإجراءات العملية السالفة، نتمكّن بواسطتها الإعلان عن موضوعية البحث والصدق الإمبريقي لفرضيات واحتمالات الدّراسة الرّاهنة والتحرّي عن المسارات التصوّرية المثلى، بهدف الحصول على معارف علمية موضوعية بحثه وعمليات بحثية جادّة، نهدف من خلالهم جميعا، التدرّب العلمي والوصول إلى حيثيات الوصف، البحث، التنقيب والتفسير العلمي للظاهرة التّهميش عموما وعلاقتها بالعنف الحضري في مجتمع المدينة بكلّ موضوعية وأمانة علمية.

ناهيك، عن إتّباعنا للأساليب والأدوات والإجراءات المنهجية العلمية المتعارف عليها في البحوث الأكاديمية، خاصّة لمّا يقترن الأمر أساسا بحقول ودلالات البحث السوسيولوجي الحضري بوجه خاص والبحث السوسيولوجي التنموي بوجه عام.

وعليه، فقد عمدنا في هذا الفصل التطرّق إلى الجمع بين متلازمات العمل الإجرائي المنهجي للدّراسة متّبعين بذلك جملة من الإجراءات والخطوات، إنطلاقا من مِحْوَرَيْنَ رَئِيسَيْن تعلّقا أساسا بالمشكلة البحثية والقضايا التّي تثيرها هذه الأخيرة.

فالمحور الأول، يأتي من التلاقح الإستقرائي مع الإرهاصات النّظرية والإمبريقية حول الظاهرة المدروسة، أمّا **المحور الثاني** فيرتبط بتلاقحنا الضمني حول فهم ومعالجة ظاهرة التّهميش والعنف الحضري بالمجتمع المحلّي الهامشي المتمثّل في مجال السوق المتخلّف الموازي لحي السويقة بالمدينة القديمة الموجودة بوسط بلدية سكيكدة.

حيث ارتبط **المحور الأوّل**، بعمليات الترابط الآلي مع الصور الدهنية السابقة المجسّدة لتصوّرات الظاهرة أعلاه، ليرتبط جلّ هذا إنطلاقا من سياق المشكلة البحثية وتحديد إطاريها النّظري والمفاهيمي المتمحورين حول أسئلة وفروض الدّراسة والخوض في قضايا الظاهرة المعالجة.

بداية من معطيات سالفة، للمقاربات والبراديغمات السوسيولوجية ونظريا مع الإستناد على الإسقاطات المفاهيمية والإجرائية، نهدف من خلالهم أيضا، الوصول إلى عمليات استنطاق الأرقام وتحليل تفسيراتها ميدانيا في فصول لاحقة.

كما تجدر الإشارة هنا أيضا، إلى ربط العمليات السالفة مع المسار الخطّي للنّماذج الإفتراضية لمتغيّرات الدراسة العامّة والفرعية في فصول تابعة.

في حين تضمّن **المحور الثاني**، الإجراءات المنهجية والتقنيات الإمبريقية المتّبعة خلال هذه الدّراسة حيث تشمل هذه الآخيرة:

- تحديد مجال الدّراسة الميدانية ونوع المنهج المتّبع ومن ثمّ اختيار العيّنة وأدوات جمع المعطيات الميدانية لتحليلها واستخلاص نتائجها فيما بعد.
- من ثمّة، نختص لذكر أبرز الصعوبات البحثية التّي واجهتها الدّراسة عموما وذكر أبرز المثالب التّي واجهت الباحث على وجه الخصوص.
- على أيّة حال، إرتكزت دراستنا الرّاهنة عمليا على مضامين المحاور السالفة بطرائق تتلاءم وأبجديات البحث العلمي المتآلف عليه في الدّراسات الأكاديمية.

الشاهد هنا، أنّ الآليات المنهجية السالفة والمتّبعة في دراستنا تتحدّد وفق:

إجراءات منهجية وعملية، تمثّلت في تحديد نوع الدّراسة والمنهج المتّبع فيها ومجتمعها وعيّنتها وخطوات وأدوات دراستها وكيفية الإحاطة بها ومن ثمّة تبرير صدق الأداة وخطوات التحليل.

بالإضافة، إلى ذكر استرسال عام لحيثيات التقنيات والآليات والأساليب المنهجية المساعدة في جمع وتوثيق المصادر والبيانات الكمّية والنوعية.

إلى أن تصل الدراسة فيما بعد، إلى حيثيات فصول تابعة، يُعْلَنُ وفقها للنتائج وتفسيرها ومناقشتها في ضوء إشكالية البحث عموما ووفق فرضياتها وأهدافها.

ناهيك عن تشابك علاقتها مع الدّراسات السابقة أيضا، إلى أن نصل في نهاية المطاف العلمي إلى النتائج العامّة للدراسة مع وضع التوصيات والمقترحات.

أوّلا –مجالات الدّراسة:

يقترن هذا السياق بموضوع دراستنا الميدانية وبخصائص مجالاته الدلالية الثلاث، حيث يرتبط المجال الأوّل بالحقل الجغرافي والمجال الثاني بالحقل البشري، في حين آخر يقترن المجال الثالث بالحقل الزمني، خاصّة وأنّ هذه الثلاثية المجالية يتّفق ويصطلح عليها الباحثون علميا، عمليا ومنهجيا في أبحاثهم الإجتماعية التنموية أو أبحاثهم السوسيولوجية الحضرية عموما.

الشاهد هنا، أنّ دراستنا الرّاهنة تستند أساسا على المجالات السالفة، حيث أنّ ارتباطهم الحتميّ مع حيثيات ظاهرة التّهميش والعنف الحضري وبمواقف وسلوكيات أفراد وجماعات قاع المدينة الهامشي ووثاقهم العميق مع ظاهرة التّهميش والعنف الحضري بوجه عام.

وضمن هذا الطرح المنهجي السالف، تتحدّد دراسة السياقات المجالية الرّاهنة كما يلي:

أ_ المجال الجغرافي:

تمثّل مجال موضوع دراستنا جغرافيا في مجتمع مدينة سكيكدة ودراسة قضايا التّهميش والعنف الحضري بمجتمعها الهامشي المحلّي، حيث عرفت ولاية سكيكدة باعتبارها المجال الماكرو في دراستنا المسار التاريخي تحوّلات حضرية متعاقبة أثّرت في معالمها الثقافية والفيزيقية والإجتماعية.

هذا التحوّل الحضري السالف، ينطلق من أثار المدينة بتسمياتها المتعدّدة الخطّية، بداية من العهد الفينيقي، العهد الروماني، الفتح الإسلامي ثمّ عهد الدولة العثمانية، فالحقبة الإستدمارية الفرنسية.

فمدينة سكيكدة، منذ القدم لها من الموقع الجيو استراتيجي الباع الكبير والأهمّية البالغة لاستقطاب الطامحين والوافدين إليها عبر بوّابة البحر الأبيض المتوسّط.

كما وتقع مدينة سكيكدة مجاليا، في الجزء الشمالي الشرقي من الجمهورية الجزائرية، أي المنطقة الواقعة على الساحل الشمالي للبحر الأبيض المتوّسط، حيث تحدّها من الجهة الشرقية ولاية عنابة ومن الجانب الغربي تحدّها ولاية جيجل، كما تحدّها من الجهة الشرقية ولاية قسنطينة وولاية ميلة.

وبالنظر إلى المساحة الجغرافية للمدينة، فإنّ ولاية سكيكدة تحتلّ مساحة جغرافية تقدر ب: **4118 كلم^2**، أمّا بخصوص المساحة الحضرية لمجتمع مدينة سكيكدة محلّيا، فتقدّر المساحة الحضرية ب **5673** هكتار، كما ويبلغ عدد سكّانها حسب الإحصائيات السكّانية الأخيرة **693.153** ساكن، يشغلون محيط جغرافيٍّ البحر الأبيض المتوسّط من الشمال وجنوبا منطقة الحدائق وبلدية فلفلة الساحلية شرقا

ومنطقة عين الزويت الساحلية أيضا غربا، أي أنّ امتداد شريطها الساحلي على مسافة **140** كلم، فهو **الشريط الساحلي الأطول** على المستوى الوطني، حيث يتميّز بكثرة الخلجان والشواطئ بشقّيها الرملي والصخري، خاصّة خليج سطورة وشواطئ العربي بن المهيدي ووصولا إلى شواطئ واد بيبي، واد طنجي وقرباز والمرسى الكبير شرقا وشواطئ الشاطئ الكبير وبن زويت غربا.

كما تحظى المدينة سكيكدة أيضا، بمكانة خاصّة بين الولايات من حيث **الحركة الإقتصادية والتجارية** فهي تظمّ **5** موانئ بحرية وارتباطها بالمحاور الأساسية للنقل والمواصلات والطرق الوطنية ومناطق عبور وربط بين مختلف الولايات، هذه المكانة تجعل من المدينة **حلقة صلبة** تمتّن روابط صلة كلّ المبادلات التّجارية القادمة من المدن المجاورة، كذلك محاور **التجارة الخارجية** بين الجوانب الأربعة شرقا، غربا، شمالا وجنوبا، كما تظمّ المدينة أيضا، **منطقة صناعية ضخمة**–شركة سوناطراك –التّي تحتوي على أزيد من **17** وحدة صناعية ذات تكنولوجيا عالية وهي مخصصة لصناعة البتروكيمياء، بالإضافة الى مراكز لتوليد الكهرباء ووحدات لإنتاج الرخام والإسمنت، ناهيك عن المنطقة الصناعية الصغرى ومصانع للمواد الغذائية والصناعات الصغيرة إلى آخر ذلك من الصناعات.

الجدير بالذّكر هنا أيضا، تتمتّع المدينة عموما على وفرة الموارد المائية القادمة من سدود زردازة وبني ولبان ومناطق وديان الصفصاف والزرامنة وتحلية مياه البحر، ناهيك عن امتدادها مع مساحات شاسعة من الأراضي المروية والصالحة للزراعة وتنوّع مناخها الذّي يتميّز باللّطافة والإعتدال.

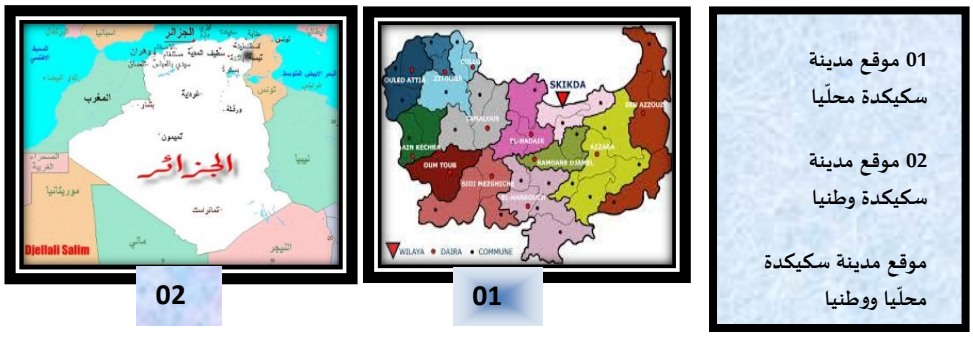

شكل رقم (11) يمثّل الموقع الجغرافي لمدينة سكيكدة

✓ **لمحة ببليوغرافية عن السوق الهامشي لحي السويقة بالمدينة القديمة:**

كان مجتمع مدينة سكيكدة ابّان الحقبة الإستدمارية الفرنسية بالجزائر مقسّما الى قِسْمَيْنِ مُتَمَايِزَيْنْ عن بعضهما البعض، فاقترن **القسم الأوّل**، بدائرة التّهميش والإقصاء وفرض سبل المركزية والهيمنة

والسيطرة للفرنسيين والمعمّرين على السواء في المجتمع المديني السكيكدي، في حين آخر كان **القسم الثاني** مجالا خصبا للأهالي المهمّشين الجزائريين الرافضين للأوضاع السائدة في تلك الفترة، حيث كانت الصدامات جدّ عنيفة من قبل الأهالي، خاصّة عمال ميناء مدينة سكيكدة مطلع سنة **1904** الذّين خرجوا في مظاهرات احتجاجية بسبب أوضاع الحيف والتّهميش، ناهيك عن تمرّد بعض الشباب ضد التجنيد الإجباري للحرب العالمية الأولى وظهور ما يسمّى آنذاك بالخارجين عن القانون.

وتجدر الإشارة هنا، أنّ الفضاء العمراني والحضري المتمثّل في البنايات القديمة الرثّة بمجتمع مدينة سكيكدة، تعود نشأتها إلى السنوات الأولى من التواجد الإستعماري، حيث عرفت فضاءاتها في الوقت الرّاهن يومها أوضاعا مزرية.

ومن بين تلكم الفضاءات الهشّة، نجد منطقة السويقة التّي يتكاثر بها الأفراد والشرائح الإجتماعية بأنواعهم وسماتهم وخصائصهم المختلفة.

هذا نظرا لقرب فضاء حي السويقة الهامشي من مراكز المدينة ومحطّات الحافلات والطريق الوطني الذّي يشقّ بنايات أقواس المدينة الى جهتين متمايزتين من ناحية.

ناهيك، عن تنوّع العرض والطلب في السوق ذاته، بالإضافة إلى قلّة ولوج رجالات الأمن الحضري على هذا المجال الإيكولوجي الهامشي، بالرغم من قرب نقاط الأمن الحضري وكذلك المحكمة ومجلس القضاء بمجتمع المدينة، كما هو مبيّن في الشكل التّالي:

شكل رقم (12): يوضّح الموقع الجغرافي لمجتمع الدّراسة.

كما أنّ جغرافية فضاء السويقة بالنسبة للعارفين به من أهالي مجتمع مدينة سكيكدة، يرتبط مباشرة مع فضاءات طريق الممرات أو "ليزاليي"، محطّة محمد بوضياف حي بشير بوقادوم " الفُوبُور سابقا حي قديد يوسف، شارع ديدوش مراد، فضاء الأقواس، نهج جبهة التحرير، مسجد الزاوية، مسجد الفتح نهج مختار بليزيدية المحاذي للمِّيزِي سابقا، شارع يحي عبد النور، حي مكي أورتيلاني، الحي الإيطالي أو "حومَة الطَلْيَانْ"، سيدي عَلِي الذِّيبْ أو المسجد الكبير حاليا، ناهيك عن مسجد عبد الحميد بن باديس من الجهة المقابلة، الكُورْ، "طلعَة الحبْس" ودُرُوجْ وبِيبَانْ، "بَلاغْ" "سَبْع بِيَارْ" – "بُويَعْلَى"، "بَنِي مَالَكْ" "البَاطْوَارْ سابقا"...إلخ.

ب ـ المجال البشري:

يقصد بالمجال البشري في البحوث الإجتماعية عموما، بأنّه ذلك الإطار الذّي يتمحور حول مجتمع الدّراسة أو مجموعة الأفراد الذّين سنجري عليهم الدّراسة، كما يمكننا أن نسمّيهم بأفراد المجتمع الإحصائي أو عيّنة البحث أو مفردات الدّراسة، هذا وقد حدّد المجال البشري في دراستنا بحسب طبيعة الموضوع المتعلّق بظاهرة التّهميش والعنف الحضري في مجتمع المدينة ـ السوق الهامشي لحي السويقة بالمدينة القديمة ـ.

كما هو متعارف عليه في ظلّ ظروف التّهميش والحرمان والإستغلال، تتكاثر الأنشطة الموازية والجماعات الهامشية الرثّة في مجتمع المدينة، هذه الأمور تُوَلِّدُ بمجتمع المدينة ظواهر العنف والإنحراف والشللية المقيتة بأنواعها، فعليه أنّ المجال البشري هنا يقتصر على الفئات الهامشية بسماتها وتنوّعها التّي تستغلّ فضاء السوق المتخلّف أو ما يطلق عليه سوق الخردة أو السويقة.

الشاهد هنا، أنّ المجال البشري في دراستنا يرتبط بتنوّع وتعدّد الباعة الهامشيين الذّين يستغلّون السوق الموازي بطريقة فوضاوية وغير قانونية، هذه الأخيرة تعتبر من أقصى مظاهر العنف الحضري الذّي يظهر في أرض الواقع المديني بوجود بؤر الحرمان والتّهميش.

ج ـ المجال الزمني:

يعتبر المجال الزمني في البحوث الإجتماعية السياق الذّي نحدّد بواسطته الحيّز الميقاتي للدّراسة بوجه عام، حيث يستغرق الباحثون في هذا الصدد، إعداد الدّراسة والوقت الذّي تستلزم فيه جمع البيانات والمعطيات الكمّية.

هذا وقد امتدت دراستنا الميدانية من تاريخ **05 فيفري 2023** إلى غاية **30 أفريل 2023**.

كما وقد جاءت حيثيات معطيات مشاركتنا الميدانية بفضاء السوق الهامشي المتخلّف وفق الخطوات التّالية:

- قيامنا بالجولات الإستطلاعية اليومية للتعرّف أكثر على البيئة الهامشية والمهمّشين.
- حصر المنطقة الجغرافية أو المجال الحضري الهامشي الذّي يُجْرَى به العمل الميداني للدّراسة بشكل نهائي.
- الحضور العملي للباحث في عين المكان، خاصّة الأيّام التّي تكثر فيها الحركة التجارية الرسمية وغير الرسمية أيّام الخميس، الجمعة، السبت، ناهيك عن الأيّام المناسباتية وأيّام الأحداث الجارية الموسمية، خاصّة في شهر رمضان المعظّم.
- الحضور العملي للباحث في ميدان البحث بأكثر من مرّة تواليا في اليوم الواحد.
- كما وقد تمّ توزيع **250** استمارة على مجموعة معتبرة من أفراد المجتمع البحثي، باعتبارهم عيّنة الدّراسة.
- بعد أن تمّ استرجاع الإستمارات، قمنا بفرزها وجمعها، تبيّن لنا أنّ عدد الإستمارات التّي سلّمت لنا ناهزت **200** استمارة ومع أخذ الإستشارة من بعض المختصّين، تقرّر في الآخير تحديد حجم العيّنة من المجتمع الإحصائي: **200** مفردة، بالتّالي اعتبارها كعيّنةٍ مُشْبَعَةٍ تحتمل تمثيل المجتمع الأصلي لحملها نفس الخصائص والمواصفات.
- الإتصال المباشر مع الكثير من أفراد العيّنة المتعاونين معنا والمتفهّمين لطبيعة وحساسية الموضوع.
- حيث تمّت المشاركة العينية ضمن هذا الفضاء المديني الرثّ، من خلال النقاط الزمنية التّالية: "العاشرة صباحا" و"الساعة الثّانية بعد الزوال" و"الساعة الخامسة مساءا مع استجابتهم مباشرة بطريقة الإستمارة بالمقابلة.
- توزيع الإستمارات لبعض أفراد العيّنة عن طريق بعض المساعدين من الأصدقاء وبعض الطلبة الذّين لديهم أنواعا من الألفة أو الصحبة الجوارية لأفراد التّهميش في البيئة المتخلّفة المدروسة.
- توزيع بعض الآخر من الإستمارات بمساعدة بعض الفئات المهمّشة من أفراد العيّنة أنفسهم والذّين توسَّمْنا فيهم القابلية في التعامل معنا والتفهّم للمشاركة وإبداء المساعدة.

ثانيا _ المنهج المستخدم في الدراسة:

يعتمد عموم الباحثون في دراساتهم وأبحاثهم على أساليب التفكير العلمي، بغية الوصول للحقائق والتحرّي السليم للموضوعية والصدق والثبات وإمكانية التجريب وتحقيقها في أرضية الواقع.

وعليه، فالمنهج العلمي يعبّر عن السياقات المعرفية التّي توجّه خطوات الباحثين في دراساتهم لمشكلاتهم البحثية.

لذلك يعتمد الباحث الأكاديمي للحصول على البيانات والمعلومات المرتبطة في عمليات بحثه على آليات وفنّيات منهجية، بداية من تحديد المنهج المناسب والأدوات الملائمة بغية الوصول لنتائج علمية مرغوب فيها.

ضمن هذا السياق المنهجي، تعتبر الدرّاسة الرّاهنة أيضا دراسة سوسيولوجية صرفه وفق المنهج الوصفي "**Descriptive method**" وهي دراسة تحاول أن تصف أو تعاين حالات ووضعيات الفئات الهامشية أو شرائح الفئات المدينية الدنيا أو أفراد وجماعات البيئات المتخلّفة أو غير المحظوظة مجتمعيا أو أنّهم ضحايا الإستغلال واللّامساواة أو أنّهم الخليط أو الهجانة الإجتماعية التّي تولّد أنماط المجتمع الرثّ أو أنّهم الفئة الإجتماعية القابعة ضمن المتاهة التشاؤمية أو الفظاظة المجتمعية أو أنّهم الفئات المتوتّرة التّي تحاول أن تجابه الضغوطات المجتمعية المدينية لضمان استقرارها أو أنّهم الفئات المنعزلة القابعة في جمود الأوضاع السائدة في مجتمع المدينة أو أنّهم الفئات المدينية الطفيلية.

☑ **ملاحظة هامة:**

منذ انطلاقتنا الأوّلية لفهم ظاهرة التّهميش والعنف الحضري في مجتمع المدينة نظريا وعمليا تلاقحت دراستنا منهجيا مع ثلاث مناهج بحثية:

حيث يرتبط **المنهج الأوّل** محوريا، مع **المنهج الوصفي** باعتباره منهجا مناسبا للدّراسة، في حين يرتبط **المنهجيْن الآخريْن:** **"**المنهج التاريخي والمنهج النسقي**"** كسياقيْن مكمّليْن للمنهج الرئيسي للدّراسة، لكّن كلا المَنْهَجَيْنِ السَالِفَيْنِ لا يمكن الإستغناء عنهما كضرورة علمية بحثية خالصة.

فعليه، تختص دراستنا عمليا اتّباع المناهج العلمية التّي نتفضّل بذكرها في هذا المقام، حيث يعدّ المنهج الوصفي **Descriptive method** بمثابة الطريقة المثلى لدراسة الظواهر أو المشكلات العلمية من خلال القيام بالوصف بطريقة علمية، من ثمّة الوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلائل وبراهين تمنح الباحث القدرة على وضع أطر محدّدة للمشكلة.

فمن خلال المنهج الوصفي أيضا، اعتمدنا من خلاله على طريقة المسح الإجتماعي الميداني الذّي يرتكز على دراسة الظواهر الإجتماعية في واقع محدّد وفي مكان وزمان محدَّدَيْن، حيث يتمّ في خضمّ هذا الأسلوب أيضا، الإستعانة بشكل وافر على التقنيات التّالية، الملاحظة، المقابلة، الإستمارة بالمقابلة وتقنيات تحليل المحتوى، ناهيك عن تحديد نتائج البحث فيما بعد.

كما ويرتبط هذا المنهج أيضا، بموضوعات البحث العلمي خاصّة لمّا يقترن الأمر بالموضوعات التّي تدور حول الظواهر أو المشكلات الإجتماعية والإنسانية وفق حصول منطلقات أساسية:

- **المنطلق الأوّل**، يقترن بالحصول على الوصف الكَيْفي الذّي يتمثّل في سلوك خارجي للظواهر.
- **المنطلق الثّاني**، يرتبط بالوصف الكَمّي الذّي يتمثّل في الوصول إلى أرقام تتعلّق أساسا بالمشكلة أو الظاهرة المراد معالجتها.
- **المنطلق الثالث**، تتعلّق بالأرقام التّي لها دلالات في علاقتها بالظواهر المحيطة.
- **المنطلق الرابع**، يقترن بإظهار النتائج بصورة موضوعية واتخاذ القرارات الصحيحة المتعلّقة بالدّراسة من خلال تقديم الإيضاحات والشروح الخاصّة بها (**يحي سعد، 2021**).

وعليه، وتماشيا مع المنهج الوصفي اتّبعنا عمليا المحطّات التّالية:

المراحل	العمليات	المراحل	العمليات
المرحلة الأولى	تحديد الظاهرة الاجتماعية المراد معالجتها	المرحلة السادسة	إختيار التقنيات الملائمة للدراسة وتقنينها
المرحلة الثانية	التعرّف على المشكلة البحثية	المرحلة السابعة	جمع المعلومات والبيانات
المرحلة الثالثة	طرح التساؤلات وصياغة الفروض	المرحلة الثامنة	التبويب، التصنيف، التعليق، التحليل والبرهنة
المرحلة الرابعة	تحديد مجتمع البحث	المرحلة التاسعة	وضع النتائج بشكل منظّم ودقيق
المرحلة الخامسة	تحديد عينة الدراسة أو المبحوثين	المرحلة العاشرة	وضع الإستنتاجات، الحلول والمقترحات

الجدول رقم (04): يوضّح مراحل المنهج الوصفي التّي اعتمدتها الدّراسة الراهنة.

كما وتقترن هذه المراحل الوصفية السالفة، عمليا في دراستنا مع طريقة المسح بالعيّنة لفهم واقع البيئة الإجتماعية المحلّية وتفصيل خصائصها الديموغرافية والحضرية، حيث يستخدم هذا النوع

من المناهج أيضا، لإيجاد الحقائق العلمية بطرق منظّمة وموضوعية صرفه، هذا وتتضمن هذه الموضوعية آليات جمع البيانات والمعلومات بأساليب مباشرة واستخلاصها من مجتمعات البحث وعيّناته المجالية عن طريق أدوات جمع البيانات.

سواء تعلّقت بأنواع الملاحظة أو المقابلات الميدانية أو استنطاق البيانات الإستبيانات بأساليب إحصائية علمية محضة، من شأن هذه الأساليب البرهنة أو الإيضاح أو تفسير العلاقات أو الإرتباطات الإفتراضية أو الدالّة بين متغيّرات المشكلة البحثية التّي مثّلناها في النّموذج الإفتراضية العام السالف الذكر في الفصل الأوّل أو في أشكال النّماذج الإفتراضية الفرعية في الفصول اللّاحقة.

الشاهد هنا، يتمّ استخدام طريقة المسح بالعيّنة لتجميع أكبر عدد متاح من المعلومات عن الخصائص البنائية المؤسّساتية لمجتمع البحث ككلّ أو عيّنة الدّراسة في بيئتها المدينية الهامشية إجتماعيا إقتصاديا، سياسيا إيكولوجيا وثقافيا.

بالإضافة إلى تحقيق نظم وأدوات جمع المعلومات، يتأتّى هذا إعتمادا على شروحات المقابلات والملاحظات والإستبيانات ذات العلاقة المباشرة بأفراد المجتمع الهامشي المعالج والذّي نعمل على إثره، تطبيق عمليات وآليات الدّراسة الوصفية واسقاط منهجها بمراحل تقنياتها المتعدّدة التّي نستخدمها في الفصلين اللّاحقين، انطلاقا من التقنيات البحثية التّالية:

- ☑ اخضاع فروض الدّراسة للإختبارات الإحصائية والكشف عن العلاقات السببية بين متغيّرات المشكلة البحثية وتوصيف العلاقة الدالّة بين المتغيّرات المستقلّة والتابعة ودراسة مؤشّراتهما عمليا.
- ☑ تبيان دلالات الصدق الإمبريقي لفروض الدّراسة العامّة والفرعية.
- ☑ الإعتماد على طريقة المسح بالعيّنة بهدف التقصّي عن العلاقات بين متغيّرات الدّراسة والإجابة عن التساؤلات البحثية وتحقيقا للأهداف المراد تحقيقها.
- ☑ الإعتماد على أكثر من أداة لجمع المعلومات مثل: الملاحظة، المقابلة، الإستبيان بالمقابلة وتحليل المضمون، ناهيك عن باقي التقنيات المتاحة التّي قد تصادفنا عمليا.
- ☑ إمكانية تعميم النتائج على المجتمعات المحلّية أو الروابط التّي قد تشترك مع نفس خصائص عيّنة الدّراسة.

كما وقد لامست دراستنا **المنهج الأنثروبولوجي Anthropological Method**، حيث ساعدنا هذا السياق المنهجي فهم الظاهرة المدروسة، اعتمادا على رؤى ومقاربات عديدة لمنظّري الأنثروبولوجيا الحضرية من خلال مقاربات التّهميش والإبعاد الإجتماعِيَيْن والتّي عملت على بعث ضرورة تحليل بعض فئات مجتمع المدينة انثروبولوجيا، باعتبار البيئة المدينية وحدة حضرية كلّية.

ناهيك، عن اعتبار المجتمعات المحلّية المدينية أيضا نظاما فرعيا داخل فضاء حضري أكبر منه سواء كان هذا المجتمع المحلّي رابطة إجتماعية أو جماعة مهنية أو حيّا سكنيا في مدينة كبيرة تتعايش فيه مجموعات بشرية تُؤْلَفُ بينهم روابط وعلاقات بنائية متبادلة.

في هذا السياق أيضا، تتّبع دراستنا أطر الدّراسات الأنثروبولوجية نظريا من زاوية تشابكها مع تشخيص واقع ثقافة فقراء الحضر نظريا ودراسة تفسيرات علاقات الجماعات الصغيرة والعناصر المكوّنة للمجتمع المحلّي المتمثّل في هامشية الأحياء والمناطق المتخلّفة المدروسة وتحليل شبكة العلاقات القائمة في البناء الإجتماعي الهامشي، زيادة عن رصد تعدّد مهن وأحوال الهامشيين وتمايز ظروفهم المجتمعية الحضرية المريضة.

كما قد لامست الدّراسة أيضا، حتمية **المنهج التاريخي Historical method** كآلية سايرت أحداث ظاهرة التّهميش والعنف الحضري عبر السياقات التاريخية، حيث تجدر الإشارة هنا فهم علل وأسباب الظواهر الإجتماعية عموما، بهدف فهم الحاضر وإستشراف المستقبل.

ومنه، ساعدنا هذا المنهج بشكلٍ وافرٍ وذلك بالعودة إلى جذور الظاهرة المدروسة تاريخيا وتطوّرها في المجتمعات الإنسانية والحضرية على السواء، من ثمّة استنتاج أفكار جديدة أو بناء تصوّرات ذات علاقة متينة مع الواقع الهامشي المعيش من قبل الفئات الهامشية الرثّة أو تقديم تعميمات وحلول يمكن استخدامها بشكل علميّ سليم ومستشرف.

ومن بين الآليات التّي إستعنّا بها من خلال **المنهج التاريخي** منذ بداية عملنا ووصولا إلى مرحلته الختامية، التنوّع في المصادر والمراجع والبيانات إنطلاقا من البحث الوثائقي كما بيّناه سابقا في الفصل الأوّل، حين ذكرنا بشكل وجيز مضامين الفنّيات المتّبعة للدّراسة، هذا اعتمادا على الأعمال التّي سبقت زمنيا موضوع دراستنا، خاصّة الكتب النّظرية أو المقالات العلمية أو الرسائل أو الأطروحات الجامعية التّي تلاقحت جميعها بموضوع بحثنا وتماثل ذلك مع عدّة تخصّصات في علم

الإجتماع التنمية وعلم الإجتماع الحضري وعلوم تخطيط المدن والأنثروبولوجيا وعِلْمَيْ النّفس الحضري والجغرافيا الحضرية، ناهيك عن عِلْمَيْ السياسة والإقتصاد، إلى آخر ذلك من الإرهاصات القَبْلِيَة التّي تناولت ظاهرتي الهامشية والعنف الحضري من قريب أو من بعيد.

في حين آخر، تمّ الإستناد أيضا على "**المنهج النسقي**" **Systemic approach** كآلية مساعدة في دراسة المشكلات والظواهر الإجتماعية في البناء المجتمعي المحلّي والكشف عن الوظيفة الإجتماعية السلبية التّي تؤدّيها ظاهرة التّهميش والفقر الحضري ودراسة حيثيات ومواطن فئات وشرائح التّهميش في المجتمع المحلّي السكيكدي، حيث يدرس الباحثون في الدّراسات النسقية الإجتماعية أعمالهم على أساس العمل الميكروسوسيولوجي الذّي أشار له "**بيار بورديو**" بمسمّى دراسة النسق أو المنسق المحلّي **paradigme local (جاكلين كاندو، فين سو بانوس، 2009، ص ص 254.250).**

كما تجدر الإشارة هنا أيضا، تسليط الضوء على عوامل خلل الوظيفة المؤسّساتية للكوادر المدينية في إيجاد حلول جادّة لواقع التّهميش في مجتمع المدينة والخلل الوظيفي الإجتماعي لبعض الفئات الهامشية الحضرية وتفكيك بنية وعَقَدِيَة هامشية المدينة اقتصاديا، اجتماعيا، سياسيا، ايكولوجيا وثقافيا...إلخ.

كما ويهدف كلّ هذا من خلال الدّراسات النسقية، فهم واقع المثالب الحضرية بمجتمع المدينة مثل الإستبعاد الإجتماعي وانعدام الأمن المجالي، انحراف وتشرّد الأحداث، التفكّك الأسري، الجريمة والعنف الحضري، مظاهر التذمّر الإجتماعي وتنوّع مضامين الفظاظة والشغب والإحتجاجات ...الخ.

ثالثا_ العيّنة وكيفية اختيارها:

يهدف تحديد عيّنة الدّراسة أو المبحوثين عموما، إلى إيجاد بدائل منهجية وفنّية للإجراءات المسحية الشاملة، كون هذه الأخيرة تعتمد أساليب التعداد الكامل أو الإجراءات البحثية الشاملة لكافة أفراد المجتمع الإحصائي.

الأمر السالف، لا يتوافق كَمًّا ولا كَيْفًا مع قدراتنا وجهودنا وامكانياتنا البحثية، كون مجتمع البحث في دراستنا عبارة عن فضاء حضري عريق يتمثّل في **السوق الهامشي لحيّ السويقة السكيكدي** الذّي يَلِجُهُ المئات أو الألاف من الأفراد والجماعات يوميا، أسبوعيا، شهريا وسنويا، سواء تعلّق الأمر بالباعة الرسميين أصحاب المحلّات التجارية أو الباعة الهامشيين الدائمين أو الباعة الهامشيين

الجائلين أو الزبائن أو المارّة أو المتطفّلين أو الفضوليين أو الزائرين أو أنواع الحثالة الإجتماعية ...إلخ.

الرّاجح هنا، أنّ النظام المنهجي لعمليات المسح الشامل يجب أن يقتصر على أعمال المخابر والمؤسّسات البحثية الكبيرة، فضلا عن عوائقه الجمّة، باعتباره صورة للأعمال الإحصائية الضخمة حيث يراه الباحثون الفُرَادَى أمر شائك وغاية في الصعوبة لدى أيّ باحث مبتدئ أو صاحب مشروع علميّ فرديّ.

لهذا، فالأمر يتوافق شكلا ومضمونا مع طبيعة وموضوع الدّراسة الرّاهنة، خاصّة وأنّ دراسة المجتمع الكلّي، فضاؤه الحضري كبير جدّا، بالإضافة لأسباب صعوبة تمثيله عمليا على أرض الواقع، حيث تكمن صعوبة تمثيله في المزالق التّالية:

- ☆ كون المسح الشامل أو التعداد الكلّي للمجتمع الإحصائي هو أكثر عرضة للأخطاء الشائعة المتمثّلة في أخطاء تجهيز المعطيات، أخطاء التسجيل، أخطاء الحذف، أخطاء الإزدواجية...الخ.
- ☆ ناهيك عن العديد من الأخطاء التّي تحتمل التّغييرات في ميزة النتائج وكفاءة البحث ككلّ.

وعليه، فالأمور المنهجية سالفة الذكر، تدعونا إلى ترجيح كفّة المسح بالعيّنة، تماشيا مع طبيعة دراستنا التّي تتطلّب وَاقِعًا وزَمَنًا وامكانيات أقلّ وفق ما يلي:

❖ **<u>خطوات اختيار العيّنة وفق طريقة المسح بالعيّنة:</u>**

- ☆ تحديد مجتمع الدّراسة وحجمه وكيفية الوصول إليه.
- ☆ أخذ **<u>"عيّنة تمثيلية"</u>** للمجتمع المعالج، أي عيّنة ممثّلة للمجتمع.
- ☆ حيث تسمّى العملية السالفة، **<u>"طريقة المعاينة الإحتمالية"</u>** التّي تسمح بالتنبّؤ والتعميم.
- ☆ كما وتتماشى هذه الخطوة واستخدمات أدوات المنهج الوصفي المتضمّنة لتقنيات الإستبيان عن طريق الملاحظة بتقنية الإستمارة بالمقابلة، المقابلة الشخصية، تحليل المضمون، بالإضافة إلى الصور الفوتوغرافية، الخرائط، السجلاّت الرسمية والمعالجات الإحصائية.
- ☆ كما أنّ المسح بالعيّنة يمكنّنا من تعميم النتائج المتوصّل من المجتمع الكلّي للدّراسة.

وفي ضوء ما تقدّم، فانّ خطوات اختيار عيّنة دراستنا يأتي من المجتمع الكلّي وفق طريقة المسح بالعيّنة وأخذ العيّنة التمثيلية بطريقة المعاينة الإحتمالية.

رابعا-تقنيات البحث الميداني:

كما هو متآلف عليه في العلوم الإجتماعية، يتّبع الكثير من الباحثين والأكاديميين خطوات منهجية وعلمية صرفه، تجعلهم باعدين كلّ البعد عن مظاهر وحيثيات الهرطقة أو الخرافة أو الميتافيزيقا حيث يتماشى البحث العلمي عموما وفق وضعيات الرصد المعرفي الحقيقي من خلال التراكم الهائل للمعارف والعلوم.

ومن خلال هذا الطرح، استطاع الباحثون في العلوم الحضرية الإجتماعية أو المجالية الحضرية منذ عهد سابق وإلى أيّامنا هذه، تطوير العديد من الوسائل والتقنيات والأدوات المتّبعة في حيثيات بحوثهم العلمية، خاصّة لمّا يتوقّف الأمر العلمي على التقّصيات والتفسيرات المتضمّنة للظواهر السوسيولوجية ومواقف الأفراد أو الجماعات المنتمية للمجتمعات الحضرية.

كما وتعمل الوسائل والتقنيات المنهجية السالفة التّي يعتمد عليها الباحثون من عدّة زوايا ومناحي علمية، ترتبط بجمع البيانات أو تصنيفها أو جدولتها، إذ تختلف هذه الوسائل من حيث نوع وعَقَدِيَة الظواهر، فمنها ما يتعلّق بدراسات القياس الإحصائي أو سبر الأراء أو قياس إتّجاهات الرأي العام ومنها ما يرتبط بدراسة المواقف التفاعلية للأفراد.

أمّا إذا ارتبطت الأمور بدراسة أفراد وجماعات المجتمعات المحلّية كما في دراستنا، فتقترن تقنيات جمع بيانات المبحوثين عموما إلى إستعمال آليات منهجية عدّة، نذكر على سبيل المثال تجلّيات وحضور أنواع الملاحظات العلمية والمقابلات المباشرة وتنوّع الإستمارات ووسائل تحليل المضامين والمحتويات المعبّرة عن ردود ومواقف أفراد المجتمع البحثي.

وضمن هذا السياق النظري المنهجي، تنوّعت تقنيات دراستنا الميدانية وفق الآليات المتآلف عليها في البحث السوسيولوجي الحضري والتّي نستعرضها تباعا كما يلي:

← تقنية الملاحظة:

تختلف الملاحظة في مجال البحث العلمي وعمل الباحثين في المجتمع عن باقي الملاحظات العادية المتاحة للعوام أو جميع النّاس، حيث تعتبر الملاحظة العلمية من أبرز وسائل جمع البيانات وتحليل الظواهر وإيجاد العلاقات بينهما، بل وتتطلّب مراقبة الظاهرة الإجتماعية وسلوكيات الأفراد أو الجماعات وجمع بيانات مواقفهم الحياتية بأسلوب علميٍّ مرنٍ.

وضمن هذا الإطار، تنوّع مجال ملاحظتنا في دراستنا البحثية الوصفية هذه؛ حيث إنقسمت **ملاحظتنا البسيطة** منهجيا إلى نوعين:

- **النوع الأوّل:** تعلّق بحيثيات "**الملاحظة دون المشاركة**"، حيث اندمجنا وسط الجماعة المبحوثة دون الإفصاح عن غاياتنا من الإندماج، إذ قمنا بتتبّع شرائح التّهميش عن طريق الملاحظات المباشرة ومتابعة مواقفهم، دون إحساسهم أو لفت إنتباهم وتسجيل ملاحظاتنا وتوثيقها كتابيا.

هذا النوع من الملاحظات، يسمّى علميا "**أسلوب الملاحظ**" الذّي اعتمدَه "**وليام لويوف**" لأوّل مرّة.

- **النوع الثاني:** ارتبط بنوع الملاحظة، انطلاقا من ملاحظاتنا العينية العملية، حيث تتمحور حول "**الملاحظة بالمشاركة**"، هذا ويعدّ هذا النوع من الملاحظات من أميز الأنواع الملاحظات في العلوم الإنسانية والإجتماعية وأشهرها إستخداما من قبل الباحثين الأكاديميين.

وعليه، تأتي الملاحظة في دراستنا لتتحصر على موضوع "ظاهرة التّهميش والعنف بمجتمع المدينة" عموما وهامشية مجتمع البحث على وجه الخصوص.

وممّا سلف، اقترنت الملاحظة أيضا منذ بداياتها الأولى بحدود ومتغّيرات الدّراسة الرّاهنة انطلاقا من حيثيات مشكلة البحث وأهدافها وتصوّرات فروضه ووصولا إلى تحديد أسئلة الإستبيان.

هذا وقد تجّلى جلّ هذا السياق في إطار تناسقي وتكاملي صرف، ووفق العلائق الدالّة والمحتملة بين متغيّرات التّهميش الحضري والعنف الحضري في مجتمع المدينة.

كما وقد تمّ التعامل مع تقنية الملاحظة في دراستنا منهجيا بالموازاة مع شبكة الملاحظة التّي صمّمناها توازيا وفق دفتر ودليل المعاينة اللّحظية بتبويب الشبكة الملاحظة وفق المحاور والمعطيات المحدّدة في الجدول التّالي:

المحاور	نوع المعطيات
المحور الأوّل	معطيات تخصّ التّهميش في مجتمع المدينة
المحور الثاني	معطيات تخصّ فئات التّهميش
المحور الثالث	معطيات تخصّ الفضاء الهامشي المتخلّف
المحور الرابع	معطيات تخصّ مضامين العنف الحضري

الجدول رقم(05): يوضّح محاور معطيات الملاحظة.

ومنه، تتضمّن بيانات ومحاور ومعطيات الملاحظة بيانات الفضاء الحضري لأفراد المجتمع الهامشي كمجتمع دراسة وإقامتهم في الفضاءات الحضرية المتخلّفة ومعرفة دوافعهم البنائية التّي جعلتهم يستقرّون بمجتمع المدينة الهشّ عموما أو السوق الهامشي الغثّ أو الأحياء المتخلّفة أو الفضاءات

الخربة أو البيئات المتخلّفة أو المتضمّنة للعشوائيات أو الأكواخ أو الأحواش أو السكنات الهشّة أو السكنات الآيلة للسقوط أو سكان الضائقة المجالية...الخ.

ناهيك أيضا، عن معاينتنا في إطار الملاحظة للفئات مجتمع الهامش بصورة عملية أين يتمّ من خلالها محاولة معرفة أفراد وجماعات التّهميش المجتمعي أو المحلّي أو محاولتنا أيضا، معرفة مواطنهم المجالية، نشاطاتهم، سلوكياتهم وتفاعلاتهم اليومية في إطار مضامين وحيثيات التّهميش والعنف الحضري في مجتمع المدينة عموما وارتباطهم بمجال السوق الهامشي الرثّ خصوصا.

وضمن سياق الملاحظة أعلاه، فقد استخلصنا من البيئة المعالجة جملة من الملاحظات المجالية دوّناها تباعا في النقاط التّالية:

✓ **الملاحظات المجالية لسوق حي السويقة الهامشي:**

- يرتبط السوق الهامشي الرثّ بمدينة سكيكدة بعدّة تسميات وصفات متناقضة من أبرزها: "سوق سَلَّاكْ الحَاصْلِينْ"، "سُوقْ الزَوَّالِي"، " سُوقْ الخُرْدَة"، " سُوقْ المَسْرُوقَاتْ"، " سُوقْ المَحْنَة"، " سُوقْ الدَّلَالَة" " سُوقْ المَسَاكِين"، " سُوقْ الطَحْطَاحَة" " سُوقْ القَلَّالِين"، " سُوقْ البَطْحَة"، " سُوقْ اشْرِي تَرْبَحْ" " سُوقْ الرِّبَا"، " سُوقْ حَبِيبْ الزَوَّالِية " " سُوقْ الغَلَابَة" " سُوقْ رَحْمَة ربّي"، سُوقْ السَّبَتِ والجِيفَة" نسبة لتعامل اليهود في المبيعات وأكلهم السحت، " سُوقْ المَضَارَبَة"، " سُوقْ الحُثَّالَاتْ" " سُوقْ دِير الجَمَلْ، " سُوقْ الرّحَمَة على الوَالَدَيْن"، " سُوقْ الحَرَامِيَة"...إلخ.
- ليتميّز أيضا السوق الهامشي الرثّ بمدينة سكيكدة، بالإنسيابية وسهولة الولوج والإندماج، أي دون وضع إلزامية للرسوم أو الضرائب أو السجلّات التجارية، باعتبار هذا الفضاء قطاع غير رسميّ، أي أنّه مجتمع مدينيٍّ رثٍّ ضمن فضاء حضريٍّ هامشيٍّ.
- كما ويعدّ السوق الهامشي الرثّ بمدينة سكيكدة مجالا خصبا لإبراز مظاهر ومضامين الفقر والتّهميش والتفاوت الطبقي.
- ناهيك عن تميّز أفراد السوق الهامشي الرثّ بمدينة سكيكدة بالإستكانة المجالية أيضا، كونهم يلجون ضمن جماعات فضاءات القطاع غير الرسمي أو الهامشية الإقتصادية الرثّة أو الموسومة بعدم الإنتاجية مع محدودية حراكاتهم الإجتماعية.
- يتزايد بفضاء السوق الهامشي الرثّ بمدينة سكيكدة، أعداد الباعة المتنوّعين في السوق كما سنذكرهم لاحقا، خاصّة أيّام الخميس، الجمعة والسبت، ناهيك عن أيّام المناسبات.

- كما تشتّد ذروة البيوعات في فضائه الرثّ كما ذكرناه سابقا أيّام المناسبات أو الأعياد الدينية أو الوطنية، خاصّة أيّام شهر رمضان الفضيل.
- ويتميّز السوق الهامشي الرثّ بمدينة سكيكدة أيضا، بتنوّع أصناف الباعة والروّاد من: "البَاعَة الجَائِلِينْ"، " البَاعَة الدَائِمِينْ"، " البَاعَة التَقْلِدِيين"، " البَاعَة الطَّفَيْلِيِينْ"، " البَاعَة المُرَابِين"، " البَاعَة الصَّعَافِقَة"، " البَاعَة الدلّالِينْ"، " البَاعَة لِلَّقَطَةِ ومُخَلَّفَاتْ المَزَابِلْ"، " البَاعَة للخُرْدَوَاتْ"، " البَاعَة للأشياء المَسرُوقَة"، " البَاعَة الحُثَالَة"، " البَاعَة المُضْطَرِّين"، " البَاعَة عَابِرِي السَّبِيل"،" البَاعَة المُضَارِبِينْ" " البَاعَة المختصّين في الأشياء الثمينة والتحف النادرة"، " البَاعَة النَّشَالِينْ"، " البَاعَة الإنتهازيين"، ناهيك عن البَاعَة المحتكرين لفضاء السوق الهامشي، هذا الصنف الأخير يتاجر في كلّ الأصناف السالفة الذكر.
- زيادة على ذلك، يتميّز بخاصّية الفضاء الفيزيقي الرثّ والحضري المتخلّف، حيث أزقّته الضيّقة وبيوته القديمة المترهّلة، حيث تكثر به أنواع القاذورات والروائح الكريهة.
- يجمع فيه أكثر من فئة اجتماعية، من طبقات وسطى أو فئة دون الطبقات أو الحثالة أو المدمنين أو الفئات المحسوبة على الطبقات الحظيّة التّي بالرغم من ميسورية أوضاعه المادّية إلى أنّهم لايزالون يَتَبَنَّوْنَ سمات ثقافة الفقر أو الثقافة الفرعية.
- كما وتعتبر طبيعة المجال لسوق حي السويقة الهامشي، الفضاء الفاصل بين هوّية الطبقات الإجتماعية في مجتمع المدينة بين الطبقات الغنيّة والطبقات الفقيرة، هذا ما يؤدّي إلى تمييز بين المجالات أو المكانات أو الأدوار في مجتمع المدينة بعضها عن البعض.
- هنا تجدر الإشارة أنّ العديد من أفراد مجتمع الحظوة الإجتماعية من الجنسين، قد لا تطأ أقدامهم فضاء هذا السوق المتخلّف، كما وقد نجد البعض منم لا يعرفون هذا الفضاء البتّة.
- كما ويتسّم سوق السويقة الهامشي أيضا، بأنواع مضامين النمطية أو الرتابة أو العشوائية أو خاصّية التداول التجاري الهامشي.
- هذه الأخيرة، أي خاصّية التداول والتعامل الربحي تجدها، بمدخلات جدّ ضئيلة ووفق مبيعات بأحجام صغيرة وأنواع جدّ رثّة أو غثّة في نفس الوقت.

- إمكانية فضاء سوق السويقة الهامشي منح الفرص للأفراد من المتاجرة بمختلف السلع والملابس بأنواعها الرثّة أو القديمة أو الجديدة أو البضائع أو الخردوات أو العملات أو المعادن أو التحف أو حتّى الخضر والفواكه...إلخ.
- بالإضافة إلى إمكانية السماح لروّاده للتّعامل وفق عمليات التبادل التجاري اليومي حتّى للأفراد الذّين لا يمتلكون أموال كثيرة وفق آليات التضامن الإجتماعي.
- التناقض في مستوى الربحية، حيث لا وجود للربحية في معاملات التجارة الكبيرة مع احتمالية الربح على المستوى الزمني البعيد بالنسبة للأفراد المحتكرين أو المضاربين أو أصحاب النّفس الطويل.
- خاصّية عدم مواكبة معايير السلامة الحضرية وشروط الصحّة العمومية وعدم مراعاة مدّة انتهاء الصلاحية بالنسبة للسلع المتداولة أو المدخلات أو المخرجات.
- تتنامى به هنات ومثالب جمّة كالخداع والغرر وإلحاق الضرر بالآخرين وبيع المسروقات واللّقطة ومخلّفات المزابل.
- تكثر به أنواع الأنانية وحبّ الذّات تحت ألوية ثقافة الفقر أو الثقافات الفرعية، خاصّة لمّا يقترن الأمر بأثمان المبيعات، حيث يوصف البائع الهامشي في البيئة المتخلّفة الذّي لا يقدّر ثمن ما يملكه بشتّى الأوصاف والألقاب مثل: "المَجْنُونْ"، "المَهْبُولْ"، "البَرَشَاقِي" **el-bershaghi**" الزّوفْرِي"**el-zoufri**، "الكَافِي **el-kavi**"، "القَلِيطْ" **el-gallite**، "البُوخَالْفِي **el-boukhlfi**"، الطَّنَّحْ المَغَفَّلْ، السَّاهَلْ.
- كما وقد يوصف هذا الأخير أيضا، بأوصاف دنيئة، تصبّ في خانات الشذوذ أو الحثالة أو الفرد غير المصنّف، ناهيك عن النيل من كرامته بأشنعِ الأوصافِ أو الكُنْيَاتِ، تحت طائل العنف الرمزي وفق حيثيات التنابز بالألقاب المقيتة ذات البعد الثقافي الفرعي.
- كما يوصف البائع المتمرّس والشديد في البيئة المتخلّفة بالأوصاف التّالية: الوَاعَرْ، المَزَيَّرْ، لَحْنَشْ العَقْرَبْ، الجِيفَة، السَّاقَطْ، السَّارَقْ، الخَائِنْ، المَشْحَاحْ، الزَّقُومْ، عديم الرَّحْمة، البَانْيَار ...الخ
- كما ويظل سوق حي السويقة العتيق بمجتمع مدينة سكيكدة الفضاء الحضري الذّي يحفظ لساكنة المدينة العتيقة ذكرياتهم ضمن سياقات "**النوسطالجية**"، خاصّة المتضرّرين من ساكنة المدينة القديمة وانهيار بيوتاتهم وقاطنة دير الأحياء العتيقة أو المغتربين عن المدينة عموما.

- هذا ما يجعل الأفراد والجماعات السكيكدية يتشبثّون بهذا الإرث المديني الحضري المتهالك حيث الحنين إلى سوق حي السويقة غير منقطع النّظير، فضلا عن التجار والأفراد من مختلف مناطق وضواحي المدينة وحتّى من الولايات المجاورة للمدينة.
- كما ويلج ضمن إطار ملاحظاتنا أيضا، تعدّ مضامين العلاقات الطردية المتناقضة والتفاعلات اليومية، الإنتماء المحلّي، التبادلات المنفعية، الإحتكارية، علاقات التكافل والتضامن، تقبّل الغرباء، احتكار الفضاء، ثقافة الفقر، الثقافة الفرعية، ناهيك عن وجود أنواع جمّة من العنف الحضري في فضاءاته الرثّة...إلخ

المقابلة وكيفية استخدامها:

تؤسس تقنية المقابلة لأبجديات جمع المعلومات والبيانات المتمحورة حول الظواهر المزمع دراستها من قبل الباحثين الأكاديميين وهي من أبسط الآليات وأكثرها ذيوعا واستخداما في مختلف البحوث السوسيولوجية.

فمن المتآلف عليه، تُعْرَفْ أنواعا عديدة من المقابلات في الحقول العلمية الأكاديمية وفي مجالات وأدبيات العلوم الإنسانية والإجتماعية عموما، على شاكلة المقابلات الفردية أو الجماعية المقترنة بعدد أفراد العيّنة المبحوثين أو بالمقابلات التشخيصية أو المسحية أو العلاجية المرتبطة بأهداف المقابلة عموما.

من ثمّة، ترتبط حيثيات المقابلات عموما بنوعية الإرتباط مع الأسئلة التّي يضعها الباحثون بين أسئلة مفتوحة أو مغلقة.

الشاهد هنا، تتأتّى المقابلة عمليا بين الباحث والمبحوث بهدف التعرّف على المعلومات الأساسية التّي ترتبط بمتغيّرات الدراسة وتساؤلاتها وبأهداف البحث عموما أو من خلال عمليات وخبرات الباحث وإلمامه بموضوع دراسته للمشكلة البحثية التي يريد من خلالها استقطاب المبحوثين بطرق سلسة ومرنة، تَسْتَدْرِجُ المبحوثين بتصريحات مهمّة والإجابة على متون استمارة الإستبيان **(عبد الباسط محمد، 1998، ص ص 339.325).**

وفي إطار موضوع دراستنا لظاهرة التّهميش والعنف الحضري، نهدف من وراء ذلك، التعرّف على تفاعلات أفراد العيّنة المبحوثة ووصف إنفعالاتهم.

انطلاقا من الإرهاص السالف، يمكن من خلال دراستنا استخدام المقابلة كأداة للمنهج الوصفي وفق الآليات التّالية:

- تحديد المبحوثين الذّين نريد مقابلتهم من المجتمع الأصلي المراد دراسته وأخذ موافقة الأفراد المبحوثين الذّين يرغبون في المقابلة قبل البدء بالمقابلة.
- وضع خطط قبلية ولحظية وبعدية للمقابلات تستند على الموضوعية، المرونة، التفرّغ، الصبر التواضع مع المبحوثين واشعارهم بالإرتياح والأمان.
- الإستعانة ببعض الأفراد لمساعدتنا في عمليات المقابلة وتوزيع الإستمارات فيما بعد، هذا لارتباطهم الفعلي بفضاء المجال المعالج من جهة أو معرفتهم للبيئة أو الفئات المراد تشخيصها من جهة أخرى.
- تحديد مجالات وفضاءات إجراء المقابلات وأخذ الملاحظات أثناء المقابلة مع شكر جميع المشاركين من قريب أو بعيد بعد زمن انتهاء المقابلات وتوزيع الإستمارات ثمّ استرجاعها.

كما هو الحال وبالموازاة مع موضوع دراستنا للفضاء الحضري الهامشي وفئاته المدينية فقد أجرينا عدّة مقابلات عملية مع عدّة مبحوثين بطريقة مباشرة وغير مباشرة منذ أن وقع اختيارنا على دراستنا البحثية للتّهميش والعنف الحضري بمجتمع مدينة سكيكدة ومعاينتنا اللّحظية لأفراد مجتمع الهامش المحلّي.

هذا وتتعدّد فضاءات مجتمع الهامش المديني، ما بين مراكز وهوامش المدينة عموما، فالهامشيون المدينيون بمجتمع مدينة سكيكدة عموما، نجدهم في الأسواق الهامشية أو الملاعب الجوارية أو الأحياء المتخلّفة أو نقاط محطّات الحافلات أو في أزقّة الأروقة التجارية أو في شواطئ البحر أو الساحات العمومية أو المرافق العامّة أو ضفاف وجوانب الأودية أو الهوامش المدينية أو بالمناطق التجارية الهامشية أو في باحات الفضاءات الدينية...إلخ.

- تحديد نوع المقابلة الذّي نريد استخدامه، وفي دراستنا مثلا، حدّد نوع المقابلة هنا تماشيا مع أنواع المقابلات العلمية التّالية:

✧ **<u>النوع الأوّل</u>**، مرتبط بالمقابلة التشخيصية التّي تهدف إلى معرفة وفهم مشكلة ظاهرة التّهميش والعنف الحضري في مجتمع المدينة، وبالضبط الإلمام بواقع الفئات الهامشية لمنطقة وحيّز السوق الهامشي لحي السويقة المتخلّف.

- **النوع الثاني**، يقترن بأسئلة المقابلة المقفلة أو المفتوحة التّي تساير أنواع الأسئلة المطروحة في قالب استمارة الإستبيان.
- **النوع الثالث**، يتماشى مع عدد المبحوثين بين المقابلات الفردية والمقابلات الجماعية.

ففي سياق دراستنا الرّاهنة، اتّجهنا إلى نوع المقابلات الفردية بين عدد يسير من أفراد العيّنة والإعتماد على فلسفة زرع الإرتياح ومبدأ الأمان مع المبحوث يوم المقابلة من جهة، هذا تمهيدا لإستجاباته وتشجيعه على الإجابة بكلّ حرّية وصدر رحب.

ناهيك عن اعتمادنا على نوع **رابع وآخير** من المقابلات التّي سايرناها مع بعض الجهات المخوّلة في مجتمع مدينة سكيكدة انطلاقا، من مصالح البلدية ومصالح التخطيط والعمران للمدينة والمصالح الأمنية في مدينة سكيكدة التّي ساعدتنا من قريب أو من بعيد وإعلامنا لأبرز فضاءات ونقاط التّهميش والعنف الحضري في مجتمع المدينة.

الاستمارة بالمقابلة:

من المتعارف عليه، أنّ المعلومات الوثائقية النّظرية مفيدة وغنيّة جدّا في إثراء عمليات البحث العلمي لكنّها لا تستطيع تحت أي ظرف من الظروف استغنائها عن الشقّ الميداني، حيث لا يوجد شيء أكثر أهمّية للباحثين من امتلاكهم لخبرات مجال أبحاثهم العلمية.

إذ وتستخلص النتائج السوسيولوجية الحضرية إلّا ميدانيا بشكل أو بآخر ووفقًا لقواعد ومستويات علمية صرفه، هذه الآخيرة تسمح بتشكيل مجموعة من الأفكار والمعلومات المتعلّقة بتقنيات العمل الميداني عن طريق الملاحظات الإستكشافية الأولى وتدعيم التصوّرات العملية فيما بعد.

من ثمّة، بناء أسئلة إستبيان يسمح بجمع المعلومات من أكبر عدد ممكن من المبحوثين في وَقْتٍ وجُهْدٍ يَسَيرَيْن وبأكثر طرق الموضوعية وإعطاء معلومات وبيانات قلّما يقال عنها، أنّها جدّ موثوقة وتمهيدا في آخر المطاف لإستخلاص النتائج الميدانية للدّراسة ككلّ.

ضمن السياق المنهجي أعلاه، تعدّ الإستمارة من أبرز التقنيات المنهجية في البحوث الميدانية التّي تربط عمليا الباحثين بمبحوثيهم، حيث تمّ وفق الحراك السوسيولوجي الحضري والعلمي في دراستنا ديباجة وصناعة الإستمارة بحسب ثلاث جوانب رئيسية هي:

الجانب الأول:

يتماشى وحيثيات المشكلة البحثية وأهداف الدراسة وفروضها وتمثيل العلاقات المختلفة لمتون متغيّرات وأبعاد القضيّة الرئيسية وتشريحها إلى مجموعة مؤشّرات، ترتبط أساسا بالتصوّرات والتخمينات التّي بُنِيَتْ عليها حيثيات المشكلة البحثية.

من ثمّة، حدّدناه سلفا في إطار النّموذج الإفتراضي العام للدّراسة.

الجانب الثاني:

يرتبط في أساسه على بناء الإستمارة وتصميمها، فترتكز الإستمارة غالبا على تحديد المحاور الأساسية للمشكلة البحثية ذات العلاقة الوطيدة مع التساؤلات الرئيسية للدّراسة وفروضها المتوخّاة عن إثر تلكم التساؤلات الرئيسية والفرعية منها.

من ثمّة، ارتباط أسئلة الإستبيان هنا بعلاقة حيثيات الظاهرة المعالجة بالمبحوثين بمجال وزمن الدّراسة ككلّ، أي في سياق دراستنا لظاهرة **التّهميش والعنف الحضري في مجتمع المدينة** "**هامشية فضاء السويقة المتخلّف بمدينة سكيكدة أنموذجا** _"

هذا وقد اعتمدنا على بناء الإستمارة على معطيَيْن ميدانيَيْن أساسيَيْن نذكرهما تباعا كما يلي:

المعطى الميداني الأوّل:

يرتبط، بتجلّيات ومظاهر استكشافنا لواقع المجال المدروس المتلامس مع الهامشية الحضرية للمجتمع المديني السكيكدي، خاصّة بيئة السوق المتخلّف لحي السويقة الموازي الذّي يرتبط أساسا بفئات تهميش قاع المدينة.

المعطى الميداني الثّاني:

يتحقّق، من خلال الإعتماد على الدّراسة الميدانية والعملية، متّبعين في ذلك تقنية الإستبيان عن طريق الإستمارة بالمقابلة والتّي تعدّ من أشهر الأدوات المستخدمة في المنهج الوصفي بمساعدة طريقة المسح بالعيّنة.

حيث، تمّ صياغة سياقات أسئلة الإستمارة المحكّمة ثمّ تقديمها للعيّنة المبحوثة بهدف تحقيق إجابات المبحوثين بكلّ حرية وتلقائية تامّة.

هذا النوع من الإستمارات المقنّنة، يترك الأبواب مفتوحة للمبحوثين لضمان إستجاباتهم المتحصّل عنها بكلّ حرّية ودون أي حواجز أو عوائق أو توجيهات مسبقة.

ضمن هذا الإطار المنهجي، وتحقيقا للدّراسة الميدانية، عبّئت بيانات إستمارتنا من طرف **200 مستجوبا**، حيث تمّت استجابتهم، انطلاقا من فترة زمنية _كما ذكرناه سلفا _ امتدت من تاريخ: **05 فيفري 2023** إلى غاية **30 أفريل 2023**.

بصفة عامة، تمّ صناعة استمارة الدّراسة وفق مجموعة من الأسئلة، اعتمدها الباحث كآلية مقنّنة للمواجهة المباشرة وغير المباشرة مع المبحوثين، تمّ ذلك بمراعاة مختلف العمليات العلمية والمنهجية.

من ثمّة، وظّفت الدّراسة الرّاهنة الإستمارة كأداة جامعة للبيانات وفق متون محاور الإستمارة على النحو التّالي:

المحاور	نوع البيانات
المحور الأوّل	البيانات الشخصية
المحور الثّاني	بيانات علاقة الهامشية الاجتماعية بالباثولوجيا الاجتماعية
المحور الثالث	بيانات علاقة الهامشية الاقتصادية بالعنف المادّي
المحور الرابع	بيانات علاقة الهامشية السياسية بالعزوف السياسي الجموي
المحور الخامس	بيانات علاقة الهامشية الايكولوجية بالأمراض الجسمية
المحور السادس	بيانات علاقة الهامشية الثقافية بالحفاظ على الأوضاع السائدة

الجدول رقم (06): يوضّح المحاور الأساسية في بناء استمارة الإستبيان.

وعليه، تمّ بناء حيثيات الإستمارة في شكلها النّهائي وفق التصميم التّالي:

☑ **محور البيانات الشخصية:**

خصّص في هذا المحور، السياق الذّي تحدّد فيه البيانات الحالة الشخصية لأفراد عيّنة مجتمع البحث الهامشي، أين تمّ فيه وضع خمس أسئلة إرتكازية، ترتبط في البداية بنوع جنس المبحوثين وببيانات أعمارهم السنّية.

ويلي ذلك، سؤالا مرتبط بالمستوى التعليمي لأفراد العيّنة المبحوثة، كما وقد ارتبط السؤال الرابع بالصفة أو الحالة العائلية زمن تلقّي المبحوثين لحيثيات الإستمارة بالمقابلة.

ناهيك عن سؤال آخر، ارتبط أساسا باستنطاق أفراد العيّنة المبحوثة ومحاكاتهم لاقاماتهم الحالية بين وسط المدينة أو ضواحيها.

زيادة عن سُكْنَاهُمْ قبل الإستقرار الفعلي بالحيّ المتخلّف بصفة عامّة ومجتمع الهامش بصفة خاصّة.

☑ **محور بيانات علاقة الهامشية الإحتماعية بالباثولوجيا الإجتماعية:**

تضمّنت بيانات هذا المحور حول الأسئلة التّي تُبِيّنُ بيانات الهامشية الإجتماعية لأفراد مجتمع البحث عموما، من ثمّة وضعنا أسئلة تعلّقت أساس بمتغيّرات الهامشية الإجتماعية المتمثّلة في المشكلات الإجتماعية والعطالة والفقر الحضري والهامشية المجالية وارتباط ذلك بأنواع الباثولوجيا الاجتماعية المتعلّقة بنسب الهشاشة العائلية، تدنّي المستوى التعليمي، محاولات الهجرة غير الشرعية، أنواع التعاطي والأنوميا الإجتماعية.

☑ **محور بيانات علاقة الهامشية الإقتصادية بالعنف المادّي:**

تضمّن هذا المحور من الإستمارة بيانات وضعية الهامشية الإقتصادية بالنسبة للمبحوثين، انطلاقا من أسئلة **الشقّ الأوّل** المتمحورة حول عن أوضاع عدم الإستقرار المهني أو التجوال المهني أو العطالة المهنية أو الضائقة المادّية أو عدم التأمين الصحّي.

وفي **الشقّ الثاني**، تمّ استجوابهم ضمنيا عن حيثيات مضامين علاقة الهامشية الإقتصادية بالعنف الحضري والمادّي وفق مؤشّرات الفظاظة الاجتماعية، الشغب المديني وارتكاب أنواع الجرائم المدينية.

☑ **محور بيانات علاقة الهامشية السياسية والعزوف السياسي الجمعوي:**

تتضمّن الأسئلة الخاصّة ببيانات الهامشية السياسية لأفراد مجتمع البحث والتّي ترتبط بأنواع التذمّر المجتمعي وهامشية التمكين وعلاقة ذلك بالعزوف وعدم المشاركة أو الانخراط في الأحداث السياسية والجمعوية المحلّية وارتباط ذلك بحيثيات تنامي الصراع المديني المحلّي.

☑ **محور بيانات علاقة الهامشية الإيكولوجية بالأمراض الجسمية:**

ضمن هذا المحور، عمدنا إلى إسقاط أبعاد الهامشية الإيكولوجية على شكل أسئلة تخصّ البيئة المجالية الهشّة من عدمها لمجتمع الدّراسة، من ثمّة حوى هذا السياق أيضا، على شقّين بارزين من التساؤلات **الشقّ الأوّل**، ارتبط ببيانات الصحّة المجالية التّي تتعلّق بمشاكل الفضاء الحضري المتخلّف من مثالب انعدام الأمن والإنارة وانتشار القاذورات ومشاكل قنوات الصرف الصحّي...الخ، في **الشقّ آخر** تطرّقنا إلى بيانات الصحة الجسمية أو الصحّة النّفسية للمبحوثين والتّي تعلّقت أسئلتها حول مضامين بعض الأمراض العضوية أو بعض الأمراض النّفسية ذات العلاقة الدالّة مع الهامشية المجالية أو الفقر الإيكولوجي أو الهشاشة الحضرية عموما.

☑ **محور بيانات علاقة الهامشية الثقافية بالحفاظ على الأوضاع السائدة:**

يتضمّن هذا المحور من الإستبيان بيانات الهامشية الثقافية، حيث تعلّقت الأسئلة الموجّهة للمبحوثين حول علاقة الهامشية الثقافية لبعض أفراد مجتمع الهامش وتنامي أنواع التشاؤمية وفقدان الطالع والإنهزامية التّي تصبّ ضمن خناق الثقافة الفرعية وثقافة الفقر هذا ما يزيد من توسّع حيثيات القدرية والقبوع في دوائر المحاصرة والتّهميش والحفاظ على الأوضاع السائدة.

✍ **الجانب الثالث:**

يرتبط بطبيعة الإستبيان وتوفير ظروف التقنين وفق قياسات الصدق والثبات بطرق منهجية:

1. تحكيم الإستمارة من قبل أساتذة محكّمين.
2. بناء وتصميم الإستمارة في شكلها النّهائي.
3. مرحلة اخراج الإستمارة في شكلها النّهائي.
4. مرحلة توزيع الإستمارة النهائية على المبحوثين.
5. مرحلة استرجاع الإستمارة النهائية من المبحوثين.
6. مرحلة الشروع في عمليات التفريغ وتحليل البيانات وتفسيرها ومن ثمّة استخلاص النتائج.

النتيجة هنا، أنّ مرحلة تحكيم الإستمارة المستخدمة في دراستنا تجسّدت عمليا من قبل الأساتذة المحكّمين الذّين سيتمّ ذكرهم في ملاحق الدّراسة، حيث ناهز عددهم **08** أساتذة من ذوي الخبرة (**أنظر الملحق رقم 02**).

وعليه، يتأتّى السياق المنهجي في هذا الصدد وفق أطر التقنين عن طريق قياس الصدق الظاهري أي صدق المحكّمين وفق طريقة نسبة قبول البند أو نسبة قبول السؤال، ولأنّ نمط المقياس هنا هو نمط "**المقياس الإسمي**" «**Nominal Scale**»، حيث توجّب علينا حساب نسبة قبول أسئلة الإستبيان، أي كلّما ارتفعت النسبة المئوية للسؤال هنا، كلّما كان السؤال مقبولا والعكس صحيح.

من ثمّة، يتمّ حساب الدلالة الإحصائية أو الصدق الظاهري كما يلي:

$$ن = \frac{ع}{م} \times 100\ \%$$

ن: **نسبة قبول السؤال**

ع: **عدد تكرارات الموافقة من طرف المحكّمين**

م: **مجموع الأساتذة المحكّمين**

النسبة المئوية: 100 %

مثال: حساب نسبة قبول السؤال رقم **07**

$$\text{ن} = \frac{\text{ع}}{\text{م}} \times 100\ \%$$

$$\text{ن} = \frac{7}{8} \times 100\ \%$$

ن = 87,5 % وهي نسبة قبول عالية للسؤال من طرف المحكّمين.

ارتباطا بأعلاه، تقتضي العملية المنهجية توضيح صدق ثبات الإستمارة في قائمة الملاحق (**أنظر الملحق رقم07**).

وعليه، نوضّح على سبيل الذكر بعض النسب للدلالة الإحصائية أو الصدق الظاهري لأداة الإستمارة في الجدول التّالي:

رقم السؤال	عدد المحكّمين	أوافق	لا أوافق	تعديل	النسبة المئوية
س 01	08	08	\	00	% 100
س 02	08	02	\	06	% 75
س 03	08	01	\	07	87,5 %
س 04	08	03	\	05	% 62,5
س 05	08	00	\	08	% 100
س 06	08	08	\	00	% 100
س 07	08	07	\	01	% 87,5
س 08	08	08	\	00	% 100
س 09	08	01	\	07	87,5 %
س 10	08	01	\	07	87,5 %
س 20	08	04	\	04	% 50
س 28	08	03	\	05	% 62,5

الجدول رقم (07): يوضّح بعض النسب الإحصائية أو الصدق الظاهري لأداة الاستمارة.

يتبيّن لنا من خلال الجدول أعلاه، أنّ الأسئلة رقم **01** ورقم **06** ورقم **08** جاءت نسب قبولهم من طرف الأساتذة المحكّمين **100 %**.

وهي نسب كبيرة من حيث الموافقة عليها من قبل المحكّمين، بينما السؤال رقم **02** المبيّن في الجدول أعلاه والمرتبط بالفئة العمرية في الاستبيان جاءت نسبة الموافقة عليه من قبل اثنان من الأساتذة المحكّمين والأساتذة الست الآخرين طلبوا تعديله بنسبة **75%**.

بالتّالي، قمنا بتعديله كما هو موضّح أسفله ضمن متون ملاحظات الأساتذة المحكّمين، ناهيك عن السؤال رقم **03** المتضمّن لسياق الحالة العائلية، فجاءت نسبة تعديله **87,5 %** .

وهي نسبة كبيرة تتطلّب التعديل من قِبَلِنَا، هذا التعديل ينطبق أيضا على السؤالين أعلاه، أي رقم **09** ورقم **10** الذّين قمنا بتعديلهما لاحقا.

أمّا فيما يخصّ السؤال رقم **04**، فجاءت نسبة قبوله **37,5 %** وهي نسبة ضئيلة تتطلّب التعديل بالتّالي جاءت نسبة التعديل كما هو موضّح في الجدول أعلاه أي بنسبة **62,5 %**.

وهو الأمر ذاته مع السؤال رقم **20**، أمّا عن السؤال رقم **05**، فكانت نسبة قبوله منعدمة بنسبة **0%** بالتّالي جاءت ملاحظات تعديله مطلقة بنسبة **100 %**.

من ثمّة، جرى تعديله كما هو مبيّن أسفله في ملاحظات الأساتذة المحكّمين، هكذا تتبّعنا عملية الصدق الظاهري للمقياس الإسمي لجميع أسئلة الإستبيان الموضّحة لاحقا في قائمة الملاحق، (**أنظر الملحق رقم07**).

☑ **ملاحظة هامّة:**

تجدر الإشارة هنا، أنّ سياقات التعديل أو عدم موافقة المحكّمين لأسئلة الإستبيان تمحورت أساسا حول سياق الصياغة في الأسئلة التّي يستلزم تعديلها، بالتّالي تمّ إعطاؤنا بدائل قيّمة وملاحظات فورية جاءت على النحو التّالي:

✓ **ملاحظات الأساتذة المحكّمين:**

- تبويب الفئة العمرية المستهدفة بدقّة تامّة، حيث وجب علينا مثلا تغيير الفئة الأولى: (أقل من **30** سنة) الى (**21** إلى **30** سنة)، ناهيك عن تغيير فئة (**51** الى **60** سنة) إلى (**51 فأكثر**) حيث أنّه في حالة الفئة الأولى، يندرج ضمنها كلّ المراحل السنّية بداية من مرحلة الطفولة الأولى أو المتوسّطة أو المراهقين.

- زد لذلك، يعتبر أعمار الأفراد أصحاب فئة **21** سنة فما فوق، هم الأشخاص الذّين يتخرّجون من الجامعات أو مراكز التكوين أو الخدمة العسكرية، حيث تكون علاقتهم مع عالم الشغل والتمكين المؤسّساتي بشكل قانوني، أمّا الفئة الثانية المذكورة أعلاه يحتمل أيضا ولوجهم ضمن خانات التّهميش أي الأفراد الذّين تجاوزت أعمارهم سنّ **60** سنة \ **70** سنة فما فوق.
- حذف متغيّر "**عازف عن الزواج**" من الأسئلة نهائيا لأنّه يدخل لضمن سياقات مفهوم العزوبية وتغييره بمصطلح التأخّر عن سنّ الزواج.
- تغيير مصطلح "**الريف**" بمصطلح ضواحي المدينة، حيث يحبّذ استخدام الضاحية كمجال فيزيقي يدخل ضمن حيّز مجتمع المدينة.
- حذف مصطلح **أمّي** من سياقات المستوى التّعليمي.
- تعديل مضمون السؤال السادس المتمثّل: هل لديك **مشاكل اجتماعية؟**، ليصبح بالشكل التّالي: هل لديك مشاكل أسرية؟ حيث تبيّن لنا أنّ المشاكل الإجتماعية من البديهيات في حياة الأفراد الميسورين أو فئات الطبقة الوسطى أو الفقراء أو المهمّشين من مجتمعات المدن عموما، ناهيك أنّ المشاكل الإجتماعية تحتمل أن يصادف حدوثها في واقع عموم مختلف فئات وشرائح مجتمع المدينة.
- مراعاة البساطة والمرونة في صياغة الأسئلة، مثلا:

س12 ـ ماهي الأسباب التّي تدفعك لعدم تحسين مستواك التّعليمي؟، ليعدّل على النحو التّالي:

ـ في حالة تدنّي مستواك التّعليمي، ماهي الأسباب التّي تمنعك لتحسينه؟، زيادة لذلك احتمال وجود بعض من أفراد العيّنة أصحاب مستويات تعليمية معتبرة.

- **س14** المتمثّل في الصيغة التّالية: في حالة الإجابة بنعم، أذكر دوافع ذلك، المرتبط ب **س13** هل حاولت يوما للهجرة الى خارج الوطن؟، تمّ تعديله كما يلي:
- في حالة الإجابة بنعم أو لا، أذكر دوافع ذلك؟، حيث نترك للمبحوثين الحرية المطلقة في استجاباتهم، خاصة لمّا يقترن الأمر ببعض فئات التّهميش التّي تحبّذ الإستقرار بالرغم من ظروفهم الصعبة.
- تعديل متن **س15** ـ هل تتعاطى أنواعا من؟: المخّدرات ☐/ المشروبات الكحولية ☐/ الأقراص المهلوسة ☐.

- سبب التعديل السؤال السالف، يهدف لترك الحرّية المطلقة للإجابة، كون الإختيارات المذكورة السابقة، تدخل ضمن عموم الممنوعات.
- ليصبح **س15** في صيغته النهائية كما يلي: هل تتعاطى أنواعا من الممنوعات؟ نعم☐ /لا☐ ليرتبط بالسؤال الذّي يليه أي س **16** في حالة الإجابة بنعم، هل تتعاطاها بسبب؟ الإدمان عليها ☐ / الهروب من الواقع☐ /مشاكل عائلية☐ /مشاكل إجتماعية☐.
- تعديل السؤال رقم **18** المتمثّل ب: _ في حالة اجابتك بنعم: هل تمارسه في إطار: **القطاع الرسمي** ☐ / **القطاع غير الرسمي**☐، ليعبّر عنه في الإستمارة النهائية بالسؤال رقم **18** الممثّل كما يلي:__ **في** حالة اجابتك بنعم، هل تمارس نشاطك في أطار: القطاع العمومي☐ /القطاع الخاص☐.
- تعديل **س 20**: هل مداخيلك اليومية أو الشهرية تكفي لقضاء احتياجاتك اليومية؟، ليتمّ تمثيله في الإستمارة النهائية ب: **س20**_ هل مداخيلك المالية كافية لسدّ احتياجاتك؟
- تعديل السؤال**21** _هل تتعامل في معاملاتك الحياتية اليومية بالقرض والسلف الماليين؟، ليعوّض آخيرا في الإستمارة النهائية بالسؤال _**21**_هل تتعامل مع سداد احتياجاتك بالقرض؟
- تعديل **س 28**_ بسبب كلمة **الجرم** المتمثّلة في السؤال التّالي: هل سبق وان ارتكبت **جرما** واحدا دخلت بسببه السجن؟، وهذا بغرض تهذيب المصطلح بحسب نصائح المحكّمين، ناهيك كون العبارة السالفة قد تقلّل نفسيا من شأن العيّنة المبحوثة، لنعدّل السؤال السالف وفق متن السؤال رقم: **28**_هل سبق وأن ارتكبت مخالفة واحدة دخلت بسببها السجن؟
- تعديل السؤال رقم **36**_ المتمثّل في: أيّ تصنيف اجتماعي ترى نفسك في مجتمع مدينتك؟ ليحوّل على نحو السؤال رقم:**36**_ في أيّ فئة اجتماعية ترى وضعيتك في مجتمع مدينتك؟
- تعديل السؤال رقم **37** _ هل تعود وضعيتك الإجتماعية حسب رأيك إلى؟ الذّي يرتبط بالسؤال السالف أعلاه، لنضع سؤالا آخر بديلا عنه، تمحور حول متغيّر الإستقالة السياسية وبمؤشّر العزوف عن المشاركة في الأحداث السياسية والمجتمعية التّي تنظّم بمجتمع المدينة وضمن سياقات أسباب ودوافع العزوف وعدم المشاركة، من ثمّة يجيء السؤال رقم **37** _ المتمحور كما يلي: في حالة عدم مشاركتك في النشاطات السياسية والجمعوية بمجتمع مدينتك.

- في محور **الهامشية الايكولوجية**، نُبِّهْنا من قبل بعض المحكّمين للتدرّج في وضع الأسئلة وعدم الذهاب مباشرة لطرحها على المبحوثين أي البحث عن علاقة الأمراض بالهامشية الإيكولوجية التّي يتعرّض اليها فئات الهامش.
- من ثمّة، تعديل السؤال رقم **39** _ المتمثّل في: هل ترى أنّ البيئة التّي تقطن بها تسبّب لك مشاكل صحّية، لنستبدله في الإستمارة النهائية بالسؤال رقم **39** _ كيف ترى خصوصيات البيئة التّي تقطن بها؟، أذكر طبيعة المرض الذّي تعاني منه؟، ثمّ يلي ذلك سؤالا **40**_ يتعلّق ب: تحديد مواصفات البيئة التّي يقطن بها المهمّش المديني؟
- تمّ يلي ذلك سؤالا يرتبط أساسا بعلاقة مشاكل الفقر الحضري والهشاشة المجالية بتزايد الأمراض الصحّية أو الأمراض النّفسية للمهمّشين المدينيين؟
- وفي الأخير، تعديل أسئلة **محور الهامشية الثقافية** كما هو مبيّن بالأسئلة التّالية س**43**، س**44**، س**45**، س **46**، س **47**، س**48** وهي جميعها تبحث عن مؤشّرات الهامشية الثقافية المرتبطة بالتشاؤمية وفقدان الأمل والتنافر المجتمعي وعلاقة ذلك بمعدّلات ثقافة الفقر، توارث الفقر والقدرية المرتبطة بتزايد الحفاظ على الأوضاع السائدة.

تقنية تحليل المحتوى:

يسعى تحليل المضمون في دراستنا، إلى تحديد المعاني التّي ينطوي عليها سياقات العملية الإتصالية بطريقة منطقية وكمّية، لتعمل تقنية تحليل المضمون عموما، على الوصف الكمّي الموضوعي لأيّ سلوكٍ إنسانيٍّ أو شكلٍ تعبيريٍّ أو سلوكٍ إيحائيٍّ أو موقف تفاعليٍّ ما أو ردودُ أفعالٍ أو كلام منطوقٍ أو مكتوبٍ أو مسموعٍ أو خطابٍ مؤثّرٍ.

وعليه، جاء هدفنا من التّحليل للتّعرف على ما تتضمّنه مدوّنة أبعاد الهامشية المدينية الواردة في بنود قائمة الملاحق (**أنظر الملحق رقم08**) مع الكشف عن مدى تمايزها وتباينها.

ناهيك، عن البحث على المفاهيم المتوقّعة والمفاهيم غير المتوقّعة ذات العلاقة الدّالة ضمنيا مع ظاهرة التّهميش والعنف الحضري في مجتمع المدينة.

حيث اعتمد الباحث في هذا السياق الوصفي التحليلي، على تحديد ما تحتويه أراء واتّجاهات بعض أفراد وشرائح التّهميش حول قضايا ومفاهيم عناصر ظاهرة التّهميش والعنف الحضري بمجتمع المدينة هذا الأمر قد يساعدنا بالإحاطة أكثر لفهم الظاهرة المعالجة وتفسير نتائجها فيما بعد.

من ثمّة، تمّ الإستناد على وحدة من الوحدات التّحليليّة التّي وضعها "**برلسن**" في وحدات تحليل المضمون، فالجملة في دراستنا بمثابة وحدة تحليل التّي تشمل جميع الكلمات أو الرّموز أو المعاني الظاهرة في معاني ودلالات الجمل من جهة والمعاني الضمنية التّي لا يشار إليها بالكلمات أو العبارات بشكل مباشر من جهة أخرى.

هذا وقد تمّ في هذا الصدد، اتّباع تقنيات منهجية حدّدت كيفية تحليل مضمون في هذه الدّراسة وفق الخطوات التّالية:

√ تحديد "**فئات التحليل**" التّي تنقسم على أساسه الفئات في دراستنا التحليلية إلى فئتين أساسيتين هما:

فئات الشكل:

ترتبط فئات الشكل في دراستنا بالأسئلة التي تجيب عن السؤال كيف قيل؟، أو كيف كتب؟

ومن خلال دراستنا فإن فئة الشكل هنا، ترتبط بفئة شكل من أشكال الإتصال بين الباحث والمبحوث من جهة وبين الباحث والمعلومات التّي يجمعها حول الظاهرة المدروسة من جهة أخرى.

أي أنّ وسائلنا المستخدمة في هذا السياق، تُعْنَى بتفسير ظاهرة التّهميش والعنف الحضري حسب مواقف وأراء بعض المبحوثين بصفة خاصّة أو بعض أفراد المجتمع المديني الهامشي بصفة عامّة لحملهم نفس السمات والخصائص المشتركة (**أنظر الملحق رقم08**).

فئات المحتوى:

فئات المحتوى هنا، ترتبط بالفئات التي تجيب عن الأسئلة التّالية:

ماذا قيل؟، ماذا كتب؟ ماذا سمع؟، هذه الأسئلة تتعلّق بفئة من فئات المحتوى التي تتناسب مع دراستنا التحليلية، وهي محتوى المقولات أو الكتابات أو المسموعات التي ارتبطت بفئات التّهميش في مجتمع المدينة كمواد إعلامية صرفه.

وتهدف الدّراسة الفئات التحليلية هنا أيضا، البحث عن مضامين التّهميش والعنف الحضري التّي احتوتها بعض متون ومقاطع المدوّنة التّي تمّ جمعها وفق الدعائم الأساسية التّالية:

¥ **الدعامة الأولى**، تقترن بفئة الشكل وهي مدوّنة التّي تمّ جمعها من البيئة الهامشية المتخلّفة بمجتمع المدينة.

¥ **الدعامة الثانية**، ترتبط بفئة محتوى المدوّنة القائمة على المعاني والدلالات والمرامي المستخلصة.

- **الدعامة الثالثة**، تتعلّق بجمع مدوّنة الهامشية من مصادرها المختلفة وقراءتها قراءة متأنّية وتحليليّة.
- **الدعامة الرابعة**، ترتبط بعملية التحليل بكلّ موضوعية وعمق عن المعاني الخفيّة أو المضمرة أو المركّبة.
- **الدعامة الخامسة**، تقترن بعملية تبويب الفئات وفق أبعاد الهامشية.
- **الدعامة السادسة**، ترتبط باللّغة، حيث أنّ لغة تحليل المضمون في دراستنا تقترن ببعض أقوال بعض فئات وشرائح التّهميش في مجتمع المدينة، فقد رأى الأنثروبولوجي الجزائري "**عثمان سعدي**"، أنّ اللّغة لا تشكّل فرقا، فالمضامين أو الدلّالات هي من رسائل التّعبير عن حاجات الإنسان وآماله وتطلّعاته في أيّ وسط اجتماعي.

كما وتعدّ اللّغة العامّية تجسيدا للتراث المشترك للمجتمع ولسان حال يعبّر عن إتنوغرافية يوميات وأحداث المجتمع ككلّ، فالتواصل الإنساني بالفصحى أو العاميّة سيان ووجهان لعملة واحدة، على أن تكون اللّغة مفهومة، سهلة، بسيطة وذات معنى.

- **الدعامة الأخيرة**، قام بها الباحث لمعالجة نتائج التحليل إحصائيا باستخدام التكرارات، الرتب والنسب المئوية لمفاهيم التّهميش والعنف الحضري في مجتمع المدينة.

كما استعمل الباحث في سياقه التحليلي أيضا، أدوات مساعدة في عملية البحث والدّراسة لتدعيم العملية التحليلية من خلال استعمال الوسائل التالية:

صدق التّحليل:

للتّأكد من ثبات عمليّة التّحليل، قام الباحث بتحليل المحتوى للمرّة الأولى وبعد عشرة أيّام أعاد تحليلها مرّة أخرى، ثمّ قام باحتساب نسبة الإتّفاق بين نتيجة **معادلة هولستي** الّتي تنص على:

$$\mathbf{R} = \frac{(1.2c)2}{C1 + C2}$$

معامل الثّبات.....R

عدد مرّات الاتفاق بين التّحليل الأوّل والتّحليل الثّاني 2× ..... 2(c1.2)

مجموع التّكرارات في التّحليل الأوّل..... C1

مجموع التّكرارات في التّحليل الثّاني.....C2

$$R = \frac{(211)2}{211 + 215}$$

$$R = \frac{422}{426}$$

$$R = 0,99$$

والجدول التّالي يوضّح عامل الثّبات من التّحليل الأوّل والتّحليل الثّاني لمدوّنة التّهميش والعنف الحضري في مجتمع المدينة.

أبعاد الهامشة	التحليل الأول	التحليل الثاني	عامل الثبات
الهامشة الاجتماعية	66	68	0,98
الهامشة الاقتصادية	39	40	0,98
الهامشة السياسية	48	48	01
الهامشة الايكولوجية	32	32	01
الهامشة الثقافية	26	27	0,98
المجموع	211	215	0,99

الجدول رقم (08): يوضّح عامل الثّبات من التّحليل الأوّل والتّحليل الثّاني لمدوّنة التّهميش والعنف الحضري في مجتمع المدينة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم **(08)**، الذّي يوضّح عامل الثّبات من التّحليل الأوّل والتّحليل الثّاني لمدوّنة خطابات التّهميش والعنف الحضري لدى بعض أفراد الهامشية في مجتمع المدينة.

حيث تحقّق بوجه عام عامل ثبات التحليل وفق ناتج معادلة هولستي بمقدار **0,99** وهو رقم تجاوز مقدار التحقّق كما هو متعارف علية في البحوث الكمّية ذات الطابع التحليلي بمعدّل تجاوز عدد **0,85.**

ناهيك عن تلاقح التحليل مع دراسات المحتوى الإتنوغرافي، هذا الرقم يعبّر عن مستوى التحليل الثّاني للصياغات الدّالة عن تماهي وانتشار ظاهرة التّهميش في مجتمع المدينة **(أنظر الملحق رقم 8)**.

كما وسبق أنّ تحقّق أيضا، جلّ عوامل ثبات التحليل لجميع أبعاد مناحي التّهميش بقسط وافر بين:

- ✓ عمليات التحليل الأوّل للمدوّنة
- ✓ عمليات التحليل الثاني كما هو موضّح في الجدول أعلاه:
- ✌ معامل تحليل ثبات الهامشية الإجتماعية قدّر ب **0,98.**
- ✌ معامل تحليل ثبات الهامشية الإقتصادية قدّر ب **0,98.**

- معامل تحليل ثبات الهامشية السياسية قدّر ب **.01**
- معامل تحليل ثبات الهامشية الإيكولوجية ب **.01**
- معامل تحليل ثبات الهامشية الثقافية ب **.0,98**

من ثمّة، جاءت تكرارات ونسب تحليلي محتوى خطابات بعض أفراد العيّنة بحسب أبعاد الهامشية الحضرية بفضاءات مجتمع الهامش بحسب أرقام الجدول التّالي:

أبعاد الهامشة	التحليل الأول	النسبة المئوية	التحليل الثاني	النسبة المئوية
الهامشة الاجتماعية	66	% 31,27	68	% 31,62
الهامشة الاقتصادية	39	% 18,48	40	% 18,60
الهامشة السياسة	48	% 22,74	48	% 22,32
الهامشة الايكولوجية	32	% 15,16	32	% 14,88
الهامشة الثقافية	26	% 12,32	27	% 12,55
المجموع	211	% 100	215	% 100

الجدول رقم (09): يوضّح نتائج التحليل لمفاهيم التّهميش والعنف الحضري في مجتمع المدينة.

نستهدف من خلال القراءة التحليلية لهذا الجدول، التأكّد ممّا توصلنا إليه من عملياتنا التحليلية للمضامين السالفة.

حيث يتقارب تدرّج النسب أعلاه بشكل بارز، حيث احتلّت الهامشية الإجتماعية المرتبة الأولى في خطابات مجتمع الهامش ضمن السياق التحليلي الثّاني بمعدّل **68** تكرارا أي ما يعادله نسبة حسب الجدول **31,62%**.

باعتبارها الحقل المليء بأنواع التذمّرات والصرخات التّي تعبّر عن قرائن: "الفقر الحضري" و"التّهميش"، "الإقصاء"، "الحرمان"، "الإحباط" والمعاناة المستمرة في واقع فئات التّهميش في مجتمع المدينة، كما هو مبيّن في الخطابات التّالية:

- **سكان الهشّ بالمدينة القديمة** يصرّحون: **الجزائر الجديدة تشرّد فيها** العائلات **وتهان**.
- ليسترسل لي **أحد المهمّشين** أيضا في وصف **قتامة وضعه الإجتماعي** بقوله:"... **لم يبق لي أي شيء هنا، ندمت على عمري هنا... وخسارة العمر** يمشي وأنّي **لم أحرق ولم أهاجر مع أصحابي في الماضي؟**

- وفي مقابلة أخرى مع أخر_ **36سنة_** حدّثني قائلا: " **نحن هنا عايشين باش ناكلوا لا غير أي الحياة معنا تساوي لقمة عيش فقط.**
- أحد المواطنين المهمّشين يصرّح لنا: **في شهر رمضان** كثير من المرّات **لا نجد ما نأكله، علابالك يا خويا: في بلادي** راني نحس **بالحرقة والألم والغربة.**

في حين جاءت نسبة الهامشية السياسية في المرتبة الثّانية بتكرار ناهز **48** تكرارا أي ما عادله قيمة **%22,32**.

تقترب النسبة السالفة، من نسب الهامشية الإجتماعية لسبب وجيه، ليرتبط ذلك نوعا ما بعلاقة التّهميش في مجتمع المدينة وإلى واقع المستويات التنظيمية أو التنموية أو التخطيطية للسلطات المحلّية.

هذه الأخيرة، تعدّ بمثابة واجهة أساسية، دائما ما تُنْتَقَدُ من طرف المهمّشين في مجتمع المدينة، فمثل ذلك نجد:

- **نحن ســـكّان الهش والبنايات القديمة، نناشـــد الســـلطات المحلّية باو ارفعوا عنّا لغبينة والمزيرية.**
- أربعيني يتحدّث عن البيئة المحلّية قائلا: **مدينة ســكيكدة هاذي هي المحقورة في البلاد، ما نعرفش أعلاش؟، ضيّعونا نحن الشباب فيها، هذي مدّة وسنين.**

كما وتحصّلت خطابات الهامشية الإقتصادية على معدل تكرار قدّر ب **40** أي بنسبة **18,60 %**، كلّها تتحدّث عن البطالة، الشقاء وصعوبة الوضع الإقتصادي ومثل ذلك نجد:

- **بائع متجوّل** يتحدّث قائلا: "**أمنياتنا** أن يجدوا لنا حلّا **نحن الباعة تاع الرّصيف**، أو يسمحوا لنا بالبيع **دون اكراه أو مطاردة بوليسية**".
- **نحن البطالون، بدون عمل، بدون شهرية، نطالبوا بحقوقنا علاش تحقروا فينا حرام اعليكم.**
- **ومواطن آخر :"أغلقتم علينا الأبواب، المعريفة هي كلشي في المدينة، تخدّموا غير أولادكم"**

في حين آخر ارتبطت حيثيات خطابات الهامشـــية الإيكولوجية بالخطابات التّي تعبّر عن الخلل البيئي والصـــحّي التّي تعرفها بعض الأماكن المتخلّفة بمجتمع المدينة نذكر بعضـــها على ســـبيل المثال:

- أحد المواطنين المحلّيين يقول: **روح شوف الواد تاع الزرامنة معمّر أوساخ والروائح الكريهة** نتيجة **مياه الصرف الصحّي والقاذورات، والفئران والحشرات، كل عام** وهاذ الحالة **مع الوعود الكاذبة.**
- تصريح احدى السيّدات على الوجه الايكولوجي للمدينة:

" **شوف المناظر تعبّر عن حالها، الروائح الكريهة، الناموس، الجرذان، الحشرات ماكلتنا على طول العام، السلطات المحلّية ماقايمينش بالواجب تاعهم.**

أمّا عن جانب الخطابات المرتبطة بالهامشية الثقافية، أغلبها عبارات تدلّ على:

الثقافة الإنهزامية التشاؤمية، السوداوية، القدرية، فقدان الطالع وثقافة الفقر، فمثل ذلك نجد:

- على لسان أحد قاطني العشوائيات، **جدّي سكن في هذا الحي المتخلّف** ومات، **الأب أيضا سكن هاذ الحيّ، نتمنّى ان شاء الله أنّ ابني لا يسكن في هاذ المكان مستقبلا.**
- أحد الشباب يصرّح لنا: "**شباب كثيير راهم يموتو في لبحر، كلاهم الحوت واش ذنبهم باش يموتو بهاذ الطريقة.**
- وفي مقابلة أخرى مع أخر_ **36سنة_** حدّثني قائلا: " **نحن هنا عايشين باش ناكلوا لا غير أي الحياة معنا تساوي لقمة عيش فقط.**

- **مواطن 60 سنة:**" **ناس ضايعة، وحياتنا مرّة، أعلاش مكتوب علينا التّهميش والإهمال؟**
- **أحد المهمّشين يصرّح: "حرقونا في هاذ لبلاد ربّي وكيلهم".**

وممّا سلف، من خلال الدلائل السالفة وتحليل المضامين الإيحائية للمهمّشين في المجتمع المديني المحلّي:

يوجد ارتباط وثيق بين أبعاد الهامشية المؤسّساتية بمجتمع المدينة وعلاقتها بالعنف الحضري بين المطالب الحقوقية وبين محتويات:

- ☆ الهنات السياسية الحضرية بالمجتمع المديني المحلّي.
- ☆ الهنات الإقتصادية الحضرية بالمجتمع المديني المحلّي.
- ☆ الهنات الإجتماعية الحضرية بالمجتمع المديني المحلّي.
- ☆ الهنات الإيكولوجية الحضرية بالمجتمع المديني المحلّي
- ☆ الهنات الثقافية الحضرية بالمجتمع المديني المحلّي.

حيث تعدّ المطبّات السالفة الذكر من أنواع الرفض الحضري أو التذمّر المديني المحلّي.

وعليه نبيّن نسب التحليل الخطابي للمهمّشين في الرسم البياني التّالي:

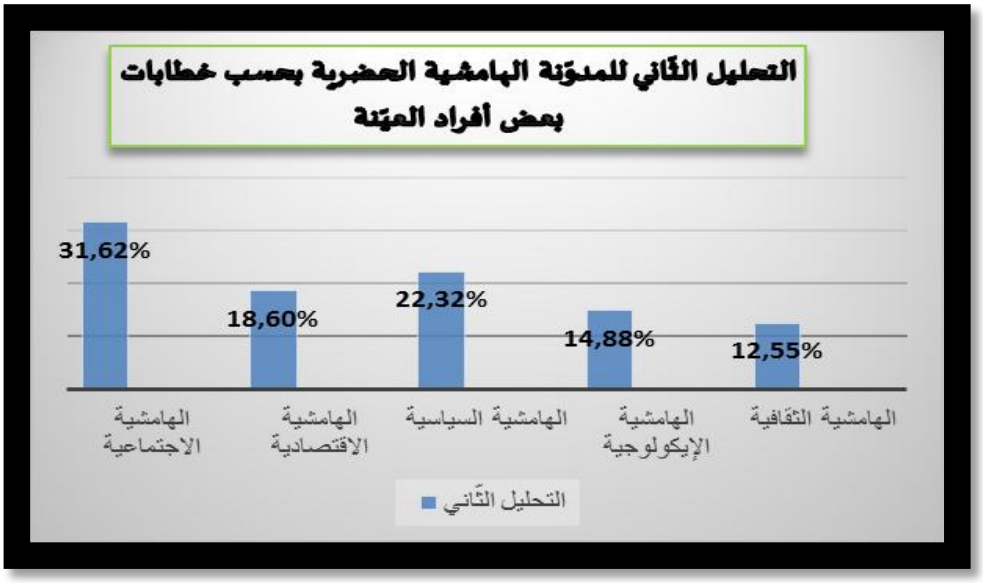

رسم بياني رقم (01) يمثّل: الأعمدة البيانية الموضّحة للنسب المئوية لتحليل خطابات أفراد العيّنة.

السجلّات والوثائق:

اعتمدت الدراسة الرّاهنة في معالجتها لظاهرة التّهميش والعنف الحضري في مجتمع المدينة:

- اعتمدنا في الأوّل، على أبجديات التوثيق المنهجي الوصفي العام الذّي يهدف إلى معرفة العلاقات التّي تربط الظواهر السوسيولوجية وتفسيرها بشكل علمي وتراتبي خالص.
- واعتمدنا ثانيا، على التوثيق المكتبي والبياني الخاص المتضمّن لتحليل أطروحة المشكلة البحثية وتصوّراتها الرئيسية والفرعية في ضوء تساؤلاتها وأهدافها وفروضها.
- ومن ثمّة في ضوء العلاقات الإرتباطية بين بين حدود وأبعاد ومتغيّراتها الظاهرة بوجه عام على بنائية وتكامل البحث المكتبي العام لما تمثّله ظاهرة الهامشية في المجتمع بوجه عام والهامشية المدينية بوجه خاص.
- وعن ارتباط الظاهرة بشمولية البحث عبر الأنساق العلمية الأكاديمية والمقاربات العلمية ذات الإرتباط الوثيق بالمشكلة البحثية والمتوخّاة جميعها من مختلف الكتابات والأبحاث العلمية في العديد من أدبيات الدراسات السوسيولوجية والحضرية التنموية عموما.

ضمن هذا السياق واستنادا على ما سلف، تشكّلت المصادر والمراجع المكتبية في إطار دراستنا عمليا ومنهجيا وتوثيقيا على:

- السبل والنظم البنائية التكاملية والتوفيقية التّي استقيت أساسا في بادئ الأمر على القراءات الإستكشافية البحثية الأولى حول موضوع الدراسة بنوعيها النّظري والميداني إلى أن وصلنا إلى تأمّل دراسة الظاهرة المعالجة بشكلٍ سوسيولوجيٍّ صرف.

وعليه، جاءت مساهمتنا البحثية والتوثيقية المتواضعة في دراسة ظاهرة الهامشية بشكل عام على اتّباع التوثيق المكتبي بلغات متنوّعة وفق شقّين متمايزين هما:

- **الشقّ الأوّل:**

يتضمّن مختلف المصادر الكلاسيكية المستمدّة مباشرة من رفوف أنواع المكتبات العلمية العمومية والخاصة وبمتون مراجع ومصادر المعاجم، الموسوعات، الكتب، المجلّات الدوريات، المواد التشريعات، الأبحاث العلمية، الأطروحات الجامعية، الرسائل الجامعية والملتقيات العلمية...الخ.

- **الشقّ الثّاني:**

يرتبط بأبجديات البحث والتصفّح الإلكترونِيَيْن، ناهيك عن تلاقح مصادر ومراجع الشقّين السالفين في دراستنا على آلية شمول مرجعيات التخصّص السوسيولوجي الحضري والتنموي بسمة مباشرة مع الحقل المكتبي للدّراسة الرّاهنة وحيثيات الظاهرة المدينية المدروسة.

لاسيما المصادر المتعلّقة بظاهرة الحياة في مجتمع المدينة بصفة عامّة وظاهرة التّهميش والعنف الحضري في البيئة المدينية المحلّية بصفة خاصّة.

وبسمة أخرى غير مباشرة مع تلاقح البحث المكتبي حول الظاهرة المدروسة ذات الإرتباط الوثيق بدلالات وحقول علوم أخرى مثل: علوم المنهجية وعلوم السياسة وعلوم الإقتصاد وعلوم الأنثروبولوجية وعلوم الثّقافة وعلوم الدين وعلوم الرياضة وعلوم التاريخ والجغرافيا ...إلخ.

ناهيك، عن بعض التقارير التّي رصدناها عن كيفية معالجة ورصد أعمال العنف الحضري في مجتمع المدينة، اعتمادا على الصفحة الرسمية لمديرية الأمن لولاية سكيكدة **(أنظر الملحق رقم 11)** بالإضافة، عن استعانتنا أيضا، ببعض الصور والسجّلات والوثائق والخرائط التّي تلاقحت وموضوع دراستنا البحثية من قريب أو من بعيد.

خامسا _ أساليب التحليل ومعالجة البيانات:

اعتمدت الدّراسة الرّاهنة في تحديد اطاريها النّظري والتصوّري على آليات وأساليب محورية في جمع بياناتها الأساسية من مجتمع الدراسة المعالج.

حيث تضمّنت أساسا على آليات مترابطة متشابكة في أطر التنظيم، الوصف، التحليل والتفسير.

ويأتي كلّ هذا بالاستناد على ميكانزمات أساسية تقترن بأساليب تحليل معطيات البيانات كَمًّا وكَيْفًا وعليه ترتكز الأساليب التحليلية المتّبعة في دراستنا على الأنماط والأساليب التحليلية المرتبطة بالنمطين التّاليين:

- **النمط الكمّي:**

يرتكز الأسلوب الكمّي في الدّراسات الوصفية والتحليلية عموما، على التكامل وفق طرق التحليلات البيانية الكمّية للظواهر السوسيولوجية المعالجة وتفسيرها بواسطة تحليل التصانيف البيانية للإستبيانات المتعلّقة بحيثيات المشكلة البحثية عموما.

من ثمّة، معالجتها امبريقيا عن طريق الإحصاء الكمّي خصوصا، حيث يرتبط كلّ هذا بحسب ما يُورَدُ إلينا من استجابات أفراد العيّنة للمجتمع البحثي المعالج بوجهٍ شاملٍ.

هذا وقد تمّ اعتمادنا على الأسلوب الكمّي في دراستنا الراهنة، عن طريق استخدام التحليل الإحصائي وفق الأساليب التّالية:

☑ التبويب والجدولة البسيطة والمركّبة للأرقام الإحصائية المقترنة بتصانيف وبيانات المجتمع المعالج وعيّنته.

المعالجة الإحصائية للمعطيات الرقمية الرّاهنة عن طريق التحليل أو البرهنة أو إختبارات الصدق أو الثبات أو التحقّق من بيانات المعطيات الإحصائية الوصفية، انطلاقا من الجداول، بيانات تحكيم الإستمارة، صدق تحليل المضمون، ناهيك عن اختبار الفروض وفق معادلة كاي تربيع وفق الصيغة التّالية:

$$X\,2 = \sum (O - E)\,2 / E.$$

O : هي القيمة المرصودة أو المشاهدة.

E : هي القيمة المتوقعة.

بالإضافة إلى تحقيق شروط تحقيق كاي تربيع، حيث:

- ✓ يجب أن تكون تكرارات المشاهدة مستقلّة عن بعضها البعض.
- ✓ يجب أن تكون مجموع التكرارات أكبر من 50 تكرارا (أنظر الملحق رقم 09).
- ✓ ألّا تقلّ التكرارات المتوقّعة عن 05 تكرارات (أنظر الملحق رقم 09).
- ✓ القيام بالعمليات الحسابية للمعادلة الخاصّة بكاي تربيع ومن ثمّة اتخاذ القرارات الخاصّة بعمليات البرهنة واختبار الفرضيات (أنظر الملحق رقم 09).

على سبيل المثال عمدنا تلكم الإسقاطات المرتبطة بالفرضيات الفرعية على النحو التّالي:

أوّلا-الفرضية الأولى:

تساهم الهامشية الإجتماعية في تزايد معدّلات الباثولوجيا الإجتماعية في الفضاءات الحضرية المتخلّفة.

ومنها، يتمّ البرهنة عليها من خلال تشريحها إلى فرضيات وسيطية، نذكر منها على سبيل المثال الفرضيات التّى مفادها ما يلي:

- ☆ مساهمة العطالة الإجتماعية في تزايد معدّلات الإنحراف الأنومي للمهمّشين في الفضاءات الحضرية المتخلّفة.
- ☆ مساهمة الهامشية المجالية في تزايد معدّلات الهجرة غير الشرعية للمهمّشين في الفضاءات الحضرية المتخلّفة.
- ☆ مساهمة الهشاشة الأسرية في تزايد معدّلات التخلخل العائلي للمهمّشين في الفضاءات الحضرية المتخلّفة.
- ☆ مساهمة الضائقة السكنية في تزايد معدّلات التدنّي التعليمي للمهمّشين في الفضاءات الحضرية المتخلّفة.

ثانيا-الفرضية الثانية:

تساهم الهامشية الإقتصادية في تزايد مستوى العنف المادّي لدى أفراد التّهميش في مجتمع المدينة.

ومنها، يتمّ البرهنة عليها من خلال فرضياتها الوسيطية، نذكر منها على سبيل المثال الفرضيات التّالية:

- ☆ مساهمة القطاع الهامشي في تزايد معدّلات الفظاظة الإجتماعية بالنسبة للمهمّشين في الفضاءات الحضرية المتخلّفة.

☆ مساهمة الفاقة المادّية للمهمّشين في تزايد معدّلات ولوجهم للسجون في الفضاءات الحضرية المتخلّفة.

☆ مساهمة غياب التأمين الصحّي للمهمّشين في تزايد معدّلات الإنحراف والأنوميا في الفضاءات الحضرية المتخلّفة.

ثالث-الفرضية الثالثة:

تساهم الهامشية السياسية في تزايد معدّلات العزوف السياسي والجمعوي بالنسبة لأفراد التّهميش في مجتمع المدينة.

ومنها، يتمّ البرهنة عليها من خلال فرضياتها الوسيطية، نذكر منها على سبيل المثال الفرضيات التّالية:

☆ مساهمة التذمّر الإجتماعي للمهمّشين في تزايد معدّلات العزوف السياسي في الفضاءات الحضرية المتخلّفة.

☆ مساهمة هامشية التمكين للمهمّشين في تزايد معدّلات العزوف الجمعوي في الفضاءات الحضرية المتخلّفة.

رابعا-الفرضية الرابعة:

تساهم الهامشية الإيكولوجية في تزايد معدّلات الأمراض الصحّية والنّفسية لأفراد البيئة الحضرية المتخلّفة.

ومنها، يتمّ البرهنة عليها من خلال فرضياتها الوسيطية، نذكر منها على سبيل المثال الفرضيات التّالية:

☆ مساهمة التذمّر الإيكولوجي في تزايد معدّلات الهشاشة الجسمانية النّفسية للمهمّشين في الفضاءات الحضرية المتخلّفة.

خامسا-الفرضية الخامسة:

تساهم الهامشية الثقافية في تزايد معدّلات الحفاظ على الأوضاع السائدة بالنسبة لأفراد البيئة الهامشية المحلّية في مجتمع المدينة.

ومنها، يتمّ البرهنة عليها من خلال فرضياتها الوسيطية، نذكر منها على سبيل المثال الفرضيات التّالية:

☆ مساهمة التشاؤمية والسوداوية للمهمّشين في تزايد معدّلات توارث الفقر في الفضاءات الحضرية المتخلّفة.

☆ مساهمة التنافر الإجتماعي للمهمّشين في تزايد معدّلات القدرية في الفضاءات الحضرية المتخلّفة.

تبعا لذلك، عمدنا إلى اختبار الفرضيات السالفة وفق اختبار كاي تربيع، نذكر منها على سبيل الذكر عملية اختبار الفرضية الأولى المرتبطة بعلاقة الهامشية الاجتماعية بزيادة معدّلات الباثولوجيا الاجتماعية، هذا من خلال الفرضية الوسيطية الأولى التّي تنصّ على ما يلي:

☆ مساهمة العطالة الإجتماعية في تزايد معدّلات الإنحراف الأنومي للمهمّشين في الفضاءات الحضرية المتخلّفة.

ومنها، اعتمدنا على النسب المتحصّل عليها من الإستبيان المعلّق عليها في متون الفصل السادس وكذلك أسقطناها في الملحق رقم (09)، لتأتي العملية الإحصائية وفق النمط التّالي:

$$X^2 = \sum (O - E)^2 / E$$.

O : هي القيمة المرصودة أو المشاهدة.

E : هي القيمة المتوقعة.

درجة الحرية= عدد المستويات−1

df =2−1، ومنه درجة الحرية=1

ومن خلال جدول القيم الحرجة لاختبار كاي تربيع، نستنتج القيمة الجدولية البالغة 3,84، فعليه اسقاط ذلك على الجدول أدناه من أجل اتخاذ القرار :

الإستجابة	O	E	O-E	$(O-E)^2$	$(O-E)^2/E$
نعم	71	91,5	20,5	420,25	4,592
لا	29	08,5	-20,5	420,25	49,441
المجموع	200	200	///	///	54,033

الجدول رقم (10): يوضّح نموذج العيّنة المحسوبة لكاي تربيع.

ومنه، تأتي العيّنة المحسوبة لكاي تربيع البالغة **54,033** وهي أكبر من القيمة الجدولية البالغة **3,84** ودرجة الحرية 1 وقيمتها **3,84** عند مستوى دلالة 0,05، إذن نرفض الفرضية الصفرية التّي مفادها ينصّ على:

H_0 : لا تساهم العطالة الإجتماعية في تزايد معدّلات الإنحراف الأنومي للمهمّشين في الفضاءات الحضرية المتخلّفة.

ومنها نقبل الفرضية البديلة التّي مفادها ما يلي:

H_1: تساهم العطالة الإجتماعية في تزايد معدّلات الإنحراف الأنومي للمهمّشين في الفضاءات الحضرية المتخلّفة.

وعليه، يتمّ عمل باقي الفرضيات الأخرى باتّباع نفس الطريقة حساب كاي تربيع كما هو موضّح في نماذج اتخاد القرار بالنسبة لعموم الفرضيات المدوّنة في أشكال المتن الثاني من الملحق رقم 09.

☑ بالإضافة إلى عملية الوصف والتعليق عن الأرقام والدلالات الإحصائية المتحصّل عنها بصفة عامّة، هذا ما قد تمّ إيضاحه خلال تعليقنا على الجداول الكمّية المرتبطة بعملية استنطاق الأرقام المتحصّل عليها من مخرجات الإستبيان وتحليلها وتعليقنا عليها في متون الفصول اللّاحقة.

× **النمط الكيفي:**

ترتبط أساليب الكيفية في البحوث السوسيولوجية الحضرية على ربط التحاليل الإحصائية للبيانات المتعلّقة باستجابات المبحوثين وتثبيت ذلك بعمليات الاستنطاق الرقمي السوسيولوجي بواسطة اسقاط عمليات التحليل السوسيولوجي وربطها مع تحقيق الأهداف الأساسية لدراسة الظاهرة الإجتماعية بوجه عام.

ففي إطار دراستنا أيضا، اعتمدنا على سياق الأسلوب الكيفي المتّبع هنا وفق:

☑ تبيان معطيات البيانات واستعراضها ووصفها وتفسيرها وتحليل مكنوناتها ودلالاتها بهدف تحقيق الفرضيات المرتبطة بالإطار التصوّري العام للدّراسة من جهة.

☑ بالإضافة إلى ربط ما وصلت به الدّراسة وتلاقحها مع ارهاصات الدّراسات السابقة في مجال نظم الفكر السوسيولوجي لدراسة ظاهرة مجتمع المدينة بوجه خاص وحقول الدّراسات الحضرية التنموية بوجه عام.

ويهدف كلّ هذا، للولوج لفهم واقع العلاقة الدالّة بين ظاهرة التّهميش والعنف الحضري في المجتمع المحلّي المديني المعالج.

الشاهد هنا، أنّ أساليب التحليل في دراستنا لظاهرة التّهميش والعنف الحضري في مجتمع مدينة سكيكدة، ترتبط أساسا بنوع المنهج الوصفي المتّبع فيها والذّي ترتكز فيه عمليات التحليل على الأليات التّالية:

- تحليل المعطيات المقترنة بالهامشية الحضرية بمجتمع المدينة عموما.
- تحليل البيانات في خضمّ منهج وصف ظاهرة الهامشية وتباينها مع مختلف التراث السوسيولوجي والدراسات الحضرية ككلّ.
- اتّباع مبادئ وآليات التحليل السوسيولوجي والإحصائي الرقمي.
- ربط البيانات وإخضاع تحليلها الإحصائي مع تصوّرات الدّراسة بوجه عام.
- الوصول بالتحاليل الكمّية والكيفية لبيانات ومعطيات الدّراسة إلى التفاسير النّهائية واستخلاص أهمّ نتائج حيثيات الدّراسة الرّاهنة.

سادسا-الصعوبات التّي واجهتها الدّراسة:

نظرا لتعقيدات عمليات البحث العلمي عموما وعدم خلوّ أي عمل أكاديمي من عيوب وهنات على جميع المستويات أو الأطر النظرية أو الأطر المنهجية أو الأطر العملية التّي واجهتنا خلال جميع مراحلنا البحثية والتّي اتّسمت عموما بالتعقيد أو بدل الجهد الجسماني أو القصور الذاتي أو النقص على المستوى المادّي أو الغموض على مستوى تداخل البحث السوسيولوجي أو الضبابية على مستوى تراتبية الأفكار أو وجود أنواعا عديدة من القصور المعرفي أو الإداري.

كلّ هذه المثالب جميعها، ارتبطت أساسا بعدّة صعوبات وعراقيل جمّة واجهناها خلال القيام بهذه الدراسة الحضرية الوصفية، من ثمّة حاولنا تسليط الضوء على أبرز الجوانب من الصّعوبات التّي واجهت واقعنا البحثي، نمثّلها تباعا كما يلي:

- **صعوبات ذاتية:**

تقترن الصعوبات الذاتية التّي واجهناها لإنجاز هذه الدّراسة بوجه عام بنوعية الدرجة العلمية المتمثّلة بنيل درجة الدكتوراه **L.M.D** على المستوى التأهيل الأكاديمي أو الجامعي والتّي ارتبطنا خلالها بمعوّقات عدّة، ارتبطت ارتباطا وثيقا بالمشاكل الذاتية والنّفسية التّي لازمتنا على مدار تكويننا الجامعي واختلاف نمط البحث في الدّراسات العليا أو ما بعد التدرّج عن حيثيات البحث في طوري اللّيسانس أو الماستر من جهة ومن صعوبة وتوسّع مجال البحث الأكاديمي في دراسة الدكتوراه الذّي يتطلّب مجهودات جبّارة وتضحيات مستمرة من جهة أخرى.

بالإضافة إلى ما لاقيناه ميدانيا في العديد من المرّات، نتيجة للمعوّقات المادّية، جرّاء الضائقة المادّية وتَبِعَاتْ نفقات شراء الكتب أو النشر الإلكتروني أو مشاكل الملتقيات العلمية.

ناهيك، عن وجود أنواعا من المشاكل الذاتية أيضا، تعلّقت أساسا بحيثيات إتمام الأطروحة والعامل الزمني المتعلّق بسنوات التسجيل في ظلّ العوائق النّفسية أو المشاكل الإجتماعية أو المادّية أو المجتمعية عموما.

زيادة لذلك، عمّا صادفناه من مثالب جمّة في ظلّ **جائحة كورونا** وانقطاعنا عن مجال البحث بسبب الوضع الصحّي في مجتمعنا ككلّ، ازّاء بروتوكولات الحجر الصّحي عموما وعدم تفرّغنا لإتمام عملية البحث لصعوبة حيثيات البحث الأكاديمي نفسيا، مادّيا ومجتمعيا جرّاء هذا التغيّر الإجتماعي.

- **صعوبات موضوعية:**

تكمن الصعوبات الموضوعية التّي صادفتنا خلال حيثيات دراستنا الرّاهنة في المثالب التّالية:

- ☑ مشكلات تعلّقت بنظم العوائق البيروقراطية التّي واجهناها في سياق عدم تمكيننا في حقّ التربّص نحو الخارج بسبب أزمة كورونا أو بعدها.
- ☑ صعوبات ارتبطت ببعض المقابلات أو الإجراءات مع بعض المسؤولين أو بعض الإطارات سواء على مستوى الجامعة أو الإدارات العمومية والتّي تعيق التدافع الإنساني من جهة أو احتكار المعلومة من جهة أخرى أو ربمّا يرجع ذلك إلى أنواع المرض الأخلاقي أو الشره المديني...إلخ.

✘ صعوبات منهجية:

تكمن الصعوبات المنهجية التّي صادفتنا خلال حيثيات دراستنا الرّاهنة في نظم العوائق المنهجية التّي واجهناها عبر الإجراءات العملية المنهجية تكمن أساسا ضمن دوائر المعلومات أو المعطيات التّي أردنا استقائها من عملية استبيان المبحوثين، كما وتكمن هذه الهنات في النقاط التّالية:

- ☑ قد تخضع العيّنة إلى أخطاء تسمى أخطاء العيّنة، بالتّالي قد يكون تفسير بعض النتائج خاطئا.
- ☑ كما ويمكن للعيّنة المبحوثة ألّا تعطي تمثيلا صحيحا للمجتمع الكلّي للبحث، ناهيك عن احتمال امتناع المبحوثين عن الإجابة عن الأسئلة التّي قد تعتبر حسّاسة بِحَسَبِهِمْ.
- ☑ محاولتنا إقناع بعض المبحوثين بأهداف الدراسة، هذا ما يفقد فعالية المبحوث ومدى تعاونه ممّا قد يضعف مصداقية العمل البحثي.
- ☑ بالإضافة، عن وجود أنواعا عديدة من المثالب خاصّة على مستوى اختيار مجتمع البحث نظرا لتزامن عمليات الترحيل المكاني للعديد من الأحياء المتخلّفة والهامشية في مدينة سكيكدة، من ثمّة، فقد طالنا التغيير في مواقع ومجالات وأزمنة الدّراسة الميدانية بين الفينة والأخرى وبين فضاء حضري إلى آخر.

✘ صعوبات عملية:

تكمن الصعوبات العملية أو الميدانية التّي صادفناها خلال عملية دراستنا الرّاهنة إلى وجود أنواع عديدة من المثالب العملية نختص بذكرها تباعا في النقاط التّالية:

- ☑ غالبا ما تكون رغبة المستجوبين مقيّدة، نتيجة غياب التعاون بسبب وعدم الإستفادة من العملية البحثية مادّيا، من ثمّة تحصل أنواعا عدّة من التجاهل أو عدم الرغبة أو بدل التعاون العلمي هذا يدلّ ربّما عن وجود خلل في الوعي الإجتماعي خاصّة عند المبحوثين ذوي المستوى التعليمي المتدنّي أو عند أصحاب الوصم الإجتماعي المتدنّي أو عند أصحاب وفئات الإستقالة الإجتماعية أو فئات الثقافة الفرعية...إلخ.

- ☑ الإحساس بأنواع عدم الأمان المتبادل بين الباحث وبعض المبحوثين خلال محاولاتنا الإستكشافية لبعض أفراد الهامشية بمضامين التطفّل أو اختراق فضاءاتهم المحتكرة من جهة أو شعورهم بالدّونية أو النقص أمام الأمور الرسمية إزّاء تعاملاتهم ورؤيتهم لتقنية الإستمارة واستبياناتها.
- ☑ ناهيك عن وجود أنواعا من الظنّية والشكّ لدى البعض منهم وترجيح عملنا ضمن جهة ما، هذه السمات غالبا ما نجدها ضمن أفراد وبيئات الثقافات الفرعية أو ثقافة الفقر الحضري.
- ☑ فعلى سبيل الذكر، طالما صادفتنا عدّة أسئلة من قبل بعض المبحوثين تمحورت أساسا حول ارتباط الدّراسة بإجراءات الإحصاء السكّاني أو اللّجان التابعة لتنظيم حالات الشؤون الإجتماعية أو جمعيات التضامن المتشكّلة من المجتمع المدني المحلّي.
- ☑ الأمر السالف، أدّى بنا في الكثير من المرّات لمحاولة إفهام بعض المبحوثين بطبيعة هذا الإستبيان العملي وأهدافه العلمية.
- ☑ صعوبة الوصول إلى بعض الأفراد المراد التعامل معهم في إطار دراستنا، هذا لوجود دواعي الحساسية أو الشعور بالخجل الإجتماعي أو الشعور من النقص المديني أو الدونية الحضرية كونهم من مهمّشي مجتمع المدينة.
- ☑ هذا الأمر غالبا، ما يؤسّس إلى وجود أنواعا جمّة من عدم الثّقة المجتمعية وتزايد الهوّة المدينية بين الأنا والآخر، لتزيد بذلك بؤر الشروخات الحضرية في مجتمعنا المحلّي المديني.

خلاصة الفصل:

في نهاية هذا الفصل، يمكن القول أنّ الدّراسة في هذا الإطار ارتكزت على عدّة إجراءات منهجية تهدف للبحث عن العلائق القائمة بين متغيّرات المشكلة البحثية ودراستها في ضوء تساؤلات وأهداف الدّراسة، تعتبر هذه العمليات بمثابة طرائق فنّية يصطلح عليها الباحثون في البحوث الوصفية، بداية بتحديد مجالات الدّراسة والمنهج والعيّنة المستخدمة، ناهيك عن تقنيات البحث المساعدة من الملاحظة والمقابلة والاستمارة...إلخ.

وعليه، تبنّت الدّراسة الرّاهنة الأساليب المنهجية السالفة، بوصفها أدوات وأساليب تلائم طبيعة وحيثيات الدّراسة الوصفية الرّاهنة مرتبطة بمعالم البيانات الإحصائية كمّا وكيفا.

✍ الفصل السادس: تحليل وتفسير المعطيات الميدانية للدّراسة.

تمهيد.

أوّلا -الخصـــــائص السوســـيوديمغرافية لاســـتجابات أفـــراد مجتمـــع الدّراسة.

ثانيا -استجابات أفراد العيّنة بحسب محاور متغيّرات الدّراسة.

خلاصة الفصل.

تمهيد:

تقتضي الضرورة العلمية في البحوث الوصفية التحليلية الترابط والتتابع على مستوى البحث في المشكلة البحثية، انطلاقا من تحديد الأهداف والتساؤلات الأساسية والفرعية، ناهيك عن تلاقح الدّراسة مع حيثيات المسح الإجتماعي بطريقة المسح بالعيّنة التّي تعتبر في دراستنا أنسب الطرائق المنهجية الملائمة لإجراء تداعيات دراستنا الرّاهنة.

نتطرّق ضمن هذا الفصل لعرض عمليات تحليل وتفسير المعطيات المتحصّل عليها ميدانيا من الإستمارة، زيادة لتلاقح المعطيات مع بوادر خطوات أهداف التحليل في القراءات السوسيولوجية للبيانات.

من ثمّة، تصنيفها وفقا للمعطيات أو المعلومات المرتبطة بأفراد العيّنة البحثية، بداية من إعطاء شروحات الخصائص الأساسية لمفردات التحليل واعتبارها بمثابة المواصفات التّي تشكّل الإطار الإجتماعي العام الذّي يساعدنا على تحليل وتفسير معطيات البيانات كمّا وكيفا، لتتّضح لنا خيوط المشكلة البحثية فيما بعد، هذا انطلاقا من علاقة ظاهرة التّهميش بحيثيات العنف الحضري بمجتمع المدينة مع مناقشة فروض الدّراسة واختبار العلاقة الحاصلة بينهما في الفصل اللّاحق.

وعليه، تأتي عمليات تحليل وتفسير المعطيات الميدانية بحسب البيانات الشخصية أو الخصائص السوسيوديمغرافية لأفراد عيّنة الدّراسة باعتبارها السياق المرجعي للتّحليل وتفسير البيانات.

على الغالب، تنطلق تفسيرات البيانات الميدانية من عملية تحديد ملامح وخصائص المجتمع المعالج من حيث تنوّع سمات الجنس، الفئات العمرية، الحالة الإجتماعية للمبحوثين، المستوى التعليمي ومكان الإقامة بمجتمع المدينة.

ضف إلى ذلك، أنّ البيانات الشخصية لها التأثير البالغ الأهمّية في رصد العلاقة بين متغيّرات المشكلة البحثية وفتح المجال الواسع للتأويلات والتفسيرات والتحليلات الميدانية المنبثقة عن المجتمع الإحصائي ووصف الفئات الهامشية في فضاء السوق المتخلّف لحي السويقة بمدينة سكيكدة، هذا وقد تمّ ذلك الأمر وفق عاملين أساسيين هما:

- **العامل الأوّل:** ينطلق من خصائص تركيبة نوع الجنس، الفئة العمرية، الصفة العائلية، الحالة التعليمية والإقامة الحالية ونوعية نشاطاتهم التجارية الهامشية الهشّة ضمن الفضاء المعالج.

✧ **العامل الثّاني**، يقترن مع خصائص استجابات أفراد العيّنة بحسب محاور متغيّرات الدّراسة عموما وتماشيا مع العلاقة الدّالة بين متغيّر التّهميش ومتغيّر العنف الحضري وفق أبعاد الهامشية المدينية والمؤسّساتية: اجتماعيا اقتصاديا، سياسيا، ايكولوجيا وثقافيا.

وعليه، تتمّ عمارة هذا الفصل بحسب التتابع المنهجي التّالي:

- الخصائص السوسيوديمغرافية لاستجابات أفراد مجتمع الدّراسة.
- الخصائص المرتبطة باستجابات العيّنة بحسب محاور متغيّرات الدّراسة.

أوّلا – الخصائص السوسيوديمغرافية لاستجابات أفراد مجتمع الدراسة:

وفيما يلي نُبَيِنْ خصائص العيّنة المدروسة من حيث التتابع المنهجي التّالي:

√ **خصائص أفراد العيّنة بحسب متغيّر نوع الجنس:**

ضمن هذا الإطار، نبادر في تحليل بيانات خصائص أفراد العيّنة بحسب متغيّر نوع الجنس، حيث نهدف من ورائها، التعامل مع باقي المعطيات المتوالية لاحقا والتّي ترتبط أساسا بظاهرة التّهميش والعنف الحضري في مجتمع المدينة وبالتحديد السوق الهامشي المتخلّف لحي السويقة بالمدينة القديمة، إذ عبّئت الإستمارة ميدانيا من طرف **180** مفردة من فئات التّهميش جنس ذكور بالإضافة ل "**20**" مفردة من فئات التّهميش جنس إناث.

وممّا سلف، تجيء توزيعات مفردات عيّنة دراسة المجتمع الإحصائي ميدانيا بحسب نوع الجنس من خلال تفريغات الجدول التّالي:

نوع الجنس	عدد الاستجابات	النسبة المئوية
ذكور	180	% 90
إناث	20	% 10
المجموع	200	% 100

الجدول رقم(11): يوضّح توزيع أفراد العيّنة بحسب متغيّر نوع الجنس.

يتضّح لنا من الجدول أعلاه، أنّ المجتمع الإحصائي للعيّنة المدروسة هي **200** مفردة، أكثريتها من صنف الذكور كما هو مبيّن جدوليا، هذا الإنتشار الواسع نَعِزُهُ لطبيعة موضوع الدّراسة وخصوصياتها وحساسيتها في مجتمعاتنا المدينية المحلّية أو الجماهيرية، ناهيك عن البيئة الجغرافية التّي عالجنا فيها فئات قاع المدينة ومدى الحراك اليومي للباعة المهمّشين جنس الذكور اجتماعيا ومهنيا.

لهذا، فالأمر يصاحب طبيعة السوق الهامشي المتخلّف الذّي يستقطب يوميا كمّا هائلا من أفراد الهامشية المدينية المتخلّفة وتنوّع خصائصها الشخصية، لكن مع كلّ هذه التحفّظات المجالية الحضرية وتزايد الهيمنة الذكورية لهذا الفضاء الهشّ، لاحظ الباحث من خلال زياراته اليومية المتكرّرة، مصادفته لنوع من الوجود النّسائي في هذه البيئة المتخلّفة، هذا المؤشّر نضعه ضمن سياق التّهميش النسوي في مجتمع المدينة.

حيث أبانت الإحصائيات أعلاه، بروز جنس الذكور حسب استجابات أفراد العيّنة بشكل صارخ بوجود **180** مفردة من جنس ذكر أي ما يعادل نسبة **90 %**، هذه النسبة تؤسّس وتعبّر حسب وجهة نظرنا عن واقع وجود عدد لا يستهان به من المهمّشين المدينيين، كما وتُمَثِّلْ **20** استجابة لأفراد العيّنة من جنس الإناث، أي بمعدّل **10 %** من المجموع العام للمجتمع الإحصائي كما هو ممثّل في الدائرة النسبية أدناه:

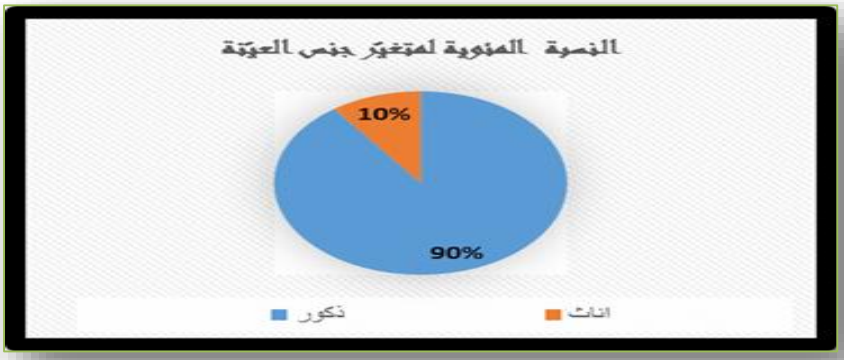

رسم بياني رقم(02): يوضّح الدائرة النسبية لتوزيع أفراد العيّنة بحسب متغيّر نوع الجنس.

الشاهد هنا، أنّ البيئة المتخلّفة للسوق الهامشي المعالج، له من القدرة الفائقة لاستقطاب عدد أكبر ممكن من المهمّشين من جنس الذكور بمختلف خصائصهم وسماتهم.

هذا الأمر، يعود لوجود أنواع الفظاظة المدينية المتفشّية بالفضاء المديني غير الحضري، ناهيك عن وجود الصورة الدهنية المترسّخة ثقافيا في المجتمع وفي ذوات الأفراد لحتمية هيمنة الباعة الذكورية واحتلال الرجال الفضاءات العمومية انطلاقا من الضواحي المدينية، الهوامش، المقاهي الشعبية الملاعب الجوارية، الحدائق العامّة، الطرقات العمومية، المرافق العامّة، الفضاءات الشعبية، ناهيك عن الأسواق الشعبية الرسمية أو غير الرسمية.

زيادة على ذلك، تحضر صورة الوجود النسوي بعين المكان بشكل صوري، أي بالكاد يراها القاصّي والدّاني من المارّة أو الزبائن، حيث يرصد وجودهنّ بالملاحظة العينية، أي وفق عملية المشاركة المباشرة في فضاءات الأسواق المتخلّفة.

كما ويقتصر وُجُودِهِنَّ في شكل البيوعات المباشرة مع بعض أفراد السوق الهامشي، بمعنى طريقة البيع الآني الفوري بدون استغلال الفضاء أو الاستقرار المجالي أو البيع على الأرصفة أو بطريقة الوكالة أو التعامل مع البائعين الهامشيين المؤقّتين أو البائعين المحتكرين لفضاء السوق.

انطلاقا ممّا سلف، لاحظ الباحث أيضا تنامي استغلال بعض أفراد العيّنة من جنس إناث أيضا بمختلف شرائحهم العمرية في فضاءات الأسواق الهامشية المتخلّفة بمحاذاة السوق المركزي "**صالح بولكروة**" أو **سوق حي لاسبا** أو **السوق الموازي لحي الممرّات**، حيث تقتصر بضاعتهنّ أو تجارتهنّ المتواضعة بطريقة مباشرة للبعض منهنّ أو بطريقة غير مباشرة لأخريات والتَمَثُّلِ لبيع الأواني القديمة أو الألبسة المستعملة.

المريب في الأمر هنا، أنّ تعداد الباعة النسوة في مجتمع المدينة يزداد يوما بعد يوم، نظرا لحساسية وأنثروبولوجية بيع المرأة في بعض الأسواق الهامشية المتخلّفة وعليه فإنّ الظاهرة تحتاج لدراسة حقيقية معمّقة مستقبلا، هذا الأمر يستدعينا للتقصّي عن التّهميش المستشرف في مجتمع المدينة للعنصر النسوي بصفة خاصّة في توصيات وحلول الدّراسة الرّاهنة.

√ **خصائص أفراد العيّنة بحسب متغيّر الفئة العمرية:**

الجنس / الفئة العمرية	الذكور		الإناث	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة%
من 21 إلى 30 سنة	25	%13 ,88	00	% 00
من 31 إلى 40 سنة	45	% 25	03	% 15
من 41 إلى 50 سنة	73	% 40 ,55	05	% 25
من 50 سنة فما فوق	37	% 20 ,55	12	% 60
المجموع	180	%100	20	%100

الجدول رقم (12): يوضّح توزيع أفراد العيّنة بحسب متغيّري فئة الجنس والعمر.

شملت دراستنا أيضا، تنوّعا متباينا من حيث الفئة العمرية للمبحوثين من الجنسين عموما هذا وقد شكّلت الفئات الهامشية من الجنسين القسط الوافر من حيث الفئة العمرية، حيث لوحظ احصائيا حسب الجدول أعلاه، أنّ النسبة العمرية الأعلى، تحصّلت عليها فئة جنس الذكور بالنسبة لاستجابات

المبحوثين لأفراد العيّنة من صنف الذكور أي _180 مفردة_ حيث جاءت الكثرة هنا، لفئة "**من 41 إلى 50 سنة**" أي بنسبة: **40,55 %** ثمّ تلت ذلك في المرتبة الثانية فئة " **من 31 إلى 40 سنة** " أي ما تعادله نسبة **25%**، في حين جاءت المرتبة الثالثة لنسبة الفئة "**من50 سنة فما فوق**" جدوليا بقيمة **37** من استجابات أفراد العيّنة من جنس الذكور أي ما تعادل نسبة **20,55 %**، أمّا عن معطيات المرتبة الأخيرة، فجاءت لفئة "من **21** إلى **30** سنة" أي ما تعادل نسبة **88, 13%** كما وقد شوهد أيضا، تباين نسب استجابات **20** مفردة من جنس الإناث، فجاءت النسب جدّ متباينة، حيث تبيّن أنّ فئة "من**50** سنة فما فوق" هي الأكثر بروزا حسب الجدول أعلاه، إذ جاءت نسبة وجودها **12** مرّة أي ما يعادل نسبة **60 %**، في حين جاءت فئة "من **41** إلى **50** سنة" في المرتبة الثانية بخمس استجابات أي بمعدّل بلغ **25 %**، من ثمّة جاءت الفئة "**من 31 إلى 40 سنة**" في المرتبة الثالثة، أي ما عادله قيمة **15 %**، أمّا عن فئة "**من 21 إلى 30 سنة**"، فقد تبيّن عدم وجودها.

لنُبَيِّنْ تمايز المعطيات السالفة الذكر في الرسم البياني التّالي والذّي نوضّح فيه الإسقاطات الكلّية للنسب المئوية لعموم أفراد العيّنة بحسب متغيّر السنّ:

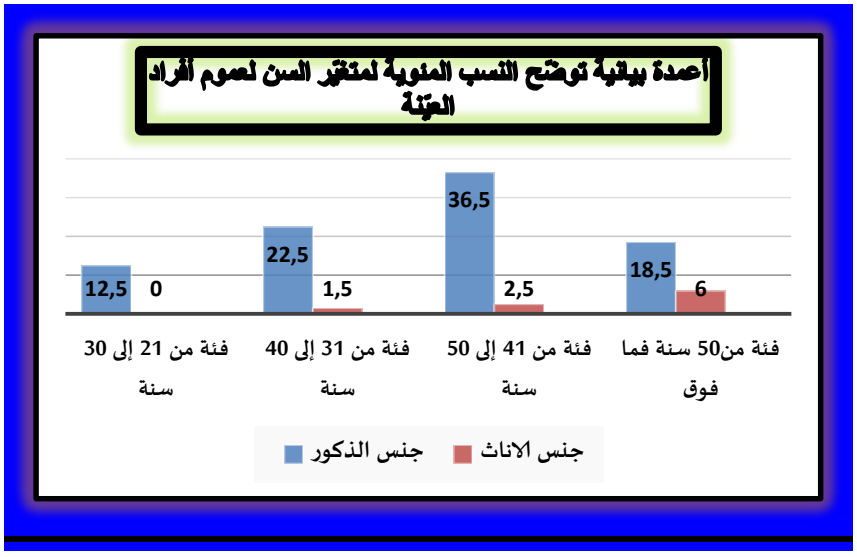

رسم بياني رقم (03) يمثّل: الأعمدة البيانية الموضّحة للنسب المئوية لمتغيّر عموم سنّ أفراد العيّنة.

الملاحظ **هنا أيضا**، وجود نوعا من التّباين والتمايز النِسْبِيَيْن لدرجات التّهميش بحسب الفئة العمرية في مجال الدّراسة، حيث اتّضح لنا أنّ المعدّلات العمرية للمبحوثين جدّ بارزة، ظهر هذا البروز خلال معاينتنا العملية لفضاء السوق المتخلّف.

كون شريحة السالفة من المهمّشين أيضا، هم من فئة الكهول الذّين تتراوح أعمارهم أو تزيد ما بين فئات **30** سنة إلى **50** سنة فما فوق، حيث أبانت النسب أعلاه، أنّ النسبة الأعلى بروزا هي الفئة العمرية السالفة، لتعبّر هذه النسبة على احتمالات مدى استدامة الفرد المهمّش في دوائر الفقر الحضري من جهة أو إلى خناق المحاصرة المحلّية أو إلى قرائن فقد المواطنة من جهة أخرى أو الإستناد إلى عوامل تعميق مستويات التمايز وبؤر التفاوت الطبقي المديني من ناحية أخرى.

√ **خصائص أفراد العيّنة بحسب الصفة العائلية:**

الجنس / الصفة العائلية	الذكور		الإناث	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة%
أعزب/عزباء	124	% 68,88	03	% 15
متزوج/متزوجة	32	% 17,17	03	% 15
مطلق/مطلقة	21	% 11,66	08	% 40
أرمل/أرملة	03	% 01,66	06	% 30
المجموع	180	%100	20	%100

جدول رقم (13): يوضّح توزيع أفراد العيّنة بحسب متغيّر الصفة العائلية.

من خلال معطيات الجدول أعلاه والمرتبط ببيانات الصفة أو الحالة العائلية لأفراد العيّنة من الجنسين اتّضح لنا جليّا بروز الغالبية من المهمّشين غير المتزوّجين الذكور لسبب أو لآخر ضمن الفئات المهمّشة التّي تزاول أغلب نشاطاتها في فضاء السوق المتخلّف، حيث بلغ عدد تكرارات حالات العزوبية لجنس الذكور **124** تكرار أي ما عادله نسبة **68,88 %** وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالنسب الأخرى للصفات العائلية للعيّنة المبحوثة.

الملاحظ هنا، أنّ أكثرية هذه الفئة كما سنراها فيما بعد، هم الأفراد الهامشيون المتأخّرون عن الزواج أو العاجزون عن تكوين أسرٍ خاصّةٍ بِهِمْ، هذا الأمر الشائك، يعدّ بمثابة الهشاشة وعدم الإستقرار العائلي الذّي يلج ضمن أنواع الخلل المديني أو الإعاقة الإجتماعية المحلّية.

في حين جاءت تكرارات الصفة العائلية لفئة "متزوّج/متزوّجة" بالنسبة لجنس الذكور في المرتبة الثانية بمعدّل **32** تكرارا أي ما يقابله نسبة **17,17%**، ثمّ تبع ذلك في المرتبة الثالثة "مطلّق/مطلّقة" بتكرارات

ناهزت **21** تكرارا أي ما عادله نسبة **11,66%**، أمّا عن الفئة الأخيرة من جنس الذكور أيضا "أرمل/أرملة"، فجاءت تكراراتها جدوليا **03** تكرارات، أي ما يعادل نسبتها **01,66 %**.

لوحظ أيضا، أنّه بالرغم من ضآلة العيّنة المبحوثة لجنس الإناث لأسباب ذكرناها سلفا، ليتبيّن لنا احتلال فئة "مطلق/مطلقة" المرتبة الأولى بتكرارات ناهزت **08** تكرارا من مجموع المبحوثات، أي ما يعادل ذلك نسبة **40 %** من استجابات عشرين امرأة مبحوثة.

ناهيك، عن حلول فئة "أرمل/أرملة" بتكرار قدّر ب **06** تكرارات، أي ما يعادله نسبة **30 %**، أمّا عن فِئَتَيْ "المتزوّجات" و"العازبات"، فجاءت نسبتي استجاباتهنّ مناصفة **15 %**، أي بتكرارات ناهزت لكلّ منهما، ثلاث تكرارات متساوية لكلّ فئة من فئات الحالة العائلية.

وتبعا لما تقدّم وتماشيا مع المعطيات الإحصائية السابقة أيضا، سعينا إلى أن نُبَيِّنَ تمايز البيانات السالفة المرتبطة بالصفة العائلية لعموم العيّنة وفق الرسم البياني التّالي:

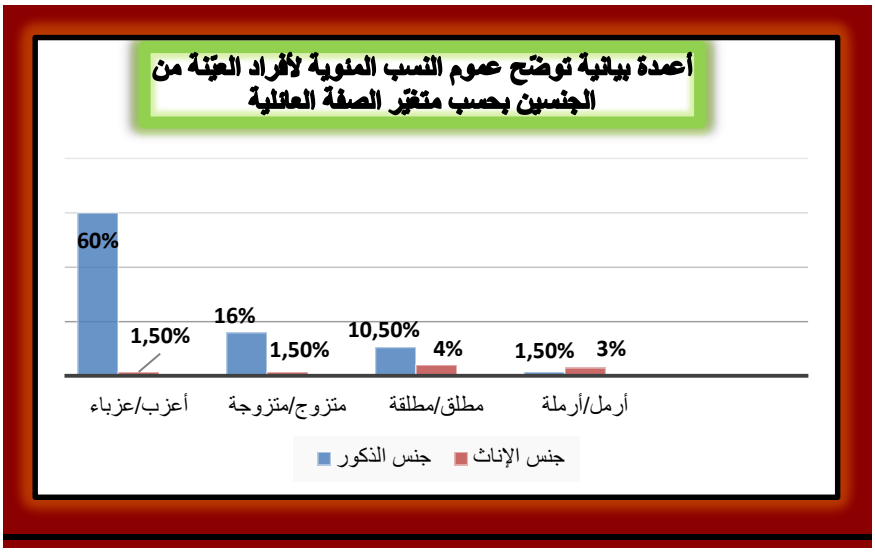

رسم بياني رقم (04) يمثّل: الأعمدة البيانية الموضّحة للنسب المئوية لمتغيّر الصفة العائلية لعموم لأفراد العيّنة.

الشاهد هنا أيضا، أنّ البيانات الإحصائية أعلاه تبيّن الحالة العائلية لأفراد المجتمع المعاين ككلّ وأنّ أغلبية الفئات السالفة، تندرج ضمن ألوية الشرائح الهشّة المهمّشة التّي تقبع ضمن مخلّفات الهامشية المجالية، بالتّالي سقوطها في مؤشرات براثن المثالب المدينية التّالية:

"التهميش"، "الإستبعاد"، "الفقر الحضري" و"الإقصاء المجتمعي"، جلّ هذه المطّبات تفرز أنواعا من المشكلات الحضرية أو الباثولوجيا الحضرية المتفشّية في مجتمع المدينة مثل:

"التأخّر عن الزواج"، "المشاكل الأسرية"، "الهشاشة الأسرية"، "تزايد حالات الطلاق"، "ضياع الأطفال" "الأنوميا"، "إنحراف الأحداث"، "العنف الحضري"، "أنواع الجريمة"، "الشتات الأسري"... إلخ.

√ **خصائص أفراد العيّنة بحسب متغيّر المستوى التعليمي:**

الجنس / المستوى التعليمي	الذكور		الاناث	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة %
ابتدائي	110	% 61,11	14	% 70
متوسّط	44	% 24,44	06	% 30
ثانوي	20	% 11,11	00	% 00
جامعي	06	% 03,33	00	% 00
المجموع	180	%100	20	%100

جدول رقم (14): يوضّح توزيع أفراد العيّنة بحسب متغيّر المستوى التعليمي.

تشير المعطيات الإحصائية في المجدولة أعلاه، أنّ عدد أفراد العيّنة من الجنسين تتمايز مستوياتهم التعليمية، فالملاحظ هنا بروز تباين عدد تكرارات مرحلة التدنّي التعليمي بشكل وافر لجنس الذكور في المرحلة الإبتدائية ب **110** تكرارا، أي ما ناظره نسبة **61,11 %** وهي النسبة أكبر ظهورا مقارنة بمعطيات المراحل التعليمية الأخرى.

في حين آخر، احتلت المرحلة التعليمية المتوسّطة الرتبة الثانية بعموم **44** تكرارا لاستجابات العيّنة الذكورية أي ما عادله نسبة **24,44 %**، ثمّ تجيء استجابات الطور الثانوي ب **20** تكرارا، أي بنسبة **11,11 %**، في آخر المطاف برز توزيع المرحلة التعليمية للطور الثانوي ب **06** تكرارات لتعادلها إحصائيا نسبة **03,33 %**.

كما وقد بلغ عدد المستجوبات ذوات المستوى التعليمي الإبتدائي **14** أي ما عادله نسبة **70 %** من حدود **20** إمرأة مبحوثة، في حين جاءت نسبة الطور التعليمي المتوسّط **30 %** أي ناهز تكرارها **06** تكرارات، مع الوجود المنعدم للمرحلتين الأخيرتين، أي مرحلة الطور الثانوي والطور الجامعي بصفر استجابة مناصفة بينهما، أي أنّ حصول نسبتيهما جدوليا هي **00 %**.

وعليه، نعمد عملية اسقاط عموم الدلائل الإحصائية لمتغيّر المستوى التعليمي كما هو مبيّن في الجدول رقم (14) في الرسم البياني التّالي:

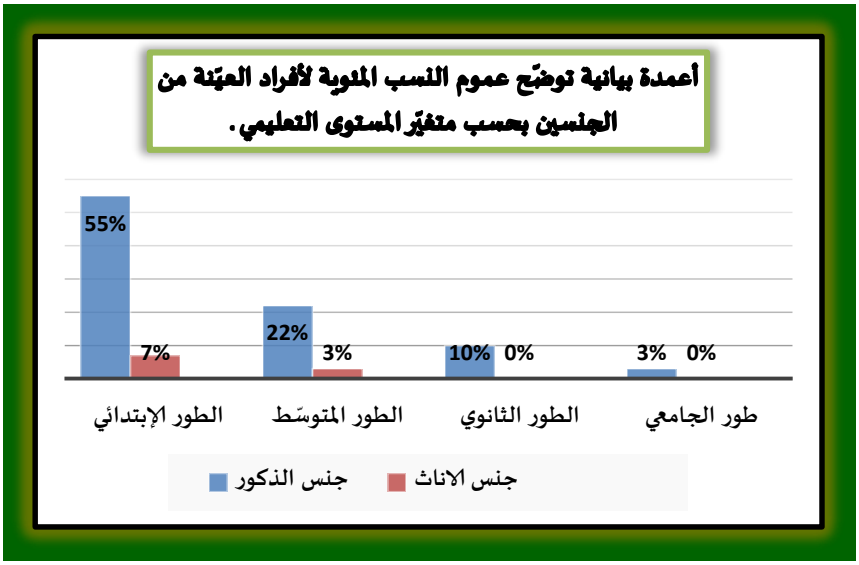

رسم بياني رقم (05) يمثّل: الأعمدة البيانية الموضّحة للنسب المئوية لمتغيّر المستوى التعليمي لعموم لأفراد العيّنة.

الشاهد هنا، ترجيح كفّة المستوى التعليمي المتدنّي لأفراد العيّنة المعاينة **55 %** من جنس الذكور نظرا لخاصّية مجال الدّراسة المستقطب للمهمّشين الذكور، فالمستوي التعليمي المتدنّي هي السمة البارزة في الفضاءات المدينية الرثّة.

ناهيك، أنّ المستوى التعليمي المتوسّط يشغل حيّزا معتبرا في معطيات المستويات التعليمية المتدنّية بنسبة **22 %**، هذا التدنّي في مجتمع المدينة يجعل أفراده يتخبّطون في سياقات الفقر الحضري وضآلة فرصهم التعليمية أو المهنية المستقبلية.

زيادة لذلك، أنّ هذه الأمور ترشّح لتزايد الجماعات المهمّشة المتسرّبة من مجالات التعليم لدواعي قصدية أو غير قصدية، لتستدعي هذه الأمور القبوع ضمن دوائر الثقافة الفرعية أو التعلّق بدوائر التّهميش القهري أو التماهي في ركود أفراد مجتمع الهامش في مجتمع المدينة، لتعلن بذلك عن استمرارية ثقافة الفقر وسلوكيات العنف الحضري.

مع هذا، نجد صنفا من المهمّشين ذوي المستويات التعليمية المتدنّية، يتشبّث للخروج من بوتقة الفاقة الحضرية بطرق غير مشروعة، فتماهيها هنا يكمن ضمن نطاقات التسلّقية أو البلطجة أو الضرب تحت الحزام أو التزلّف أو العشائرية أو التطرّف أو تكوين العصب المنحرفة...إلخ.

كما وقد نجد من المهمّشين المغلوب على أمرهم، يحاولون الإنعتاق من ظلامية الفقر الحضري وفق دوافع الإلتزام المجتمعي بالرغم من فقدهم المستمر للحقوق المدينية وأمانيهم للحصول على مناصب شغل نظامية دائمة ضمن مجالات:

- ✯ قطاع التوظيف العمومي على سبيل المثال: التوظيف في قطاعات التعليم، الصحّة، الثقافة وضمن الأجهزة الشرطية أو الجيش أو الدرك أو الحماية المدنية... إلخ.
- ✯ قطاع التوظيف الخاص على سبيل المثال: المؤسّسات الإقتصادية الكبرى أو الصغيرة المؤسّسات التجارية، المؤسّسات الخدماتية، مشاريع الخواص... إلخ

هذا الأمور، تزيد في احتمالية وجود فرص للمهمّشين المتعلّمين للحصول على فرص التكوين لدافعية وعيهم الاجتماعي، من ثمّة تتوارى فيهم نسب القبوع ضمن فئات مجتمع الهامش.

هذا ما عايناه في مجال الدّراسة، فالمستوى التعليمي الثانوي أو الجامعي جاءت مراتبهم حسب المعطيات السالفة متدرّجة تواليا أي بتكرار قدّر ب **20** تكرارا من الإستجابات الطور الثانوي أي ما يعادله نسبة **10%** و **6** تكرارات بالنسبة للطور الجامعي بنسبة عادلت **03 %**.

فالملاحظ أيضا، أنّ نسب حصولها الفئة الجامعية احصائيا جدّ متدنّية، كما هو الحال بالنسبة لانخفاض معدّلات المستوى التعليمي للمبحوثات _جنس الإناث_ لاعتبارات سالفة أو كما هو موضّح في الرسم البياني رقم (05).

√ **خصائص أفراد العيّنة بحسب متغيّر مكان الإقامة:**

الجنس / مكان الاقامة	الذكور		الاناث	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة%
وسط المدينة	100	% 55,55	08	%40
حواشي المدينة	50	% 27,77	12	%60
ضواحي المدينة	30	% 16,66	00	% 00
المجموع	180	%100	20	%100

جدول رقم (15): يوضّح توزيع أفراد العيّنة بحسب متغيّر مكان الإقامة.

نلاحظ من احصائيات الجدول رقم (15)، الذّي يعبّر عن معطيات استجابات أفراد العيّنة من الجنسين بفضاء سوق السويقة الهامشي وبحسب متغيّر مكان إقامتهم الحالية في مجتمع المدينة، حيث شوهد نوعا من التمايز على مستوى بدائل الإقامة المدينية المحلّية بين الإقامات التّالية: "وسط المدينة"

"حواشي المدينة" و"ضواحي المدينة"، الأمر الذّي يقودنا لتفسير التنوّع الإقامي السالف كما يلي: احتلّت الإقامة "وسط المدينة" بحسب استجابات العيّنة المرتبة الأولى لجنس الذكور بمعدّل **100** تكرار، أي ما يعادله نسبة **55,55 %** ثمّ جاءت الإقامة ضمن فضاء "حواشي المدينة" في المرتبة الثانية **50** تكرارا، أي ما يماثله نسبة جدوليا **27,77 %**، في حين تحصّلت "ضواحي المدينة" على الرتبة الثالثة بمعدّل **30** تكرارا، أي بنسبة **16,66 %**، أمّا عن استجابات المبحوثات، فتصدّرت المقيمات "بحواشي المدينة" ب **12** تكرارا من **20** مستجوبة، أي ما يعادل نسبة **60%**، ليتكرّر عدد المقيمات "وسط المدينة" **08** تكرارات، أي ما يعادل نسبة **40 %**، وقد انعدمت الإستجابات لنوع الإقامة "ضواحي مجتمع المدينة" بالنسبة للإناث بصفر استجابة أي ما يناظره جدوليا نسبة **00 %**. الشاهد هنا، ففي الكثير من المرّات ما تصادفنا أكثر من حالة تعبّر عن التّهميش الحضري من الجنسين، هذه الفئات المهمّشة ترى البعض منهم متموقعون حول ذواتهم لا يسألون النّاس من التعفّف. كما وعاينّا بعضا منهم دون أي مأوى، فالأرقام لا تختزل القيم الحقيقية للتّهميش في مجتمع المدينة. ممّا سلف، نعمد اسقاط بياني لعموم الدلائل الإحصائية لمكان الإقامة لأفراد العيّنة كما هو مبيّن في الجدول رقم **(15)**:

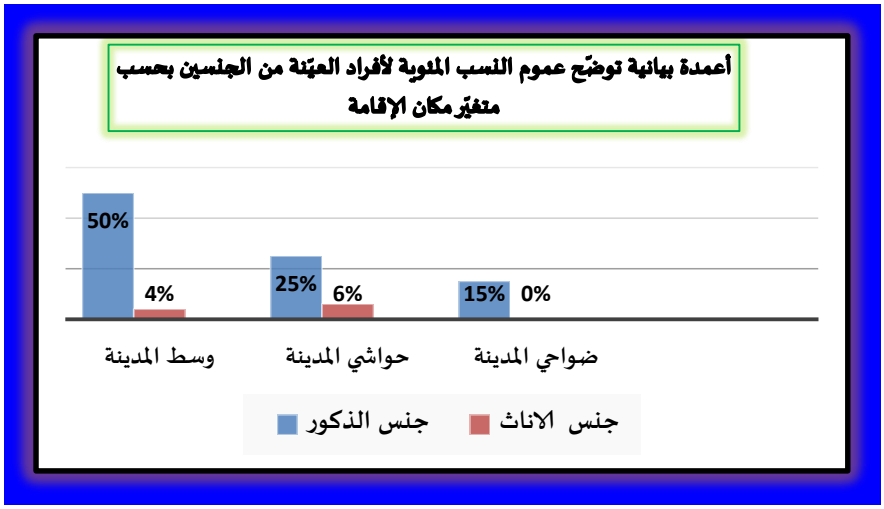

رسم بياني رقم (06): يمثّل الأعمدة البيانية الموضّحة للنسب المئوية لمتغيّر مكان الإقامة لعموم لأفراد العيّنة.

وعليه، فانّ تمايز النسب أعلاه، يدلّ على أنّ العديد من أفراد العيّنة تقطن بمجتمع المدينة ما بين الأحياء القديمة أو الأحياء المستحدثة التّي سنتحدّث عليها لاحقا.

ناهيك، عن حواشي المدينة كالمنطقة المتخلّفة المسمّاة بهضبة بوفناز المحادية لحي أوّل نوفمبر الزرامنة سابقا، منطقة واد مديني الواقعة بهضبة سطورة، بالإضافة الى المناطق المتخلّفة الزفزاف وعيسى بوكرمة، بولقرود باعتبارهم جميعا أقطابا تزيد في فيزيقية المجتمع المديني المحلّي السكيكدي. وعليه، نتحدّث الآن عن سياق الإقامة السابقة للمهمّشين المدينيين من الجنسين في التمثيل البياني التّالي:

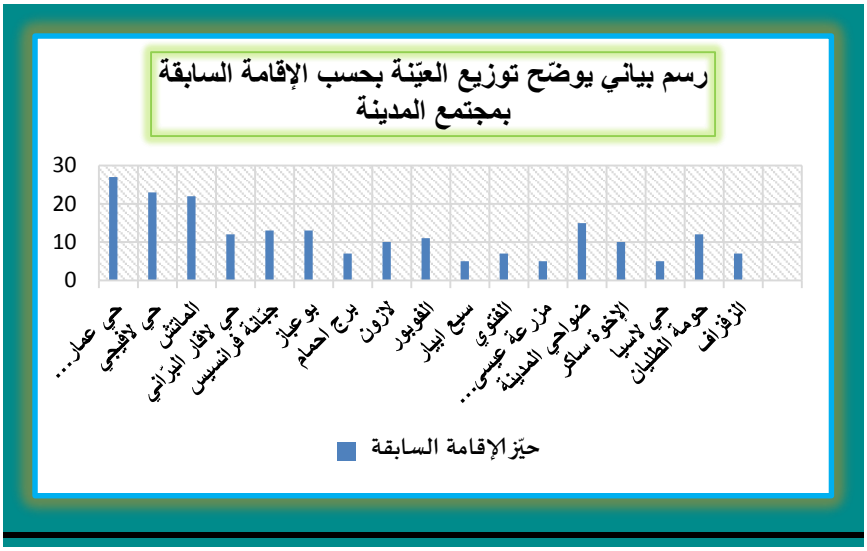

رسم بياني رقم (07): أعمدة بيانية توضّح توزيع استجابات أفراد العيّنة بحسب مكان الإقامة السابقة.

الملاحظ من خلال الرسم البياني أعلاه، أنّ العديد من استجابات أفراد العيّنة من الجنسين بحسب متغيّر إقامتهم السابقة، أي ضمن فيزيقية مجتمع المدينة تعبّر عن استمرارية واقع التّهميش والفقر الحضري لدى بعض فئات مجتمع الهامش المديني.

فالراجح هنا، أنّ غالبية الأحياء أو المناطق الممثّلة أعلاه، تشير إلى الأماكن المتخلّفة أو الأحياء الهامشية أو الفضاءات الهشّة أو الضواحي التّي لازالت إلى يومنا هذا، يوصم قاطنيها سابقا أو حاليا بالمهمّشين المدينيين.

فمثل هذا الوضع، يصف واقع مشكلات ساكنة الأحياء الشعبية أو المناطق المهمّشة بالمدينة القديمة كمجال حومة الطليان، الفوبور، ساكنة الأقواس، الزاوية، زقاق العرب، ساكني الأحواش، سبع أبيار حي لاسيا، طريق البحر ومنطقة كازينو، ناهيك عن جميع الأماكن الرثّة أو الأزقّة العتيدة...إلخ.

زيادة، عن الوضعيات المدينية الرثّة لبعض ساكنة العشوائيات القديمة لعقود زمنية كبيرة التّي لاتزال تتخبّط في دوائر الفقر المجالي، على سبيل المثال نجد:

حيّ "عمار شطايبي" مسمّى "الماملو" سابقا، هذا الحيّ رحّل قاطنيه لأكثر من مرّة حتّي يومنا هذا. فالملاحظ هنا، أنّ الحدّ الأعلى من استجابات أفراد العيّنة من الجنسين كانت تقطن بهذا الحيّ، حيث قدّر تكرار إستجابات أفراد العيّنة **ب 27** استجابة أي ما يعادل نسبة **13,5 %**، أي أنّ تهميشهم في مجتمع المدينة ما يزال يطالهم إلى زمننا هذا.

بالإضافة أيضا، قدّرت التكرارات بالنسبة لبعض أفراد العيّنة بحسب إقامتهم السابقة بمجتمع مدينة سكيكدة بفضاء حي لافيجي المتخلّف **ب 23** تكرارا أي ما يعادل نسبة **11,5 %**.

ناهيك عن فضاء حي المانش قبل الترحيل، أي باستجابات قدّرت **22** استجابة بمعدّل **11 %**.

في حين آخر، قدّرت معدّلات استجابات أفراد الأحياء المتخلّفة جبّانة فرانسيس وحي بوعبّاز الهامشي بتكرار ناهز عدد **13** استجابة بمعدّل نسبة **6,5 %**.

كما وقد تحصّل فضاء حومة الطليان وحي لاڤار البرّاني كإقامتين سابقتين لبعض المهمّشين بتكرار قدّر **12** مناصفة أي ما يعادلهما نسبة **6 %**.

أمّا عن ساكنة الضواحي، فقد قدّرت الإستجابات **15** أي ما يعادل نسبة **7,5%**.

هذه الأخيرة، تعبّر عن مضامين بعض استجابات أفراد العيّنة التّي تزاول نشاطاتها الموازية الهشّة بفضاء سوق الخردة المتخلّف والتّي تقطن في ضواحي المدينة كالحدائق، حمروش حمودي، القرية الدخيرة، بونثوس، رمضان جمال...إلخ.

فارتباط بعض هؤلاء من مهمّشي الضواحي بسوق السويقة، يرجع إلى عوامل عدّة نذكر بعضها في النقاط التّالية:

- ✓ "سهولة التنقّل"، "البحث عن مصادر الرزق"، "تقارب المسافات بين الضواحي ومراكز المدينة"...إلخ.
- ✓ ناهيك، عن وجود أنواعا من التجانس والتوافق في الثقافة الفرعية لدى بعض المهمّشين...إلخ.

وعليه، فإنّ هذا التدرّج السالف في مستويات استجابات أفراد العيّنة بحسب متغيّر الإقامة السابقة للمهمّشين بفضاء السوق الهامشي، يعبّر عن مدى وقع واستمرارية التّهميش الحضري لدى بعض أفراد مجتمع الهامش.

فبالرغم من ترحيل بعض الفئات المهمّشة إلى فضاءات حضرية حديثة بمناطق عدّة مثل:

عيسى بوكرمة الممرّات، حي مسيون، الزفزاف، مسعود زادة، فلفلة، بوزعرورة، فإنّ أغلبية العيّنة المبحوثة قد استقرّوا سابقا بالفضاءات السديمية أو العشوائيات أو واضعوا اليد أو البنايات الهشّة على مستوى مجتمع مدينة سكيكدة كأحياء:

"عمار شطايبي"، "لافيجي"، "الفتوي"، "الماتش"، "حبانة فرانسيس"، "المنطقة الصناعية الصغرى" و"لاڤار البرّاني"، "برج احمام"، "بحيرة الطيور"، ناهيك عن السكنات الهشّة بالمدينة القديمة...إلخ. كلّ المناطق السالفة، كانت تعبّر عن التّهميش الحضري لافتقارها مضامين التمكين المجتمعي.

√ **خصائص العيّنة بحسب طبيعة إقامتها:**

الجنس / طبيعة الاقامة	الذكور		الاناث	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة%
شقة في عمارة	71	% 39,44	07	%35
كوخ	70	% 38,88	06	%30
خيمة	00	% 00	00	% 00
مزرعة تعاونية	07	% 3,88	00	% 00
فيلا	02	% 1,11	00	% 00
بناية آيلة للسقوط	10	% 5,5	02	% 10
قبو	03	% 1 ,66	01	% 05
سطوح العمارات	03	% 1 ,66	00	% 00
خراية	04	% 2,22	00	% 00
دون مأوى	10	% 5,5	04	% 20
المجموع	180	%100	20	%100

جدول رقم (16): يوضّح توزيع استجابات أفراد العيّنة بحسب متغيّر طبيعة الإقامة السكنية.

يُشَاهَدُ من احصائيات الجدول رقم (16) الذّي يعبّر عن معطيات استجابات أفراد العيّنة من الجنسين بمجال الدّراسة المعاين:

أي بمجال سوق السويقة الهامشي بالمدينة القديمة وبحسب متغيّر طبيعة إقامتهم الحالية في مجتمع المدينة.

حيث لوحظ مبدئيا نوعا من التمايز على مستوى بدائل طبيعة الإقامة الهشّة بمجتمع المدينة وفق الوسائط التّالية:

- ☆ "شقّة في عمارة"، "الكوخ"، "خيمة"، مزرعة تعاونية.
- ☆ "فيلا"، "بناية آيلة للسقوط"، "دون مأوى".
- ☆ "خرابة"، "سطوح العمارات"، " الأقبية".

فشُوهِدَ مستوى التمايز على مستوى الإستجابات، إذ احتلّت طبيعة الإقامة بالنسبة لجنس الذكور المرتبة الأولى ب **71** تكرارا أي ما يعادله نسبة **39,44 %**.

ثمّ يلي ذلك مرتبة، طبيعة السكن لصيغة إقامة المهمّشين في صيغة "الأكواخ" ب **70** تكرارا وما يعادله نسبة **38,88 %**.

كما وقد جاءت طبيعة إقامة بعض المهمّشين "المشرّدين" بمجتمع المدينة حسب احصائيات الجدول أعلاه، ب **10** استجابات أي ما يناظره نسبة **5,5 %**.

في حين آخر، قدّر عدد استجابات العيّنة الذكور أيضا، بحسب طبيعة إقامتهم ب "المزارع التعاونية" ب **07** أي ما ماثلتها نسبة **3,88 %**.

أمّا عن طبيعة الإقامة الهشّة بحسب استجابات العيّنة جنس ذكور أيضا، الخاصّة بساكنة "الخرابات" فقد ناهزت **04** تكرارات، أي ما يعادله حسب الجدول نسبة **2,22 %**

كما وتماثلت عدد تكرارات الإستجابات بالنسبة لطبيعة السكن بين الإقامة "فوق السطوح" والسكن "ضمن الأقبية" ب **03** تكرارات أي ما يعادلهما نسبة **1,66 %**.

في حين آخر، تكرّرت عدد استجابات بعض أفراد العيّنة الذكور بحسب طبيعة إقامتها "السكن الفيلا" التّي قدّرت باستجابتين أي ما عادلهما نسبة **1,11 %** وهي النسبة الضئيلة بالنسبة لعيّنة جنس الذكور حسب معطيات الجدول أعلاه.

أمّا عن تمايز سياق نسب الهامشية السكنية، بالنسبة لجنس العيّنة إناث اللّاتي قدّرنّ ب **20** إمرأة مبحوثة كما ذكرنا ذلك سلفا، فإقامتهنّ تتوزّع بين وسط المدينة وحواشيها، فاحتلت طبيعة الإقامة السكنية "شقة في عمارة" المرتبة الأولى ب **07** تكرارات أي ما يعادل نسبة **35 %**.

كما جاءت تكرارات طبيعة سكن "الأكواخ" **ب 06** تكرارات، أي ما يعادل نسبة **35 %**، في حين تكرّرت عدد استجابات بعض أفراد العيّنة الإناث بحسب طبيعة الإقامة "دون مأوى" أي "المشرّدات" **04** تكرارات، أي ما يعادل نسبتهنّ **20 %**.

أمّا عن المهمّشات المقيمات "بالأقبية"، فقد قدّر عددهنّ باستجابة وحيدة، أي بنسبة **5 %**.

هذا وقد ناهزت عدد تكرارات الخاصّة "بالبنايات الآيلة للسقوط" بالنسبة لهنّ باستجابتين، أي بنسبة **10 %**.

وعليه، تقتضي الضرورة التحدّث عن سياق طبيعة الإقامة السكنية الإجمالية للمهمّشين المدينيين من الجنسين بحسب دراستنا وفق التمثيل البياني التّالي:

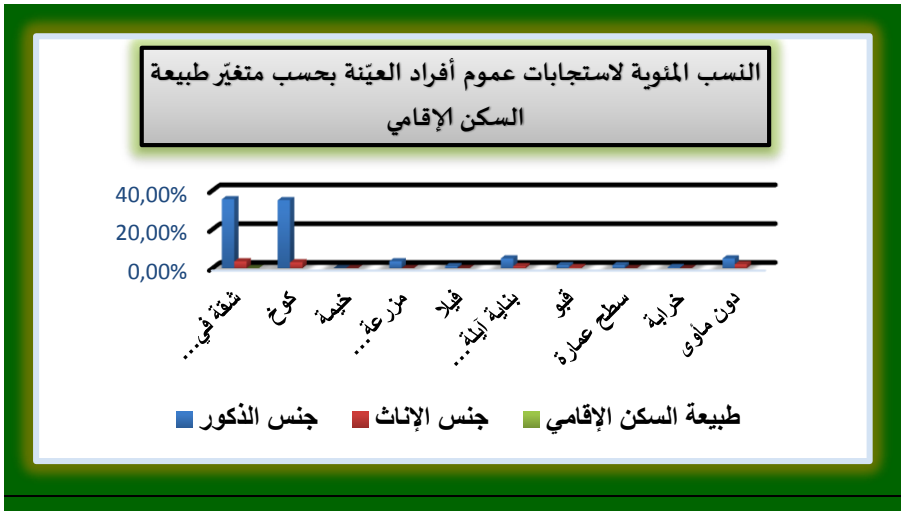

رسم بياني رقم (08): يوضّح توزيع استجابات أفراد العيّنة بحسب طبيعة الإقامة السكنية.

فالملاحظ من خلال الرسم البياني رقم(08)، أنّ العديد من استجابات أفراد العيّنة من الجنسين بحسب متغيّر إقامتهم السابقة، أي أنّ التّهميش في مجتمع المدينة، يرتكز على البيئة الهامشية الهشّة من جهة وعلى الأوضاع المزرية المعاشة للمهمّشين المحلّيين من جهة أخرى، فإطار التّهميش هنا يتأرجح بين ثنائية المركز المديني والهامش المديني.

لتبيّن الإحصائيات أعلاه، أنّ الحياة ضمن مركز المدينة لا يقتصر قط على أصحاب الحظوة الإجتماعية والنّفوذ المالي، بقدر ما هو فضاء يَسِعُ عددا لا يستهان به من المهمّشين في السياق الحضري، هذا الوضع يستدعي لا محال لوجود التناقض والتنوّع في الطبيعة السكنية لشرائح مجتمعنا المديني، ما بين ساكنة الأماكن المتخلّفة والأحياء العتيدة، ناهيك عن وجود الساكنة المعدمة أمثال المشرّدين، قاطني الخرابات، ساكنة الأقبية، ساكنة الأسطح، السكن الهشّ والسكن الآيل للسقوط.

وعليه، فإنّه من الرغم من وجود السياسات التّي تهدف لتحسين المستوى المعيشي في الفضاء الحضري إلّا أنّه توجد مثالب جمّة ضمن الساكنة في مجتمعنا المحلّي، نتيجة آليات عدم التمكين الحضري من جهة وإلى نوعية خلل التخطيط العمراني من جهة أخرى.

بالإضافة، لوجود الخلل على مستوى عدم منح السكنات الإجتماعية لمستحقيها أمثال: المهمّشين الحقيقيين، فقراء الحضر، ساكنة الهشّ، فئات الضيق السكني، المشرّدين إلى آخر ذلك من ساكنة أنواع النسيج العمراني السديمي أو من شاكلة المعدمين من ذوي محدودية الدخل أو الإرهاق السكني أو الإستيعاب العائلي المشبّع والذّين يشكّلون الواقع الحقيقي للهامشية الحضرية الرثّة.

ثانيا – استجابات أفراد العيّنة بحسب محاور متغيّرات الدراسة:

تشكّل المعطيات الخاصّة باستجابات العيّنة بحسب محاور الدّراسة باعتبارها السمات الأساسية التّي تحدّد نتائج الدّراسة واختبار فروضها والوصول إلى النتائج المرتبطة بأهداف الدراسة وتساؤلاتها.

وعليه، نتطرّق لمعالم ردود استجابات العيّنة بحسب متغيّرات محاور الدّراسة على النحو التّالي:

√ **معطيات استجابات أفراد العيّنة بحسب محور علاقة الهامشية الإجتماعية بأنواع الباثولوجيا الإجتماعية:**

الهامشية الاجتماعية	الاستجابات				الباثولوجيا الاجتماعية	الاستجابات			
	نعم	النسبة	لا	النسبة		نعم	النسبة	لا	النسبة
العطالة الاجتماعية	183	% 91,5	17	% 8.5	الانحراف الأنوي	142	% 71	58	% 29
الهامشية المجالية	187	% 93,5	13	% 6.5	الهجرة غير الشرعية	161	%80,5	39	%19,5
الهشاشة الأسرية	195	% 97,5	05	% 2,5	التخلخل العائلي	165	%82,5	35	17,5 %
الضائقة السكنية	187	% 93,5	13	% 6.5	التدنّي التعليمي	174	% 87	26	% 13
200									

جدول رقم (17): يوضّح توزيع استجابات أفراد العيّنة بحسب محور علاقة الهامشية الإجتماعية بأنواع الباثولوجيا الإجتماعية.

يُشاهَدُ من احصائيات الجدول رقم(17) والذّي يعبّر عن معطيات استجابات أفراد العيّنة بمجال سوق السويقة الهامشي بالمدينة القديمة وبحسب متغيّر الهامشية الإجتماعية.

حيث شوهد، ارتباط الطبيعة الإجتماعية الهشّة للمهمّشين بمجتمع المدينة بحيثيات أنواع الباثولوجيا والأمراض الإجتماعية وفق قرائن ومؤشرات المشاكل الأسرية، التأخّر عن سنّ الزواج، تدنّي المستويات التعليمية، محاولات الهجرة غير الشرعية والإنحراف الأنومي.

حيث أبانت معطيات الجدول أعلاه، ارتفاع مستويات الوقع الباثولوجي في ذوات أفراد عيّنة مجتمع الهامش، فالإحصائيات أعلاه شاهدة على ذلك الإرتفاع، هذا وتأكّد بلوغ متغيّر "المشاكل الأسرية" بالنسبة لأفراد العيّنة من الجنسين المرتبة الأولى بعدد تكرار قدّر ب **195** تكرارا أي ما يعادل نسبة **97,5 %** وهي نسبة جدّ عالية تبين عن مدى الخلل الاجتماعي للمهمّشين المدينيين وارتباطهم الوثيق بمعدّلات الهشاشة الحضرية، الشتات الأسري وعدم الإستقرار العائلي بسبب المحاصرة المجالية التّهميش أو الإقصاء المحيطين بهم من كلّ جوانب حياتهم المدينية والإجتماعية.

هذا وقد أبانت المعطيات الضمنية أيضا، أنّ **90 %** من استجابات أفراد العيّنة حسب طبيعة "مشكلاتهم الأسرية" تتعلّق بمشكلات ومثالب البطالة، الفقر الحضري، الضيق السكني، مشاكل الجيرة، الهشاشة العائلية، الإنحراف والعنف الحضري...إلخ.

ويتّضح لنا من خلال الجدول أيضا، بلوغ متغيّر "التدنّي في المستوى التعليمي" ما بين الطورين الإبتدائي والمتوسّط لدى أفراد العيّنة المرتبة الثانية، بمعدّل تكرار ناهز **174** تكرارا أي ما يعادله نسبة **87 %** وهي نسبة جدّ عالية مقارنة مع المستويات التعليمية الأخرى لبعض أفراد العيّنة.

هذه النسب العالية، نَعزُوهَا أساسا لواقع الظروف الإجتماعية الصعبة للمهمّشين المدينيين والجري وراء مشاغل حيواتهم الضنكة اجتماعيا، اقتصاديا ايكولوجيا وثقافيا في مجتمعهم الحضري المحلّي ومجتمعهم الجماهيري على السواء.

هذا الأخير، يعمّق من الفجوة الإجتماعية في مجتمع المدينة ككلّ، ما بين الفئات الحظيّة أو الفئات الهامشية أو تنامي لمعدّلات الظلامية الخلقية أو تواري لمعدّلات الوعي السياسي والإنتساب الجمعوي محلّيا أو جماهيريا.

هذه الأمور، تستدعي المساهمة في تزايد معدّلات تبعية الفرد المديني الهامشي لصاحب الحظوة أو الخضوع له أو الركون المجتمعي أو الإنزواء على هامش مجتمع المدينة.

هذه الأوضاع السلبية الأخيرة، تساعد أيضا الحفاظ على الأوضاع السائدة أو السيطرة بالنسبة لبعض أفراد وجماعات المركز من ناحية أو تبنّي الثقافة الفرعية لبعض المهمّشين من ناحية أخرى.

كما ويزيد التناقض المديني السالف أيضا، على تنامي معدّلات الأمراض الإجتماعية مثل: الإنحراف الأنومي، العنف، الجريمة، التطرّف، الإرهاب وتكوين العصب المنحرفة إلى آخر ذلك من مثالب الباثولوجيا في مجتمع المدينة بوجه عام.

هذا وقد أبانت معطيات الجدول أعلاه أيضا، عن احتلال متغيّر "محاولة الهجرة غير الشرعية" على قيم معتبرة، باعتباره مؤشّرا باثولوجيا ذو علاقة وطيدة بأفراد وفئات البيئة الهامشية.

فحسب خصائص توزيع أفراد عيّنة الدراسة، فقد ناهز تكرار استجابات محاولة الهجرة غير الشرعية عدد **161** تكرارا للمبحوثين عموما، هذا ما يعادله نسبة **80,5 %**، بالمقابل جاء تكرار استجابات أفراد العيّنة حسب عدم محاولة الهجرة غير الشرعية ب **39** تكرارا أي ما يماثله نسبة **19,5 %**.

هذا وأنّ معطيات الإستبيان في سياق محاولات الهجرة لأفراد العيّنة بمختلف أعمارهم السنّية، أبانت عن وجود تماثل الإستجابات السالفة ضمن هذا الإطار مع التكرار السالف أي **161** تكرارا وارتباطه اللّصيق بعوامل ودوافع متاهة بُعْد التّهميش المديني أو المؤسّساتي ككلّ، حيث تلاقحت نسبة محاولة الهجرة حسب معطيات الإستبيان مع القرائن التّالية:

- ✓ البحث عن حياة أفضل، ضمان وضعيات مالية مريحة، رجاء مضامين النّجاح وسبل الرفاهية الإجتماعية.
- ✓ تنامي خناقات الإغتراب الاجتماعي، الإحباط، اليأس وفقدان الطالع.

أمّا بخصوص استجابات متغيّر "غياب الاستقرار العائلي" أو ما نسمّيه "التخلخل العائلي" بالنسبة للمهمّشين من أفراد عيّنة البحث حسب معطيات الجدول رقم(17)، فقد بلغت تكرارات هذا المؤشّر عدد **165** تكرارا أي ما يعادله نسبة **82,5 %** وهي نسبة جدّ عالية موازاة مع النسب السالفة التابعة لسياقات الصفة الإجتماعية ما بين حالات التأخّر عن سنّ الزواج أو الطلاق أو الترمّل عموما والموضّحة من خلال احصائيات الجدول رقم (13) الذّي يبين عن توزيع أفراد العيّنة بحسب متغيّر الصفة العائلية.

هذا وقد اتّضح لنا، أنّ الأغلبية الكبرى لعيّنة بحثنا قد أجابت عن تداعيات عدم الإستقرار العائلي كتأخر بعض المهمّشين عن سنّ الزواج نتيجة الضائقة السكنية بتنوّعها من جهة وتماهيها ضمن بؤر البطالة أو براثن الحرمان أو العوز الحضري من جهة مقابلة، ناهيك عن أزمات الطلاق أو الترمّل وما ينتجانه من حالات عدم الإستقرار العائلي بالنسبة للمهمّشين وذويهم.

من ثمّة، فوقوع أفراد عيّنة الدّراسة ما بين علاقة ظاهرة التّهميش الحضري ومضامين الأمراض الإجتماعية جدّ متباين، لتفرز هذه الأخيرة حاصل الخلل على مستوى الأبنية والأنساق الإجتماعية المحلّية:

- ☆ **أوّلا** على مستوى تنامي معدّلات عدم الإستقرار العائلي من الجنسين وما يصاحب ذلك من زيادة معدّلات تكاليف البعد المادّي لمؤسّسة الزواج في مجتمعاتنا المدينية محلّيا وجماهيريا، هذا ما ينتج واقع الهروب من الإلتزامات نحو فكرة تأسيس وبناء عائلة نووية، ممّا يعزّز تنامي معدّلات الركود العائلي وإفراز مضامين القلق، العزلة المكانية، الأرق، الإحباطات النّفسية وضعف العلاقات الإجتماعية في ذوات المهمّشين أو المقصيّين من الحظوة المجتمعية من هذه الزاوية.
- ☆ **ثانيا**، تعزيز مستويات الخلل في البنى القيمية واستفحال ظواهر تواري الوازع الديني، تنامي المضامين غير المرغوب فيها شرعا، عرفا وقانونا كالتفسّخ الأخلاقي والشذوذ الجنسي، التحوّل الجنسي، الأمّهات العازبات، المساكنة خارج إطار المجتمع المديني، الإنحراف والعنف الحضري الجريمة، جلد الذّات والإنتقام المجتمعي...إلخ.

أخيرا، جاء توزيع استجابات أفراد العيّنة بحسب متغيّر "الأنوميا والإنحراف" بعدد تكرارٍ قدّر ب **142** أي ما يعادله نسبة **71%**.

فهي النسبة التّي تمثّل واقع الإدمان وتعاطي الممنوعات من مخدّرات وحبوب مهلوسة وخمور ...إلخ.

بحيث، يتجلّى الواقع الأنومي المجالي لبعض المهمّشين ضمن الفضاءات المدينية المركزية كالحدائق العمومية المهملة، الملاعب الجوارية الرثّة، الأزقّة الضيّقة، الأماكن الخربة، الفضاءات المظلمة...إلخ.

ميزة هذه الأماكن والفضاءات غير الحضرية، أنّها تتميّز بعدم الشبهة أو جلب الأنظار، مع التواري عن الرصد الأمني.

ناهيك، عن هوامش المدينة كحدود السكّة الحديدية، حواشي المدينة، شواطئ البحر، الهضاب المدينية الصغيرة، ضفاف الأودية ...إلخ.

هذا الوضع، يبيّن لنا حسب معطيات الإستبيان دافعية الهروب من الواقع الإجتماعي المعيش بنسبة عالية وقلّة تقدير بعض المهمّشين لذواتهم وشعورهم بالرفض الإجتماعي أو مواجهة مثالب حياة مجتمع المدينة.

ممّا يصبح الإنحراف الأنومي بالنسبة لبعض فئات التّهميش عنوان لدعم معنوياتهم اللّحظية على التعاطي والإدمان الفردي أو التشاركي.

حيث يأخذهم الإدمان أو التعاطي لإضرار حالاتهم الجسمية أو النّفسية، تحت سياق المهمّش الأنومي أو المهمّش الفاقد للحاجات الحياتية أو المهمّش الحثالة.

هذا الوضع المتأزّم، يتلاقح مع شعور المهمّشين غير المصنّفين والمهمّشين الحثالة بالإنفصال عن الجسم أو البيئة المحيطة أو الإكتئاب أو القلق أو الإحباط أو ربّما الإنتحار...إلخ.

لترتبط جميع هذه المشكلات الأنومية، بأنماط الإغتراب المديني المنتج لأنواع جلذ الذّات أو ممارسة السلوكيات العدوانية أو العنيفة في كثير من الأحيان في مجتمع المدينة.

كما وقد لوحظ أيضا في السياق الأنوميا المدينية في المجتمع المعالج:

بروز عددا لا يستهان به من المهمّشين المشرّدين أو المحترفين لغمار التسوّل أو المهمّشين الذّين يسترزقون من التسوّل الطوعي أو ممّن يسترزقون أيضا من فضلات ولقطات المزابل والمفارغ العمومية.

حيث صَعُبَ علينا التقرّب منهم وسؤالهم، لكن مع هذا استطعنا تبيان هذه المشكلة المدينية عن طريق الملاحظة العينية في ميدان الدّراسة أو عن طريق بعض المساعدين ومعرفتنا الشخصية للعديد من أفراد مجتمع الدّراسة أو عن طريق الصدفة الآنية.

هذا وقد تمت هذه الملاحظات خلال استكشافاتنا اللّحظية لمجتمع المدينة من خلال استطلاعتنا اليومية المتكرّرة.

√ معطيات استجابات أفراد العيّنة بحسب محور الهامشية الإقتصادية:

أ_ خصائص أفراد العيّنة بحسب طبيعة نشاطها في مجتمع المدينة:

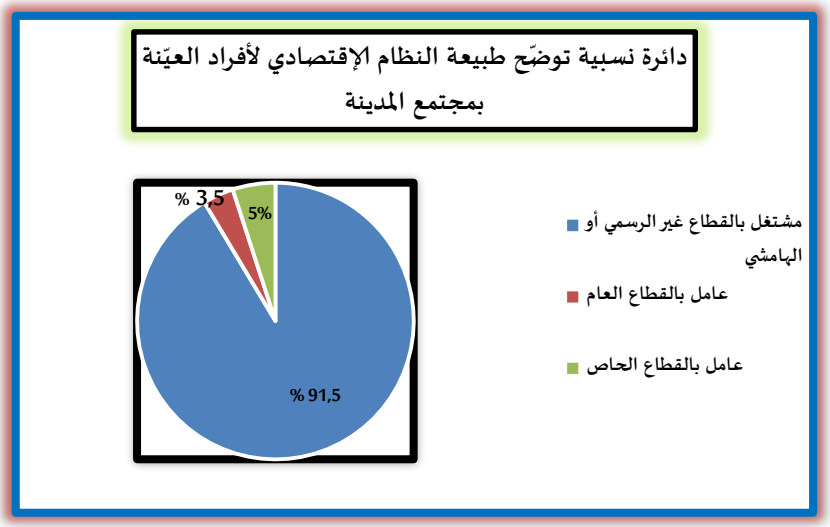

رسم بياني رقم (09): يمثّل دائرة نسبية توضّح توزيع أفراد العيّنة بحسب نظام النشاط الممارس في مجتمع المدينة.

تمثّل الدائرة النسبية أعلاه، توزيعات أفراد العيّنة بحسب نوع النظام الإقتصادي الممارس بحسب مجال مجتمع الدّراسة، ما بين متغيّرات العمل ضمن القطاع الهامشي من جهة أو العمل ضمن القطاع العمومية أو القطاع لدى الخواص من جهة أخرى.

حيث أبانت الشواهد الإحصائية أعلاه، أنّ المشتغلين بالقطاع غير الرسمي أو الهامشي بلغ عددهم **183** تكرارا أي ما يعادل نسبة **91,5 %** وهي نسبة جدّ عالية، فيرجع هذا البروز لعامل الهامشية الإقتصادية لدى غالبية أفراد العيّنة ومدى لجوئهم للفضاءات غير الرسمية للتكسّب المادّي وسدّ احتياجاتهم ومتطلّباتهم اليومية وتوفير مصادر الرزق والقتات من الأسواق الرسمية أو الأسواق الهشّة أو التجوال المهني نتيجة العوز الحضري أو العطالة الإقتصادية.

أمّا عن بعض المهمّشين العاملين في القطاعين العمومي أو الخاص، فتأرجحت نسب استجاباتهم حسب الإستبيان بشكل متقارب ما بين عدد تكرار قدّر ب **7** تكرارات للقطاع الأوّل و **10** تكرارات للقطاع الثّاني، أي ما يعادل نِسْبَتَيْ حضورهما على التوالي **3,5 %**، **5 %** كلتا النسبتين حضورهما جدّ متضائل مقارنة بالهامشيين المشتغلين بالقطاعات الهامشية أو غير الرسمية أو التجوال المهني أو العطالة التامّة.

هذا التباين، نَعزُوْ لطبيعة الدّراسة التّي تعالج فئة المهمّشين الدائمين بالفضاء الهامشي المرتبط بالسوق المتخلّف من جهة وإلى ارتباط البعض الآخر من عمّال القطاعين السالفين ولعدم كفافهم المادّي واشباع نقائص احتياجاتهم من جهة أخرى.

هذه الأوضاع السلبية، تفرز بمجتمع المدينة أنواعا عديدة من التراتبية على مستوى التّهميش والفقر الحضري ونتاج عددا لا يستهان به من الأفراد أو الجماعات التّي تمارس نشاطا مهنيا خارج وظائفهم الرسمية.

زيادة لذلك، لاحظ الباحث عددا معتبرا ولا يستهان به من الأفراد من ذوي الحظوة المدينية يزاحمون الفئات الرثّة في احتلال الفضاء المتخلّف والطمع في مخلّفات المفارغ واللّقطة وبيع المستلزمات الرثّة قد ترجع هذه السلوكيات لثقافة الفقر من ناحية أو لأنواع الشجع المجتمعي أو الشراهة الخلقية أو خرافة التّهميش من ناحية مقابلة.

وضمن سياق متغيّرات الهامشية الإقتصادية أيضا، شوهد حسب معطيات الإستبيان أرقام جدّ متباينة حسب متغير "التأمين الإجتماعي أو الصحّي" لأفراد العيّنة في زمن توزيع الإستمارة، حيث ارتبطت إحصائيات هذا الإطار بأرقام الدائرة النسبية سالفة الذكر، هذا وقد تبيّن ما يلي:

170 فردا من أفراد العيّنة	⟷	غير مؤمّنين صحّيا.
17 فردا من أفراد العيّنة	⟷	مؤمّنين صحّيا.

حيث تبيّن أنّ لخصائص أفراد العيّنة بحسب متغيّر التأمين الصحّي أو الاجتماعي، تتماشى مع حيثيات نظام عملهم ضمن إطار الهامشية أو العمل في إطار العمومي أو الخاص، خاصّة وأنّ التأمين الصحّي بالنسبة لغالبية أفراد العيّنة، تتراوح نسب تأمينهم ما بين **03** إلى **05** سنوات، هذه الفترات الزمنية قد تعيق مساراتهم الإجتماعية مستقبلا.

ناهيك، عن كون بعض هؤلاء المهمّشين لم تطالهم منح البطالة، هذه الأخيرة بها من التّهميش أو الإقصاء الأشياء الكثيرة.

وعليه، عدم التأمين الصحّي يعزّز من المثالب التّالية:

- ☆ وجود الخلل على مستوى التنمية المحلّية الآنية أو المستدامة.
- ☆ عدم تحقيق الأهداف الأساسية للمواطنة والعدالة الاجتماعية.
- ☆ ترك الأفراد غير المؤمّنين يتخبّطون لوحدهم في ويلات الأمراض البسيطة منها أو المستعصية.

☆ عدم حمايتهم من المخاطر المالية، المخاطر الصحّية، المخاطر الطبيعية ...إلخ.

☆ عدم تحصيلهم لفترات عمل متكاملة، تحميهم من ضبابية مرحلة ما بعد التقاعد.

☆ ناهيك عن الوضعيات النّفسية المحبطة جرّاء عدم التأمين المصاحب لأنواع العطالة المهنية.

ضمن الإطار السالف أيضا، تتوزّع خصائص أفراد العيّنة بحسب طبيعة نشاطهم المهني داخل فضاء السوق الهامشي أو خارجه حسب الرسم البياني التّالي:

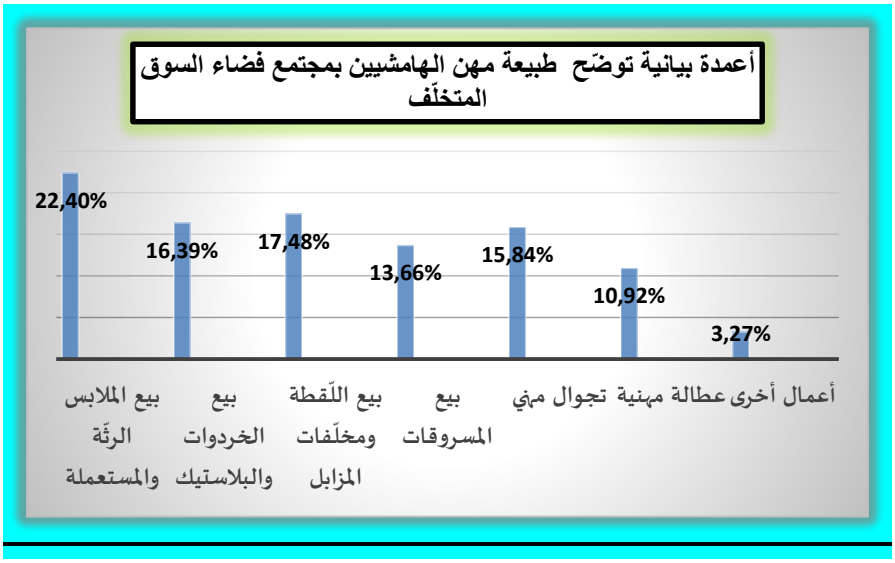

رسم بياني رقم (10): يمثّل أعمدة بيانية موضّحة لتوزيع استجابات أفراد العيّنة بحسب طبيعة المهن الهامشية.

يوضّح هذا الرسم البياني تمايز نسب طبيعة النشاط المهني بالنسبة للهامشيين، حيث تبيّن نوعا من الإختلاف والتباين على مستوى الإستجابات، فتكرّر عدد الطبيعة المهنية لبيع "الملابس الرثّة والمستعملة" **41** تكرارا أي ما يعادل نسبة **22,40 %**، في حين بلغ تكرار متغيّر بيع "الخردوات والبلاستيك" **30** تكرارا أي ما يناظر نسبها **16,39%**، حيث تلج ضمن هذه المبيعات الهامشية بيوع معادن النحاس، الفضّة، الرصاص، الزئبق، شظايا الذهب والفضة، تعدّ هذه المبيعات من البيوعات غير الرسمية أو المحظورة قانونا.

كما ويتمّ بيعها أو اقتناؤها بالطرق السرّية التامّة، مثلها مثل بيع الأوراق النقدية أو العملات أو التحف النادرة التّي تحتاج إلى أنواع المخاطرة أو المراوغة أو الضرر المادّي، ناهيك عن ترصّد الربحية لبائعيها.

أمّا عن متغيّر بيع "اللّقطة ومخلّفات المزابل والقمامات"، فقد بلغت نسبة ورودها حسب الإستبيان نسبة **17,4 %** بتكرار قدّر ب **32** تكرارا، ليختص في هذا السياق بعض الهامشيين، حيث تتعدّد نقاط بيعهم بحسب زمن جمعهم لمادّتهم عبر لقطة المزابل.

كما وقد تجد نوعا من التناقض في مستوى خبراتهم ومعرفتهم للأشياء التّي يبيعونها، غالبا ما ينعتون بالحثالة أو الدراويش أو المزاطيل أو المعاتيه إلى آخر ذلك من الوصوم السيئة.

وجاءت تكرارات متغيّر "بيع المسروقات" **25** تكرارا، أي ما يماثله نسبة **13,66 %**، حيث يقتصر هذا النوع من النّشاط العنيف على بيع المسروقات بمختلف أنواعها:

هواتف النقّالة، ملابس المحلّات التجارية، الملابس المنشورة على شرفات العمارات أو المباني الخاصّة، أحذية المساجد، السلاسل الذهبية أو القطع الفضّية الخاصّة بالنساء في مجتمع المدينة.

حيث تسهل سرقتهنّ بطرق محترفة عبر أروقة وممرات مراكز وهوامش المدينة بالإضافة عن فضاءات محطّات وسائل النقل...إلخ.

ولوحظ في سياق آخر، ورود متغيّر "التجوال المهني" بتكرار ناهز **29** تكرارا أي ما يعادله نسبة **% 15,84** هذه النسبة تعبّر عن نوع من أنواع الهامشيين الذّين يطلق عليهم إسم باعة الأرصفة أو الباعة الجائلين الذّين يعرضون بضاعتهم البسيطة وبيعها عبر تنقّلاتهم اليومية للأسواق أو محطات النقل أو باحات المساجد أو عبر الأزقّة أو الشوارع القديمة أو الممرّات الحديثة.

ليأتي متغيّر "العطالة المهنية التّامّة" بتكرار ناهز **20** تكرارا أي ما يعادله نسبة **10,92 %**، هذا الصنف من الأفراد المهمّشين لا يرتادون السوق المتخلّف إلّا عند الحاجة، عندها تراهم يحملون أشياء بسيطة من ممتلكاتهم الخاصّة، ليتمّ بيعها بثمن بخس وزهيد، ليسّدو به بعض احتياجاتهم اليومية.

وآخيرا، تتوزع بعض الإستجابات ضمن متغيّر أعمال أخرى، بمعدّل **6** تكرارات أي ما يعادل نسبة **3,27** تخصّ بعض المهن الهامشية لبعض السيّدات من خادمات البيوت التّي دعتهنّ الحاجة والقصور المادّي لاشتغال هذا العمل الهامشي مع هذا فهنّ بطريقة غير مباشرة يقصدنّ السوق المتخلّف لبيع مستلزماتهم للباعة المقيمين بصفة مباشرة.

كما وتعدّ أنماط هذه البيوعات من المحظورات المؤسّساتية، نظرا لخطورة مخلفّاتها على البائع المهمّش أو على أنواع الزبائن من مريدي السوق الهامشي المتخلّف.

سواء تعلّق الأمر السالف بخطورة على السياقات المجالية، الجسمية، الأمنية، الإقتصادية والإجتماعية.

وعليه، فالنّشاطات الهامشية فإن دلّت على شيء، إنّما تدلّ على أنّ طبيعة مهن الهامشيين من أفراد العيّنة، تتّسم بنوع من الهشاشة الإقتصادية أو التجوال أو نقص المهارة الفنّية.

تبعا لأعلاه وتتمّة للهامشية الإقتصادية، تعبّر الشواهد الإحصائية على مدى احتياجات أفراد العيّنة لأيدي المساعدة من الآخرين، فيظهر كلّ هذا من خلال معطيات الجدول التّالي:

الهامشية الإقتصادية	الإستجابات				العنف المادّي	الإستجابات			
	نعم	النسبة	لا	النسبة		نعم	النسبة	لا	النسبة
القطاع الهامشي	183	% 91,5	17	% 8.5	الفظاظة الاجتماعية	160	%80	40	%20
الفاقّة المادّية	197	% 98,5	3	% 1.5	ولوج السجون	142	% 71	58	% 29
غياب التأمين الصحّي	170	% 85	30	% 15	الانحراف والأنوميا	142	% 71	58	% 29
200									

جدول رقم (18): يوضّح توزيع استجابات أفراد العيّنة بحسب محور علاقة الهامشية الإقتصادية بأنواع العنف المادّي.

من ثمّة، أبانت الشواهد الإحصائية أيضا، أنّ **197** استجابة أي ما يعادل **98,5 %** هذه النسبة تعبّر عن نقيصة عدم الكفاف المادّي للمهمّشين في المجتمع المحلّي عموما.

العائق السالف، يلج ضمن خانة الفقر الحضري، العوز المجتمعي وعيوب التّهميش عموما.

لذلك يضطرّ المهمّشون من أفراد العيّنة بنسبة كبيرة بلغت **97,5 %** إلى الإستدانة أو الحصول على يد العون أو استعمال الغرر من بين ذلك نجد:

- ✓ الإستعانة بالأقرباء أو الأصدقاء على أساس التضامن المجالي.
- ✓ الإعانات من بعض النّظم المحلّية أو الإغاثات المجتمعية.
- ✓ التسوّل أو السرقة أو أخذ المال بغير وجه حق.
- ✓ القتات من مخلّفات الأسواق وتراكمات المزابل.

ب_ خصائص أفراد العيّنة بحسب ممارسة العنف المادّي في مجتمع المدينة:

تتوزّع ظاهرة العنف الحضري بالنسبة لأفراد العيّنة في هذه الدّراسة بحسب نشاط العنف الممارس في مجتمع المدينة.

هذا التوزيع، يندرج تحت بؤر أعمال الفظاظة أو الشغب من جهة أو إلى ممارسة الإجرام أو مخالفة القيم أو النظم المحلّية من جهة أخرى.

لتندرج جلّ هذه المثالب ضمن علاقة مضامين الهشاشة الإقتصادية والعنف الحضري في مجتمعنا المحلّي.

تبعا لأعلاه، تتوزّع أفعال العنف المادّي بالنسبة للمهمّشين المحلّيين حسب الشواهد الإحصائية لمعطيات الإستبيان أدناه كما يلي:

- ◊ العنف المادّي حسب طبيعة الفظاظة المدينية وأعمال الشغب.
- ◊ العنف المادّي حسب طبيعة ممارسة الإجرام وولوج السجون.

I. <u>توزيع استجابات أفراد العيّنة حسب طبيعة الفظاظة المدينية وأعمال الشغب:</u>

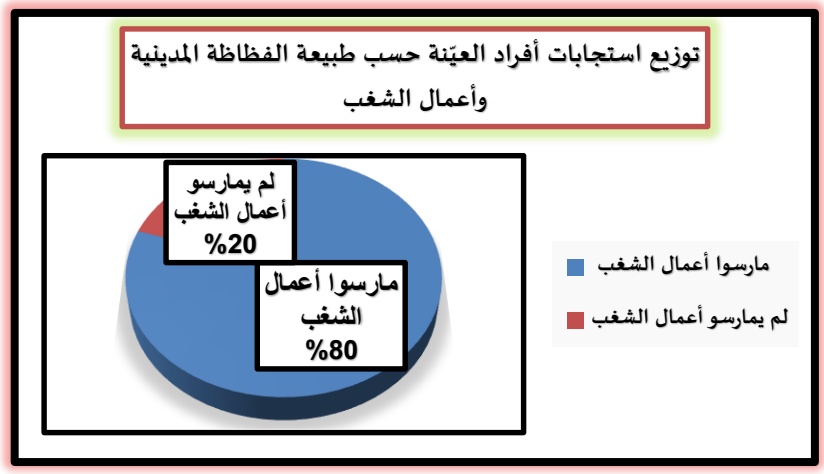

رسم بياني رقم (11): يمثّل الدائرة النسبية الموضّحة لتوزيع استجابات أفراد العيّنة حسب ممارسة الفظاظة المدينية وأعمال الشغب.

توضّح الدائرة النسبية أعلاه، توزيع استجابات أفراد العيّنة وفق معطيات الإستبيان لمتغيّر ممارسة الفظاظة المدينية وأعمال الشغب المتمثّلة في:

- ✓ سلوكيات التخريب، عنف الملاعب، غلق الطرقات.
- ✓ التحرّش، العنف اللّفظي، عراك الأحياء.
- ✓ ناهيك عن مواجهة الأجهزة الشرطية...إلخ.

وعليه نمثّل طبيعة أنماط هذه الفظاظة وأعمال الشغب في الرسم البياني التّالي:

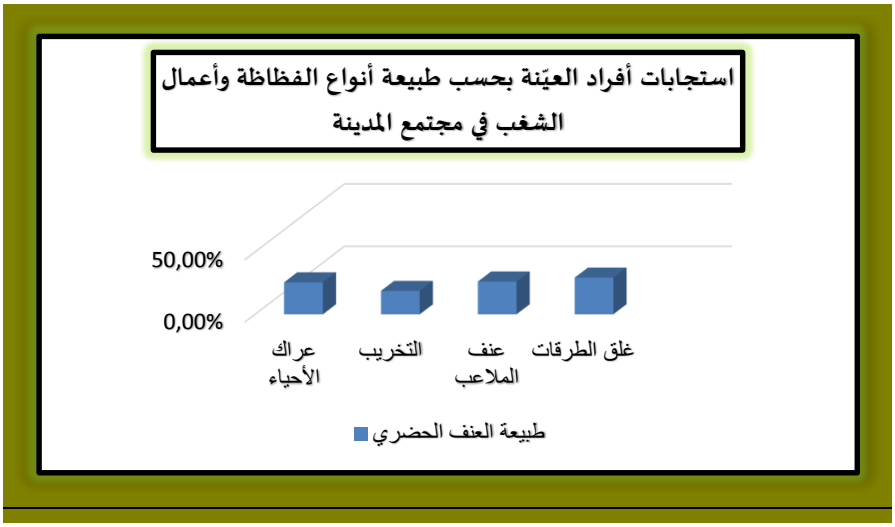

رسم بياني رقم (12): يمثّل أعمدة بيانية موضّحة لتوزيع استجابات أفراد العيّنة حسب طبيعة الفظاظة المدينية وأعمال الشغب.

من ثمّة، فإنّ توزيع استجابات أفراد العيّنة حسب طبيعة الفظاظة المدينية أو أعمال الشغب تتأتّى بحسب معطيات الإستبيان وفق التكرارات والنسب المئوية التّالية:

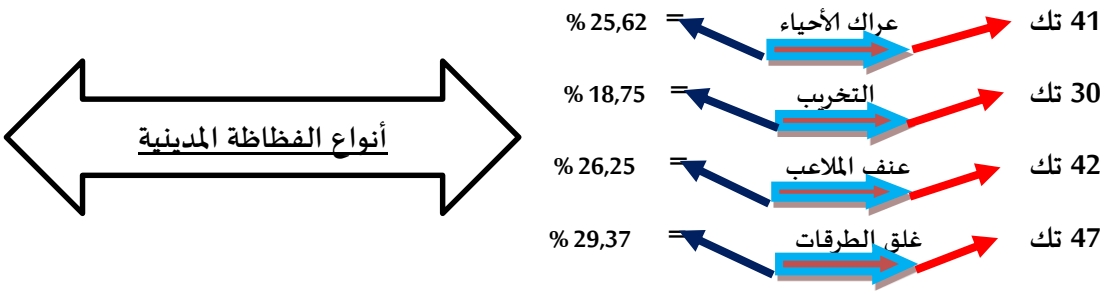

الشاهد هنا، أنّ أحداث الشغب والفظاظة المدينية دائما ما تصاحب جدلية المواجهة مع الأجهزة الشرطية، باعتبار هذه الأخيرة تمثّل الدرع الذّي يحفظ النظام العام بمجتمع المدينة من جهة والجهاز الذّي يراه بعض المهمّشين والمقصيين من الحظوة المدينية درعا واقيا تختبئ من ورائه السياسات الفاشلة.

هذا الوضع الجدلي، دائما ما يتمظهر في عنف الملاعب أو الإحتجاجات التّي تعبّر عن أنواع التذمّرات الإجتماعية وردود الأفعال الرافضة لمضامين التّهميش أو الحقرة أو المطالبة بالحقوق المجتمعية كحقّ السكن، العمل، التمدرس الصحّة، العدالة الإجتماعية، التأمين الصحّي...إلخ.

هذه الهنات الأخيرة، تعتبر من الأسباب الرئيسية التّي تدفع المهمّشين إلى إنتهاج سبل العنف الحضري في مجتمع المدينة، هذا ما أبانت له الشواهد الإحصائية المرتبطة باستجابات أفراد العيّنة التّي مارست العنف الحضري في مجتمع المدينة أو ربّما يتوقّع ممارسته مستقبلا، حيث أنّ **80 %** من الإستجابات التّي عبّرت عن متغيّر الفظاظة وممارسة أعمال الشغب، سببه يرجع إلى أنواع التذمّر المجتمعي المحلّي أو المطالبة بالحقوق أو جلد الذات **(أنظر الملحق رقم 11)**.

الأمور السالفة، تصبّ ضمن خناقات الحقرة أو التّهميش حسب رؤية العديد من أفراد العيّنة.

الشاهد هنا، الأحداث السالفة لا طالما شاهدناها في عديد من المرّات في مجتمعنا المحلّي، بصفتنا قاطنين في قلب المدينة.

الأمر الذي سهّل ملاحظاتنا المباشرة لهذه الأساليب العُنْفِية في مجتمعنا المحلّي، خاصّة في الأماكن المتخلّفة كأحياء الماتش سابقا مسيون حاليا، حي الزفزاف، لاڤار البرّاني، عمار شطايبي _الماملو سابقا_، بوعبّاز، الفوبور، حي الممّرات، الإخوة ساكر، حي صالح بولكروة، حومة الطليان، حي لاسيا، أزقّة السويقة، الأقواس، سطورة...إلخ.

من ثمّة، فالشواهد الإحصائية أبانت على أنّ أكثرية المبحوثين ممّن مارسوا أو شاركوا في هذه الأحداث بمجتمع المدينة قد قدّرت استجاباتهم في هذا السياق ب **160** تكرارا.

أي ما يعادل نسبة **80 %** وهي نسبة جدّ عالية مقارنة باستجابات المبحوثين ممّن لم يمارسوا حيثيات الفظاظة وأعمال الشغب أي بنسبة **20 %** والتّي تعادل **40** تكرارا من الإستجابات.

في الإطار نفسه، نرى ضآلة هذه النسبة لتتوزّع ما بين **20** مستجوبة لم تمارس أعمال الشغب والفظاظة، الأمر الذّي نَعزُوهُ، **أوّلا** لطبيعة المرأة بصفة عامّة التّي تركن ضمنيا للإستكانة ونبذ أشكال العنف في مجتمع المدينة و**ثانيا** لرفض بعض المهمّشين من صنف الذكور المشاركة في أعمال الشغب لدواعي الخوف أو الوعي أو تفضيل العزلة أو الإستقالة الاجتماعية عموما.

II. توزيع استجابات أفراد العيّنة حسب طبيعة ممارسة الإجرام وولوج السجون:

تتوزّع استجابات أفراد العيّنة حسب نوعية ممارسة العنف الإجرامي وولوج السجون بحسب المعطيات الإحصائية التّالية:

142 تك ← **استجابة من أفراد العيّنة دخلوا السجون** ← **النسبة المئوية 71 %**

58 تك ← **استجابة من أفراد العيّنة لم يدخلوا السجون** ← **النسبة المئوية 29 %**

نلاحظ أعلاه، أنّ العديد من المهمّشين من أفراد العيّنة المبحوثة، قد طالهم السجن لسبب أو لأخر.

وعليه، يتمّ توزيع استجابات أفراد العيّنة حسب طبيعة الجرم الذّي دخل به المهمّش إلى السجن وفق الرسم البياني التّالي:

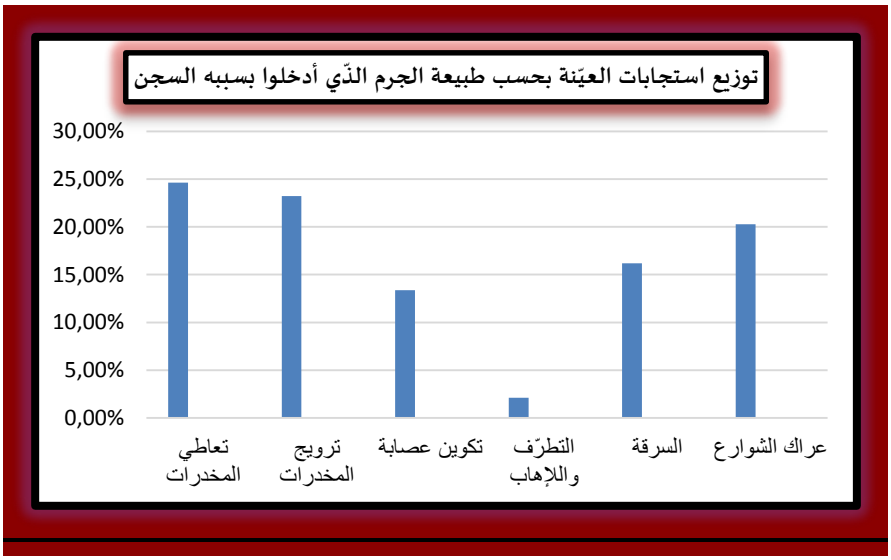

رسم بياني رقم (13): يمثّل أعمدة بيانية موضّحة لتوزيع استجابات أفراد العيّنة حسب طبيعة الجرم الذّي قاموا به.

وعليه، توجد أنواعا من التمايزات على مستوى طبيعة الجريمة التّي قام بها بعض أفراد العيّنة المبحوثة بداية من جرم التعاطي للمخدّرات والممنوعات بأشكالها المتنوّعة:

حيث قدّر هذا الصنف ب **35** تكرارا أي ما يعادل نسبة **24,64 %**، في حين ناهز جرم الترويج الممنوعات ب **33** تكرارا وما يماثله نسبة **23,23 %**.

أمّا فيما يخصّ جرم تكوين العصابات، فبلغ **19** تكرارا أي ما يناظره نسبة **13,38 %** أمّا عن جرم التطرّف والإرهاب فقد قدّرت نسبته **2,11 %** أي ما يمثّلها **03** تكرارات.

كما وقد حضر جرم السرقة بين بعض استجابات أفراد العيّنة بمعدّل **23** تكرارا أي ما يماثله نسبة حسب المعطيات الإحصائية **16,19 %**.

ناهيك، عن حضور جرم عراك الشوارع بتكرارات قدّرت ب **29** تكرارا أي بنسبة مئوية شارفت على **20,42 %**.

الشاهد هنا، أنّ الأغلبية الساحقة في هذا السياق، يرجعون سبب ولوجهم السجون حسب ردود الإستبيان إلى وضعياتهم المزرية التّي تطالهم جرّاء الفقر الحضري أو التّهميش المجتمعي من جهة أخرى.

√ استجابات أفراد العيّنة بحسب علاقة محور الهامشية السياسية بالعزوف السياسي الجمعوي:

الهامشية السياسية	الإستجابات				العنف المادّي	الإستجابات			
	نعم	النسبة	لا	النسبة		نعم	النسبة	لا	النسبة
التذمّر الاجتماعي	197	% 98,5	3	% 1.5	العزوف السياسي	167	% 83,5	33	% 16,5
هامشية التمكين	197	% 98,5	3	% 1.5	العزوف الجمعوي	185	% 92,5	15	% 7,5
200									

جدول رقم (19): يوضّح توزيع استجابات أفراد العيّنة بحسب علاقة محور الهامشية السياسية بالعزوف السياسي الجمعوي.

الملاحظ من الجدول أعلاه، البروز الطاغي في نسب مستويات العزوف السياسي والجمعوي حسب استجابات أفراد العيّنة المبحوثة، ممّا يحقّق بنسبة كبيرة علاقة الهامشية السياسية بالعزوف الجمعوي السياسي، حيث جاءت تكرارات متغيّر العزوف السياسي ب **167** وما يعادلها نسبة **83,5 %**، مقابل **33** تكرارا ممّن يشاركون في العمليات السياسية محلّيا أو جماهيريا.

☆ **الصنف الأوّل:** يعبّر عن المقاطعة والعزوف عن الشأن السياسي وفعاليات الإنتخابات، لتعود أسباب مقاطعتهم بحسب الإستجابات إلى حالات التذمّر من الشأن الإجتماعي المزري الذّين يتخبّطون به من ويلات التّهميش أو الفقر الحضري.

ناهيك، عن ضآلة فرصهم من العمليات التنموية أو عدم التمكين المجتمعي أو ضررهم من مآلات هدر المال العام أو الفساد أو سوء التسيير.

كما أنّ عدم مشاركة المهمّشين في مجتمع المدينة، تنمّ عن ركونهم ضمن طبقات فئات **المغلوبة عن أمرها** بنسبة كبيرة جدّا أو الفئات التّي تحسب ضمن جماعات الإستقالة المدينية.

☆ **الصنف الثّاني:** يعبّر عن استجابات بعض المهمّشين المقدّرة ب **33** استجابة وهي نسبة تدلّ عن مشاركتهم في الأحداث السياسية الجارية عموما.

هذه الأوضاع السالفة أيضا، ترتبط مباشرة بحيثيات العزوف الجمعوي مباشرة والذّي بلغت تكرارات استجابات أفراد العيّنة حسب هذا المتغيّر عدد **185** استجابة.

أي ما يعادل نسبة **92,5 %** وهي نسبة جدّ مرتفعة مقابل الإستجابات التّي عبّرت عن مشاركة المهمّشين في الشؤون الجمعوية المحلّية.

كما جاءت نسبة المشاركة **7,5 %** بتكرارات قدّرت ب **15** تكرار، هذه النسبة قد تعبّر عن:

- ✓ وجود بعض الحالات من الوعي المجتمعي لدي بعض المهمّشين من جهة.
- ✓ وجود بعض أنواع التزلّف المديني أو التسلّقية المجتمعية من جهة أخرى.
- ✓ وجود أنواع صائدي الغنائم وبعض الإنتهازيين من ناحية أخرى.

الغريب في الأمر هنا، لمّا نسأل بعض المهمّشين المدينيين أو من يعيش ضمن مجتمع الهامش في مجتمع المدينة حول وضعياتهم السوسيوسياسية، تجدهم دائما:

- ✓ جدّ متذمّرين اجتماعيا جرّاء ممارسات الإقصاء الحضري.
- ✓ جدّ محبطين نفسيا جرّاء ممارسات الإقصاء الحضري.
- ✓ جدّ محبطين مؤسّساتيا جرّاء ممارسات عدم تمكينهم محلّيا أو كما هو موضّح في بيانات الجدول السالف الذكر.

لتعود أسباب العزوف الجمعوي للمهمّشين المدينيين، حسب الشواهد الإحصائية أيضا إلى:

- ✧ تفضيل العزلة المجالية أو الإستقالة الإجتماعية من جهة.
- ✧ عدم الإهتمام بالشأن الجمعوي المحلّي من ناحية أخرى.
- ✧ كما ويراه البعض منهم كما ذكرناه آنفا، من وجود مضامين ثقافة الفقر، أي ضمن سمات:
- ✓ التملّق أو التبعية لصاحب الحظوة.
- ✓ أو لنفعية بعض المتسلّقين من زاوية أخرى.
- ✓ ناهيك عن الجري وراء مشاغل الحياة الصعبة والتّي تعبّر عن ضيق دائرة **المغلوبين عن أمرهم** من جهة أخرى.

√ استجابات أفراد العيّنة بحسب محور الهامشية الإيكولوجية:

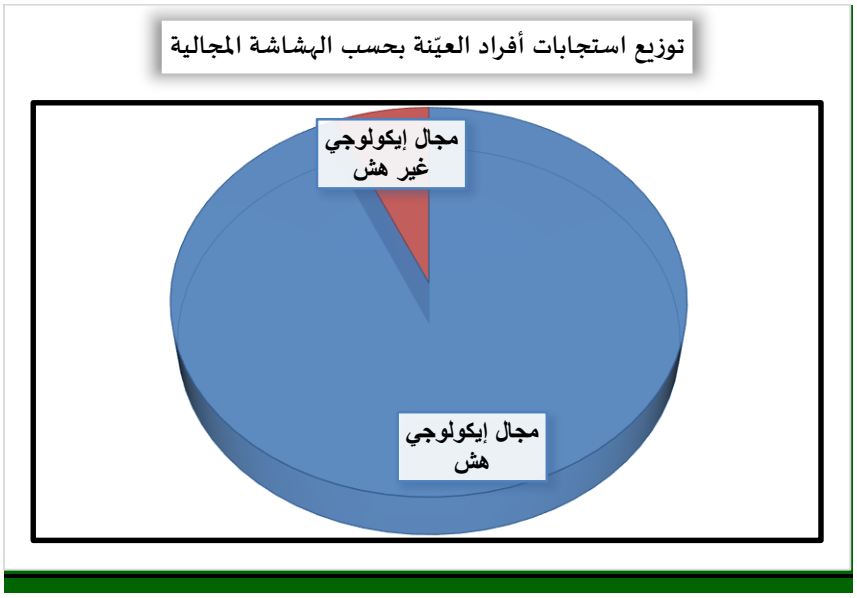

رسم بياني رقم (14): يمثّل دائرة نسبية موضّحة لتوزيع استجابات أفراد العيّنة حسب متغيّر الهشاشة المجالية.

يتّضح لنا خلال الدائرة النسبية أعلاه، تمايز النسب بشكل وافر بين استجابات أفراد العيّنة حسب متغيّر الهشاشة المجالية، من ثمّة توزّع الشواهد الإحصائية المعبّرة عن المجتمع البحثي حسب الجدول التّالي:

الهامشية الايكولوجية	الاستجابات				الأمراض الجسمية	الاستجابات			
	نعم	النسبة	لا	النسبة		نعم	النسبة	لا	النسبة
التذمّر الايكولوجي	187	%93,5	13	%06,5	الهشاشة الجسانية النفسية	163	%81,5	37	% 18.5
200									

جدول رقم (20): يوضّح توزيع استجابات أفراد العيّنة بحسب علاقة محور الهامشية الإيكولوجية بالهشاشة الجسمية.

وعليه، تبرز نسبة **التذمّر من الوضع الإيكولوجي** الذّي يَحْيَوْنَ به المبحوثين في مجتمع المدينة، أي بنسبة كبيرة جدّا بلغت **93,5 %** هذا ما يماثلها عدد تكرارات مثّلت بنسبة مرتفعة **187** مُسْتَجْوَبًا من العيّنة المدروسة من مجموع **200** مبحوثا من المجتمع الأصلي المعالج.

وعليه، فالشواهد الرقمية أعلاه، نفسّرها حسب المعطيات المتحصّل عليها بعلاقة التّهميش المجالي بمتغيرات الهشاشة الإيكولوجية: **أوّلا** وفق مثالب **الضيق السكني** المقترن بحيثيات الفقر الحضري للهامشيين المدنيين عموما، بين قاطني العشوائيات أو البنايات الهشّة أو قاطني الخرابات...إلخ.

هذا الوضع المديني الهشّ، يؤثّر بنسبة عالية في تنامي معدّلات الخلل الإيكولوجي للبيئة المتخلّفة التّي تفتقر لمعالم التحضّر والتمدّن، انطلاقا من حضور الإنارة الجيّدة، سلامة الطرقات، نظافة الشوارع، تنظيم الأسواق الشعبية، قانونية حضائر ركن السيارات، تنظيم النقل والمواصلات، رقيّ نقاط محطّات الحافلات، السلامة المرورية، السلامة الأمنية، استخدامات المراقبة بالكاميرات و**ثانيا**، غياب المعالم الحضرية السالفة، يعمّق من فجوات الخلل الإيكولوجي خاصّة في البيئة المدينية المتخلّفة عموما وللمهمّشين المدينيين خصوصا عند اتّسام بيئاتهم بشحّ المياه الصالحة للشرب أو نذرتها وتماهي مخلّفات المزابل والمفارغ العشوائية، تزايد ردومات الأشغال العمومية أو الخاصّة، مشكلات الضجيج المجالي أو الضجيج السمعي، بالإضافة لتنامي التلوّثات البيئية المدينية الناجمة عن تعدّد تدفّقات قنوات الصرف الصحّي المصاحبة لحضور أنواع الحشرات السامّة، القوارض، الزواحف الضارّة، الكلاب الضالّة، تربية الكلاب في البنايات والأحياء، ناهيك عن وجود المواشي، إلى آخر ذلك من التمظهرات المدينية غير الحضرية.

كما أنّ المشكلات البيئية المدينية أعلاه أيضا، قد ترتبط بأنواع الهشاشة الجسمية للمهمّشين وعلاقة ذلك بحيثيات التّهميش والفقر الحضري، حيث تبين الشواهد الإحصائية أنّ **163** من استجابات المبحوثين، تضمّنت العلاقة الوطيدة مع الهشاشة الجسمانية، أي ما يعادل نسبتها **81,5 %**، هذه النسبة تعبّر عن مدى الهشاشة الجسمية أو النّفسية للمبحوثين وتنوّع حالاتهم المرضية، ما بين توزيعات حالات الأمراض المزمنة أو الموسمية أو العرضية المرتبطة بمشكلات الجسمية والنّفسية التّالية: "القلق النّفسي"، "الوسواس القهري"، "الكولون العصبي"، "الحساسية والأمراض الجلدية"، "أمراض القلب والشرايين"، "الضغط الدموي والأعصاب"، "أمراض الغدد والسكّري"، ناهيك عن حضور حالات بعض الأمراض المستعصية...إلخ.

لتعبّر هذه الحالات المرضية، حسب معطيات استجابات المبحوثين على حضورها إحصائيا بنسبة شارفت **80 %** أي ما يعادل عدد تكرارات عبّر عنها **160** مُسْتَجْوَبًا.

المعطيات السالفة أيضا، نفسّرها لمدى ارتباط علاقة الهشاشة الجسمية والنّفسية للمهمّشين المدنيين بمتغيّرات معدّلات حيثيات التّهميش والفقر الحضري وعلاقة الإنحراف الأنوميا بالهشاشة الجسمية التّي تستخلص من عموم المشكلات المدينية عموما، زيادة لطبيعة أنظمتهم الحياتية غير مستقرّة من جهة وخوف المهمّشين من المستقبل من جهة أخرى، بالتّالي يتعرّض المهمّشون بمجتمع المدينة بتنامي أعراض الحالات التّالية:"القلق المديني المزمن" **Anxiété urbaine** نتيجة ديمومة الباثولوجيا المدينية، بالإضافة إلى "الإرهاق البدني" **Épuisement physique**، نتيجة الضائقة المادّية والخواء الاجتماعي، الإحتراق النّفسي" **Burnout psychologique**، نتيجة المتاهة الإجتماعية وضنك العيش، "الإحباط الإجتماعي" **Frustration sociale**، نتيجة فقدان التطلّعات وضبابية الحقوق المجتمعية، ناهيك عن أنواع "الإغتراب النّفسي" **Aliénation psychologique** والهشاشة الجسمانية وسوء التغذية والرهاب من المستقبل وعليه نمثّل حضور أنواع الهشاشة الجسمية والنّفسية للمهمّشين حسب معطيات الإستبيان في الرسم البياني التّالي:

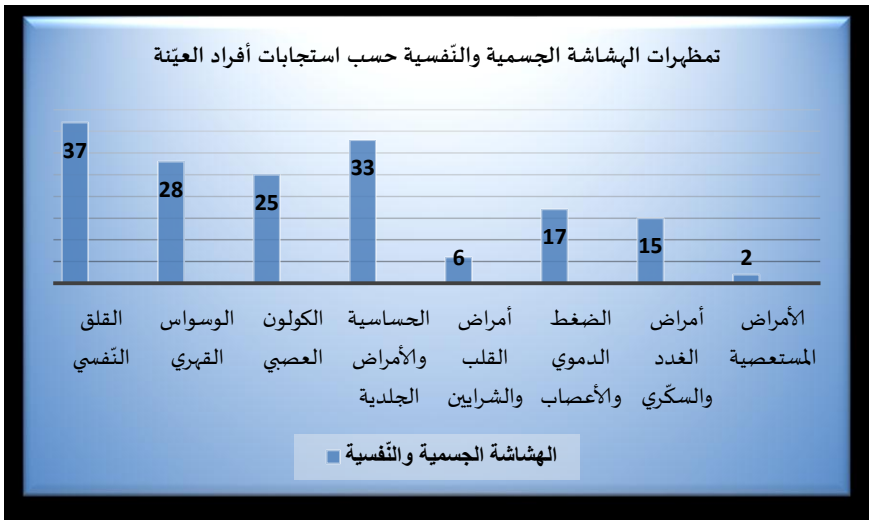

رسم بياني رقم (15): يمثّل أعمدة بيانية موضّحة لتوزيع استجابات أفراد العيّنة حسب متغيّر الهشاشة الجسمية والنّفسية.

√ **استجابات أفراد العيّنة بحسب محور الهامشية الثقافية:**

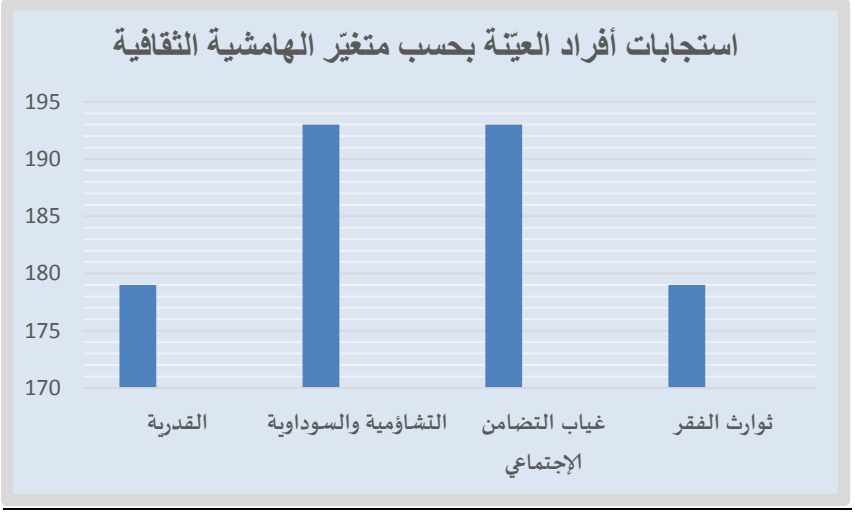

رسم بياني رقم (16): يمثّل أعمدة بيانية موضّحة لتوزيع استجابات أفراد العيّنة حسب متغيّر الهامشية الثقافية.

يتجلّى لنا خلال الرسم البياني أعلاه، تمايز النسب بين استجابات أفراد العيّنة حسب متغيّر الهشاشة الثقافية، حيث أبانت الشواهد الإحصائية المعبّرة عن المجتمع البحثي بروز أنواعا كبيرة لنسب **ثقافة الفقر** التّي تحمل ضمن طيّاتها سياقات **القدرية**، **التشاؤمية**، **السوداوية**، **توارث الفقر** **وغياب التضامن بمجتمع المدينة** وعليه ندعم الشواهد الرقمية أعلاه ونفسّرها حسب المعطيات المتحصّل عليها بعلاقة التّهميش المجالي بمتغيرات الهشاشة الثقافية في الجدول التّالي:

الهامشية الثقافية	الإستجابات				الحفاظ على الأوضاع السائدة	الإستجابات			
	نعم	النسبة	لا	النسبة		نعم	النسبة	لا	النسبة
التشاؤمية والسوداوية	193	%96,5	07	%03,5	توارث الفقر	179	%89,5	21	% 10,5
التنافر الاجتماعي	193	%96,5	07	%03,5	القدرية	179	% 89,5	21	% 10,5
200									

جدول رقم (21): يوضّح توزيع استجابات أفراد العيّنة بحسب علاقة محور الهامشية الثقافية الحفاظ على الأوضاع السائدة.

من خلال الجدول، ترتبط علاقة التّهميش المجالي بمتغيرات الهشاشة الثقافية، حيث بلغت نسبة "**القدرية**" على سبيل الحصر قيمة **89,5%**، أي ما يماثلها عدد تكرارات ماثل **179** مُسْتَجْوَبًا لهذا

المتغيّر من العيّنة المدروسة من مجموع **200** مبحوثا ومبحوثة من المجتمع الأصلي المعالج ناهيك عن بلوغ قيمتي "**التشاؤمية والسوداوية**" كمفهومين متشاكلين مع بعضهما البعض نسبة **96,5%** أي ما يماثلها عدد تكرار ناهز **193** مُسْتَجْوَبًا لهذَيْنِ المُتَغَيِّرَيْنِ من العيّنة المدروسة من مجموع **200** مبحوثا من المجتمع الأصلي المعالج، بالإضافة أيضا إلى حصول متغيّر "**غياب التضامن بمجتمع المدينة**" أو ما نسّميه فعل "**التنافر المجتمعي**" بالتساوي مع القيمة السالفة، أي بقيمة **96,5%** أي ما تعادل كذلك عدد تكرارات **193** مُسْتَجْوَبًا، من ثمّة بلغ مؤشّر **توارث الفقر الحضري** نسبة **89,5%** أي ما تعادلت عدد تكراراته **179** مُسْتَجْوَبًا من مجموع **200** مبحوثا من مجتمع الدّراسة المعالج، تبعا لذلك فالمآلات الهامشية السالفة، يقبع في خناقاتها حسب دراستنا، العديد من المبحوثين في مجتمع المدينة، متبنّين بذلك سمات **ثقافة الفقر**، مثل ذلك نجد قابلية "التّهميش الطوعي" **Marginalisation volontaire** بالنسبة للمهمّشين في مجتمع المدينة، التبعية التّامة **Dépendance totale** لأصحاب الحظوة الإجتماعية، أي بين تابعٍ فاقدٍ للمكانة ومتبوعٍ سلطويٍّ نافذ والقبوع في دائرة الهزيمة المسبقة **Défaite préalable** وتفعيل واقع المهمّش الساكن **Le marginal statique**، ناهيك عن التموقع والإستسلام الفاضح **Reddition scandaleuse** حول الأوضاع السائدة، زيادة للإنعزالية المميتة **Isolationnisme meurtrier** التّي تكرّس واقع الحثالة الإجتماعية **Saleté sociale**، مع التنافر الإجتماعي **Dissonance sociale**. وتكريس سمات الريبة، الشكّ والخوف من تكوين العلاقات الاجتماعية، ناهيك عن التناحر المجتمعي **Rivalité communautaire** وتكريس ثقافة العنف والثقافة الفرعية، لتعمل الترهّلات السالفة، على تزايد الحفاظ على الأوضاع السائدة والتموقع ضمن توارث التّهميش والفقر الحضري بالنسبة لأفراد الهامشية المحلّية في مجتمع المدينة.

خلاصة الفصل:

في نهاية هذا الفصل، يمكن القول أنّ الدّراسة في هذا السياق قد ارتكزت على عدّة إجراءات منهجية علمية، هدفنا من خلالها الخوض في غمار عمليات **التفريغ البياني والإحصائي** لمعطيات البيانات المستنطقة من مدخلات ومخرجات إستبيان محاور الإستمارة، ليتمّ بذلك **تفسير** هذه المخرجات البيانية ودراستها في ضوء الأرقام والبيانات الإحصائية المتحصّل عليها والوصول في نهاية المطاف في الفصل اللّاحق إلى **تفسير النتائج النهائية: أوّلا** في ضوء المشكلة البحثية عموما، **ثانيا** في ضوء تساؤلات وأهداف وفروض الدّراسة، **ثالثا** في ضوء الحقول النّظرية والدّراسات السابقة و**آخيرا** في ضوء العلائق القائمة بين عموم متغيّرات المشكلة البحثية بشكل نهائي.

✍ الفصل السابع: نتائج الدّراسة.

تمهيد.

أوّلا -مناقشة نتائج الدّراسة في ضوء فروضها.

ثانيا–مناقشة نتائج الدراسة في ضوء أهدافها.

ثالثا-مناقشة نتائج الدّراسة في ضوء الدّراسات المشابهة.

رابعا-مناقشة نتائج الدّراسة في ضوء النموذج الإفتراضي.

خامسا-سياق الدّراسة الرّاهنة في ظلّ النّظرية الحضرية.

سادسا-القضايا التّي تثيرها الدّراسة الرّاهنة.

سابعا-توصيات وحلول الدّراسة.

خلاصة الفصل.

تمهيد:

نهدف من خلال الفصل السابع، إبراز أهمّ النتائج التّي توصّلت إليها الدّراسة، بغية الوصول في آخر المطاف إلى مقارنتها مع غيرها من نتائج البحوث والدّراسات الحضرية والتنموية السالفة، ناهيك عن مناقشة هذه النتائج في ضوء فرضيات الدّراسة العامّة والفرعية، ثمّ مناقشة نتائج الدّراسة أيضا في ضوء الأهداف التّى إعتمدناها في سياق المشكلة البحثية.

من ثمّة، مناقشة نتائج الدّراسة في ضوء الدّراسات المشابهة، بالإضافة إلى مناقشتها في ضوء النّموذج الإفتراضي العام للدّراسة.

هذا وتماشيا مع النتائج المتحصّل عليها، عملنا وفق ذلك لوضع الإطار السوسيولوجي للدّراسة الرّاهنة وفي سياق النّظرية الحضرية وتحيينها في إطار بعض القضايا التّي تثيرها الدّراسة الحالية، ثمّ نعمد في الأخير إلى وضع جملة من الإقتراحات، التوصيات والحلول التّي خلصت إليها الدّراسة في ظلّ معاينتنا النّظرية والميدانية لظاهرة التّهميش والعنف الحضري في مجتمع المدينة.

أوّلا –مناقشة نتائج الدّراسة في ضوء فروضها:

في ظلّ اعتبارات الشواهد والمعطيات الميدانية والإحصائية المتّبعة منهجيا من خلال طريقة المسح بالعيّنة، أنّ المعطيات والبيانات التّي جمعت استخدمت في إختبار فرضيات الدّراسة الرئيسية منها والفرعية.

هذا وقد خرجنا بمجموعة من النتائج المتمحورة حول العلاقة المرتبطة بين متغيّرات الدّراسة المتمثّلة في سياق ظاهرة التّهميش والعنف الحضري، أي في سياق أبعاد الهامشية الحضرية ومؤشّراتها وفق متغيّرات العنف الحضري في الفضاء الهامشي المتخلّف.

في ضوء هذه الخلفية، نحاول منهجيا إعطاء أبرز نتائج الدّراسة في ضوء فرضياتها وفق التتابع التّالي:

- **مناقشة نتائج الدّراسة في ضوء الفرضيات الفرعية.**
- **مناقشة نتائج الدّراسة في ضوء الفرضية العامة.**

1-مناقشة نتائج الدّراسة في ضوء الفرضيات الفرعية:

من خلال طريقة المسح بالعينة والمعالجات الإحصائية، ناهيك عن البيانات التّي جمعناها واستخدمناها في اختبار فروض الدّراسة، من ثمّة خرجنا بمجموعة من الإستنتاجات المتمحورة حول ظاهرة التّهميش والعنف الحضري في مجتمع مدينة سكيكدة والتّي يتمّ تفسيرها كما يلي:

☑ **الفرضية الأولى:**

- **تساهم الهامشية الإجتماعية في تزايد معدّلات الباثولوجيا الإجتماعية في الفضاءات الحضرية المتخلّفة.**

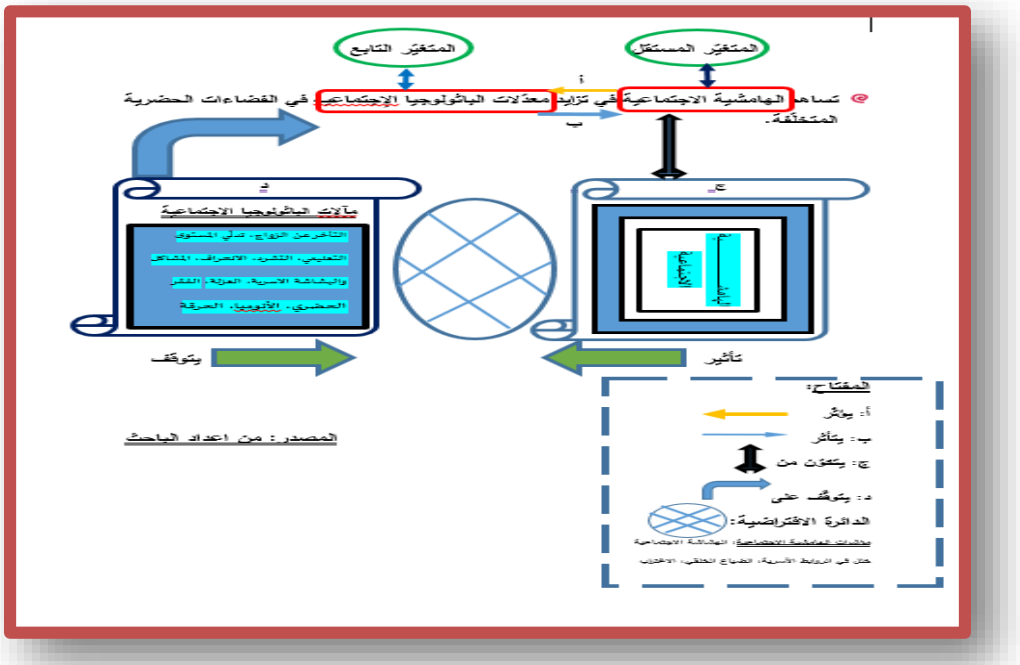

الشكل رقم (13): يوضّح التصوّر الإفتراضي للفرضية المتعلّقة بالهامشية الإجتماعية.

تماشيا مع الإحتمال السالف، نريد تحقيق العلاقة بين مساهمة الهامشية الإجتماعية في تزايد معدّلات الباثولوجيا الإجتماعية في الفضاءات الحضرية المتخلّفة، فإنّ صياغة سؤال هذه الفرضية يأتي وفق المتن التّالي:

☆ هل تساهم الهامشية الإجتماعية في تزايد معدّلات الباثولوجيا الإجتماعية في الفضاءات الحضرية المتخلّفة؟

انطلاقا من الطرح أعلاه، نعالج البعد الخطّي للعلاقة الإرتباطية الأساسية بين مساهمة درجات متغيّرات التّهميش وزيادة معدّلات العنف الحضري في مجتمع المدينة، حيث يتمّ هذا من خلال

ارتباطية ووصف العلائق الدّالة بين المتغيّرات الوسيطية **أوّلا** للفرضيات الفرعية للمشكلة البحثية عموما، **ثانيا** وتماشيا مع واقع الفرضية الأولى والمتعلّقة بواقع مساهمة الهامشية الإجتماعية وتزايد معدّلات الباثولوجيا الإجتماعية في الفضاءات الحضرية المتخلّفة والموضّحة في التصوّر الإفتراضي الممثّل في الشكل رقم (**13**) والتّي نخلص في الأخير من خلاله، الكشف عن نتاج وجود العلاقة بين المتغيّرات الوسيطية من عدمها لكلّ من الهامشية الإجتماعية ودرجات الباثولوجيا الاجتماعية، انطلاقا من التساؤلات الوسيطية التّالية:

- هل ترتبط العطالة الإجتماعية بزيادة معدّلات الإنحراف الأنومي للمهمّشين؟
- هل هناك علاقة لأنواع الهامشية المجالية بمحاولات الهجرة غير الشرعية للمهمّشين المدينيين؟
- هل للهشاشة الأسرية علاقة في تنامي معدّلات الضياع العائلي للمهمّشين؟
- هل توجد علاقة بين الضائقة المادّية للمهمّشين وبين تدنّي مستوياتهم التعليمية؟

تبعا لما سبق، نتحقّق من التساؤلات السالفة لمتغيّرات الفرضية الأولى التّي تنصّ على تأتّي العلاقة الإرتباطية بين الهامشية الإجتماعية والباثولوجيا الإجتماعية أي بين متغيّراتهم الوسيطية انطلاقا من احصائيات الجدول رقم(**01**) المعنون في الملحق رقم(**09**).

نتيجة لمؤشّرات الفرضية السالفة والمتعلّقة بمساهمة الهامشية الإجتماعية **marginal social** في زيادة معدّلات الباثولوجيا الإجتماعية في الفضاءات الحضرية المتخلّفة والتّي تخصّ أفراد وجماعات التّهميش في مجتمع المدينة، انطلاقا من معطيات الدّراسة الميدانية أنّها قد وافقت الواقع المحلّي المتخلفّ والمديني الهامشي.

حيث تعتبر ظاهرة التّهميش والعنف الحضري في المجتمع المحلّي المتخلّف من أنواع مثالب الباثولوجيا الإجتماعية المعبّرة عن السّقطات الحضرية التّي تنطوي ضمن سياق الأمراض الإجتماعية للحاصلة في مجتمع المدينة للأفراد أو الجماعات المهمّشة.

لتتجلّى الأمراض الإجتماعية السالفة، ضمن أبعاد ومؤشّرات الهامشية الإجتماعية التّي تتأتّى في واقعنا السوسيولوجي السلبي في واقع العديد من الحراكات الميدانية المترهّلة مثل مضامين "الحقرة" "التّهميش"، "الإنحراف الأنومي"، "تدنّي المستويات التعليمية"، "التأخّر عن سنّ الزواج"، "الهشاشة الأسرية"، "الفقر الحضري"، "التسوّل" و"العزلة المكانية"، "الفساد الأخلاقي" "مظاهر الخلاعة" "الفردانية"، "مظاهر الهجرة غير الشّرعية" "الظلم الإجتماعي"، "التّعصّب"، "العنف الحضري"، الإجرام

وتكوين العصب المنحرفة"، "التطرّف" وتنامي الأفكار الضّالة، ناهيك عن أنواع الأمراض الباثولوجية والقيم غير المرغوب فيها في مجتمعاتنا المدينية عموما.

هذه الأخيرة، تساهم بقسط وافر في تعميق الهامشية في المجتمع المديني المتخلّف الذّي يتميّز من خلاله المهمّشين بالخلل على مستوى النسق اللّاعضوي أو اللّاجماعة والعيش في إطار نسق عدم الإرتباط أو الإنتماء إلى أيّ بناءٍ محليٍّ في المجتمع المديني أو كما جاء به "**روبرت ميلتون**"، عندما تحدّث عن تمايز الفئات والجماعات المدينية التّي تتصّف بالخلل الوظيفي في إطار النسق العام.

وعليه، فانّ العوامل الحضرية المؤسّساتية الهشّة اجتماعيا، اقتصاديا، سياسيا، ايكولوجيا، ثقافيا ونفسيا، تترك عدّة أثار ووضعيات مدينية مريضة لعلّ من أبرزها ما يلي:

- تنامي أنواع مشكلات الهشاشة الأسرية التّي يفرزها الواقع الهامشي الإجتماعي في الفضاءات الحضرية المتخلّفة، ناهيك عن ارتباط المثالب السالفة بأنواع الفاقة والعوز الحضري، فالأسر المهمّشة كغيرها من المؤسّسات الإجتماعية لم تسلم هي الأخرى في مجتمع المدينة من إفرازات واقع التّهميش المؤسّساتي الذّي يساهم في إثراء الباثولوجيا الإجتماعية.

هذه الأخيرة، دائما ما تقترن مع تنامي مشكلات الهشاشة الأسرية المتمحورة حول قضايا: "العنف الزوجي" "حالات الطلاق"، "انحراف الأحداث"، "مشاكل العائلة الممتدّة"، "الفساد الأخلاقي"، "التهرّب من المسؤوليات"، "الشتات الأسري" و"ضياع الأولاد"...إلخ.

- بروز إلى سطح المديني الفئات المهمّشة ذوي المستويات التعليمية المتدنّية، نتيجة أنّ فقراء الحضر والمهمّشين لا يملكون إمكانيات تسطير رغباتهم أو أهدافهم بسبب عدم ملائمة الموارد أو الإمكانيات لتلكم الرغبات، لذلك تلج هذه العقدية في دوائر هشاشة الركائز الأساسية للحياة ذاتها، فمثلا ترى الفرد المهمّش في حياته اليومية بمجتمع المدينة، تسيطر عليه النقائص الضرورية للحياة من ملبس، مسكن، غداء وصحّة، كلّ هذا يؤثّر ويتأثّر مع أنواع المشكلات الإجتماعية كالضائقة المالية، الإزدحام المجالي، المشاكل الأسرية والإنفلات العائلي.

بعبارة أخرى، تجعل هذه النقائص الشغل الشاغل لتوفيرها من طرف المهمّشين، نتيجة لذلك يضطّر على سبيل الذكر الفرد المهمّش إلى التضحية بمساراته التعليمية أو التثقيفية أو اعتبار ذلك من الأمور الملحّة التّي يسهل الإستغناء عنها مقابل الضروريات الأوّلية الأخرى، هكذا تدور عجلة الحياة

البعيدة عن المراكز الحضرية، من ثمّة نرى المهمّشين في مجتمع المدينة تتنامى في ذواتهم أفكار التخلّي عن التعليم مبكّرا، كما قد تمتدّ هذه المشكلة أيضا أسريا، لتورّث فيما بعد لجيل بعد جيل.

فعلى سبيل المثال، نجد تنامي علاقة الفقر المجالي بالقصور التّعليمي، خاصّة عند أفراد الفئات المهمّشة في مراحل تعليمهم الأولى وعلاقة ذلك بقدرات تعلّم اللّغات أو التفاعل التعليمي، نتيجة سوء التغدية أو إحتقار الذّات أو تأثّرهم بوضعية الوصم الذّي يوسمون به أو على أساس تصنيفاتهم المتردّية ضمن أفراد المجتمع المديني الرثّ أو حسبانهم ضمن فئة الحثالة المدينية، أي أنّ معادلاتهم المدينية المحلّية تساوي صفرا منذ البدايات الأولى لحيواتهم المجتمعية في مجتمع المدينة.

في هذا الصدد أيضا، يبدو جليّا للمتتبّعين لشؤون الحياة في الفضاء المديني في ملاحظاتهم العينية أو العملية، يَرَوْنَ في تراتبية المهمّشين بأنّهم الأقلّ حظّا في التحصيل التّعليمي المستمرّ، حيث أنّ الكثير منهم يفقدون الرغبة في مواصلة تحصيلاتهم العلمية أو الثقافية.

ليرتبط تدنّيهم هذا ببراثن التّهميش، الفقر الحضري، الهامشية المجالية...إلخ، من ثمّة نجد القابلية العملية لتعميق الهوّة بين التعليم والمهمّشين، أي كلّما تفاقمت هذه المثلبة كلّما تنامت مستويات التدنّي التعليمي لديهم.

- تنامي ظاهرة تأخّر بعض شباب فئات التّهميش عن سنّ الزواج في مجتمع المدينة، حيث تنتشر حيثيات هذه الظاهرة ويذيع خبرها يوما بعد يوم بين الأوساط الحضرية، خاصّة وأنّ المتتبّع الجيّد للشأن المديني، يلاحظ بنظرة سديدة زيادة تفشّي هذه الظاهرة بين أوساط شباب المدن عموما والشباب المهمّش بصفة خاصّة.

وعليه، فانّ تفشّي هذه الظاهرة في مجتمع المدينة، تعود لعدّة عوامل وأسباب مؤسّساتية، توجد عمليا في السياقات الإجتماعية، الإقتصادية، الإيكولوجية، الثقافية والسياسية التّالية:

- امتداد سيرورة واقع بعض فئات التّهميش ضمن بيئة الهامشية المؤّسّساتية لمدّة زمنية طويلة، قد تتجاوز العقد أو العقدين أو أكثر.
- تخبّط بعض الشباب المهمّش ضمن دوائر العوز الحضري المقيت وشراك البطالة وتنامي التكاليف المجتمعية.

- ✧ اشتغال العديد من الفئات المهمّشة مهنا وأشغالا هامشية، بالكاد تدر عليهم دراهم معدودات لا تسدّ حتّى رمق احتياجاتهم اليومية البسيطة.
- ✧ تخبّط بعض الشباب المهمّش ضمن دوائر المعيشة الصعبة، أزمات السكن والإكتظاظ المجالي على مستوى بنية الأسرة الممتدّة.
- ✧ وقوع بعض الشباب المهمّش ضمن حلقات التغيّر الإجتماعي القائم على الصيرورة الرّاهنة لمفهوم قيمة الزواج من الجنسين في زمن العولمة.
- ✧ تدنّي مستويات الدخول القاعدية للعمّال المهمّشين والبسطاء محلّيا، ناهيك عن ضعف قيمة الدينار الجزائري، بالتّالي تتوارى أطر تفكير الشباب المديني المهمّش للمشاريع الإجتماعية.
- ✧ مسايرة بعض شرائح التّهميش في مجتمع المدينة لمثالب الانحراف والأنوميا، ممّا يجعلهم أكثر عرضة للجريمة، التسوّل، التشرّد والعنف الحضري، بالتّالي يصبح استقرارهم الإجتماعي أمرا جدّ معقّد.
- ✧ تنامي مستويات التفاوت أو التمايز في المجتمع المديني وتغوّل سياقات عدم التكافؤ والحصول على الفرص المهنية والإجتماعية.
- ✧ عدم مواكبة العديد من السلط محلّيا أو جماهيريا لتفاقم هذه الظاهرة والتعامل معها بكلّ برودة تامّة.
- ✧ ناهيك عن مسايرة بعض الشباب المهمّش في تعاملاته الإجتماعية مع هذه الظاهرة بأنواع من التشاؤمية، الإنهزامية، القدرية والإستسلام.
- ⌫ تنامي حياة الفردانية **vie de l'individualisme** أو العيش في إطار نسق عدم الإرتباط أو الإنتماء إلى بناء المجتمع المديني.

بالتّالي، تتزايد على السطح المجتمعي التفاعلات الصورية لحياة المهمّشين وفق مضامين الفئات الطّفيلية التّي تستهدف أكبر عدد ممكن من الحاجات أو محاولات التموقع المديني أو محاولات الإنفلات المديني أو الإنعتاق من واقع الفئات المهمّشة المقيّدة مؤسّساتيا إلى مصاف الفئات المحظيّة مدينيا.

الشاهد هنا، أنّ حياة الفردانية في مجتمع المدينة تهدّم مسار نسق العلاقات الإجتماعية التّي تنسج وفق العلاقات الإنسانية والإجتماعية بين الأفراد والجماعات، أي ضمن دوافع تفاعلات مضامين الحضرية التّالية:

- √ التوافق، الإنسجام، الإنجذاب في إطار التفاعلات الإجتماعية الإيجابية مثل أشكال صور الألفة التّعاون، التّفاعل، التّكافل المديني...إلخ.
- √ تقديم الخدمات الإجتماعية بدافع الطّيبة والإخاء بين جميع أفراد المجتمع الواحد.

أمّا على مستوى النّقيض، فمجتمع المدينة يندرج تحت غطاء دهاليزه مضامين الصراع، التنافر التنافس غير النّزيه، نبذ الآخرين، التّهميش، الإقصاء، العنف والإجرام الحاصل في مجتمع مدينتنا تحت إطار تفاعلات الباثولوجيا الهدّامة (**أنظر الملحق رقم 11**).

- ⌫ تنامي وضعيات العزلة والإغتراب الإجتماعي **Aliénation sociale** "، بالنسبة للمقصيّين من الحظوة المدينية، هذا الأمر يرتبط بمعدّلات نسق الانسحاب وتخلّي بعض أفراد وشرائح التّهميش عن أهدافهم التّي يسعون إلى إكتسابها أو الوصول إليها.

من ثمّة، تكون النتيجة صعبة التحقيق ضمن عقدية المدينة التّي دائما ما نجدها تسعى لطرد المهمّشين أو الحثالة كما يحلو للبعض تسميتهم الى متاهات الفقر الحضري، المرض النّفسي، الإحباط المعنوي الجنون، التشرّد، الإدمان، العزلة...إلخ.

- ⌫ تنامي حالات الرفض الكلّي أو العملي لبعض الأفراد أو الجماعات الذّين تمّ إقصاؤهم من فيزيقية مجتمع المدينة لدوافع ما ظاهرة أو باطنية.

حيث تحصل حالات الرفض أعلاه كما عانيناها سلفا، إمّا عن الطريق التمرّد عن الأوضاع السائدة أو محاولة التغيير الميداني بالحركية والعنف أو البحث عن البدائل الممكنة للخروج من بوتقة التّهميش أو الحرمان، ليس بطريقة الهروب من فضاءات مجتمع المدينة فحسب أو الإستكانة وراء العدمية والرضوخ الإجتماعي.

فالتمرّد الإجتماعي للأفراد المهمّشين المدينيين، يعطى لهم السياق الحركي واحتمال حدوث المزالق التّالية:

- احتمال تنامي أنواع التطرّف أو الشذوذ عن اللّحمة المدينية لبعض الأفراد أو الجماعات المهمّشة التّي تسعى للقيام بحركية التمرّد أو الفظاظة الاجتماعية.

خاصّة إذا تلاقت أفكارهم أو مستوياتهم المتدنّية حول إيديولوجيات هجينة معيّنة أو تطلّعات مغلوطة أو حول ضبابية أهداف تريد تحقيقها بطرق غير مشروعة.

- تنامي أنواع التذمّر، السخط والفظاظة المدينية للفئات المهمّشة، كلّ بحسب موقعه وبيئته المتخلّفة.

حيث يتبيّن للراجح، أنّه كلّما زاد إحساس أفراد مجتمع الهامش بالإحباط أو الحرمان أو عدم إشتراكهم في الحظوة المدينية كلّما زادت معدّلات تأزّماتهم المدينية.

- انسحاب بعض الأفراد أو الجماعات الهامشية في مجتمع المدينة إلى تحقيق أهدافهم بالوسائل غير المشروعة، يحصل هذا بإنتهاج بعض الجماعات المدينية المهمّشة لتكوين العصب المنحرفة وانتهاج سبل العنف الحضري أو الجريمة بطرق منظّمة أو طرق عشوائية.
- أمّا بالنسبة للبعض الآخر من أفراد مجتمع الهامش، فقد تكمن إنزلاقاتهم في سلوكياتهم اليومية المنحرفة، إمّا عن طريق الإنعزال أو التعاطي أو التسوّل أو البغاء أو السرقة أو التشرّد أو جلد الذّات، أي ضمن سياق أصناف الأنوميا الإجتماعية وخلل المعايير بمجتمع المدينة.
- ناهيك، عن حلم العديد من الشباب المهمّش للبلوغ إلى أديرة الغربة عن طريق الهجرة غير الشرعية بوسائل خطيرة أو ما يطلق عليها اسم قوارب الموت.

خاصّة وأنّ مظاهر الهجرة غير الشرعية لبعض الشباب المديني المحلّي في الآونة الأخيرة، باتت محاولاتهم عديدة ومتكرّرة.

- بالإضافة لدوافع محاولات هجرتهم، تتأرجح بحسبهم بين صعوبة المستوى المعيشي هنا وبواقع العطالة الإجتماعية، التّهميش، الإقصاء الإجتماعي، الضائقة المادّية، عدم التمكين، الهشاشة الأسرية، الهامشية المجالية...إلخ.

من ثمّة، فكلّ الأمور السالفة، تتعارض بأشواط كبيرة مع تطلّعات المهمّشين في مجتمع المدينة لعيش مستوى مديني أفضل، يكفل لهم مكانات حياتية لائقة.

☑ **الفرضية الثانية:**

- **تساهم الهامشية الإقتصادية في تزايد مستوى العنف المادّي لدى أفراد التّهميش في مجتمع المدينة.**

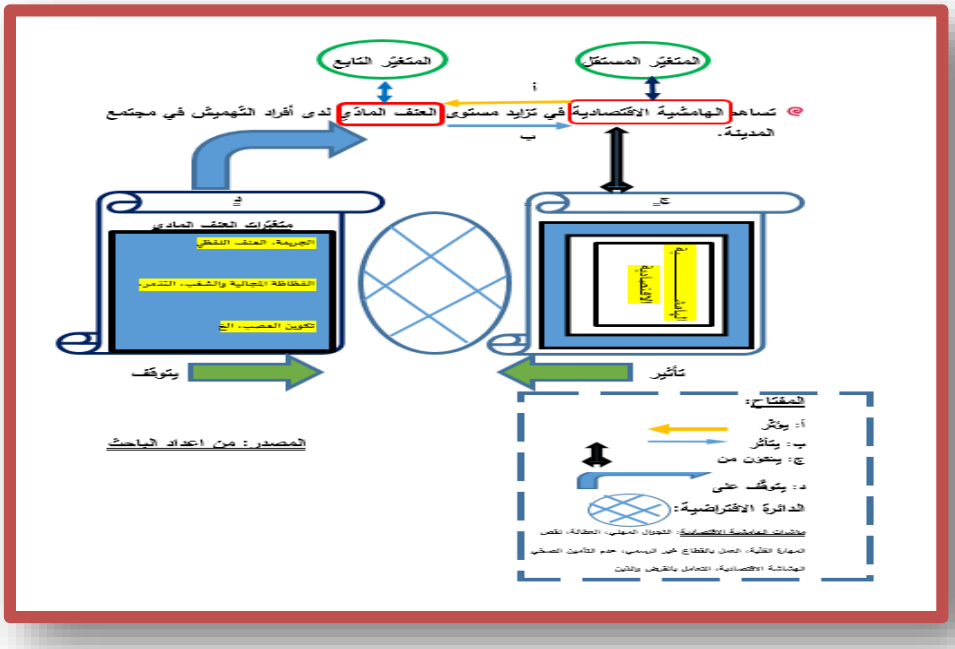

الشكل رقم (14): يوضّح التصوّر الإفتراضي للفرضية المتعلّقة بالهامشية الإقتصادية.

تبعا للتصوّر السالف، نسعى لتحقيق العلاقة بين مساهمة الهامشية الإقتصادية في تنامي مستويات معدّلات العنف المادّي لدى أفراد التّهميش في مجتمع المدينة، من ثمّة فإنّ صياغة سؤال هذه الفرضية يتأتّى وفق الديباجة التّالية:

☆ هل تساهم الهامشية الإقتصادية في زيادة مستويات العنف المادّي للمهمّشين في الفضاءات الحضرية المتخلّفة؟

وعليه، نعالج أبعاد العلاقة الإرتباطية بين مساهمة درجات متغيّرات التّهميش وزيادة معدّلات العنف الحضري في مجتمع المدينة.

انطلاقا، من الإشكال القائم والموضّح في التصوّر الإفتراضي الممثّل في الشكل رقم (**14**) الذّي نخلص من خلاله الكشف عن نتاج العلاقة بين المتغيّرات الوسيطية من عدمها، أي بين أبعاد ومؤشّرات الهامشية الإقتصادية ودرجات مستوى العنف المادّي للمهمّشين المدينيين انطلاقا من التساؤلات الضمنية التّالية:

- هل يرتبط القطاع الهامشي بزيادة معدّلات الفظاظة الإجتماعية بالنسبة للمهمّشين في مجتمع المدينة؟
- هل هناك علاقة بين الفاقّة المادّية وزيادة ولوج المهمّشين للسجون؟
- هل لغياب التأمين الصحّي علاقة بزيادة الإنحراف الأنومي بالنسبة للمهمّشين؟

وعليه وفي ظلّ مؤشّرات وأبعاد الفرضية أعلاه والمتعلّقة بمساهمة الهامشية الإقتصادية **marginal économique** في تزايد معدّلات ومستوى العنف المادّي لدى أفراد التّهميش في مجتمع المدينة وتماشيا مع معطيات الدّراسة الميدانية، أنّها قد تلاقحت بأشواط كبيرة مع الواقع المحلّي المتخلفّ أو المديني الهامشي المتمثّل في فضاء السوق الهامشي بحي السويقة.

هذا وقد أكدّت الدّراسة الرّاهنة في ضوء الفرضية أعلاه، أنّ جلّ الشواهد السالفة والمعطيات الميدانية أبانت بقسط وافر عن حدوث العلاقة السالفة أو كما هو موضّح في الجدول رقم(**02**) من الملحق رقم(**09**)، حيث تمّت على إثر ذلك، المعاينة المجالية لأفراد الهامش للمجتمع البحثي المدروس.

وعليه، يعتبر العنف الحضري بمجتمع المدينة من أكبر الظواهر السوسيولوجية التّي تقف في هرم المشكلات الحضرية المعاصرة، خاصّة وأنّ تداعيات أحداثه اليومية تزداد في الإنتشار يوما بعد يوم في مجتمعاتنا الحضرية، المحلّية منها أو الجماهيرية.

الإنتشار السالف، يجعل بعض العلاقات السائدة بين أفراد وجماعات مراكز وهوامش مجتمع المدينة تتأرجح بين براثن "الخوف" أو "الرّيبة" أو"الترقّب" أو"التمزّق" أو"التباعد" أو"العزلة" أو الفتور...إلخ.

نتيجة لذلك، يبرز للسطح المجتمع المديني أنواع الخلل الإجتماعي.

فغالبا ما يرتبط العنف الحضري في مجتمع المدينة، بتكوين العصب ضمن البيئة الإجتماعية المتخلّفة أي أنّ الظروف المترهّلة التّي يعيشها الفرد المهمّش كفيلة لنقل الأفكار المرضية طوعا أو كراهية لتكوين الجماعات المنحرفة أو العصب الإجرامية، تحت سياق تأثير العنف الحضري ضمن تآلف دوائر الجماعات الشاذّة أو الزمر المنذمجة في السلوكيات أو الأفعال العدوانية.

فالمهمّشون في مجتمع المدينة، هم الفئات الأكثر ممارسة للعنف الحضري ضمن بيئاتهم المحلّية المتخلّفة، حيث يتكلّل هذا الأمر عمليا في أرضية الواقع نتيجة الإعتقاد السائد أنّ حلّ مشاكل

إحتياجاتهم ونقائصهم اليومية التّي تعترضهم، لا يتمّ معالجتها سوى باستخدام القوّة أو التعسّف المادّي أو التواري أو جلد الذّات، أي تحت إطار ثقافة العنف المستمدّة من ثقافة الفقر أو الثقافة الفرعية.

زيادة لذلك، فالعنف الحضري في مجتمع المدينة عموما، قد يمارسه عمليا بعض فئات مجتمع الهامش حسب وجهة نظرنا المتواضعة، لنرجعه إلى دوافع متعدّدة نذكرها كما يلي:

☆ **الدافع الأوّل**، يحتمل التصوّرات الإجتماعية لبعض المهمّشين لنمطية العنف وأحقّية ممارسته في إطار المجتمع المديني في حدّ ذاته، كون المهمّش يرى نفسه في صورة الشخص الثانوي أو المتوحّش أو البربري أو السيّء أو السلبي أو عديم الرحمة أو الحثالة أو الغريب أو النمطي أو المنبوذ أو غير المرغوب فيه أو الخاسر الذّي ليس لديه قابلية التحضّر...إلخ.

☆ **الدافع الثّاني**، يرتبط بمستوى دوافع الإحباطات أو الأزمات النّفسية التّي يتجرّعنها بعض المهمّشين المدينيين، جرّاء إعاقتهم من فعاليات الطرد المديني، فالمهمّشين هنا، هم أكثر الفئات تهميشا أو إقصاء، بل هم الحثالة المدينية الأكثر إقبالا على العنف، المخدّرات، الميل للتطرّف وتكوين العصب الإجرامية أو المنحرفة.

ناهيك عن كونهم الأكثر عرضة للأمراض العقلية أو الأزمات النّفسية أو المعنوية، نتيجة لذلك نرى الفرد الحضري الهامشي الأكثر تموقعا في البيئة العُنْفِيَة، الأكثر ولوجا للسجون، الأكثر إحترافا للسلوكيات المنحرفة، الأكثر ممارسة لجرائم "السرقة"، "الضرب العمدي"، "شجار العصب المنحرفة" "الفظاظة الحضرية"، "التطرّف"، "الإرهاب"، "الشذوذ"، "الإغتصاب" إلى آخر ذلك من أنواع العنف المادّي.

☆ **الدافع الثالث**، يرتبط بأنواع العنف المادّي في مجتمع المدينة وبعلاقة بعض المهمّشين بدوافع الإنتقام المديني، فبعض الفئات المحرومة التّي تعاني إحباطات كبيرة جرّاء المحاصرة المجالية أو التّهميش الطوعي أو الإقصاء القسري، لتصبح مع مرور الوقت فئات رافضة، تسعى لتحقيق أهدافها بطرق غير مشروعة، أي تحت تأثير التذمّر أو الإنتقام المجتمعي، بالتّالي تظهر صور وأساليب إنتقام بعض المهمّشين بوسائل وطرائق مرئية أو غير مرئية:

✓ **الطريقة المرئية الأولى**، تظهر في واقع أنواع العنف الحضري المادّي المتمثّل في العنوف التّالية:

- ¥ إقامة الحواجز عن طريق حرق العجلات المطّاطية أو استخدام المواد الكيميائية.
- ¥ سدّ الطرقات الحضرية العمومية، إمّا عن طريق أعمال الشغب أو تكسير الفضاءات العامّة.

- التناحر المجالي أو احتراف الجريمة أو تكوين العصب المنحرفة في البيئة الهامشية.
- تزايد حالات السجين العود بالنسبة لأفراد العصابات أو المنحرفين المهمّشين.
- تنامي أنواع التواصلات النّابية المتمثّلة في أنواع التراشق الهدّام، بين الأنا المهمّش والأخر المهمّش أيضا، تنامي صور الكراهية للفئات المحسوبة على الفئات المحظيّة، خاصّة ضدّ الأفراد الأبرياء، ناهيك عن أنواع التحرّشات ضدّ الفئات الهشّة.
- تنامي أنواع الكتابات الجدارية في البيئة الحضرية التّي تشهر لتكريس عمل العصابات، العنف والإجرام، التطرّف، التذمّر، السخط وأنواع العنف الحضري... إلخ.

✓ **الطريقة غير المرئية**، التّي تعبّر عن أنواع العنف الحضري، لتكمن في المثالب التّالية:

- تنامي أنواع الإنقسامات المدينية المحلّية أو غير النشطة بين الفئات المهمّشة الرافضة وبين الفئات المحظيّة، هذه الأمور الصامتة تؤدّي مع مرور الوقت إلى الإنفلاتات الأمنية.
- تنامي الإنقسامات الإيديولوجية أو الفتن المدينية الراكدة التّي تستميل بعض المهمّشين إلى إنتهاج العنف بدافع الإنتقام أو بدافع شراهية حب الأموال.

في هذا السياق أيضا، قد تتطرّف بعض الفئات المهمّشة وتتورّط ضمن الجماعات المتطرّفة، أي تحت شعار الخلايا النائمة للإرهاب والتّي لا يستشعر وجودها الرأي العام، حيث يتطلّب كشفها سوى من قبل الأجهزة الشرطية أو الخبرات الأمنية الميدانية.

- ناهيك عن وجود أنواع العنف المادّي غير المرئي المتمثّل في النّوايا أو الأسرار أو الأعمال الإجرامية المراد القيام والتّي تخفيها الجماعات المتطرّفة أو العصابات المدينية المتطرّفة، فيتأتّى كلّ هذا بدافع المباغتة أو التنصّل من الجريمة أو التواري عن الشبهات.

☆ **الدافع الأخير**، يرتبط بارتباط العنف الحضري بالعامل الأنثروبولوجي التاريخي لسلوكيات أفراد وجماعات مجتمع المدينة أي بتعارض القيم فيها، بين القيم المرغوب فيها والقيم غير المرغوب فيها في ذوات المهمّشين من جهة وإلزامية وقوعهم في مهالك العنف، الجريمة والإنحراف من جهة أخرى وبين درجة تحضّرهم وتقدّمهم في الحياة المدنية من جهة موازية.

☆ من ثمّة، فتنامي العنف الحضري هو نتاج عمليات المحاكاة للعنف القبلي الممارس في البيئة المتخلّفة أي أنّ المحاكاة هنا، تعكس حالات البؤس أو الشقاء المتوارث في ذوات بعض المهمّشين من زاوية أو تعاقب حالات أو دوافع التوتّر المديني من ناحية أخرى.

☆ هذه الأخيرة، يشعر المهمّشين خلالها ببوتقة الضياع زمنيا، هذا ما يؤدّي بهم لا محال إلى الإندفاع نحو استخدام القوّة ضدّ الآخرين أو ضدّ الممتلكات أو التهوّر قدما نحو ممارسة أنواع العنف الحضري بأشكاله المتعدّدة.

☑ **الفرضية الثالثة:**

تساهم الهامشية السياسية في تزايد معدّلات العزوف السياسي والجمعوي بالنسبة لأفراد التّهميش في مجتمع المدينة.

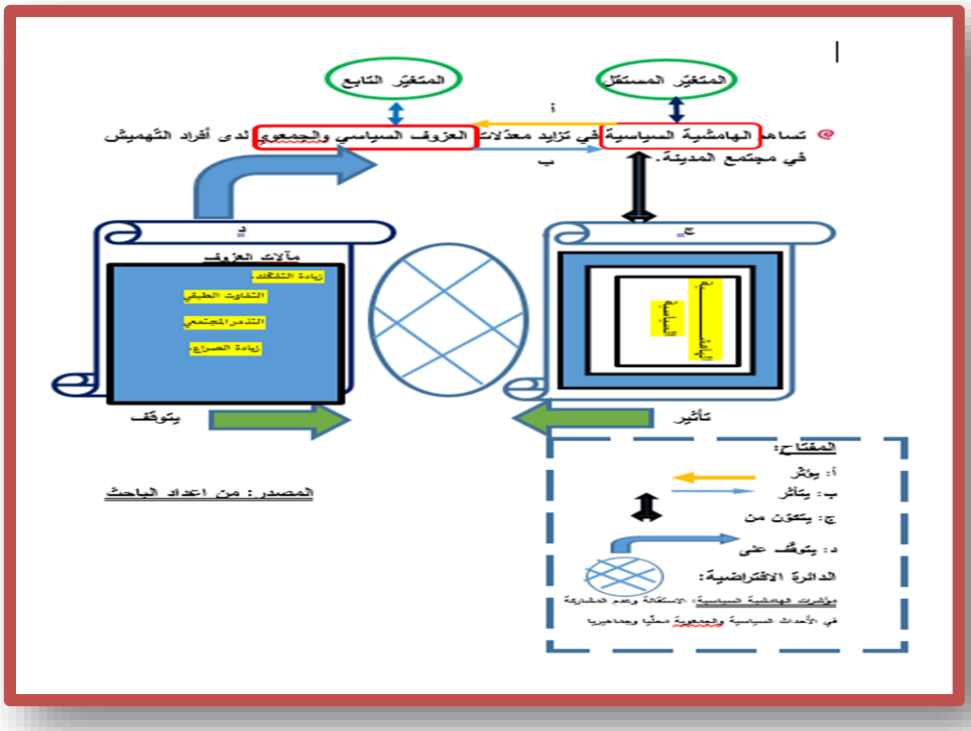

الشكل رقم (15): يوضّح التصوّر الإفتراضي للفرضية المتعلّقة بالهامشية السياسية.

تماشيا مع التخمين السالف، تسعى الدّراسة الرّاهنة تحقيق العلاقة بين مساهمة الهامشية السياسية في تزايد مستوى العزوف السياسي والجمعوي بالنسبة لأفراد التّهميش في مجتمع المدينة، فعليه تأتي صياغة سؤال هذه الفرضية وفق الطرح التّالي:

☆ هل تساهم الهامشية السياسية في تزايد معدّلات العزوف السياسي والجمعوي بالنسبة لأفراد التّهميش في مجتمع المدينة؟

وعليه، نعالج أبعاد العلاقة بين مساهمة الهامشية السياسية في زيادة معدّلات العزوف السياسي والجمعوي بالنسبة لأفراد التّهميش في مجتمع المدينة، انطلاقا من الإشكال السالف والمبيّن ضمن التصوّر الإفتراضي الممثّل في الشكل رقم (**15**) والذّي نخلص من خلاله الكشف عن نتاج العلاقة بين متغيّرات وأبعاد ومؤشّرات الهامشية السياسية وعلاقتها بدرجات العزوف السياسي والجمعوي للمهمّشين المدينيين ويتمّ هذا انطلاقا من التساؤلات الضمنية التّالية:

- هل يرتبط التذمّر الإجتماعي بزيادة معدّلات العزوف السياسي بالنسبة للمهمّشين في الفضاءات الحضرية المتخلّفة؟
- هل لهامشية التمكين علاقة بزيادة معدّلات العزوف الجمعوي بالنسبة للمهمّشين في الفضاءات الحضرية المتخلّفة؟

في ظلّ مؤشّرات هذه الفرضية المحتملة والمتعلّقة بمساهمة الهامشية السياسية **marginal politique** في تزايد معدّلات العزوف السياسي والجمعوي بالنسبة لأفراد التّهميش في مجتمع المدينة، فانطلاقا من معطيات الدّراسة الميدانية، أنّها قد وافقت الواقع المحلّي المتخلفّ أو المديني الهامشي المتمثّل في فضاء السوق الرثّ بحي السويقة بمدينة سكيكدة، هذا وقد أكدّت الدّراسة الرّاهنة في ضوء هذه الفرضية أنّ الشواهد الميدانية تأكّد صدقها إحصائيا إلى حدّ كبير من خلال بيانات المعاينة المجالية لأفراد الهامش للمجتمع البحثي المدروس.

الشاهد هنا، أنّ تخمينات هذه الفرضية أثبتت واقع الظاهرة المرضية للعزوف السياسي والجمعوي للمهمّشين، أي أنّ الغالبية القصوى، تميل إلى العزوف وعدم المشاركة السياسية والجمعوية بمجتمع المدينة، الأمر الذّي يؤدّي بهم إلى تنامي مضامين الصراع في ذواتهم المدينية وزيادة معدّلات تمايزهم في تراتبياتهم الإجتماعية المحلّية.

ناهيك، عن مظاهر التفاوت المجتمعي من جهة أو الزيادة في مستويات الخضوع أو التقوقع حول الذّات من جهة مقابلة، ممّا يزيد في احتمالية الوقوع في المزالق والفظاظة وتفشّي العنف الحضري في مجتمع المدينة.

وعليه، شهد المجتمع المحلّي السكيكيدي كباقي معظم المدن الجزائرية ظاهرة العزوف وعدم المشاركة في بعضش الإستحقاقات الإنتخابية في ظرف وجيز جدّا، حيث تجلّت درجات الرفض السياسي والمجتمعي من خلال بيانات الأرقام والنتائج المتعارف عليها في الحقب السالفة.

والعزوف عن المشاركة السياسية أو الجمعوية، هي ظاهرة معتّلة، ترتبط بالوضعيات الإجتماعية والنّفسية الصعبة للمهمّشين بمجتمع المدينة.

فالمشهد الأوّل، يراه البعض استقالة من وضعيات المتاهة السياسية الجمعوية التّي تدفع بالكثيرين من فئات التّهميش أو شرائح الهشاشة المجتمعية والمغلوبة على أمرها إلى النأي والعزوف عن المشاهد السياسية والخلاص من الرداءة السياسية وتفضيل الإستقالة وعدم التشاحن السياسي ويراه آخرون تكريسا لمضامين المقاطعة السلبيّة.

كما ينظر إليه آخرون، على أساس تنامي واقع عدم الثقة وتنامي ثغرات السياسات العرجاء التّي تعمّق الفجوات بينها وبين البنى الهامشية العميقة.

مع هذا نجد بعض الفئات من مجتمع الهامش تشارك في الأفعال السياسية، إمّا بدافع التكسّب أو تحقيق المآرب الآنية والقَتَاتِ من الفُتَاتِ، حيث لا يهمّ هؤلاء البرامج أو الخطط المستقبلية أو الوعي السياسي، بالقدر ما تهمّهم منافعم الذاتية تحت غطاء التملّق والتسلّق.

كما يتمثّل هذا النوع أيضا، ضمن جماعات البلطجية أو الحثالة من فقراء الحضرية التّي تنتهز المواقف والمواضع على حساب البنية المدينية أو حتّى على حساب مستقبلهم أو مستقبل ذويهم، فهم بذلك الفئات الطفيلية المتبنّية للثقافة الفرعية أو ثقافة العنف.

كما وقد نجد قلّة من الفئات المهمّشة، ترى أنّ المضيّ في العزوف والمقاطعة ظاهرة حضرية صحّية في ظل الإستفزازات السياسية الصارخة أو الواقع المتدنّي الذّي يُفْرِخْ في أحراشه مثالب الفساد والتسلّقية الجهوية، النفعية، الرداءة، الإنبطاح، التبعية.

من ثمّة، تتأصل في ذوات الهامشيين مضامين الأنوميا أو الخلل الإجتماعي أو الإحباط المولّد لسلوكيات العنف أو الفظاظة الإجتماعية أو الغضب أو الإحتجاج أو التمرّد أو الحركية الثورية بالتّالي تنامى ضبابية سبل عدم الإستقرار المؤسّساتي محلّيا أو جماهيريا.

كما تزيد المقاطعة هنا، في هوّة عدم تحقيق الإشباع السوسيو نفسي للأفراد وتقوية إحساسهم بعدم المواطنة، الشعور بالإغتراب السياسي، الإنهزامية، اللّامبالاة، فقدان الأمل وإنعدام روح الإنتماء، جرّاء الخلل في مستويات تطبيق العدالة الإجتماعية.

وعليه، فإنّ المثالب السلبية السالفة، تزيد من شعور الأفراد داخل مجتمعاتهم المدينية المحلّية بعدم قدرتهم على التأثير في مجريات الحياة السياسية.

ناهيك عن ضعف الطموحات أو التطلّعات التّي يصبو لها أفراد مجتمع الهامش عمومهم، لتتوارى على إثر ذلك أحقّيتهم للمطالب المؤسّساتية إجتماعيا إقتصاديا، سياسيا، صحّيا وثقافيا.

أمّا عن **المشهد الثّاني**، المتمثّل في عزوف أفراد مجتمع الهامش عن المشاركة الجمعوية ضمن بيئاتهم المدينية المحلّية، حيث يكمن هذا العزوف أو المقاطعة ضمن الثقافة الفرعية المتبنّاة من قبل الهامشيين الذّين لا يَسْعَوْنَ:

- إلى إحداث التّغيير جرّاء الممارسات السلبية المتراكمة للسلطات المحلّية أو فقدانهم الطالع أو الأهداف أو الإستراتيجيات.
- إلى إحداث التّغيير في مستوى مشاركتهم المؤثّرة لتحقيق التنمية محلّيا، نتيجة عدّة أسباب ودوافع نمثّلها في الهنات التّالية:

٢. وجود الحواجز أمام المهمّشين بمختلف شرائحهم لفعاليات التأثير في تغيير الأوضاع المترهلّة السائدة مدينيا أو حتّى جماهيريا.

٢. تضييق الخناق عليهم وتغييبهم من قبل المتسلّقين الإنتهازيين وأصحاب المصالح والمطامح الشخصية الدنيئة.

٢. تيقّن الفئات الهامشية بأنّ قيمة ورتابة مواقفهم المحلّية السلبية جدّ متدنّية في نظر فئات وأفراد المجتمع الحظيّ مؤسّساتيا.

٢. كما أنّ عدم المشاركة هنا، تدلّ على ولوج الفرد المهمّش ضمن نطاق العزلة المجالية وتدنّي قيمته المؤسّساتية.

لذلك، يوصم المهمّش بالمواطن الثانوي الذّي لا يعتمد عليه في مختلف الأنشطة الجمعوية، من أعمال توعوية أو تحسيسية أو لقاءات المجتمع المدني أو الندوات أو اللّقاءات التشاركية أو على مستوى بذل مضامين النقد أو التقويم المجتمعي...إلخ.

ومنه، فالفرد المُهَمّش في مجتمع المدينة يعتبر فردا فاقدا للإمكانيات العلمية، فاقدا الإمكانيات الإقتصادية وفاقدا الإمكانيات الثقافية، فهو بذلك حسب ظنّ البعض من فئات الحظوة لا يصلح للإستشارة أو التنظيم أو المشاركة الفعّالة أو حلّ المشكلات ضمن نطاق مدينته أو بيئته المحلّية.

هذا ومن الأسباب أو القرائن أيضا التّي تدلّ على العزوف أو الإستقالة السياسية أو الجمعوية الضمنية أو الظاهرة للأفراد أو الجماعات الهامشية بحيّز مجتمعاتهم المدينية الهشّة، لتندرج هشاشتهم ضمن دوائر أو متاهات الأجواء غير المرغوب فيها مؤسّساتيا وأخلاقيا.

ولعلّ من أبرز ما نستنتجه من دلالات الهامشية السياسية أو الهامشية المجتمعية ضمن سياق البيئة المدينية المتخلّفة ما يلي:

- √ تنامي وضعيات الإغتراب السياسي المتغوّلة في ذوات المهمّشين، أي ضمن الدلالات الهدّامة التّي تقترن بإحساس الأفراد أو الجماعات الهامشية بالإنفصال الإجتماعي عن مجتمعهم المحلّي أو المديني، ناهيك عن العزوف المطلق للمهمّشين المدينيين لسياسات المجتمع بشكل عام، لتزيد مقاطعتهم الكاملة عن الثقافة السياسية بشكل خاص، من ثمّة تتخلخل معايير وقيم السوسيوسياسية التّي يتقاسمونها مع أصحاب الحظوة المدينية.
- √ حصول الضبابية وقتامة الرؤى بالنسبة للهامشيين، بالتّالي يستشعرون مرارة العزلة الحضرية الإحباط النّفسي والإغتراب السياسي الذّي يعدّ من أنواع التوحّش الحضري الذّي يتميّزون به عن غيرهم أو يوصمون به ضمن مجتمع الهامش بسمة خاصّة.
- √ تنامي أفعال اللّامبالاة السياسية وفقدان الدافعية بالنسبة لأفراد المجتمع المديني الهشّ وتبنّي سلوكيات عدم المشاركة أو العزوف أو تقهقر الإحساس بدلالات الأحداث السياسية القائمة.

من ثمّة، تغيّب ثقافة الشعور الإنتماء المديني وعدم الرضا من النظم السياسية القائمة محلّيا أو حتّى جماهيريا أو تنامي مضامين التغييب القهري لثقافة التحلّي بالمسؤوليات تجاه الأهداف المشتركة أو القضايا الرّاهنة بمجتمع مدينتهم.

لتتأتّى الأمور السالفة، نتيجة شعور المهمّشين بعبثية المشاركة السياسية التّي تحتلّ مساحة كبيرة في البلدان المتخلّفة هي من أبرز مؤشّرات وأبعاد التّهميش المؤسّساتي **(أنظر الملحقين: رقم04، رقم 03).**

- √ الإبتعاد عن المشاركة السياسية نسبيا بدوافع العزلة وعدم التواصل والمباشرة السياسية، حيث قد يراها أفراد التّهميش عزلة إيجابية ولكنّ عواقبها جدّ سلبية في بناء المجتمع ككلّ.

- √ اتّخاذ العزلة وتهميش الذّات وعدم الإهتمام بشؤون وأوضاع المجتمع بصفة نهائية، حيث تكون هذه العزلة بدافع المقاطعة والوعي والعزوف.
- √ خاصّة للفرد الهامشي ذو المستوى الثقافي المعتبر الذّي تعدّ مقاطعته وعدم مشاركته في الأحداث السياسية أو الجمعوية بمجتمع مدينته من سمات الوعي السياسي الموجود لذا فئة ما من شرائح التّهميش.
- √ توقّع عواقب التطرّف السياسي وتنامي أنواع الأنوميا السياسية وترجيح مبادئ العهر السياسي من ثمّة يأتي النفور السياسي، لتزيد بذلك أنواع الكراهية والصراع لذا بعض أفراد وجماعات التّهميش، ناهيك عن كون بعض أصحاب المستوى الثقافي المتدنّي يسهل جرّهم لتبنّي أعمال الفظاظة الإجتماعية والسلوكيات العنيفة الشاذّة.
- √ نتيجة لذلك، تدفع الدروب غير الحضرية السالفة لا محال لأنواع العنف الحضري أو العنف السياسي أو التطرّف العنيف.

☑ **الفرضية الرابعة:**

- **تساهم الهامشية الإيكولوجية في تزايد معدّلات الأمراض الصحّية والنّفسية لأفراد البيئة المتخلّفة.**

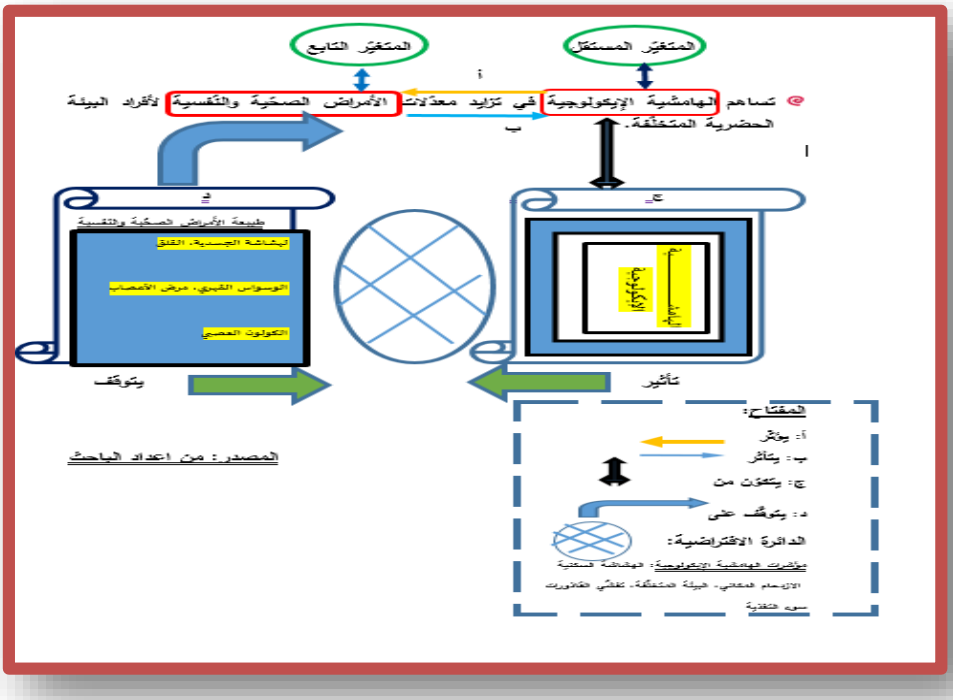

الشكل رقم (16): يوضّح التصوّر الإفتراضي للفرضية المتعلّقة بالهامشية الإيكولوجية.

تماشيا أيضا مع التصوّر أعلاه، تسعى دراستنا الرّاهنة إلى تحقيق العلاقة الإرتباطية بين مساهمة الهامشية الإيكولوجية وبين تزايد معدّلات الأمراض الصحّية والنفسية لأفراد البيئة الحضرية المتخلّفة وعليه تأتي صياغة سؤال هذه الفرضية وفق الطرح التّالي:

☆ هل تساهم الهامشية الإيكولوجية في تزايد معدّلات الأمراض الصحّية والنفسية لأفراد البيئة الحضرية المتخلّفة؟

تبعا لذلك، نسعى لمعالجة البعد للعلائقي بين مساهمة درجات متغيّرات الهامشية الإيكولوجية وزيادة معدّلات الأمراض الصحّية والنفسية لأفراد البيئة الحضرية المتخلّفة، انطلاقا من الإشكال القائم والموضّح في التصوّر الإفتراضي الممثّل في الشكل رقم **(16)** والذّي نهدف من خلاله الكشف أيضا عن نتاج العلاقة بين المتغيّرات الوسيطية للهامشية الإيكولوجية ودرجات الأمراض الصحّية والنّفسية للمهمّشين المدينيين انطلاقا من التساؤل الضمني التّالي:

- هل يساهم التذمّر الإيكولوجي في زيادة معدّلات الهشاشة الجسمانية النّفسية للمهمّشين في الفضاءات الحضرية المتخلّفة؟

تبعا لأعلاه، تتأتّى العلاقة بين درجات الهامشية الإيكولوجية وزيادة مستويات الهشاشة الجسمانية النّفسية أي بين متغيّراتهم الوسيطية انطلاقا من:

في ظلّ سياق مؤشّرات الفرضية السالفة والمقترنة بمساهمة تأثير الهامشية الإيكولوجية **Ecological marginality** على أفراد أو جماعات مجتمع قاع المدينة، يكمن هذا في تزايد معدّلات الأمراض الصحّية والنّفسية لأفراد البيئة الحضرية المتخلّفة عموما.

فغالبا ما تعود أنواع سمات التدهور البيئي بصفة عامّة، على مستوى مجتمع المدينة إلى معوّقات ومشكلات بيئية متعدّدة، الصناعية منها والبشرية، فمن بين تلكم الهنات البيئية نجد:

"أنواع المعوّقات البيئية المجالية المتخلّفة"، "المعوّقات المرورية"، "معوّقات التلوّث"، "النّفايات الصناعية"، ناهيك عن المعوّقات التّي تخصّ الضجيج المكاني بمجتمع المدينة ...إلخ.

الشاهد هنا، أنّ حال الهامشية الإيكولوجية بمجتمع مدينة سكيكدة، يعود إلى واقع تنامي تدهور الوضع البيئي على المستوى المديني، نتيجة بعض سياسات غير الرّاشدة في هذا المجال من جهة وإلى واقع تراكمات مخلّفات القاعدة الصناعية البتروكيمياوية من جهة أخرى، بالإضافة لمخلّفات المركّب

الميناني والعديد من المركّبات الصناعية التّي تصبّ نفاياتها الكيميائية والطبّية الخطيرة في المفرغات العمومية والتّي تعدّ من أقسى درجات المخاطر البيئية على أفراد مجتمع المدينة مهمّشيها ومحظيّيها.

ناهيك عن الخطورة البالغة، جرّاء التلوّث الناتج عن صبّ النّفايات الصناعية أو الكيميائية المرتبطة بمضار حرق البترول، الغاز الطبيعي، الفحم، الزيوت والأسكاريلات الخطيرة وأثرها البالغ على المياه الصالحة للشروب والمياه الجوفية.

بالإضافة إلى ملوّثات غازات ثاني أكسيد الكربون SO_2، ثاني أكسيد الكبريت المركّب الكيميائي ذو الصّيغة SO_2، حيث ينتج من حرق المشتقّات النّفطية التّي تحتوي على الكبريت، حيث يعدّ ثاني أكسيد الكبريت أيضا، من أحد الملوّثات المدينية المسبّبة للأمطار الحامضية **Acid Rain** التّي بدورها جميعا تسبّب الأثر السلبي البالغ على المستويين العمراني والبشري:

- **<u>الأثر الأوّل</u>**، يكمن في تأثير الأمطار الحمضية على عمران وبنايات المدن الصناعية، هذا ما نلاحظه بشكل وافر بمجتمع مدينة سكيكدة في ترهلّ وهشاشة بناياتها القديمة والحديثة على السواء.
- **<u>الأثر الثاني</u>**، يتعلّق بصحّة الجهاز التنفّسي للإنسان وتوهّجات الحلق، الأنف، الأذنين والمشاكل الصدرية، أمراض القلب، أمراض الرئة، أمراض الربو والحساسية.

بالإضافة إلى نتاج بعض الأمراض المستعصية كالسرطانات أو في ظلّ تجاه الدّراسات العلمية التّي ترى انتشار وتنامي الأمراض المستعصية بالمدن الصناعية.

على العموم وضمن إطار دراستنا البحثية أيضا، يعود الترهّل المديني بمجتمع الأحياء المهمّشة والضواحي المتخلّفة إلى مثلبتين حضريتين مترابطتين هما:

- ☆ **<u>المثلبة الحضرية الأولى</u>**، ترتبط بواقع المشكلات الحضرية المرتبطة بالسلوكيات الإجتماعية الناتجة عن تفاعلات أفراد مجتمع الهامش داخل مجتمع المدينة، باعتبارها ذات أبعاد سوسيولوجية تقترن أساسا بالبنى المؤسساتية محلّيا أو جماهيريا.
- ☆ **<u>المثلبة الحضرية الثّانية</u>**، فتقترن بسياق الاندماج الحضري التّي يخلّفها الأفراد أو الجماعات من جهة، ناهيك عن التشوّه المديني أيضا لواقع بيئة العمران غير المخطّط له وعلاقة ذلك بخلل التنمية على مستوى النموّ العمراني المديني من جهة أخرى.

ومنه، إحساس المهمّشين بأنّهم يقبعون ضمن بيئات مدينية غير حضرية، هذا الخلل الإيكولوجي يعود بالسلب على مستوى العلاقات الإجتماعية التفاعلية للأفراد والجماعات المهمّشة فيما بينهم بالإضافة إلى تخلخل العلائق السوسيوحضرية التّالية:

- ¥ تنامي إفرازات سوء الجوار بين أفراد وجماعات البيئة المهمّشة، ممّا يستلزم حدوث العنف الحضري والفظاظة.
- ¥ تنامي الهامشية الإيكولوجية التّي تزيد من معاناة الفئات المهمّشة على أساس أنّها الأكثر تضرّرا نتيجة العوز والفاقة الإجتماعية.

هذه الأخيرة، تطرح عوائق ومصاعب حضرية جمّة مثل: سوء الأحوال النّفسية والصحّية، الظروف السكنية غير اللّائقة، سوء التغذية بالنسبة للمهمّشين المدنيين وتعميق ترهّلاتهم الحضرية أو الصحّية.

- ¥ تنامي أنواع صراعات التموقع أو التبادل المنفعي السلبي، نتيجة تعدّد أصناف فئات التّهميش ضمن البيئة المتخلّفة الواحدة، بالتّالي يتنامى على إثر ذلك بؤر التوتّر والصراع والعنف الحضري.
- ¥ تنامي مظاهر القلق والإحباط والإغتراب المرتبطة بالبيئة المترهّلة، هذا ما ينتج أنواع عديدة من الأمراض الصحّية نتيجة الوضعيات المزرية للأماكن والفضاءات المدينية المتخلّفة.
- ¥ تنامي أنواع الضوضاء أو الضجيج المكاني المثير لتوهّجات الأعصاب، القلق المزمن، الأزمات النّفسية، الإغتراب...إلخ.

كما أنّ الأمراض السابقة، ترتبط نتائجها بنسب معتبرة بأنواع التشاحن المجالي وحيثيات الأزمات المرورية الخانقة وعشوائية الأسواق الهامشية المتراصّة التّي تكثر بها الصياحات والأهازيج غير الحضرية.

- ¥ تنامي المشكلات الإيكولوجية العويصة، جرّاء شحّ المياه الصالحة للشرب بسبب ضبابية تحلية مياه البحر من جهة أو مثالب مصادر توزيع المياه الصالحة للشرب من طرف الموزّع العمومي من جهة أخرى وتنامي المشكلات توزيع المياه الصالحة للشرب من طرف أصحاب الصهاريج من جهة مقابلة.
- ¥ تنامي المشكلات على مستوى تدفّقات قنوات الصرف الصحّي المنتشرة هنا وهناك بمجتمع المدينة.

الأمور السلبية السالفة، تؤدّي لمحالة لحدوث أمراض جمّة كما ذكرناه سابقا، على غرار:

☆ "أمراض الجلد"، "أمراض الحساسية"، "مرض الربو".

☆ "مرض التيفوئيد"، "مرض الكوليرا"، "الفيروسات الكبدية".

☆ "أنواع الكورونا"، "أنواع الإنفلونزا المعدية" ...إلخ.

☑ **الفرضية الخامسة:**

تساهم الهامشية الثقافية في تزايد معدّلات الحفاظ على الأوضاع السائدة بالنسبة لأفراد البيئة الهامشية المحلّية في مجتمع المدينة.

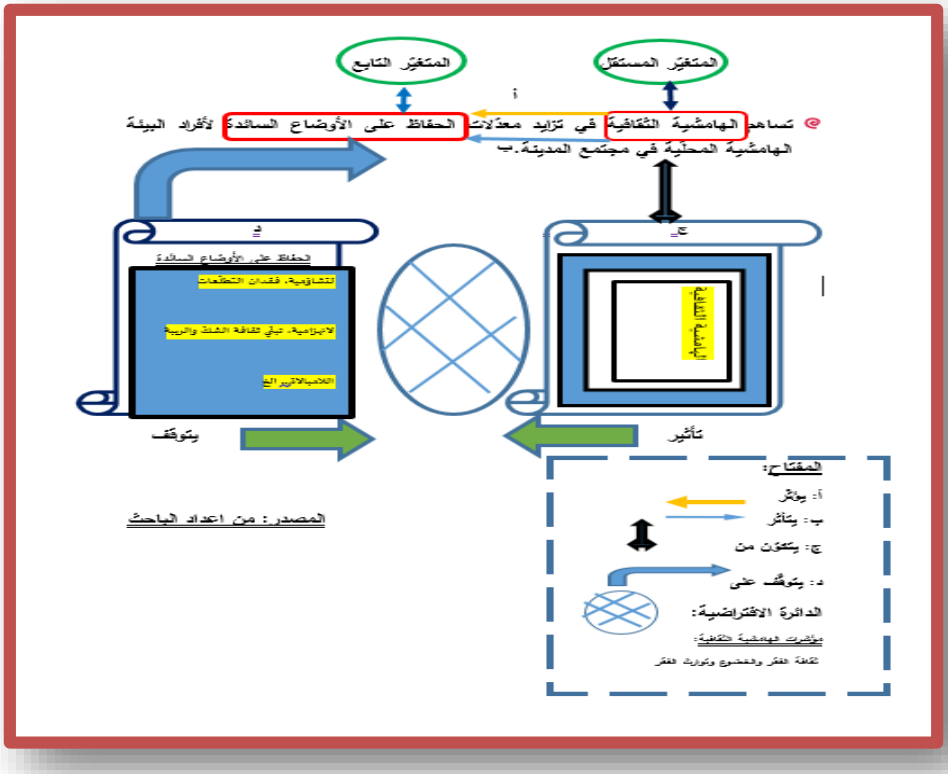

الشكل رقم (17): يوضّح التصوّر الإفتراضي للفرضية المتعلّقة بالهامشية الثقافية.

تماشيا مع التصوّر الإفتراضي أعلاه، نسعى لتحقيق العلاقة بين مساهمة الهامشية الثقافية وبين تزايد معدّلات الحفاظ على الأوضاع السائدة بالنسبة لأفراد البيئة الهامشية المحلّية في مجتمع المدينة وعليه تأتي صياغة سؤال هذه الفرضية وفق الطرح التّالي:

☆ هل تساهم الهامشية الثقافية في تزايد معدّلات الحفاظ على الأوضاع السائدة بالنسبة لأفراد البيئة الهامشية المحلّية في مجتمع المدينة؟

تبعا لذلك، نسعى لمعالجة البعد الخطّي للعلاقة الإرتباطية الأساسية بين مساهمة درجات متغيّرات الهامشية الثقافية وزيادة معدّلات الحفاظ على الأوضاع السائدة لأفراد البيئة الحضرية المتخلّفة وانطلاقا من الإشكال القائم والموضّح في التصوّر الإفتراضي الممثّل في الشكل رقم **(17)** والذّي نهدف من خلاله الكشف عن نتاج العلاقة بين المتغيّرات الوسيطية من عدمها بين الهامشية الثقافية ودرجات حفاظ المهمّشين المدينيين على أوضاعهم السائدة ضمن حلقات الفقر الحضري والتّهميش عموما.

تبعا لذلك، نحاول دراسة التساؤلات الضمنية التّالية:

- هل تساهم التشاؤمية والسوداوية في زيادة معدّلات توارث الفقر للمهمّشين في الفضاءات الحضرية المتخلّفة؟
- هل يساهم التنافر الإجتماعي في زيادة معدّلات القدرية بالنسبة للمهمّشين في الفضاءات الحضرية المتخلّفة؟

تبعا لأعلاه، نتحقّق من التساؤلين السالفين المرتبطين بالفرضية الخامسة وفق التصوُّرَات التّالِية:

وعليه، يتمّ تحقيق الإرتباطية الدالّة بين درجات الهامشية الثقافية وزيادة مستويات الحفاظ على الأوضاع السائدة للمهمّشين أي بين متغيّراتهم الوسيطية للفرضية أعلاه وتدعيما للنتائج المتحصّل عليها من المعالجات الإحصائية الوصفية المتغيرات الوسيطية المتوخّاة عن الملحق رقم (**09**).

في ظلّ مؤشّرات الفرضية أعلاه والمرتبطة بمساهمة الهامشية الثقافية **marginal culturelle**، أي في تزايد معدّلات الحفاظ على الأوضاع السائدة لأفراد البيئة الهامشية المحلّية في مجتمع المدينة فتماشيا مع حيثيات الدّراسة الميدانية، أنّها قد تلاقحت مع الواقع المحلّي المتخلّف، المتمثّل في فضاء السوق الهامشي بحي السويقة بالمدينة القديمة.

هذا وقد أقرّت الدّراسة الحالية في ضوء الفرضية أعلاه، أنّ جلّ المعطيات السالفة والشواهد الميدانية قد تأكّد صدقها إحصائيا بشوط كبير، حيث تمّت المعاينة المجالية بمعيّة أفراد المجتمع الهامشي المدروس.

وعليه، فإنّ إطار الهامشية الثقافية وتزامنا مع حيثيات الفرضية أعلاه، تبيّن لنا أنّ ثقافة الفقر هي الدرع الفيزيقي الحصين الذّي يتموقع به فئات التّهميش بمجتمع المديني وفق التصوّرات الثقافية التّالية:

- ✯ حيث نرى المهمّشين في مجتمع المدينة في المصاف الفئات الثانوية، ليسعون بذلك لتلبية متطلّبات الأخرين دون الإهتمام بمتطلّباتهم الحياتية، إمّا بدوافع الخضوع أو الإستسلام أو السيطرة أو القدرية.
- ✯ كما ترى البعض منهم يميلون إلى الإنهزامية أو عدم التنافس أو الإبتعاد عن مرامي الطموحات الحياتية.
- ✯ ناهيك عن كون بعضهم، شخصيات تحبّذ العزلة المكانية ولا تحبّ الظهور العلني، خاصّة على مستوى الأنشطة الجمعوية أو الأحداث الجارية التّي تنظّم عادة في مجتمع المدينة.
- ✯ بعض المهمّشين في مجتمع المدينة لديهم قابلية النّفس الطويل على الظروف الصعبة، فكيف لا وأنّ بعضهم يقبع في براثن التّهميش لعقود طويلة.
- ✯ كما وقد نجد العديد من أفراد مجتمع الهامش يوسمون بالسذاجة، الطّيبة وعدم الرّيبة، أين يحصل خداعهم بسهولة، خاصّة لمّا يوعدون بوعود وهمية من طرف الفئات الحظيّة المحلّية.
- ✯ كما ونجد صنف منهم، يتجنّبون التطلّعات المستقبلية، خاصّة على مستوى ريادة المال والأعمال فتراهم يفضّلون الثبات المكاني أو العمل المستقّر أو تجنّب المخاطرة، فهم بذلك الفئات المتموقعة حول ذواتها.
- ✯ كما ويحدث أن تجد العديد من الفئات المهمّشة التّي تتبنّى مضامين الثقافات الفرعية، ثقافة العنف وثقافة الفقر.
- ✯ ناهيك عن كون السياق التّعاقبي للعديد من المهمّشين المدينيين ضمن دوائر التّهميش جدّ متواتر أي أنّهم يقبعون في حياة الفقر الحضري المستدام.
- ✯ إلتصاق العديد من شرائح وفئات التّهميش بسيم وصمات الفقر، التّهميش والحرمان.
- ✯ تبنّي البعض منهم ثقافة الشكّ، الرّيبة والميل إلى إستعمال العنف بأنواعه المتعدّدة، هذا الصنف من المهمّشين يسهل إستمالتهم إلى مصاف العنف أو التطرّف أو الإنتساب الإجرامي.
- ✯ تبنّي بعضهم الثقافة التشاؤمية، حيث نرى صنف من المهمّشين تتغلّب عليهم نظرات التشاؤمية والسوداوية، حيث تسيطر عليهم مضامين تدنّي الروح المعنوية، اللّامبالاة، العشوائية، الإحباط

الكآبة، الحزن، القلق، فقدان الطّالع، العزلة، الخلل في تكوين علاقاتهم الإجتماعية، عدم استمتاعهم بالحياة، الخوف من المستقبل، عدم الإحساس بالأمان، جلد الذات، تأنيب الضمير...إلخ

- ✯ تنامي في ذواتهم سمات الإرهاق المجتمعي، خاصّة على مستوى الإخفاق المديني، لتظهر على ملامحهم قرائن: التعب، الجهد، الإرهاق، الشكوى، الملل، نشر السوداوية، الخمول، قلّة النّشاط الميل إلى الإنتحار الأنومي.

ليعتبر هذا الأخير من أقصى درجات الضنك المديني بالنسبة لبعض المهمّشين في مجتمع المدينة.

2-مناقشة نتائج الدّراسة في ضوء الفرضية العامّة:

أعطت لنا بيانات التحليل الإحصائي المرتبط بمتغيّرات ظاهرة التّهميش والعنف الحضري في مجتمع المدينة على عدد من النتائج التّي انبثقت من الدّراسة النّظرية والإمبريقية لموضوع المشكلة البحثية. هذا وقد تأتّى ذلك، عن طريق تتبّعنا لنسب أبعاد ومؤشّرات الظاهرة التّي اقترنت أساسا بمضامين تساؤلات الإستمارة ومعطياتها الشكّية.

على إثرهما، تمّ إخضاع تلكم العمليات للتحليل والمناقشة والتفسير من خلال العلاقة الإرتباطية بين درجة التّهميش وبين تزايد العنف الحضري في مجتمع المدينة.

ناهيك، عن تلاقح التحليل مع دراسات المحتوى الإتنوغرافي، هذا العامل يعبّر عن مستوى التحليل الثّاني للصياغات الدّالة عن تماهي وانتشار ظاهرة التّهميش في مجتمع المدينة **(أنظر الملحق رقم 8)**. حيث أعطتنا المعطيات والشواهد الرقمية للجدول رقم **(08)** من الفصل الخامس، الموضّح لعامل الثّبات من تحليل مدوّنة خطابات التّهميش والعنف الحضري لأفراد الهامشية في مجتمع المدينة.

حيث تحقّق بوجه عام عامل ثبات التحليل وفق ناتج معادلة هولستي بمقدار **0,99** وهو رقم تجاوز مقدار التحقّق كما هو متعارف علية في البحوث الكمّية ذات الطابع التحليلي بمعدّل تجاوز عدد **0,85.**

لنستنتج من هذا الحاصل كذلك، وجود علاقة بين معدّلات درجات الهامشية بالنسبة للمهمّشين وتزايد ارتباطهم بالعنف الحضري في مجتمع المدينة عموما وفق المتغيّرات الوسيطية لأبعاد ومؤشّرات عموم

الفرضيات المشار لها في المعطيات والشواهد الإحصائية المجدولة للدّراسة الرّاهنة، ناهيك عن بيانات كاي تربيع المتحصّل عليها ضمن متون الملحق رقم (09).

تبعا لذلك، تمّ تحقيق عموم فرضيات حسب معطيات ونتائج الدراسة الرّاهنة، أي تحقّق مايلي:

- مساهمة نسبة العطالة الإجتماعية **91,5 %** وتزايد معدّلات الإنحراف الأنومي للمهمّشين في الفضاءات الحضرية المتخلّفة **71 %**، أي عند كاي تربيع قدّر ب **54,03**.
- مساهمة نسبة الهامشية المجالية **93,5 %** وتزايد معدّلات الهجرة غير الشرعية للمهمّشين في الفضاءات الحضرية المتخلّفة **80,5%**، أي عند كاي تربيع قدّر ب **27,80**.
- مساهمة نسبة الهشاشة الأسرية **97,5%** وتزايد معدّلات التخلخل العائلي للمهمّشين في الفضاءات الحضرية المتخلّفة **82,5 %**، أي عند كاي تربيع قدّر ب **4,61**.
- مساهمة نسبة الضائقة السكنية **93,5%** وتزايد معدّلات التدنّي التعليمي للمهمّشين في الفضاءات الحضرية المتخلّفة **87 %**، أي عند كاي تربيع قدّر ب **06,95**.
- مساهمة نسبة القطاع الهامشي **91,5 %** وزايد مستوى الفظاظة الإجتماعية لدى أفراد التّهميش في مجتمع المدينة **80%**، أي عند كاي تربيع قدّر ب **17,003**.
- مساهمة نسبة الفاقّة المادّية **98,5 %** وتزايد ولوج المهمّشين للسجون في مجتمع المدينة **71 %** أي عند كاي تربيع قدّر ب **511,84**.
- مساهمة نسبة غياب التأمين الصحّي **85%** وتزايد معدّلات الأنوميا في مجتمع المدينة **71 %**، أي عند كاي تربيع قدّر ب **15,36**.
- مساهمة نسبة التذمّر المجتمعي **98,5 %** وتزايد معدّلات العزوف السياسي بالنسبة لأفراد التّهميش في مجتمع المدينة **83,5 %**، أي عند كاي تربيع قدّر ب **152,28**.
- مساهمة نسبة هامشية التمكين **98,5 %** وتزايد معدّلات العزوف الجمعوي بالنسبة لأفراد التّهميش في مجتمع المدينة **92,5%**، أي عند كاي تربيع قدّر ب **24,36**.
- مساهمة نسبة التذمّر الإيكولوجي **93,5%** وتزايد معدّلات الهشاشة الجسمانية لأفراد البيئة الحضرية المتخلّفة **81,5 %**، أي عند كاي تربيع قدّر ب **23,69**.
- مساهمة نسبة واقع التشاومية **96,5%** وتزايد معدّلات توارث الفقر بالنسبة لأفراد البيئة الهامشية المحلّية في مجتمع المدينة **89,5 %**، أي عند كاي تربيع قدّر ب **14,50**.

- مساهمة نسبة واقع التنافر الإجتماعي **96,5%** وتزايد معدّلات القدرية السائدة بالنسبة لأفراد البيئة الهامشية المحلّية في مجتمع المدينة **89,5 %**، أي عند كاي تربيع قدّر ب **14,50**.

وارتباطا بأعلاه، بناء على الشواهد الإحصائية، فقد توصّلت الدّراسة الرّاهنة منطقيا أيضا، إلى تحقّق العلاقات بين عموم الفرضيات الفرعية، بالتّالي خلصت دراستنا البحثية إلى:

- مساهمة الهامشية الإجتماعية في تزايد معدّلات الباثولوجيا الإجتماعية في الفضاءات الحضرية المتخلّفة.
- مساهمة الهامشية الإقتصادية في تزايد مستوى العنف المادّي لدى أفراد التّهميش في مجتمع المدينة.
- مساهمة الهامشية السياسية في تزايد معدّلات العزوف السياسي والجمعوي بالنسبة لأفراد التّهميش في مجتمع المدينة.
- مساهمة الهامشية الإيكولوجية في تزايد معدّلات الأمراض الصحّية والنفسية لأفراد البيئة الحضرية المتخلّفة.
- مساهمة الهامشية الثقافية في تزايد معدّلات الحفاظ على الأوضاع السائدة بالنسبة لأفراد البيئة الهامشية المحلّية في مجتمع المدينة.

من ثمّة، تمّ تحقيق جميع الفرضيات الفرعية، بالتّالي تحقّق الفرضية الرئيسية التّي نصّت على مساهمة التّهميش في زيادة العنف الحضري في مجتمع المدينة.

ثانيا–مناقشة نتائج الدراسة في ضوء أهدافها:

تحقّقت سيرورة أهداف الدّراسة الرّاهنة، خلال تشخيصنا لأنماط العلاقات الحاصلة بين كلّ من متغيّرات ظاهرة التهميش والعنف الحضري بمجتمع المدينة، ناهيك عن تعرّفنا عن قرب على بنية الفئات الهامشية، انطلاقا من تحليل حياتهم الإجتماعية ضمن مجتمع المدينة من جهة والمجتمع المحلّي المتخلّف من جهة أخري، زيادة لوصف الظاهرة كما هي في أرضية الواقع عن طريق المعايشة الميدانية وبالملاحظة العلمية والإستغراق المتواضع في التوصيف العلمي لتمثّلات أصناف الهامشيين ورصدنا للمظاهر العليلة بمجتمعنا المديني، الأحوال المدينية، الطرق والأنماط المعيشية في البيئة الهامشية ودراسة الخصائص والظروف الخاصّة للفئة المهمّشة في البؤر الحضرية المتخلّفة، خاصّة فضاء السوق الهامشي المتخلّف بمدينة سكيكدة القديمة.

ضمن هذا السياق، تمّ استخلاص العلاقة الموجودة بين واقع التّهميش وتجلّيات العنف الحضري القائم في المدينة، كما وقد بيّنا أثر العلاقة بين المتغيّرين السالفين والتّي أبانت على ارتباط المهمّشين بواقع الهامشية وأنواع التّهميش الحضري بالسياق التعاقبي، هذا الإرتباط ينمّ عن العلاقة الحاصلة في البيئات الهامشية إجتماعيا، إقتصاديا، سياسيا، ثقافيا وإيكولوجيا.

كما وقد تمّ تحقيق مقارنة واقع مشكلات وقضايا التهميش انطلاقا من السياقات النّظرية السوسيولوجية عموما والحضرية على الخصوص، انطلاقا من متابعتنا للإرهاصات النّظرية لبحوث أكاديمية سالفة هدفنا على إثرها الوصول إلى نتيجة علمية محضة، سعت إليها الدّراسة الرّاهنة.

هذه الأخيرة، قد تمكّننا للوصول إلى منطلقات بحثية مستقبلا، تتمحور حول مظاهر المشكلات الإجتماعية في مجتمع المدينة عموما وقضايا التّهميش والعنف الحضري خصوصا، باعتبارهم جميعا من الظواهر السوسيولوجية المرضية في مجتمع المدينة عموما ومجتمع الهامش خصوصا.

ثالثا–مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدّراسات المشابهة:

استعانت الدّراسة الرّاهنة بمجموعة من الدّراسات الأكاديمية العلمية التّي عنيت من قريب أو من بعيد بظاهرة التّهميش والعنف الحضري في مجتمع المدينة، حيث أشرنا من خلالها ضمن متون السياق التصوّري والمفاهيمي للفصل الأوّل، من ثمّة سادت أنواعا متعدّدة من التباين أو التلاقح مع حيثيات موضوع بحثنا في مضامين التصوّرات النّظرية أو على مستوى النتائج الإمبريقية، ناهيك عن التصوّرات النّظرية المختلفة في معالجة ظاهرة التّهميش الحضري بصفة عامّة والتّهميش والعنف الحضري بضفة خاصّة.

بالإضافة إلى وجود التباين أو التلاقح في طرائق معالجة الدّراسات السالفة الظاهرة واختلاف تصوّراتهم النّظرية واختلاف أزمنة وأماكن دراساتهم وتمايز لغة بحثهم الأكاديمية، عيّناتهم، مجالاتهم الدّراسية مناهجهم العلمية المتّبعة ووصولا إلى النتائج المرتبطة بهذه الدّراسات ضمن سياقات علمية سوسيولوجية أو أنثروبولوجية أو حضرية أو تنموية أو استشرافية...إلخ.

الشاهد هنا، ضمن هذه الدّراسة المتواضعة توصّلنا **أوّلا**، للعديد من النتائج المتمحورة من النّظم النّظرية السالفة والمستعان بها، في إطار مكتسباتنا النّظرية لمجالات الدّراسات الحضرية أو التنموية ولو بشقّ يسير من المعرفة **وثانيا** وصولنا للنتائج العامّة والفرعية المتلاقحة مع ظاهرة التّهميش

والعنف الحضري في مجتمع المدينة، حيث أبانت الشواهد والمعطيات الإحصائية اقتراب الجزء اليسير منها مع بعض نتائج الدّراسات الشبيهة وتباين نتائجنا أيضا مع البعض الآخر منها.

في هذا الإطار، تلاحقت دراستنا مع الدّراسة التّي قام بها "**لورانْت ميتشالْلِي**" عن ظاهرة "العنف الحضري" وانعكاسًاتها الإجتماعية وردود الفعل الجماعية وتمثّلات الطبقية عند شباب النازح إلى فرنسا في التسعينيات، حيث جاء التلاقح في النتائج بالرغم من التباينات الزمنكانية للدّراستين في سياق ظاهرة التّهميش والعنف الحضري في مجتمع المدينة وفق المخرجات التّالية:

- √ واقع التّهميش في الأحياء المهمّشة يفرز أنواعا العجز الإجتماعي والثقافي بالنسبة لبعض المهمّشين المدينيين.
- √ واقع التّهميش الجبري في مجتمع المدينة يفرز أنواع الفئات المدينية الخطرة والموسومة بتدنّي المستوى التعليمي، الخمول، الإستكانة المجالية، التسكّع والأمراض الإجتماعية ...إلخ.
- √ تنامي مضامين الإنحراف والجريمة بين أوساط أفراد وفئات مجتمع الهامش.
- √ تأكيد نتاج علاقة الصراع الطبقي والمكانة والوصم في المجتمعات الحضرية المحلّية بظاهرة التّهميش والعنف الحضري وتجسّد المواقف أو الأعراف التّي يعبّر عنها المهمّشون أو المسحوقون في ردود أفعالهم وسلوكياتهم الظاهرة أو الكامنة نحو العنف الحضري.

كما يمكن ربط دراستنا الرّاهنة بالدّراسة التّي قام بها الباحث "**عبد الحميد دليمي**" بعنوان دراسة الواقع الأحياء القصديرية بالمناطق المتخلفة أو الأحياء الهامشية في المجتمع الجزائري هامشية مدينة قسنطينة أنموذجا.

حيث تلاقحت الدّراستين في معاينتهما لظواهر وإشكاليات الفئات الهشّة في مجتمع المدينة الجزائرية في النتائج التّالية:

- ✧ وجود أنواع الضائقة السكنية للمهمّشين يفرض عليها واقعا ومآلا مزريا بحكم نظم العيش في البيئة الرثّة.
- ✧ تأثير أزمة التّهميش الحضري للساكنة الهشّة إجتماعيا، سلوكيا وعلائقيا في المحيط الرثّ الذّي يعيشون فيه وتجسّد أنواع الباثولوجيا الإجتماعية كالانحراف، التشرّد، التدنّي التعليمي، الضائقة المالية، التشاؤمية، القدرية، الإحباط والإغتراب المديني.

كما وقد أبانت دراسة الباحثة مقاوسي صليحة أيضا والمرتبطة بأسباب وأنماط الفقر الحضري بمدينة باتنة على عدّة نتائج، تماثلت مع حيثيات نتائج موضوع التّهميش والعنف الحضري في مجتمع مدينة سكيكدة أو في مجال الدّراسات الحضرية والأنثروبولوجية في المجتمع الحضري الجزائري من جهة أخرى وإلى المشكلات المعاشة في البناء المجتمعي المحلّي وارتباطها الوثيق بمثالب التّهميش والفقر الحضري وتلاقح أبعادهما إقتصاديا، إجتماعيا، إيكولوجيا، سياسيا، تاريخيا وثقافيا.

حيث تشابهت خصائص معاناة الهامشيين في كلتا دراستينا في بروز مضامين الحرمان، التّهميش تدنّي مستويات التعليمية، ممارسة الأنشطة الهامشية غير الرسمية، البؤس المجتمعي، الضائقة السكنية وهشاشة السكن...إلخ، ناهيك عن وجود علائق التراتبية والتمايز المجتمعي المديني، ممّا يزيد في ظاهرة التّهميش والفقر الحضري في مجتمع المدينة الجزائرية.

لترتبط أيضا، دراسة الباحثة "**شوقية صليحة بلمّلام**" من جامعة منتوري قسنطينة بموضوعنا المرتبط نوعا ما بالهامشية الإجتماعية والمجالية وعلاقتها بالعنف وعدم الأمان لدى أفراد وجماعات الأحياء المتخلّفة، حيث تشابهت النتائج في:

- ✯ تنامي ظاهرة التّهميش والعنف الحضري بكلا المجتمعين المدينيين وتشكّل مزالق العنف والفظاظة الإجتماعية والشعور بعدم الأمان للساكنة.
- ✯ تنامي مخاطر العنف والجريمة ورواج المخدّرات وإلحاق الضرر بالممتلكات الخاصّة والعامّة.
- ✯ مساهمة الظروف المجالية الحضرية السيّئة والضائقة السكنية العالية في الأحياء الطرفية على حدوث العنف الحضري.

ناهيك، عن دراسة الباحث "**محسن عوض**" حول قضايا التّهميش والوصول إلى الحقوق الإقتصادية والإجتماعية ونحو مقاربات لمكافحة التّهميش في العالم العربي والتّي تماثل مع نتائج دراستنا في معاينة ظاهرة التّهميش وتراكماتها في ظلّ الوقت الحرج الذّي تعرفه المنطقة العربية منذ عقدين إلى يومنا هذا، مع تبيان مختلف الأبعاد الهامشية السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية، الأمنية والثقافية وردود أفعال المواطن العربي للمطالبة بحياة كريمة، تسودها قيم المواطنة والعدالة الإجتماعية.

كما ورد في سياق الدّراسة التّي قام بها "**مخبر البحوث والدراسات الإجتماعية**" جامعة 20أوت 1955 تحت عنوان الأبعاد الإجتماعية والإقتصادية والقانونية لإعادة تأهيل وتجديد المنطقة القديمة، هذا وقد

تلاقحت نتائج دراسة المخبر مع حيثيات نتائج دراستنا البحثية في حاصل التصوّرات والعلائق المتوخّاة من البيئة المدينية الرثّة وبروز مضامين الإكتظاظ السكن وبروز معدّلات المشكلات والتنافر الإجتماعي من زاوية والأمراض المرتبطة بالبيئة المتردّية من زاوية أخرى.

انطلاقا من هذا أيضا، تمحورت نتائج الدّراستين حول سياقات الهامشية والخلل الحضري والإجتماعي في ذات المدينة والإفرازات الغثّة المتمثّلة في التّهميش الإجتماعي، العنف الحضري، العزلة، ضعف القرابة، السكن الهشّ، السكن الضيّق، القذارة، الإنحراف، ضعف العمل الجمعوي، العزوف عن المشاركة السياسية، الإستقالة الإجتماعية، الضائقة المالية...إلخ.

لترتبط النتائج السالفة كذلك، بنتائج دراسة الباحثة "**بوقبس نذيرة**" التّي اهتمّت بواقع الأحياء الفوضوية في الجزائر واشكالية التّهميش الحضري، ليستخلص تفاقم ظاهرة الأحياء الفوضوية في مجتمع المدينة نتيجة التّهميش الحضري ومعاناة أصحاب الطبقات الإجتماعية المتدنّية ويلات الإفتقار الحضري تحت مسمّى التّهميش الحضري وتنامي الإفرازات والمخرجات الإجتماعية والأمنية والحضرية السلبية بالأماكن المتخلّفة، كما وتسند نتائج الدّراسة الرّاهنة في ضوء نتائج الدّراسات السابقة، على أنّ فئات قاع المدينة أو الفضاءات الحضرية المتخلّفة تحيا ضمن عالم خاصّ بها، أي أنّهم يوصمون على أساس حثالة المجتمع، الفئات غير المصنّفة، فئات مجتمع الهامش، الفئات الإستهلاكية غير المنتجة، الطفيليين فئات قاع المدينة الذّين يوسمون بالتوحّش والفظاظة، الميّالين للتطرّف والعنف.

رابعا-مناقشة نتائج الدّراسة في ضوء النموذج الإفتراضي:

أبانت الدراسة عن تحقّق العلاقة الإرتباطية بين متغيّرات ظاهرة التّهميش والعنف الحضري من خلال أبعاد ومؤشّرات المشكلة البحثية كما هو موضّح فيما يلي:

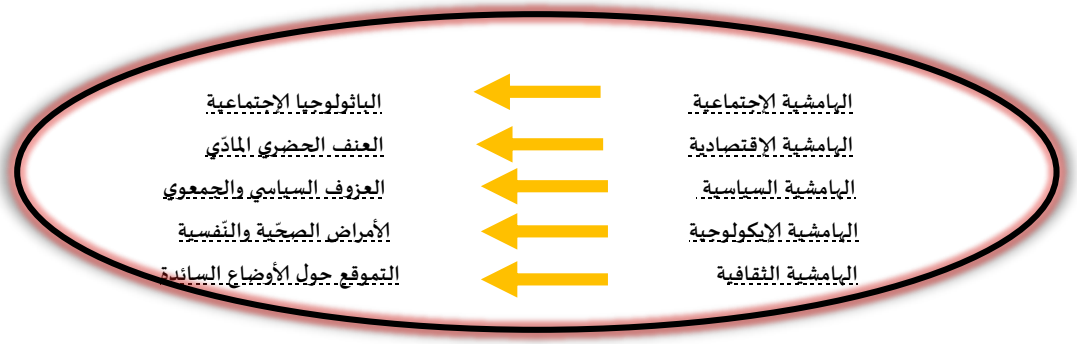

الشكل رقم (18): يوضّح التصوّر الإرتباطي للفرضية العامة بشكل عام.

انطلاقا من أعلاه، يبدو أنّنا قد اقتربنا ولو بجزء يسير إلى تشريح الواقع الإمبريقي لقضيّة التّهميش والعنف الحضري في مجتمع المدينة، الأمر الذّي أعطى لنا في بادئ الأمر تشطير متغيّرات المشكلة البحثية إلى أبعاد ومؤشّرات رئيسية وأخرى وسيطية فرعية كما هو مبيّن في الشكل أعلاه والمتضمّن لأبعاد وحدود المشكلة البحثية العامّة أو كما هو موضّح في الأشكال السابقة للنماذج الإفتراضية لعموم الفرضيات العامة أو الجزئية السالفة الذكر في متون فصول الدّراسة عموما.

من ثمّة، حاولنا فهم الواقع السوسيولوجي للمهمّشين في مجتمع المدينة وتعريته، مع دراسة معاناتهم في ظلّ الإقصاء، التحكّم، الإستغلال والمحاصرة.

ناهيك، عن تحليل مشكلاتهم المدينية من أجل تحقيق حلول استشفائية طارئة أو تغيير وضعيات هذه الفئات في البناء الإجتماعي الحضري أو تحديد الواقع الحقيقي للضاهرة الحضرية المريضة وفضح ما يرتبط بها من المشكلات الإجتماعية ذات الأبعاد والمؤشّرات اللّصيقة بالعنف حضري عموما.

وعليه، فالهامشية الحضرية بالنسبة للفئات غير الحظيّة مدينيا، تتمحور في أقصى مضامينها حول الإنعكاسات المثلبية كالبؤس، الحرمان، التضييق، المحاصرة، السيطرة، الإخضاع، التبعية، التمييز والمناطقية، الجهوية، التّهميش القهري، التّهميش التسلّطي، التّهميش المخطّط له، الإبعاد، الإقصاء وعدم التمكين ...إلخ.

زيادة لذلك، يعتبر التّهميش المؤسّساتي للمهمّشين من أقصى درجات الخلل الإجتماعي في البناء المجتمعي العام، كونه يحمل في طيّاته جلّ الأبعاد الهامشية الحضرية ومؤشّراتها، انطلاقا من الهامشية الإجتماعية، الهامشية الإقتصادية، الهامشية السياسية، الهامشية الإيكولوجية، فالهامشية الثقافية.

وعليه، فالهامشية الإجتماعية تبدو واضحة في عمليات عزل واقصاء المهمّشين في مجتمع المدينة ليتمّ هذا السياق في واقع إدراجهم ضمن الفئات المحاصرة أو الوضعية المدينية المتدنّية.

فهم الفئات المتخلّفة التّي تحيا في دائرة التّهميش المجالي وهم أيضا الفئات المحرومة من الخدمات الحضرية أو من امتيازات الحظوة المدينية، بالتّالي يفرز على السطح المديني أنواعا عديدة من الباثولوجيا الإجتماعية والأنوميا الكفيلة في زيادة معدّلات العنف والفظاظة الإجتماعية.

أمّا عن بعد الهامشية الإقتصادية، فتكمن في واقع العنف المادّي المزري للمهمّشين في مجتمع المدينة وردود أفعالهم إزاء انخفاض فعالية أنشطتهم العملية غير الرسمية، هذا انطلاقا من الهشاشة على مستوى التأمين الصحّي والتجوال وعدم الإستقرار المهني، شحّ الموارد المادّية، العوز، الفاقة، هذه الأوضاع دائما ما تضع في فئات مجتمع الهامش ضمن الفئات المعدمة أو المقصيّة التّي يتوقّع منها ردود أفعال شاذّة .

زيادة إلى الهامشية السياسية، فمن خلال الأرقام المتحصّل عليها سابقا، تبدو مظاهرها جليّة في عدم اكتراث المهمّشين في مجتمع المدينة بما يدور حولهم، فالهامشي المديني تراه لا يساهم في المؤسّسات النّظامية أو الإنحراط في الأحزاب أو الإنتساب للجمعيات.

فالمهمّش غالبا لا يشارك في الإنتخابات بنسب متقدّمة أو لا يساهم في صنع القرار حتّى على المستويات المحلّية الصغيرة، لترجع أنواع هذه المقاطعة للوضعية الإجتماعية الخانقة التّي لا تتيح للمهمّش إلّا التفكير في توفير متطلّباته اليومية البسيطة أو محاولة الإنقلاب عن هذا الوضع المزري.

كما يتأتّى بعد الهامشية الإيكولوجية في مجتمع المدينة في علاقة البيئة المجالية الهشّة التّي يقبع فيها المهمّشين وعلاقة ذلك بزيادة معدّلات الهشاشة والأمراض الجسمية والنّفسية على السواء.

فانطلاقا من وضعياتهم المادّية المزرية، دليل عن عجز الأفراد المهمّشين وعدم قدرتهم للإعتناء بسلامتهم الجسدية أو النّفسية، ناهيك عن خلل أمنهم الغذائي وماينجم عن ذلك من مشكلات صحّية.

بالإضافة، إلى غثاثة البيئة المجالية التّي تعبّر عن الفضاءات المتخلّفة وما مدى مساهمتها في تكريس واقع المهمّش المديني الرثّ أو الحثالة الإجتماعية.

لتعبّر في الأخير الهامشية الثقافية، عن واقع الفرد الهامشي الهجين أو المواطن الثانوي أو غير المرئي أو المهمّش المغترب نفسيا واجتماعيا عن بيئته المحلّية أو الجماهيرية، مع الشعور بحيثيات الهوّة المدينية التّي تعبّر عن الغربة الثقافية، فضلا عن صعوبة فعالية الإنذماج أو الإذماج في حراك وفعاليات الأحداث الجارية بمجتمع المدينة وتنامي مضامين فقدان الطالع، التشاؤمية، السوداوية القدرية، الإستكانة، الخضوع، الهزيمة، الإستسلام...إلخ.

من ثمّة تأتي دراستنا لمسألة التّهميش والعنف الحضري في مجتمع المدينة في الأخير، كمحاولتنا لفهم الواقع الحضري المتردّي لفئات قاع المدينة وضبابية حياتهم الإجتماعية المترهّلة وعناصرها السلبية المتنوّعة وعلاقة ذلك بالتأثيرات السلبية لديناميكية مجتمع المدينة وتفشّي العنف الحضري عموما وتلاقح ذلك مع عقدية الحياة الحضرية للمهمّشين من أبعاد ومؤشّرات الهامشية وأثرها في زيادة معدّلات أبعاد ومؤشّرات العنف الحضري الدالّة عن مستويات الباثولوجيا الإجتماعية، العنف المادّي، المقاطعة السياسية الجمعوية، الهشاشة الجسمانية النّفسية، الإستكانة والحفاظ على الأوضاع السائدة.

خامسا–سياق الدّراسة الرّاهنة في النّظرية الحضرية:

يتضمّن هذا السياق، عرضا تفصيليا لأبرز النتائج المتوخّاة من الدّراسة الرّاهنة في ضوء السياقات والمقاربات الدّلالية المتعلّقة بمداخل النّظريات المفسّرة لظاهرة التّهميش والعنف الحضري في مجتمع المدينة من النّواحي الإجتماعية، الإقتصادية، السياسية، الإيكولوجية، الثقافية، التاريخية والفكرية الخاصّة بالهامشية الحضرية في المجتمع المديني المحلّي.

في هذا الإطار، برزت العديد من المداخل النّظرية عبر التعاقب الزمني قديما وحديثا والتّي فسّرت ظاهرة التّهميش الحضري من خلال علم الإجتماع وتخصّصاته المتشعّبة تنمويا، حضريا، أنثروبولوجيا هذا التعدّد العلمي يكمن ضمن تعدّد الدّراسات الإمبريقية النّظرية التّي تناولت ظاهرة التّهميش والعنف الحضري بصفة عامّة.

وعليه، نتطرّق إلى اسقاط تلكم التشعبّات النّظرية وفق المنظورات التّالية:

1. المنظور الإجتماعي:

تلاقحت الدّراسة الرّاهنة مع منطلقات المدخل الماركسي، من حيث معطياته الأساسية التّي فسّرت الإرهاصات الأولى للفقر والتّهميش الحضري من خلال أبرز العلاقات الدّالة لظهور الفئات الهامشية في السياق الحضري المديني وعلاقتهم بالمقهورين أو المستَغَلّين بكلّ شرائحهم في بيئات السلط البرجوازية وفق المنظور الإجتماعي الرثّ، هذا وقد رأى "**كلاوارد**" و"**أوهلينز**" أنّ أفاق الطبقات الفقيرة جدّ معقّدة وتتدحرج في منحدرات مواطن التّهميش وعوالم الجريمة، هذا ما يفسّر مساهمة التّهميش المديني في زيادة معدّلات العنف الحضري في مجتمع المدينة الراهنة بصفة عامّة.

ناهيك، عن إغتراب المهمّشين وانتمائهم إلى قوائم المبعدين في مجتمعاتهم المدينية المحلّية وارتباطهم بطابع الجماعات المقصّية من الحظوة المدينية، هذا ما دعّمه سلفا "**روبار كاستال** " **حين** برّر لحتمية عدم تقسيم المجتمع المديني وفق من يعيشون داخل الحظوة والتّمكين أو ممّن يَحْيَوْنَ خارج الأطر الإجتماعية أو كما ذهب إليه "**هنري لوفيفر**" في تقسيم الحالات النّفسية للمهمّشين المدينيين الموسومين بصور الطبقة المضطهدة والمحرومة **أوّلا** من الوعي والثقافة و**ثانيا** المحرومة من الصحّة والتعليم الجيّدين **وأخيرا** الفئات المسحوقة.

√ المنظور السياسي:

يعتبر التّهميش من عمليات استغلال الأنا السلطوي للآخر الخاضع وهو شكل من أشكال العنف المادّي واللامادّي الذّي تتجلّى صوره في طغيان الطبقات المسيطرة المُسْتَغِلَّة على الجماهير الخاضعة أو غير الخاضعة، ليندرج بذلك التّهميش ضمن سياقات التشكيلات الإجتماعية المتناقضة.

هذا التناقض السالف، أسقطه من قبل "**كارل ماركس**" و "**غرامشي**" في قوالب "**المزاحمة الإجتماعية**" للأوّل و"**حرب المواقع**" للثّاني، ناهيك عن زمن الخضوع والإستكانة للواقع المستمر تحت طائل حكم **الإكليروس** المؤدلج أو المدرّع بالقهر، السيطرة والقمع أو بالحركية والتمرّد لتغيير واقع الحال **كما** يراها "**فرانس فانون**" واقع لملامح الدونية، التّهميش والتمييز وجميعهم من ذرائع الإستغلال الإنساني.

وانطلاقا من الهامشية السياسية أيضا، أوجب "**هنري لوفيفر**" حتمية وجود "**الشرط البروليتاري**" وانشاء خارطة طريق نحو الإنعتاق من التّهميش والتبعية من خلال الحركية اليومية للمهمّشين للمطالبة بغدٍ أفضل في مجتمع المدينة وإدخال وجه نضالي جديد، يشتمل النّقابات العمّالية البسيطة أو الجماهير الرياضية أو النخب الثقافية أو المشاركة في العمل السياسي محلّيا أو جماهيريا.

√ المنظور الإقتصادي:

تعدّ الهامشية الاقتصادية، تحصيل حاصل للروابط المادّية الشرهة، بين الفرد الآمر المتمكّن والمأجور الهشّ، فالمعادلة هنا تدخل ضمن إطار **الرّق الإقتصادي** أو كما سمّاها "**ماركس**" تبعية الفرد الهامشي المكبّل بالعبودية أو الشقاء أو التابع لرأس المال الوافر.

أي أنّ الفئة المدينية الحاكمة كما يراها "**رالف غوستاف داهرندروف**"، على سبيل الذكر، تستغلّ البروليتاري المديني الهشّ أو الفرد المبعد عن المركز أو حتّى الحثالة الإجتماعية بواسطة التمييز

بين العناصر المدينية المشكّلة لمجتمع المدينة الواحدة، إمّا عن طريق النهب الشره لوسائل الإنتاج أو الغطرسة أو مضامين التسلّط أو كما رآها "**مالتوس**" في إتّساع دوائر التّهميش وتدنّي مستويات معيشة الطبقات الدنيا والشقاء الاجتماعي.

نتيجة لذلك يضطّر المبعد الهشّ للتلاقح مع أمثاله المهمّشين للبحث عن قيمتهم المجالية أو المطالبة بالحقوق المدنية أو بالتواري أو بالإنسحاب أو بمواجهة المظالم الإجتماعية، بإعلان الحركية لتغيير الأوضاع بوسائل شتّى قد لا تحمد عواقبها.

√ المنظور الفكري:

هذا المنظور الفكري، يعزه "**فرانك باركن**"، لواقع السيطرة على الجماعات المحرومة القابعة في غمار الطبقية وفق واقعين.

- ✧ **أوّلا** بتعميق الأفكار البليدة المثبّتة للقيم التّي تتبنّاها الفئات العاملة أو حتّى المقصيّة اجتماعيا.
- ✧ **ثانيا** بالسيطرة على أفكارهم أو وعيهم الطبقي، هذا ما ذهب إليه "**أنطونيو غرامشي**" وتحصيله لفكرة الفروقات الإجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد، أي ما بين جماعة ثقافية تمارس الهيمنة وبين طبقة بليدة خاضعة.

ناهيك، عن النظرة الطوباوية وإدانة التّهميش المديني الذّي شرحه "**هنري لوفيفر**" للبحث عن حياة حضرية أقلّ اغترابا للمهمّشين، حيث يتساوى فيها جميع الأفراد في مجتمع المدينة بالإنصاف، أي الحقّ في الإستفادة من جميع مؤسّسات مراكز المدن عموما، ذلك بالإبتعاد عن المكانة الهامشية الخربة.

ولتفسير الرؤية الفكرية للصّراع الحضري أيضا، بنى "**كاستيلز**" رؤيته للمدينة كنتاج لأنواع التناقضات بين تغوّل السيّد المتحكّم والمسود الخاضع إلى الإستكانة المدينية.

√ المنظور الثقافي:

من خلال تحليل "**دافيد لوكوود**" و"**فرانس فانون**"، نرى أنّ فئات الهامشية متموقعة في براثن الدونية التبعية، الخنوع، القدرية والإنقياد للآخر، أي وفق الحقائق التّي ذكرها "**بلاك هيلتون**" وتفسير التّهميش وفق مظاهر الهزيمة النفسية والجسدية التّي يتوارثها المهمّش ضمن ثقافة الفقر التّى أتى بها "**أوسكار لويس**".

√ المنظور الإيكولوجي:

في هذا السياق، أسّس "**جورج زيمل** لحياة المدينة ما بين الصراع مع الطبيعة من أجل العيش والبقاء وما بين صراع البشر من أجل الربح والكسب، فشكل المدينة في صورتها الحضرية جدّ معقّد، ممّا يجعل أفراد وجماعات مجتمع المدينة يشعرون بأنّهم يعيشون في حالات الضياع أو كما أعلن عنه "**مانويل كاستيلز**" في دراساته الحضرية وتماهي شروحاته حول مفاهيم عديدة مثل:

الإقصاء، التّهميش اللّإنخراط، الإنحراف، البطالة، الجريمة، الإدماج وإعادة الإدماج، هذه المفاهيم تنتشر بشكل كبير في واقع مجتمع المدينة الرّاهنة.

وارتباطا بالسياق أعلاه أيضا، يضيف "**هنري لوفيفر**" في واقع ايكولوجية المدن الحديثة ما بين واقعين متمايزين هما:

- ✧ **الواقع الأوّل**، يرتبط بتجاوز الحركية للبروليتاريا التقليدية، إلى "طبقة البريكاريا" المعبّرة عن واقع شرائح مدينية عدّة تمثّل: الشباب المهمّش أو المتقاعدين أو المطلّقات أو الأرامل أو البطّالين أو خرّيجي الجامعات أو أصحاب الدرجات العليا...إلخ.
- ✧ **الواقع الثّاني**، يرتبط بشعارات "**المدينة الطاردة**" وتنامي حدّة أشكال الظلم، المعاناة، إنكار الإعتراف، الإستبعاد، الإغتراب، الهيمنة، عدم المساواة والوصم.

ناهيك عن نظرية رد الفعل للمفكّر "**ألان توران**" وظهور الفعل الإحتجاجي البديل القائم على الحركات الإجتماعية الجديدة بدل الحركات العمّالية الكلاسيكية الخاضعة **وإعطاء فكرة سمات التقابل** بين الجماعات الإجتماعية والطبقات المهيمنة، أي إرساء مبادئ المد والجزر لتحقيق المكاسب.

وفي ذات السياق، ركّز "**روبرت بارك**" و"**بيرجر**" عن اكتشاف تأثير الظواهر الفيزيقية على أفراد المجتمع الحضري، هذا التأثير يحوّل بعض قاطني المدينة إلى العزل الحضري أو العيش ضمن أطر التغويت أو إلى العصب والإنحراف أو امكانية النجاة بالنسبة للمهمّش الطموح أن يحيا خارج دوائر التخوم عموما.

وفي هذا الإطار أيضا، قدّم "**لويس ويرث**" رؤيته **لتناقضات النمو السريع للمدينة**، ما بين جدلية التنمية، الرفاهية، تماهي الفردانية، اللّاتجانس والعزل المديني للمهمّشين.

√ **من منظور الهامشية الحضرية:**

تتّسم الهامشية الحضرية عموما، بطرد الأغلبية المهمّشة خارج دائرة المركز، حيث صاغ في هذا السياق، كلّ من "**برلمان**" و"**أوسكار لويس**" نماذج للهامشية الحضرية ما بين الهوامش والمراكز وتحديد هامشية أفراد الأحياء المتخلّفة ودمجهم ضمن سياقات غياب التنظيم المديني أو العزلة الحضرية أو النّمو العمراني السريع أو الثقافة الفرعية أو ثقافة الفقر أو الوصم الثقافي الهابط أو التطفّل الإقتصادي أو غياب الطالع...إلخ.

كما وقد أعطى "**روبار كاستال**" **الأولوية** في تسمية تردّي المكانة الاجتماعية للمهمّشين والمقصّيين في المجتمع المديني ما بين مفاهيم **مجالات التّماسك الإجتماعي**" والإندماج الإجتماعي للأفراد في بيئاتهم الاجتماعية.

كما ويحتمل "**العنف الحضري**" في مجتمع المدينة في الأطر والمقاربات النّظرية:

- ✧ **الإطار الأوّل**، يلاقح الدور الإيجابي الذّي يؤدّيه العنف في حركة التاريخ الإنساني، فالصّراع يشير إلى وجود خلل في البنى الاجتماعية.
- ✧ الإطار **الثّاني**، فيرتبط بالعنف الحركي كشرط أساسي لتجاوز هذا الخلل ولإحداث التغيير وفق أليات ردود الأفعال الحركية المتمثّلة في سواعد الكادحين أو الفقراء أو المهمّشين أو الغلابة أو ساكنة الضواحي المعزولة أو المناطق المهمّشة.
- ✧ الإطار**الثالث**، فيقترن بالقواعد الجماهيرية الشعبية التّي تتّسم فيها الجماعات العنيفة حسب "**مورجنثاو**" **كليفوردر شاوس**" بسمات الصّراع أو الضغوطات المدينية المحلّية أو استخدام قوّة التعسّف أو محاكاة العنف في "**الوسط الحضري**"، أي تحت طائل أنثروبولوجية الثقافة الفرعية السفلية.

هذه الثقافة الفرعية للعنف، قام بتحليلها "كلّ من "**روبرت ميرتون**" و"**سندرلاند**" **و**"**كوهين**" وفق الإنحراف والأنوميا التّي تتميّز بدرجات عالية من التّباين وتظهر بشكل صارخ في المدن بين الأفراد الشاذّة وحثالات المجتمع الفرعي المحلّي.

كما وقد اتّجه "**تالكوت بارسونز**" في تفسير حدوث العنف الحضري في فهم الصراع المديني كنسق اجتماعي تفاعلي، في حين قدّم "**بورديو**" أطروحاته حول ظاهرة العنف المرتبطة بالأفراد الضائعين داخل النسق، فالعنف يبدأ رمزيا ثمّ يحوّل فيما بعد إلى عنف فيزيقي.

كما تتجلّى حالات الإنحراف والأنوميا في المجتمعات حسب "**دوركايم**" في حالات "**التفكّك التنظيمي**" نتيجة غياب سلطة القانون للمؤسّسات المجتمعية.

ليأتي تفسير **التفاعلية الرمزية** للعنف الحضري حسب "**تشارلز كولي**" و"**جورج هربرت**" و"**وايت هيلز**" على أساس شخصيات الأفراد والجماعات وأدوارهم المنوّطة في المجتمع على اختلافها، ما بين "النماذج السويّة" و"النماذج غير السويّة.

كما وقد أعلنت **نظرية الوصم أو الدمغ الاجتماعي** لكلّ من "**أدوين ليمرت**" و"**هوارد بيكر**" و"**كاي أريكسون**" أنّ أفراد المجتمع العنيف هم موصومون بميراث الهُمَّج، الرُعاع، الحُثالة، الممسوخين المشوّهين، الطفيليين، العالة، المجانيين...إلخ.

سادسا–القضايا التّي تثيرها الدّراسة:

أثارت الدّراسة الرّاهنة جملة من القضايا، هذا من خلال حيثياتها العملية المرتبطة بمختلف دعائم التصوّرات النّظرية والأعمال البحثية الإمبريقية المتشاكلة مع موضوع ظاهرة التّهميش والعنف الحضري في مجتمع المدينة وتنوّع تفسيراتهما لمعضلة الظاهرة في المجتمع الحضري، هذا الأخير يعبّر عن مدى ارتباط درجات الحرمان بواقع المهمّشين المدينيين لأسباب ما أو لأخرى.

وعليه، ارتكزت هذه الدّراسة في اجراءاتها البحثية الميدانية على رصد نوعا من التباين العملي والنّظري مع السياقات التّي استندت عليها مختلف الدّراسات الأخرى.

ناهيك، عن معالجتنا للظاهرة المرضية وفق محتوى الإحاطة والتعرّف على سياقات وظروف أفراد مجتمع الهامش ووصفهم ضمن إطار التّهميش والفقر المديني، بالإضافة إلى التقصّي على مضامين وأبعاد الهامشية المؤسّساتية المحلّية اجتماعيا، اقتصاديا، سياسيا، إيكولوجيا وثقافيا.

هذا ما قادنا إلى التحقّق، على أنّ ظاهرة التّهميش والعنف الحضري في مجتمع المدينة، تتمخّض من بوادر وخلفيات مؤسّساتية متكاملة، هذه الخلفيات تنطلق:

- **أوّلا:** من مؤشرات ودوافع ظرفية إقتصادية متردّية، هذا التردّي يعمل على إفراز وضعيات إجتماعية صعبة للمهمّشين المدينيين ضمن دوائر الحرمان الحضري.
- **ثانيا** وترتبط مع واقع التّهميش المحلّي المتعلّق بإخفاق بعض السياسات غير الرشيدة محلّيا أو جماهيريا، هذه الأوضاع تزيد من حدّة الظاهرة الحضرية المريضة وتكريس الوصم الهامشي لأفراد وجماعات التّهميش عموما.

السياق السالف، يؤدّي لتعميق الفوارق المجتمعية ضمن المجال المديني الواحد وتنامي مضامين الخرافة، عدم الوعي، البيئة المتعفّنة، التخلخل الإجتماعي، ثقافة الفقر والعنف المديني...إلخ.

المهمّش هنا، عبارة عن عائق من معوّقات التنمية في مجتمع المدينة، تسعى من خلاله أطرافا خفيّة أو معلنة عديدة في تعميق بؤر تهميشه وتحويله للعنف في مجتمع المدينة.

المعوّقات الحضرية السالفة، تتمظهر في سياق القرائن العمرية المتنوّعة للمهمّشين بمختلف بيئاتهم المدينية المعبّرة عن مدى مضامين تهميشهم وإقصائهم المتواتر، المستدام، المستمر والمستشرف في مجتمع المدينة.

كما وترتبط حيثيات الفقر الحضري بالنسبة للفرد المهمّش، بمستويات حدّة التّهميش ضمن متاهات:

- ☆ الفضاءات الهامشية أو مثالب الحرمان الحضري من جهة.
- ☆ إلى جبرية خناق التضييق والإبعاد المناطقي أو المحاصرة المحلّية.
- ☆ فقد حقوق المواطنة أو خلل الإندماج الإجتماعي من جهة أخرى.
- ☆ الإستناد إلى عوامل تعميق مستويات بؤر التمايز الطبقي المديني من ناحية أخرى.

خلاصة الفصل:

في ختام هذا الفصل، تأتي دراستنا لمسألة التّهميش والعنف الحضري في مجتمع المدينة لفهم الواقع الحضري المتردّي لفئات قاع المدينة وضبابية حياتهم الإجتماعية الثانوية وعناصرها السلبية المتنوّعة وعلاقة ذلك بالتأثيرات السلبية لديناميكية مجتمع المدينة وما تحمله من توقّعات مرضية داخل البيئة الحضرية، من ثمّة جاءت نتائج هذه الدّراسة كمحاولة بحثية تضاف إلى الدّراسات الأكاديمية من أجل بعث المقارنات وأطر أوجه التشابك والإختلاف مع دراسات بحثية أخرى، هذا ولضمان الإستزادة العلمية في السياق الحضري وبعث الحلول والرؤى في واقع الحياة المدينية الرّاهنة.

الخاتمة

الخاتمة:

تشكّل الهامشية الحضرية إحدى البنيات المدينية المترهّلة التّي تضمّ في أوساطها الفئات المتردّية المتّصلة بالشرائح الإجتماعية الهشّة والمترجّحة بين المشكلات المدينية المحلّية، نتيجة البطالة والعوز الحضري وغياب الحماية الإجتماعية من جهة وإلى قضايا الظلم البنيوي واللّامساواة من جهة أخرى.

في هذا السياق، تشير أغلب المعطيات والبيانات الرقمية المتحصّل عليها، أنّ ظاهرة التّهميش في المجتمع المديني واقع مرّ بالنسبة للمهمّشين، لتشتدّ حيثياته بشكل صارخ بين مركز وأطراف المدينة، أي كلّما ابتعد الفرد الهامشي عن مركز المدينة يُضْحِي بوجهٍ متفشٍّ ضمن براثن التّهميش أو المحاصرة، لتزداد حالاته المجتمعية في القبوع في العقدية الحضرية المريضة، ناهيك عن حبسه ضمن براثن الهامشية والفقر الحضري.

ضمن هذا الإطار، تؤكّد المعطيات التّي تحصّلنا عليها من المجتمع البحثي المعالج، المعبّر عن المهمّشين المدينيين الذّين يرتادون السوق الهامشي المتخلّف وارتباطهم اللّصيق ببعض خلل ومزالق التشكيلات المحلّية من المجتمع المديني، فبالرغم من انتماءاتهم الحضرية المختلفة والمتوزّعة بين أقطاب ومناطق مجتمع مدينة سكيكدة غير المتجانسة، إلى أنّهم يحاولون التموقع في الحياة المدينية الصعبة وخلق واقعا إجتماعيا في الأوساط المحلّية.

من ثمّة، ينخرط المهمّشون في عدد من المهن والأنشطة غير الرسمية، متجاوزين ولو ضمنيا صورة الطفيلية المدينية أو سمات النبذ الإجتماعي من ناحية وتشكيل فئةٍ مدينيةٍ ضمن إطار مجتمع الهامش القابع في متاهة الظلم ومضامين الحرمان الإجتماعي من ناحية أخرى، جرّاء الأبنية الهشّة غير الرّشيدة أو المتواترة المخطّط لها.

لتفرز بذلك، العديد من المشكلات والهنات المرتبطة بوضعيات التّهميش والعنف الحضري في مجتمع المدينة أيّما ارتباط بالواقع المؤسّساتي المترهّل.

ضمن هذا المنظور وانطلاقا لما قدّم سلفا في عرض مختلف الشواهد الإحصائية حول مجتمع الدّراسة وإسقاط عملية تحليل هذه المعطيات والبيانات في ضوء الإطار التصوّري للّدراسة والمشكلة البحثية والأهداف والفروض وموجّهاتها النّظرية والميدانية القاضية بزئبقية الظاهرة أو عقدية وضعيات الهامشية الملازمة لأفراد العيّنة المبحوثة والمرتبطة بعلاقة التّهميش والعنف الحضري وتردّي حالات المهمّشين المدينين اجتماعيا، اقتصاديا، سياسيا، ايكولوجيا وثقافيا.

ضمن هذا السياق، خلصت الدّراسة الرّاهنة وفق سياقاتها النّظرية والعملية لجملة من النتائج نذكرها تباعا كما يلي:

- لا توجد في مجتمع المدينة جماعة هامشية تقتصر على كيانها اختيار العزلة أو الإقصاء أو الحرمان الإجتماعي.
- الشرائح المدروسة تنتمي لقاع المدينة وتتوزّع في مناطق مدينية مختلفة، لتنتمي بذلك ضمن لواقع التّهميش المديني أو المجتمعي.
- حرمان المجتمع المعالج من معالم التنمية، المواطنة والحظوة الإجتماعية، مع تردّي أوضاعهم الموسّساتية والفيزيقية.
- تعيش الفئات المهمّشة على هامش تقسيم العمل غير الرسمي، لتحيا بذلك ضمن ظروف مؤسّساتية صعبة بين مثالب التّهميش، البؤس والشقاء الحضري.
- ظاهرة التّهميش وعلاقته بالعنف الحضري في المجتمع المحلّي الهامشي لا يمكن حصرها كمًّا ولا كيفِيًا على مجال مكاني وزمني محدّد وأوحد، بل من خلال مقارنتها بالمجتمعات المحلّية الأخرى الحظيّة منها أو الهامشية التّي تحيا معه ضمن السياقَيْنِ البنائِيَيْن، الجماهيري أو المحلّي في مجتمع المدينة.
- يعدّ التّهميش على وجه الخصوص تلميحا دلاليا بارزا لعدم المساواة المهيكل في مجتمعنا المحلّي والتّي تفرزه حتمية الظروف التاريخية المتواترة أو المعاصرة الرّاهنة أو المستشرفة على السواء.
- وجود أنواع الإستغلال، الإقصاء والإبعاد في فضاءات المراكز والتخوم المدينية المتناولة في دراستنا وعلاقة ذلك مع معالم التّهميش والعنف الحضري، ليتمّ هذا انطلاقا من أطر العلاقات السوسيوثقافية وسط مجتمع المدينة الحضري المحلّي وتحديد علل وأسباب وجود مواقع المهمّشين ضمن دائرة الهامشية الحضرية المحلّية.
- تشترك الفئات المهمّشة حسب دراستنا، في العديد من السمات السلبية القائمة على الخضوع والعزلة، الميل نحو الإستكانة، القدرية، الإستسلام، الإنهزامية، الإستقالة الإجتماعية، التناقض العملي، العنف، الميل للتطرّف والحركية...إلخ.
- التّهميش الحضري يخلّف في ذوات المهمّشين أنواعا من الأحقاد المجتمعية، نتيجة الإحساس بالإغتراب، الظلم والقهر، ممّا يؤدّي هذا الأمر لجلد الذّات أو الميل للتطرّف أو احتراف الجريمة أو الإنتقام المجتمعي.

- وجود نوعا من المحاولات لاندماج بعض المهمّشين أنفسهم ضمن الحياة الحضرية، أي تحت ذرائع التسلّق أو انتهاز الفرص لبلوغ الحظوة المدينية.
- الفئات الهامشية أو المهمّشة تشكّل أنواع الشرائح المختلفة الرابضة في قاع المدينة وتنتشر في أماكن متعدّدة، لتشكّل بذلك عالما خاصّا بهم، له علاقته ولغته ونمطه المعرفي والقيمي.
- تختلف الهامشية الحضرية من مجتمع إلى آخر ومن نظام سياسي إلى آخر، لكنّها تتّفق في خاصّية واحدة على الأقلّ، تتمثل في الضعف النسبي لمورديها، مقارنة بالفئات الإجتماعية الأخرى وامتثالها التّام أو الجزئي للقِوَى المسيطرة، أي تحت ذرائع القبوع أو القدرية أو الرّهاب السلطوي...إلخ.
- الفئات المهمّشة هي وحدات اجتماعية ضمن حلقات مؤسّساتية أوسع، تحدّد طبيعتها واتّجاهاتها العامّة حركة الصراع الإجتماعي.

ممّا سلف من القول، تعمل الدّراسة الرّاهنة على إرساء جملة من التّوصيات والحلول، نستهلّ لذكر بعضها في التعدادات التّالية:

1. إدراج ظاهرة التّهميش والعنف الحضري في مجتمع المدينة ضمن أولويات عمل السلط المركزية أو المؤسّسات المحلّية.

2. بعث حوكمة مؤسّساتية عملية، تعمل على ترشيد أنواع التّمكين المجتمعي للأفراد والجماعات بين مراكز وأطراف مجتمع المدينة.

3. الإبتعاد عن بؤر التمايز الإجتماعي وتحقيق مبادئ العدالة الإجتماعية التّي تكفل القضاء على أنواع التّهميش أو الفرقة في المجتمع المديني الواحد.

4. هذا ويجب القضاء بصفة عامّة، على لظى الصّراعات المحلّية بين منظومات القيم الإجتماعية أو المنظّمات السياسية أو الرؤى الإيديولوجية أو الفئوية المختلفة في مجتمع المدينة.

5. الإبتعاد عن مضامين الإقصاء المركزي، المنفعية، العشائرية، الأنانية المتسلّطة، ثقافة الإستهلاك البليد والتّي تصبّ جميعهم ضمن دوائر التّهميش الثقافي أو العنف الرمزي.

6. الحفاظ على ثقافات التكافل والتضامن الإجتماعِيَيْن مع الإهتمام الوافر بجميع الشرائح الهشّة جماهيريا ومحلّيا.

7. السعي إلى تنشيط وتنسيق الجهود والأبحاث حول الهامشية الحضرية بين الأكاديميين والسلطات الفاعلة والمجتمع المدني، لتوحيد الرؤى وإيجاد الحلول بين جميع الفاعلين في المجتمع الحضري المحلّي من جهة أو المجتمع الكبير من جهة أخرى.

8. تثمين واقع شروط التنمية الراشدة في المجتمع الحضري وخلق منظومات راشدة في مجال الخدمات الإجتماعية القائمة على ضمان الحظوة الإجتماعية للجميع دون أيّ إقصاء، مع الإنفتاح على ثقافة الإغاثة الحضرية السليمة القائمة على العدالة، المساواة وتكافؤ الفرص...إلخ

9. إرساء قوانين متوازنة، تنبذ الفساد، حيثيات الإقصاء، الحرمان الإجتماعي وتجلّيات العنف الهدّام للبناءات المؤسّساتية في المجتمع المديني الواحد.

10. وضع قضايا المهمّشين ضمن أولويات التنمية المحلّية أو الوطنية تخطيطا وعملا.

11. دراسة الظواهر المدينية المتهالكة بالنسبة للفئات المدينية الهشّة بصفة عامّة وبشكل معمّق مع البحث عن حيثيات "التّهميش المستشرف، مضامين الفقر والعنف الحضريَيْن" في مجتمع المدينة ككلّ، ليستشرف بذلك واقع التذمّر الإجتماعِي المنتج للتفكّك الإجتماعي وتوقّع حراك التمرّد أو الحركية الهدّامة ومثالب العنف الحضري.

12. ضرورة الحفاظ على الفضاءات الحضرية التّي تحفظ لساكنة المدينة العتيقة ذكرياتهم ضمن سياقات "النوسطالجية"، خاصّة المتضرّرين من ساكنة المدينة القديمة وانهيار بيوتاتهم وقاطنة دير الأحياء العتيقة أو المغتربين عن المدينة عموما.

13. التشبّث بالهويّة الثقافية والتعامل مع واقع العولمة السلبي الهدّام للتضامن ونبذ الفردانية المقيتة.

وعليه، فإنّ الدّراسة الرّاهنة يمكنها إعطاء عدّة تساؤلات استشرافية، قد تسمح لدراسات سوسيولوجية مستقبلا الإجابة عنها، هذا وقد حدّدنا سياقات هذه التساؤلات في النقاط التّالية:

- هل التّهميش في مجتمع المدينة ظاهرة عشوائية أم ظاهرة مقنّنة؟
- كيف تحدّد الفئات المهمّشة في البيئة الحضرية وإلى أيّ معيار تحدّد به شرائح التّهميش في المجتمع المديني المحلّي؟

- هل درجة التّهميش في البيئة الحضرية لمراكز المدن هو في نفس درجة التّهميش عند أطراف وضواحي المدن؟
- هل يعلم المهمّشون في المجتمع المديني أنّهم يحيون ضمن دائرة التّهميش أم هل هناك فئات هامشية تعلم أنّها من مهمّشي الحضرية في مجتمعات المدن؟
- إلى أيّ مدى تعمل تأثيرات العولمة على واقع المهمّشين في المجتمعات المدينية المحلّية؟
- هل مهمّشو الأمس في المجتمع هم مهمّشو اليوم وهم مهمّشو الغد؟
- هل المجتمع المديني الحضري كفيل بإعادة إنتاج فئات وشرائح التّهميش في مجتمع المدينة؟
- هل لظاهرة التّهميش المديني فضاء مكاني وحيّز زماني؟
- أين يكون موقع فئات التّهميش أو أصناف العوز الإجتماعي في معادلة المدن المستحدثة؟
- هل ستكون هناك فضاءات للعشوائيات أو مدن الصفيح أو واضعو اليد في ظلّ ندرة مساحات البناء في المدن المستقبلية؟
- لماذا لا يستطيع فقراء الحضر الإنفلات من دوائر المحاصرة أو التضييق المديني؟
- ما الذّي يجعل العديد من مهمّشي المدينة يقبعون ضمن دوائر التّهميش والإقصاء لعقود زمنية طويلة؟

أخيرا، نأمل من خلال دراستنا المتواضعة بشقّيها النظري والعملي، أنّنا قد غطّينا ولو جزءا يسيرا من المعرفة العلمية لكشف أبرز المشكلات التّي يعاني منها أفراد مجتمع الهامش المعالج، مع إعطاء بعض أسهل السبل أو الطرائق لحلّها مستقبلا، ناهيك عن ضرورة دراسة الهنات الإيكولوجية ضمن الدّراسات الرّاهنة للحضرية والتمدّن، أي وفق دائرة التخطيطات التنموية على المدى القريب أو المدى المتوسّط أو المستدام من الزمن ودراسة شبكات العلائق الإستاتيكية والدينامية لتحليل الظواهر السليمة والظواهر المريضة.

مراجع الدّراسة

I. قائمة المراجع والمصادر

المراجع والمصادر باللغة العربية:

أولا-الكتب:

1. ابراهيم، جمال(2012)، **تشي جيفارا**، الحرّية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
2. إبراهيم، عبد الله(2007)، **عالم القرون الوسطى في أعين المسلمين**، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت، لبنان.
3. إبراهيم، نشأت إكرام (د س)، **علم الإجتماع** الجنائي، دار الثقافة للنشر، عمان، الأردن.
4. ابن أبي الربيع، **سلوك المالك في تدبير الممالك**، تحقيق التكريتي ناجي(1983) ط03، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
5. ابن نبي، مالك(1992)، **مذكرات شاهد للقرن**، ط2، دار الفكر الجزائر، المرادية، الجزائر.
6. ابن نبي، مالك، **مشكلات الحضارة: المسلم في عالم الاقتصاد**، تمّت إعادة طبعه سنة (2013)، دار الوعي للنشر، الجزائر.
7. أبو زيد، أحمد سليمان(2006)، **نظرية علم الإجتماع-رؤية نقدية راديكالية-**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.
8. أبو عيانة، فتحي(2006)، **مشكلات سكانية معاصرة**، دار المعرفة، الأزاريطة، مصر.
9. أبو غزالة، هيفاء وآخرون (2014)، **المرأة العربية والديمقراطية**، المنظّمة العربية للمرأة، ط01، القاهرة، مصر.
10. أحمد بن محمد عبد ربه الأندلسي، **العقد الفريد**، مج 07، ج 07، تح: الترجيني، عبد المجيد، ط 3 وط 4، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
11. أحمد بيومي، مجمد، عبد العليم ناصر، عفاف(2003)، **علم الإجتماع العائلي**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر.
12. إسماعيل، قيرة وآخرون، **التصورات الإجتماعية ومعاناة الفئات الدنيا**، مخبر الإنسان والمدينة دار النشر عين مليلة، الجزائر.
13. إسماعيل، قيرة وعلي، غربي(2001)، **سوسيولوجيا التنمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
14. إسماعيل، قيرة(2004)، **علم الاجتماع ونظرياته**، منشورات جامعة قسنطينة، الجزائر.
15. إسماعيل، قيرة(2021)، **نحو رؤية جديدة لدراسة الفقر والتّهميش في البلدان النّامية**، منشورات مخبر البحوث والدّراسات الإجتماعية، جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة الجزائر.
16. إسماعيل، قيرة، ابراهيم، تهامي(2008)، **مجتمع التّهميش وآليات الإستغلال**، في كتاب: هيرفيي سيليار وعبلة جنادي**JEUNESSE-France ALGERIE،VILLE ET MARGINALITE**، الجزائر فرنسا -شباب مدنية وهامشية-، طبعة شهاب، الجزائر.

17. إسماعيل، قيرة، ابراهيم، تهامي، عبد الحميد، دليمي(2008)، **التخطيط والتنمية الحضرية**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر.

18. إسماعيل، محمود(د.س)، **المهمّشون في التاريخ الاوروبي**، رؤية لدار النشر، مكتبة أبو العيس الإلكترونية، مصر.

19. الأقداحي، هشام محمود(2011)، **قضايا الإغتراب السياسي والإجتماعي**، مؤسسة الناشر، الإسكندرية، مصر.

20. الإمام: أبي عمر يوسف القرطبي، **بهجة المجالس وأنس المجالس**، تحقيق: الخولي، محمد مرسي(2008)، مج :01، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

21. الإمام، حسام(2006)، **النيل، المستقبل ومفترق الطرق**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر.

22. أمقران، عبد الرزاق(2008)، **دراسات في علم الإجتماع**، دار بهاء الدين، قسنطينة الجزائر.

23. الأمير، وعد إبراهيم(2012)، **العنف في وسائل الاتصال المرئية وعلاقته في جنوح الأحداث**، دار غيداء عمان، الأردن .

24. أنطونيو غرامشي(1971)، **قضايا المادّية التاريخية**، ط01، منشورات المتوسط عن دار المكتبة التقدّمية، إيطاليا، تر: طرابلسي، فوّاز(2017)، ط02، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

25. أوزبيرن، ريتشارد (د. س)، **علم الإجتماع**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر.

26. أولد رابح صافية، إقلوني(2017)، **قانون العمران الجزائري–اهداف حضرية ووسائل قانونية**، ط 03، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

27. الضامن منذر. (2006)، **أساسيات البحث العلميّ**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

28. برقوق، سالم(2010)، **التنمية الإنسانية: فكر ومجتمع**، ع. ع 5، 6، طاكسيج كوم للدّراسات والنشر والتوزيع، الجزائر.

29. بسيوني، محمد شريق(1989)، **حقوق الإنسان**، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

30. البكري، إياد شاكر(2003)، **تقنيات الإتصال بين زمنين**، ط 1، دار الشرق، عمان، الأردن.

31. بكّيس، نور الدين(2018)، **الحركات الإحتجاجية في الجزائر من المواجهة إلى الإحتواء**، دار النشر الجامعي الجديد للطباعة والنشر والتوزيع، تلمسان، الجزائر.

32. بن تريدي، بن الدين(2009)، **الموحّد في الأدب واللغة**، مكتبة الشركة الجزائرية بنو داود، بن عكنون، الجزائر.

33. بوخريس، بوبكر(2017)، **سوسيولوجيا بيير بورديو، تحليل في النّظرية والمفاهيم والمنهج**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.

34. بودرمين، محمد(2007)، **اشكالية التّهميش الإجتماعي في الجزائر** – في مشكلات وقضايا المجتمع في عالم متغيّر–، سلسلة الدّراسات الإجتماعية، جامعة سكيكدة، الجزائر.

35. بوسعدية، مسعود(2011)، **ظاهرة العنف في الجزائر والعلاج المتكامل**، دار كنوز، الجزائر.

36. بيلي، أولجا جوديسي، وآخرون(2009)، **فهم الإعلام البديل**، تر: علا أحمد إصلاح، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر.

37. بيومي، محمد أحمد(2009)، **المشكلات الإجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية مصر.

38. تشومسكي، نعوم(2007)، **النظام العالمي القديم والجديد**، ط1، تر: عاطف معتمد عبد الحميد وآخرون، نهضة مصر للطباعة والنشر.

39. التميمي، محمود كاظم محمود(2015)، **الأزمة النّفسية مفهومها وأسبابها وأساليب التّعامل معها**، ط01، دار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

40. توهامي، ابراهيم(1998)، **ايديولوجية وبنية الفئات الهامشية في المدينة الجزائرية المعاصرة** –حالة مدينة سكيكدة– جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

41. توهامي، إبراهيم، إسماعيل، قيرة، دليمي، عبد الحميد(2004)، **العولمة والإقتصاد غير الرسمي**، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.

42. الجحيشي، ناظر حميد بشير(2014)، **دراسات في علم الإجتماع**، ط01، دار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، العراق.

43. الجرباوي، علي، خليل، عاصم(2008)، **النّزاعات المسلحة وأمن المرأة**، ط01، مؤسسة الناشر للدعاية والإعلان، دولة فلسطين العربية.

44. جلبي، علي عبد الرزاق(2011)، **علم اجتماع السكان**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

45. جليل، وديع (1997)، **العنف والجريمة**، الجدار العربية للعلوم والنشر، لبنان.

46. جميلة، سليماني(2011)، **دراسات في علم النفس الإجتماعي الفضائي**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

47. الجواد، سلوى عبد الله(2013)، **العشوائيات من منظور الخدمة الإجتماعية**، ط 01، دار الوفاء للنشر والطباعة والتوزيع، الإسكندرية، مصر.

48. جون بول سارتر، **مواقف مناهضة للاستعمار**، تر: فاطمة بلجرد ومحمد معراجي(2007)، منشورات الوكالة الوطنية للطباعة والنشر، الجزائر.

49. الجوهري، محمد: وآخرون(1975)، **علم الإجتماع الريفي والحضري**، دار الكتب الجامعية الإسكندرية، مصر.

50. الجوهري، محمد: وآخرون(1995)، **المشكلات الإجتماعية**، ط 01، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية، مصر.

51. الجوهري، محمد: وآخرون(2006)، **الأنثروبولوجيا الإجتماعية: قضايا الموضوع والمنهج**–دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، مصر.

52. الجوهري، هناء محمد(2009)، **علم الإجتماع الحضري**، ط1، دار المسيرة، عمّان، الأردن.

53. حجاج، محمد يوسف(2002)، **التعصّب والعدوان في الرياضة**، مكتبة الأنجو المصرية مصر.

54. حريجي، عبد السيد المحمد(د.س)، **علم السكان**، تر: محمد الجهوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

55. حسين علي، صالح(2011)، **العنف الإجتماعي والسياسي والإعلامي من منظور علم النّفس**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر

56. الحُسَيْنِي، أماني عمر(2005)، **الدراما التلفزيونية وأثرها على حياة الأطفال**، ط1، عالم الكتاب، مصر.

57. الخزرجي، عروبة(د.س)، **حقوق الطفل بين النظرية والتطبيق**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن.

58. الخشّاب، مُصْطَفَى(1985)، **دراسات في الإجتماع العائلي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

59. خضير، إدريس(2007)، **التفكير الإجتماعي الخلدوني وأثره على علم الإجتماع الحديث**، موفم للنشر، الجزائر.

60. خلف عبد الجواد، مصطفي (2009)، **دراسات في علم الإجتماع السكان**، دار المسيرة للطباعة والنشر، مصر.

61. خليل عمر، معن(1999)، **البناء الاجتماعي: أنساقه ونظمه**، ط 01، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

62. الخولي، محمود سعيد ابراهيم(2006)، **العنف في مواقف الحياة اليومية: نطاقات تفاعل**، ط01، دار الأسراء للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

63. دليمي، عبد الحميد(2007)، **دراسة واقع الأحياء القصديرية –حي القصديري طنوجي: *شمال قسنطينة***، عن مخبر الإنسان والمدينة، شركة الهدى، عين مليلة، الجزائر.

64. الدوري، عدنان(1985)، **جنوح الأحداث**، منشورات ذات السلاسل، دولة الكويت.

65. رديائيف، نيقولاي(1960)، **العزلة والمجتمع**، تر: فؤاد كامل عبد العزيز، مراجعة: علي أدهم، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر.

66. رشوان، حسين عبد الرحمان(2005)، **التخطيط الحضري**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر.

67. رشيد، طبال، سالم، بوداود(2008)، **إشكاليات الفقر الحضري**، في كتاب: هيرفيي سيليار وعبلة جنادي: **VILLE ET MARGINALITE**،ALGERIE **France-JEUNESSE** ؛ الجزائر فرنسا –شباب مدنية وهامشية–، طبعة شهاب، الجزائر.

68. الرفوع، خليل سالم(2005)، **في النصوص الجاهلية: مظاهر الحضارة الإقتصادية والإجتماعية العربية**، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

69. روزمون، جون(2006)، **ستّ خطوات لتنشئة أطفال سعداء وأصحّاء**، بالرياض، السعودية.

70. ريكان، إبراهيم (2004)، **النفس والعدوان**، دار الكندي، الأردن.

71. ريكور، بول(2010)، **مقالات ومحاضرات في التأويلية**، تر: محجوب، محمد، ط 1، عن المركز الوطني للترجمة، دار سيناترا، المنستير، تونس.

72. زيادية، عبد القادر(1998)، **الحضارة العربية والتأثير الأوروبي في إفريقيا الغربية وجنوب الصحراء**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

73. زكي الجلاد، ماجد(2005)، **تعلم القيم وتعليمها**، ط1، دار المسيرة للنشر، الأردن.

74. زيدان، وآخرون(1986)، **النمو النّفسي للطفل والمراهق وأسس الصحة النّفسية**، ط1، دار المعرفة الجامعية، مصر.

75. ساحلي، خالد(2017)، **المجتمع المدني من التأسيس الغربي المأمول إلى الواقع العربي المأزوم**، سلسلة كتاب الوطن اليوم، سطيف، الجزائر.

76. ستجلمز، جوزيف(2008)، **النظم الإقتصادية العالمية الجديدة–العولمة وأثرها السلبي على الشعوب**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر.

77. سعد، إسماعيل علي(2004)، **مبادئ علم السياسة: دراسة في العلاقة بين علم السياسة والسياسة الإجتماعية**، ط1، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر.

78. سعدي عثمان(2010)، **التراث الشعبي والشعر الملحون**، دار الأمة، برج الكيفان، الجزائر.

79. سعيد الحديدي، منى(2005)، **الإعلام والمجتمع**، عالم الكتب، القاهرة، مصر.

80. سليمان، محمد، محمود عبد العليم(2010)، **المدينة والدهنية الحضرية، في كتاب المدينة الجزائرية ومشكلات التحضّر**، سلسلة الدراسات الإجتماعية – الكتاب الثّاني–، منشورات جامعة سكيكدة ومخبر البحوث والدّراسات الإجتماعية، جامعة سكيكدة، الجزائر.

81. سليماني، محمد مصطفى(2006)، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

82. سنو، مي العبد الله(2011)، **البحث في عموم الإعلام والإتصال من الأطر المعرفية إلى الإشكاليات البحثية**، دار النهضة العربية، لبنان.

83. السويدي، محمد(1990)، **علم الإجتماع السياسي: ميدانه وقضاياه**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.

84. السيّد، عبد العاطي(1997)، **علم الإجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

85. السيسي، صلاح الدين حسن(2012)، **جرائم الفساد**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر.

86. الشاعر، جمال(2007)، **ثقافة الفقراء**، دراسة في بينية وجذور الثقافة المصرية، مركز دراسات قناة النيل، مصر.

87. الشاعر، منال(2007)، **دراسة في بنية وجدور الثقافة المصرية**، دراسات النيل، مصر.

88. الشبيب، كاظم(2007)، **العنف الأسري: قراءة في الظاهرة من أجل مجتمع سليم**، ط 01، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب.

89. شتا، السيّد علي(2014)، **التفاعل الإجتماعي والمنظور الظاهري**، مكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.

90. شوقي، عبد المنعم(1981)، **مجتمع المدينة-الإجتماع الحضري**-دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

91. الصقور، صالح خليل(2013)، **الهجرة الداخلية: بين الضخ الريفي والتضخم الحضري -أشكالها ودوافعها وأثارها على البلدان النامية *الأردن حالة تطبيقية***، ط01، الأردن.

92. صيام، شحاتة(2009)، **علم اجتماع العولمة**، ط01، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

93. الضبع، عبد الرؤوف(2003)، **علم الإجتماع الحضري-قضايا وإشكالات**-، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.

94. الطاهر الأسود، شعبان(2003)، **علم الإجتماع السياسي: قضايا العنف السياسي والثورة**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

95. عبد الباقي، زيدان(1981)، **علم الإجتماع الديني**، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.

96. عبد الحميد حسين، رشوان أحمد(2003)، **مشكلات المدينة: دراسة في علم الإجتماع الحضري**، ط 3، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.

97. عبد الحميد زيدان، عبد القادر(2003)، **التمرّد والغربة في الشعر الجاهلي**، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.

98. عبد الحميد، محمد(2004)، **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير**، ط3، عالم الكتب، القاهرة، مصر.

99. عبد الصاحب، منتهى مطشر(د س)، **أنماط الشخصية على وفق نظرية الإنكرام والقيم والذكاء الإجتماعي**، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

100. عبد الفضيل، محمود(1985)، **الفكر الإقتصادي العربي وقضايا التحرّر والتنمية والوحدة**، ط02، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

101. عبد القادر، زبادية(1989)، **الحضارة العربية والتأثير الأوروبي في افريقيا الغربية وجنوب الصحراء**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

102. عبد اللطيف، كمال(1982)، **سلامة موسى وإشكالية النهضة**، ط 01، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب.

103. عبد الله، محمد قاسم(1997)، **الصحة النّفسية**، منشورات جامعة حلب، الجمهورية العربية السورية.

104. عبد المجيد، سيّد أحمد منصور، زكريا، أحمد الشربيني(2003)، **سلوك الإنسان بين الجريمة والعدوان والإرهاب**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.

105. عبد المؤمن، إيمان فتحي(2016)، **برامج المصارعة الحرة بالفضائيات والعنف لدى المراهقين**، المكتب العربي للمعارف، مصر .

106. عبد النور، ناجي(2006)، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعدّدية السياسية**، مديرية النشر لجامعة قالمة، الجزائر.

107. عثمان، ابراهيم(2006)، **مقدمة علم الإجتماع**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

108. عدلي العبد، عاطف، عدلي العبد، نهى(2008)، **نظريات الإعلام وتطبيقاتها العربية**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.

109. عدلي، ابراهيم(2009)، **الجريمة وقضايا السلوك الإنحرافي بين الفهم والتحليل**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر.

110. عزّي، عبد الرحمان(2009)، **الإعلام وتفكك البنيات القيمية في المنطقة العربية**، دار المتوسّطية للنشر، تونس.

111. عطاء الله، تاج(2006)، **المرأة العاملة في تشريع العمل الجزائري بين المساواة والحماية القانونية– دراسة مقارنة–**، منشورات جامعة الأغواط، الجزائر.

112. عفيفي، أحمد كمال(2014)، استعمالات الأراضي وأثرها على المخالفات المرورية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، دار حامد للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية.

113. العكرة، أدونيس(1993)، **الإرهاب السياسي –بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

114. على غانم، شمس(2009)، بناء النظرية في علم الإجتماع التربوي، دار الكتاب الحديثة، القاهرة.

115. علي سعد، إسماعيل(2004)، **مبادئ علم السياسة دراسة في العلاقة بين علم السياسة والسياسة الإجتماعية**، ط1، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر.

116. علي مصطفى، عبد الكريم(2011)، **مشكلة الأحياء الفقيرة والهامشية**، كليّة الآداب، جامعة الإسلامية عمر المختار، مدينة البيضاء، ليبيا.

117. علي، سموك(2006)، **إشكالية العنف في المجتمع الجزائري من أجل مقاربة سوسيولوجية**، ط 1، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.

118. عمران، بودقزدام(د س)، **التجديد في المشروع الحضاري عند مالك بن نبي**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر.

119. عنتاب، أزهار صبيح(2011)، **العنف في الصحافة العربية الدولية**، ط 1، دار أسامة، عمان، الأردن.

120. عوض، محسن(2012)، **قضايا التّهميش والوصول إلى الحقوق الإقتصادية والإجتماعية –نحو مقاربات جديدة لمكافحة التّهميش في الوطن العربي**، الأمانة العامّة للمنظّمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، مصر.

121. عيّاش، أحمد(2003)، **الإنتحار : نماذج حيّة لمسائل لم تحسم بعد**، دار الفارابي، لبنان.

122. العيسوي، عبد الرحمان(2007)، **سيكولوجية العنف المدرسي والمشاكل السلوكية**، دار النهضة العربية.

123. العيسوي، عبد الرحمان(2005)، **علاج المجرمين**، ط 01، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.

124. العيسوي، عبد الرحمن(1984)، **سيكولوجية الجنوح**، ط01، مج 01، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

125. الغرايبة، فاكر ومجموعة من الباحثين(2015)، الإساءة ضدّ الأطفال في مجتمع الإمارات–دراسة ميدانية لعيّنة من الاطفال المواطنين والمقيمين–ط01، مؤسّسة دبي لرعاية النساء والأطفال، دبي، الإمارات.

126. غيث محمد عاطف(1984)، **المشاكل الإجتماعية والسلوك الإنحرافي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

127. غيث، محمد عاطف(د س)، **علم الإجتماع الحضري**، دار النهضة العربية، الإسكندرية، مصر.

128. غيميلوف، ليف(2008)، **في دوّامة التاريخ –النهاية والبداية وبحوث في نشوء الحضارات وانهيارها**–، ط 02، تر: نواف القنطار، دار علاء الدين، دمشق، سوريا.

129. الفاخوري، حنّا(2012)، **تاريخ الأدب العربي**، دار الكوثر للطباعة، القاهرة، مصر.

130. فارو، باتريك(2010)، **العقل والحضارة**، ط 1، دار الفارابي، بيروت، لبنان.

131. فريدريك **إنجلز** (دس)، **السلطة والحزب**، نقلا عن وليد نوهيض، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، مصر.

132. قنباري، اسماعيل محمد(د.س)، **علم الإجتماع الحضري ومشكلات التهجير والتغيير والتنمية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.

133. القورالة، علي عبد القادر(2010)، مواجهة **ظاهرة العنف في المدارس والجامعات**، ط 1، دار عالم للثقافة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

134. كاهن، جون بول، مولر، كلاوس يورغن(2010)، **جمهورية ألمانيا الفيدرالية والثورة الجزائرية**، تر: عبد القادر ليفا، دار المعرفة، وزارة الثقافة، الجزائر.

135. كمال أحمد، حبيب كرم(1985)، **علم الإجتماع الحضري: دراسة بنائية وظيفية للمجتمع الحضري**، دار الجيل للطباعة، القاهرة، مصر.

136. كمال، بكداش، رالف، رزق الله(1985)، **مدخل الى ميادين علم النّفس ومناهجه**، ط02، الطليعة للنشر والتوزيع والنشر، بيروت، لبنان.

137. لطفي، طلعت إبراهيم(2001)، **الأسرة ومشكلة العنف عند الشباب، دراسة ميدانية لعينة من الشباب في جامعة الإمارات العربية المتحدة**، محاضرات الإمارات، ع27، مركز الإمارات للدّراسات والبحوث الإستراتيجية، مملكة الإمارات العربية.

138. ليكلرك، جيرار(2004)، **العولمة الثقافية –الحضارات على المحك**–، ط1، تر: جورج كثورة، دار الكتاب الجديد المتّحدة، بيروت، لبنان.

139. ليلة، علي(1999)، **الشباب في المجتمع المتغيّر في ظواهر الأحياء والعنف**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

140. ليلى، عبد الوهاب(1994)، **العنف الأسري: الجريمة والعنف ضد المرأة**، دار المدى للثقافة، بيروت، لبنان.

141. ماركس، كارل(1982)، **رأس المال**، مج 01، تر: النسخة الفرنسية، مكتبة المعارف بيروت، لبنان.

142. ماركس، كارل(1982)، **رأس المال**، مج 04، تر: النسخة الفرنسية، مكتبة المعارف بيروت، لبنان.

143. مبارك، خليفة(2009)، **مظاهر وتجلّيات الحداثة في الشعر العربي الحديث والمعاصر**، مطبعة المعارف، عنابة، الجزائر.

144. مجموعة من المؤلفين(2014)، **الأبعاد الإجتماعية والإقتصادية والقانونية لإعادة تأهيل وتجديد المنطقة القديمة لمدينة سكيكدة**، فرقة البحث لمخبر البحوث والدّراسات الإجتماعية، جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة، الجزائر.

145. مجيد الموسوي، ضياء(2004)، **الحداثة والهيمنة الإقتصادية ومعوّقات التنمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

146. مجيد الموسوي، ضياء(2009)، **إقتصاد السوق والعولمة البديلة**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

147. محمد إسماعيل، قباري(1985)، **علم الإجتماع الحضري ومشكلات التّعمير والتّهجير والتّغيير والتّنمية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.

148. محمد عبد الشفيع، عيسى وآخرون(2002)، **المجتمع المدني وسياسات الإفقار في العالم العربي، – أفكار للنقاش حول الفقر والتهميش والبطالة–**، ط1 ، مختارات ميريت للنشر والمعلومات، مركز البحوث العربية، القاهرة، مصر.

149. محمد علي بدر، عزيزة(1997)، **طنجة بوابة إفريقيا–دراسة في جغرافية المدن–**، معهد البحوث والدّراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، مصر.

150. محمد فوزي، كنزاي(2007)، **مورفولوجيا العنف المدرسي: العوامل والتحدّيات** – في مشكلات وقضايا المجتمع في عالم متغيّر–سلسلة الدّراسات الاجتماعية–، جامعة 20 أوث 55 سكيكدة، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، الجزائر.

151. محمد، سبيلا(2001)، **التحديث وتحوّلات القيم الإجتماعية**، سلسلة الندوات مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، المغرب.

152. مرداسي، مراد(2009)، **حقول حول علم النّفس الوسيط**، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر.

153. مزيان، عبد المجيد(2007)، **النظريات الإقتصادية عند بن خلدون وأسسها من الفكر الإسلامي والواقع الإجتماعي**، عن وزارة الثقافة الجزائرية، الجزائر.

154. مسعود، أماني(2006)، **أزمة الثقافة عند الفقراء**، مركز دراسات قناة النيل الثقافية، الهيأة المصرية العامّة للكتاب، القاهرة، مصر.

155. مصدق، حسن(2005)، **يورغن هابرماس ومدرسة فرانكفورت**، ط1، المركز الثقافي العربي، دار البيضاء، المغرب.

156. مصطفى، حجازي(2008)، **التخلّف الإجتماعي مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور**، ط 03، الدار البيضاء، بيروت، لبنان.

157. المعايطة، عبد الرحمان(2007)، **علم النفس الإجتماعي**، ط 2، دار المفكر ناشرون وموزعون عمان، الاردن.

158. معتوق، جمال(2008)، **مدخل الى علم الإجتماع الجنائي**، بن مرابط للنشر، الجزائر.

159. معتوق، جمال(2012)، **مدخل إلى سوسيولوجية العنف**، دار الكتاب الحديث، القاهرة .

160. معتوق، جمال(2013)، **مدخل إلى سوسيولوجية العنف**، دار الكتاب الحديث، القاهرة.

161. مقيبس، بشير (1983)، **مدينة وهران في جغرافية العمران**، الوطنية للكتاب، الجزائر.

162. مكي دردوس (2006)، **الموجز في علم الإجرام**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

163. منصور، أنيس(2002)، **الشباب**، ط 1، دار الشروقن، مكتبة النور، القاهرة، مصر.

164. منير حسين فهمي، نورهان(1999)، **القيم الدينية للشباب عن منظور الخدمة الإجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية، مصر.

165. مهران محمد مدين، محمد(2004)، **مقدمة في الفلسفة المعاصرة**، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

166. ميشال، ماتلار(2005)، **تاريخ نظريات الإتصال**، تر: نصر الدين العيّاضي، ط03، مركز دراسات الوحدة العربية.

167. ناجي، رجاء(1999)، **الأطفال المهمّشون قضاياهم وحقوقهم**، منشورات المنظّمة الإسلامية للتربية والعلوم الثقافية.

168. نادية، دشاش(د.س)، **عنف الزوجة ضدّ الزوج: أسبابه وأشكاله**–: مشكلات وقضايا المجتمع في عالم متغيّر–، سلسلة الدّراسات الإجتماعية، جامعة سكيكدة، الجزائر.

169. نصيرة، خلايفية(د.س)، **التصوّرات الإجتماعية للأحداث المنحرفين لظاهرة العنف**: مشكلات وقضايا المجتمع في عالم متغيّر، سلسلة الدّراسات الإجتماعية، جامعة سكيكدة، الجزائر.

170. نعمة، أيمن صلاح(2012)، **إلى أين تتّجه الأسرة الحضرية في الوطن العربي**، ط1، منشورات دار العلوم، لبنان، بيروت.

171. الهيثي، صبري فارس(2008)، **التنمية السكانية والإقتصادية في الوطن العربي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

172. وافي، علي عبد الواحد(د.س)، **علم الإجتماع**، نهضة مصر للطباعة والنشر، مصر.

ثانيا –المجلات والدوريات والفصليات:

1. ابراهيمي، الطاهر، خديجة، لبيهي(2013)، **المرأة كموضوع للعنف الرمزي في الأمثال الشعبية–دراسة سوسيولوجية في خطاب الجماعة الثقافية وادي سوف**، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، ع05، جامعة جيجل، الجزائر.
2. ابراهيمي، سامية، بورحلي، دليلة(2018)، **فاعلية برنامج إرشادي معرفي سلوكي في خفض ظاهرة التسرّب المدرسي**، دراسات نفسية وتربوية، مج 11.ع 2، جامعة ورقلة، الجزائر.
3. ابريعم، سامية(2015)، **إدمان الأنترنيت وعلاقته بالعزلة الإجتماعية** –دراسة ميدانية لعيّنة من طلبة جامعة أم البواقي، مج 12، ع 20، مجلة العلوم الاجتماعية أم البواقي، الجزائر.
4. أبو غزالة، هيفاء(2001)، **العنف ضد المرأة*رؤية مشتركة لأحداث التغيير***، مجلة السياسات، ع 02، منظمّة المرأة العربية، جمهورية مصر العربية.
5. أحمد بوسهمين، زهير طافر(2013)، الإكتفاء **الذاتي بين الحقيقة والأوهام**، مجلّة الباحث الإقتصادي، ع 1، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر.
6. أحمد أحمد الذيب، هدى ومحمد سليمان، محمود عبد العليم(2015)، **مخاطر الإستبعاد الإجتماعي على الدولة والمجتمع: تحليل سوسيولوجي**، مجلة الدّراسات والبحوث الإجتماعية، ع13، جامعة الشهيد حمّة لخضر، بسكرة، الجزائر.
7. أحمد السيّد، خليل عبد الحكيم(د.س)، **المعاقون بين التّهميش والدمج الإجتماعي في الثقافة الشعبية**، مجلة التغيّر الإجتماعي، ع 04، مخبر التغيّر الإجتماعي والعلاقات العامّة في الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
8. أحمد المصبح، عماد الدين والمرعي، محمد عبد الكريم(2014)، **العوامل المؤثرة في طلب العمل**، مجلة الباحث الإقتصادي، ع04، جامعة سكيكدة، الجزائر.
9. إسحاق، ثروت(1993)، **أبعاد الهامشية في المدن العربية**، مجلة العلوم الإجتماعية، ع40، لبنان.
10. آيت موهوب أحمد، حديدي محمد(2009)، **المخدرات وإشكالية الإدمان**، مجلة دراسات اجتماعية، ع02، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر.
11. برغماس، بركة(2015)، **الإتجاه نحو التمكين التعليمي من خلال تطبيق نظام ل م د – ضرورة ملحّة لهندسة مواد بشرية ذات كفاءة وفعالية**، مجلة التربية والإبستمولوجيا، مج05، ع08، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر.
12. بريغت، أمينة(2008)، **العنف الأسري كأسلوب تربوي وأثره على سلوك الطفل وشخصيته**، مجلة البحوث والدّراسات الإنسانية، ع3، سكيكدة، الجزائر.
13. بلال، محمد صابر(1990)، **القوة في العلاقات الدولية: جدلية العنف والمصلحة في السياسة**، مجلة الوحدة، ع 74، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، المملكة المغربية.
14. بلكوش، محمد(2020)، **الحماية الجنائية للأطفال ذوي الإعاقة من التسوّل**، مجلة صوت القانون، مج07، ع02، جامعة خميس مليانة، الجزائر.

15. بلول، صابر(2009)، **التّمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجّهات الدولية والواقع**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، مج 25، ع 02، دمشق، سوريا.

16. بن الشيخ، أحلام(2018)، **الواقعية وصناعة المهمّشين في المنظورين الإجتماعي والنقدي**، مجلة مقاليد، ع 14، الجزائر.

17. بن صغير، بهيّة(2020)، **صراع القيم الإجتماعية في المدن الجديدة بين المرحّلين والأصول**، مجلة تطوير العلوم الإجتماعية، مج13، ع01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

18. بوبعيو، حكيمة(2008)، **دور وسائل الإتصال للنهوض بالإبداع لدى المثقف العربي**، مجلة البحوث والدّراسات الإنسانية، ع 3، جامعة سكيكدة، الجزائر.

19. بوجناح، زهية(2021)، **المرأة بين الهيمنة الذكورية وضغط المجتمع وخطيئة مريم لعلاوة كوسة أنموذجا**، مجلة تمثّلات، مج 5، ع1، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر.

20. بوخميس، بوفولة(2010)، **التطرّف والإنحراف... مقاربة نفسية-عوامل الفعل الإنحراف ذي الدافع الإسلامي في الجزائر**، مجلة شبكة العلوم النّفسية العربي، مقال في صيغة **pdf**.

21. بوزيد، عادل (2018)، **العنف وسبل مواجهته محاولة في سوسيولوجيا العنف في المجتمع التونسي**، مجلة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

22. بوزيدي، كمال(2004)، **ظاهرة العنف ضد المرأة من منضور إسلامي**، مجلة الدّراسات الإسلامية، يصدرها المجلس الإسلامي الأعلى، الجزائر.

23. بوشحمة، باديس(2014)، علم **الإجتماع السياسي: الجدور التاريخية والفلسفية**، ع04، مجلة البحوث والدّراسات الانسانية، جامعة سكيكدة، الجزائر.

24. بوشحمة، باديس(2018)، **المشاركة السياسية وإشكالية المفهوم**، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، ع 09، الجزائر.

25. بوعرفة، عبد القادر(2019)، **الحراك الشعبي بالجزائر: الدوافع والعوائق**، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة وهران، الجزائر.

26. بوكروح، أحمد(2010)، **المسرح والمدينة**، مجلة فكر ومجتمع، ع3، طاكسيج كوم للدّراسات والنشر والتوزيع، الجزائر.

27. بومخلوف، محمد(1983)، **إشكالية التنمية**، مجلة الإنسان، مركز البحوث الأنثروبولوجية والأثنوجرافيا وما قبل التاريخ، وهران، الجزائر.

28. بومدين، سليمان(2007)، **تصوّرات المغاربي لحرمة داره**، في: المعيش، التمثّلات والمثاقفة، إنسانيات ع37، مجلة الأنثروبولوجية والعلوم الإجتماعية، وهران، الجزائر.

29. حاجة، وافي(2020)، **خطاب الكراهية بين حريّة التّعبير والتجريم – دراسة على ضوء أحكام القانون الدولي**-، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، مج 04/ ع 01، جامعة الوادي، الجزائر.

30. الحولاني محمد عبد الكريم(2012)، **الإستبعاد الإجتماعي والثورات الشعبية: محاولة للفهم في ضوء نموذج معدل لنظرية الحرمان النسبي**، المجلة الأردنية للعلوم الإجتماعية، مج: 05، ع02، ص ص 250.229. الأردن.

31. خنونة، مسعودة(2007)، **واقع المرأة الجزائرية العاملة في ضوء التحوّلات الإقتصادية**، مجلة البحوث والدّراسات الإنسانية، ع01، جامعة سكيكدة، الجزائر.

32. دبيح، فاتح(2010)، **السياسة الإجتماعية في الجزائر بين النظرية المثالية والممارسة الواقعية**، مجلة البحوث والدّراسات الإنسانية، ع 05، جامعة سكيكدة، الجزائر.
دمعة، إيلين (2008)، **التفكك العائلي بين القيم الثابتة والمتبدّلة**، مجلة إضافات، المجلّة العربية لعلم الإجتماع، مركز دراسات الوحدة العربية، ع 02، تونس.

33. الديب، بلقاسم(2007)، **المدينة العربية الإسلامية في مفترق الطرق**، مجلة العمران والتنميات الحضرية، ع02، جامعة المسيلة، الجزائر.

34. الرّامي، إيمان(2020)، **الصحّة، الفقر وهامش المجتمع بالمغرب في زمن وباء كورونا: مقاربة سوسيولوجية**، مجلّة الحكمة للدّراسات الإجتماعية، مج:08، ع 02، الجزائر.

35. رشيدي السعيد، فلاحي كريمة(2021)، **سوسيولوجيا العنف الحضري في خطاب المدارس الفكرية الحضرية–مقاربة نظرية–**، مجلّة العلوم الإجتماعية، مج 15، ع01. مقال منشور في صيغة**pdf**.

36. الزيدي، المنجى(2002)، **مقدمات سيسيولوجيا الشباب**، مجلّة عالم الفكر، مج 30، المجلس الوطني الثقافة والفنون والآداب، الكويت.

37. ساري، حلمي خضر(2008)، **الإتصال عبر الأنترنيت في العلاقات الإجتماعية**، دراسة ميدانية للمجتمع القطري، مجلة الجامعة دمشق، مج 24، ع2 وع 3، دمشق، سوريا.

38. سرير أحمد، بن موسى(2019)، **هنري لوفيفر: من الحقّ في المدينة إلى هرمينوطيقا**، مجلة المواقف للبحوث والدّراسات في المجتمع والتاريخ، مج 15، ع02، الجزائر.

39. سعيدوني، ناصر الدين(2009)، **المدينة تفاعل حضاري**، مجلة عالم الفكر، مج: 38، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

40. سليمان خالد، مرقة سوسن(2002)، **أضواء على عمالة الأطفال**، مجلة عالم الفكر، مج 30، ع 03، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت.

41. سليماني، عز الدين وآخرون(2011)، **التصوّرات الإجتماعية للجاني العود في المتغيّرات التنظيمية**، دراسات في علم الإجتماع، مخبر البحوث والدّراسات الإجتماعية، دار مداد يونيفرسيتي، الجزائر.

42. السميران، محمد مطرود(2010)، **الآثار الإقتصادية والإجتماعية للإحتكار**، مجلّة البحوث والدّراسات الإنسانية، ع 06 جامعة سكيكدة، الجزائر.

43. سميرة، قوندي(2016)، **مفهوم التّهميش الإجتماعي في المجتمع الجزائري: إشكاليات نظرية**، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والإجتماعية، ع47، جامعة عنابة، الجزائر

44. سهيلة فلة، بوعزّة(2019)، **العزلة الإجتماعية والترابط الأسري في عصر التواصل الإلكتروني**، مجلة الرسالة للدّراسات الإعلامية، مج3، ع 30، جامعة تبسة، الجزائر.

45. سويح، مهدي(2020). **الإنعكسات الإجتماعية للحجر الصحي وتداعياتها البحثية المستقبلية في العلوم الإنسانية**، مقال مستمّد من موقع: Centre de Recherche en Anthropologie Sociale et Culturelle، استرجع بتاريخ 2020/04/18 على الساعة 18:44.

46. سيّد أحمد، عبد الحكيم خليل(د.س)، **المعوّقون بين التّهميش والدمج الإجتماعي في الثقافة الشّعبية**، مجلة التّغيير الإجتماعي، ع04، عن مخبر التغيّر الإجتماعي والعلاقات العامّة في الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

47. السيد، أحمد علي(2005)، **المجتمع الحضري في القاهرة**، مجلة الأبحاث والدّراسات السوسيولوجية، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

48. صونية حداد(2018)، ظاهرة **العنف المدرسي: العوامل، الآثار، سبل الوقاية**، مجلة المجتمع والرياضة، مج 01، ع 02، جامعة الشهيد حمّة لخضر، الوادي، الجزائر.

49. صياد، مليكة(2020)، **الكتابة الأنثوية والكتابة الذكورية اختلاف جوهري أو وهج تنظيري –المحظور الديني بين ربيعة جلطي وسمير قسيمي أنموذجا**، مجلة دفاتر مخبر الشعرية الجزائرية، مج05، ع01، الجزائر.

50. صيد، الطيّب(2014)، **مسألة الإندماج الإجتماعي وسوسيولوجية الفعل العنيف لدى شباب الطبقات الهامشية**، مجلة العلوم الإجتماعية، مج 11، ع 02، جامعة سطيف 02، الجزائر.

51. عبد الباسط محمد حسن(1998)، **أصول البحث الإجتماعي**، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر.

52. عبد الرحمان الجندي، السيّد(1999)، **دراسة تحليلية إرشادية لسلوك العنف لدى تلاميذ المدارس الثانوية**، مجلة الإرشاد النّفسي، ع 12، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

53. عبد الرحيم، مقدم(2007)، **مسؤولية الدولة تجاه حقوق الإنسان المحمية جنائيا**، مجلة البحوث والدّراسات الإنسانية، ع01، جامعة 20 أوث 55 سكيكدة، الجزائر.

54. عبد السلام، غيلاني(2019)، **خوصصة المياه في الدول النّامية: مبادئها ونتائجها الإقتصادية والإجتماعية**، مجلة البحوث الإقتصادية المتقدّمة، مج04، ع02، جامعة الوادي، الجزائر.

55. عبد العظيم أميرة(2019)، **الأطر النظرية لدراسة ظاهرة البلطجة النسائية**، مجلّة دراسات إجتماعية، المعهد المصري للدّراسات، إسطنبول، تركيا.

56. عبد الله العزّاوي، مثال(2013)، **واقع التّهميش الوظيفي للمرأة العراقية العاملة–بحث ميداني في المؤسّسات الرسمية لمدينة بغداد**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، ع 03، دولة العراق.

57. عشّي، علي(2020)، **نشأة المدينة الجزائرية في الفترة الوسيطية –تقديم وتعريف–**، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، مج 09، ع 01، جامعة وهران 02، الجزائر.

58. عفيفي، أحمد كمال(2014)، استعمالات الأراضي وأثرها على المخالفات المرورية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، دار حامد للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية.

59. علي، مقدم، محمد، قادة(2020)، **الحوار الثقافي بين الأنا والآخر من منظور عبد المالك مرتاض**، مجلة سيمائيات، مج 09، ع 02، جامعة أحمد بن بلة، وهران، الجزائر.

60. عن ابن خلدون، عبد الرحمان(2017)، ديباجة **التقديم لمجلة عمران للعلوم الإجتماعية**، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، مج 05، ع 20، المقر الدوحة، مملكة الإمارات المتحدة.

61. عوض، محمد(1990)، علاقة **الصناعة بالبيئة ومفهوم تطوّر المدن**، مجلة الوحدة، ع 74، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، المملكة المغربية.

62. العيكلي، هلال عبد السادة حيدر(2020)، **دور الجامعات في التعايش السلمي ونبذ العنف: دراسة سوسيو أنثروبولوجية جامعة تكريت أنموذجا**، مجلّة سوسيولوجيا، مج04، ع02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

63. غرابة، زكيّة منزلي(2014)، **المعالجة التليفزيونية لظاهرة الإرهاب: دراسة تحليلية**، مجلة البحوث والدّراسات الإنسانية، ع09، جامعة سكيكدة، الجزائر.

64. غضابنة، ياسمينة، لمطيش، عليمة(2017)، **العنف الحصري كمحصّلة لمظاهر الحياة بالمدينة وطرق مجابهته**، مجلة الباحث، ع 13، جامعة قسنطينة 02، الجزائر.

65. فيصل، زيات، محمد، مخطار ديدوش(2019)، **نظرية الصراع الإجتماعي من منطق كارل ماركس إلى منطق رالف داهرندوف**، مجلة دراسات في علوم الإنسان والمجتمع، مج 02، ع 01، جامعة جيجل، الجزائر.

66. قربوع، عزوز(2007)، **الفلسفي والديني في الوعي الأخلاقي للأدب**، مجلة البحوث والدّراسات الإنسانية، ع01، جامعة سكيكدة، الجزائر.

67. قيرة، اسماعيل(1995)، **الوضع الطبقي للرأسمالية الرثّة في مجتمع المدينة**، مجلة الباحث، ع01، معهد علم الإجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

68. قيرة، اسماعيل(2007)، **المكيافيلية والفساد الإجتماعي**، مجلة البحوث والدّراسات الإنسانية، ع01، جامعة سكيكدة، الجزائر.

69. قيرة، اسماعيل(2009)، **تدويل الإقتصاد غير الرسمي وصعود الحثالة**، مجلة البحوث والدّراسات الإنسانية، ع 04، جامعة سكيكدة، الجزائر.

70. قيرة، اسماعيل(2010)، **الجزائر والنظام العالمي الجديد**، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، ع 06، جامعة سكيكدة، الجزائر.

71. قيرة، اسماعيل(2012)، **نحو رؤية جديدة لدراسة الفقر والتّهميش في البلدان النامية**، منشورات مخبر البحوث والدراسات الإجتماعية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، انجز طبعة على مطابع ديوان المطبوعات الجامعية–المطبعة الجهوية قسنطينة، الجزائر.

72. قيرة، إسماعيل، وآخرون، **التصوّرات الإجتماعية ومعاناة الفئات الدنيا**، مخبر الإنسان والمدينة دار النشر عين مليلة، الجزائر.

73. الكفري، مصطفى العبد الله(2010)، عولمة **الإقتصادات**، مجلة البحوث والدّراسات الإنسانية، ع 05، جامعة سكيكدة، الجزائر.

74. كنزاي محمد فوزي(2014)، **براديغم مدرسة فرانكفورت على المحك، منظور اتّصالي**، مجلة البحوث والدّراسات الإنسانية، ع 09، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر.

75. لصلج، عائشة(2016)، **العنف الرمزي عبر الشبكات الاجتماعية الإفتراضية–قراءة في بعض صور العنف عبر الفيسبوك –**، بحث عام قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة، موقع مؤمنون بلا حدود، مؤسسة دراسات وأبحاث، الجزائر.

76. لعبيدي، الأزهر(2020)، **جرائم التمييز وخطاب الكراهية في التشريع الجزائري "قراءة في قانون رقم 05/20 المتعلّق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتهما على ضوء الإتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان**، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، مج 04، ع 01، جامعة الوادي، الجزائر.

77. لغرس، سهيلة(2019)، **التغيّر الإجتماعي: -التعريف، الخصائص، النّظريات-**، مجلة العلوم الإجتماعية، مج05، ع01، جامعة بن باديس، مستغانم، الجزائر.

78. المجدوب أحمد، أبو شهبة، عبد الغاني، ماجدة(2003)، **ظاهرة العنف داخل الأسرة المصرية**: التقرير الأول-**العنف الأسري منظور اجتماعي وقانوني**-، المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية، القاهرة، مصر.

79. مجموعة مؤلفين(2006)، **المجالات البرلمانية الوطنية في تطبيق الإتفاقية الدولية لحقوق الطفل**، مجلة الفكر البرلماني، ع 13، مجلس الأمة، الجزائر.

80. مجيطنة، عبد الحق(2018)، **مفهوم العنف الإجتماعي في البحوث السوسيولوجية بين الطرح العلمي والطرح الأيديولوجي**، المجلة العلمية لجامعة الجزائر، 06، مج04، ع11، الجزائر.

81. محصول، مولود(2018)، **الخطاب الديني والأمن الأسري**، مجلة التبيان، ع05، عن معيّة العلماء المسلمين الجزائريين، الجزائر.

82. محمد حسون، تماضر(2010)، **ظاهرة الإرهاب: نظرة تحليلية**، مجلة الأمن والإدارة العامّة للعلاقات والتوجيه، ع 09، وزارة الداخلية السعودية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

83. محمد علي بدر، عزيزة(1997)، **طنجة بوابة إفريقيا-دراسة في جغرافية المدن**-، معهد البحوث والدّراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، مصر.

84. محمد فريد عزّي(1998)، **شباب المدينة: بين التّهميش والإندماج – اقتراب سوسيوثقافي لشباب مدينة وهران**، مجلة انسانيات، ع5، وهران، الجزائر.

85. مراد، زايد، رضا، دحماني(2019)، **جدلية البطالة والنمو الإقتصادي حسب قانون أوكن لواقع الإقتصاد في الجزائر**، مجلة البشائر الإقتصادية، مج 04، ع 03، جامعة بشار الجزائر.

86. مرازقة، عيسى، تولميت، عبد الرزاق(2019)، **البيئة ومشكلات التنقّل داخل المدينة: واقع واستشراف – دراسة ميدانية في الجزائر-**، مجلّة الجزائرية للقانون البحري والنقل، مج 06 ع01، الجزائر.

87. مرزاق، بيبي(2010)، **مفهوم الذات عند محمد إقبال**، مجلة دراسات، ع 01، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة منثوري، قسنطينة، الجزائر.

88. مرهج، بشارة(1991)، **العنف في مواجهة اللّاعنف كوسيلة تعبيرية**، مجلة المنابر، ع65، شركة المنابر للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ع 65، جمهورية اليمن العربية.

89. المعهد العربي لإنماء المدن(1987)، **وجهات النّظر حول أسلوب تنقّل التجمّعات السكّانية العشوائية**، مجلة المدينة العربية، ع 22، دولة الكويت.

90. المليفي، ابراهيم(2011)، **بريتوريا بيضاء ذكرى لأيام سوداء**، مجلة العربي، ع231، وزارة الإعلام الكويتية، الكويت.

91. مليكة، بن زيان(2013)، **سوء معاملة التلميذ بالمدرسة الجزائرية**، مجلة البحوث والدّراسات الإنسانية، ع07، جامعة سكيكدة، الجزائر.

92. نادية، مهري، زينة، زندوح(2014)، **سوء معاملة الوالدية والخوف المدرسي**، مجلة البحوث والدّراسات الإنسانية، ع08، جامعة سكيكدة، الجزائر.

93. نذيرة، بوقبس(2015)، **الأحياء الفوضوية في الجزائر وإشكالية التّهميش الحضري** – دراسة حالة مدينة قسنطينة–، مجلة علوم الأرض وتكنولوجيا، ع 42، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة 01، الجزائر.

94. نصر الدين، بن سراي(2018)، **تناظر الهوّية والدين –مسعى لاستقراء تأويلية ايمانويل ليفيناس–**، مجلة الإستغراب، ع 10، المركز الإسلامي للدّراسات الإستراتيجية، عن وزارة الإعلام اللبنانية، بيروت، لبنان.

95. نوال، زواوي(2020)، **استراتيجيات الفاعلين والصراع التنظيمي: دراسة ميدانية في مؤسسة الصحة العمومية "صيد أعمر" ببني سليمان ولاية المدية**، مجلّة سوسيولوجيا، مج:04، ع 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

96. نوال، شنّافي(2019)، **أهمية استراتيجية التمكين الإداري في منظّمات الأعمال في ظلّ اقتصاد معرفي**، مجلة الإقتصادات المالية البنكية وإدارة الأعمال، مج:05، ع 02، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

97. نوفل، محمود حسن(2002)، **إشكالية التخطيط بمدينة المستقبل الغربية بين الثوابت والمتغيّرات**، مجلة المدينة العربية، ع 109، الكويت.

98. هادفي، سمية(2009)، **الإعتداءات الجنسية على الطفل الجريمة المسكوت عنها**، مجلة البحوث والدّراسات الإنسانية، ع 04، جامعة سكيكدة، الجزائر.

99. هادفي، سمية(2014)، **سيسيولوجيا المدينة وأنماط التنظيم الإجتماعي الحضري**، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، ع 17، بوابة علم الإجتماع، الجزائر.

100. هارمان، صوفي(2015)، **الإيبولا والنوع الإجتماعي والنساء غير المرئيات بشكل واضح في الإدارة الصحية العالمية**، مجلة العالم الثالث الفصلية، العدد السابع والثلاثون. استرجع يوم 14 نوفمبر 2020.

101. هلايلي، حنيفي(2006)، **الثورات الشعبية في الجزائر أواخر العهد العثماني كرد فعل عن سياسة التّهميش**، مجلة جامعة الأمير عبد القادر، مج 21، ع 01، قسنطينة، الجزائر.

102. هنري لوفيفر، **معرفة الحياة اليومية: الماركسية بوصفها معرفة نقدية بالحياة اليومية**، ترجمة: ثائر ذيب(2017)، مجلة أوسطور دراسات، ع05، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية.

103. وليدة، حدادي(2015)، **الشبكات الإجتماعية من التواصل الى خطر العزلة الإجتماعية**، مجلة دراسات وأبحاث، مج 07، ع 21، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

104. ونّاس، المنصف(1991)، **حضارتنا احتجاجية وتمرّدية لا تقبل الهيمنة والغطرسة**، مجلة المنابر، ع09، شركة المنابر للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، جمهورية اليمن.

105. ياسين، حكمت(1972)، **قراءات في المجلات الإنكليزية**، مجلة الأصالة، ع 06، عن وزارة الشؤون الدينية، الجزائر.

106. يوسفي، حدّة(2019)، **مواجهة الإقصاء والتّهميش من وجهة نظر المختصين في الجزائر وبعض البلدان العربية –دراسة استكشافية–**، مجلة العلوم الإنسانية، مج: 06، ع 01، جامعة أم البواقي، الجزائر.

ثالثا –القواميس والمعاجم والموسوعات:

1. أبادي، الفيروز(2007)، **القاموس المحيط**، دار الكتب المعرفية، بيروت، لبنان.
2. أبادي، الفيروز(1999)، **القاموس المحيط**، دار الفكر والطباعة والنشر والتوزيع، لبنان.
3. أبادي، الفيروز(د س)، **القاموس المحيط**، ج 4، المكتبة التوفيقية، مصر.
4. ابن منظور(1979)، **لسان العرب**، ج 4، دار المعارف، القاهرة، مصر.
5. ادجار، أندرو، سيدجويك، بيتر(2009)، **موسوعة النظرية الثقافية**، تر: هناء الجوهري، ط01، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر.
6. بدوي، أحمد زكي(1978)، **معجم المصطلحات الإجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان.
7. الجرّاد، يخلف(2007)، **معجم الفلاسفة المختصر**، ط01، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
8. السامرائي، إبراهيم(1999)، **رحلة في المعجم التاريخي**، ط 1، عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
9. عبد القادر، فرج(دس)، **معجم علم النّفس والتحليل النّفسي**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.
10. علي، بن هادية وآخرون(1991)، **القاموس الجديد للطلاب**، ط 3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
11. عودي، أَحْمَد (د س)، **قاموس الهدف**، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان.
12. الفاروقي، حارث سليمان(1988)، **المعجم القانوني**، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان.
13. فرح يوسف، أمير(2008)، **موسوعة حقوق الإنسان**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية.
14. القاموس العربي: **المنجد في اللّغة والإعلام**(2003)، دار المشرق، بيروت، لبنان.
15. القاموس العربي: **معجم الكنز**(2003)، منشورات عشاش، الجزائر.
16. لاروس(1998)، **المعجم العربي الأساسي**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الألسكو.
17. لبيب، علي(2004)، **قاموس الجغرافيا**، ط01، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان.
18. لعروق، الحسيني وبوكرزازه، حسني(1995)، **معجم مفردات التهيئة الحضرية والإقليمية**، معهد علوم الأرض ودائرة التهيئة، جامعة قسنطينة، الجزائر.
19. مجموعة من المؤلفين(2006)، **لاروس موسوعة القرن**، ط01، دار المتوسّطية للنشر، تونس.
20. مجموعة من المؤلفين(2016)، **الموسوعة الإقتصادية الميسرة**، تر: المركز الثقافي للتعريب، دار الكتاب الحديث، جمهورية مصر العربية.
21. محمود، محمد موسى(2008)، **موسوعة الوطن العربي**، دار دجلة، عمان، الاردن.

22. محمود، يعقوبي(1998)، **معجم الفلسفة**، ط2، الميزان للنشر والتوزيع، الجزائر.

23. مسعود، جبران(2005)، **معجم الرائد**، دار العلم للملايين، ط 3، بيروت، لبنان.

24. مونتريال، تيري دي: وكليف، جان(2001)، **مقلد موسوعة الإستراتيجية**، تر: محمود علي، ط 1، المؤسسة الجامعية للدّراسات النشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

25. الهاشمي، أحمد(د س)، **جوهر الادب في انشاء لغة العرب**، طبعة منقّحة، دار الجيل للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

26. الهلاوي، محمد عبد العزيز(د.س)، **الموسوعة الجغرافية للشباب**، مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

رابعا –الأطروحات العلمية والرسائل الجامعية:

1. بوالماين، نجيب(2008)، **الجريمة والمسألة السوسيولوجية: دراسة بأبعادها السوسيوثقافية والقانونية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة شعبة علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم علم الإجتماع والديمغرافيا، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.

2. جنيدي، مراد(2015)، **الاصلاحات والإنعاش الإقتصادي في الجزائر –دراسة تحليلية قياسية–**، رسالة دكتوراه في الإقتصاد الكمّي، قسم العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، الجزائر.

3. الرضاونية، رابح أشرف(2014)، **تفسير التكاملي لظاهرة انحراف الأحداث**، رسالة الدكتوراه، قسم علم اجتماع التربية، جامعة الجزائر.

4. زبيدة، مشري(2017)، **الضبط الإجتماعي والتماسك الأسري– دراسة ميدانية ببلدية بني زيد –**، أطروحة مكمّلة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم النّفس الإجتماعي، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، قسم علم النّفس وعلوم التربية والأرطفونيا، جامعة سكيكدة، الجزائر.

5. زرارقة، فيروز(2005)، **الأسرة وعلاقتها بانحراف الحدث المراهق**، أطروحة دكتوراه في اختصاص علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، قسم علم الإجتماع، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.

6. الزهرة، بن شرقية(2010)، **تأثير الهجرة الريفية على التكيّف الإجتماعي والثقافي بالوسط الحضري**، رسالة مكمّلة لنيل درجة الماجستير في علم الإجتماع الحضري، كليّة الآداب والعلوم الإجتماعية، جامعة المسيلة، الجزائر.

7. سليمة، بوخنّان(2017)، **ترشيد الإستثمار في الموارد البشرية والفعالية التنظيمية**، رسالة الدكتوراه، كلية علم الإجتماع، جامعة سكيكدة، الجزائر.

8. سليمة، بوخيط(2015)، **القطاع غير الرسمي في المدينة الجزائرية بين النظرية والتطبيق–الباعة المتجوّلون بمدينة المسيلة نموذجا**–، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الإجتماع تخصّص تنظيم

وعمل، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم العلوم الإجتماعية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر.

9. عبد المنعم، مي مجيب(2011)، **سياسات التضمين والتهميش –دراسة الحالة المصرية–**، رسالة الدكتوراه، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.

10. عبد الوهاب، رمّاش(2017)، **مشاعر الإكتئاب ومشاعر النقص والإتجاه نحو الانتحار لدى الشباب**، رسالة دكتوراه في علم النفس الإجتماعي، جامعة سكيكدة، الجزائر.

11. علاء جابر السيد، عبود(1994)، **العدوان لدى تلاميذ الحلقة الثانية من التعليم الأساسي وعلاقته بأساليب التنشئة الإجتماعية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين الشمس، القاهرة.

12. كرابية، أمينة(2017)، **طبيعة الرابطة الإجتماعية في المجتمع الحضري–دراسة سوسيو أنثروبولوجية لرابطة القرابة بالسانيا وهران–**، رسالة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الإجتماع، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة وهران، الجزائر.

13. كريم، محمد(2013)، **الكتابات الجدارية–دراسة سوسيولوجية بمستغانم**–رسالة ماجستير، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر.

14. كمال، بوعلاق(2017)، **العنف الأسري وأثره على الأسرة والمجتمع في الجزائر –دراسة ميدانية بمستشفى مسلم الطيب بمعسكر–**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة محمد بن أحمد، وهران 02، الجزائر.

15. كيران، جازية(2010)، **الإغتراب والمجتمع الجزائري من منظور نظرية ميلفن سيمان**، أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه في علم اجتماع العمل، كلية الأداب والعلوم الإنسانية، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر.

16. كيطان، طالب رضا(2013)، **ثقافة الفقراء وآليات التكيّف: رؤية أنثروبولوجية لواقع فقراء المساكن العشوائية في مدينة الديوانية**، مركز محافظة القادسية، جامعة المنصورة.

17. ليلى، حفيظي(2009)، **المدن الجديدة ومشكلة الإسكان الحضري، رسالة ماجستير في علم الإجتماع الحضري–دراسة ميدانية بالوحدة الميدانية رقم 07 المدينة الجديدة علي منجلي**، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.

18. ماجدة، حجار(2010)، **العولمة والعنف: مقاربة سوسيولوجية لظاهرة العنف في ظلّ العولمة**، أطروحة مكمّلة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الإجتماع فرع تنمية وتسيير الموارد البشرية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.

19. محمد عيسى، نيفين(2015)، **دور الإعلام في تمكين الشباب للمشاركة المجتمعية –دراسة تحليلية تقويمية لبعض برامج القناة الفضائية السورية –**، رسالة الدكتوراه في أصول التربية، جامعة دمشق.

20. محمود حليوي، ظلال(2014)، **دور المشكلات النّفسية والإجتماعية في التوافق المهني: دراسة ميدانية في مدينة حلب**، بحث مقدّم لنيل درجة الدكتوراه، قسم إدارة الأعمال، كليّة الإقتصاد، جامعة حلب، سوريا.

21. مختار، منصوري(2004)، **الإعلام الرسمي والإعلام الغير رسمي*الكتابة الجدارية نموذجا*** رسالة دكتوراه في علم الإجتماع، قسم علم الإجتماع، جامعة وهران.

22. مشرف، علا السيّد أحمد(2014)، **التحضّر والعنف الأسري–دراسة ميدانية لمرتكبي جرائم العنف الأسري بالمؤسّسات العقابية**، رسالة ماجستير، كلّية الأداب، جامعة عين شمس، مصر.

23. مقاوسي، صليحة(2008)، **الفقر الحضري: أسبابه وأنماطه –دراسة ميدانية بمدينة باتنة–** أطروحة مكمّلة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، قسم علم الإجتماع والديمغرافيا، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.

24. مقلاتي، سامي(2016)، **تفسير ظاهرة العنف في الجامعات الجزائرية من طرف هيئة التدريس**، أطروحة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم النّفس الإجتماعي، دراسة ميدانية في جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.

25. نزاري، جهيدة(2009)، **عوامل النّمو الحضري في المدن المتوسّطة–دراسة ميدانية بمدينة العلمة ولاية سطيف**، مذكرة مكمّلة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع الحضري، كليّة العلوم الإسلامية والإجتماعية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.

26. هادفي، سمية(2017)، **دور المتغيّرات الإجتماعية في تشكيل أساليب الحياة الحضرية –الأسرة الحضرية بمجتمع مدينة سكيكدة** – رسالة الدكتوراه، قسم علم الإجتماع، جامعة سكيكدة، الجزائر.

خامسا–الملتقيات والمؤتمرات والمحاضرات العلمية:

1. بشارة، جواد وآخرون(2005)، **التّهميش الإجتماعي أبعاد الظاهرة ودلالاتها**، الطاولة المستديرة المنظّمة من طرف "الثقافة الجديدة" بمشاركة كتاب وباحثين تناولوا ظاهرة التهميش الإجتماعي–أبعادها ودلالاتها في سياق التحولات التي شهدها ويشهدها المجتمع العراقي، شوهد من الموقع الإلكتروني: الحوار المتمدّن، ع 1375: 2005/11/11 تمّ تصفّحه من على الرابط www.ahewar.org اليوم 2020/11/10 على الساعة 20:21.

2. بوجلال، عبد الله(2004)، **الإتصال بين الجامعة والمحيط**، ملتقى الإعلام والإتصال في الوسط الجامعي، يوم 20 ماي، جامعة سكيكدة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.

3. بوشلاغم، زينب، زينب، لموشي، نجم الدين، عيوني(2019)، **المهاجرون غير الشرعيون وسؤال الإعتراف: بين التّهميش ومحاولة الإندماج**، أعمال الملتقى الدولي حول ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية بين الواقع والتداعيّات، ط1، ج 2، المركز الدمقراطي العربي للدّراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا.

4. جليلي، خديجة(2015)، **المثاقفة استراتيجية لتوليد الإختلاف**، الملتقى الوطني حول الترجمة والتنمية الثقافية في الجزائر، كلية الآداب واللّغات، جامعة سكيكدة، بالتنسيق مع وزارة الثقافة، الجزائر.

5. رداف، نصيرة (2012)، **تصوّرات التعليم المتوسط لدور النمذجة في تعديل السلوك العنيف عند التلميذ**، الملتقى الوطني الأول حول: الدينامية الإجتماعية والعنف في الوسط الحضري، مخبر البحث حول: العنف والتربية على المواطنة – جامعة منثوري قسنطينة وبالتعاون مع قسم علم النّفس لجامعة سكيكدة، الجزائر.

6. سليم، أحمد عبد السلام(2012)، **استراتيجيات التعامل مع الأبعاد العميقة للأزمة المالية العالمية**، مؤتمر الأزمة العالمية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.

7. سيكوك، قويدر، عبد المالك نافجة(2014)، **التحوّل في الفضاءات العمومية والخاصة وتأثيرها على العلاقات المجتمعية في المدينة الصحراوية**، الملتقى الدولي الأول حول التحوّلات المدينة الصحراوية وتقاطع مقاربات حول التحوّل الإجتماعي والممارسات الحضرية، جامعة قاصدي مرباح، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، ورقلة، الجزائر.

8. صادق، طرافي(د.س)، **النّظرية الإيكولوجية أو مدرسة شيكاغو**، محاضرات علم الإجتماع الإنحراف والجريمة، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، تمّ استرجاعه بصيغة **PDF**.

9. عادل بن عايض المغذوي(2015)، **قضايا مجتمعية معاصرة**، محاضرات في علم الإجتماع، مستخرج في صيغة pdf.

10. عادل، ذبيح، مصطفى، زناتي(2019)، **التجربة الجزائرية في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية – الأسباب والحلول–**، أعمال الملتقى الدولي حول ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية بين الواقع والتداعيّات، ط1. ج 2، المركز الدمقراطي العربي للدّراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا.

11. عبد الغاني بوالسكك(2015)، **فلسفة الثقافة ورهان الانتقال من الصدام إلى الحوار**، الجزائر: إصدارات الجمعية الجزائرية للدراسات الفلسفية بالتعاون مع جامعة ابن خلدون–تيارت–ضمن أعمال الملتقى الوطني –فلسفة الثقافة السياقات والأبعاد والرّهانات–.

12. عمر الدسوقي، رشاد(2010)، **العنف الأسري ضدّ الأطفال**: مقال منشور ضمن فعاليات مشاركة في المؤتمر الدولي: العنف الأسري ضد الأطفال وعوائق تحقيق مهمة الإستخلاف التعبّدي والمقاصد العليا للشريعة والشهود الحضاري، منظّمة المؤتمر الإسلامي، الدورة التاسعة عشرة، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

13. العمراوي، زكية(2015)، **الترجمة والعولمة وأزمة الهويّة الثقافية**، الملتقى الوطني حول الترجمة والتنمية الثقافية في الجزائر، كلية الآداب واللّغات، جامعة سكيكدة، بالتنسيق مع وزارة الثقافة، الجزائر.

14. عون، الزبير، در، محمد(2019)، **الصورة النمطية السلبية للمرأة في الأمثال الشعبية–تحليل محتوى الأمثال الشعبية الشائعة في المجتمعات العربية**–مجلة العلوم الإجتماعية، ع 02 جويلية مكرّر، عدد خاص بالندوة الوطنية حول المرأة في الخطاب السوسيولوجي مقاربات الجنس والجندرة أي (النوع الإجتماعي)، الجزائر.

15. فريدة، نوادري (2020)، **محاضرات في النّظريات السوسيولوجية الحديثة**، مطبوعة بيداغوجية، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

16. فوزية، بودريوة، سهيلة، عيشاوي(2012)، **العنف المدرسي وعلاقته بمختلف التغيّرات الإجتماعية**، الملتقي الوطني الأول حول: الدينامية الإجتماعية والعنف في الوسط الحضري، مخبر البحث حول: العنف والتربية على المواطنة – جامعة منثوري قسنطينة وبالتعاون مع قسم علم النّفس لجامعة سكيكدة، الجزائر.

17. كركوش، فتيحة، أمينة، بن قويدر(2012)، **العنف الموجّه الى الأساتذة من طرف التلاميذ* في الدينامية الإجتماعية والعنف في الوسط المدرسي***، الملتقي الوطني الأول حول: الدينامية الإجتماعية والعنف في الوسط الحضري، مخبر البحث حول: العنف والتربية على المواطنة –جامعة منثوري قسنطينة وبالتعاون مع قسم علم النّفس لجامعة سكيكدة، الجزائر.

18. ليلى، دامخي ليلى، فاطمة، دبراسو(2012)، **تمثّلات معلمي المرحلة الإبتدائية لمظاهر الإساءة البدنية والنّفسية على التلاميذ**، الملتقي الوطني الأول حول: الدينامية الإجتماعية والعنف في الوسط الحضري، مخبر البحث حول: العنف والتربية على المواطنة، جامعة منثوري قسنطينة وبالتعاون مع قسم علم النفس لجامعة سكيكدة، الجزائر.

19. محمد كريم، فريحة(2019)، **عوامل الهجرة غير الشرعية نحو اقتراح سياسة وقائية عربية –دراسة حالة منطقة العبور الشرقية**–، أعمال الملتقى الدولي حول ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية بين الواقع والتداعيّات، ط1، ج 2، المركز الديمقراطي العربي للدّراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، برلين، ألمانيا.

20. منصور، بوبكر(2012)، **الأساليب المستخدمة وفعاليتها في تعديل السلوك العدواني لدى تلاميذ المرحلة المتوسطة**، الملتقي الوطني الأول حول: الدينامية الإجتماعية والعنف في الوسط الحضري، مخبر البحث حول: العنف والتربية على المواطنة، جامعة منثوري قسنطينة وبالتعاون مع قسم علم النّفس لجامعة سكيكدة، الجزائر.

21. نسيمة بن دار، إيناس بوسحلة(2012)، **العوامل المؤدّية إلى تفشّي ظاهرة العنف لدى طلبة المرحلة الثانوية**، الملتقي الوطني الأول حول: الدينامية الإجتماعية والعنف في الوسط الحضري، مخبر البحث حول: العنف والتربية على المواطنة، جامعة منثوري قسنطينة وبالتعاون مع قسم علم النّفس لجامعة سكيكدة، الجزائر.

سادسا –الدساتير والمواثيق والتقارير والقوانين التشريعية:

1. أحسن، رابحي(2013)، **الحرّيات العامّة السلطة والحرية–الجمعيات الإجتماعية: المظاهرات العمومية**، دار الكتاب الحديث، الجزائر.

2. بوالشعير، سعيد(1990)، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**، ط 2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

3. بوسقيعة، أحسن(2009)، **الوجيز في القانون الجزائي الخاص**، ط1، دار هومة، الجزائر.

4. السلطة الوطنية الفلسطينية (2009: يوم 05 أكتوبر)، **تقرير حول العنف ضد المرأة**، عن وزارة شؤون المرأة، فلسطين العربية.

5. الشرقاوي، محمد (2020)، التحوّلات الجيوسياسية لفيروس كورونا وتآكل النيوليبيرالية، تقارير الجزء الأوّل: مركز الجزيرة للدراسات، مسترجع سنة 2020 من http :studies.aljazeera.com/23/03/2020.

6. صقر، نبيل(2006)، **قانون الأسرة – نصّا وفقها وتطبيقا**–موسوعة الفكر القانوني، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر.

7. عبد الله، بوقفة(2008)، **القانون الدستوري – تاريخ ودساتير الجمهورية الجزائرية**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر.

8. كمال، محمد الأمين(2017)، **دروس في قوانين التهيئة العمرانية**، دار بلقيس، دار البيضاء، الجزائر.

9. لانده، يوسف(2003)، **قانون العقوبات**، د.ط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر.

10. اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لجنوب غرب آسيا(2010)، **اقصاء الشباب في منطقة الإسكوا: العوامل الجغرافية والإقتصادية والتعليمية والثقافية**، تقرير السكان والتنمية، ع05، بيروت، لبنان.

11. مجموعة من الباحثين(2008)، **إدارة برامج العنف القائم على النوع الإجتماعي في حالات الطوارئ، الدليل المصاحب للتعليم الإلكتروني**، تقرير صندوق الأمم المتحدّة للسكّان.

12. المشرّع الجزائري(2020)، **القانون المتعلّق بخطاب التمييز والكراهية 20**-05، المؤرخ يوم 28 أفريل 2020، الصادر بالجريدة الرسمية العدد 25.

13. المعهد المصري للدّراسات السياسية(2016)، **قراءات نظرية: الثورات السياسية . المفهوم والأبعاد**، دراسات سياسية، من إعداد دراسة البحوث والدّراسات، مصر.

14. مكاي، ليان وآخرون(2015) **نحو ثقافة سيادة القانون**، ط01، تقرير معهد الولايات المتحدة للسلام، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

15. منظمة الجامعة العربية(2004)، **الميثاق العربي لحقوق الانسان**، قمة الجامعة العربية، أقيم في شهر ماي بتونس.

16. منظّمة الصحة العالمية(2020)، **فيروس كورونا المستجد دليل توعوي صحّي شامل**، النسخة الأولى، استرجع يوم 05 مارس 2020.

سابعا –المواقع والصفحات الإلكترونية:

1. . أنجلز، كارل ماركس: **البيان الشيوعي**، الموسوعة الحرة ويبيكيديا(2021)، تمّ تصفّحه من على الرابط **https://ar.wikipedia.org**، يوم 2021/05/04 على الساعة 01:45.

2. الإبراهيم، بثينه(2020)، **مفهوم الإقصاء عند أديتيا أبكومار**، تمّ تصفّحه من الموقع الإلكتروني: حكمة على الرابط https://hekmah.org، اليوم 2020/01/20 على الساعة 02:09.

3. ابراهيم، جميل عودة، **التمييز على أساس الثروة والجاه**، شبكة النبأ المعلوماتية-انسانيات وحقوق-، تمّ تصفّحه من الموقع الإلكتروني **www.annabaa.org**، اليوم: 2019/11/07 على الساعة: 19:32.

4. ابن عوف، الزبير، **فقراء الحضر في المدن الحضرية**، تمّ تصفّحه من الموقع الإلكتروني مقالاتي على الرابط **http ;//maqalaty.com/72306htmi**، اليوم 2018/02/10 على الساعة 21:24.

5. ابن منظور، **لسان العرب**، تمّ تصفّحه من الموقع الإلكتروني **www. dorar .al-iraq .net**، اليوم: 2018/07/15 على الساعة : 00:23.

6. أحمد حسن، جورج سالم: مقاومةٌ أكثر، فقرٌ أقلّ: الجغرافيا السياسيّة للخبر، تمّ تصفّحه من الموقع الإلكتروني الأداب، **https://al-adab.com**، اليوم 2020/04/10 على الساعة 11:12.

7. الأحمر، ك(2020)، **محاضرات عن خصائص الحركات الإجتماعية**، موقع جامعة محمد لمين دبّاغين، سطيف، تم نشره يوم: 04 أفريل 2020 على الخط **https://cte.univ-setif2.dz**، شوهد بتاريخ 2021/04/14 على الساعة 15:12.

8. إدغار، موران(2020)، **كورونا كشف أنّ العولمة ترابط فاقد التّضامن**، تمّ تصفّحه من: https://diffah.alaraby.co.uk/diffah/interviews، يوم 2020/03/30 على الساعة 20.20.

9. أكنيك، فاطمة الزهرة(2021)، **المقاربة الإيكولوجية عند رويرت بارك**، تمّ تصفّحه من موقع صحيفة المثقّف، العدد 5235 من على الرابط: **https://www.almothaqaf.com**، اليوم 2021/01/06 على الساعة 21:48.

10. أمير فنور(2012)، **ظاهرة الأنوميا وأزمة المؤسسات والمجتمع في الجزائر**، مقال إلكتروني منشور يوم 20 ماي 2012، تمّ تصفّحه من على الرابط **http://amir-fennour.over-blog.com** بتاريخ 2021/05/07 على الساعة 06:42.

11. بلمفضل علوي، زهير (2021)، **مدخل إلى سوسيولوجيا الفصل الحضري**، مقال تمّ نشره يوم 18 جانفي 2021 على موقع مركز نقد وتنوير-مقالات نقدية في التربية والمجتمع-، تمّ تصفّحه من على الرابط **https://tanwair.com/archives** بتاريخ 2021/01/01 علة الساعة 05: 33.

12. بوشحمة، باديس(2020)، **الوياء أخذ بعدا استراتيجيا تراهن عليه القوى الكبرى**، تمّ تصفّحه من https://www.annasronline.com/index.php، اليوم 2020/03/31 على الساعة 21:39

13. بوعبيد، رشيد(2020)، **جائحة "كوفيد 19" تضع الأسرة والممارسة الوالدية على المحكّ**، مسترجع من صفحة صباح طنجة، من على الرابط http://sabahtanja.com، شوهد بتاريخ 2020/04/18 على الساعة 18:29.

14. بوعشرين الأنصاري، أحمد: **في مفهوم المجتمع**، تمّ تصفّحه من الموقع الإلكتروني اسبريس، من على الرابط **www.hespress** بتاريخ 2018/06/25 على الساعة: 22:03.

15. بومنير، كمال(2018)، **الإعتراف وإعادة التوزيع الإقتصادي تأليف: نانسي فريزر(2005)**، مقال نشر يوم 20 جوان 2018، تمّ تصفّحه من على الرابط **https://couua.com/2018** يوم 2021/04/23 على الساعة 02:58.

16. تمزارتي، فتيحة(د.س)، **مفهوم الثورة، تصفّح من الموقع الإلكتروني**: الموسوعة السياسية، من على الرابط الإلكتروني **political-encyclopedia.org** بتاريخ 2021/02/23 على الساعة 22:20.

17. جادل نيكولاس فيرزلي، **التمكين**، تمّ تصفّحه من الموقع الإلكتروني ويكيبيديا، ar.wikipedia.org/wiki اليوم 2019/11/18 على الساعة: 01:48.

18. جاين، جاكوبس: **موت وحياة المدن الأمريكية الكبرى**، تمّ تصفّحه من الموقع الإنجليزي ويكيبيديا **https://en.wikipedia.org**، اليوم:2019/11/13 على الساعة: 00:34.

19. جميل، أسماء(2006)، **العنف في تراث علم الإجتماع**، مجلة موقع النبأ، تصفّح من الرّابط **https://annabaa.org**، اليوم 2021/5/03 على الساعة 13:40.

20. جهشان، هاني(2020)، **العنف الجماعي في الأردن وسراب سيادة القانون**، صفحة الموقع الرسمي للباحث هاني جهشان، مسترجع من على الرابط: https://www.jahshan.club، شوهد بتاريخ 2021/01/09 على الساعة 16:28.

21. جيجي، كلارك(2007)، **التنوير الآتي من الشرق**، تر: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، ع 346، موقع صحيفة البيان، تمّ تصفّحه من على الرابط www.albayan.ae اليوم 2020/10/04 على الساعة 23:45.

22. حرفي، نادية(2020)، **مجتمع المخاطرة والفهم: محاولة للفهم**، مسترجع من https://m.hespress.com، يوم2020/05/18 على الساعة 04:44.

23. حسين البرغوتي، مراجعة عماد الأحمد، **أعراض مرضية**، ما الذّي عاناه غرامشي وكيف ينطبق على عصرنا، مقال إلكتروني منشور يوم23 جوان 2018، تمّ تصفّحه من موقع رُمان، من على الرابط **https://www.rommanmag.com** بتاريخ 2021/05/04 على الساعة 03:20.

24. حسين، محمد عبد مجيد، ابراهيم امام المراكبي، حنان(2019)، إيديولوجية فانون وأثرها على فكره السياسي، المركز الدمقراطي العربي، تمّ تصفّحه من على الرابط **https://democraticac.de/**، تاريخ 2021/04/18 على الساعة 05:26.

25. الحلايقة، غادة(2018)، **ماهي الحرب العالمية**، مقال إلكتروني منشور يوم:2018/04/11 في موقع موضوع من على الرابط https://mawdoo3.com، تمّ تصفّحه بتاريخ 2021/05/19 على الساعة 10:11.

26. حوارات: **إدغار موران: كورونا كشف أن العولمة ترابُطٌ فاقدٌ التّضامنَ**، تمّ تصفحه من الرابط: https://diffah.alaraby.co.uk/diffah/interviews/2020/3/27، يوم 2020/03/30 على الساعة 20.20.

27. داود، وفاء(2013)، **الحركات الإحتجاجية في مصر بعد الثورة**، تمّ نشره بتاريخ 2013/07/18، تصفّح من موقع الحوار المتمدّن من على الرابط **https://www.ahewar.org**، بتاريخ 2021/04/14 على الساعة 14:53.

28. دعاء كريم(2013)، **جورج زيميل عالم الإجتماع**، مقال إلكتروني نشر يوم: 25 ديسمبر 2013، تمّ تصفّحه من على الرابط https://www.facebook.com/notes يوم 2021/04/30 على الساعة 03:52.

29. ديفيد هارفي: **الرأسمالية والنيوليبرالية**، موقع البديل العراقي، تمّ تصفّحه من على الرابط **http://www.albadeeliraq.com**، بتاريخ 2021/04/18 على الساعة 00:25.

30. ديوان الإمام الشافعي، **الموسوعة العالمية للشعر العربي**، تم تصفّحه من الموقع الإلكتروني www.sudaress.com، اليوم: 2018/06/21، الساعة 22:30.

31. الربيعو، محمد تركي، **ديفيد هارفي وإعادة تشكيل خيال التمرد داخل الفضاء الحضري**: موقع القدس العربي، تم نشره يوم 04 أوث 2017، تصفّح من على الرابط، **https://www.alquds.co.uk** بتاريخ 2021/03/19 على الساعة 01:38.

32. الريمي، عبد السلام مقبل(2013)، **العنف والمنافسة الرياضية**، مقال منشور يوم 2013/10/17 من على الرابط **https://www.facebook.com/**، شوهد بتاريخ 2021/05/19 على الساعة 15:49.

33. زهير الخويلدي، **الفيلسوف والمدينة بين الإجتماع والثورة**، تمّ تصفّحه من موقع شبكة النبأ المعلوماتي، من على الخط www **annabaa.org**، اليوم 2019/11/07 على الساعة 19:44.

34. زيد، بن محمد الرمّاني(2010)، **مشكلات المرور الأسباب والأثار**، تمّ تصفّحه من الموقع الإلكتروني الألولة: من على الرابط https://www.alukah.net/sharia، شوهد يوم 2021/05/26 على الساعة 11:00.

35. شرح معنى لفظ عضّ، **شرح الحديث الشريف "عضّوا عليه بالنواجذ"**، تمّ تصفّحه من الخط الإلكتروني https://www.google.com، تمّ اليوم 2020/10/16 على الساعة 14:32.

36. شلش، مصطفى، **قراءة غرامشي في زمن المظاهرات**، تمّ تصفّحه من موقع الجدلية، من على الرابط https://**www.jadaliyya.com**، اليوم 2021/05/04 على الساعة 03:00.

37. صالح، عامر(2018)، **العدوان بين السوسيولوجيا والسيكولوجيا**، موقع شبكة النبأ المعلوماتية، تمّ تصفّحه من على الرابط https://m.annabaa.org، بتاريخ 2021/01/09 على الساعة 18:49.

38. صلاح الدين لعريني (2016)، **يجب إعادة الإعتبار إلى السوسيولوجيا في المغرب**، في حوار لجريدة الشاهد الإلكترونية، حاوره الصحفي سعد الدين معزوق، تمّ تصفّحه من على الرابط: machahid24.com اليوم 2020/10/27 على الساعة 23:31.

39. عادل ابراهيم شالوكة، **حول مفهوم التهميش وأشكاله**، صفحة أرشيف مقالات سياسية، تم تصفّحه من الموقع الإلكتروني: **www.adab.com** اليوم: 20/ 04 / 2019، الساعة 21:52.

40. عبد الوهاب، صديق(2015)، **النّظريات المفسّرة للمدينة وضواحيها**، مقال نشر يوم 28 سبتمبر 2015 على الساعة 22:21، تمّ تصفّحه من على الرابط https://www.ahewar.org، بتاريخ 2021/04/21 على الساعة 20:21.

41. العتوم، انتصار(2020)، **مشكلة العنف الحضري**، نشر 07 جوان 2020، تمّ استرجاعه من موقع العربي من على الرابط https://e3arabi.com، تمّ تصفّحه بتاريخ 2021/04/14 على الساعة 16:43.

42. عطية، مروان، **معجم المعاني الجامع**، تمّ تصفّحه من الموقع الإلكتروني المعاني، من على الخط www.Almaan.com، اليوم: 2018/07/12 على الساعة: 01:23.

43. علي هاشم الخطيب، **قراءة في ظاهرة العنف في الملاعب الرياضية**، تمّ تصفّحه من الموقع الإلكتروني الرأي، من على الخط:www.alrai.com ، بتاريخ 18 أوث 2018 على الساعة 21.22.

44. علي، نبيل(2002)، **عنف المعلومات...وإرهابها**، تم تصفّحه من موقع النّفسية العربية للعلوم من على الرابط http://arabpsynet.com، بتاريخ 2021/01/09 على الساعة 23:33.

45. العياصرة، رفاع(2020)، **نظرية التفكّك الإجتماعي المفسرة للمشكلات الإجتماعية**، تمّ تصفّحه من موقع **e3arabi** من على الرابط **https://e3arabi.com/8**، بتاريخ 2021/05/10 على الساعة 02:41.

46. غرايبة، إبراهيم(2011)، **العنف وفهمه معرفيا**، تمّ تصفّحه من موقع الغد، من على الرابط **https://alghad.com**، بتاريخ 2021/05/15 على الساعة 04:22.

47. فاطمة، غاي(2019)، **التّهميش والإقصاء وآثاره السوسيو-نفسية**، تمّ تصفّحه من الموقع الإلكتروني الحوار المتمدن، من على الرابط **http://www.ahewar.org**، بتاريخ 2020/01/20 على الساعة: 01:45.

48. فهد، فغلومي، **عالم العرب وقوانين اليوتيوب**، تمّ تصفّحه من الموقع الإلكتروني ألم العرب، من على الخط:**WWW.ALEMELARAB.COM** ، اليوم: 2018/06/22 على الساعة 20:48.

49. فوزية، مصبايح(2020)، **التسوّل من منظور القانون الوضعي والشريعة الإسلامية**، تمّ تصفّحه من الموقع الإلكتروني المنهل، من على الرابط **almanhal.com**، بتاريخ 2020/11/07 على الساعة 23:17.

50. قارف، محمد الصالح، **غرامشي مستأنفا لماركس**، مقال إلكتروني منشور يوم 27 أفريل 2015، تمّ تصفّحه من موقع العربي، من على الرابط **https://www.alaraby.co.uk**، اليوم 2021/05/04 على الساعة 03:00.

51. قاموس المعاني الجامع(2020)، **في معنى كلمة الحَضَرْ**، تمّ تصفّحه من الرابط الإلكتروني **https://www.almaany.com**، اليوم 2020/10/09 على الساعة 15:02.

52. قاموس المعاني(2020)، **مرادفات وأضداد كلمة عزل**، تمّ تصفّحه من الموقع الإلكتروني https://www.almaany.com، اليوم 2020/10/16 على الساعة 15:00.

53. قاموس المعاني في شرح: **Capital city**، تمّ تصفّحه من الموقع الإلكتروني **www Almaany.com**، اليوم: 2018/06/06 على الساعة: 00:01.

54. قاموس المعنى الجامع(2020)، **تعريف وشرح ومعنى كلمة حرم ويحرم**، تمّ تصفّحه من الموقع الإلكتروني المعاني، من على الرابط **https://www.almaany.com**، اليوم 2020/10/16، على الساعة 16:58.

55. القصّاص، محمد مهدي(2005)، **عنف الشباب محاولة في التّفسير**، مقال إلكتروني منشور يوم 2018/12/4 في موقع الجغرافيا دراسات وأبحاث، من على الخط http://swideg-geo**graphy.blogspot.com**، شوهد يوم 2021/05/15 على الساعة 07:31.

56. مانويل كاستلز، **مقاربة الحركات الاجتماعية الحضرية**، تمّ تصفّحه من على الرابط **https://dahanarabland.wordpress.com**، بتاريخ 2021/04/20 على الساعة 00:03.

57. مترادفات المعاجم العربية والأنطولوجية(2020)، **قاموس معنى كلمة أقصى وكلمة حدّ**، تمّ تصفّحه من الرابط الإلكتروني https://ontology.birzeit.edu، اليوم 2020/10/16 على الساعة 14:10.

58. محمد عابد، الجابري، **القبيلة والدولة**، صفحة **من شماليات الجابري**، تمّ تصفّحه من الموقع الإلكتروني www.olarab.qo: يوم 08 أوث 2018 على الساعة 22 :45.

59. مدوّنات رايا(2015)، **معذبو الأرض: العنف والتحرّر عند فرانز فانون**، ترجمة: سامي الدروبي وجمال الأتاسي، مقال إلكتروني تمّ نشره يوم 20 أكتوبر 2015 من على الرابط **https://raya6.wordpress.com**، بتاريخ 2021/05/05 على الساعة 00:40.

60. مراد، شريف(2017)، **العنف جوهر التاريخ العنف محرك التاريخ**، موقع الجزيرة، تصفّح من الرابط **https://www.aljazeera.net**، اليوم 2021/5/03 على الساعة 13:15.

61. المرزوقي، منصف(2008)، **حول العصيان المدني**، تمّ تصفّحه من موقع الجزيرة من على الرابط https://www.aljazeera.**net**، بتاريخ 2021/05/09 على الساعة 13:42.

62. المعاني الجامع(2020)، **في معنى كلمة جائحة**، تمّ تصفّحه من موقع المعاني من على الرابط **https://www.almaany.com**، بتاريخ 2020/05/27 على الساعة 18:26.

63. معجم المعاني الجامع(2020)، **في معنى كلمة هَمَشَ**، تمّ تصفّحه من الرابط الإلكتروني www.almaany.com، اليوم 2020/10/25 الساعة 22:54.

64. معجم المعاني الجامع، **في تعريف معنى المجتمع**، تمّ تصفّحه من الموقع الإلكتروني **www.almaany.com**، اليوم: 2018/06/25 على الساعة: 22:06.

65. مقالات الإنسان والمجتمع والحياة: **تعريف جورج هيللري للمجتمع**، تمّ تصفّحه من الرابط الإلكتروني **www.site Google.com.** اليوم: 2018/07/14 على الساعة 01: 38.

66. مقالات بابونج(2019)، **ماهي الثورة؟ وما تعريفها**، تصفّح من الموقع الإلكتروني رائج، من على الرابط الإلكتروني **www.ra2ej.com**، بتاريخ 2021/20/23 على الساعة 22:53.

67. المؤتمر العالمي **ضدّ العنصرية والتمييز العنصري**، تمّ تصفّحه من الرابط الإلكتروني **ttps://nhrc-qa.org**، بتاريخ 2019/11/09، على الساعة: 01:31.

68. مؤسسة مدارك لدراسة آليات الرقي الفكري، **تحليل الفعل الإجتماعي ويدائل اتخاذ القرار** –قراءة **في أنساق القرار العربي**–، مجلة مدارك، تمّ تصفّحه من على الرابط: www.madarik.ne، بتاريخ 2020/11/04 على الساعة 08:41.

69. الموسوعة الحرّة ويبيكيديا(2020)، **في فلسفة معنى الآخر**، تم تصفّحه من الرابط الإلكتروني https://ar.wikipedia.org اليوم 2020/12/04 على الساعة 21:55.

70. الموسوعة الحرة ويبيكيديا(2021): **جون راولز**، تمّ تصفّحه من على الرابط الإلكتروني **https://ar.wikipedia.org** يوم 2021/04/23 على الساعة 02:38.

71. الموسوعة الحرة ويبيكيديا(2021): **رالف داهرندروف**، تمّ تصفّحه من على الرابط الإلكتروني **https://ar.wikipedia.org**، يوم 2021/04/27 على الساعة 01:48

72. الموسوعة الحرّة ويبيكيديا(2021)، **أنطونيو غرامشي**، تمّ تصفّحه من على الرابط الإلكتروني **https://ar.wikipedia.org/**، بتاريخ 2021/04/16 على الساعة 15:33.

73. الموسوعة الحرة ويبيكيديا(2021)، **أوليانوف لينين**، تمّ تصفّحه من على الرابط الإلكتروني **https://ar.wikipedia.org**، بتاريخ 2021/05/04 على الساعة 02:12.

74. الموسوعة الحرة ويكيبيديا، **العنف**، تمّ تصفّحه من الموقع الإلكتروني: **Wikipédia.org** اليوم: 01/ 07 / 2019، الساعة 00:24.

75. موقع أستاذ في علم الجريمة والإنحراف، (2020)، **نظرية الثقافة الفرعية**: مقال إلكتروني منشور من على الرابط **https://www.facebook.com**، تصفّح بتاريخ 2021/05/11 على الساعة 04:34.

76. الموقع الإلكتروني الموسوعة الحرّة ويبيكيديا(2020)، **هنري لوفيفر**، تمّ تصفّحه من على الرابط ar.wikipedia.org اليوم 2021/04/19 على الساعة 20:51.

77. الموقع الالكتروني: **المدوّن الجغرافي**، تمّ تصفّحه من الرابط الإلكتروني https://rirak.blogspot.com، اليوم 2020/01/12 على الساعة 22:09.

78. الموقع الإكتروني علم الإجتماع **Socio**، **البنائية الوظيفية مع بارسونز ومرتون**، تمّ تصفّحه من الرابط الإلكتروني **sociologiemeknes.blogspot.com** /اليوم 2020/10/23 على الساعة 18:16.

79. الموقع الإلكتروني الموسوعة الكتاب، **الإيكولوجيا الإجتماعية**، تمّ تصفّحه من على الرابط الإلكتروني http://www.moqatil.com، اليوم 2020/10/29 على الساعة 11:54.

80. موقع الجزيرة الإلكتروني، **مالتوس...اقتصادي أرّقه التكاثر السكّاني**، تمّ تصفّحه من على الرابط **https://www.aljazeera.net**، بتاريخ 2021/04/16 على الساعة 14:21 .

81. موقع المركز الوطني للمعلومات، **جمهورية اليمن *اليمن في العصر العباسي***، تمّ تصفّحه من الموقع الالكتروني http://www.yemen-nic.info/yemen/history، اليوم:2019/10/31 على الساعة 05:33.

82. موقع المعاني، **المثالب الإجتماعية**، تمّ تصفحه من على الرابط الإلكتروني **www.almaany.com** اليوم: 2019/03/17 على الساعة 45: 20.

83. موقع الموسوعة الحرة ويكيبيديا، **تعريف المجتمع لأميل دوركايم**، تصفّح من الموقع الإلكتروني **www.ar.wikipidia.org**، اليوم: 2018/07/14 على الساعة 01:01.

84. موقع الموسوعة الحرة ويكيبيديا، **تعريف توماس روبرت مالتوس ووليام جودوين**، تمّ تصفّحه من الموقع الإلكتروني **https://ar.wikipedia.org**، بتاريخ 2019/11/18على الساعة 23:53.

85. موقع سوسيو العرب، مطبوع المدينة والتمدّن، نشر يوم 14 جانفي 2018، تمّ تصفّحه من على الرابط **http://arabsocio.blogspot.com** بتاريخ 2021/04/21 على الساعة 00:22.

86. موقع ويبكديا، **العصور الوسطى**، تمّ تصفّحه من الموقع الإلكتروني https://ar.wikipedia.or، اليوم :2019/10/31، على الساعة: 04:24.

87. موقع ويبيكيديا(2020)، **مفهوم البيئة الإجتماعية**، تم تصفّحه من على الرابط الإلكتروني https://ar.wikipedia.org/wiki، اليوم 2020/10/22 على الساعة 20:34.

88. مولود زايد الطبيب(2020)، **النظرية البنائية الوظيفية–روادها، مبادؤها وتطبيقاتها العملية**، تمّ تصفّحه من الموقع الإلكتروني اجتماعي من على الرابط ejtema3e.co اليوم 2020/11/05على الساعة12:14.

89. مي مسعد(2011)، **التميّز القبطي واستبعاد الدولة في مصر**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، مستخرج من الرابط www.dohainstitute.org بتاريخ 2020/11/19 على الساعة 00:25.

90. نايف سلوم، قراءة في –**كرّاسات السجن–لـ أنطونيو غرامشي**، تمّ تصفّحه من الموقع الالكتروني الحوار المتمدّن من على الرابط **http://www.ahewar.org**، اليوم 2020/04/10 على الساعة 11:51.

91. النجاب، بشير(2017)، النظرية واقعية، مقال إلكتروني منشور يوم 07 ماي 2017، تمّ تصفّحه من على الرابط https://www.ahewar.org، بتاريخ 2021/05/05 على الساعة 04:08.

92. الهيئة العامّة الكويتية لمكافحة الفساد(2021)، **أثار الفساد ومخاطره**، تم تصفّحه من موقع نزاهة من على الرابط https://www.nazaha.gov بتاريخ 2021/01/10 على

93. وهبان، أحمد محمد(2016)، **النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجنثاو إلى ميرشايمر– دراسة تقويمية–مقال** إلكتروني تصفّح من على الرابط **https://esalexu.journals.ekb**، بتاريخ 2021/05/05 على الساعة 03:55.

المراجع والمصادر باللّغة الأجنبية:

أولا–المراجع باللّغة الفرنسية:

1. Wikipédia, **Frantz Fanon** Vu du lien : https : //fr.wikipedia.org, Daté 18/04/2021 h04 :50.
2. Aicha Kouira(2008), Les **actes d.incivilité, étude des catégories et déreprésentatio**, Revue de la rechercher et étude en sciences humaines, univ : Skikda, Algerie.
3. Algerie. koudrai, Ali, (2012), **violence et Ecole**, séminaire national sur la dynamique sociale et la violence en milieu scolaire, le 16-17 avril 2012, laboratoire de recherche : violence et éducation à la citoyenneté, mentouri Constantine, en collaboration avec département de psychologie université 20aout 1955 skikda, Algérie.
4. Ali Babar Kenjah, Frantz Fanon : **Repenser les catégories raciales et le fonctionnement du racisme**, janvier 2018, Vu du lien http : //www.irenees.net, Daté 18/04/2021 h04 :10.
5. Ariane Jossin et Teresa Koloma Beckn, **Violence et espace urbain**, Un **axe de recherche du réseau Saisir l'Europe, Revue** de l'Institut français d'histoire en Allemagne, Édition électronique, mis en ligne le 17 février 2014, consulté le 23 avril 2019. URL : http://journals.openedition.org .
6. Bakouche, Abd Allah (2015)**, Berttrand –Entre déshumanisation et négation, Hornuage de Rabah Belamri**, revue scientifique spécialisé en études litéraires et linguistiques, n02, univ- 20Aout 55 skikda.

7. Banos, Vincent, Candau, Jacqueline (2009), **Anu-cévil band, anonymat en localit**, **Enquéte sur les relations de voisinages en milieu rural**, Déversité etreprésentatins, vol ; cxxv2, Révue public, PUF : Presses universaire de France, Paris, France.
8. Ben chikh, lefgoun Fatiha ،**quelle solution pour quelle violenc,** revue recherche et étude en science humains, n : 07, université 20 aout 1955, Skikda, Algérie, pp 52-59.
9. Bonelli, Laurent(2001), **RENSEIGNEMENTS GÉNÉRAUX ET VIOLENCESURBAINES, Le Seuil | « Actes de la recherche en sciences sociales »** /1 n° 136-137 | pages 95 à 103.
10. Boudon, Raymond(2010) ; **A quoi sert la sociologie : Cités la penseé contemporaine** ; 2éme aniversaire, PUF : Presses universaire de France, Paris, France.
11. Bugnicourt Jacques. Raymond Ledrut(1969**), L'espace social de la ville : problèmes de sociologie appliquée à l'aménagement urbain**. In : Tiers-Monde, tome 10, n°39 ; Fichier pdf généré le 29/03/2018.
12. Catherine Cavalin, **Evaluer et prévenir la violence dans les établissements sociaux**, PUF : Presses universaire de France, Paris, France, p08.
13. CHOUGUIAT S. – BELMALLEM(2011), **marginalité socio – spatiale, violence et sentiment d'insécurité dans les quartiers périphériques de Constantine : cas de Boudraa Salah et d'El Gammas**, Doctorat ès sciences en urbanisme, Université de Constantine.
14. **Dictionnaire de poche** (2007), Français – Arab, Dar Eelrateb, Ed 1, Algerie.
15. Etienne Jean, bloess Francoise, Norek jean –Pierre, Roux, Jean-Pierre(2004), **Dictionnaire de sociologie : Les notions, Les mécanismes, Les auteurs**, 03eme édition, Hatier, Paris, France.
16. Frédéric Libanon (2009), **La Sociologie de A** à **Z 250 Mots pour comprendre,** Dunod, Paris, France.
17. Gilles ; Ferréol, Gey juqouois, (2003), **Dictionnaire de l'itirit et des relations inter culturelle**. Armand Colin, Paris, France
18. Gilles ; Ferréol, **Dictionnaire de sociologie**, edd ; 03, Armand colin ,Paris, France.
19. Jacques Luzi (2010) **DU CATASTROPHISME LUCRATIF AU TOTALITARISME VERT ?, Une lecture de 1984, de George Orwell**, Presses de Sciences Po | « Écologie & politique », Vol 1, N°48 Fichier téléchargé au format PDF.
20. Jaqueline Beaujeu – granier (s .n), **Geographie urbaine**, Armand colin, Paris, France.
21. Jean-Jacques Rosat(2010), **Chroniques orwelliennes :** Chronique 6, Naviguer depuis le site open édition book ; À partir du lien **https://translate.google.com/ :**06/05/2021, h03/13.
22. Joucdar .S et Autres (2000), Tatouage **et détatouages,** La revue Midico Pharmaceutique, n^0 12, rmp, Elmouradia, Alger, Algerie.
23. Julie-Anne Boudreau et Luca Pattaroni(2011), **Ville, capitalisme et souffrances : Quelques repères sur le renouvellement de la théorie urbaine critiqu**e, Métro politiques.eu, Fichier téléchargé au format PDF.
24. L'encyclopédie libre Wépékidia, **henri lefebvre, Il** a été tiré du lien, elle a été prise à partir du lien, https : //fr.wikipedia.org/wiki/, henri lefebvre, Le02/01/2021 ; h 17 :28.
25. L'encyclopédie libre Wépékidia, **Manuel Castells,** Il a été tiré du lien, elle a été prise à partir du lien, https : //fr.wikipedia.org/wiki/, Manuel Castells**,** Le02/01/2021 ; h 16 :59

26. L'encyclopédie libre Wépékidia, Violences urbaines, Il a été tiré du lien, elle a été prise à partir du lien, https : //fr.wikipedia.org/wiki/Violences urbaines, Le23/12/2020 ; h 21 :59

27. Laurent, Mucchielli(1999) : **Violences urbaines, réactions collectives et représentations de classe chez les jeunes des quartiers relégués de la France des années 1990**, édition électronique. publié dans la revue Actuel Marx, no 26.

28. **Le Nouveau Littré(2004)**, Paris, France.

29. Le Robert (2007), **Dictionnaire Bélingue Francais -Anglais** ; Nouv -edd, Paris.

30. Le Robert Maxi (2006), **Dictionnaire le robert –sejet**, nouv – edd, Paris, France.

31. Le Robert : (2005), **synonymes nuances er contraires**, Paris, France.

32. Leclerc, Bruno ; Salvatore, pucella(2004), **Les conceptes de l-étre humain – théories et problématiques**, édd 03, erpi, canada.

33. Lounis, OuKaci (2010), **les hoaliganisme dans les stades de foot Ball –comment et pourquoi**, Dirassât, revue de la faculté de sciences humaines et sciences sociales, N°=01, université M'entourai –Constantine, Algerie.

34. M.Raymond, jomiolkowski (2001), **comment sur vivre dans une famille ci fonctionnelle et logique, Canada**.

35. Meyer Bisch, Patrice(2008), **Aux sources de la violence ; mépris de la diversité et violence des droits culturelles**, Colloque international, université de NOUAKCHOTT, 09/11/2007, Harmattans, paris, France.

36. Michel, Messu, (1994), **face a Lapauvreté et exclution en France**, Les éditions de L'Atelier, France.

37. Mlto, Robert (2009), **La terreiro et le temple réligions*sacrificelles* et réligons *ethique* dans le Brésil contemporaire**, Mana, revue de sociolpgie et d-antropologie n16 LHARMATTAN, paris, France.

38. Mpozagara, Viviane(2009), **Ghetto de riches, Ghetto de pauvres,** Harmattan, Paris, France**.**

39. Mucchielli, Laurent(1999), **Violences urbaines, réactions collectives et représentations de classe des jeunes déplacés en France dans les années 1990**, Edition complétée à chicoutimi, ville de Saquenay, province de Québec.

40. Nadia Nihal Bouayad –Agha, Violence **oui-mais violence féminine, Site** Internet : Service correctionnel du Canada, PDF.

41. OuKaci, Lounis (2010), **La prostitution des enfants en algerie**, revue recherche et études en sciences humains, n 05, université skikda, ALGERIE.

42. **Petit Larousse Illustré(1986),** Librairie Larousse, Paris, France.

43. Petit, Francois, Debois, Michel(1998), **Introduction à la psychologie des organisations**, 3éme éd, Dunod, Paris.

44. Philippe Dé Marco (2010), **Dictionnaire de La Mort,** La Rousse, France

45. Safar Zitoun, Madani(2012), Violence **et rente urbaines : quelques réflexions critiques sur la ville algérienne d'aujourd'hui**, Revue Algérienne d'anthropologie et des sciences sociales, https://doi.org/10.4000/insaniyat.13658.

46. SALIHA BELMALLEML CHOUGUIAT(2014), **HABITAT INFORMEL DANS LA VILLE DE CONSTANTINE : ETALEMENT URBAIN ET INEGALITES,** Sciences & Technologie D - N°39, Juin, Université Constantine 1, Algérie, Algérie

47. Susanna Mc Mahon (1995), **Le Psy De Poche – Quetion Psychologiques – Relationnelles-Individuelles, Marabout, Belgique.**
48. Touafek, Samira, et nini, Nadjib, (2008), **Incidence des conditions socio familiales et relationnelles dans le passage á l'act chez le Jeune abruseur incestueux**, Dans cellier Herve Rouage Djenidi Abla 'Algerie-France-Jeuneuse, ville et marginalite,"harmattan, Paris, France.
49. Trémoulinas, Alexis(2006), **sociologie de changement,** La D écouverte, Paris, France.
50. Vidal, Dominique (2009), **De l.écart entre la fiction et la réalité-la démocratie à l.épreuve de la race en Afrique du sud et au Brésil- Diversité et représentation**, Revue public, vol : cxxxv2, Presses universitaire de France.
51. Yankel Fijalkov (2002), **Sociologie de la ville**, La découverte, Paris, France.
52. Yves, Graf Meyer(2006), **Sociologie urbaine**, Armand colin, Paris, France.
53. Zounir, Boussafsaf (2012), **Violence scolaire/Violence dans la sosiété violence et Ecole**, séminaire national sur la dynamique sociale et la violence en milieu scolaire, le 16-17 avril 2012, laboratoire de recherche : violence et éducation à la citoyenneté, mentouri constantin

ثانيا–المراجع والمصادر باللغة الإنجليزية:

1. As Hornnly, **Oxfor Advenced,** seven Th edd, Anniversity Press, London.
2. Blake T. Hilton, **Frantz Fanon and Colonialism : A Psychology of Oppression**, Journal of Scientific Psychology, VOL, University of Central Oklahoma, Oklahoma.
3. Blokland, Talja, Savage, Mike. (2008) ,**Network éd Urbanism- social capital in the city** , Ashgate Publishing Limited , University of Manchester , England.
4. Farrell, H. Braham Newman ; A (2020). *Will the Corona Virus and globalisation*, Foreign Affairs, https://www.foreignaffairs.com/articles/2020-03-16, Browse : 18/05/2020.
5. Jonathan Barnett (2011), **A Short Guide to 60 of the Newest Urbanisms,** Planning volume 77, American Planning Association, U S A.
6. Louis ; Martinez (2000), The **Algerian civil war1990-1998**, Hur stand company, London.
7. M.Drider, kirr (2006), **teenagers and sulatance use; social networks and peer influance,** London, England.
8. Mohamed farid mohamed Ezzet (2008), **A Dictionnary of Mass communnication**; Dae Elhilal Beirut, Libanon.
9. Muhammed.H.Bakalla, Dictionary of Modern Linguistic Terms ; Librairie of liban, Beirut, Libonon.
10. Nancy ; Lombard, Lesley : Mc millan(2013), **violence aggain st women, London**, England.
11. Robert D. Kaplan (2020). The word after corona virus : panelists discuss the COVID-19 outbreak and how this pandemis will alter globalisation and Foreign Policy in the month and yeares to come, Council on Foreign Relations ; Member conference calls, https://www.cfr.org /April 06,2020, Browse : 2020/05/19- h : 01 :15.

12. Rossalind , Fergusson , Martin , Mauser , David , Reckering (2004) , **The Penguin thréesaurus**, Penguin Books , London England , 2004 .
13. The Dictionary general and sientific **dictionary of language and term** (2011), Dar Al – Kitab, Alminiyah, Beirut, Libanon.
14. The World Bank (2011), **Violence in the City; Understanding and Supporting Community Responses to Urban Violence**, Social Development DepartmentConflict, Crime and Violence Team. Washington, USA.
15. United Nations : **Gender equality and women's empowerment**". United Nations Sustainable Development **//ar.wikipedia.org/wiki** Le18/11/2019, h : 01 :25.
16. Noam Ch. (2020). Noam Chomsky parle du Coronavirus, Zin TV : Mis en ligne le 27avril, https : //zintv.org/Chomsky-coronavirus, Feuillter le 20/05/2020 ; h 04 :04.
17. Noam, Ch. (2020). *Gangster in the withe howse : Noam Chomsky on COVID-19*, *Who, China, Gaza and global kapitalism*, Democraty Now-Independen Global News : https:// Democraty Now.org/17avril, Browse : 20/05/2020 - h 05 :23.
18. U.N. General Assembly, 55th Session. "**United Nations Millennium Declaration** https : //**ar.wikipedia.org**/wiki, Le18/11/2019, h : 01 :25.
19. The world Bank(2016), Urban **Violence : A Challenge of Epidemic Proportions**, Viewed from the link **https : //www.worldbank.org**, Dated ; 03/01/2021 ; h : 15 :56.

ملاحق الدّراسة

عناوين ملاحق الدّراسة

1. تصميم الإستمارة قبل عملية تحكيم الأساتذة.

2. تصميم الإستمارة بعد عملية تحكيم الأساتذة.

3. مؤشرات الدولة الهشّة اعتمادا على بيانات الباحث ساحلي مبروك.

4. تابع لمؤشرات الدولة الهشّة اعتمادا على بيانات الباحث ساحلي مبروك.

5. أبعاد الهامشية اعتمادا على بيانات الباحث اسماعيل قيرة.

6. خصائص الفضاءات المتخلّفة في مجتمع المدينة.

7. النسب الإحصائية للصّدق الظاهري أو صدق المحكّمين حول الإستبيان.

8. مدوّنة محتوى المقابلات التّي جمعناها من بعض فئات التّهميش.

9. الجداول الخاصّة بتحليل الإستبيان المرتبط بالمجتمع البحثي ومساهمة الهامشية الحضرية في تزايد مستوى العنف الحضري في مجتمع المدينة.

10. صور الهشاشة والعنف الحضري بمجتمع المدينة.

11. تقارير مديرية أمن سكيكدة لمكافحة الشغب والعنف بمجتمع المدينة.

✓ تصميم الإستمارة قبل عملية تحكيم الأساتذة

أوّلا- بيانات الحالة الشخصية:

1 - الجنس: ذكر ☐ / أنثى ☐

2- السن: أقل من 30 سنة ☐ / من 31 الى 40 سنة ☐ / من 41 الى 50 سنة ☐ / من 50 الى 60 سنة ☐

3 - الحالة العائلية: أعزب/ عزباء ☐ / متزوج (ة) ☐ / مطلّق (ة) ☐ / أرمل (ة) ☐ / عازف عن الزواج ☐

4 - المستوى التعليمي: أمّي ☐ / ابتدائي ☐ / متوسط ☐ / ثانوي ☐ / جامعي ☐

5- اقامتك الحالية ؟ وسط المدينة ☐ / الريف ☐

6- اذكر مكان اقامتك السابقة؟

.....

7- ماهي طبيعة اقامتك ؟

شقّة في عمارة ☐ / مسكن قصديري ☐ / فيلا ☐ / بناية هشّة ☐ / خيمة ☐

8 _ طبيعة أخرى تذكر :

.....

ثانيا – محور االهامشية الاجتماعية

9 _ هل لديك مشاكل اجتماعية؟ نعم ☐ / لا ☐

10 _ في حالة الإجابة بنعم، فما هي أبرز المشاكل التّي تعيق حياتك الاجتماعية؟

.....

11 _ في حالة تأخرّك عن الزواج، فما هي أسباب ذلك؟

.....

12_ في حالة تدنّي مستواك التعليمي، ماهي الأسباب التّي تمنعك لتحسينه؟

.....

13 _ هل حاولت يوما للهجرة الى خارج الوطن ؟ نعم ☐ / لا ☐

14 _ في حالة الإجابة بنعم أو لا، أذكر دوافع ذلك؟

.....

.....

15_ هل تتعاطى أنواعا من؟ المخّدرات ☐ / المشروبات الكحولية ☐ / الأقراص المهلوسة ☐

16 _ هل يرجع تعاطيك لدافع ؟ الهروب من الواقع ☐ / إدمانك عليها ☐ / أسباب اجتماعية ☐

ثالثا – محور الهامشية الاقتصادية

17_ هل تمارس عملا خارج اطار سوق حي السويقة ؟ نعم ☐ / لا ☐

18_في حالة اجابتك بنعم هل تمارس عملك في اطار : القطاع الرسمي ☐ / القطاع غير الرسمي ☐

19 _ ما طبيعة العمل الذّي تمارسه؟

حارس / سائق ☐ / فلاح ☐ / كهربائي ☐ / ميكانيكي ☐ / صياد ☐ / خباز ☐

.....

20_ هل مداخيلك اليومية أو الشهرية تكفي لقضاء احتياجاتك اليومية؟ نعم ☐ / لا ☐

21_هل تتعامل في معاملاتك الحياتية اليومية بالقرض؟ نعم ☐ / لا ☐

22_في حالة اجابتك بنعم، من هم الأشخاص أو الجهات التّي تستدين منها؟

.....

23 _ هل استفدت يوما من نظام الضمان الاجتماعي ؟ نعم ☐ / لا ☐

24 _ في حالة اجابتك بنعم، ما هي مدة استفادتك من نظام الضمان الاجتماعي ؟

.....

25 _ هل سبق لك وأن مارست يوما في أعمال شغب بمدينتك؟ نعم ☐ / لا ☐

26 _ في حالة اجابتك بنعم، فما هي أسباب ذلك؟

....

27 _ هل طبيعة الأعمال التّي شاركت فيها تتعلّق ب؟

تخريب الممتلكات العامّة أو الخاصّة ☐ / مواجهة الأجهزة الأمنية ☐ / حرق العجلات المطّاطية ☐ / الكتابات الجدارية ☐

العنف في الملاعب ☐ / احتلال مواقع ادارية ☐

أعمال شغب أخرى تذكر؟

....

28 _ هل سبق وأن ارتكبت جرما واحدا دخلت بسببه السجن؟ نعم ☐ / لا ☐

29_ في حالة اجابتك بنعم؟، هل تتعلّق ب؟

السرقة ☐ / الشجارات ☐ / تعاطي الممنوعات ☐ / ترويج المخدّرات ☐ / تخريب الممتلكات ☐ / التجمهر وقطع الطرقات ☐

_أخرى تذكر: .....

رابعا–محور الهامشية السياسية:

30 _ هل لديك بطاقة الإنتخاب الوطنية؟ نعم ☐ / لا ☐

33 _ في حالة إجابتك بنعم أو لا، لماذا؟

.....

32_ هل تشارك في العمليات الانتخابية؟ نعم ☐ / لا ☐

33_ في حالة إجابتك بنعم أو لا، لماذا؟

.....

34_ هل تشارك في الأعمال الجمعوية؟ نعم ☐ / لا ☐

35_ في حالة إجابتك بلا، لماذا؟

.....

36_ في أيّ تصنيف اجتماعي ترى نفسك في مجتمع مدينتك؟

التّهميش والحقرة ☐ / الغير مصنّفين ☐ / العزلة الاجتماعية ☐ / الطبقة الفقيرة ☐

مجتمع الصف الثاني ☐ / الفئة الهشّة ☐ / الطبقة المتوسّطة ☐ / المغلوب على أمرهم ☐

37_ هل تعود وضعيتك الاجتماعية حسب رأيك الى؟

فقر العائلة ☐ / عدم وجود التضامن الاجتماعي ☐ / نتيجة توسّع فضاء المدينة ☐ / عدم اهتمام المسؤولين ☐

أمور أخرى نحبّذ أن تذكرها؟

.....

خامسا– محور الهامشية الإيكولوجية:

38_ كيف ترى خصوصيات البيئة التّي تقطن بها؟

الضيق السكن ☐ / قلّة الأمن ☐ / بعدها عن مركز المدينة / ضجيج النقل ☐ / كثرة القمامة والفضلات ☐

قلة مياه الشرب ☐ / مشاكل قنوات الصرف الصحّي ☐ / بها أنواع الحشرات والقوارض الضّارة ☐ / قلّة الإنارة ☐

خصوصيات أخرى؟

.....

39_ هل تعاني من مرض ما؟ نعم ☐ / لا ☐

40_ في حالة إجابتك بنعم، أذكر طبيعة المرض الذّي تعاني منه؟

41_ هل ترى أنّ تلكم المشاكل الصحّية ترتبط؟

حالات القلق ☐ / كثرة الجهد والأعمال الشاقّة ☐ / مشكلات الفقر والتهميش ☐ / عدم التوازن الغذائي ☐

رداءة البيئة وكثرة الأوساخ ☐ / نوعية المياه غير الصحّية ☐ / تدفقات القنوات الصرف غير الصحّية ☐

ساسا–محور الهامشية الثقافية:

42_هل التّهميش الذّي تعيشه تتوارثه؟ نعم ☐ / لا ☐

43_هل ترى أنّ مستقبلك أفضل في مجتمع مدينتك؟ نعم ☐ / لا ☐

44_هل ترى أنّ لديك فرصة لتغيير وضعيتك بمجتمع مدينتك نعم ☐ / لا ☐

45_هل يعود السبب في تدنّي وضعيتك المجتمعية الى؟

غياب التضامن بمجتمع المدينة ☐

نتيجة فقر العائلة الكبيرة ☐

نتيجة قضاء وقدر الله ☐

نتيجة التوسّع العمراني ☐

بسبب الحقرة والتهميش ☐

تفضيلك العزلة الإجتماعية ☐

أسباب أخرى تذكر:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

طالب الدكتوراه: خلوط اشراف الأستاذ الدكتور : قيرة اسماعيل، الأستاذ الدكتور : رشيد طبال.

شكرا جزيلا لكم ومساهمتكم في إثراء عمليات البحث العلمي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة

كليّة العلوم الإنسانية والإجتماعية

استمارة إستبيان حول موضوع:

ظاهرة التّهميش والعنف الحضري في مجتمع المدينة

هامشية فضاء السويقة المتخلّف بمدينة سكيكدة أنموذجا

السادة الأفاضل؛ السيّدات الفاضلات: لو سمحتم أطلب من سيادتكم المحترمة الإجابة عن

أسئلة هذه الإستمارة بوضع علامة (x) أمام الإجابة التّي تناسبكم واعلموا يقينا أنّ هذه

المعلومات تبقى سرّية وما توظيفها إلّا لغاية موضوعية وعلمية هادفة.

السنة الجامعية: 2022_2023

✓ تصميم الإستمارة بعد عملية تحكيم الأساتذة

أوّلا-بيانات الحالة الشخصية:

1 – نوع الجنس: ذكر ☐ / أنثى ☐

2- السن: من 21 الى 30 سنة ☐ / من 31 الى 40 سنة ☐ / من 41 الى 50 سنة ☐ / من 50 سنة فأكثر ☐

3 – الحالة العائلية: أعزب/ عزباء ☐ / متزوج (ة) ☐ / مطلّق (ة) ☐ / أرمل (ة) ☐

4 -المستوى التعليمي: ابتدائي ☐ / متوسط ☐ / ثانوي ☐ / جامعي ☐

5- اقامتك الحالية ؟ وسط المدينة ☐ أم ضاحية المدينة ☐

6- ماهي طبيعة اقامتك ؟

شقّة في عمارة ☐ / مسكن قصديري ☐ / فيلا ☐ / بناية هشّة ☐ / خيمة ☐

7- _ طبيعة أخرى تذكر:

8 _ اذكر مكان اقامتك السابقة؟

.....

ثانيا – محور االهامشية الاجتماعية

9 _ هل لديك مشاكل أسرية؟ نعم ☐ / لا ☐

10 _ في حالة الإجابة بنعم، فما هي أبرز المشاكل التّي أعاقت حياتك الأسرية؟

.....

11 _ في حالة تأخرّك عن الزواج، فما هي أسباب ذلك؟

.....

12 _ في حالة تدنّي مستواك التعليمي، ماهي الأسباب التّي تمنعك لتحسينه؟

.....

13 _ هل حاولت يوما للهجرة الى خارج الوطن ؟ نعم ☐ / لا ☐

14 _ في حالة الإجابة بنعم أو لا، أذكر دوافع ذلك؟

.....

15 _ هل تتعاطى أنواعا من الممنوعات ؟ نعم ☐ / لا ☐

16- في حالة الإجابة بنعم، هل تتعاطاها بسبب ؟

الإدمان عليها ☐ الهروب من الواقع ☐ / مشاكل عائلية ☐ / مشاكل إجتماعية ☐

_ أخرى تذكر:. ....

.....

ثالثا – محور الهامشية الاقتصادية

17_ هل تمارس عملا خارج اطار سوق حي السويقة؟ نعم ☐ / لا ☐

18_ في حالة اجابتك بنعم، هل تمارس عملك في اطار : القطاع العمومي ☐ / القطاع الخاص ☐

19_ ما نوع العمل الذّي تمارسه؟

.....

20_ هل مداخيلك المالية كافية لسدّ احتياجاتك ؟ نعم ☐ / لا ☐

21_ هل تتعامل مع سداد احتياجاتك بالقرض؟ نعم ☐ / لا ☐

22_ في حالة اجابتك بنعم، من هم الأشخاص أو الجهات التّي تستدين منهم؟

.....

23_ هل استفدت يوما من نظام الضمان الاجتماعي ؟ نعم ☐ / لا ☐

24_ في حالة اجابتك بنعم، ما هي مدة استفادتك من نظام الضمان الاجتماعي ؟

.....

25_ هل سبق لك وأن مارست يوما في أعمال شغب بمدينتك؟ نعم ☐ / لا ☐

26_ في حالة اجابتك بنعم، فما هي أسباب ذلك؟

.....

27_ هل طبيعة الأعمال التّي شاركت فيها تتعلّق ب؟

تخريب ممتلكات الغير ☐ / عنف الملاعب ☐ / مواجهة الأجهزة الشرطة ☐ / عراك الأحياء ☐ / اغلاق الطرق العامّة ☐

_أخرى تذكر... ....

28_ هل سبق وأن ارتكبت مخالفة واحدة دخلت بسببها السجن؟ نعم ☐ / لا ☐

29_ في حالة اجابتك بنعم؟، هل تتعلّق ب؟

السرقة ☐ / الشجارات ☐ / تعاطي الممنوعات ☐ / ترويج المخدّرات ☐ / تخريب الممتلكات ☐ / التجمهر وقطع الطرقات ☐

_أخرى تذكر: .....

رابعا–محور الهامشية السياسية

30_ هل لديك بطاقة الإنتخاب الوطنية؟ نعم ☐ / لا ☐

31_ في حالة إجابتك بنعم أو لا، لماذا؟

.....

32_ هل تشارك في العمليات الإنتخابية؟ نعم ☐ / لا ☐

33_ في حالة إجابتك بنعم أو لا، لماذا؟

.....

34_ هل تشارك في الأعمال الجمعوية؟ نعم / لا

35_ في حالة إجابتك بنعم أو لا، لماذا؟

.....

36_ في أيّ فئة اجتماعية ترى وضعيتك في مجتمع المدينة؟

الحظوة اجتماعية / التهميش والاقصاء / مجتمع الصف الثاني / المغلوب على أمرهم

العزلة الاجتماعية / الطبقة الفقيرة / الفئة الهشّة / الطبقة المتوسّطة

_ تصنيف آخر يذكر:

.....

37_ في حالة عدم مشاركتك في النشاطات السياسية والجمعوية بمجتمع مدينتك، هل يرجع سبب ذلك الى :

تذمّرك من وضع مجتمع المدينة /عدم ثقتك بالمسؤولين المحلّيين / تفضيلك للعزلة الاجتماعية /الجري وراء لقمة العيش

التّهميش والحرمان

أسباب أخرى، تذكر: ....

خامسا– محور الهامشية الإيكولوجية:

38_ كيف ترى خصوصيات البيئة التّي تقطن بها؟ : بيئة حضرية هشّة بيئة حضرية غير هشّة

أخرى تذكر:

.....

39–حدّد مواصفات البيئة التّي تقطن بها؟:

الضيق السكن / قلّة الأمن / بعدها عن مركز المدينة / ضجيج النقل / كثرة القمامة والفضلات

قلة مياه الشرب / مشاكل قنوات الصرف الصحّي / بها أنواع الحشرات والقوارض الضّارة / قلّة الإنارة

_خصوصيات أخرى تذكر؟

.....

40_ _ هل تعاني من مرض ما؟ نعم / لا

41_ في حالة إجابتك بنعم، أذكر طبيعة المرض الذّي تعاني منه؟

.....

42_ هل ترى أنّ تلكم المشاكل الصحّية ترتبط؟

حالات القلق / كثرة الجهد والأعمال الشاقّة / مشكلات الفقر والتهميش / عدم التوازن الغذائي

رداءة البيئة وكثرة الأوساخ / نوعية المياه غير الصحّية / تدفقات القنوات الصرف غير الصحّية

ساسا–محور الهامشية الثقافية:

43_هل التّهميش الذّي تعيشه تتوارثه؟ نعم / لا

44__هل ترى أنّ مستقبلك أفضل في مجتمع مدينتك؟ نعم ☐ / ☐ لا

45__هل ترى أنّ لديك فرصة لتغيير وضعيتك بمجتمع مدينتك نعم ☐ / ☐ لا

46__هل يعود السبب في تدنّي وضعيتك المجتمعية الى؟

- ☐ نتيجة فقر العائلة الكبيرة
- ☐ نتيجة قضاء وقدر الله
- ☐ نتيجة التوسّع العمراني
- ☐ بسبب الحقرة والتهميش
- ☐ تفضيلك العزلة الإجتماعية

أسباب أخرى تذكر:

.....

.....

.....

***** قائمة أساتذة التحكيم حسب الترتيب الأبجدي *****

الأستاذة: خلايفية نصيرة

الأستاذ: داود سالم

الأستاذة: شاوي سهيلة

الأستاذ: طبال رشيد

الأستاذ: قيرة إسماعيل

الأستاذة: لعمور وردة

الأستاذ: لقوي بوخميس

الأستاذة: مليحي نجاة

طالب الدكتوراه: خلوط إشراف الأستاذ الدكتور: قيرة إسماعيل، الأستاذ الدكتور: رشيد طبال

شكرا جزيلا لكم ولمساهمتكم في إثراء عمليات البحث العلمي

✓ **مؤشرات الدولة الهشّة اعتمادا على بيانات الباحث ساحلي مبروك:**

المؤشّرات	الأبعاد	المآلات
المؤشّرات الإجتماعية Social Indicators	الضغوط الديمغرافية وتتضمن الضغوط التالية: ✓ "الكوارث الطبيعية"، "الأوبئة البيولوجية"، الأمراض الفتّاكة"، "الأمراض المعدية"، التلوث البيئي"، "خلل الأمن الغذائي"، "ندرة المياه"، "الجفاف"، ✓ " سوء التغذية"، "خلل في معدّلات النمو السكاني"، "وجود شرائح الفقر والتّهميش"، تنامي معدّلات الوفيّات" ✓ النمو السكاني، وجود فئة عريضة من الشباب	العنف الإجتماعي violence sociale: يقصد به: ✓ وجود التوتر والعنف بين الجماعات، نتيجة عن ضعف قدرة الدولة على توفير الأمن والحماية وتطبيق القانون، ✓ مما يترتب عنه مزيد من العنف وتتضمن الضغوط التالية: ✓ التمييز، الضعف والعجز ✓ العنف العرقي، العنف الطائفي ✓ العنف الديني، التطرف والإرهاب ✓ العنف الحضري والفظاظة الاجتماعية
ا لمؤشّرات الاقتصادية Indicators Economic	✓ الضغوط التي تؤدي إلى نزوح السكان هذا التوتر قد يشكل تهديدا أمنيا. وتتضمن الضغوط التالية: ✓ الإزاحة أو العزل ✓ مخيمات اللاجئين، مخيمات المشردين داخليا، ✓ الأمراض الناجمة عن المهاجرين واللاجئين	✓ هجرة الأدمغة: عندما تكون هناك فرصة ضئيلة في البلاد أو اندلاع صراع، مما يؤدي بالناس إلى الهجرة ✓ ترك فراغ في رأس المال البشري وتتضمن الضغوط: الهجرة للفرد الواحد ✓ رأسمال البشري، هجرة المواطنين المتعلمين
التنمية الاقتصادية غير المتوازنة Uneven Economic Development	✓ توزيع غير عادل للحكومة يقوم على أساس اثني، ديني أو جهوي وتتضمن الضغوط التالية: ✓ معامل أجنبي، حصة التدخل لأعلى 10% ✓ حصة التدخل لأذني 10% ✓ نصيب الريف من الخدمات ✓ التوزيع العمراني في الخدمات ✓ تحسين وصول الخدمة الاجتماعية للأحياء الفقيرة وللسكان عموما	✓ الفقر والتدهور الاقتصادي Economic Poverty Decline: ✓ يجهد الفقر والتدهور الاقتصادي ✓ قدرة الدولة على توفير المتطلبات الأساسية لمواطنها إذا لم يتمكنوا من إعالة أنفسهم ويمكن أن تخلق الاحتكاك بين من يملكون ومن لا يملكون. ✓ وتتضمن الضغوط أيضا: ✓ العجز الاقتصادي، الدين الحكومي ✓ البطالة وتشغيل الشباب ✓ القوة الشرائية، التضخم المحلي ✓ لناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد -

✓ **تابع لمؤشرات الدولة الهشّة اعتمادا على بيانات الباحث ساحلي مبروك:**

المؤشرات الأمنية	**شرعية الدولة:** ✓ يقوض الفساد وانعدام التمثيل في الحكومة ومبادرة العقود الإجتماعية ✓ وتتضمن الضغوط : ✓ الفساد"، تراجع فاعلية الحكومة"، ✓ "انحدار المشاركة السياسية"، "الضبابية الإنتخابية، ✓ الخلل الديمغرافي"، ✓ الاقتصاد غير المشروع" ✓ "تنامي تجارة الممنوعات"، "الإحتجاجات "، ✓ "الصراع على السلط"، "التفكير الأحادي"، ✓ "المركزية"، "العلب السوداء"	✓ **حقوق الإنسان وسيادة القانون Human Rights. Rule of Law :** ✓ عندما تتمتع أو تعجز الدولة في تحمل مسؤوليتها في منع انتهاك حقوق الإنسان ✓ تتضمن الضغوط التالية: ✓ جريمة الصحافة ✓ الحربات المدنية، الحربات السياسية ✓ الإتّجار بالبشر ✓ السجناء السياسيين ✓ تنامي بناءات السجون ✓ الاضطهادات الدينية ✓ التعذيب ...الخ -الإعدام	✓ **الخدمات العامّة Public Services:** ✓ تعتبر توفير الخدمات الصحية والتعليمية والصرف الصحي من صميم الأدوار الرئيسية للدولة وتتضمن الضغوط التالية: ✓ الشرطة، الجريمة، توفير التعليم، معرفة القراءة والكتابة، المياه والصرف الصحي ✓ البنية التحتية، ✓ جودة الرعاية الصحية، ✓ خدمات الهاتف، تدفق الأنترنيت ✓ وتفير الطاقة، ✓ أشغال الطرق
المؤشرات الأمنية	✓ الصراعات الداخلية"، "انتشار الأسلحة الصغيرة"، ✓ " الشغب والإحتجاجات والأعمال والإرهاب"، ✓ "تنامي الوفيات من الصراعات والإنقلابات العسكرية"، ✓ "كثرة حركات التمرّد ✓ والتطرّف والمعاقل".	✓ استخدام القوة المشروعة من صلاحيات جهاز الأمن، ✓ إلا أن الفساد في هذا الجهاز يضعف العقد الاجتماعي، ✓ ويؤثر على الجماعات المتنافسة وتتضمن	✓ **إعاقة النخب Factionalized Elites:** ✓ عندما تجد القيادات والزعامات المحلية والوطنية ✓ طرق مسدودة وعلى حافة الهاوية، ✓ هذا ما يقوّض العقد الاجتماعي ✓ وتتضمن الضغوط التالية: ✓ "الصراع والتناحر على السلطة"، ✓ "الانشقاقات الحزبية"، ✓ "حب التسلّط".

✓ **أبعاد الهامشية اعتمادا على بيانات الباحث اسماعيل قيرة (2012، ص 173)**

الأبعاد	الإقتراحات	المفاهيم
البعد الإجتماعي	✓ فقدان التنظيم الداخلي: يفتقر الفضاء المتخلّف إلى التنظيم الإجتماعي الداخلي أو التماسك ✓ سكّانه منعزلون ومتوحّدون ✓ العزلة الاجتماعية، ساكن الحي المتخلّف غير مندمج في حياة المدينة وينقصه الإستخدام الواسع للبيئة الحضرية وهو لا يشعر	✓ الجمعيات التطوّعية الصداقة والقرابة ✓ الثقة والمساعدات التبادلية ✓ الجريمة والعنف ✓ التكيّف الحضري والإعتياد على المدينة ✓ تفرّغ الاتصالات واستخدام الوكالات الحضرية ✓ استخدامات المدينة بوجه عام
البعد الثقافي	✓ الثقافة التقليدية ✓ الحي المتخلّف هو منطقة حضرية في قالب الريف المتمدّن. ✓ ثقافة الفقر كرد فعل تجاه ما يعانيه المهمّش من حرمان ✓ ومحاولاته للتكيّف مع هذا الواقع الذّي يديم ثقافة الفقر.	✓ التوجيه الديني، اللامبالاة ✓ الإنفتاح على الإختراعات ✓ القدرية والإذعان والخضوع ✓ الشكّ في الأخرين ✓ الجريمة والعنف والتفكّك العائلي ✓ التشاؤم وفقدان التطلّع
البعد الإقتصادي	✓ التطفّل الإقتصادي: سكّان الأحياء المتخلّفة هم عبئ على الإقتصاد الحضري أي يأخذون أكثر ممّا يعطون. ✓ ضيق الأفق الإقتصادي أي أنّ ثقافة الفقر والثقافة التقليدية تساهمان في ضيق الأفق الإقتصادي لدي ساكن الحيّ المتخلّف.	✓ العمالة وتدنّي الدخل ✓ الإستهلاكية ✓ أخلاقيات العمل ✓ التعليم والتدريب على العمل ✓ قيم التنظيم
البعد الإيكولوجي	✓ خلل البيئة الحضرية ✓ تفشّي الأمراض الصحّية بسبب تدنّي البيئة الإيكولوجية	✓ ثقافة الوعي البيئي ✓ ثقافة الوعي الصحّي

✓ خصائص الفضاءات المتخلّفة في مجتمع المدينة، اعتمادا على مصادر المعهد العربي لإنماء المدن.

خصائص الفضاءات الفوضوية	خصائص الفضاءات المشوّهة	خصائص الفضاءات الهامشية
✓ هي مناطق تجمع بأطراف المدن وغالبا ما تنشأ من قبل أفراد ذوو خلفيات إجتماعية وثقافية متباينة. ✓ وتفتقر إلى مخطّط حضري رسمي ✓ وتتميّز بالازدحام الشديد. ✓ تبدو على مظهرها القدم والسدامة. ✓ مزدحمة السكن، كلّما تقادم عليها لعهد أصبح متآكلة. ✓ قابلة للسقوط، ضيّقة الطرقات ✓ منعدمة المرافق العمومية والصحّية.	✓ يمكن التعبير عنها بأنّها مناطق قبيحة المنظر. ✓ تتسّم بزاوية العنف الحضري وهي مناطق غير صحّية، غير مريحة، وليست خاضعة للرقابة السكّانية. ✓ حالة عمرانية جدّ مترهّلة متدهورة. ✓ تعرّض قاطنها إلى الخطر، شوارعها وأزقّتها جدّ ضيّقة. ✓ تتميّز بالتكدّس السكّاني والمجالي، غير صالحة للمأوى. ✓ تقع في أقصى حواشي وضواحي المدن عموما. ✓ ينعدم فيها كلّ مظاهر المرفق العمومي. ✓ جوانبها الأيكولوجية جدّ متدهورة	✓ هي المناطق التّي تقع في هوامش المدن. ✓ وتشكّل إطار الضواحي للمدينة وامتداد عمرانها وساكنتها كبناء غير مخطّط له. ✓ وتنشأ في طلّ العجز التنموي في مجال الإسكان. ✓ تعتمد في نموّها ونشأتها على التوسّع والإنتشار على حساب المساحات الهامّة في المدينة. ✓ تنتشر بمحاذاة الأودية ✓ ناهيك عن المناطق الجبلية والمستويات المنخفضة التّي تشكّل مصبّا للقاذورات. ✓ دون مرافق عمومية.
✓ سكّانها يغلب عليهم سمات عد الإندماج ✓ مرفوضون اجتماعيا خاصّة من الفئات المحظيّة إذا انتقلوا لمعايشتهم. ✓ ناهيك عن ارتفاع نسب التشرّد وانحراف الأحداث وتنامي الإجرام ✓ الأمراض الاجتماعية	✓ شديدة الإزدحام داخل الغرفة الواحدة ضمن البيت الواحد. ✓ يعاني قاطنها صعوبة الإتّصال مع المحيط الخارجي. ✓ سماتهم اللّاتجانس المهني والفئوي. ✓ تستقطب فضاءاتها مختلف الفئات الإجتماعية والجغرافية. ✓ يقطنها الطبقات الفقيرة، ذات كثافة ✓ مرتفعة نتيجة سهولة إنشائها ونموّها وانتشارها. ✓ تفتقر لأدنى ضروريات العيش الكريم. ✓ تربو بها مظاهر الإنحراف والجريمة والأمراض الإجتماعية.	✓ تتميّز كثافتها بالعلوّ والتزايد. ✓ تشكّل واقعا للمستوطنات العشوائية. ✓ يتميّز أفرادها بتدنّي الدخل. ✓ جانبها الإقتصادي جزءا من اقتصاد الموازي الهشّ. ✓ تتّسم بسياق التخلّف العمراني ✓ تتميّز بالحركية والنمو والإنتشار

✓ **جدول رقم (01) يمثّل: نسب الدلالة الإحصائية الخاصّة بالصدق الظاهري أو صدق المحكّمين حول أداة الاستبيان.**

رقم السؤال	عدد المحكّمين	أوافق	لا أوافق	تعديل	النسبة المئوية
01	08	08	\	00	% 100
02	08	02	\	06	% 75
03	08	01	\	07	87,5 %
04	08	03	\	05	% 62 ,5
05	08	00	\	08	% 100
06	08	08	\	00	% 100
07	08	07	\	01	% 87,5
08	08	08	\	00	% 100
09	08	01	\	07	87,5 %
10	08	01	\	07	87,5 %
11	08	08	\	00	% 100
12	08	08	\	00	% 100
13	08	08	\	00	% 100
14	08	08	\	00	% 100
15	08	05	\	03	% 62,5
16	08	05	\	03	% 62,5
17	08	08	\	00	% 100
18	08	04	\	04	% 50
19	08	08	\	00	% 100
20	08	04	\	04	% 50
21	08	04	\	04	% 50
22	08	08	\	00	% 100
23	08	08	\	00	% 100
24	08	08	\	00	% 100

25	08	08	\	00	% 100
26	08	08	\	00	% 100
27	08	08	\	00	% 100
28	08	03	\	05	% 62 ,5
29	08	08	\	00	% 100
30	08	08	\	00	% 100
31	08	08	\	00	% 100
32	08	08	\	00	% 100
33	08	08	\	00	% 100
34	08	08	\	00	% 100
35	08	08	\	00	% 100
36	08	05	\	03	% 62,5
37	08	05	\	03	% 62,5
38	08	08	\	00	% 100
39	08	04	\	04	% 50
40	08	08	\	00	% 100
41	08	08	\	00	% 100
42	08	08	\	00	% 100
43	08	08	\	00	% 100
44	08	08	\	00	% 100
45	08	08	\	00	% 100

✓ **مدوّنة محتوى المقابلات التّي جمعتنا مع بعض فئات التّهميش:**

1. أحد المهمّشين يصرّح لنا والحرقة تعصر عينيه: "**الله يحسن عون القلّيل**".
2. نحن سكّان **الهشّ** مهدّدون **بفقدان حياتنا** كلّ يوم، بسبب **اهمال** السلطات المحلّية لنا.
3. سنوات ونحن **نعاني** في ظروف **قاهرة**، نحن **ننتظر انهيار البنايات فوق رؤوسنا**.
4. لم يعد **يصلني** ببلادكم، سوى **بطاقة التعريف**.
5. عندما يكون **الظلم قانونا**، يكون **التمرّد واجبا**.
6. **أين مستقبلنا؟، حقوقنا** صارت **من الأمنيات**.
7. هذا ليس **تهميش** فقط، بل **يتعّداه** الى **حياة القمع**.
8. **نحن** لَسْنا **كِلابْ**، باشْ **نتبعكم**.
9. **نُوَكّل** عليكم **ربّي** يا **سَّراقِينْ**، يا **الحقارِينْ**.
10. **الفقر عايش امعانا**: «à la vie à la mort».
11. حايَبْ **نعِيشْ** كِي النَّاسْ، mais ما **حايْبِينّاشْ نهْناوْ**.
12. رجعتونا **ناكلوا** من **البويالة La poubelle**.
13. المسؤول **انتهازي، وعود كاذبة**.
14. حايبين يزرعوا فينا **حشيشة الصبر**.
15. على لسان بعض المهمّشين:" نحن **لا نريد الفوضى** ولا **عدم الاستقرار**، نريد فقط **حقوقنا**".
16. مهمّش متزوج **46** سنة:"... علابالك، هذي عشر سنين **مقلاة ما قدرتش نشريها**".
17. أحد المهمّشين يصرّح ضد السلطات المحلّية: "**نُوَكّل** عليهم **ربّي، على كلّ شيء**".
18. وآخر يصرّح لنا: " ..؟ كلّ ما تأتي **المواسم** و**رمضان والأعياد**، يزيد علينا **القلق والخوف**.
19. **أحد عمّال النظافة: " العمّال البسطاء** هم **المحقورين** في هاذ لبلاد.
20. نحن **البطّالون فوق الأربعين:" مهمّشون ومقصيون** من منحة البطالة، هاذي **حقرة أو** نحن **لسنا مواطنين**".
21. **أحد المواطنين البسطاء:" منذ أن تزوجت،** أصبحت **لا أقتني الأشياء والملابس الجديدة**".
22. أحد باعة السوق الهامشي: "شكون أللي يجي **لهاذ البلاصة**، غير **الزوّالي، المعوزّ والقلّيل**".
23. مهمّش فوق**30** سنة: "**لا زواج، لا دار**، صاحب مهن متعدّدة **بلا عمل**، أنتظر أي **فرصة للحرقة** والذّهاب للخارج".

24. على لسان أحد الفقراء: " ... نحن **المعدمين** و**الغلابة**، **ليس لنا سند** ولا **معيل** في المدينة".
25. ومهمّش أخر يقول: "عند تفكيري فالحياة، ينتابني **القلق**، **القنطة**، **الاكتئاب**، عمري **38** سنة متزوج **بدون عمل** مستقر، **لا تأمين** يحميني مستقبلا".
26. **أحد المهمّشين** من خرّيجي الجامعة **38** سنة، دون عمل يصرّح لنا: **السيسثام** هو الذّي **قمعنا معنويا** عن طريق **الحقرة** و**التّهميش** و**الظلم** و**التجويع** و**الترهيب.**
27. مهمّش آخر: "نعمل **حمّال** في الليل والنهار، **مالحقتش لمعيشة كريمة**، واحد **ما يعطيك المساعدة** و**العون**".
28. نحن **أصحاب الشهادات** و**الكفاءات** **لا حدث** في مجتمعنا ومعادلتنا الاجتماعية تساوي **صفر**.
29. بائع متجول يصرّح:" **الأغنياء وأصحاب المحلّات** ماخلّاوناش نبيعوا، **كيفاش دخلوا للمدينة**.
30. **ومهمّش آخر يصرّح لنا: "كرهت روحي،** ماقدرتش نعيش **مع هاذ لعباد حايبين رجعونا للوراء، زطلة وكاشي كيما بكري**".
31. **أنا أربعيني من العمر**، نبيع **الخردة، الميكا، البويالة**، حتّى **الزطلة** كون نلقى نبيعها أنبيعها.
32. **أرعيني آخر، أعزب**: أصبحت **غريب** في منزل العائلة بسبب **ضيق المكان**، **البطالة** و**المشاكل العائلية** المحيطة بي من كلّ جانب.
33. **مهمّش آخر يتحدّث:" واش من معيشة امليحة** تهدر عليها، كي تعود **ما تأكل امليح، ما تلبس امليح، لافيتامين لا بروتين لا والوا".**
34. **الحمد الله، الدّراسة وتحصلنا على الشهادة**، هاذ المجتمع **ماعطانيش سكن، لا خدمة مستقرّة**،mais ماعليهش، أنا **نخدم كلشي**، حايبين **تشردونا، تبعثونا نحرقوا ارواحنا**، حسبنا الله ونعم الوكيل.
35. **أحد المواطنين المحلّيين: قلتم علينا**: شعب سكيكدة **شعب ناعس**، قابلين تقولو علينا شعب ناعس، الحقيقة **أنتم الذّين نعستونا**".
36. **ومواطن آخر :"أغلقتم علينا** الأبواب، **المعريفة هي كلشي** في المدينة، تخدّموا غير أولادكم".
37. ليزيد آخر: " شعب تاع هاذ الولاية **ضايع** يا خويا **قهرونا**، **غلقوا أعلينا** كلّ الأبواب".
38. على رأي أحد المسنّين: "سكيكدة **مدينة البترول والغاز**، شعبها **شومار** ومحروم".
39. ويتحدّث آخر: "رانا **كارهين** من **معيشة الذّل** و**الميزيرية**، أعطونا حقّنا المحفوظ من الدستور".
40. مهمّش يصرّح لنا: لم توفروا **السكن**، راهو **حلم**، **أعطونا** غير العمل باش انكونو **مستقبلنا**".

41. نحن **البطالون**، بدون **عمل**، بدون **شهرية**، نطالبوا **بحقوقنا** علاش **تحقروا** فينا **حرام اعليكم**.
42. أنا **لا أنتخب**، واش أنتخب على **واحد يأخذ أربعين مليون وأبقى أنا وأولادي للشـــر**، هذي ماكانش منها.
43. أحد المواطنين يصرّح:" كاين في هاذ لمدينة **نص من الشعب** ماعندوش **حقّ المواطنة**".
44. ليصرّح أيضا:" أنا **ماتعنيبش الانتخابات** خلاص، **مافيهمش أمان** هاذ **المسؤولين**".
45. وي: **عندي بطاقة الانتخاب**، مي **راهي أرشات وقدمت**، دايرها غير **على الأوراق الرسمية**.
46. **أحد المهمّشين يصرّح: "حرقونا** في هاذ لبلاد **ربّي وكيلهم**".
47. **الحقرة والتّهميش** باينين كي الشمس، حتّى ألّي مايعرفش يقرا ويكتب **يراهم بعينيه**.
48. **أربعيني يتحدّث معنا:** في هاذ المدينة **انتهكوا عذريتنا**، نحن نعيش اليوم **ضـــمن الموت المدني**.
49. على لسان أحد **أفراد العيّنة متحدثا:** علابالك **الشعب** هذا **السلط تحتقره**، والشعب ثاني **يحقر بعضه البعض**.
50. في أحد الأحياء المتخلّفة وجدنا كتابة جدارية تعبّر عن العنف الحضـــري مضـــمونها: **نحن كارتي يموت على الاجرام.**
51. نحن عائلة **مشرّدة لا مأوى لنا**، لدينا **طفل معاق، يا سيادة الوالي ارحمنا يسكن**.
52. على لسان أحد قاطني العشوائيات، **جدّي سكن في هذا الحي المتخلّف** ومات، **الأب أيضا سكن هاذ الحيّ، نتمنّى ان شاء الله أنّ ابني لا يسكن في هاذ المكان مستقبلا.**
53. على لسان احدى السيّدات: علاش تاع المناطق المتخلّفة **راهم مهمشين**، علاش **مايبغوش أولادهم يقراو مع أولادنا**.
54. أربعيني يتحدّث عن البيئة المحلّية قائلا: **مدينة ســكيكدة** هاذي هي **المحقورة** في البلاد، ما نعرفش أعلاش؟، ضيّعونا نحن الشباب فيها، **هذي مدّة وسنين.**
55. **بائع متجوّل** يتحدّث قائلا: "**أمنياتنا** أن يجدوا لنا حلّا **نحن الباعة تاع الرّصيف**، أو يسمحوا لنا بالبيع **دون اكراه أو مطاردة بوليسية**".
56. **نحن ســكّان الهش والبنايات القديمة، نناشــد الســلطات المحلّية ياو ارفعوا عنّا لغبينة والمزيرية.**

57. **أحد المواطنين المحلّيين يقول: روح شـــوف الواد تاع الزرامنة معمّر أوســـاخ والروائح الكريهة** نتيجة **مياه الصرف الصحّي والقاذورات، والفئران والحشرات، كل عام** وهاذ الحالة **مع الوعود الكاذبة.**

58. **مواطن 60 سنة:**" **ناس ضايعة**، و**حياتنا مرّة**، أعلاش **مكتوب** علينا **التّهميش والإهمال؟**

59. **أحد المواطنين يتحدّث قائلا:**"... ناس ألّي **مالقاوش باش بداووا** من **الأمراض المستعصية، وأنتم وأولادكم نهيتم لبلاد هل يعتبر هذا ظلم؟ هل تعتبر هذي حقرة، خيرونا واش**"؟

60. أحد الشباب يصرّح لنا: "**شباب كثيير** راهم **بموتو في لبحر**، **كلاهم الحوت** واش ذنبهم باش **بموتو بهاذ الطريقة.**

61. تصـريح احدى السـيّدات على الوجه **الايكولوجي للمدينة:**" شـوف المناظر تعبّر عن حالها، **الروائح الكريهة**، **الناموس**، **الجرذان**، **الحشـرات** ماكلتنا **على طول العام**، السـلطات المحلّية **ماقابمينش بالواجب تاعهم.**

62. أحد المواطنين المهمّشـين يصـرّح لنا**: في شـهر رمضـان** كثير من المرّات **لا نجد ما نأكله، علابالك يا خويا: في بلادي** راني نحس **بالحرقة والألم والغربة.**

63. **تصريح بعض الشباب: "الغربة ولا انتوما"**–أي **العيش في الغربة أحسن من عيشتكم**...".

64. **تصريح بعض الشباب: يأكلني الحوت وما يكلنيش الدود**".

65. **الغربة في الرأس**"،"**أواه أنروح يعني أنروح ما بقاتش قعدة هنا**"، "**عيشة الرومي لحبيبة**"....

66. وفي أحد لقاءاتي **بأحد الشـباب المهمّش _ 34 سـنة_، أخبرني بأنّه يعمل طول اللّيل وإلى آخره بسبب ضيق السكن** الذي يعيش فيه وعائلته وأنه **يضطّر إلى ذلك عنوة لترك فضاء النوم لأشقّائه وشقيقاته.**

67. وفي مقابلة أخرى مع أخر_ **36سنة_** حدّثني قائلا: " **نحن هنا عايشين باش ناكلوا لا غير أي الحياة معنا تساوي لقمة عيش فقط.**

68. " ليضيف **بحرقة** قائلا: "...أنا هنا **أبحث أن أكون مثلي مثل باقي العالم** لي **وظيفة مستقرة ولتجلب معها راحة البال والصحة وللهناء...يعني الإستقرار يا خويا.**

69. ليسترسل لي **أحد المهمّشين** أيضا في وصف **قتامة وضعه الإجتماعي** بقوله:"... **لم يبق لي أي شيء هنا، ندمت على عمري هنا... وخسارة العمر** يمشي وأنّي **لم أحرق ولم أهاجر مع أصحابي في الماضي؟**

70. أحد دلالات الشعارات الشعبية في الآونة الاخيرة التّي صادفناها تقول احدى المواطنات: "...**ارحمو اولادنا ... كفاكم عبثا بمصائر فلذات أكبادنا...**، ...**كفاكم استعبادا... كفاكم اغتصابا لحياة بريئة**...**أين راحتهم أمنهم، أين أمكنة لعبهم، ارحموهم من العذاب.... !؟**

71. فاجئني أحد المقصـيين اجتماعيا بقوله: "...**أنّه لا يبالي بأمر الكورونا** بقدر **ما يخشـى** من **كيفية تكسّبه وإعالة أسرته في ظلّ الوضع الراهن.**

72. **وآخر 54 سـنة عاطل عن العمل** تحدّث معنا عن مرارة الحياة واغترابه الإجتماعي في قوله: "...**لا شغل ولا تأمين ولا سكن لائق يجمع العائلة** في الأيّام العادية قبل الوباء **فكيف الحال والكورونا تحيط بنا من كلّ جانب.**

73. أحد الشباب من خريجي الجامعة يتحدّث عن شعوره باليأس والقهر في قوله: "...إنّني لا أحبّ الشكوى، لكن مع الوضع الرّاهن **لا أجد نفسي إلّا والتحدّث** عن **الدائرة الخانقة للوباء** في ظلّ **المصير المجهول... وهل هذا قدر؟ أم تقصير؟ أم ماذا؟**

74. **سكان الهشّ بالمدينة القديمة** يصرّحون: **الجزائر الجديدة تشرّد فيها** العائلات **وتهان.**

75. **كتابة جدارية تعبّر عن أحدهم:**" أعطني تصريح **كي أثور** قلبي **سينفجر من الهوان**"، قد لا أكون الأفضل **لأنّني لا أخون.**

76. **رموز جدارية تعبّر عن العنف والعصـــابات:LA MAFIA،LA KAMORA ، DEGIL رموز الماسونية، النّازية، القاعدة ...الخ.**

77. طلبة جامعة 20 أوت 1955 يصـرّحون**: كفاكم تهميش واقصـاء لخريجي الجامعات**، لماذا يستثنى الجامعيون **من حقوقهم المجتمعية**، نحن **نعيش القلق** جرّاء **ضبابية المستقبل.**

78. احدى المواطنات تصرّح لنا: "السلطات المحلّية تتعامل **بالحقرة والتّهميش والمحاباة** في هاذ لبلاد وهاذ لحوايج تؤدّي الى **تعطيل مصالح النّاس.**

79. احدى المواطنات أيضـــا تصـــرّح لنا:" **السـلط المحلّية** في معاملاتها اليومية لا تقف مع المواطن البسيط، بل تعامله **بازدراء وحقرة وتهميش.**

80. **أحد المهمّشـــين مروّج مخدرات: أنا أعيش حياة صـــعبة، لا دار ولا عمل، واش حابيتني اندير.**

أوّلا: الجداول الإحصائية الخاصّة بنتاج التحليل الإحصائي لأداة الإستبيان المرتبطة بالمجتمع البحثي المتضمّن لمساهمة الهامشية الحضرية في تزايد مستوى العنف الحضري في مجتمع المدينة:

√ **معطيات استجابات أفراد العيّنة بحسب محور علاقة الهامشية الاجتماعية بأنواع الباثولوجيا الاجتماعية:**

الهامشية الاجتماعية	الاستجابات				الباثولوجيا الاجتماعية	الاستجابات			
	نعم	النسبة	لا	النسبة		نعم	النسبة	لا	النسبة
العطالة الاجتماعية	183	% 91,5	17	% 8.5	الانحراف الأنوي	142	% 71	58	% 29
الهامشية المجالية	187	% 93,5	13	% 6.5	الهجرة غير الشرعية	161	%80,5	39	%19,5
الهشاشة الأسرية	195	% 97,5	05	% 2,5	التخلخل العائلي	165	%82,5	35	% 17,5
الضائقة السكنية	187	% 93,5	13	% 6.5	التدنّي التعلمي	174	% 87	26	% 13
200									

جدول رقم (01): يوضّح توزيع استجابات أفراد العيّنة بحسب محور علاقة الهامشية الإجتماعية بأنواع الباثولوجيا الإجتماعية.

√ **معطيات استجابات أفراد العيّنة بحسب محور علاقة الهامشية الاقتصادية بأنواع العنف المادّي:**

الهامشية الاقتصادية	الاستجابات				العنف المادّي	الاستجابات			
	نعم	النسبة	لا	النسبة		نعم	النسبة	لا	النسبة
القطاع الهامشي	183	% 91,5	17	% 8.5	الفظاظة الاجتماعية	160	%80	40	%20
الفاقّة المادّية	197	% 98,5	3	% 1.5	ولوج السجون	142	% 71	58	% 29
غياب التأمين الصحّي	170	% 85	30	% 15	الانحراف والأنوميا	142	% 71	58	% 29
200									

جدول رقم (02): يوضّح توزيع استجابات أفراد العيّنة بحسب محور علاقة الهامشية الإقتصادية بأنواع العنف المادّي.

√ **معطيات استجابات أفراد العيّنة بحسب محور علاقة الهامشية السياسية بأنواع العزوف السياسي الجمعوي:**

الهامشية السياسية	الاستجابات				العنف المادّي	الاستجابات √			
	نعم	النسبة	لا	النسبة		نعم	النسبة	لا	النسبة
التذمّر الاجتماعي	197	% 98,5	3	% 1,5	العزوف السياسي	167	% 83,5	33	% 16,5
هامشية التمكن	197	% 98,5	3	% 1,5	العزوف الجمعوي	185	% 92,5	15	% 7,5
200									

جدول رقم (03): يوضّح توزيع استجابات أفراد العيّنة بحسب علاقة محور الهامشية السياسية بالعزوف السياسي الجمعوي.

√ **معطيات استجابات أفراد العيّنة بحسب محور علاقة الهامشية الايكولوجية بأنواع البشاشة الجسمانية:**

الهامشية الايكولوجية	الاستجابات				الأمراض الجسمية	الاستجابات √			
	نعم	النسبة	لا	النسبة		نعم	النسبة	لا	النسبة
التذمّر الايكولوجي	187	%93,5	13	%06,5	البشاشة الجسمانية النفسية	163	%81,5	37	% 18,5
200									

جدول رقم (04): يوضّح توزيع استجابات أفراد العيّنة بحسب علاقة محور الهامشية الإيكولوجية بالبشاشة الجسمية.

√ **معطيات استجابات أفراد العيّنة بحسب محور علاقة الهامشية الثقافية بأنواع الحفاظ على الأوضاع السائدة:**

الهامشية الثقافية	الاستجابات				الحفاظ على الأوضاع السائدة	الاستجابات √			
	نعم	النسبة	لا	النسبة		نعم	النسبة	لا	النسبة
التشاؤمية والسوداوية	193	%96,5	07	%03,5	توارث الفقر	179	%89,5	21	10,5 %
التنافر الاجتماعي	193	%96,5	07	%03,5	القدرية	179	% 89,5	21	10,5 %
200									

جدول رقم (05): يوضّح توزيع استجابات أفراد العيّنة بحسب علاقة محور الهامشية الثقافية الحفاظ على الأوضاع السائدة.

ثانيا: أشكال اتخاذ القرار لكاي تربيع لمتغيّرات الدّراسة:

العلاقة بين متغيّرات الهامشية الإجتماعية والباثولوجيا الإجتماعية في مجتمع المدينة:

كاي تربيع للعلاقة بين متغيّري العطالة الإجتماعية والإنحراف الأنومي:

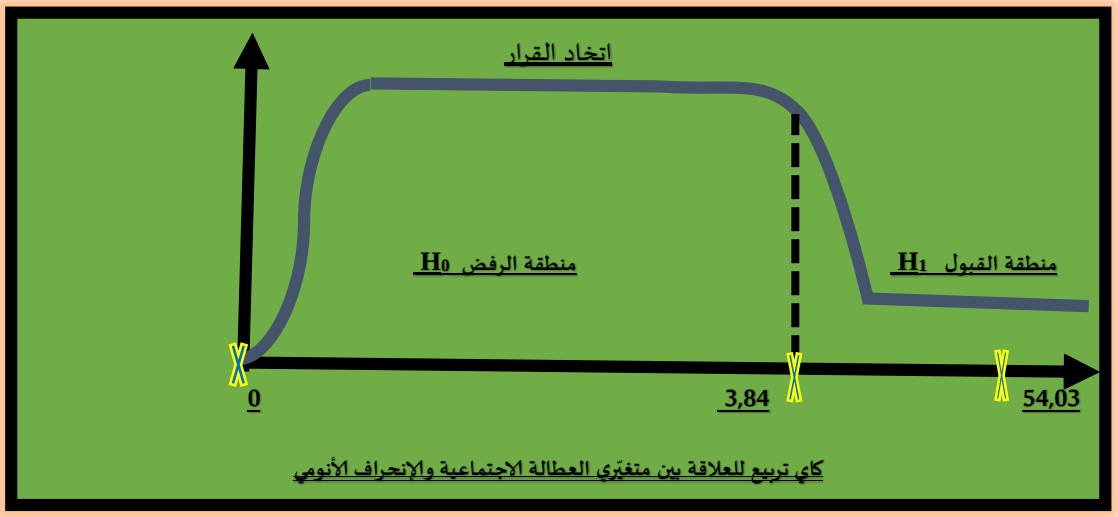

كاي تربيع للعلاقة بين متغيّري الهامشية المجالية والهجرة غير الشرعية:

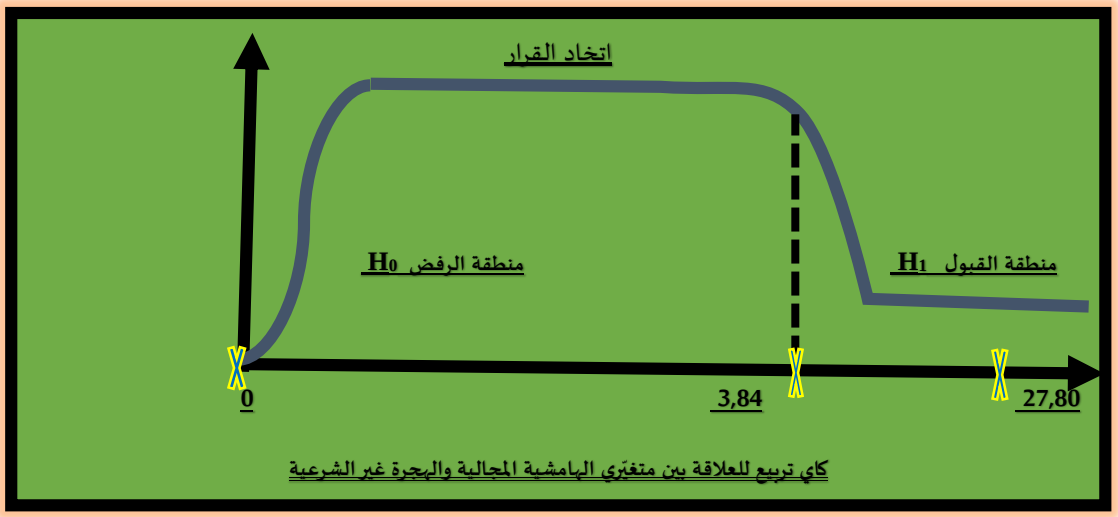

كاي تربيع للعلاقة بين متغيّري الهشاشة الأسرية والتخلخل العائلي:

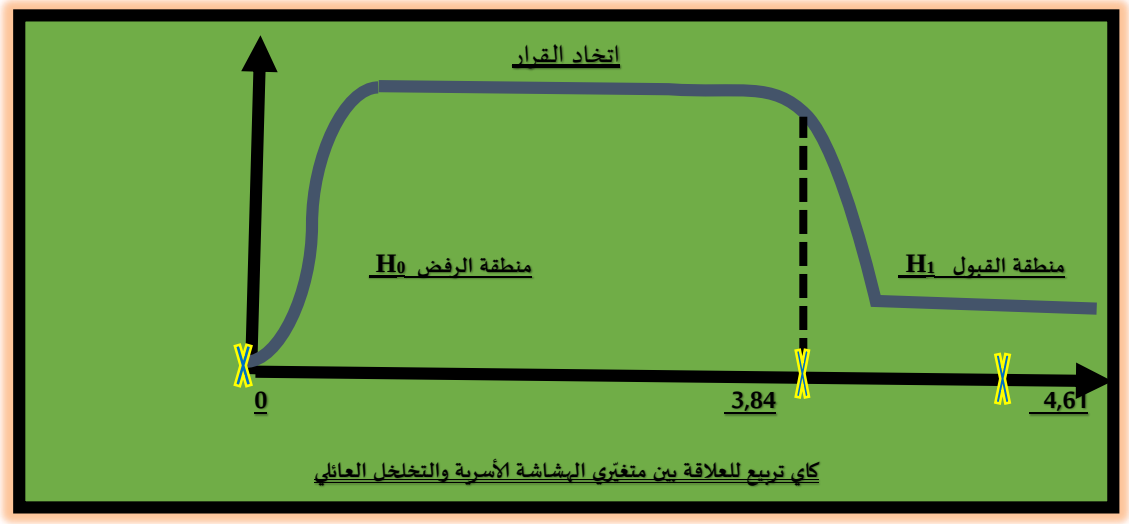

كاي تربيع للعلاقة بين متغيّري الضائقة السكنية والتدنّي التعليمي:

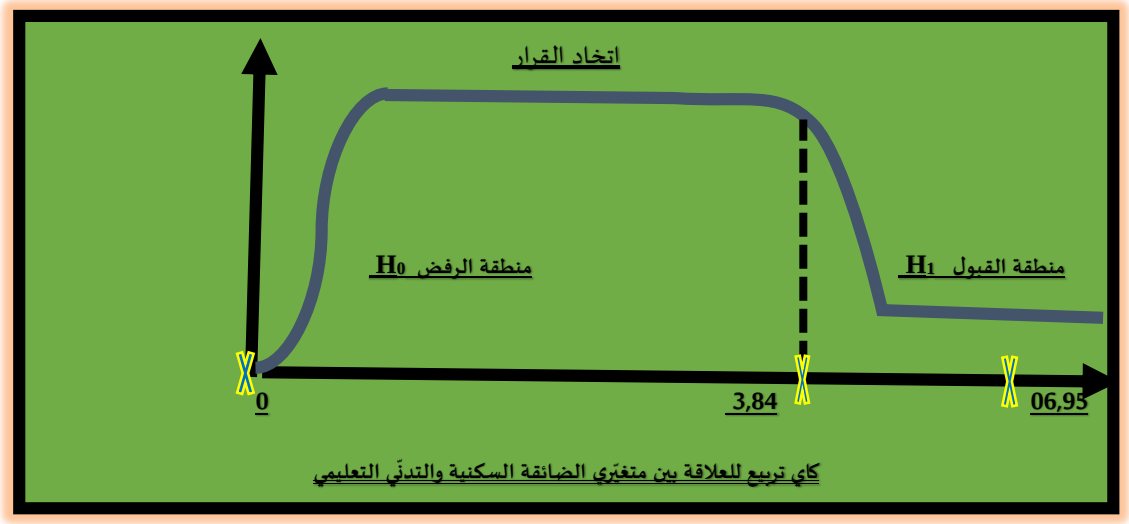

العلاقة بين متغيّرات الهامشية الإقتصادية ومستوى العنف المادّي في مجتمع المدينة:

كاي تربيع للعلاقة بين متغيّري القطاع الهامشي والفظاظة الإجتماعية:

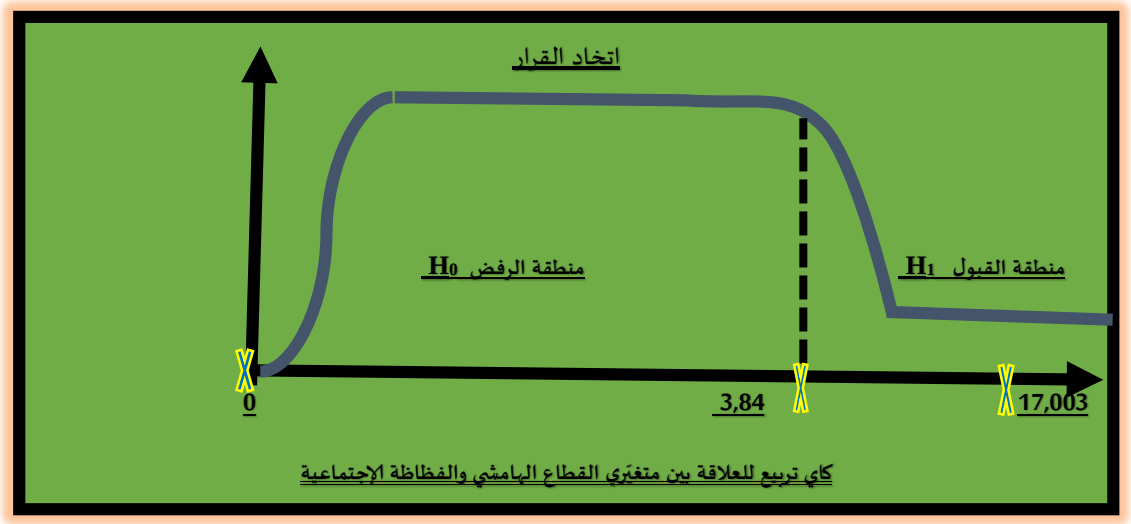

كاي تربيع للعلاقة بين متغيّري القطاع الهامشي والفظاظة الإجتماعية

كاي تربيع للعلاقة بين متغيّري الفاقة المادّية وولوج السجون:

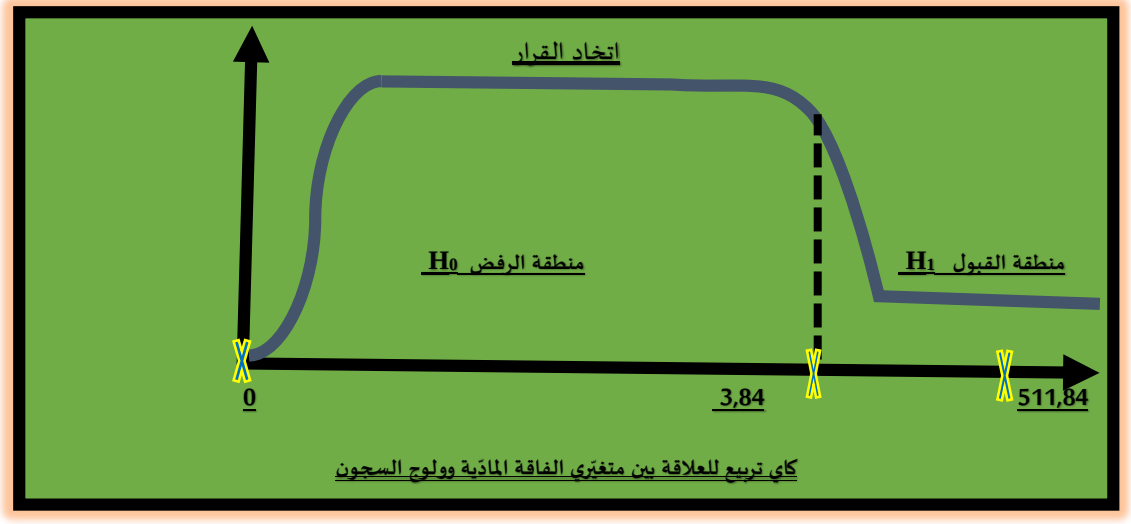

كاي تربيع للعلاقة بين متغيّري الفاقة المادّية وولوج السجون

كاي تربيع للعلاقة بين متغيّري غياب التأمين الصحّي والإنحراف والأنوميا:

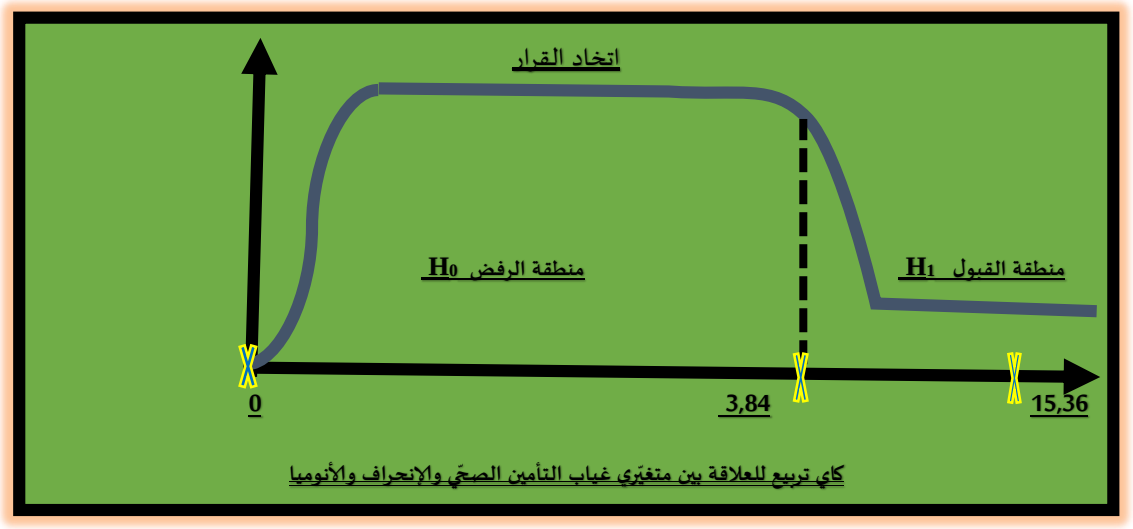

العلاقة بين متغيّرات الهامشية السياسية ومستوى العزوف السياسي الجمعوي للمهمّشين في مجتمع المدينة:

كاي تربيع للعلاقة بين متغيّري التذمّر الإجتماعي والعزوف السياسي:

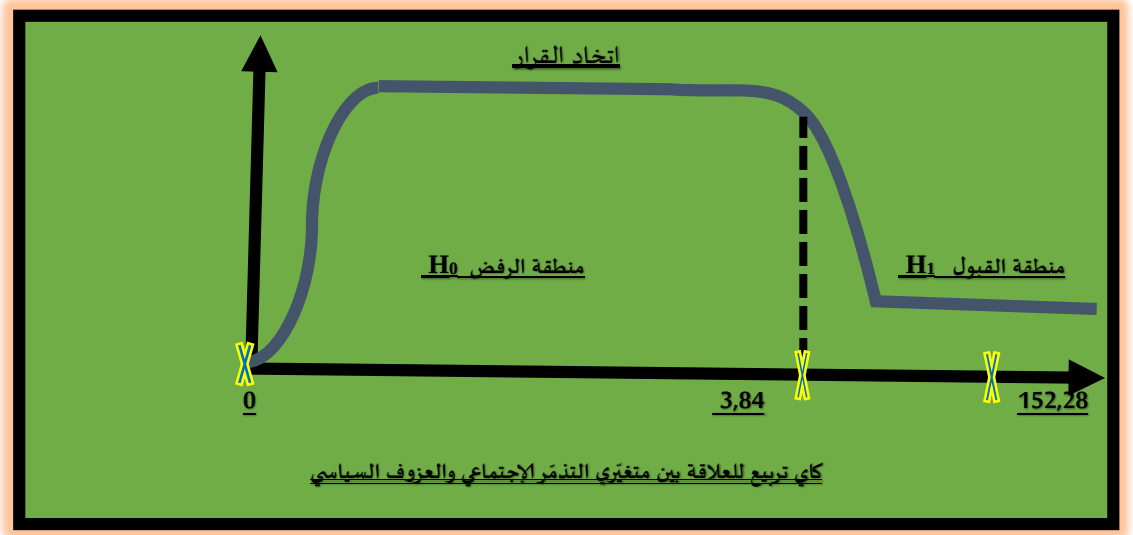

كاي تربيع للعلاقة بين متغيّري هامشية التمكين والعزوف الجمعوي:

كاي تربيع للعلاقة بين متغيّري هامشية التمكين والعزوف الجمعوي:

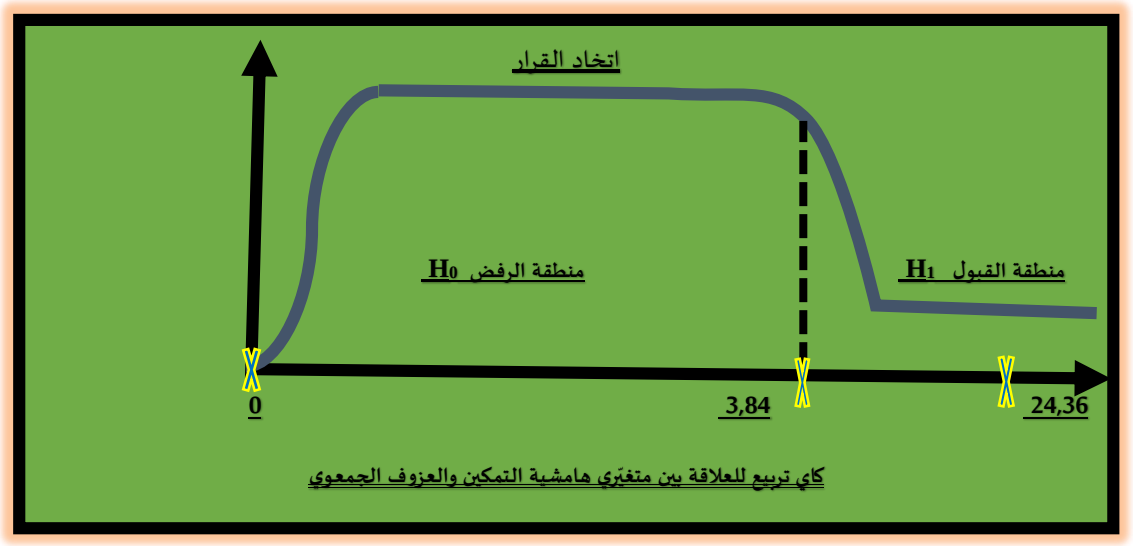

كاي تربيع للعلاقة بين متغيّري هامشية التمكين والعزوف الجمعوي

العلاقة بين متغيّرات الهامشية الإيكولوجية ومستوى الأمراض الصحّية والنّفسية للمهمّشين في مجتمع المدينة:

كاي تربيع للعلاقة بين متغيّري التذمّر الإيكولوجي الهشاشة الجسمانية النّفسية:

كاي تربيع للعلاقة بين متغيّري التذمّر الإيكولوجي الهشاشة الجسمانية النّفسية

العلاقة بين متغيّرات الهامشية الثقافية ومستوى الحفاظ على الأوضاع السائدة بالنسبة لمهمّشي المدينة:

كاي تربيع للعلاقة بين متغيّري التشاؤمية -السوداوية توارث الفقر:

كاي تربيع للعلاقة بين متغيّري التشاؤمية -السوداوية توارث الفقر

كاي تربيع للعلاقة بين متغيّري التنافر الإجتماعي والقدرية:

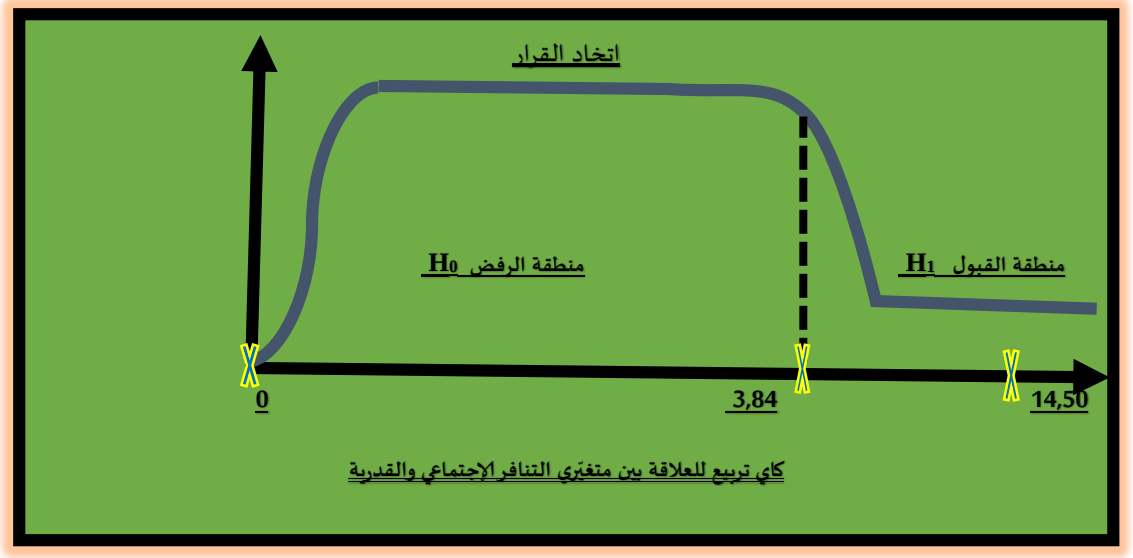

كاي تربيع للعلاقة بين متغيّري التنافر الإجتماعي والقدرية

✓ **صور الهشاشة والعنف الحضري بمجتمع المدينة.**

كرونولوجيا بعض أعمال وتقارير المديرية الولائية لأمن ولاية سكيكدة لمكافحة أحداث الشغب وأعمال العنف بمجتمع المدينة:

- شهد حي "الماتش" السديمي بمدينة سكيكدة، الأسبوع الأخير لشهر جويلية **2017**، أحداث عنف وشغب مؤسفة، قام بها العشرات من الشباب والمراهقين وحتّى الأحداث، حيث أقدموا على قطع الطريق الذّي يربط الحي بكلّ المحاور المؤدّية إلى باقي أحياء سكيكدة، هذا وباستعمال العجلات المطّاطية، الحجارة المتاريس، ليرشقوا بالقارورات الحارقة أعوان حفظ الأمن ومكافحة الشغب.

ممّا دفع الشرطة وأعوان حفظ الأمن إلى تطويق المكان واستعمال القنابل المسيلة للدموع لتفريق المحتجّين خاصّة بعد تعرّض أكثر من 5 من أفراد مكافحة الشغب لإصابات متفاوتة الخطورة استوجبت نقلهم إلى المستشفى.

- كما وشهدت المدينة أيضا، أعمال شغبٍ كبيرةٍ من طرف أنصار الفريق المحلّي "JSMS" مارس **2018** أي عقب خروجهم من الملعب البلدي **20** أوث **1955** إثر التعادل أمام جمعية الشلف، حيث تفاقمت المناوشات لتصل إلى رجال الأمن والأنصار، ما جعل قوات مكافحة الشغب تتدخل بإستعمال الغاز ات المسيلة للدموع، لتفرقة الحشود وتهدئة الأوضاع.

- هذا وفي وقت سابق، أي جانفي **2018**، فإنّ المدينة شهدت أعمال شغب أخرى وخسائر مادّية، تمثّلت في تكسير كراسي الملعب البلدي.

ناهيك، عن بعض السيارات والممتلكات خاصّة بالمواطنين، كانت محاذية بالملعب، نتيجة لهذه الأحداث، فقد تمّ توقيف العديد من الأنصار المخرّبين من طرف أعوان مكافحة الشغب وحفظ النظام العام.

- كما وتمكنّت أيضا، فرقة البحث والتدخل **BRI** بأمن ولاية سكيكدة الأسبوع الأول لشهر نوفمبر **2021**، من توقيف شخص بحي واد الوحش وحجز قرابة **60** كبسولة من المؤثّرات العقلية من نوع بريغالين **300** ملغ كانت تستهدف للترويج والتعاطي وإلحاق الضرر لفئة شباب مجتمع الهامش.
- هذا وقد قام ساكني الحي الشعبي في مدينة سكيكدة القديمة "**حومة الطليان**"، منتصف ديسمبر **2021** نتيجة عدم ترحيلهم العاجل، بموجة غضب عارمة، أين قاموا على إثرها بإضرام النار في العجلات المطاطية والعلب الكرتونية وقطع الطريق المؤدّي إلى وسط المدينة على مستوى جميع المداخل، أي تعبيرا منهم على غضبهم من تأخّر السلطات الولائية في ترحيلهم إلى سكنات جديدة.

من ثمّة، بدأت شرارة الشغب المديني بين شباب الحي الذّين قاموا برشق عناصر الشرطة ووحدات حفظ النظام بالحجارة، لتسبب لهم في إصابات بالغة.

هذا ما جعل قوات الشرطة وحفظ النظام العام تستعمل القنابل المسيلة للدموع لتفريق المحتجّين الذّين رفضوا العدول عن قرار إثارتهم للشغب، ممّا أبان الوضع عن صعوبات جمّة في إعادة الهدوء والسكينة إلى المدينة القديمة لسكيكدة مع تسجيل إصابات بالغة في صفوف الشرطة وكذا المارة من المواطنين.

- وقامت أيضا، الفرقة الجنائية بالمصلحة الولائية للشرطة القضائية، بأمن ولاية سكيكدة، منتصف ماي 2022 من وضع حدٍّ لنشاط أفراد عصابات أحياء وتوقيف 17 شخصا من عناصرها، تتراوح أعمارهم ما بين 17 و53 سنة، جلّهم من ذوي السوابق القضائية ومعتادي الإجرام، تورّطوا في شجارات جماعية بالمجمع السكني الجديد مسعود زادة، بين جماعات قاطني حي بوعباز سابقا وجماعات لاقار البرّاني سابقا أيضا.

هذا وتمكنّت فعالية قوات الشرطة وحفظ النظام العام في ظرف وجيز، من توقيف المتورّطين في الشجار والمنخرطين ضمن عصابات أحياء إجرامية، مع حجز الأسلحة البيضاء المستعملة من طرفهم من سيوف سكاكين، قضبان، سلاسل حديدية، غازات مسيلة للدموع، زجاجات حارقة، إضافة إلى كمّيات من المخدّرات والمؤثّرات العقلية.

- لتقوم الشرطة القضائية لأمن مدينة سكيكدة أيضا، في المنتصف الأوّل لشهر جويلية 2022، من توقيف العديد من مروّجي السموم بالأحياء المتخلّفة وضبط كمّيات من المؤثّرات العقلية من مختلف الأنواع وحجز 796 قرصا، بالإضافة إلى حجز أسلحة بيضاء وعائدات مالية.

هذا وبعد استكمال التحقيقات، أنجز ضد المشتبه فيهم ملفات جزائية، تتعلّق بإنشاء والتنظيم والإشتراك ضمن عصابات الأحياء والتحريض في الفظاظة الإجتماعية ضمن عصابة عصابات الأحياء، حيازة الأسلحة البيضاء، الضرب والجروح العمدية بالأسلحة البيضاء، التحطيم العمدي لأملاك الغير، الإخلال بالنظام العام، حيازة المخدرات والمؤثرات العقلية لغرض البيع.

حيث تمّ بموجبهم تقديم المتورطين أمام النيابة المختصة، أين صدر في حق 13 منهم أمر الإيداع بالحبس ووضع الباقي تحت الرقابة القضائية.

- كما تمكنّت الفرق العملياتية لأمن ولاية سكيكدة الأسبوع الأول لشهر ماي 2023، من وضع حدٍّ لنشاط أفراد عصابات أحياء مع توقيف 14 متورّطا في شجارات جماعية بحي "**مسيون**" الذّي يضمّ في فضائه العديد من سكان العشوائيات سابقا.

هذا وقد تمّ توقيف المتورّطين في الشجارات والمنخرطين ضمن عصابات الأحياء الإجرامية، مع حجز الأسلحة البيضاء المستعملة من سيوف، سكاكين قضبان حديدية.

ناهيك، عن حجز كميات معتبرة من أنواع المخدرات والمؤثّرات العقلية.

- وفي سياق مكافحة العنف والجريمة، استرجعت الفرقة الإقتصادية والمالية للمصلحة الولائية للشرطة القضائية بأمن ولاية سكيكدة، من النصف الأول لشهر جوان 2023 قطع أثرية من مختلف الأحجام والأشكال ذات قيمة تاريخية، فحسب بيان للمديرية العامة للأمن الوطني، أنّ العملية جاءت على إثر استغلال معلومات تفيد بوجود شخص بصدد بيع قطع أثرية، أين تمّ وضع حد لنشاط شخصين ينشطان في مجال تهريب الآثار والمتاجرة بها.

هذا وأسفرت العملية عن ضبط واسترجاع 269 قطعة نقدية أصلية ذات قيمة أثرية من مختلف الحقب التاريخية القديمة النوميدية منها والإسلامية و20 قطعة حجرية ومعدنية حديثة، لتماثيل ومجسمات بمختلف الأشكال والأحجام، إضافة لقارورة زجاجة تحتوي على 250 مل من مادة الزئبق.

- وفي ضمن فعاليات الأسبوع الأول لشهر رمضان من مارس 2024، قامت الفرق العملياتية لأمن ولاية سكيكدة ومن خلال المخطّط الخاص بالشهر الفضيل، بمعالجة 14 قضية، تعلّقت بحيازة الأسلحة البيضاء وحجز 15 وحدة منها، كانت لتستعمل في عراك عصابات الشوارع وترهيب المواطنين في مجتمع المدينة.

- كما قامت فرقة البحث والتدخل **BRI** بأمن ولاية سكيكدة توقيف شخص من حي الزرامنة الهامشي كانت بحوزته أزيد من **1534** كبسولة من المؤثّرات العقلية ومبالغ مالية، يهدف من خلالها ترويج السموم لشباب المنطقة والأحياء المجاورة.
- بالصور أيضا، قامت فرقة مكافحة المخدرات بأمن ولاية سكيكدة من الأسبوع الأوّل مارس **2024** بالإطاحة بمروجٍ للمخدرات والمؤثّرات العقلية وحجز صفيحة من الكيف المعالج بوزن **100** غرام و**33** كبسولة من المؤثّرات العقلية وسلاح قاطع **CUTTER**، إضافة إلى مبلغ مالي من عائدات النشاط الإجرامي.

- كما قامت فرقة مكافحة والجرائم الكبرى بالتنسيق مع قاعة العمليات والمناوبة المركزية، منتصف شهر رمضان **2024** إلى إلقاء القبض على أشخاص يقومون بقطع أعمدة فولاذية من أحد المستودعات العمومية ومستعملين بذلك، مولّد كهربائي وقاطعة كهربائية لسرقة أعمدة فولاذية من أحد المستودعات، العملية تعود إثر دوريات لعناصر الشرطة بالزيّ المدني، أين لفت إنتباههم وضعية السرقة وتمّ التدخل وتوقيف أحد المشتبه فيهم وتشخيص هويّة الأخرين، مع إسترجاع أعمدة فولاذية تمّ قطعها من سقف المستودع وتجميعها من طرف المشتبه بهم لتنقل فيما بعد إلى مكان آخر .من ثمّة، تكفلّت فرقة مكافحة الجرائم الكبرى بالقضية وأنجزت ملف جزائي وتقديم المشتبه فيهم أمام النيابة المختصة لدى محكمة سكيكدة أين تم إيداعهم الحبس.

الفرق_العملياتية لأمن ولاية سكيكدة وخلال شهر مارس من السنة الجارية 2024 تتمكن من معالجة 100 قضية تتعلق بحيازة، استهلاك، ترويج والمتاجرة في المخدرات والمؤثرات، حيث تورط فيها 106 شخصا تم توقيفهم واتخاذ في شأنهم جميعا الإجراءات القانونية اللازمة، هذه العمليات مكنّت من حجز:

- ✓ 3463قرص من المؤثرات العقلية.
- ✓ 0.86غرام من المخدرات الصلبة كوكايين.
- ✓ 434 غرام من الكيف المعالج.

ملخصات الدّراسة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة

كلية العلوم الإجتماعية والعلوم الإنسانية

قسم العلم الإجتماعية

طالب الدكتوراه: خلوط مولود

عنوان الدّراسة: التّهميش والعنف الحضري في مجتمع المدينة –هامشية الفضاء السويقة المتخلّف بمدينة سكيكدة أنموذجا-

عدد الفصول: سبعة فصول

عدد الصفحات: 564 صفحة

الملخّص:

تعتبر التنمية المحلّية في وقتنا الرّاهن من ركائز تقدّم الدول والمجتمعات الإنسانية قاطبة، هذا التقدّم له علاقة بمفاعلات حدوث أفعال التّمكين المجتمعي بالنسبة للعنصر البشري الذّي بلغ أقصى مداه في جميع المجالات والأصعدة في الدول التقدّمية.

كما ويفترض أنّ الأفراد في مجتمعاتهم المدينية منطقيا هم القواعد الصلبة في عمليات التنمية محلّيا أو جماهيريا وهم أيضا المحرّكات الرئيسية لرسم معالمها، لذلك فلا يمكن البتّة التحدّث عن آليات التنمية دون مراعاة النّظر في مستوى ومتطلبّات العيش اللاّئق للأفراد والجماعات واتّخادهم أساس عناصر التّنمية المحلّية ولهم من الإمكانيات اللّوجستيكية في تطوير مجتمعاتهم عموما.

هذا ما يتنافى بطبيعة الحال مع أجواء تناقضات التّنافس الهدّام وثقافة إحداث الشرخ المديني وحدوث الصّراع المحلّي ومظاهر التّهميش التّي تنحصر غالبا في البيئات الإجتماعية المتخلّفة.

لهذا هدفت الدّراسة الحضرية الرّاهنة، التطرّق إلى عوامل عدم التنمية المحلّية وطرحها في قوالب وصف ظاهرة التّهميش الحضري وعلاقتها بالعنف الحضري عموما، انطلاقا من:

☆ عمد الإسقاط السوسيولوجي النظري لواقع مشكلات وقضايا التهميش الإنساني على مستوى أثار الهامشية في التعاقب التاريخي حتّى زمننا الرّاهن.

- ✯ التقصّي نظريا عن تاريخية العلاقة الحاصلة بين زمن العولمة وأنواع التّهميش المؤسّساتي الحاصل في البيئات الاجتماعية.
- ✯ السعي إلى إبراز وقع وأثر التّهميش المجتمعي وتبيان تجلّياته ومخلّفاته المعلنة والخفيّة في حياة المهمّشين.
- ✯ ناهيك عن تتبّعنا لظاهرة الهامشية المؤسّساتية على المستوي الإمبريقي والتعرّف على أصناف وفئات الهشاشة والإقصاء الإجتماعي في فضاءات المراكز أو الهوامش الحضرية المندرجة تحت غطاء الأمراض والمشكلات الإجتماعية الحاصلة في المجتمع بشقيه الجماهيري والمحلّي على السواء كالفساد السياسي، البيروقراطية، الرشوة، التزوير، الحقرة، التّهميش الإجتماعي والجهوية، تفريق اللّحمة الوطنية، مظاهر الهجرة غير الشرعية، غياب العدالة الإجتماعية والتعصّب، نشر الأفكار الضّالة، القيم المفسدة وغير المرغوب فيها في مجتمعاتنا الحضرية.
- ✯ ناهيك عن التطرّف والعنف الحضري الذّي يشمل كل أنواع الفظاظة المجتمعية والعنف الحضري على نطاق الأفراد أو الجماعات أو على نطاق الملكيات الخاصّة أو المجالات العمومية ككلّ، هذه القضايا تجعلنا نؤسّس:
- ✯ **أوّلا** كهمزة وصل على مستوى دراستنا الميكرو سوسيولوجية لوصف ونقل ظاهرة إقصاء أفراد وفئات المجتمع الهامشي المحلّي وسوداوية أوضاع الأحياء المتخلّفة والعنف المؤسساتي الممارس ضدّهم.
- ✯ **ثانيا** بإيضاح المعالم الرثّة للبيئة المحلّية المهمّشة في مجتمع المدينة وإيصال كلّ ذلك للسلطة الحاكمة من أجل إصلاح أوضاع فئات التّهميش أو التقليل من حدّة مآسيهم المجتمعية.
- ✯ **ثالثا** لرسم خارطة توصيات عملية بغية فتح منافذ الإنفراج المجتمعي المديني السلس والحدّ من الهامشية الإجتماعية واستشراف واقع حضري سليم.

وعليه، اتّبعت دراستنا خطوات النمط الوصفي التحليلي، كآلية للبحث والتمحيص العلمي والبحث عن التصوّرات النّظرية والإمبريقية المتعلّقة بإشكالية البحث عموما والتّي مثّلناها في متن السؤال العام التّالي:

- هل توجد علاقة ارتباط بين درجة التّهميش والعنف الحضري في مجتمع المدينة؟

هذا وقد انبثق عن هذا التساؤل العام عدّة أسئلة فرعية نذكرها تباعا كما يلي:

1. هل ثمّة تراكمات اجتماعية تساهم في إفراز أنواع الباثولوجيا لدى أفراد التّهميش في المجتمع المديني المتخلّف؟

2. ماهي الظروف الإقتصادية التّي تساهم في استمرار وجود الفئات الهامشية في المجتمعات المحلّية المتخلّفة؟

3. هل تساهم أنواع عدم المشاركة السياسية والجمعوية بالنسبة للمهمّشين في مستوى الصراعات المحلّية في مجتمع المدينة؟

4. ما هي أنواع المشكلات والأمراض الإيكولوجية التّي تواجه المهمّشين في مجتمع المدينة وأساليب التّغلب عليها؟

5. هل يساهم التقوقع والحفاظ على الأوضاع السائدة لأفراد الهامشية في تجلّيات العنف الحضري في البيئة الحضرية المتخلّفة؟

وانطلاقا من التساؤلات الرئيسية والفرعية أعلاه، فقد ارتكزت دراستنا الرّاهنة على الإحتمالات والفرضيات التّالية:

☑ **الفرضية الرئيسية:**

هناك علاقة ارتباطية بين درجة التّهميش وبين تزايد العنف الحضري في مجتمع المدينة.

انطلاقا من الإشكال السالف، أعقب الباحث ضمن دراسته الوصفية التحليلية تصوّرات احتمالية إرتكزت أساسا على الفروض التّالية:

- تساهم الهامشية الإجتماعية في تزايد معدّلات الباثولوجيا الإجتماعية في الفضاءات الحضرية المتخلّفة.
- تساهم الهامشية الإقتصادية في تزايد مستوى العنف المادّي لدى أفراد التّهميش في مجتمع المدينة.
- تساهم الهامشية السياسية في تزايد معدّلات العزوف السياسي والجمعوي بالنسبة لأفراد التّهميش في مجتمع المدينة.
- تساهم الهامشية الإيكولوجية في تزايد معدّلات الأمراض الصحّية والنفسية لأفراد البيئة الحضرية المتخلّفة.
- تساهم الهامشية الثقافية في تزايد معدّلات الحفاظ على الأوضاع السائدة بالنسبة لأفراد البيئة الهامشية المحلّية في مجتمع المدينة.

ولتحقيق هذه التصوّرات السالفة، فقد عمد الباحث إلى استخدام المنهج الوصفي التحليلي كما ذكرناه سلفا، باعتباره الأنسب لطبيعة الدراسة التحليلية الحضرية لمجتمعٍ بحثيٍّ تمثّل في "فضاء سوق السويقة الهامشي بالمدينة القديمة أنموذجا" وهو إحدى فضاءات الأحياء المتخلّفة بمجتمع مدينة سكيكدة.

هذا وقد مثّلت العيّنة البحثية ب **200** فردا وزّعت عليهم جميعا تقنية الإستمارة بالمقابلة. ناهيك عن تحليلنا للمدوّنة المستخلصة من استجابة المبحوثين كتابة أو شفاهية.

لتخلص الدّراسة في الأخير لوصف الفئة المهمّشة التّي تعيش ويلات الفقر والهشاشة المؤسّساتية وتنامي مشاق مسارات الأوضاع الحياة الإجتماعية في مجتمع المدينة.
هذا ما يجعلهم يحاولون تجاوز الصعوبات والقهر الإقتصادي ومقاومة دوائر المحاصرة والتّهميش عن طريق البحث عن العيش الكريم بالطرق غير الرسمية وامتهان نظم الهامشية الرثّة من جهة أو تبنّي طرق العنف الحضري من جهة أخرى أو اتّخاذ العزلة المكانية من ناحية موازية.
كنتيجة عامّة، فقد خلصت الدّراسة بحسب الشواهد والمعطيات الإحصائية المجدولة إلى تحقّق الفرضية العامّة من خلال تحقّق فرضياتها الفرعية بصفة عامّة، من ثمّة تحقّقت:

- العلاقة الإرتباطية بين درجة التّهميش وبين تزايد العنف الحضري في مجتمع المدينة.

انطلاقا من تحقّق:

- مساهمة الهامشية الإجتماعية في تزايد معدّلات الباثولوجيا الإجتماعية في الفضاءات الحضرية المتخلّفة.
- مساهمة الهامشية الإقتصادية في تزايد مستوى العنف المادّي لدى أفراد التّهميش في مجتمع المدينة.
- مساهمة الهامشية السياسية في تزايد معدّلات العزوف السياسي والجمعوي بالنسبة لأفراد التّهميش في مجتمع المدينة.
- مساهمة الهامشية الإيكولوجية في تزايد معدّلات الأمراض الصحّية والنفسية لأفراد البيئة الحضرية المتخلّفة.
- مساهمة الهامشية الثقافية في تزايد معدّلات الحفاظ على الأوضاع السائدة بالنسبة لأفراد البيئة الهامشية المحلّية في مجتمع المدينة.

الكلمات المفتاحية:

التّهميش المؤسّساتي؛ مجتمع المدينة؛ العنف الحضري؛ مجتمع الهامش؛ الفئات الحظيّة؛ العنف البنيوي؛ المشكلات الإجتماعية؛ فئات التّهميش، المجتمع المحلّي؛ المجتمع الجماهيري؛ الصراع المجتمعي؛ الأنوميا؛ الفضاءات المتخلّفة؛ المهمّشون...إلخ.

People's Democratic Republic of Algeria

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of 20 August 1955 –Skikda –

Faculty of Social Sciences and Human Sciences

Department of Social Sciences

Doctoral student : Khalout Mouloud

Study title: Marginalization and urban violence in city society - the marginality of the backward market space in the city of Skikda as an example -

Number of chapters : seven chapters

Number of pages : 564 pages

Summary :

Local development considered one of the pillars of the progress of human societies. This progress related to actions of community empowerment for the human element that expresses progress.

Because individuals in their urban communities are the solid bases in development processes, it is therefore not possible to talk about development without taking into consideration the requirements for a decent living for individuals and groups and making them the basis of local development.

The above matter differs from the contradictions of destructive competition, the culture of urban division, occurrence of local conflict, and manifestations of marginalization in backward social environments.

Hence, the current urban study aims to address the factors of local lack of development and present them in the form of describing the phenomenon of urban marginalization and its relationship to urban violence in general, based on:

- ☆ Sociological projection of the reality of issues of human marginalization at the level of the effects of marginality in the historical succession until our present time.
- ☆ Investigating the history of the relationship between the era of globalization and the types of institutional marginalization occurring in social environments.
- ☆ Seeking to highlight the impact and impact of societal marginalization and clarifying its manifestations and overt and hidden repercussions in the lives of the marginalized.
- ☆ Not to mention our tracking of the phenomenon of institutional marginality at the empirical level and identifying the types and categories of fragility and social exclusion in the spaces of urban centers or margins that fall under the cover of diseases and social problems occurring in society, both in its public and local parts.

- ✓ In addition to identifying extremism and urban violence practiced in the city's society, which includes all types of societal incivility and urban violence on the scale of individuals or groups, or on the scale of private property or public spheres as a whole, these issues make us establish :
- ✓ Micro-sociological study to describe the phenomenon of exclusion of local marginal community groups, the bleak conditions of backward neighborhoods, and the institutional violence practiced against them.
- ✓ Clarifying the shabby features of the marginalized environment in the city's society and communicating all of this to the ruling authority in order to reform the conditions of marginalized groups or reduce the severity of their societal tragedies.
- ✓ Develop practical recommendations with the aim of opening outlets for smooth urban relief, reducing social marginality, and anticipating a healthy urban reality.

Our study also followed the steps of the descriptive analytical method, as a mechanism for scientific research and the search for perceptions related to the research problem in general, which we represented in the body of the following general question:

- Is there a correlation between the degree of marginalization and urban violence in city society?

This general question revolved around several partial questions, which we mention in turn as follows:

1. Are there social accumulations that contribute to the emergence of types of pathology among marginalized individuals in backward urban society?
2. What are the economic conditions that contribute to the continued existence of marginal groups in backward communities?
3. Do the types of political and collective non-participation of the marginalized contribute to the level of local conflicts in the city's society?
4. . What are the types of ecological problems and diseases facing marginalized people in the city's society and methods for overcoming them?
5. 5. Does the isolation and preservation of the prevailing conditions of marginal individuals contribute to the manifestations of urban violence in the backward urban environment?

Based on the questions above, our study based on the following possibilities and hypotheses:

☑ Main hypothesis:

- There is a correlation between the degree of marginalization and the increase in urban violence in city society.

Based on the above problem, we followed the analytical descriptive study with probabilistic perceptions that based mainly on the following hypotheses:

- Social marginality contributes to increasing rates of social pathology in underdeveloped urban spaces.
- Economic marginalization contributes to the increasing level of physical violence among marginalized individuals in city society.

- Political marginality contributes to increasing rates of political and collective aversion for marginalized individuals in city society.
- Ecological marginality contributes to the increasing rates of health and psychological diseases among individuals in the underdeveloped urban environment.
- Cultural marginality contributes to increasing rates of maintaining the prevailing conditions for members of the local marginal environment in the city community.

To achieve the above, we intended to use the descriptive analytical approach, as we mentioned previously, as it is most appropriate for studying the research community represented by "the marginal Souq al-Suwaiqa space in the old city as a model," which is one of the spaces of the backward neighborhoods in the community of the city of Skikda.

The research sample represented by 200 individuals, and the questionnaire technique distributed to all of them through interviews. Not to mention our analysis of the blog extracted from the respondents' written or oral responses.

Finally, the study concludes to describe the marginalized group that lives the scourge of poverty, institutional fragility, and the growing hardships of the social life conditions in the city's society.

The study also concluded, according to the evidence and tabulated statistical data, which the general hypothesis was achieved through the fulfillment of its sub-hypotheses in general, and then it was achieved:

- The correlation between the degree of marginalization and the increase in urban violence in the city's society:

This based on the verification:

- The contribution of social marginality to the increasing rates of social pathology in backward urban spaces.
- The contribution of economic marginality to the increasing level of physical violence among marginalized individuals in the city's society.
- The contribution of political marginality to the increasing rates of political and collective aversion for marginalized individuals in the city's society.
- The contribution of ecological marginality to the increasing rates of health and psychological diseases among individuals in the underdeveloped urban environment.
- The contribution of cultural marginality to increasing rates of maintaining the prevailing conditions for members of the local marginal environment in the city's community.

Keywords for the study:

Institutional marginalization; city community; urban violence; Marginal community; Chance categories; structural violence; social problems; Marginalized groups, local community; mass society; societal conflict; Anomia; underdeveloped spaces; Marginalized people...etc.

République algérienne démocratique et populaire

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université du 20 août 1955 Skikda

Collège des sciences sociales et sciences humaines

Département des sciences sociales

Doctorant : Khalout Mouloud

Titre de l'étude : Marginalisation et violences urbaines dans la société urbaine - la marginalité de l'espace marchand arriéré dans la ville de Skikda à titre d'exemple -

Nombre de chapitres : sept chapitres

Nombre de pages : 564 pages

Résumé :

À l'heure actuelle, le développement local est considéré comme l'un des piliers du progrès de tous les pays et de toutes les sociétés humaines. Ce progrès est lié aux interactions des actions sociétales d'empowerment vis-à-vis de l'élément humain, qui a atteint son maximum dans tous les domaines et niveaux dans les pays progressistes.

On suppose également que les individus dans leurs communautés urbaines constituent logiquement la base solide des opérations. Il est donc impossible de parler de mécanismes de développement sans prendre en considération le niveau et les exigences d'une vie décente pour les individus et les groupes et en faire la base du développement.

Les éléments du développement local et disposant de capacités logistiques pour développer leurs communautés en général.

Cela reflète l'atmosphère de compétition destructrice, la culture de division urbaine, l'apparition de conflits locaux et les manifestations de marginalisation qui sont souvent confinées aux environnements sociaux arriérés.

Par conséquent, la présente étude urbaine vise à aborder les facteurs de manque de développement local et à les présenter sous la forme d'une description du phénomène de marginalisation urbaine et de sa relation avec la violence urbaine en général, sur la base de :

- ☆ **La projection sociologique théorique de la réalité des problèmes et enjeux de la marginalisation humaine s'est délibérément basée sur les effets de la marginalité dans la succession historique jusqu'à nos jours.**

- ☆ Enquêter théoriquement sur l'histoire de la relation entre l'ère de la mondialisation et les types de marginalisation institutionnelle qui se produisent dans les environnements sociaux.
- ☆ Chercher à mettre en évidence l'impact et l'impact de la marginalisation sociétale et à clarifier ses manifestations et ses répercussions manifestes et cachées dans la vie des marginalisés.
- ☆ Sans oublier notre suivi du phénomène de marginalité institutionnelle au niveau empirique et l'identification des types et catégories de fragilité et d'exclusion sociale dans les espaces des centres urbains ou des marges qui tombent sous le couvert de maladies et de problèmes sociaux survenant dans la société, tant dans ses parties publiques et locales.
- ☆ Sans parler de l'extrémisme et des violences urbaines, qui regroupent toutes les formes d'incivilités sociétales et de violences urbaines à l'échelle des individus ou des groupes, ou à l'échelle de la propriété privée ou de l'espace public dans son ensemble. Ces problématiques nous font établir :
- ✓ Premièrement, comme lien au niveau de notre étude micro-sociologique pour décrire et transmettre le phénomène d'exclusion des individus et des groupes de la communauté marginale locale, les conditions sombres des quartiers défavorisés et la violence institutionnelle pratiquée à leur encontre.
- ✓ Deuxièmement, en clarifiant les caractéristiques délabrées de l'environnement local marginalisé dans la société de la ville et en communiquant tout cela au pouvoir en place afin de réformer les conditions des groupes marginalisés ou de réduire la gravité de leurs tragédies sociétales.
- ✓ Troisièmement, dresser une carte de recommandations pratiques afin d'ouvrir des débouchés pour un soulagement sociétal urbain fluide, réduire la marginalité sociale et anticiper une réalité urbaine saine.

En conséquence, notre étude a suivi les étapes de la méthode analytique descriptive, en tant que mécanisme de recherche, d'examen scientifique et de recherche de concepts théoriques et empiriques liés au problème de recherche en général, que nous avons représenté dans le corps de la question générale suivante :

- Existe-t-il une corrélation entre le degré de marginalisation et la violence urbaine dans la société urbaine ?

Plusieurs sous-questions ont émergé de cette question générale, que nous évoquons tour à tour comme suit :

1. Existe-t-il des accumulations sociales qui contribuent à l'émergence de types de pathologies parmi les individus marginalisés dans une société urbaine arriérée ?

2. Quelles sont les conditions économiques qui contribuent à l'existence continue de groupes marginaux dans les communautés arriérées ?

3. Les types de non-participation politique et collective des marginalisés contribuent-ils au niveau des conflits locaux dans la société de la ville ?

4. Quels sont les types de problèmes écologiques et de maladies auxquels sont confrontées les personnes marginalisées dans la société urbaine et les méthodes permettant de les surmonter ?

5. L'isolement et la préservation des conditions de vie des individus marginaux contribuent-ils aux manifestations de violence urbaine dans un environnement urbain arriéré ?

Sur la base des questions principales et sous-questions ci-dessus, notre étude actuelle repose sur les possibilités et hypothèses suivantes :

☑ **Hypothèse principale :**

- **Il existe une corrélation entre le degré de marginalisation et l'augmentation de la violence urbaine dans la société urbaine.**

À partir de la problématique susmentionnée, le chercheur a suivi, dans le cadre de son étude descriptive et analytique, des perceptions probabilistes basées principalement sur les hypothèses suivantes :

- **La marginalité sociale contribue à l'augmentation des taux de pathologie sociale dans les espaces urbains sous-développés.**
- **La marginalisation économique contribue au niveau croissant de violence physique parmi les individus marginalisés dans la société urbaine.**
- **La marginalité politique contribue à augmenter les taux d'aversion politique et collective envers les individus marginalisés dans la société urbaine.**
- **La marginalité écologique contribue à l'augmentation des taux de maladies de santé et psychologiques chez les individus vivant dans un environnement urbain sous-développé.**
- **La marginalité culturelle contribue à augmenter les taux de maintien des conditions prédominantes pour les membres de l'environnement marginal local dans la communauté urbaine.**

Pour parvenir à ces perceptions mentionnées ci-dessus, le chercheur a eu l'intention d'utiliser la méthode d'analyse descriptive comme nous l'avons mentionné précédemment, car elle est la plus appropriée à la nature de l'étude analytique urbaine d'une communauté de recherche représentée par « l'espace marginal du Souq al-Suwaiqa dans la vieille ville comme modèle », qui est l'un des espaces des quartiers défavorisés de la communauté de la ville de Skikda.

L'échantillon de recherche était représenté par 200 personnes et la technique du questionnaire leur a été distribuée à travers des entretiens. Sans oublier notre analyse du blog extraite des réponses écrites ou orales des répondants.

En guise de résultat général, l'étude a conclu, sur la base des preuves et des données statistiques tabulées, que l'hypothèse générale a été réalisée en remplissant ses sous-hypothèses en général, et qu'elle a ensuite été réalisée :

- La corrélation entre le degré de marginalisation et l'augmentation de la violence urbaine dans la société de la ville.

Basé sur vérification :

- La contribution de la marginalité sociale aux taux croissants de pathologie sociale dans les espaces urbains arriérés.
- La contribution de la marginalité économique au niveau croissant de violence physique parmi les individus marginalisés dans la société de la ville.
- La contribution de la marginalité politique aux taux croissants d'aversion politique et collective envers les individus marginalisés dans la société de la ville.
- La contribution de la marginalité écologique aux taux croissants de maladies de santé et de maladies psychologiques chez les individus vivant dans un environnement urbain sous-développé.
- La contribution de la marginalité culturelle à l'augmentation des taux de maintien des conditions prédominantes pour les membres de l'environnement marginal local dans la communauté de la ville.

Mots-clés de l'étude :

Marginalisation institutionnelle ; communauté urbaine ; violence urbaine ; Communauté marginale ; Catégories de hasard ; violence structurelle ; problèmes sociaux ; Groupes marginalisés, communauté locale ; société de masse ; conflit sociétal ; Anomie ; espaces sous-développés ; Les personnes marginalisées...etc.